



مركز الفكر المعاصر
(٤)

انحاف القاري

بالرد على مبيع الموسيقى والأغاني
(رد علمي مؤصل على الجديع)

تأليف

أ. النميري بن محمد الصبار

إشراف:

د. ناصر بن يحيى الحنيني

قدّم له: وعلّق عليه تعليقات نفيسة
المحدث العلامة عبد الله السعد

دار التوحيد للنشر

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الخفاف الماري

بالرد على مبيع الموسيقى والأغاني
(رد علمي مؤصل على الجميع)

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

الخفاف القاري

بالرد علي مبيع الموسيقى والأغاني
(رد علمي مؤصل على الجديع)

تأليف
أ. النميري بن محمد الصبار

إشراف:
د. ناصر بن يحيى الحنيني

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

دار التوحيد للنشر و التوزيع

ت : ٢٦٧٨٨٧٨ / ٠١ - ف : ٤٠٤ - ٤٢٨٠ / ٠١

البريد الإلكتروني: dar-attawheed.pub.sa@gmail.com

«وَلِهَذَا يُورَثُ أَصْحَابُهُ سُكْرًا أَعْظَمَ مِنْ سُكْرِ الْخَمْرِ فَيَحِدُونَ لَذَّةَ
بِلَا تَمْيِيزٍ كَمَا يَحِدُ شَارِبُ الْخَمْرِ؛ بَلْ يَحْصُلُ لَهُمْ أَكْثَرُ وَأَكْبَرُ مِمَّا يَحْصُلُ
لِشَارِبِ الْخَمْرِ وَيَصُدُّهُمْ ذَلِكَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ أَعْظَمَ مِمَّا
يَصُدُّهُمْ الْخَمْرُ وَيُوقِعُ بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ أَعْظَمَ مِنَ الْخَمْرِ حَتَّى
يَقْتُلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا مِنْ غَيْرِ مَسِّ يَدٍ بَلْ بِمَا يَقْتَرِنُ بِهِمْ مِنَ الشَّيَاطِينِ»
«ابن تيمية»، «مجموع الفتاوى»: (١١ / ٥٧٣ - ٥٧٤).

و«الْمَعَارِضُ» هِيَ خَمْرُ النَّفُوسِ تَفْعَلُ بِالنَّفُوسِ أَعْظَمَ مِمَّا تَفْعَلُ
حُمَيَّا الْكُؤُوسِ فَإِذَا سَكَرُوا بِالْأَصْوَاتِ حَلَّ فِيهِمُ الشَّرْكَ وَمَالُوا إِلَى
الْفَوَاحِشِ وَإِلَى الظُّلْمِ فَيُشْرِكُونَ وَيَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ وَيَزْنُونَ»
«ابن تيمية»، «مجموع الفتاوى»: (٢ / ٣٨٦).

«الغناء يَجْرُ إِلَى مَا يُجْرُ إِلَيْهِ الْخَمْرُ مِنَ الْمَفَاسِدِ فَيَكُونُ حَرَامًا
كَالْخَمْرِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ، لِأَنَّهُ يُذْهَبُ الْحَيَاءُ وَالْوَقَارُ، وَيُخْلُ بِالْعَقُولِ
وَالْفَعَالِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مُشَاهِدٌ لِمَنْ يَحْضَرُهُ، وَذَلِكَ أَنَّكَ تَرَى الرَّجُلَ
الْكَبِيرَ الْقَدْرَ الْعَظِيمَ الْمُنْصَبَ عَلَى سِمَةِ الْعُقُلَاءِ، وَوَقَارِ الْفَضْلَاءِ وَأَبْهَةِ
الدِّينِ، وَسِيَمَاءِ الْمُتَّقِينَ، حَتَّى إِذَا حَضَرَهُ وَلَا بَسَ أَهْلُهُ، زَالَ حَيَاؤُهُ
وَوَقَارُهُ وَلِذَلِكَ قَالَ يَزِيدُ بْنُ الْوَلِيدِ: «يَا بَنِي أُمَيَّةَ إِيَّاكُمْ وَالْغِنَاءُ؛ فَإِنَّهُ يَزِيدُ
فِي الشَّهْوَةِ، وَيَهْدِمُ الْمَرْوَةَ، وَإِنَّهُ لَيَنْوِبُ عَنِ الْخَمْرِ، وَيَفْعَلُ كَفَعَلِ
الْمُسْكِرِ، فَإِنْ كُنْتُمْ لَا بُدَّ فَاعْلَيْنَ فَجَنِّبُوهُ النِّسَاءَ؛ فَإِنَّ الْغِنَاءَ دَاعِيَةُ الزِّنَا»
«أحمد بن عمر القرطبي»، «كشف القناع عن حكم الوجد والسماع»: (ص / ٩٣ - ٩٥).

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مقدمة الشيخ المحدث عبد الله بن عبد الرحمن آل سعد

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد :
فقد اطلعت على كتاب الشيخ ناصر بن يحيى الحيني : (إتحاف القاري بالرد
على مبيح الموسيقى والأغاني).

فوجدته قد أجاد وأفاد، وبلغ المراد؛ في بيان حكم هذه المسألة، على وفق ما
جاء في الكتاب والسنة.

فقد ساق الأدلة من الآيات والأحاديث، التي تبين حرمة الموسيقى
والمعازف، وبين أن الغناء ينقسم إلى قسمين :

١- ما كان مصحوباً بآلات المعازف واللهم. فهذا محرم ولا يستثنى منه
إلا الدف للنساء خاصة، وفي المناسبات كالأعراس والأعياد.

٢- ما لم يكن مصحوباً بهذه الآلات، وليس فيه ما يدعو إلى الفواحش
والتشبيب بالنساء، والدعوة إلى الهوى والغزل؛ كالحداء والنصب الذي جاء
الشرع بإباحته. فهذا جائز مباح.

كما ساق من كلام أهل العلم ما يعزز ذلك، فجزاه الله خيراً، ونفع بكتابه كل
من قرأه واطلع عليه.

وهذا الذي قرره - وفقه الله - ظاهر لمن درس هذه المسألة، واطلع على ما
فيها من أدلة جاءت بحرمة الموسيقى والمعازف، والغناء وإن لم يكن مصحوباً
بهذه الآلات؛ لكنه يدعو إلى الشر والفساد.

عبد الله بن عبد الرحمن آل سعد

الرياض - صفر ١٤٣٠هـ

رَفَعُ

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

مقدمة المؤلف

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
(سليم الدين) الموسوي
www.moswarat.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ. وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

﴿أَمَّا بَعْدُ﴾

فإن من القضايا التي انتشر التلبس والتدليس فيها بين أوساط عامة الناس وحتى بين من ينتسب للعلم؛ إدعاء بعض من يوصم بمعرفته بالسنة والتبحر فيها أن الغناء أمر مباح بكل صوره وأشكاله، وخالف بذلك المنقول والمعقول وما يشاهده الناس في واقعهم، فحصل من هذه التلبسات والتدليسات ضرر عظيم في دين الناس وأخلاقهم وتهاون كثير من الناس في ارتكاب هذا المحظور والجرأة فيه، وسمعنا أناس يتحدثون بإباحة هذا المنكر عبر الصحف والمجلات والقنوات الفضائية؛ بل وصل الحال إلى من عقد خطبة جمعة في بيان جواز الغناء والموسيقى ضارباً عرض الحائط النصوص الشرعية الواضحة الصريحة الصحيحة، بل

وإجماع العلماء المتتابع عبر العصور .

ومما دفعني لكتابة هذا الرد ما سبق ذكره ، ولكن بعض من ينتسب للعلم قد يقول : إنكم أكثرتم الكلام في مسألة ليست من أصول الإسلام الكبار وليست من ثوابت الدين الكبرى وقد خرجت كتب ومصنفات وردود تكفي في بيان المسألة فلماذا هذا العناء والجهد .

والجواب عن هذا الإيراد أمور عدة أجمالها فيما يلي :

أولاً : ليس المراد فقط بيان حكم تحريم الغناء ولكن بيان القواعد الفاسدة والخلل المنهجي والتلاعب بالنصوص الشرعية في كتاب الأخ عبد الله الجديع - عفا الله عنه - .

ثانياً : أن هذه القضية قلب فيها الحق باطلاً والباطل حقاً وأصبح الذي يدور مع النصوص الشرعية ويفتي بحرمة الغناء يوصم بالتشدد وضيق الأفق مع وجود الإجماع عبر العصور ومن جميع المذاهب كما سوف تشاهده أثناء قراءة هذا الرد فكان لزاماً البيان بأن المفتي بجواز الغناء مخالف للنص والإجماع والعقل والفطرة .

ثالثاً : أن المجتمعات الإسلامية تعاني في هذه الأزمان المتأخرة من هجمات شرسة في أخلاقها ودينها وقيمها ومبادئها ، وتعاني من كيد معلن وخفي ومكر بالليل والنهار لإغراق الأمة في اللهو والعبث ، ومحاولة أضعافها ، وما نشاهده ويشاهده كل العقلاء فضلاً عن يؤمن بالله واليوم الآخر في القنوات العربية والإسلامية من الإسراف في اللهو والعبث وتخدير الأمة وإضعافها يحتم على علينا جميعاً السعي في إعادة الأمر إلى نصابه ، وإصلاح الوضع ، والتخفيف من هذا العبث واللهو لا أن نزيد الطين بلة وننشر الفتاوى التي تبرر مثل هذه الانحرافات وتفتح بوابة التغريب والإفساد على مصراعيه باسم الدين والشرعية ولا حول ولا قوة إلا بالله .

رابعًا : أن مؤلف كتاب الموسيقى والغناء في الإسلام الأخ عبد الله الجديع - عفا الله عنه - له عناية بعلم الحديث واشتغال به واشتهر ذلك بين طلاب العلم مما جعل كتابه محل قبول وتسليم لكثير مما قاله خاصة ممن ليس لديه قدرة على تمحيص دقائق المسائل في علم الحديث ، وقد سمعنا بعد صدور هذا الكتاب أن بعض طلاب العلم فتن به كثيرًا وأصبح يفتي بجواز الغناء بناء على ما ورد في كتاب الجديع من الشبهات ؛ فكان لزامًا علينا رد الحجة بالحجة ، وبيان الحق والصواب بالدليل والبرهان ، وبيان التلبيس والتدليس الواقع في الكتاب ، وهذا أمر أوجبه الله على أهل العلم .

وقد اخترنا اسما لهذا الرد بعنوان (إتحاف القاري بالرد على مبيح الموسيقى والأغاني) ، وقد قمت بتقسيم هذا البحث إلى مقدمة ، وتمهيد ، وستة فصول ، وخاتمة ، وذلك على النحو الآتي :

- المقدمة :

- التمهيد : ويشتمل على أربعة أمور :

١ - تعريفات ضرورية خاصة بالبحث : (الغناء ، الحداء ، النصب) .

٢ - قواعد منهجية بين يدي البحث .

٣ - بيان الفهم الصحيح للتيسير ، ورفع الحرج في شريعة الإسلام .

٤ - ردود وتعليقات على زلات وشبهات .

الفصل الأول : الآيات الواردة في تحريم الغناء ، وذلك في مبحثين :

المبحث الأول : الآية الأولى : وجه الاستدلال ، والرد على الشبهات .

المبحث الثاني : الآية الثانية : وجه الاستدلال ، والرد على الشبهات .

الفصل الثاني : الأحاديث الواردة في تحريم الغناء بآلات الطرب ، وذلك في

خمسة مباحث :

المبحث الأول : الحديث الأول : وجه الاستدلال ، والرد على الشبهات .

المبحث الثاني : الحديث الثاني : وجه الاستدلال ، والرد على الشبهات .

المبحث الثالث : الحديث الثالث : وجه الاستدلال ، والرد على الشبهات .

المبحث الرابع : الحديث الرابع : وجه الاستدلال ، والرد على الشبهات .

المبحث الخامس : الحديث الخامس : وجه الاستدلال ، والرد على الشبهات .

الفصل الثالث : ذكر الإجماع على تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى ، وذلك في مبحثين :

المبحث الأول : عرض لأسماء أهل العلم الذين حكوا الإجماع على تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى .

المبحث الثاني : الرد على الشبهات التي أثارها الجديع حول الإجماع .

الفصل الرابع : تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى بقواعد الشريعة ، وذلك في مبحثين :

المبحث الأول : إثبات التحريم من خلال قاعدة الحسنات والسيئات (المصالح والمفاسد) .

المبحث الثاني : الرد على الشبهات .

الفصل الخامس : مذهب السلف في تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى ، وذلك في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : مذهب الصحابة رضي الله عنهم في تحريم الغناء بآلات الطرب .

المبحث الثاني : مذهب من بعد الصحابة في تحريم الغناء بآلات الطرب .

المبحث الثالث : مذهب الأئمة الأربعة في تحريم الغناء بآلات الطرب .

الفصل السادس : حكم الموسيقى والغناء ، وذلك في مبحثين :

المبحث الأول : حكم الغناء بآلات الطرب والموسيقى ، والرد على الشبهات .

المبحث الثاني : مسائل مهمة تتعلق بتحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى .

الخاتمة : وفيها أبرز النتائج ، وأهم التوصيات .

وأخيراً أحب أن أشكر أولاً وآخرًا المولى جل وعلا على إتمام هذا الرد الذي أخذ وقتًا طويلاً وكان فيه فترات انقطاع مع كثرة المشاغل والصوارف وأيضًا عرضت الكتاب على بعض المتخصصين والمهتمين من أهل العلم وقد استفدت كثيرًا من ملاحظاتهم وآرائهم وعلى رأسهم شيخنا الفاضل الشيخ المحدث عبد الله السعد - حفظه الله - ووفقه لكل خير - ، وأنا أكرر شكري له حيث بذل من وقته وجهده الكثير في تحريره وتعليقه على المسائل فجزاه الله خير الجزاء ، وقد وضعنا تعليقاته في موضعها اللائق بها في حاشية الكتاب .

ولا يفوتني أن أشكر أخانا الفاضل الباحث في مركز الفكر المعاصر الأخ الشيخ النميري محمد عثمان صبار وفقه الله لكل خير الذي بذل جهدًا مميزًا في جمع المادة العلمية وترتيبها وتنسيقها ، فكان نعم المعين ونعم الصديق في رحلة هذا الكتاب العلمية والتي استفدت كثيرًا من تقاريره ونظراته العلمية الثاقبة فجزاه الله خير الجزاء .

وأخيراً فإن جهد البشر الأصل فيه النقص والتقصير ولا نزعم الكمال ولكن تتبعنا كل ما كتب في الرد على من أباح الغناء وحاولنا أن نستوعب الأدلة والردود ونذكر الإجماعات عبر العصور حتى يكون الكتاب وفيًا وكافيًا لكل طالب حق في هذه المسألة .

واللّٰه الموفّق والهادي إلى سواء السبيل وصلى اللّٰه وسلم على نبينا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين .

وكتبه /

د. ناصر بن يحيى الحنيني

المشرف العام على مركز الفكر المعاصر

حرر في ٢/٣/١٤٣١هـ

Honini48@hotmail. com

الانحرافات المنهجية في كتاب الجديع

من الحقائق المسلم بها أن شريحة من الناس ليست لديها القدرة الكافية لقراءة جميع مباحث الكتاب، والتَّمَعُّن في كُلِّ محتوياته، لذا كان من المناسب جدًا أن نعرض بشكل مختصر لأبرز الانحرافات المنهجية التي وَقَعَ فيها الجديع في كتابه هذا، مُتَوَخِّين في ذلك أن نذكر نوعيَّة الانحراف المنهجي، مع إحالة القارئ على النماذج والأمثلة المتعلقة به، الموجودة في الكتاب (إتحاف القاري) من خلال أرقام الصفحات.

أما الانحرافات المنهجية، فهي على النحو الآتي:

١ - التناقض الصَّارِخ، (انظر: ص ٦٣ - ٦٤، ص ٨١، ص ١٧١ - ١٧٢، ص ٢٦٣ - ٢٦٤، ص ٤٦٦ - ٤٦٨، ص ٤٧٢ - ٤٧٣).

٢ - الغرور والتَّعالي، والحطُّ من شأن العلماء والتَّنْقِيصُ من قدرهم، (انظر: ص ٦٦ - ٦٨، ص ٣٥٦ - ٣٦٠).

٣ - الخطأ في تحرير القواعد والمصطلحات العلمية، وعدم تَنزِيلِهَا على الواقع بصورة صحيحة وفق الضوابط الشرعية، كما جرى ذلك في قاعدة: «التيسير ورفع الحرج»، وقاعدة: «عموم البلوى»، وقاعدة: «سدِّ الذرائع»، وقاعدة: «العرف»، ومصطلح: «الطَّيِّب»، ومصطلح: «الرخصة»، ومصطلح: «القينة»، ومصطلح: «التغبير»، (انظر: ص ٤٤ - ٥٦، ص ٦٨ - ٧٠، ص ٧٧، ص ٨١ - ٨٦، ص ٨٦ - ٩٦، ص ٢٨٦ - ٢٨٨، ص ٣١٠ - ٣١٤، ص ٣٢٠ - ٣٢١، ص ٤٤٠ - ٤٤٢).

٤ - الخلل الواضح في قضية: «الأمانة العلمية»، ويبدو هذا جليًّا في استخدام الكاتب كثيرًا لأسلوب التَّحْرِيفِ والتَّلْبِيسِ في دلالات الآيات

والأحاديث والآثار وكلام أهل العلم، وصرفها عن مناطها الصحيح المعتبر.

كما يبدو ذلك أيضًا في إخفاء بعض الحقائق العلمية كالقراءة الثانية لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾، مع أن الكاتب زعم في مقدمة كتابه أنه ظلَّ دهرًا طويلًا يجمع ويبحث في موضوع: «الغناء والموسيقى»، (انظر: ص ١٢٤، ص ٢٦٢ - ٢٦٤، ص ٢٩٦ - ٢٩٧، ص ٣١٤، ص ٣٣٧ - ٣٤٤، ص ٣٤٥ - ٣٥٠، ص ٣٧٠ - ٣٧٦، ص ٤٦٢ - ٤٧٠).

٥ - إبطال حجية قول الصحابي رضي الله عنه المقررة في منهج النظر والاستدلال عند أهل السنة - وفق الضوابط الشرعية - التي نص عليها أهل العلم، (انظر: ص ١٠٢ - ١٠٦).

٦ - الاستدلال بالآثار الضعيفة، بل بالموضوعة، وكذا بالتبني لا زمام لها ولا خطام في مواضع حساسة لا تحتمل أبدًا، (انظر: ص ٣١٤ - ٣١٩، ص ٣٢٢ - ٣٢٧، ص ٣٢٩ - ٣٣٧، ص ٣٦١ - ٣٧٠، ص ٤٤٥ - ٤٤٧).

٧ - الاستدلال بالقياس الفاسد، (انظر: ص ٢٧٣ - ٢٧٦، ص ٤٢٢ - ٤٢٥).

٨ - الأخذ بالمتشابه من النصوص، وترك المحكم، (انظر: ص ٣١٩ - ٣٢٠، ص ٣٣٨ - ٣٣٩، ص ٣٤٥، ص ٤٢٠ - ٤٢١).

٩ - استنباط الحكم الشرعي من حديث واحد فقط، وعدم الجمع بين أطراف الأحاديث الواردة في الباب، والموائمة بينها، قبل تقرير أي حكم، أو مسألة؛ مما يؤدي إلى ضرب النصوص بعضها ببعض، كما حذر النبي ﷺ أمته من ذلك، (انظر: ص ٢٨٨ - ٢٨٩، ص ٣٤٦ - ٣٤٧).

١٠ - العدول عن ظاهر السنة بغير دليل أو برهان، كما جرى ذلك في حديث

(المعازف)، (انظر: ص ١٧٣ - ١٧٤).

١١ - غَلَطُهُ الشَّنِيعُ فِي قَاعِدَتِهِ الَّتِي أَظْلَقَهَا بِغَيْرِ حُجَّةٍ أَوْ بَرَهَانٍ، وَهِيَ أَنَّ:
«بَابُ الْآثَارِ يُغْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْحَدِيثِ؛ بِدَعْوَى أَنَّهَا لَا تَعْدُو أَنْ تُعَدَّ شَوَاهِدَ،
ورواياتِ المستورينِ صالحةً للاستشهادِ»، (انظر: ص ٣٢٧ - ٣٢٨).

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أُسَلِّمُ إِلَيْهِ الْفَرُوسُ
www.moswarat.com

التمهيد

ويشتمل على أربعة أمور:

- ١ - تعريفات ضرورية خاصة بالبحث: (الغناء، الحُداء، النَّصْب).
- ٢ - قواعد منهجية بين يدي البحث.
- ٣ - بيان الفهم الصحيح لقاعدة (التيسير ورفع الحرج) في شريعة الإسلام.
- ٤ - ردود وتعليقات على زلات وشبهات.

* * *

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

١ - تعريفات ضرورية خاصة بالبحث: (الغناء، الحداء، النضب)

• الغناء في اللغة:

«الغناء - بالمد والكسر - على مثال كتاب هو: الصوت^(١)» وهو ما يُترنم
وَيَتَغَنَّى بِهِ مِنَ الشَّعْرِ^(٢)، «وَكُلُّ مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ وَوَالَاهُ فَصَوْتُهُ عِنْدَ الْعَرَبِ غِنَاءً»^(٣).

«وَالْغِنَاءُ مِنَ الصَّوْتِ: مَا طَرَّبَ بِهِ، قَالَ حُمَيْدُ بْنُ ثَوْرٍ:

عَجِبْتُ لَهَا أَنِّي يَكُونُ غِنَاؤُهَا فَصِيحًا وَلَمْ تَفْغُرْ بِمَنْطِقِهَا فَمَا»^(٤)

«وَالطَّرْبُ: هُوَ خِفَّةٌ وَهَزَّةٌ تُثِيرُ النَّفْسَ، لِفَرْحٍ أَوْ حُزْنٍ، يُقَالُ:

طَرَّبَ أَيُّ: تَغَنَّى، وَطَرَّبَ فِي صَوْتِهِ: رَجَّعَهُ، وَمَدَّهُ، وَحَسَّنَهُ»^(٥).

قال في الكليات: الغناء - بالضم والمد - التغني^(٦)، «وَعَنَى - بِالتَّشْدِيدِ - إِذَا
تَرَنَّمَ بِالْغِنَاءِ»^(٧).

وَيُقَالُ غَنَّى بِالْمَرْأَةِ: تَغَزَّلَ بِهَا، وَغَنَّى بَزِيدٍ: مَدَحَهُ أَوْ هَجَاهُ، وَغَنَّى الْحَمَامُ
تَغَنَّةً: صَوَّتَ^(٨).

(١) «العين»: (ص/٧٢٣) للخليل بن أحمد، و«تهذيب اللغة»: (باب الغين والنون) للأزهري، و«معجم

مقاييس اللغة»: (٤/٣٩٨) لابن فارس، و«المصباح المنير»: (٢/١٠٩) للفيومي - بتصرف يسير -.

(٢) «فاكهة البستاني»: (ص/١٠٤٣) لعبد لله البستاني.

(٣) «لسان العرب»: (١٥/١٣٦) لابن منظور.

(٤) «لسان العرب»: (١٥/١٣٩).

(٥) انظر: «المعجم الوسيط»: (٢/٥٥٢ - ٥٥٣) لمجموعة من الباحثين.

(٦) انظر: «محيط المحيط»: (ص/٦٦٩) لبطرس بن بولس البستاني.

(٧) «المصباح المنير»: (٢/١٠٩).

(٨) انظر: «القاموس المحيط»: (ص/١٧٠١) للفيروزآبادي.

وَيُقَالُ: غَنَّى فلَانٌ يُغَنِّي أغْنِيَةً، وَتَغَنَّى بِأغْنِيَةٍ حَسَنَةٍ، وَجَمَعَهَا الْأَغَانِي^(١).

والمغني صاحب الغناء والذي عمله الغناء، والمرأة مغنية، وكذا المغني عند

العرب: الفصيل^(٢) الذي يصرف بناه^(٣).

نَخْلُصُ إِذَا إِلَى أَنَّ الْغِنَاءَ فِي اللُّغَةِ يَدُورُ عَلَى عِدَّةٍ مَعَانٍ:

الأوّل: رفع الصوت، وموالاته.

الثاني: تلحين الصوت وتطريبه. ومن هنا يَدْخُلُ صَوْتُ الْمَعَارِفِ فِي مَعْنَى

الْغِنَاءِ؛ لِأَنَّهُ صَوْتُ مِنَ الْأَصْوَاتِ الْمَلَحَّنَةِ^(٤)، وَلِذَا سُمِّيَ الْعَارِزُ مُغَنِّيًا^(٥).

• الغناء في الاصطلاح^(٦):

«يشمل تعريف الغناء في الاصطلاح معرفة معناه في نصوص الشرع، وكتب

الفقهاء، واصطلاح أهل الغناء، ثم الموازنة بين هذه الاصطلاحات، والخروج من

ذلك بتعريفات محددة لكل مصطلح ينصب الكلام عليه دون غيره، وبذلك يحل كثير

من اللبس في مسألة الغناء، وتحرر كثير من مسائل النزاع فيه -والله أعلم-»^(٧).

أولاً: تعريفه في الاصطلاح الشرعي: اصطلاح الشرع في تعريف الغناء

موافقٌ لِعُرْفِ اللُّغَةِ فِي كَوْنِهِ: صَوْتًا يُوَالِي بِهِ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ بِتَطْرِيبٍ وَتَحْسِينٍ.

(١) انظر: «لسان العرب»: (١٥/١٤٠).

(٢) (الفصيل): ولد الناقة. انظر: «القاموس المحيط»: (ص/١٣٤٧).

(٣) من الصريف وهو صوت احتكاك الأضراس عند هيجانه. انظر: «لسان العرب»: (ص/١٩١).

(٤) انظر: «معجم مقاييس اللغة»: (٤/٣٠٦).

(٥) انظر: «القاموس المحيط»: (ص/١٠٨٢).

(٦) استفدت هذا البحث من كتاب: «حكم ممارسة الفن في الشريعة الإسلامية» للشيخ/ صالح بن أحمد

الغزالي - وفقه الله - (ص/٦٣ - ٦٩)، مع بعض الزيادات عليه.

(٧) استفدت هذا البحث من كتاب: «حكم ممارسة الفن في الشريعة الإسلامية» للشيخ/ صالح بن أحمد

الغزالي - وفقه الله - (ص/٦٣ - ٦٩)، مع بعض الزيادات عليه.

قالت عائشة رضي الله عنها: «وعندي جارتان تغنيان بغناء بُعَاثٍ»^(١).

قال الخطابي رحمه الله: «... وكان الشَّعْرُ الذي تُغْنِيَان به في وَصْفِ الْحَرْبِ وَالشَّجَاعَةِ وَالْبَأْسِ وما يَجْرِي فِي الْقِتَالِ بَيْنَ أَهْلِهِ، وهو إِذَا صُرِفَ إِلَى جِهَادِ الْكُفَّارِ وَإِلَى مَعْنَى التَّحْرِيزِ عَلَى قِتَالِهِمْ كَانَ مَعُونَةً فِي أَمْرِ الدِّينِ، وَقَمْعًا لِأَهْلِ الْكُفْرِ، فَلِذَلِكَ رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهِ، فَأَمَّا الْغِنَاءُ بِذِكْرِ الْفَوَاحِشِ وَالْإِبْتِهَارِ»^(٢) بِالْحَرَمِ وَالْمُجَاهَرَةِ بِالْمُنْكَرِ مِنَ الْقَوْلِ فَهُوَ الْمَحْظُورُ مِنَ الْغِنَاءِ الْمُسْقِطُ لِلْمُرُوءَةِ، وَحَاشَا ﷺ أَنْ يَجْرِيَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ بِحَضْرَتِهِ فَيَرْضَاهُ أَوْ يُغْفِلَ التَّكْبِيرَ لَهُ، وَكُلُّ مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ بِشَيْءٍ جَاهِرًا بِذِكْرِهِ وَمُصْرَحًا بِاسْمِهِ لَا يَسْتُرُهُ وَلَا يُكْنِي عَنْهُ فَقَدْ غَنَى بِهِ»^(٣).

ويقول أيضًا رحمه الله: «قد بين في هذه الرواية أنَّهما لم تكونا مُغْنِيَتَيْنِ، وَالْمُغْنِيَّةُ الَّتِي اتَّخَذَتِ الْغِنَاءَ صِنَاعَةً وَعَادَةً، وَذَلِكَ مَا لَا يَلِيقُ أَنْ يَكُونَ بِحَضْرَةِ الرَّسُولِ ﷺ، فَأَمَّا التَّرْتُمُ بِالْبَيْتِ وَالْبَيْتَيْنِ، وَتَطْرِيبُ الصَّوْتِ بِذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ فُحْشٌ أَوْ ذِكْرُ مَحْظُورٍ، فَلَيْسَ مِمَّا يُسْقِطُ الْمُرُوءَةَ، أَوْ يَقْدَحُ فِي الشَّهَادَةِ، وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لَا يُنْكَرُ مِنَ الْغِنَاءِ التَّصَبُّ»^(٤)، وَالْحُدَاءُ^(٥) وَنَحْوَهُمَا مِنَ الْقَوْلِ، وَقَدْ رَخَّصَ فِي ذَلِكَ

(١) (بُعَاثٌ): بضم الباء اسم موضع من المدينة على ميلين، والأشهر فيه ترك الصرف قاله العسقلاني: وفي النهاية بالعين المهملة، ومن قال بالمعجمة فقد صحَّف، وهو اسم حصن للأوس جرث عنده الحرب بين الأوس والخزرج، وكانت فيه مقتلة عظيمة، وكانت النصره للأوس واستمرت بينهما مائة وعشرين سنة حتى زالت يُؤمن قَدَمَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وفيه نزل قوله ﷻ: ﴿لَوْ أَنفَقْتُ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَكُنْتُ بِرَيْك قُلُوبِهِمْ وَلَنُنَكِّدَنَّ اللَّهُ أَكْثَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٣]. انظر: «مِرْقَاةُ الْمِفَاتِيحِ»: (٥٢٩/٣) للملا علي القاري، و«أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري»: (٥٩١/١) للخطابي، و«فتح الباري»: (٣/١١٣) لابن حجر، و«شرح صحيح مسلم»: (١٥٢/٦) للنووي.

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب العيدين، باب الجرابِ والدَّرَقِ يومَ العيدِ، ٢/١٦ رقم ٩٤٩) ومسلم في «صحيحه» (٢/٦٠٧ - ٦٠٨/رقم ١٧) عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) (الابتهار): قول الكذب، والحلف عليه، والابتهار: ادِّعاء الشيء كذبًا. انظر: «لسان العرب» (مادة: بهر).

(٤) «أعلام الحديث»: (٥٩١/١).

(٥) يأتي الكلام عليه بالتفصيل بعد تعريف الحداء مباشرة.

(٦) يأتي الكلام عليه بالتفصيل بعد تعريف الغناء مباشرة.

غَيْرُ واحدٍ من السَّلَف - رحمهم الله - . . . »^(١).

قال ابن الأثير رَحِمَهُ اللهُ: «أي تنشدان الأشعار التي قيلت يوم بعث، وهو حربٌ كانت بين الأنصار، ولم تُردِ الغناء المعروف بين أهل اللهو واللعب . . . »^(٢).

وقال النووي رَحِمَهُ اللهُ: « . . . قال القاضي عياض: إنما كان غناؤهما بما هو من أشعار الحرب والمفاخرة بالشجاعة والظهور والغلبة، وهذا لا يهيج الجوّاري على شر، ولا إنشادهما لذلك من الغناء المختلف فيه، وإنما هو رفع الصوت بالإنشاد ولهذا قالت: وليستا بمغنيتين أي ليستا ممن يتغنى بعادة المغنيات من التشويق والهوى والتعريض بالفواحش والتشبيب بأهل الجمال وما يحرك النفوس ويبعث الهوى والغزل كما قيل: الغنا فيه الزنا، وليستا أيضًا ممن اشتهر وعرف بإحسان الغناء الذي فيه تمطيط وتكسير وعمل يحرك الساكن ويبعث الكامن، ولا ممن اتخذ ذلك صنعة وكسبًا، والعرب تسمي الإنشاد غناء وليس هو من الغناء المختلف فيه بل هو مباح، وقد استجازت الصحابة غناء العرب الذي هو مجرد الإنشاد والترنم وأجازوا الحداء وفعلوه بحضرة النبي الله عليه وسلم، وفي هذا كله إباحة مثل هذا وما في معناه، وهذا ومثله ليس بحرام ولا يجرح الشاهد»^(٣).

قال ملا علي القاري: «(وليستا بمغنيتين) أي لا تحسنان الغناء، ولا اتخذتاها كسبًا وصناعة، أو لا تعرفان به، أو ليستا كعادة المغنيات من التشويق إلى الهوى والتعريض بالفاحشة والتشبيب بالجمال الداعي إلى الفتنة ومن ثم قيل الغناء رقية الزنا . . . »^(٤).

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: «وإنما يُسمّى بذلك من يُنشد بتمطيط وتكسير وتهيج

(١) «أعلام الحديث»: (١ / ٥٩٤ - ٥٩٥).

(٢) «النهاية في غريب الحديث»: (٣ / ٣٩٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم»: (٦ / ١٥٢).

(٤) «مرقاة المفاتيح»: (٣ / ٥٢٩).

وتشويقٍ بما فيه تعريض بالفواحش أو تصريح^(١).

إذا ؛ فكلمة الغناء في لسان الشرع وأقوال الصحابة رضي الله عنهم تُطلق على نوعين مختلفين :

الأول : مجرد رفع الصوت بالشعر وموالاته بنوعٍ من التطريب العادي الذي ليس فيه تمطيظٌ أو تكسير ، بحيث يكون جاريًا على السَّليقة والفِطرة ، بعيدًا عن قوانينِ اللحنِ والموسيقى المصطنعة ، ساليما من ذكرِ الفواحش ، والمحرمات ؛ كوصفِ الخمرِ والقيناتِ ، غيرِ مُقترنٍ بآلاتِ الطَّربِ واللَّهو ؛ كنحو ما اعتاد النَّاسُ استعماله لمحاولةِ عملٍ ، وحملٍ ثَقيلٍ ، وقطعِ مفاوزِ سفرٍ ؛ ترويحًا للنفوسِ ، وتنشيطًا لها ؛ كحذاء الأعرابِ بإبلهم ، وغناء النساءِ لتسكينِ صغارهم ، وسُمِّيَ هذا النوعُ غناء لنوعٍ يثبت فيه من الإنشاد والترجيع ، وهذا النوع لا خلاف في إباحته ، وليس هو محل النزاع .

الثاني : ما يتحلله المغنون العارفون بصنعة الغناء المختارون من غرر الشعر ، مع تلحينه بالتلحينات الأنيقة وتقطيعه لها على النغمات الرفيعة ، التي تهيج النفوس وتطربها كحميا الكؤوس ، ويُضاف إلى ذلك اقترانه بالآلات غالبًا ، وهذا النوع هو الغناء المعروف عند أهلِه ، منذ العصر الأول^(٢) ، ويُستدل لذلك بقول عائشة رضي الله عنها : «وعندي جاريتان تغنيان بغناء بعاث وليستا بمغنيات»^(٣).

فهذا النوع من الغناء إن كَانَ مشتملاً على ذِكْرِ الفَوَاحِش والابْتِهَارِ بِالْحُرَمِ والمُجَاهَرَةِ بِالْمُنْكَرِ مِنَ الْقَوْلِ فهو المَحْظُورُ مِنَ الْغِنَاءِ الْمُسْقِطِ لِلْمُرُوءَةِ سِوَاءِ اقْتِرَانِ بِالْآلَاتِ أَمْ لَمْ يَقْتَرَنْ ، وهو محل اتفاق في حرمة ولا نزاع فيه .

(١) «فتح الباري» : (١١٣/٣).

(٢) انظر : «كف الرعاع» : (ص/ ٥٩ - ٦٠) لابن حجر الهيتمي .

(٣) سبق تخريجه .

إمّا إذا لم يشتمل على ذكر الفواحش والابتهار بالحرم واقترن بآلات الطرب فهذا هو محل النزاع بيننا وبين الجديع (صاحب الكتاب) - هده الله - .

• ثانيًا: تعريفه في اصطلاح الفقهاء :

يُطْلَقُ الفقهاء الغناء على: رفع الصوت بالكلام المُلْحَن على وجه التطريب^(١).

«ويبان ذلك أنّ الغناء في اصطلاح الفقهاء مجموعة أمور، هي:

أولاً: رفع الصوت، ثانيًا: الكلام: ويدخل فيه الشعر، والرجز، والنثر، ثالثًا: المُلْحَن: أي تقطيعه على نغمات معينة وفواصل، رابعًا: على وجه التطريب: أي ما كان فيه تهيج وإمتاع للنفوس.

ومعنى هذا التعريف المعتمد عند الفقهاء، وعليه يدل حديثهم عند ذكر أحكامه^(٢).

• ثالثًا: تعريفه في اصطلاح أهل الغناء :

«ما ينتحله المغنون العارفون بصناعة الغناء وقواعده، المختارون من غرر الشعر، مع تلحينه بالتلحينات الأنيقة، وتقطيعه لها على النغمات الرفيعة التي تهيج النفوس وتطربها كحميا الكؤوس. وهذا النوع هو الغناء المعروف عند أهله، منذ العصر الأول، ويستدل لذلك بقول عائشة رضي الله عنها: «... وَعِنْدِي جَارِيتَانِ تُغْنِيَانِ بِغِنَاءٍ بُعَاثَ وَلَيْسَتَا بِمَغْنِيَتَيْنِ».

فالغناء يراد عند أهله: التلحين، والتمطيط، والتطريب، والتكسير على النغمات الموسيقية التي تهيج النفوس، وتطربها، ويضاف إلى ذلك اقترانه

(١) انظر: «حاشية ابن عابدين»: (٣٤٩/٦)، و«كف الراعي»: (ص/٥٩ - ٦٠)، و«مطالب أولي النهى»: (٦١٩/٦).

(٢) «حكم ممارسة الفن»: (ص/٥٩ - ٦٠).

بالآلات غالباً»^(١).

• رابعاً: تعريفه في اصطلاح المتصوفة:

«والغناء عند المتصوفة كذلك: رَفْعُ الصوتِ بالكلام الموزون المطربِ المصاحبِ للآلات غالباً، فهم

في الظاهر يتفقون مع أهل الغناء، ويختلفون معهم في الباطن من جهة التقرب والتعبد بالسماع، وحمل أشعار العشق والغرام على ما يوافق أحوالهم»^(٢).

الخلاصة:

يتبين من التعاريف السابقة، والموازنة بينها الأمور الآتية:

١ - أن مفهوم الغناء في اللغة يُطلق على رفع الصوت، وموالاته، والترنم بالشعر والتطريب فيه، فإن كان ذلك جاريًا على السليقة والفطرة، بعيدًا عن قوانين اللحن والموسيقى المصطنعة، سالمًا من ذكر الفواحش، والمحرمات، كوصف الخمور والقينات، غير مقترن بآلات الطرب واللهو، فهو مباح، ويحمل على هذا المعنى ما جاء من إنشاد بعض الصحابة للشعر، وتغنيهم به في العمل، والسفر، والجهاد؛ لأن هذا هو الذي جرى عليه العمل عندهم بغير نكير، أما إذا اشتمل على وصف الخمور والقينات، وذكر الفواحش، والمحرمات، أو كان مطربًا على نسق ألحان الموسيقى المصطنعة، أو كان مقترنًا بآلات الطرب واللهو، فهو مذموم.

وللإمام الشاطبي رحمه الله كلمة تأصيلية، تكتب بمداد من ذهب في صحائف من نور حول هذا المفهوم، يحسنُ بي أن أنقلها بطولها؛ لتمام الفائدة، فيقول رحمه الله: «والعرب لم يكن لها من تحسين النغمات ما يجري مجرى ما الناس عليه اليوم، بل كانوا يُشيدون الشعرَ مطلقًا من غير أن يتعلموا هذه الترجيعات التي حدثت بعدهم؛

(١) انظر: «كف الرعاع»: (ص/ ٥٩ - ٦٠) لابن حجر الهيتمي.

(٢) انظر: «إتحاف السادة المتقين»: (٦/ ٤٩٧).

بل كانوا يرققون الصَّوت، ويمططونه على وجهٍ يليقُ بأُمِّيَّةِ العربِ الذين لم يعرفوا صنائع الموسيقى، ولم يكن فيه إلذاذٌ ولا إطرابٌ يُلهي، وإنما كان شيءٌ من النَّشاط، كما كان الحبشة وعبد الله بن رواحةٍ يحدوان بين يدي رسول الله ﷺ، وكما كان الأنصارُ يقولون عند حفر الخندق:

نحنُ الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما حيينا أبداً
فيجيبهم ﷺ بقوله: «اللهم إنَّ العيشَ عيشُ الآخرة، فاغفرِ اللهم للأنصارِ
والمهاجرة»^(١).

... هذا وما أشبهه كان فعل القوم، وهم مع ذلك لم يقتصروا في التنشيط للنفوس ولا الوعظ على مجرد الشعر، بل وعظوا أنفسهم بكل موعظة، ولا كانوا يستحضرون لذكر الأشعار المغنين، إذ لم يكن ذلك من طلباتهم، ولا كان عندهم من الغناء المستعمل في أزماننا شيء، وإنما دخل في الإسلام بعدهم حين خالط العجمُ المسلمين.

وقد بين ذلك أبو الحسن القرافي، فقال: أي الماضين من الصدر الأول حجة على من بعدهم، ولم يكونوا يلحنون الأشعار، ولا ينغمونها بأحسن ما يكون من النغم إلا من وجه إرسال الشعر، واتصال القوافي، فإن كان أحدهم أشجن من صاحبه كان ذلك مردوداً إلى أصل الخلقة لا يتصنعون ولا يتكلفون»^(٢).

يقول ابن عبد البر رحمه الله: «الغناء الممنوع ما فيه تمطيط وإفساد لوزن الشعر طلباً للطرب وخروجاً عن مذاهب العرب، وإنما وردت الرخصة في الضرب الأول

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب الجهاد والسير، باب التحريض على القتال، ٦/١٣١/رقم ٢٧٦٩، وباب حفر الخندق، ٦/١٣١/رقم ٢٧٧، وباب البيعة في الحرب، ٦/٢١٩/رقم ٢٨٩٤، كتاب مناقب الأنصار، باب دعاء النبي ﷺ: «أصلح الأنصار والمهاجرة»، ٧/٤٩٤/رقم ٣٧٠٨ - ٣٧١٠، كتاب المغازي، باب غزوة الخندق، ٨/١٤٨/رقم ٤٠١٠، كتاب الأحكام، باب كيف يباع الإمام الناس، ١٥/١٠٣/رقم ٧٠٤١) ومسلم في «صحيحه» (١٢/١٣٦/رقم ٤٦٣١).

(٢) «الاعتصام»: (١٩٢ - ١٩٤).

دون ألحان العجم»^(١).

وبناءً على ذلك يُقال: لا وجه لمن استدلَّ بهذا على أباحة الغناء المتنازع فيه عند الفقهاء الذي يشتمل على تمطيطٍ وتطريبٍ وإثارةٍ وتهيجٍ؛ لأنَّ الغناء عند الصحابة عليهم السلام فيه نوعٌ تطريبٍ، بيدَ أنَّه فطريٌّ لا يخرج عن حدِّ الاعتدال، ولا يُوقَع على طريقة الألحان الموسيقية، بينما الغناء عند الفقهاء: فيه تصنعٌ وتكلفٌ؛ لأنَّه صوتٌ يؤدَّى على نغماتٍ معينة، وألحانٍ مثيرة، تُوجبُ الخروجَ عن حدِّ الاعتدال، بحيثُ يقتَرَنُ بها الاضطرابُ والتشنُّي والضربُ بالرجل ممَّا يُخلُ بالمروءة؛ كما في حديثِ أمِّ علقمة مولاة عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ بَنَاتَ أَخِي عَائِشَةَ رضي الله عنهن خُفِضْنَ فَأَلِمْنَ (مِنْ) ذَلِكَ فَقِيلَ لِعَائِشَةَ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَلَا نَدْعُو لَهُنَّ مَنْ يُلْهِيهِنَّ، قَالَتْ: بَلَى، قَالَتْ: فَأَرْسِلَ إِلَى فُلَانٍ الْمُعْنَى فَأَتَاهُم، فَمَرَّتْ بِهِ عَائِشَةُ رضي الله عنها فِي الْبَيْتِ، فَرَأَتْهُ يَتَغَنَّى وَيُحَرِّكُ رَأْسَهُ طَرْبًا، وَكَانَ ذَا شَعَرٍ كَثِيرٍ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: أَفَّ، شَيْطَانٌ، أَخْرِجُوهُ أَخْرِجُوهُ؛ فَأَخْرَجُوهُ»^(٢).

٢ - أن الغناء المتنازع فيه - عند الفقهاء - هو رفع الصوت بشعر أو نشر على سبيل الغناء؛ مما كان فيه تطريب وإثارة وتهيج.

ومن هنا يقال: لا وجه لمن استدلَّ بهذا النوع من الغناء على إباحة الغناء المصحوب بألة؛ لأنَّ الآلة لا تدخل في مُسمَّى الغناء عندهم، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «... وأما إذا فعلها [يعني الملاهي] على وجه التمتع والتلعب فمذهب الأئمة الأربعة: أن آلات اللهو كلها حرام، فقد ثبت في صحيح البخاري وغيره: «أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أنه سيكون من أمته من يستحل الحر والحرير، والخمر والمعازف، وذكر أنهم يمسخون قردة وخنازير».

والمعازف هي الملاهي كما ذكر ذلك أهل اللغة. جمع معزفة وهي الآلة التي

(١) انظر: «التمهيد»: (٢٢/١٩٠)، و«فتح الباري»: (١٠/٥٥٩).

(٢) أثر صحيح، يأتي تخريجه والكلام عليه بالتفصيل في الفصل الأول - بإذن الله -.

يعزف بها :

أي يصوت بها . ولم يذكر أحد من أتباع الأئمة في آلات اللّهُو نزاعًا ، إلا أن بعض المتأخرين من أصحاب الشافعي ذكر في اليراع وجهين : بخلاف الأوتار ونحوها ؛ فإنهم لم يذكروا فيها نزاعًا . وأما العراقيون الذين هم أعلم بمذهبه وأتبع له ، فلم يذكروا نزاعًا لا في هذا ، ولا في هذا ، بل صنف أفضلهم في وقته أبو الطيب الطبري شيخ أبي إسحاق الشيرازي في ذلك مصنفًا معروفًا . ولكن تكلموا في الغناء المجرد عن آلات اللّهُو : هل هو حرام ؟ أو مكروه ؟ أو مباح ؟ وذكر أصحاب أحمد لهم في ذلك ثلاثة أقوال ، وذكروا عن الشافعي قولين ، ولم يذكروا عن أبي حنيفة ومالك في ذلك نزاعًا .

وذكر زكريا بن يحيى الساجي - وهو أحد الأئمة المتقدمين المائلين إلى مذهب الشافعي - أنه لم يخالف في ذلك من الفقهاء المتقدمين إلا إبراهيم بن سعد من أهل البصرة . . . »^(١) .

كذلك لا يحسن أبدا أن يستدل بهذا النوع من الغناء على إباحة سماع المتصوفة - وهو مما يتقرب به إلى اللّهُ - ذلك لاختلاف حقيقة كل منهما ومقصده عن الآخر .

٣ - يتبين أن الغناء ليس نوعًا واحدًا ، بل إنه أنواع مختلفة ومتباينة بحسب المقصد والحقيقة ، ومن لم يفرق بين هذه الأنواع أشكل عليه أمر الغناء ، ولم يوفق في بيان حكم الشرع فيه ، ومن استدل بأحد هذه الأنواع على الآخر حاد عن جادة الصواب ، وانحرف عن وجه الحق في هذا الباب .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللّهُ فيمن سئل عن غناء المتصوفة فتكلم بما كان النساء يُغنين به في الأعياد والأفراح : « . . . إن كلامه فيه من وراء وراء ، بمنزلة من سئل عن علم الكلام المختلف فيه : هل هو محمود ؟ أو مذموم ؟ فأخذ يتكلم في

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية» : (١١/٥٧٦ - ٥٧٧) - بتصرف - .

جنس الكلام وانقسامه: إلى الاسم، والفعل، والحرف، أو يتكلم في مدح الصمت، أو في أن الله أباح الكلام والنطق، وأمثال ذلك مما لا يمس المحل المشتبه المتنازع فيه»^(١).

● ثانيًا: الحُداء:

● الحُداء في اللغة:

يُقال: «حَدَا الإبل، وَحَدَا بِهَا يَحْدُو حَدْوًا وَحْدَاءً، ممدود: زَجَرَهَا خَلْفَهَا وَسَاقَهَا»^(٢). قال الجوهري: «سوق الإبل، والغناء لها. ويقال للشمال حدواء؛ لأنها تحدو السحاب: أي تسوقه»^(٣).

● تعريف الحداء عند الفقهاء:

عرّفه بعض الفقهاء بأنه: «سوق الإبل بضرب مخصوص من الغناء، والحداء في الغالب إنما يكون بالرجز وقد يكون بغيره من الشعر»^(٤).

● حكمه:

لا خلاف بين أهل العلم في إباحة الحداء؛ وإباحة سماعه واستماعه، ونقل ابن عبد البر الاتفاق على إباحة الحداء^(٥).

وقال الغزالي: «لم يزل الحُداء وراء الجمال من عادة العرب في زمان رسول الله ﷺ وزمان الصحابة، ولم ينقل عن أحد من الصحابة إنكاره»^(٦).

(١) «مجموع فتاوى ابن تيمية»: (١١/ ٥٦٨ - ٥٦٩) - بتصرف -.

(٢) «لسان العرب»: (٢/ ٨٠٧).

(٣) «الصحاح»: (٦/ ٢٣٠٩ - ٢٣١٠).

(٤) «فتح الباري»: (١٠/ ٥٥٤).

(٥) انظر: «التمهيد»: (٢٢/ ١٩٠)، و«فتح الباري»: (١٠/ ٥٥٤ - ٥٥٥).

(٦) «إحياء علوم الدين»: (٢/ ٢٧٤) - بتصرف -.

وقال ابن حجر رحمه الله: «وفي كلام بعض الحنابلة إشعار بنقل خلاف فيه، وماعه محجوج بالأحاديث الصحيحة»^(١).

• الأدلة على إباحته :

- عن سلمة بن الأكوع قال : «خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر، فسرنا ليلاً، فقال رجل من القوم لعامر بن الأكوع: ألا تسمعنا من هُنيهاً؟ قال: وكان عامرٌ رجلاً شاعراً، فنزل يحدو بالقوم يقول:

اللهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا
فاغفر فداءً لك ما اقتفينا وثبت الأقدام إن لاقينا
وألقين سكينه علينا إنا إذا صيح بنا أتينا
وبالصياح عولوا علينا

فقال رسول الله ﷺ: من هذا السائق؟ قالوا: عامر بن الأكوع. فقال: يرحمه الله. فقال رجل من القوم: وجبت يانبي الله، لولا أمتعتنا به»^(٢).

قال ابن قيم الجوزية رحمه الله: «ومن حدة رسول الله ﷺ الذين كانوا يحدون بين يديه في السفر: عبد الله بن رواحة، وأنجشة، وعامر بن الأكوع، وسلمة بن الأكوع»^(٣).

(١) «فتح الباري»: (١٠/٥٥٤).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»: (كتاب المظالم، باب هل تكسر الدنان التي فيها الخمر أو تخرق الزقاق...، ٣/١٣٦، رقم ٢٤٧٧، وكتاب المغازي، باب غزوة خيبر، ٥/١٣٠ - ١٣١، رقم ٤١٩٦، وكتاب الدعوات، باب قول الله تعالى وصل عليهم...، ٨/٧٣، رقم ٦٣٣١، وكتاب الديات، باب إذا قتل نفسه خطأ فلا دية له، ٩/٧ - ٨، رقم ٦٨٩١) ومسلم في «صحيحه»: (٣/١٤٢٧ - ١٤٢٩، رقم ١٢٣).

(٣) «زاد المعاد»: (١/٦٦) - بتصرف -.

• ثالثاً: النَّصْبُ:

• النَّصْبُ فِي اللُّغَةِ:

قال ابن منظور في لسان العرب: «النَّصْبُ: ضَرْبٌ مِنْ أَغْنِي الْأَعْرَابِ... وهو غِنَاءٌ لَهُمْ يُشَبِّهُ الْحُدَاءَ، إِلَّا أَنَّهُ أَرْقُ مِنْهُ»^(١).

• تعريف النَّصْبِ عند الفقهاء:

عرّفه بعض الفقهاء بأنّه: «ضَرْبٌ مِنَ النِّشِيدِ فِيهِ تَمْطِيطٌ»^(٢).

• حكمه:

النَّصْبُ يشبه الحُدَاءَ في حقيقته، إِلَّا أَنَّهُ أَرْقُ مِنْهُ، ويلحق به في الحكم.

قال ابن قدامة: «الحُدَاءُ مباح لا بأس به في فعله واستماعه، وكذلك نشيد الأعراب؛ وهو النَّصْبُ، لا بأس به وسائر أنواع الإنشاد، ما لم يخرج إلى حد الغناء، وهي منقولة عن أصحاب النبي ﷺ، قال عبد الله بن الزبير: «ما أعلم رجلاً من المهاجرين إلا وسمعه يتغنّى النَّصْبَ»^(٣)»^(٤).

• الأدلة على إباحته:

- عن أنس رضي الله عنه أنه قال: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْخَنْدَقِ، فَإِذَا الْمُهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ يَحْفِرُونَ فِي غَدَاةٍ بَارِدَةٍ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ عِبِيدٌ يَعْمَلُونَ ذَلِكَ لَهُمْ، فَلَمَّا رَأَى مَا بِهِمْ مِنَ النَّصْبِ وَالْجُوعِ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنْ الْعِيشَ عِيشُ الْآخِرَةِ، فَاغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ

(١) «لسان العرب»: (١/ ٧٦١ - ٧٦٢).

(٢) «فتح الباري»: (١٠/ ٥٥٩).

(٣) أثر صحيح. أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»: (كتاب الشهادات، باب الرجل لا ينسب نفسه

للغناء... ، ١٠/ ٢٢٥ رقم (٢١٥٤٨)، وعبد الرزاق في: «مصنفه»: (١١/ ٥ - ٦ رقم (١٩٧٤١).

(٤) «المغني»: (١٢/ ٤٣).

والمهاجرة. فقالوا مجيبين له:

نحنُ الذين بآيعوا محمداً على الجهادِ ما بقينا أبداً^(١).

• الخلاصة:

يتبين من التعاريف السابقة، والموازنة بينها الأمور الآتية:

١ - أن هذين الضربين من الغناء يدخلان في قسم المباح منه؛ إذ أن حقيقتهما أنهما أراجيز أو أشعار تؤدي على السليقة والفطرة، بنوع من الترنيم والتطريب، بحيث يكون ذلك بعيداً عن قوانين اللحن والموسيقى المصطنعة، سائماً من ذكر الفواحش، والمحرمات؛ كوصف الخمر والقينات، غير مقترن بآلات الطرب واللهو.

وعليه؛ فإن هذين النوعين أشبه ما يكونا بغناء بُعث الذي فعل بحضرة النبي ﷺ وأقره - عليه الصلاة والسلام -.

٢ - أن من ادّعى عدم جواز هذين الضربين من الغناء - ك بعض الفقهاء - فقد غلط وهو محجوج بالأحاديث الصحيحة، والآثار الثابتة عن الصحابة رضي الله عنهم، كذلك فإن من استدل بإباحتهما على إباحة الغناء الذي تصحبه آلات الطرب والمعارف، فقد غلط غلطاً بيناً، وأبعد التُّجعة.

قال ابن حجر رحمه الله معلقاً على حديث عامر بن الأكوع رضي الله عنه الذي تقدّم معنا - : «واستدل بجواز الحداء على جواز غناء الركبان المسمى بالنَّضْب، وهو ضرب من النشيد فيه تمطيط، وأفرط قومٌ فاستدلوا به على جواز الغناء مطلقاً بالألحان التي تشتمل عليها الموسيقى، وفيه نظر»^(٢).

وها هو ابن قيم الجوزية رحمه الله يردُّ على من قاس هذا بهذا بقوله: «وأما قولكم:

(١) سبق تخريجه.

(٢) «فتح الباري»: (١٠/٥٥٩).

إِنَّ الْغِنَاءَ إِنْ لَمْ يَكُنْهُ [يعني الحُداء] فهما رَضِيْعَا لِبَنٍ، وهما فِي بَابِهِمَا أَخَوَانِ فَمَنْ أَبْطَلَ الْبَاطِلَ وَهُوَ مِنْ جِنْسِ اسْتِدْلَالِكُمْ عَلَى حِلِّ الْغِنَاءِ، وَالسَّمَاعِ، بِسَمَاعِ النَّبِيِّ ﷺ الشُّعْرَ وَاسْتِنْشَادَهُ لَهُ، وَهَلْ هَذَا إِلَّا مِنْ أَفْسَادِ الْقِيَاسِ وَأَبْطَلَهُ؟ وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَمَا تَقُولُونَ فَلِمَ سَمِعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ الْحُدَاءَ وَالشُّعْرَ؟ وَلَمْ يَنْقُلِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ قَطُّ اسْتِمَاعُ الْغِنَاءِ وَحُضُورُهُ وَإِقَامَتُهُ فَضْلًا عَنْ اتِّخَاذِهِ طَاعَةً وَقُرْبَةً وَدِينًا؟ فَقِيَاسُ الْغِنَاءِ عَلَى الْحُدَاءِ مِنْ جِنْسِ قِيَاسِ الرَّبَا عَلَى الْبَيْعِ، وَقِيَاسُ نِكَاحِ التَّحْلِيلِ عَلَى نِكَاحِ الرِّغْبَةِ، وَنِكَاحِ الْمَتْعَةِ عَلَى النِّكَاحِ الْمُؤَبَّدِ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْيَسَةِ الَّتِي تَتَضَمَّنُ الْجَمْعَ بَيْنَ مَا فَرَّقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بَيْنَهُمَا»^(١).

* * *

(١) «كَشَفُ الْغِطَاءِ عَنْ حُكْمِ سَمَاعِ الْغِنَاءِ»: (ص/١٩٨).

٢ - قواعدٌ منهجيةٌ بين يدي البحث

قواعد وأصول منهج السلف (أهل السنة والجماعة) في النظر والاستدلال :

ينطلق منهج السلف (أهل السنة والجماعة) في النظر والاستدلال من أصول محكمة، وقواعد راسخة، ولعلَّ من المناسبِ هاهنا أن أذكر القواعدَ والأصولَ التي لم يلتزم بها الجديع في منهجه العلمي في النظر والاستدلال، وهي :

١ - منهج أهل السنة والجماعة يعتمدُ على الصَّحيح الثَّابت، سواءً كان ذلك في بابِ الأحاديثِ النَّبَوِيَّةِ، أو في بابِ الآثارِ السَّلَفِيَّةِ، لاسيما إذا كانت هذه الآثارُ منقولةً عن الأئمةِ المتبوعين الذين أطبقت الأئمةُ على إمامتهم والافتدائِ بهم كما هو الواقعُ في الأئمةِ الأربعة - رحمهم الله - .

وَمِنَ العَجِيبِ حَقًّا أن يقعَ الجديعُ في مخالفةِ هذا الأصلِ، حيثُ نقلَ حكايةً مكذوبةً عن الإمامِ أحمدَ رَحِمَهُ اللهُ من أجلِ تسويغِ بدعةِ (التَّغْيِيرِ) التي اخترعها الصوفية^(١).

٢ - إجراءُ نصوصِ الكتابِ والسنةِ على ظاهرها، وطرحُ التأويلِ الفاسدِ، فالأصلُ هو الأخذُ بظاهر اللفظ، وما دلَّت عليه من الحقيقة؛ فالقرآنُ نزلَ بلغةِ العربِ، ومن أراد تفهمه فمن جهة لسانهم يُفهم، يقول الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ : « . . . القرآنُ عربيٌّ كما وصفت، والأحكامُ فيه على ظاهرها وعمومها، ليس لأحدٍ أن يُحيلَ منها ظاهراً إلى باطن، ولا عامًّا إلى خاصٍ إلا بدلالةٍ من كتابِ الله، فإن لم تكن فسنة رسول الله ﷺ تدلُّ على أنه خاصٌ دون عامٍ أو باطنٌ دون ظاهر، أو

(١) سيأتي بيان هذه القصة بالتفصيل - بإذن الله - في موضعها من الكتاب، والرَّد على تصحيح الجديع لها بالبراهين السَّاطعة، والحججِ الدامغة.

إجماع من عامة العلماء الذين لا يجهلون كلهم كتاباً ولا سنة، وهكذا السنة، ولو جاز في الحديث أن يحال شيء منه عن ظاهره إلى معنى باطن، يحتمله كان أكثر الحديث عدداً من المعاني، ولا يكون لأحد ذهب إلى معنى منها حجة على أحد ذهب إلى معنى غيره، ولكن الحق فيها واحد؛ لأنها على ظاهرها وعمومها إلا بدلالة عن رسول الله ﷺ، أو قول عامة أهل العلم بأنها على خاص دون عام، وباطن دون ظاهر، إذا كانت إذا صرفت إليه عن ظاهرها محتملة للدخول في معناه^(١).

وبهذا الأصل العظيم يفترق منهج أهل السنة والجماعة عن منهج أهل البدع والأهواء من حيث أن المنهج البدعي يقوم على اتباع المتشابه من الأقوال^(٢)، والتخصر في الكلام على الكتاب والسنة، مع الجهل باللغة العربية^(٣)، ويتفرع عن هذا أمران خطيران للغاية:

أحدهما: تحريف الأدلة عن مواضعها، بأن يرد الدليل على مناطٍ مُعَيَّن، فيصرفونه إلى مناطٍ آخرَ موهمين أن المناطين واحد^(٤).

الثاني: فتحهم لباب التأويل الفاسد للنصوص الشرعية بدون دليل^(٥).

٣ - التقيد في فهم نصوص الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح من الصحابة الكرام ﷺ وأعيان التابعين لهم بإحسان وأتباعهم، وأئمة الدين ممن شهد لهم بالإمامة، وعُرف شأنهم في الدين، وتلقى الناس كلامهم خلقاً عن سلف دون من

(١) «مختلف الحديث»: (٢٧/٧ - ٢٨) للشافعي (بهامش كتاب الأم)، وانظر: «الاعتصام»: (٢/٢٩٣ -

٣٠١)، و«الموافقات»: (٢/٦٤ - ٩١) للشاطبي، و«مجموع الفتاوى»: (٧/١١٦).

(٢) انظر: «الاعتصام»: (١/٢٣٩).

(٣) المرجع السابق: (١/٢٣٧).

(٤) المرجع السابق: (١/٢٤٩).

(٥) انظر: «الصواعق المرسلّة»: (٢/٤٣٦ - ٤٥١، ٦٣٢)، و«الاعتصام»: (١/٢٥٢)، و«شرح العقيدة

الطحاوية»: (ص/٢١٢ - ٢١٦).

رمي ببدعة، أو اشتهر بلقب غير مرضي مثل: الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة، والجبرية، والجهمية، والكرامية، ونحو هؤلاء^(١). كما ينبغي الالتزام بذلك الفهم - على تفصيل سيأتي بيانه بإذن الله -، وبخاصة فهم الصحابة رضي الله عنهم لأنهم أحق الناس بمعرفة مراد الله، ومراد رسوله ﷺ فقد عاصروا التنزيل، وتربوا على يد الرسول ﷺ، ولازموه، وخبروا أقواله وأحواله.

وَيَنْفَرُّ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ الْقَوْلُ بِحُجِّيَّةِ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ، وَهَذَا لَهُ صَوْرَتَانِ:

أ - أن يشتهر وينتشر، ولم يظهر له مخالف فهو الإجماع السكوتي، وهو حجة عند الأكثر، بل هو معدود من الإجماع عند جماهير أهل العلم^(٢).

قال ابن تيمية: «وَأَمَّا أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ فَإِنْ انْتَشَرَتْ وَلَمْ تَنْكَرْ فِي زَمَانِهِمْ فَهِيَ حُجَّةٌ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ»^(٣).

ب - أن لا يشتهر، أو لا يعلم هل اشتهر أم لا. فهذا يرى الجمهور - ومنهم الأئمة الأربعة - أنه حجة^(٤).

إذا فقول الصحابي في هذه الحالة حجة، غير أن هذا الحكم مقيد بشرطين مهمين للغاية:

أ - أن لا يخالف نصاً محكماً من نصوص الشريعة.

ب - أن لا يخالف قول صحابي آخر^(٥).

(١) «لوامع الأنوار البهية»: (٢٠/١) للسفاريني.

(٢) انظر: «المسودة»: (ص/٣٣٥)، و«إعلام الموقعين»: (٤/١٢٠)، و«شرح الكوكب المنير»: (٢/٢١٢، ٤/٤٢٢).

(٣) «مجموع الفتاوى»: (١٤/٢٠).

(٤) انظر: «الفقيه والمتفقه»: (١/١٧٤)، و«روضة الناظر»: (١/٤٠٣)، و«إعلام الموقعين»: (٤/١٢٠)، و«مجموع الفتاوى»: (١٤/٢٠).

(٥) انظر: «التكت على مقدمة ابن الصلاح»: (٢/٥٣١ - ٥٣٣) لابن حجر، و«المسودة في أصول الفقه»: =

وقد أثبت الإمام ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ فِي كتابه الماتع : «إعلام الموقعين»^(١) الحقائق الآتية :

أ - أن القائلين بعدم حجية أقوال الصحابة هم شرذمة من المتكلمين ، وبعض الفقهاء المتأخرين .

ب - أن قول الشافعي في القديم والجديد في حجية أقوال الصحابة رَحِمَهُ اللهُ هو لم يتغير ، وساق رَحِمَهُ اللهُ أقوالاً للشافعي في الجديد تثبت بأن مذهبه هو أن قول الصحابي حجة يجب المصير إليه ، ومن ذلك قوله من رواية الربيع عنه :

«المحدثات من الأمور ضربان ، أحدهما : ما أحدث يخالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو أثراً فهذه البدعة الضلالة» . والربيع إنما أخذ عنه بمصر ، وقد جعل مخالفة الأثر الذي ليس بكتاب ولا سنة ولا إجماع ضلالة ، وهذا فوق كونه حجة ، وقال : «في قتل الراهب : إنه القياس عنده ، ولكن أتركه لقول أبي بكر الصديق رَحِمَهُ اللهُ» ، فقد أخبرنا أنه ترك القياس الذي هو دليل عنده لقول الصحاب ، فكيف يترك موجب الدليل لغير دليل ؟ وقال : «في الضلع بعير ، قلته تقليداً لعمر» ، وقال في موضع آخر : «قلته تقليداً لعثمان» ، وقال في الفرائض : «هذا مذهب تلقيناه عن زيد» ، ولا تستوحش من لفظة التقليد في كلامه ، وتظن أنها تنفي كون قوله حجة بناء على ما تلقيته من اصطلاح المتأخرين أن التقليد قبول قول الغير بغير حجة ، فهذا اصطلاح حادث ، وقد صرح الشافعي في موضع من كلامه بتقليد خبر الواحد فقال : «قلت هذا تقليداً للخبر ، وأئمة الإسلام كلهم على قبول قول الصحابي ، قال

= (ص/ ٣٣٨) لأبي العباس الحنبلي ، و«تدريب الراوي» : (١/ ١٩٣) للسيوطي ، و«المذكرة في أصول الفقه» : (ص/ ٢٨٨) ، و«أضواء البيان» : (٢/ ٢٧٤ - ٤٤١ ، ٥/ ٢٠٧) للشنقيطي ، و«الموافقات» : (٣/ ٢٣٨) للشاطبي ، و«مجموع الفتاوى» : (٢٠/ ١٤) ، و«إعلام الموقعين» : (١/ ٦١ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ٤/ ١٤٩ - ١٨٩) ، وفيه بحثٌ ماتعٌ جداً لا تجده عند غيره عن حجية قول الصحابي رَحِمَهُ اللهُ وفق ما قرره أكابر أهل العلم .

(١) انظر : «إعلام الموقعين» : (٤/ ١٥٠ - ١٥٤) .

نعيم بن حماد: حدثنا ابن المبارك قال: سمعت أبا حنيفة يقول: إذا جاء عن النبي ﷺ فعلى الرأس والعين، وإذا جاء عن الصحابة نختار من قولهم، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم.

أما أقوال التابعين؛ فالتحقيق كذلك أنها ليست على حكم واحد، بل تتفاوت أحكامها بتفاوت أنواعها: فإذا أجمعوا على قول، كان حجة بلا ريب؛ لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة - كما تقدم معنا -، أما إذا اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض، ولا على من بعدهم، ويرجع حينئذ إلى المرجحات الخارجية التي تؤيد قول أحدهما على الآخر كالقرآن أو السنة أو أقوال الصحابة رضي الله عنهم، أو عموم لغة العرب.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وقال شعبة بن الحجاج وغيره: أقوال التابعين في الفروع ليست حجة فكيف تكون حجة في التفسير؟ يعني أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم، وهذا صحيح، أما إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم، ويرجع في ذلك إلى لغة القرآن، أو السنة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك»^(١).

هذا - على التحقيق - إذا كان الاختلاف في اللفظ والمعنى، بحيث لا يحتمل الدليل من الكتاب والسنة كلا المعنيين للتضاد بينهما، أما إذا كان الاختلاف في اللفظ والمعنى، والدليل من الكتاب والسنة يحتمل كلا المعنيين، فيحمل الدليل عليهما، ويُفسر بهما، ويكون الجمع بين هذا الاختلاف أن كل واحد من القولين ذكر على وجه التمثيل لما تعنيه الآية، أو التنويع؛ وحينئذ يتعين حمل الدليل على كلا المعنيين.

يقول العلامة الشنقيطي رحمه الله: «... تقرّر عند العلماء أن الآية إن كانت

تحمل معاني كلها صحيحة تعين حملها على الجميع كما حققه بأدلة الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمته الله في رسالته في علوم القرآن^(١).

بقي أن نعرف أخيراً أن قول التابعي يعتمد عليه إذا توفرت فيه الشروط التالية:

أ - أن لا يخالف نصاً محكماً من الكتاب أو السنة.

ب - أن لا يخالف إجماع الأمة.

ج - أن لا يخالف قول صحابيٍّ أو تابعيٍّ آخر.

يقول الشاطبي رحمته الله: «كل تفسير خالف القرآن أو السنة أو إجماع الأمة فهو رد»^(٢).

وقد يكون هذا القول ممّا يحتاج به ، ولا سيما إذا احتفّ ببعض القرائن القوية ، كأن يكون هذا التابعي من أعيان التابعين الذين تلقوا علم التفسير من الصحابة رضي الله عنهم ، وأن يكون عمدة في التفسير ، إماماً من أئمة المبرزين فيه ؛ كما هو الشأن في الإمام مجاهد بن جبر رحمته الله وغيره ممّن هو على شاكلته .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ، ولا وجدته من الصحابة ، فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين كـ «مجاهد بن جبر» فإنه كان آية في التفسير . . . ، قال ابن جرير : حدثنا أبو كريب قال : حدثنا طلق بن غنام عن عثمان المكي عن ابن أبي مليكة ، قال : رأيت مجاهداً سأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواح ، قال : فيقول له ابن عباس اكتب حتى سأله عن التفسير كله^(٣) ، ولهذا كان سفيان الثوري يقول : إذا جاءك

(١) «أضواء البيان» : (٣/ ١٢٤).

(٢) «الموافقات» : (٤/ ١٧٠) ، وانظر : «جامع البيان» : (٢/ ١٧٣ ، ١٣/ ١٢٢) ، و«المحرر الوجيز» : (٤/

١٢٤) ، و«مفاتيح الغيب» : (١٠/ ٢٣) للرازي ، و«الجامع في أحكام القرآن» : (٢/ ٣٥٤) ، و«روح

المعاني» : (٣/ ٨٤ ، ٢٩/ ١٠٧) ، و«أضواء البيان» : (١/ ٣٨٥ ، ٧/ ٦٠٣).

(٣) أثر صحيح . أخرجه ابن جرير في «تفسيره» : (١/ ٤٠) ، ط . شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي =

التفسير عن مجاهد فحسبك به^(١)»^(٢).

ويقول رحمته الله في موضع آخر: «ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة، كما قال مجاهد: عرضت المصحف على ابن عباس أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها، ولهذا قال الثوري: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به، ولهذا يعتمد على تفسيره الشافعي^(٣)، والبخاري^(٤)، وغيرهما من أهل العلم^(٥) وكذلك الإمام أحمد وغيره ممن صنف في التفسير يكرّر الطرق عن مجاهد أكثر من غيره^(٦). وقال قتادة: أعلم من بقي بالتفسير مجاهد^(٧)».

ويقول الحافظ الذهبي رحمته الله: «وأجمعت الأمة على إمامة مجاهد، والاحتجاج به^(٨)».

وقد نصّ على وجوب التقيد بفهم السلف الصالح للكتاب والسنة جمع من الأئمة الأعلام، ممن لهم قدمٌ راسخة في ميدان النظر والتحقيق، وهاك أخى

= الحلبي، الطبعة الثالثة، ومما يجدر التنبيه عليه أنه قد وقع في هذه الطبعة تحريفٌ للكلمة وقعت في الأثر نفسه، حيث أثبت فيها كلمة: «الواحد»، والصحيح أنها «ألواح» بالهاء وليست بالذال - كما هو مثبت في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله.

(١) أثر حسن. أخرجه ابن جرير في «تفسيره»: (١/٤٠).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (١٣/٣٥٥)، بتصرف.

(٣) انظر: «الرسالة»: (ص/١٤) للشافعي، و«مناقب الشافعي»: (١/٣٩٦، ٤٢٣) للبيهقي.

(٤) انظر: «صحيح البخاري»: (٨/٦، ١١، ٥٥، ٥٧، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٨، ٢٢٦، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٩٢، ٢٩٣ - فتح).

(٥) منهم الإمام ابن جرير الطبري رحمته الله، انظر: «جامع البيان»: (٣/٥٤، ٢٤٦، ٥/٥، ١٣٦، ١٢/٣٦، ١٤/٢٠، ٧٩، ٢١/٦١).

(٦) «مجموع الفتاوى»: (١٣/٣١٤).

(٧) «تهذيب التهذيب»: (١٠/٤٠).

(٨) «ميزان الاعتدال»: (٤/٣٦٠)، وقد نقل الحافظ ابن حجر رحمته الله هذا القول في كتابه: «تهذيب التهذيب»: (١٠/٤٠)، على سبيل الموافقة والتقرير له.

القارئ جملةً من أقوالهم؛ ليتعلم قدرَ أقوال السلف، ومنزلةَ أفهامهم في العلم والدين.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فالعلم المشروع والنسك المشروع مأخوذ عن أصحاب رسول الله ﷺ، وأما ما جاء عن بعدهم فلا ينبغي أن يجعل أصلاً، وإن كان صاحبه معذوراً، بل مأجوراً لاجتهاد أو تقليد.

فمن بني الكلام في العلم: الأصول والفروع على الكتاب والسنة والآثار المأثورة عن السابقين فقد أصاب طريق النبوة، وكذلك من بني الإرادة والعباد والعمل والسمع المتعلق بأصول الأعمال وفروعها من الأحوال القلبية والأعمال البدنية على الإيمان والسنة والهدى الذي كان عليه محمد ﷺ وأصحابه فقد أصاب طريق النبوة، وهذه طريق أئمة الهدى.

تجدد الإمام أحمد إذا ذكر أصول السنة قال: هي التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ.

وكتب كُتُبُ التفسير المأثور عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين. وكتب الحديث والآثار المأثورة عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين، وعلى ذلك يعتمد في أصوله العلمية وفروعه، حتى قال في رسالته إلى خليفة وقته «المتوكل»: لا أحب الكلام في شيء من ذلك إلا ما كان في كتاب الله، أو في حديث عن رسول الله ﷺ. أو الصحابة أو التابعين، فأما غير ذلك فالكلام فيه غير محمود.

وكذلك في «الزهد» و«الرقاق» و«الأحوال» فإنه اعتمد في «كتاب الزهد» على المأثور عن الأنبياء صلوات الله عليهم من آدم إلى محمد، ثم على طريق الصحابة والتابعين، ولم يذكر من بعدهم، وكذلك وصفه لأخذ العلم أن يكتب ما جاء عن النبي ﷺ، ثم عن الصحابة، ثم عن التابعين - وفي رواية أخرى - ثم أنت في التابعين مخير^(١).

(١) «مجموع الفتاوى»: (١٠/٣٦٢ - ٣٦٣).

ويقول رَحِمَهُ اللهُ في موضع آخر: «من فسّر القرآن أو الحديث، وتأوّل على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين فهو مفتري على الله، ملحد في آيات الله، محرّف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام»^(١).

ويقول ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللهُ: «وفي زماننا يتعيّن كتابة كلام أئمة السلف المقتدى بهم إلى زمن الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، وليكن الإنسان على حذرٍ ممّا حدث بعدهم؛ فإنّه حدث بعدهم حوادث كثيرة، وحدث من انتسب إلى متابعة السنة والحديث من الظاهرية ونحوهم وهو أشدّ مخالفة لها لشذوذه عن الأئمة، وانفراده عنهم بفهم يفهمه، أو يأخذ ما لم يأخذ به الأئمة من قبله»^(٢).

وبناءً على هذا الأصل العظيم، تتفرع الأمور الآتية:

أ - «عدم الخوض في تفسير القرآن العظيم، وبيان معاني الحديث بمجرد اللغة، والرأي، والمعقول، بل ينظرون في الآثار، ويجمعون ما جاء عن السلف في مصنفاتهم، وبينون عليها فقههم»^(٣)، ولهذا يقول الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: «إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام»^(٤).

ب - «يتبعون الحديث الصحيح حيث كان إذا كان معمولاً به عند الصحابة رَحِمَهُمُ اللهُ ومن بعدهم، أو عند طائفة منهم، فإن اتفق السلف على ترك العمل بحديث،

(١) «مجموع الفتاوى»: (٢٤٣/١٣).

(٢) «بيان فضل علم السلف على علم الخلف»: (ص/٦٩) لابن رجب.

(٣) «الانتصار لأهل الحديث»: (ص/٨٣) لمحمد بن عمر بازمول، وانظر: «جامع البيان»: (٣/٢٥٣ -

٢٥٤، و١٩٧/٩، و٢٣٣/١٢، و١٨١/٢٧، و٣٣/٢٩) للطبري، و«الجامع لأحكام القرآن»: (١/

٣٤) للقرطبي، و«تفسير القرآن العظيم»: (٧/٤٢٠)، و«المحرر الوجيز»: (١٠/٢٠) لابن عطية،

و«الكشاف»: (٣/١١٨) للزمخشري، و«مجموع الفتاوى»: (١٣/٣٥٥ - ٣٦٠)، و«درء تعارض العقل

والنقل»: (١/٣١٦) لابن تيمية.

(٤) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٢١/٢٩١)، و«مناقب الإمام أحمد بن حنبل»: (ص/٢٤٥) لابن الجوزي.

تابعوهم وعلموا أنهم ما تركوه إلا على علم أنه لا يعمل به»^(١).

قال ابن رجب رحمته الله: «فأما الأئمة وفقهاء أهل الحديث، فإنهم يتبعون الحديث الصحيح، حيث كان، إذا كان معمولاً به عند الصحابة، ومن بعدهم، أو عند طائفة منهم، فأما ما اتفق السلف على تركه، فلا يجوز العمل به؛ لأنهم ما تركوه إلا على علم أنه لا يعمل به»^(٢).

يقول الشاطبي رحمته الله ما ملخصه: «كل دليل شرعي لا يخلو أن يكون معمولاً به في السلف المتقدمين دائماً، أو أكثرياً، أو لا يكون معمولاً به إلا قليلاً أو في وقت ما، أو لا يثبت به عمل؛ فهذه ثلاثة أقسام:

أحدها: أن يكون معمولاً به دائماً أو أكثرياً؛ فلا إشكال في الاستدلال به، ولا في العمل على وفقه، وهي السنة المتبعة والطريق المستقيم؛ كان الدليل ممّا يقتضي إيجاباً أو ندباً أو غير ذلك من الأحكام؛ كفعل النبي صلى الله عليه وسلم مع قوله في الطهارات والصلوات على تنوعها من فرض أو نفل والزكاة بشروطها، والضحايا، والعقيقة، والنكاح، والطلاق، والبيوع، وسواها من الأحكام التي جاءت الشريعة وبينها - عليه الصلاة والسلام - بقوله أو فعله أو إقراره، ووقع فعله أو فعل صحابته معه أو بعده على وفق ذلك دائماً أو أكثرياً.

وبالجملة؛ ساوى القول الفعل، ولم يخالفه بوجه، فلا إشكال في صحة الاستدلال، وصحة العمل من سائر الأمة بذلك على الإطلاق.

والثاني: أن لا يقع العمل به إلا قليلاً، أو في وقت من الأوقات، أو حال من الأحوال، ووقع إثارة غيره والعمل به دائماً أو أكثرياً؛ فذلك الغير هو السنة المتبعة والطريق السالبة.

(١) «الانتصار لأهل الحديث»: (ص/٨٥).

(٢) «بيان فضل علم السلف على علم الخلف»: (ص/٥٧).

وأما ما لم يقع العمل عليه إلا قليلاً؛ فيجب التثبت فيه وفي العمل على وفقه، والمثابرة على ما هو الأعم والأكثر؛ فإن إدامة الأولين للعمل على مخالفة هذا الأقل: إما أن يكون لمعنى شرعي، أو لغير معنى شرعي، وباطل أن يكون لغير معنى شرعي؛ فلا بد أن يكون لمعنى شرعي تحرّوا العمل به.

وإذا كان كذلك؛ فقد صار العمل على وفق القليل؛ كالمعارض لمعنى الذي تحرّوا العمل على وفقه، وإن لم يكن معارضاً في الحقيقة؛ فلا بد من تحرّي ما تحرّوا، وموافقة ما داوموا عليه.

وأيضاً؛ فإن فرض أن هذا المنقول الذي قلّ العمل به مع ما كثر العمل به يقتضيان التخيير، فعملهم - إذا حقق النظر فيه - لا يقتضي مطلق التخيير، بل اقتضى أن ما داوموا عليه هو الأولى في الجملة، وإن كان العمل الواقع على وفق الآخر لا حرج فيه.

والقسم الثالث: أن لا يثبت عن الأولين أنهم عملوا به على حال؛ فهو أشد من أنه دليل على ما زعموا ليس بدليل عليه البتة، إذ لو كان دليلاً عليه؛ لم يعزّب عن فهم الصحابة والتابعين ثم يفهمه هؤلاء، فعمل الأولين كيف كان مصادماً لمقتضى هذا المفهوم ومعارض له، ولو كان ترك العمل.

فما عمل به المتأخرون من هذا القسم مخالف لإجماع الأولين، وكل من خالف الإجماع؛ فهو مخطئ، وأمة محمد ﷺ لا تجتمع على ضلالة، فما كانوا عليه من فعل أو ترك؛ فهو السنة والأمر المعتبر، وهو الهدى، وليس ثم إلا صواب أو خطأ، فكل من خالف السلف الأولين؛ فهو على خطأ، وهذا كافٍ، والحديث الضعيف الذي لا يعمل العلماء بمثله جارٍ هذا المجرى.

ومن هنالك لم يسمع أهل السنة دعوى الرافضة: أن النبي ﷺ نصّ على عليّ أنه الخليفة بعده؛ لأن عمل كافة الصحابة على خلافه دليل على بطلانه أو عدم اعتباره؛ لأن الصحابة لا تجتمع على خطأ.

وكثيراً ما تجد أهل البدع والضلالة يستدلون بالكتاب والسنة؛ يحملونهما مذهبهم، ويغترون بمشتبهاتهما على العامة، ويظنون أنهم على شيء»^(١).

ثم قال رحمه الله: «فلهذا كله؛ يجب على كل ناظر في الدليل الشرعي مراعاة ما فهم منه الأولون، وما كانوا عليه في العمل به؛ فهو أخرى بالصواب، وأقوم في العلم والعمل»^(٢).

وقال رحمه الله: «كل من اتبع المتشابهات، أو حرّف المناطات، أو حمّل الآيات ما لا تحمّله عند السلف الصالح، أو تمسك بالأحاديث الواهية، أو أخذ الأدلة ببادئ الرأي ليستدلّ على كل فعل، أو قول، أو اعتقاد؛ وافق غرضه بآية أو حديث: لا يفوز بذلك أصلاً، والدليل عليه استدلال كل فرقة شُهرت بالبدعة على بدعتها بآية أو حديث من غير توقّف.

فمن طلب خلاص نفسه؛ تثبّت حتى يتضح له الطريق، ومن تساهل؛ رمته أيدي الهوى في معاطب لا مخلص له منها إلا ما شاء الله»^(٣).

وقال ابن عبد الهادي رحمه الله: «ولا يجوز إحداث تأويل في آية أو سنة لم يكن على عهد السلف ولا عرفوه ولا بينوه للأمة؛ فإنّ هذا يتضمن أنهم جهلوا الحق في هذا، وضلّوا عنه، واهتدى إليه هذا المعترض المستأخر»^(٤).

وقال ابن قيم الجوزية رحمه الله: «إنّ إحداث القول في تفسير كتاب الله الذي كان السلف والأئمة على خلافه يستلزم أحد أمرين: إمّا أن يكون خطأ في نفسه، أو تكون أقوال السلف المخالفة له خطأ!! ولا يشك عاقل أنّه أولى بالغلط والخطأ من قول السلف، إلا عند ساقط رقيق يقول في مثل هذا المقام: «نحن رجال وهم رجال»^(٥).

(١) «الموافقات»: (٣/٥٦ و٧٢) للشاطبي.

(٢) المصدر السابق: (٣/٧٧).

(٣) «الاعتصام»: (١/٢٣١).

(٤) «الصارم المكني»: (ص/٤٢٧).

(٥) «الصواعق المرسلة»: (٢/١٢٨ - مختصره).

وقال أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني في سياقه للأموال التي أجمعت عليها الأمة من أمور الديانة، ومن السنن التي خلافها بدعة وضلالة: «التسليم للسنن لا تعارض برأي ولا تدافع بقياس، وما تأوله منها السلف الصالح تأولناه، وما عملوا به عملناه، وما تركوه تركناه، ويسعنا أن نمسك عما أمسكوا، ونتبعهم فيما بينوا، ونقتدي بهم فيما استنبطوه ورأوه في الحوادث، على ما بيناه، وكله قول مالك»^(١).

فهذا الأصل - كغيره من الأصول السابقة - ميّز منهج أهل السنة عن منهج أهل الأهواء والبدع الذي لا يتقيد بفهم السلف الصالح ولا يلتزم به، حتى أصبح شعار هذا المنهج: «ترك انتحال السلف»^(٢).

ج - الجمع بين أطراف الأدلة، وذلك بأن يُرجع إلى القرآن كُله، وإلى السنة كُله، قبل تقرير أي حكم، أو مسألة، وأن لا يضرب كتاب الله بعضه ببعض، كما حذر النبي ﷺ أمته من ذلك.

ومن أمثلة هذا الأصل: الجمع بين نصوص الوعد والوعيد، والجمع بين أحاديث الشفاعة، وما في فضل كلمة الإخلاص، وبين الأحاديث التي دلت على شروطها^(٣).

د - ردُّ المتشابه^(٤) إلى المحكم^(٥)، وهذا أصل عظيم قد جاء منصوفاً عليه في

(١) «الجامع»: (ص/١١٧) لابن أبي زيد القيرواني.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٣/١٥٥، و٧/١٧٣، و٢٢٨، و١٢/١١٥).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٨/٢٧٠ - ٢٧١، و١١/٦٤٦ - ٦٤٩، و١٦/١٩٥، و١٩٦)، و«الرد على

الجهمية والزنادقة» للإمام أحمد، و«معارض القول»: (١/٣١٥ - ٣٢٠) لحافظ حكيم رحمه الله.

(٤) المتشابه: هو ما احتمل من التأويل أكثر من وجه، وذهب بعضهم إلى أن المتشابه ما يؤمن به ولا يعمل به، وقال بعضهم: هو ما لم يتضح معناه، إما لا شراك أو إجمال. انظر: «جامع البيان»: (٣/١٧٢ - ١٧٤)، و«الفقيه والمتفقه»: (١/٥٨ - ٦٣)، و«مجموع الفتاوى»: (١٧/٤١٨ وما بعدها)، و«شرح الكوكب المنير»: (٢/١٤٢، ١٤٣).

(٥) المحكم: هو ما لم يحتمل من التأويل غير وجه واحد، وذهب بعضهم إلى أن المحكم ما يعمل به، وقال بعضهم: إن المحكم هو ما اتضح معناه. انظر: (المراجع والمصادر السابقة في معنى المتشابه).

كتاب الله ؛ كما قال تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [آل عمران : ٧] .

يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله : « ... ترك الدليل الواضح والاستدلال بلفظ متشابه هو طريق أهل الزيغ ، كالرافضة والخوارج »^(١) .

* * *

(١) «الدُّرَرُ السَّيِّئَةُ فِي الْأَجُوبَةِ النَّجْدِيَّةِ» : (٦/٤) ، مجموعة رسائل ومساائل علماء نجد الأعلام من عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى عصرنا هذا .

٣ - المفهوم الصحيح لقاعدة (التيسير ورفع الحرج) في شريعة الإسلام

• أولاً: معنى التيسير لغةً واصطلاحاً:

• معنى التيسير في اللغة:

كلمة التيسير مأخوذة من (اليسر)، واليسر نقيض العسر^(١)، يُقال: يَسِّر الأمر إذا سَهَّله ولم يعسِّره، وفي ذلك يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ [القمر: ١٧]، أي سَهَّلْنَاهُ وجعلنا الاتعاظ به ميسوراً^(٢).

• معنى التيسير في الاصطلاح:

أما التيسير في الإسلام فهو: «الالتزام بأحكام هذا الدين كما أرادها رب العالمين، ثم التعامل مع هذه الأحكام والتشريعات وفق منهج اليسر الذي نتبين معالمه من خلال المنهج النبوي الكريم»^(٣)، أو هو: «تشريع الأحكام على وجه روعيت فيه حاجة المكلف وقدرته على امتثال الأوامر واجتناب النواهي مع عدم الإخلال بالمبادئ الأساسية للتشريع»^(٤).

(١) «الصحاح»: (٨٥٧/٢) مادة (يسر).

(٢) انظر: «تفسير القرآن العظيم»: (٤١١/٤) لابن كثير.

(٣) «خصائص الشريعة الإسلامية»: (ص/٧٠) د. عمر الأشقر.

(٤) انظر: «مظاهر التيسير في الشريعة الإسلامية»: (ص/٧) كمال جودة أبو المعاطي، وانظر: «منهج التيسير المعاصر - دراسة تحليلية» لعبد الله بن إبراهيم الطويل، فقد أجاد وأفاد في بحث هذا الموضوع، وإلقاء الضوء عليه.

• ثانيًا: المفهوم الصحيح لقاعدة «التيسير»:

• توطئة:

عَقَدْتُ هذا المبحث لبيان المفهوم الصحيح لقاعدة «التيسير» في الشريعة الإسلامية؛ ذلك بأنّ هذا الأصل - كغيره من الأصول الإسلامية الأصيلة - قد تعرّض لحملات تشويه وتحريف، وأسِيء استخدامه من قبل بعض الفئات في هذا العصر، وبخاصة فئة: «العصرانيين» (المعتزلة الجدد)، ومن تأثر بهم من الدعاة والكتاب المعاصرين.

وقد تمكّن رموز هذه الفئة - وللأسف الشديد - من بثّ سمومهم الفكرية عبر قنوات المجتمع، ومن خلال قطاعاته المختلفة في ظلّ غياب الحصانة العلمية التربوية لدى الكثيرين، مستغلين في ذلك ما استحكم في ضمائر الناس ونفوسهم - إلا من رحم الله - من هوى جارٍ، وشهوة صارفة؛ فمَيَّعُوا أحكام الإسلام، وتعاليمه الخالدة، تحت شعاراتٍ برّاقة، ولافتاتٍ جذّابة، بما يُسمّى بـ «فقه التيسير» الذي انطلقوا فيه - كما يزعمون - من روح الإسلام ومقاصده العليا!! وهو في الحقيقة فقهٌ محدثٌ، لم يكن معهودًا عند القرون الثلاثة المفضّلة؛ إذ أُفْرِغَ عَنْ معانيه الأصيلة، وقواعده المحكمة التي أحاطته على مرّ الدهور، وكرّ العصور بسياج متين، وجعلته مقصدًا بارزًا من أعظم مقاصد الشريعة.

لذا كان من الواجب بيان الحقّ في هذه المسألة، ببيان الفهم الصحيح لهذا الأصل العظيم، وإبرازه بشكلٍ واضحٍ من خلال عرض ضوابطه الشرعية، وقواعده المحكمة.

• ضوابط التيسير في الإسلام:

يحسن بي قبل أن أدخل في بيان ضوابط التيسير الشرعية، أن أقرّر حقيقةً مهمةً للغاية، ينبغي أن لا تغفل عنها ونحن نناقش مفردات هذه القضية... هذه الحقيقة

تتمثل في أنّ التيسير ليس أمراً خارجاً عن أحكام الشريعة، وبنيتها المحكمة الرصينة، بحيث يُستحدث ويُضاف إليها - كما فعل أصحاب فقه التيسير المزعوم في هذا العصر -، بل هو شيء نابغ من ذات الشريعة، منبعث منها، متجذر في بنيتها، غير منفك عنها بحالٍ من الأحوال، وقد تظاهرت أدلة الشرع على تقرير هذه الحقيقة، والتنويه بشأنها، ومن هذه الأدلة - على سبيل المثال لا الحصر - ما يلي:

• أولاً: من الكتاب:

أ - يقول الله تعالى - تعقيباً على أحكام الصيام - : ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، «تبين هذه الآية الكريمة أنّ الله تعالى أراد بتشريعه الأحكام: اليسر، وإذا أراد اليسر فقد نفى الحرج، والآية وإن كانت واردة في شأن الرخص في الصيام، إلا أنّ المراد منه العموم^(١)»، كما صرح بذلك غير واحد من المفسرين^(٢)، وقوله سبحانه: ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾... تأكيد لإرادة اليسر^(٣).

قال محمد رشيد رضا عند تفسيره لهذه الآية: «فإنّ الله لا يريد إعنات الناس بأحكامه، وإنما يريد اليسر بهم وخيرهم ومنفعتهم، وهذا أصل في الدين يرجع إليه غيره، ومنه أخذوا قاعدة: المشقة تجلب التيسير»^(٤).

٢ - يقول الله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، في هذه الآية الكريمة بيان أنّ الله سبحانه لا يكلف النفس إلا في حدود قدرتها الميسرة دون بلوغ غاية الطاقة^(٥).

(١) «منهج التيسير المعاصر - دراسة تحليلية»: (ص/٣٢).

(٢) انظر: «الجامع في أحكام القرآن»: (٢/٣٠١).

(٣) انظر: «رفع الحرج»: (ص/٦٨) الدكتور صالح بن حميد.

(٤) «تفسير المنار»: (٢/١٣٢).

(٥) انظر: «رفع الحرج»: (ص/٧٠).

٣ - ويقول سبحانه في سياق الامتنان على هذه الأمة: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. هذا جزء من آية كريمة جاءت تعقيباً بعدما أمر الله ﷻ عباده المؤمنين بالركوع والسجود، والإتيان بمجمل الطاعات من العبادة، وفعل الخير، والمجاهدة في الله حق جهاده، وتعني الآية أن الله «ما كلفكم ما لا تطيعون وما ألزمكم بشيء يشق عليكم»^(١).

ثانياً: من السنة:

لقد حفلت السنة النبوية بمواضع عديدة تدل على اليسر، وهي على ثلاثة أنواع:

• النوع الأول: أحاديث يُستفاد منها سماحة هذا الدين ويسره:

فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «إِنَّ الدِّينَ يَسِرُ وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ»^(٢)، وقد عقد الإمام البخاري رحمته الله باباً في صحيحه بعنوان «الدين يسر» تناول فيه هذا الحديث ونظائره.

فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن أثماً»^(٣).

وعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ، قال: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْ مَعْنًا وَلَا مَتَعْنًا وَلَكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّمًا ميسراً»^(٤).

• النوع الثاني: أحاديث تفيد في جملتها خشية النبي ﷺ أن يكون قد شقَّ على أمته:

في قصة صلاة التراويح: صلى -عليه الصلاة والسلام- ذات ليلة فصلي

(١) «تفسير القرآن العظيم»: (٣/٣٧٨).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب الإيمان، باب الدين يسر، ١/١٥).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب الحدود، باب إقامة الحدود والانتقام لحرمة الله، ٨/١٦)،

ومسلم في «صحيحه» (٢/١٨١٣).

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢/١١٠٤).

بصلاته ناس، ثم صلى من القابلة فكثرت من الناس، ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة، فلم يخرج إليهم. فلما أصبح قال: «قد رأيت الذي صنعتُم فلن يمنعني من الخروج إليكم إلا أني خشيت أن تفرض عليكم»^(١).

قد جاء عنه ﷺ أنه قال: «إنني لأقوم إلى الصلاة وأنا أريد أن أطول فيها فأسمع بكاء الصبي فأتجاوز كراهية أن أشق على أمه»^(٢).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ، قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة»^(٣).

• النوع الثالث: أحاديث يأمر فيها أصحابه بالتيسير، وينكر عليهم فيها التشديد والغلو:

لما بعث النبي ﷺ معاذًا وأبا موسى إلى اليمن، قال لهما: «يسرا، ولا تعسرا، وبشرا ولا تنفرا»^(٤).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «يَاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ، فَإِنَّمَا هَلَكُ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ»^(٥).

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب التهجد، باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب، ٤٤/٢).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب الأذان، باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي، ١٧٣/١)، ومسلم في «صحيحه» (٣٤٣/١).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب الجمعة، باب السواك يوم الجمعة، رقم ٨٨٧)، ومسلم في «صحيحه» (رقم ٢٥٢).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع، ١٠٧/٥).

(٥) جزء من حديث. أخرجه النسائي في «سننه الصغرى» (كتاب مناسك الحج، باب التقاط الحصى، ٥/٢٦٨)، وابن ماجه في «سننه» (كتاب المناسك، باب قدر الحصى، ١٠٠٨/٢)، وأحمد في «مسنده» (١/٢١٥ و٣٤٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» برقم (٩٨)، والطبراني في «الكبير» برقم (١٢٧٤٧)، وقال النووي في «المجموع» (١٧١/٧): «إسناده صحيح على شرط مسلم»، وكذا قال شيخ الإسلام في =

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «هلك المتنطعون» قالها ثلاثاً^(١).

نخلص إذا - بعد عرض هذه النصوص المحكمة من الكتاب والسنة - إلى أن التيسير أصل أصيل ضارب بجذوره في أعماق الشريعة الإلهية؛ وأن الشريعة كلها يسر وسهولة في جميع أحكامها وتشريعاتها؛ ومن هنا نقل الشاطبي رحمه الله الإجماع على عدم وقوع الحرج وجوداً في التكليف، وهو يدل على قصد الشارع له^(٢)، كما أن المتأمل في أحكام الشريعة، يرى أنها لا تخرج عن أحد نوعين:

الأول: نوع شرع من أصله للتيسير وهو عموم التكليف الشرعية في الأحوال العادية.

الثاني: نوع شرع لما قد يوجد من الأعذار والعوارض وهو المسمى بالرخصة^(٣).

ولنضرب لذلك مثالين، حتى تستبين الصورة بجلاء:

المثال الأول: جعل الشارع الحكيم القيام في الصلاة ركناً من أركانها، لا تصح الصلاة إلا به، وهذا الحكم يستطيع المسلم تأديته والقيام به بكل يسر وسهولة في الأحوال العادية، أعني في حالة ما إذا كان صحيحاً سليماً من الأمراض والعلل؛ فالحكم هاهنا في أصله سهل ميسر، ثم وضع الشارع الحكيم نوعاً آخر من الأحكام؛ تحسباً لأيّ تغيير قد يحدث في وضعية الإنسان من حال

= «اقتضاء الصراط المستقيم»: (ص/١٠٦)، وصحّح إسناده الألباني في «الصحيحة»: (٣/٢٧٨/ برقم ١٢٨٣).

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٣/٢٠٥٥)، والمتنطع: المتكلف والمتعمق. انظر: «النهاية»: (ص/ ٩٢٣).

(٢) «الموافقات»: (٢/١٢٢ - ١٢٣).

(٣) «الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية»: (ص/١٣٣) د. محمد صدقي بن أحمد البورنو.

الصحة إلى حال المرض، وهذا النوع من الأحكام يُعبر عنه بمصطلح: «الرخصة» عند الفقهاء، فإذا مرض الإنسان مرضاً أعجزه عن القيام في الصلاة، شرع له حينئذ أن يصلي كيفما يستطيع، يُجسّد هذا المثال حديث النبي ﷺ الذي جاء من رواية عمران بن حصين رضي الله عنه قال: كانت بي بواسير، فسألت النبي ﷺ عن الصلاة فقال: «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعدًا، فإن لم تستطع فعلى جنب»^(١).

المثال الثاني: جعل الشارع الحكيم، الصيام فرضاً لازماً بالنسبة للمسلم في شهر رمضان، وهذا الحكم - كسابقه - يستطيع المسلم تأديته والقيام به بكل يسر وسهولة في الأحوال العادية، أعني في حالة ما إذا كان سليماً مقيماً في بلده؛ فالحكم هاهنا في أصله سهل ميسر، ثم وضع الشارع الحكيم نوعاً آخر من الأحكام؛ تحسباً لأي عارض قد يطرأ في وضع الإنسان من حال الإقامة إلى حال السفر، أو من حال الصحة إلى حال المرض، وهكذا في كل عذر شرعي من شأنه أن يُبيح له الفطر في نهار رمضان، وهذا النوع من الأحكام يُعبر عنه - كما تقدّم معنا - بمصطلح: «الرخصة» عند الفقهاء، فإذا سافر الإنسان، كان مظنة المشقة؛ لذا شرع له حينئذ أن يفطر في نهار رمضان - على تفصيل معروف عند أهل العلم -، يُجسّد هذا المثال قول الله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وعليه؛ فإن هذه الحقيقة الكبرى - وهي: أن التيسير أصل أصيل ضارب بجذوره في أعماق الشريعة الإلهية - تجعل المسلم يثق ثقة كاملة لا زعزعة فيها بأحكام الشريعة، مما يدفعه دفعاً للأخذ بالحكم الشرعي، وتطبيقه بحذايره في

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب تقصير الصلاة، باب إذا لم يُطق قاعدًا صلى على جنب، برقم ١١١٧).

أرض الواقع؛ لأنه يوقن في قرارة نفسه، وسويداء قلبه أن هذا الحكم يحمل في طياته السهولة والتيسير، فهو - بحقٍ وحقيقةٍ - واحتهُ الوارفة الظلال التي يحتمي بها كلما ألهبته شمس الغربة المحرقة في هذه الأيام العصيبة - نسأل الله العفو والسلامة - .

أما أدعاء فقه التيسير، فإنهم يتوهمون أولاً أن الالتزام بالحكم الشرعي، وتطبيقه حرفياً في محيط الواقع فيه نوعٌ من العنت والمشقة، وقد تكون هذه المشقة في غالب الأحيان، إن لم تكن في كُلِّها متوهمةً مظنونة، ثمَّ يعمدون بعد ذلك إلى إسقاط الحكم الشرعي بشتى الوسائل والسُّبل: تحريفاً أو تفريراً له من مضمونه الأصلي - نعوذ بالله من ذلك - .

فإذا تقرّر لدينا - بما مضى - أن بناء الشريعة في أصولها وأهدافها قائمٌ على اليسر، وأن رفع الحرج من مقرّرات الشرع وقواعده العظام؛ فإنَّ لهذا اليسر ضوابطه الشرعية، وقواعده المحكمة، التي متى ما انفكَّت عنه، وقع الفساد والإفساد في هذا العالم؛ كما هو الحاصل في فقه التيسير المزعوم.

أمّا هذه الضوابط، فهي على النحو الآتي:

• أولاً: أن يكون التيسير ثابتاً بالكتاب والسنة:

إنَّ اليسر في أحكام الشريعة الإسلامية كغيره من الأمور، لا بُدَّ أن يكون ثابتاً بأحد الوحيين؛ حتى يتسنى للمسلمين العمل به واعتماده، لا أن يكون التيسير بحسب الهوى، والتشهي واستحسان العباد، واستقباحهم، فكلُّ تيسير لا يستند إلى الكتاب والسنة، فهو تيسير مُلغى مُطرح؛ لأنَّ الشرع لا يثبت بمجرد الاستحسان العقلي، دون التقيد بأي دليل^(١).

(١) «منهج التيسير المعاصر - دراسة تحليلية»: (ص/٥٥).

وعليه؛ فإن التيسير في الشريعة الإسلامية، لا يعني ألْبَتَّة إخضاع الأحكام الشرعية لأمزجة البشر، وأهوائهم الشخصية؛ إذ أن هذا هو عينُ الفساد والإفساد في هذا العالم، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَتَّبَعَ الْخَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ بَلْ أَلَيْسَتْ لَهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ٧١].

يقول الإمام القرطبي رَحِمَهُ اللهُ: «وقيل: «لو أَتَّبَعَ الْخَقُّ أَهْوَاءَهُمْ» (ولو اتبع الحق) «الحق» هنا هو الله ﷻ؛ قاله الأكثرون، منهم مجاهد وابن جريج وأبو صالح وغيرهم. وتقديره في العربية: ولو اتبع صاحب الحق؛ قاله النحاس وقيل: «لو أَتَّبَعَ الْخَقُّ أَهْوَاءَهُمْ» (أي بما يهواه الناس ويشتهونه، لبطلَ نظام هذا العالم؛ لأنَّ شهوات الناس تختلف وتتضاد، وسبيل الحق أن يكون متبوعاً، وسبيل الناس الانقياد للحق، وقيل «الحق» القرآن، أي لو نزل القرآن بما يحبون لفسدت السموات والأرض»^(١).

كما أن هذا الأصل العظيم لا يَفْسَحُ المجال للفقيه المنتصب للفتيا أن يُذَوِّبَ أحكام الشريعة ويُمَيِّعَهَا في أتون الواقع المرير؛ كما نلمس ذلك من بعض المنتسبين للعلم والفقه.

وللإمام الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ كلمةٌ تأصيليةٌ - في بيان فساد التيسير القائم على الهوى -؛ فيقول رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَمَّا الرَّاجِعَةُ [يعني: الرخص] إلى أهواء النفوس خصوصاً؛ فإنها ضد الأولى [يعني: المشقة الحقيقية]، إذ قد تقرر أن قصد الشارع من وضع الشرائع: إخراج النفوس عن أهوائها وعوائدها، فلا تعتبر في شرعية الرخصة بالنسبة إلى كل من هَوِيَ نفسه أمراً، ألا ترى كيف ذمَّ الله تعالى من اعتذر بما يتعلق بأهواء النفوس ليترخَّص؟ كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَكْفُلُ أَثَدَنَ لِي وَلَا نَفْتِي﴾ [التوبة: ٤٩]؛ لأنَّ الجَدَّ بن قيس، قال: ائذن لي في التَّخْلُفِ عن الغزو،

(١) «الجامع لأحكام القرآن»: (١٢/ ١٤٠)، بتصرف.

ولا تفتنني بينات الأصفر؛ فإنني لا أقدر على الصبر عنهن^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرْبِ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا﴾ [التوبة: ٨١]، ثُمَّ بَيَّنَّ العذر الصحيح في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُونَ مَا يُفْقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩١] الآيات؛ فبيَّن أهل الأعدار هنا، وهم الذين لا يطيقون الجهاد، وهم الرُّمَنَى، والصُّبَيَّان، والشيوخ، والمجانين، والعُمَيَّان، ونحوهم، وكذلك من لم يجد نفقةً أصلاً ولا وجد من يحمله، وقال فيه: ﴿إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ٩١]، ومن جملة النصيحة لله ورسوله أن لا يُبقوا من أنفسهم بقيةً في طاعة الله، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾؟ [التوبة: ٤١]، وقال: ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبَكُمُ﴾ [التوبة: ٣٩]؛ فما ظنك بمن كان عُذْرُه هوى نفسه؟!

نعم، وضع الشريعة على أن تكون أهواء النفوس تابعة لمقصود الشارع فيها، وقد وسَّع الله تعالى على العباد في شهواتهم وأحوالهم وتنعّماتهم، على وجه لا يُفْضِي إلى مفسدة، ولا يحصل بها المكلّف على مشقة، ولا ينقطع بها عنه التمتع إذا أخذه على الوجه المحدود له؛ فلذلك شرع له ابتداءً رخصة السلم، والقراض، والمساقاة، وغير ذلك ممّا هو توسعة عليه، وإن كان فيه مانع في قاعدة أخرى، وأحلّ له من متاع الدنيا أشياء كثيرة، فمتى جمحت نفسه إلى هوى شيطانيّاً واجباً عليه الانكفاف عنه؛ كالمولع بمعصية من المعاصي، فلا رخصة له ألبتة؛ لأنّ الرخصة هنا هي عين مخالفة الشرع بخلاف الرخص المتقدّمة، فإنّ لها في الشرع موافقةً إذا وُزنت بميزانها.

فقد تبين من هذا أنّ مشقة مخالفة الهوى لا رخصة فيها ألبتة، والمشقة الحقيقية فيها الرخصة بشرطها، وإذا لم يوجد شرطها؛ فالأحرى بمن يريد براءة ذمته وخلاص نفسه الرجوع إلى أصل العزيمة، إلا أنّ هذه الأخرى تارة تكون من

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»: (٣٠٨/٢)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه يحيى الحماني، =

باب النذب، وتارة من باب الوجوب، والله أعلم^(١).

ويقول (رحمه الله): «المفتي البالغ ذروة الدرجة هو الذي يحمل الناس على المعهود الوسط فيما يليق بالجمهور، فلا يذهب بهم مذهب الشدة، ولا يميل بهم إلى طرف الانحلال.

والدليل على صحة هذا أنه الصراط المستقيم الذي جاءت به الشريعة، فإنه قد مر أن مقصد الشارع من المكلف الحمل على التوسط من غير إفراط ولا تفريط، فإذا خرج عن ذلك في المستفتين، خرج عن قصد الشارع، ولذلك كان ما خرج عن المذهب الوسط مذموماً عن العلماء الراسخين^(٢).

وأيضاً فإن هذا المذهب كان المفهوم من شأن رسول الله ﷺ، وأصحابه الأكرمين، وقد ردد -عليه الصلاة والسلام- التبتل^(٣).

وقال لمعاذ (رحمه الله) لما أطل بالناس في الصلاة: «أفتان أنت يا معاذ؟»^(٤).

وقال: «إن منكم منفرين»^(٥).

= وهو ضعيف، وأخرجه ابن جرير في «تفسيره» (١٤٨ - ١٤٩) عن الزهري ويزيد بن رومان وعبد الله بن أبي بكر وعاصم بن عمر وغيرهم به. وهذه مقاطع لا تثبت.
(١) «الموافقات»: (١/٥١٥ - ٥١٦).

(٢) انظر: أدلة هذا من الكتاب والسنة وآثار السلف في رسالة السخاوي: «الجواب الذي انضبط عن لا تكن حُلوا فتُسَرَط» ت. الشيخ/ مشهور حسن سلمان، و«العزلة»: (ص/٢٠٧ و٢٣٦) للخطابي، ط. المحققة، ت. الشيخ/ مشهور حسن سلمان.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح، ٩/١٠٤/رقم ١٥٠٦٣)، ومسلم في «صحيحه» (٢/١٠٢٠/رقم ١٤٠١) من حديث أنس بن مالك (رحمه الله).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب الأذان، باب إذا طَوَّل الإمام وكان للرجل حاجة فخرج فصلّى، ٢/١٩٢/رقم ٧٠٠، ٧٠١، وباب من شك إمامه إذا طَوَّل، ٢/٢٠٠/رقم ٧٠٥، وكتاب الأدب، باب من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً، ١٠/٥١٥ - ٥١٦/رقم ٦١٠٦)، ومسلم في «صحيحه» (١/٣٣٩ - ٣٤٠/رقم ٤٦٥) من حديث جابر بن عبد الله (رحمه الله).

(٥) جزء من حديث، أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب الأذان، باب تخفيف الإمام في القيام وإتمام =

وقال: «سَدُّوا وقَارِبُوا، واغْدُوا ورُوحُوا وشيء من الدَّلْجَة، والقصدُ القصدُ تَبْلُغُوا»^(١).

وقال: «عليكم من العمل ما تطيعون، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا»^(٢).

وقال: «أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى اللَّهِ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ وَإِنْ قَلَّ»^(٣)، وردَّ عليهم الوصال^(٤)، وكثير من هذا.

وأيضاً؛ فَإِنَّ الْخُرُوجَ إِلَى الْإِطْرَافِ خَارِجٌ عَنِ الْعَدْلِ، وَلَا تَقُومُ بِهِ مَصْلَحَةُ الْخَلْقِ، أَمَّا فِي طَرَفِ التَّشْدِيدِ؛ فَإِنَّهُ مَهْلَكَةٌ، وَأَمَّا فِي طَرَفِ الْإِنْحِلَالِ؛ فَكَذَلِكَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمُسْتَفْتَى إِذَا ذَهَبَ بِهِ مَذْهَبُ الْعَنْتِ وَالْحَرَجِ بُعْضُ إِلَيْهِ الدِّينِ، وَأَدَّى إِلَى الْإِنْقِطَاعِ عَنْ سُلُوكِ طَرِيقِ الْآخِرَةِ، وَهُوَ مُشَاهِدٌ، وَأَمَّا إِذَا ذَهَبَ بِهِ مَذْهَبُ الْإِنْحِلَالِ كَانَ مِظَنَّةً لِلْمَشْيِ مَعَ الْهَوَى وَالشَّهْوَةِ، وَالشَّرْعُ إِنَّمَا جَاءَ بِالنَّهْيِ عَنِ الْهَوَى، وَاتِّبَاعِ الْهَوَى مُهْلِكٌ، وَالْأَدْلَةُ كَثِيرَةٌ.

= الركوع والسجود، ٢/١٩٧ - ١٩٨/رقم ٧٠٢، وكتاب الأحكام، باب هل يقضي الصَّلَاةُ أَوْ يُقْتَى وهو غضبان، ١٣/١٣٦/رقم ٧١٥٩، ومسلم في «صحيحه» (١/٣٤٠/رقم ٤٦٦) من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه.

(١) جزء من حديث. أخرجه البخاري في «صحيحه» (رقم ٦٤٦٣ - واللفظ له - ورقم ٥٦٧٣)، ومسلم في «صحيحه» (١٧/١٥٩ - ١٦٠/شرح النووي) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقد شرحه ابن رجب في جزء مفرد مطبوع، عنوانه «المحجة في سير الدَّلْجَة».

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب الصوم، باب صوم شعبان، ٤/٢١٣/رقم ١٩٦٩)، ومسلم في «صحيحه» (٢/٨١١/رقم ٧٨٢).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب التهجد، باب من نام عند السحر، ٣/١٦/رقم ١١٣٢، وكتاب الرقائق، باب القصد والمداومة على العمل، ١١/٢٩٤/رقم ٦٤٦١، و٦٤٦٢)، ومسلم في «صحيحه» (١/٥١١/رقم ٧٤١) عَنْ عَائِشَةَ نَحْوَهُ بِالْفَاظِ مُتْقَارِبَةً؛ مِنْهَا: «كَانَ أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي يَدُومُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ».

(٤) جاء هذا في حديث أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب الصوم، باب الوصال، ٤/٢٠٢/رقم ١٩٦٤).

فعلى هذا يكون الميل إلى الرّخص في الفتيا بإطلاق مضادًا للمشي على التّوسط ، كما أنّ الميل إلى التشديد مضاد له أيضًا .

وربما فهم بعض الناس أنّ ترك الترخص تشديد؛ فلا يجعل بينهما وسطًا ، وهذا غلط ، والوسط هو معظم الشريعة وأُمّ الكتاب ، ومن تأمّل موارد الأحكام بالاستقراء التّام عرف ذلك ، وأكثر من هذا شأنه من أهل الانتماء إلى العلم يتعلق بالخلاف الوارد في المسائل العلمية ، بحيث يتحرّى الفتوى بالقول الذي يوافق هوى المستفتي ، بناء منه على أنّ الفتوى بالقول المخالف لهواه تشديد عليه وخرج في حقه ، وأنّ الخلاف إنّما كان رحمة لهذا المعنى ، وليس بين التشديد والتخفيف واسطة ، وهذا قلب للمعنى المقصود في الشريعة ، وقد تقدّم أنّ اتباع الهوى ليس من المشقات التي يُترخّص بسببها ، وأنّ الخلاف إنّما هو رحمة من جهة أخرى ، وأنّ الشريعة حملٌ على التوسط لا على مطلق التخفيف ، وإلا ؛ لزم ارتفاع مطلق التّكليف من حيث هو حرج ومخالف للهوى ، ولا على مطلق التشديد ؛ فليأخذ الموفق في هذا الموضوع حذرَه ؛ فإنّه مزلة قدم على وضوح الأمر فيه^(١) .

• ثانيًا : عدم مجاوزة النص في الأخذ بالتيسير :

فلا يجوز الاستزادة في التخفيف والتيسير - لا كمًّا ولا كيفًا - على ما ورد به النّص ، فلا يجوز لمن يستطيع الصّلاة جالسًا أن يصلّيها مستلقيًا ، كما لا يصحّ أن يقال : إنّ مشقة الحرب بالنسبة للجنود تقتضي وضع الصّلاة عنهم ، أو تأخيرها إلى القضاء فيما بعد ، إنّهُ كُلمًا كان التمسك بالنّص الشرعي والتزام الحكم المستفاد منه ، كان ما يفيد من التيسير ورفع الحرج أبلغ^(٢) .

• ثالثًا : ألا يُعارض التيسير نصًّا من الكتاب والسنة :

لا ريب أنّ الله تعالى أمر بتقديم كتابه وسنة رسوله ﷺ على ما عداهما ، فقد

(١) «الموافقات» : (٢٧٦/٥ - ٢٧٨) .

(٢) «منهج التيسير المعاصر - دراسة تحليليّة» : (ص/٥٥) .

قال سبحانه : ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا نُفَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الحجرات : ١] ؛ فالكتاب والسنة - كما هو معلوم - هما المصدر الأساس لهذا الدين ، وبقية المصادر من اجتهاد أو قياس تابعة لهما ، فمتى حصل تعارض بينهما ، فإنه ينبغي المصير إلى الأخذ بالنص^(١).

وقد قرّر أهل العلم قواعد فقهية مستلزمة من هذا الأصل ، كقولهم : «لا اجتهاد مع النص» ، و«لا مساغ للاجتهاد في مورد النص»^(٢).

ومما يدل على هذا الضابط ، حديث النبي ﷺ الذي رَوَتْهُ أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت : «ما خيّر رسول الله ﷺ بين أمرين إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثماً ، فإن كان إثماً كان أبعد الناس منه . . .»^(٣).

يقول الإمام النووي رحمه الله : «فيه استحباب الأخذ بالأسر والأرفق ما لم يكن حراماً أو مكروهاً»^(٤).

• رابعاً : أن يكون التيسير مُقَيِّداً بمقاصد الشريعة : ومعنى هذا الضابط : أن اليسر لا بُدَّ أن يكون داخلاً ضمن المقاصد التي جاء الشرع لتحقيقها .

فالشريعة الإسلامية جاءت لتحقيق مصالح الخلق إثباتاً وإبقاءً ، واليسر يجب أن ينطلق من الشرع ، ويتقيد بقيوده ، فلا التفات لتيسير يحكم به العقل وحده ، بل لا بُدَّ أن يكون راجعاً إلى حفظ مقصود من مقاصد الشارع ، فإذا ناقضه فليس بتيسير ، وإن توهم متوهم أنه كذلك^(٥) ونصوص القرآن والسنة لا تعتبر التيسير إذا

(١) «منهج التيسير المعاصر - دراسة تحليلية» : (ص/٥٦).

(٢) «الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية» : (ص/٢٥٥).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب الحدود ، باب إقامة الحدود والانتقام لعمرات الله ، ٨/١٦٠/

رقم ٦٧٧٦) ، ومسلم في «صحيحه» (٤/١٨١٣/٧٧) واللفظ لمسلم .

(٤) «شرح مسلم» : (٨٣/١٥).

(٥) «منهج التيسير المعاصر - دراسة تحليلية» : (ص/٥٦).

أدى إلى الإخلال بأحد المقاصد الشرعية، وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرْبِ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا﴾ [التوبة: ٨١]، قد يسبق إلى الوهم أن شدة الحر قد تسبب التخفيف إن وقعت، والحقيقة ليست بذلك؛ لأن التخفيف هنا يتنافى مع مقصد من أهم مقاصد الشارع، وهو سيادة الإسلام، ولن تكون له سيادة مع الركون إلى الدعة والتخفيف، والتيسير المطلق من كل القيود^(١).

* * *

٤ - ردود وتعليقات على زلات وشبهات

• ردود وتعليقات على زلات وشبهات :

• توطئة :

وقع الجديع - هداة الله - في جملة من الزلات والشبهات في مقدمة كتابه : «الموسيقى والغناء في ميزان الإسلام» ، وكذا في مدخل الباب الأول : «حكم الموسيقى والغناء» في المبحث الأول : «تعريفات وأصول وقواعد» ، والمبحث الثاني : «أصل حكم الشرع في الأصوات» .

من هنا عقدت هذا المبحث لبيان هذه الزلات والشبهات من خلال عرض كلام الجديع كما جاء في كتابه - بحيث لا أخرم منه حرفاً - ، ثم التعليق على هذه الزلات والشبهات ، والرد عليها ، بما تقتضيه الأدلة الشرعية ، والحجج العلمية .

كلام الجديع : قال الجديع ص ٨ : «والحديث اليوم عن الغناء والموسيقى ليس كما كان شأنه حين تعرض له من سلف حين كان أهل الترف والملوك يكون لأحدهم الجارية تُغنيه ، أو يقصده الأماكن المخصوصة ، اليوم لا يكاد يسلم بيت أو مكان من الابتلاء بأصوات الغناء والموسيقى جميعاً ، أو الموسيقى وحدها ، فأجهزة التلفاز والمذياع والهواتف والحواسيب ، والأماكن العامة ، وغيرها لا يمكن الانفكاك عن سماع تلك الأصوات منها أو فيها .

فإن كانت حراماً ، فما المخرج لحال الناس ؟ وإن كانت حلالاً فلماذا تأثم المسلمون والشق عليهم ؟ ولماذا تكون سمة المتدين من تبدل الغناء والمرح واللعب في وقته ومناسباته كالعرس والعيد لنفسه أو أولاده وأهل بيته إلى ضيق وعنت ، بل يتبدع من البدائل في بعض تلك المناسبات ما لا يتوافق معها حالاً

ولا شرعاً، كإبدال بعضهم اللهو والغناء في العرس بقراءة القرآن وإلقاء المحاضرات والمواعظ؟

التعليق والرد:

الجواب أن يُقال: إن هذا الكلام فيه مغالطات عجيبة.

وبيان ذلك من عدة وجوه:

الوجه الأول: أن الجديع حصر حديث الأئمة في قضية: «الموسيقى والغناء»

- فيما مضى - في واقع معين - وهو ما كان منتشرًا في بعض الأماكن المخصصة من الطرب والغناء أو ما كان فاشيًا في بلاط الملوك والأمراء في العصر الأموي - وبخاصة في عهد يزيد بن معاوية -، من صناعة الغناء، وكثرة الجواري المغنيات^(١)، والواقع الذي ليس له من دافع أن حديث الأئمة لم يكن منصبًا على ذلكم الواقع فحسب، بل كان حديثًا عامًا كما يبدو ذلك جليًا لمن قرأ كتبهم ومصنفاتهم، وأطلع على ما دَوَّنوه في هذه القضية، وسيأتي - بإذن الله - بيان ذلك بالتفصيل في الفصل السادس من هذا الكتاب.

الوجه الثاني: المتأمل في حديث الأئمة في قضية: «الموسيقى والغناء»، يجد

أنه قد ركَّز على الغناء ذاته من حيث مادته وموضوعه، ومن حيث حقيقته وماهيته، وهل هو غناء مجرد؟ أم أنه مقترنٌ بآلات الطرب واللهو؟

هكذا كان حديث الأئمة حول هذه القضية كما تقدَّم معنا، وكما سيأتي بيانه

بالتفصيل - بإذن الله - في الفصل السادس من هذا الكتاب.

وبناءً على هذه الحقيقة يتقرر لدينا أن حديث الأئمة حول تلكم القضية، يتنزَّل

(١) انظر: «مقدمة ابن خلدون» (ص/٤٧٣ - ٤٧٥)، و«مروج الذهب ومعادن الجوهر»: (٣/٦٩)

للمسعودي، و«الحياة الاقتصادية والاجتماعية»: (ص/٣٢٣ - ٣٢٩) د. عبد الله محمد السيف.

على أيِّ واقع متى ما تحقَّقت فيه تلكم الصِّفات، وانطبقت عليه تيكُم الأوصاف، بعيدًا عن طبيعة ذلك الواقع، والأجواء المحيطة به.

فمناط الحكم إذا في حديث الأئمة، هو صفاتُ هذا الغناء وأوصافه، بغض النظر عن الواقع المحيط به، وهل هو صادرٌ من مكانٍ مخصوصٍ، كما في قصور الملوك والأمراء، أو ما كان معمولًا به في المجالس الغنائية التي كان يعقدها المغنيون والمغنيات.

من هنا نعلم أن الجديع قد اختزل حديث الأئمة في هذه القضية غاية الاختزال، وجنح به بعيدًا عن واقعه ومرماه.

الوجه الثالث: مَنْ تأمَّل ما في كلام الجديع، عَلِمَ يقينًا أَنَّهُ متأثرٌ غاية التأثير بالواقع الذي يلتفتُ به، وأَنَّهُ ينطلق في تحليل قضية: «الموسيقى والغناء»، وبحيثها من منظور هذا الواقع، أرايتَ إلى قوله: «اليوم لا يكادُ يَسْلُمُ بيتٌ أو مكانٌ من الابتلاء بأصوات الغناء والموسيقى جميعًا، أو الموسيقى وحدها، فأجهزة التلفاز والمذياع والهواتف والحواسيب، والأماكن العامة، وغيرها لا يمكنُ الانفكاكُ عن سماع تلك الأصوات منها أو فيها.

فإن كانت حرامًا، فما المخرجُ لحال الناس؟ وإن كانت حلالًا فلماذا تأثمُ المسلمون والشقُّ عليهم؟؟!

فالجديع ها هنا يتجاوزه ذلك الواقع المرير بأواجه المتلاطمة، ورياحه العاصفة، التي قلَّما ينجو منها أحدٌ، تلمسُ ذلك - بجلاءٍ - في قوله: «فإن كانت حرامًا، فما المخرجُ لحال الناس؟ وإن كانت حلالًا فلماذا تأثمُ المسلمون والشقُّ عليهم؟».

فحكمُ القضية إذا ليس متقررًا سلفًا في ذهنه حسب المعطيات السابقة التي تتمثلُ في صفات الغناء، وأوصافه، وإلا لما تردَّد في بيان هذا الحكم، وتقريره، بعيدًا عن التذبذب، وأساليب الاستفهام، أو أن الحكم قائمٌ في نفسه، لكنَّ ضغط

الواقع المحيط به، الذي هو - في الحقيقة - بمثابة الطوفان الجارف الذي لا يصمد أمامه إلا من ثبته الله - جلّ وعلا -، يحول بينه وبين الإفصاح عن تلك الحقيقة - كما هي الشمس في رابعة النهار -، ويجعله يحاول جهده أن يجد للناس مخارج، ولو كانت تلك المخارج - كما سيأتي معنا - مبنية على شبهات واهية، وتأويلات فاسدة، وإلا كيف يتساءل بقوله: «فإن كانت حراماً، فما المخرج لحال الناس؟»

صحيح أن الواقع أليم، ومعاليم الغربة وآثارها واضحة للعيان، والمنكرات في عالم اليوم شائعة ذائعة تجري - عياداً بالله - على قدم وساق، لكن هذا الحال العصيب لم يكن يوماً من الأيام مسوغاً لأئمة الإسلام، وأعلامه العظام في تحليل هذه المنكرات وتجويزها للناس!

كذلك فإن فقهاء الرّصين الجاري على الأصول العلمية، والقواعد الشرعية، لم يُعهد فيه أن يكون فساد الزّمان، وانحلال أهله مؤثراً في قضية الحكم الشرعي: تحليلًا أو تحريمًا.

إن الواجب على العالم الذي انتصب لتعليم الناس، وبيان الأحكام الشرعية لهم، أن ينشد الحق والصواب في المسائل الشرعية، مُتَطَلِّقاً في ذلك من منهج أهل السنّة والجماعة في النّظر والاستدلال، بعيداً عن المؤثرات الخارجية، والضغوط الواقعية، التي تجعله يُمِيع أحكام الشريعة؛ استجابة لمطالب الجماهير، ونزولاً عند أهوائهم الجامحة.

وإذا تقرّر للعالم مثلاً حسب المنهج العلمي الصحيح أن حكم الغناء والموسيقى، يقع في دائرة الحرام - كما هو الحق والصواب في هذه المسألة - فإن اللازم عليه حينئذ أن يُبين هذا الحكم بكل صراحة وجلاء، دون تردد، ولا تلجج، ولا هية من أحد؛ تنفيذاً لقول الله ﷻ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، وإلا وقع في العقوبة الصّارمة التي ربّها

اللَّهُ - جلَّ وعلا - لمن كتم الحق، وأخفاه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْكِتَابِ وَهُدًى مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩].

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن على هذا العالم واجباً آخر، لا يقل أهمية عن الواجب الأول، وهو أن يدعو الناس إلى ترك هذا الحرام، والإقلاع عنه، وذلك ببيان الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة، وبيان الأضرار النفسية، والاجتماعية الناجمة عن التلبس بهذا العمل، والدَّيمومة عليه، ويتأكد هذا العمل الجهادي في هذه الأزمان المتأخرة، حيث اشتدت الغربة، واستحكم طوقها، وحيث انتفش الباطل، واستأسد أهله، وقد أشار النبي ﷺ إلى هذه الغربة بحديث الوحي الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا. فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ»^(١).

ومن مظاهر هذه الغربة، ودلائلها، ما نراه ماثلاً في دنيا الناس - اليوم - من ظهور المعازف، وانتشارها بشكل رهيب مفرع للغاية، مصداقاً لما أخبر به النبي ﷺ في الحديث الذي رواه عمران بن حصين رضي الله عنه أنه ﷺ قال: «فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ خَسَفٌ وَمَسْخٌ وَقَذْفٌ».

فقال رجل من المسلمين: يا رسول الله ومتى ذلك؟ قال: إِذَا ظَهَرَتِ الْقِيَانُ وَالْمَعَارِيفُ وَشُرِبَتِ الْخُمُورُ»^(٢).

فإذا كانت هذه الغربة قدراً من أقدار الله في أرضه، وخلقه، فهل يُعَدُّ مَنْ يَسْبَحُ فِي تَيَّارِهَا، ويرضى بآثارها السلبية في حياة الأمة، قد اتخذ منهجاً رشيداً، ومنطقاً سليماً؟!

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/ ١٣٠ - ١٣١/ رقم ٢٣٢٢).

(٢) أخرجه الترمذي في «الجامع» (كتاب الفتن، باب ما جاء في علامة حلول المسخ والخسف، ٤/ ٤٢٩/ رقم ٢٢١٢)، وصححه الألباني رحمه الله. انظر: «صحيح سنن الترمذي»: (٢/ ٢٤٢/ رقم ١٨٠١)، و«الصحيحة»: (٤/ ١٣٥ - ١٣٧/ رقم ١٦٤٠).

لا ريب أن من يصنع ذلك، فقد ارتكس في حماة الضلالة، وقذف بنفسه - شاء أم أبى - في جحيم الغواية؛ حيث حاد بذلك عن منهج الغرباء، وسمتهم الذي جاء واضحاً في رواية عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ، قال: «إنَّ الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ. فطوبى للغرباء». قيل: من هم يا رسول الله؟ قال: الذين يصلحون إذا فسد الناس»^(١).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله مُعلّقاً على حديث الغربة - : «وكثير من الناس إذا رأى المنكر أو تغير كثير من أحوال الإسلام جزع وكلّ وناح كما ينوح أهل المصائب، وهو منهي عن هذا؛ بل هو مأمور بالصبر والتوكل والثبات على دين الإسلام، وأن يؤمن بالله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون وأن العاقبة للتقوى. وأن ما يصيبه فهو بذنوبه فليصبر، إن وعد الله حق، وليستغفر لذنبه، وليسبح بحمد ربه بالعشي والإبكار»^(٢).

ويقول أيضاً رحمته الله : «ومع هذا فطوبى لمن تمسك بتلك الشريعة كما أمر الله ورسوله. فإن إظهاره والأمر به والإنكار على من خالفه هو بحسب القوة والأعوان. وقد قال النبي ﷺ : «من رأى منكم منكراً، فليغيره بيده، فإن لم يستطع فليسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»^(٣).

وقد عقد الإمام ابن قيم الجوزية رحمته الله فصلاً فريداً في شأن الغربة، وذلك في

(١) أخرجه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن»: (١/٢٥) عن محمد بن آدم المصيصي، حدثنا حفص بن غياث عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي الأحوص، عن عبد الله يعني ابن مسعود مرفوعاً، وصحّح إسناده الألباني رحمته الله في «الصحيحة»: (٣/٢٦٧، ٢٦٨)، وانظر إن شئت: بحثاً نفسياً حول الحديث للشيخ سعد بن عبد الله السعدان، في تحقيقه لرسالة: «حديث افتراق الأمة إلى ثيف وسبعين فرقة»: (ص/٨١ - ٨٦) للإمام الصنعاني رحمته الله.

(٢) «مجموع فتاوى ابن تيمية»: (٢٩٥/١٨).

(٣) «مجموع الفتاوى»: (٢٩٨/١٨).

وانظر إن شئت بحثاً فريداً حول حديث الغربة لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «مجموع الفتاوى»: (١٨/٢٩١ - ٣٠٥)، فهو حافل بالعلم الغزير، والفوائد الجمة.

كتابه الماتع: «مدارج السالكين»، أوضح فيه أن الغرباء في العالم هم الآمرون بالمعروف، الثَّاهون عن المنكر، كما دلَّ على ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُولُوا بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾ [هود: ١١٦]، وكما أشار إلى ذلك حديثُ رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْإِسْلَامَ بَدَأَ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ. فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ». قيل: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: الَّذِينَ يَصْلُحُونَ إِذَا فَسَدَ النَّاسُ»^(١).

فمنهجُ الغرباء إذاً منهجُ إصلاحٍ يتمثلُ في التمسكِ على شريعةِ الله والثباتِ عليها، وبذلِ الوسائلِ الشرعيَّةِ الممكنةِ لدفعِ هذه الغربة، وإزالةِ آثارِها، وسيظلُّ هذا المنهجُ - بفضلِ الله ورحمته - محفوظًا بحفظِ الله له، ما دامتِ الطائفةُ المنصورةُ باقيةً في الأرض؛ إذ أنَّها الحاملةُ لرايته جيلاً بعد جيل، المنافحةُ عنه قرناً بعد قرن، كما أخبر النَّبِيُّ ﷺ بذلك في الحديث الذي رواه ثوبانٌ رضي الله عنه قال رسولُ الله ﷺ، قال: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ. لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَذَلِكَ»^(٢).

ومن عجبٍ أنَّ الجديع نفسه يُقرِّرُ هذه الحقيقة - أغني التَّحرُّرَ من أغلالِ الواقع، وعدمِ الرُّضوخِ لضغطِهِ - بقوله ص ١٣: «ولا يليقُ بحالٍ أنْ نَجْعَلَ تَغْيِيرَ الزَّمانِ مؤثراً في أصلِ الحُكْمِ للمؤثَّراتِ فيُسْتَبَاحُ المَحْرَمُ أو يُحَرَّمَ المَبَاحُ بسببِ تَغْيِيرِ الزَّمانِ، ولا يجوزُ أنْ نَخْلِطَ بَيْنَ الحُكْمِ الثَّابِتِ، والفتوى الطَّارئةِ، فالفتوى تكونُ مناسبةً لمقتضيها، فتأثُرُ بحسَبِ المقتضي، وليسَ كذلكِ الحُكْمُ الشرعيُّ».

(١) سبق تخريجه.

(٢) انظر: «مدارج السَّالِكِينَ»: (٤/١٩ - ٣٨) لابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنة، باب قول النَّبِيِّ ﷺ لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق يقاتلون وهم أهل العلم، ٩/١٠١/١ رقم ٧٣١١) من حديث المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بلفظٍ مقارب، ومسلم في «صحيحه» (٣/١٥٢٣ رقم ١٧٠) من حديث ثوبان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بهذا اللفظ.

فكلامه هذا يَنسَجِمُ غَايَةَ الانسِجَامِ مَعَ الْمُتَطَلَّقاتِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالْأُسُسِ الْعِلْمِيَّةِ، الَّتِي سَبَقَ بَيَانُهَا، لِكِنَّةٍ - وَلِلْأَسْفِ الشَّدِيدِ - لَا يَغْدُو أَنْ يَكُونَ كَلَامًا نَظَرِيًّا لَمْ يَخْرُجْ بِهِ إِلَى حَيْزِ التَّطْبِيقِ الْعَمَلِيِّ فِي تَخْرِيرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، كَمَا تَقَدَّمَ مَعَنَا، وَمِمَّا لَا رَيْبَ فِيهِ أَنَّ هَذَا الصَّنِيعَ يُعْتَبَرُ تَنَاقُضًا صَارِحًا مِنَ النَّاحِيَةِ الْمُنْهَجِيَّةِ فِي الْبَحْثِ وَالِاسْتِنْبَاطِ، وَالْمَقَرَّرِ فِي الْأُصُولِ - كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَنَّ التَّنَاقُضَ أَوَّلُ مَقَامَاتِ الْفَسَادِ»^(١)، وَلَيْسَ هَذَا هُوَ التَّنَاقُضُ الْأَوَّلُ الَّذِي يَقَعُ فِيهِ الْجَدِيعُ، بَلْ ثَمَّةُ تَنَاقُضَاتٍ أُخْرَى سَتَأْتِي فِي كَلَامِهِ، وَسَيَتِمُّ الْكَشْفُ عَنْهَا - بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى - .

الوجه الرابع: أَنَّ فِي كَلَامِ الْجَدِيعِ تَعْمِيمًا غَيْرُ صَحِيحٍ، حَيْثُ جَعَلَ أَصْوَاتَ الْغِنَاءِ وَالْمَوْسِيقَى الصَّادِرَةَ عَنْ أَجْهَازِ التَّلْفَازِ وَالْمِذْيَاحِ وَالْهَوَاتِفِ وَالْحَوَاسِبِ بَلَاءً لَا يُمَكِّنُ الْإِنْفِكَافُ عَنْهُ، وَالْوَاقِعُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مَنْ دَافِعٍ، أَنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ، حَيْثُ أَنَّ الْمُسْلِمَ لَهُ مَعَ هَذِهِ الْأَصْوَاتِ حَالَتَانِ:

الحالة الأولى: أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَجْهَازُ فِي مُلْكِهِ، أَوْ فِي مُلْكٍ مَنْ تَحْتَ وَلايَتِهِ، وَهَذَا هُنَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَحَكَّمَ فِي تِلْكَ الْأَصْوَاتِ الصَّادِرَةِ عَنْ هَذِهِ الْأَجْهَازِ، بِاتِّخَاذِ الْأَسَالِبِ الْمُنَاسِبَةِ، وَالتَّدَابِيرِ اللَّازِمَةِ، وَهَذَا فِي طَوْقِهِ، وَفِي اسْتَطَاعَتِهِ، وَهَذِهِ حَقِيقَةٌ لَا يَجْجِدُهَا إِلَّا جَاهِلٌ أَوْ مُعَانِدٌ.

الحالة الثانية: أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَجْهَازُ خَارِجَةً عَنْ نِطاقِ مُلْكِهِ، وَمُلْكٍ مَنْ تَحْتَ وَلايَتِهِ، بِغَضِّ النَّظَرِ عَنْ مَكَانِ هَذِهِ الْأَجْهَازِ، سَوَاءٌ كَانَتْ فِي أَمَاكِنَ عَامَّةٍ كَالدَّوَائِرِ الْحُكُومِيَّةِ وَالْمُنْتَزَهَاتِ الْعَامَّةِ، أَوْ فِي أَمَاكِنَ خَاصَّةٍ كَالْبُيُوتِ وَالْمُجَمَّعَاتِ السَّكْنِيَّةِ، وَهَذَا هُنَا يَأْتِي دَوْرُ الْغُرَبَاءِ، وَتَبَرُّزُ مَهْمَتِهِمُ الْكُبْرَى فِي إِصْلَاحِ الْوَضْعِ الْقَائِمِ - بِمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ وَإِضَاحُهُ -، ثُمَّ لَا يَضُرُّهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ مَنْ خَالَفَهُمْ أَوْ مَنْ خَذَلَهُمْ، وَلَا يَضُرُّهُمْ كَذَلِكَ أَنْ يَصِلَ إِلَى مَسَامِعِهِمْ شَيْءٌ مِنْ أَصْوَاتِ الْغِنَاءِ وَالْمَوْسِيقَى،

طالما أنهم قائمون بواجبهم المنشود، وطالما أنهم ليسوا متعمدين^(١) سماع تلك الأصوات الشيطانية الصّادة عن سبيل الله، ومنهجه القويم.

كلام الجديع: قال الجديع ص ٩ - ١٠: «... فلقد تأملتُها [يعني: قضية الموسيقى والغناء] دارساً زماناً طويلاً لعلّي استوعبتُ فيه أكثرَ ما كُتِبَ حولها وما قيلَ قديماً وحديثاً، فرأيتُ أكثرَ أولئك الكُتّابِ نُساخاً ومتّحليين، بين مُردّدٍ لعباراتِ أبي الطيّب الطّبريّ وابنِ قَيِّمِ الجوزيّة، يُقابلُهُ المعارِضُ بعباراتِ ابنِ حَزْمٍ وأبي حامدٍ الغزاليّ، وقلّما تجدُ ذاكَ الذي يجتهدُ وسعُهُ في النّظرِ والتأمّلِ وتدقيقِ البَحْثِ وتحرييرِ القضية من أصولها.

وطائفةٌ ممّن اجتهدَ في ذلكَ قد استقرَّ الحُكْمُ عندهُ قبلَ ابتداءِ بحثِهِ، فيُخرِجُ الدّليلَ لتلكَ النّتيجة الثّابتة سلفاً، فيكونُ دليلُهُ محكوماً عليه قبلَ استعراضِهِ.

وناظرٌ متردّدٌ يتجادبُهُ الورعُ تارةً، وتغيّرُ الزّمانِ أخرى، وآراءُ البِسْتِ هالةُ التّعظيمِ تارةً أخرى، فكيفَ يُتصوّرُ أن تكونَ نتيحةُ بحثِهِ وحاصلُ رأيِهِ؟

وصنّفَ جريءٌ، طويلُ اللّسانِ، سبّابٌ شتّامٌ، جديرٌ أن لا يكونَ معدوداً في أهلِ العلمِ، سلّمَ لمقدماتٍ مخلوطةٍ، لا يصفُ مخالِفَهُ إلّا بأقذعِ الأوصافِ وأشنعِ العباراتِ، فمرةً: مُكابِرٌ، وأخرى: مريضُ القلبِ، وثالثةً: صاحبُ هوى، ورابعةً: إباحيٌّ، وأخرى: فاسقٌ.

عباراتٌ دنيئةٌ لا تليقُ بمُنْتَسِبٍ للعلمِ في أبوابِ الخلافِ، يُريدُ المسكينُ بذلكَ إثباتَ رأيِهِ!!

... وفيمن سوى هذا الأخيرِ من الأصنافِ المذكورة خَلَقَ كثيرٌ من ذوي الفضلِ والعلمِ والفهمِ، لهم من الكلامِ في هذا الباب ما فيه كثيرٌ من الصّوابِ

(١) يأتي كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ فِي التفرقة بين الاستماع الذي يتعمده صاحبه ويقصده، والسماع الذي لا يقصده صاحبه ولا يتعمده، وذلك في المبحث الخامس من الفصل الثاني - بإذن الله -.

والهْدَى، لكنِّي لم أَجِدْ في بيانهم الكفايةَ والمفْنَع في هذا الموضوعِ الخَطِيرِ الَّذِي عَمَّتْ به البَلْوى، بل رأيتُ المُجيدَ في هذا البابِ لم يَحُلْ من التَّقْلِيدِ الَّذِي لا يُناسِبُ أن يكونَ منهجَ قاصِدٍ للتَّجديدِ في أيِّ زَمَنٍ من الأزمانِ».

التعليق والرد:

الجواب أن يُقال: إنَّ هذا الكلام فيه زَلَّاتٌ خطيرةٌ، وتناقضاتٌ عجيبةٌ.

وبيان ذلك مِنْ عِدَّةِ وجوه:

الوجه الأول: أنَّ الجديع صَوَّب سهام الطَّعنِ لأهل العلم، حيث اتهمهم بالتَّقْلِيدِ، والمحاكاة في هذه المسألة، بقوله: «فرايتُ أكثرَ أولئك الكُتَّابِ نَسَاخًا ومتَحَلِّينَ، بينَ مُرَدِّدٍ لِعباراتِ أبي الطَّيِّبِ الطَّبْرِيِّ وابنِ قِيَمِ الجَوْزِيَّةِ، يُقابِلُهُ المعارِضُ بعباراتِ ابنِ حَزْمٍ وأبي حامدٍ العَزَّالِيِّ، وَقَلَّما تَجِدُ ذاكَ الَّذِي يَجْتَهِدُ وَسَعَهُ في النَّظَرِ والتَّامُّلِ وتَدقيقِ البَحْثِ وتَحْرييرِ القضيةِ مِنْ أَصُولِها»، وقوله: «وفيمَن سِوى هذا الأخيرِ مِنَ الأصنافِ المذكورةِ خَلَقَ كَثِيرٌ مِنْ ذِوي الفضْلِ والعِلْمِ والفَهْمِ، لَهُمْ مِنَ الكلامِ في هذا البابِ ما فيه كَثِيرٌ مِنَ الصَّوابِ والهْدَى، لكنِّي لم أَجِدْ في بيانهم الكفايةَ والمفْنَع في هذا الموضوعِ الخَطِيرِ الَّذِي عَمَّتْ به البَلْوى، بل رأيتُ المُجيدَ في هذا البابِ لم يَحُلْ من التَّقْلِيدِ الَّذِي لا يُناسِبُ أن يكونَ منهجَ قاصِدٍ للتَّجديدِ في أيِّ زَمَنٍ من الأزمانِ».

والتَّامُّلُ في كلامِ أهلِ العلمِ في هذه المسألة، يجدُ أَنَّهُ ينطلقُ مِنَ المنهجِ الصَّحيحِ في النَّظَرِ والاستدلالِ، بعيدًا عن التَّقْلِيدِ والمحاكاة، ثُمَّ إنَّ هَؤُلاءِ الأئِمَّةَ - كما سيأتي معنا - قد شَهِدَتْ لَهُمُ الأئِمَّةُ بالإمامةِ في العلمِ، والرُّسوخِ فيه، فكيف يُوصَمُونَ بعدئِذٍ بالتَّقْلِيدِ والمحاكاة؟!!

هَبْ أَنْ أقوالَهُمْ قد اتَّفَقَتْ مع أقوالِ الأئِمَّةِ الَّذِينَ كانوا قَبْلَهُمْ في مسألةٍ مِنَ المسائلِ العِلْمِيَّةِ، فَهَلْ يُفَسَّرُ هذا بِأَنَّهُمْ سائِرُونَ في رِكابِ التَّقْلِيدِ، مُقَيَّدُونَ

بأغلاله؟!

الجواب: حاشا وكلاً؛ للأسباب السابقة؛ ولأنَّ هذا التوافق قد يُفسَّرُ بأحدِ

تفسيرين:

الأوَّل: أنَّ هؤلاء الأئمة قد انطلقوا في بحث هذه المسألة، ودراسيتها من نفس المنهج الذي انطلق منه أولئك الأئمة سواء بسواء، فلا عجب - حينئذٍ - أن تكون النتيجة واحدة؛ إذ الكلُّ يغتَرِفُ من منبعٍ واحدٍ.

الثاني: أن يكون هؤلاء الأئمة قد تابعوا الأئمة السابقين في أقوالهم؛ نظراً لقوة أدلتهم، وظهور حُجَّتِهِمْ، وهذا لا يُعدُّ تقليداً بحالٍ من الأحوال، لأنَّ التقليد - كما هو مقررٌ عند أهل العلم - هو «العملُ بقول الغير من غير حجة»^(١)، أو هو «اتباع قول الغير من غير معرفة دليله»^(٢).

الوجه الثاني: أن الجديع أشار في كلامه إلى وجود خلقٍ كثيرٍ من ذوي الفضل والعلم والفهم، لهم من الكلام في هذا الباب ما فيه كثيرٌ من الصواب والهدى، لكنّه - وأأسفاه - لم يُبيِّن في صفحات كتابه من هؤلاء العلماء؟! وما هو كلامهم الذي فيه كثير من الصواب والهدى في هذا الباب؟!

ثم إنَّ هؤلاء أيضاً لم يَسَلِّمُوا من سوء التقليد، إذ يقول في شأنهم: «بل رأيتُ المُجيد في هذا الباب لم يخلُ من التقليد الذي لا يُناسب أن يكون منهج قاصدٍ للتجديد في أيِّ زمنٍ من الأزمان».

الوجه الثالث: أن الجديع أشار في كلامه إلى أنه لم يجد في بيان هؤلاء

(١) «إرشاد الفحول»: (٢/ ١٠٨١) للشوكاني، وانظر: «الإحكام»: (١/ ٤٦) لابن حزم، و«الإحكام»: (٤/

٢٢١) للآمدي، و«التعريفات»: (ص/ ٩٠) للعرجاني، «المذكرة في أصول الفقه»: (ص/ ٥١٤)

للسنقيطي.

(٢) انظر: «روضة الناظر»: (٢/ ٤٥٠)، و«مجموع الفتاوى»: (٢٠/ ١٥، ٣٥/ ٢٣٣)، و«نزهة الخاطر

العاطر»: (٢/ ٤٥٠)، و«أضواء البيان»: (٧/ ٤٨٥، ٤٨٦).

العلماء الكفاية والمقنّع، والعلة في ذلك، ترجع إلى أمرين :

الأول: أن موضوع الغناء والموسيقى موضوع خطير قد عمّت به البلوى .

الثاني: أن أهل العلم قد سلكوا في بحث هذا الموضوع، ودراسته مسلك التقليد .

وعليه؛ فإنّ الجديع يرمي من وراء كلامه هذا، إلى أن يُعاد النظر مُجدّداً في موضوع الغناء والموسيقى؛ لأنّ الغناء في العهد السالف لم يكن عامّاً فاشياً في كلّ مكان، بل كان محصوراً في أماكن مخصوصة، لذا كان من السهل على الناس حينئذ أن يتخلّصوا منه، ويتفكّوا عنه، أمّا في العصر الحاضر فقد عمّ وطمّ بحيث أصبح من العسير على المرء أن يتخلّص منه - وهذا ما يُعبر عنه الفقهاء بـ «عموم البلوى»؛ ومن هنا كان حديث العلماء فيما مضى في قضية الغناء والموسيقى حديثاً قد ولّى زمانه، وطويّت صفحته، ولم يعد بالتالي موائكاً لِمُتغيّرات العصر، واختلاف الواقع، لذا ينبغي الاجتهاد في هذه القضية بعيداً عن تقليد الأوائل، فهل ما ذهب إليه الجديع، يُعدّ - بحق - منهجاً قاصداً للتّجديد في أيّ زمن من الأزمان؟!

- الاستدلال بعموم البلوى والرد عليه :

قد سبقت الإجابة عن كثير من مُفردات هذا السؤال في التّعليقات والرّدود السابقة، غير أنّي أجد نفسي مُلزماً بالتّنبية على قضية مُهمّة للغاية، أثارها الجديع في معرض كلامه السابق، ألا وهي قضية: «عموم البلوى»^(١) التي دندن حولها كثيراً، وجعلها باعثاً قوياً لإعادة النظر في موضوع الغناء والموسيقى .

(١) عموم البلوى: «شيوخ البلاء بحيث يَضَعُ على المرء التخلص أو الابتعاد عنه». انظر: «نظرية الضرورة الشرعية»: (ص/١٢٣) للدكتور وهبة الزحيلي، و«رفع الحرج في الشريعة الإسلامية - دراسة أصولية تأصيلية»: (ص/٤٣٥)، و«عموم البلوى - دراسة نظرية تطبيقية»: (ص/٥٩) مسلم بن محمد الدوسري.

فأقول - وبالله التوفيق - : إن قضية الغناء والموسيقى لا تدخل في دائرة عموم البلوى التي تجلب التيسير والتخفيف ، بحيث يُرَخَّص فيها بناءً على ذلك ؛ حيث إن قاعدة عموم البلوى التي تجلب التيسير والتخفيف ، ليست عامّةً في كُلِّ ما عمّت به البلوى ، فهناك شروط وضوابط لا اعتبار عموم البلوى سبباً للتيسير ، وكثيرٌ من هذه الشروط لا ينطبق على قضية الغناء والموسيقى ، وبيان ذلك على النحو الآتي :

١ - أن من الشروط المهمة في هذا الجانب أن تكون المشقة المعتبرة التي تحصل بسبب عموم البلوى ، والتي تدخل تحت قاعدة «المشقة تجلب التيسير» ، هي المشقة التي لا يُعارضها نصٌّ^(١) ، لأن «المشقة التي يعارضها نصٌّ لا يكون بها تخفيف لأن المصلحة الحقيقية في إعمال النصّ ، كالنهي عن قطع شجر الحرم المكي وعن رعي حشيشه إلا الإذخر (استثني لحاجة التطيب به) ، ومن ذلك الحكم بتغليظ نجاسة الأرواث للنصّ الوارد ، الذي يرويه البخاري وغيره ، وهو قوله ﷺ : «إنها ركس» - أي نجس - وكذلك التنصيص على نجاسة بول الإنسان . فهذه المسائل وأمثالها ، وإن كانت فيها مشقة وعمّت بها البلوى ، لا يعفى عنها لمعارضة النصّ ، وتكون مستثناة من عموم القاعدة الكلية التي هي : «المشقة تجلب التيسير»^(٢) .

وبناءً على هذا التأسيس العلمي ، يتقرّر لدينا أن قضية الغناء والموسيقى - وإن كانت ممّا عمّت بها البلوى في هذا الزمان من حيث انتشارها ، وشيوعها بين الناس - ؛ فإنّها لا تدخل في دائرة المشقة المعتبرة ؛ لأنّها تعارض كثيراً من النصوص الشرعية .

(١) انظر : «الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية» : (ص/١٣٨) الدكتور محمد صدقي بن أحمد البورنو ، و«عموم البلوى» : (ص/٣٩٤) .

(٢) «مجلة مجمع الفقه الإسلامي - العدد الثامن» : (١/٥٢٣ ، ٥٢٤) ، في بحثٍ ماتع أعدّه الشيخ الطيب سلامة (عضو المجلس الإسلامي الأعلى - تونس) في الدّورة الثامنة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي ، المنعقدة ببروناي - دار السلام .

٢- من الشروط المهمة أيضًا في هذا الجانب، أن تكون القضية التي عَمَّت بها البلوى، من القضايا التي لو أُخذ بأصل الحكم فيها لأدى ذلك إلى المشقة والعسر، أو إلى تعطيل المصالح - وهو نوع من المشقة أيضًا -، وليس هذا متحققًا ألْبَتَّة في قضية الغناء والموسيقى، إذ لا مشقة في الأخذ بحكم تحريم الغناء ومن ثمّ يكون تركُّهُ لوضوح المفسدة فيه، بل على العكس من ذلك فإنّ في تحريم الغناء، والابتعاد عنه من المصالح ما الله به عليم، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: سلامة القلب من الضلال والنفاق والعُصيان، وكفى بذلك مصلحة في ميزان العقل، تُوجب تحريم الغناء، والابتعاد عنه.

ويجدر التنبيه في هذا السياق إلى خطورة اعتبار أن المحرمات التي شاعت، وانتشرت في الأمة، داخلّة في دائرة عموم البلوى التي تُوجب التيسير والتخفيف، إذ لو فعلنا ذلك، لأسقطنا كثيرًا من المحرمات، ولضاعت معالم الشريعة، ولأصبحت أحكامها أثرًا بعد عين - نسأل الله العافية والسلامة -.

واليوم، نرى كثيرًا من المحرمات قد فُشّت، وشاعت، وملأت الآفاق، ومن ذلك: التعامل بالرّبا الذي يُعدّ - حقًا - من أكبر البلايا على النّطاق العالمي، وكذا هو أيضًا مما عَمَّت به البلوى عالميًا، فهل يدخل هذا المحرم في دائرة عموم البلوى التي تُوجب التيسير والتخفيف؟!

نقول - بكلّ ثقةٍ و يقين - : إن هذه البلوى لا يُنظر إليها، ولا تجلب الترخيص لمعارضة النص، وتحقق المفسدة^(١).

(١) انظر: «مجلة مجمع الفقه الإسلامي - العدد الثامن»: (١/ ٥٢٤)، في بحثٍ مانع أعدّه الشيخ الطيب سلامة (عضو المجلس الإسلامي الأعلى - تونس) في الدّورة الثامنة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، المنعقدة ببروناي - دار السلام.

• الوجه الرابع (الجديد مجتهدٌ نحري، والعلماء قاطبة مقلدون!!!):

اتَّهم الجديد أهل العلم - كما تقدّم معنا - بأنَّهم سلكوا مسلكَ التَّقْلِيدِ في قَضِيَّةِ الغِنَاءِ والموسيقى، في الوقت الذي يزعم فيه أنَّه قد سلكَ مسلكَ الاجتهاد! حيث أبان عن ذلك بكلمة صريحة لا غموض فيها، إذ يقول ما نصُّه: «لِذَا اجْتَهَدْتُ فِي تَحْرِيرِ حَكْمِهَا بَعِيدًا عَنِ الرَّدِّ إِلَى الْخِلَافِ، وَمُجَانِبًا التَّقْلِيدَ وَتَكَرَّارَ الْعِبَارَاتِ الْمَحْفُوظَةِ لِفُلَانٍ وَفُلَانٍ...».

وَأُلْمَحَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَوْلَئِكَ الْكُتَّابِ نُسَاخًا وَمُنْتَحَلِينَ، بَيْنَ مُرَدِّدِ لِعِبَارَاتِ أَبِي الطَّيِّبِ الطَّبْرِيِّ وَابْنِ قَيْمٍ الْجَوْزِيِّ، يُقَابِلُهُ الْمَعَارِضُ بِعِبَارَاتِ ابْنِ حَزْمٍ وَأَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ، وَقَلَمًا تَجَدُّ ذَاكَ الَّذِي يَجْتَهِدُ وَسَعَهُ فِي النَّظَرِ وَالتَّأَمُّلِ وَتَدْقِيقِ الْبَحْثِ وَتَحْرِيرِ الْقَضِيَّةِ مِنْ أَصُولِهَا».

فأقول: كيف طابَ للجديد أن يمدح نفسه، ويرفع من شأنها، بحيث صار في مصافِّ المجتهدين، بينما نجدُه في المقابل، يذمُّ العلماء، ويحطُّ من قدرهم، ويجعلهم في عدادِ المقلدين؟! سبحانك هذا أمرٌ عظيم!!

إنَّ بابَ الاجتهاد - لا كما يقول أربابُ التَّقْلِيدِ - مفتوحٌ إلى قيام الساعة، لا يملك أحدٌ كائنًا من كان، أن يوصده، أو يسدّه أمام شخصٍ قد استكمل أدوات الاجتهاد، واستوفى شروطه، فإن كان الجديد من هذا الصنف، فليفتح له الباب على مصراعيه، لكنَّ الفاجعة العظمى، والدَّاهية الكبرى، أن يحشُرَ جهابذة العلم، ورُموزه في قفصِ التَّقْلِيدِ، وزمرة المقلدين، ويُغلقَ دونهم بابَ الاجتهاد، مع أنَّهم أهلُه، والجديرون به.

ثمَّ إنَّ الجديد - كما سيأتي معنا بالتفصيل - يصدّق عليه المثلُ العربيُّ: «رَمَتْنِي بِدَائِيهَا وَأَنْسَلْتُ»^(١)؛ ذلك بأنَّه وصمَّ أهلَ العلمِ بالتَّقْلِيدِ، بينما الحقيقةُ أنَّه هو

(١) هذا المثلُ يُضْرَبُ لِمَنْ يَغَيِّرُ صَاحِبَهُ بَعِيْبٍ هُوَ فِيهِ. انظر: «مُجْمَعُ الْأَمْثَالِ»: (٢٣/٢) لأبي الفضل الميداني، و«المُسْتَقْصَى فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ»: (١٠٣/٢) لأبي القاسم الزمخشري.

المتسرّبِلُ به؛ حيث سارَ في فهم النصوصِ الشرعيّةِ الدّالة على تحريم الغناء والموسيقى، على خطى ابن حزم الظاهريّ، فلا غرابة بعدئذ أن تكون النّتيجَةُ التي توصل إليها الجديع، تُوافِقُ النّتيجَةَ التي توصل إليها ابن حزم الظاهريّ، والتي تتمثّل في استباحة الغناء والموسيقى!! .

كلام الجديع: قال الجديع ص ٣٤، ٣٥: «من الأصول الواجب اعتبارها في الموسيقى والغناء ما يأتي:

أولاً: هي قضيةٌ عاديّةٌ، لا تعبديةٌ، والأصلُ في العاداتِ الحِلُّ.

وهذا مقررٌ في كتاب الله بكلّ جلاءٍ، كما في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩] ونحو ذلك من النصوصِ المعروفة في تقرير هذا الأصل.

ثانياً: كما أنهما ممّا يندرج تحت الزينة، والأصلُ فيها الإباحة، كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [الأعراف: ٣٢].

والزينة: جمالٌ، وقد اعتبرت الشريعةُ الجمالَ والزينةَ في الجملة ممّا امتنَّ الله به على عباده، كما قال تعالى في المنظرِ الجميلِ مِنَ الأنعام: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل: ٦]، ثم قال: ﴿وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِرِكْبَوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٨].

وعن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقالُ ذرةٍ من كِبَرٍ»، قال رجلٌ: إنَّ الرجلَ يُحبُّ أن يكون ثوبُهُ حسناً ونعلُهُ حسنةً؟ قال: «إنَّ اللهَ جميلٌ يُحبُّ الجمالَ، الكِبَرُ بَطَرُ الْحَقِّ، وَغَمَطُ النَّاسِ».

و(الصَّوتُ الحسنُ) جمالٌ وزينةٌ، والطيبُ فيه فطريٌّ، وتأثيرُهُ في المؤدّي له والسامع له لا يُنكرُ في الواقع من أحدٍ؛ لذا أَحَبَّتْ الشريعةُ أن يُؤدّى به القرآن، بل

قال النَّبِيُّ ﷺ: «حَسِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ، فَإِنَّ الصَّوْتَ الْحَسَنَ يَزِيدُ الْقُرْآنَ حُسْنًا».

ثالثًا: الصَّوْتُ بالنَّظَرِ إِلَى كُلِّ مُسْتَلْذَمٍ مِنْهُ، يَعُودُ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْأَصْلِ فِي اللَّذَّةِ وهو إدراكُ الملائمِ للطَّعِ والفِطْرَةِ، وَهُوَ مَعْنَى الطَّيِّبِ، أَي: مَا تَسْتَطِيعُهُ النَّفْسُ وتَلْتَذُّ بِهِ، مِنْ مَذُوقٍ أَوْ مَسْمُوعٍ أَوْ مَنْظُورٍ أَوْ مَسْمُومٍ أَوْ مَلْمُوسٍ.

وَالْأَصْلُ فِي الطَّيِّبَاتِ: الْحِلُّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ أَطْيَبَٰتُ مَا عَلَّمْتُ مِنَ الْجَوَارِجِ تُكَلِّمِينَ تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكَنَّ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَقْنُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [المائدة: ٤]، وَقَالَ ﷺ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٧]، وَقَالَ فِي نَعْتِ نَبِيِّنَا ﷺ: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

التَّعْلِيقُ وَالرَّدُّ:

الجواب أن يُقال: إِنَّ هَذَا الْكَلَامَ فِيهِ مَغَالِطَاتٌ عَجِيبَةٌ، وَشَبَهَاتٌ مَتَهَافَةٌ.

وبيان ذلك مِنْ عِدَّةِ وَجُوهِ:

الوجه الأول: ذكر الجديع في مُقَدِّمَةِ الْأَصُولِ التي ينبغي اعتبارها في قضية الغناء والموسيقى، أصلاً صحيحاً وهو أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَادَاتِ الْحِلُّ، غَيْرَ أَنَّ الْجَدِيعَ لَمْ يَذْكُرْ تِمَّةَ هَذَا الْأَصْلِ وَهِيَ: (إِلَّا إِذَا جَاءَ نَصٌّ يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ، فَيُصَارُ إِلَيْهِ) ^(١).

(١) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٤/١٩، ٢٩/١٦ - ١٨)، و«إعلام الموقعين»: (٢/٤١٦)، و«شرح نظم الورقات»: (ص/٢٠٩) للعلامة محمد بن صالح العثيمين، و«موسوعة القواعد والضوابط الفقهيّة»: (٣/١٤٧، ٣٠٩) د. علي أحمد الندوي، و«الوجيز في أصول الفقه»: (ص/٢٦٨) د. عبد الكريم زيدان.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «إن تصرفات العباد من الأقوال والأفعال نوعان: عبادات يصلح بها دينهم، وعادات يحتاجون إليها في دنياهم. فباستقراء أصول الشريعة نعلم أن العبادات التي أوجبها الله أو أحبها لا يثبت الأمر بها إلا بالشرع.

وأما العادات: فهي ما اعتاده الناس في دنياهم مما يحتاجون إليه، والأصل فيه عدم الحظر، فلا يحظر منه إلا ما حظه الله تعالى. وذلك لأن الأمر والنهي هما شرع الله. والعبادة لا بد أن يكون مأمورا بها. فما لم يثبت أنه مأمور به كيف يحكم عليه بأنه محظور؟ ولهذا كان أحمد وغيره من فقهاء أهل الحديث يقولون: إن الأصل في العبادات التوقيف، فلا يشرع منها إلا ما شرعه الله. وإلا دخلنا في معنى قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

والعبادات الأصل فيها العفو، فلا يحظر منها إلا ما حرمه، وإلا دخلنا في معنى قوله ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنَ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أَدَبَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ [يونس: ٥٩]. ولهذا ذم الله المشركين الذين شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله وحرّموا ما لم يحرمه في سورة الأنعام من قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرِزْقِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿١٣٦﴾ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٦ - ١٣٨]... فذكر ما ابتدعوه من العبادات ومن التحريمات.

وفي صحيح مسلم عن عياض بن حمار رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «قال الله تعالى: «إني خلقت عبادي حنفاء فاجتالهم الشياطين، وحرمت عليهم ما لهم،

وأمرتهم أن يشركوا بن ما لم أنزل به سلطانا» .

وهذه قاعدة عظيمة نافعة^(١).

ثم إنَّ الجديع بنى على هذا الأصل، تحليل الغناء والموسيقى؛ لأنَّ الغناء حسب زعمه يَدْخُلُ في دائرة العادات، والأصل في العادات الجُلُّ، فالنتيجة المنطقية إذاً أنَّ الغناء حلالٌ... هكذا أراد الجديع أن يصلَّ لهذه النتيجة بناءً على ذلكم الأصل، وتلك المقدمات، فهل ما استنتجَه الجديع يُعَدُّ صائبًا؟

الجواب: لا، وذلك لوجود نصوص متكاثرية من الكتاب والسنة، كما سيأتي معنا بالتفصيل بإذن الله، تدلُّ على تحريم الغناء والموسيقى، وعليه فلا ينبغي للجديع أن يفرح بذلك الأصل هاهنا، وذلك لوجود نصٍّ بل نصوصٍ تُخْرِجُ الغناء من هذا الأصل وهو الجُلُّ، وتُصَيِّرُهُ حرامًا من جُمْلَةِ المحرمات.

الوجه الثاني: ذكر الجديع أنَّ الغناء والموسيقى، ممَّا يندرج تحت الزينة، ولا أدري من سبق الجديع في هذا الرأي، وبأيِّ وجهٍ أدرج الغناء تحت الزينة؟! .

وَلْيَعْلَمْ الْقَارِئُ اللَّيْبُ أَنْنِي أَطَلْتُ النَّفْسَ - بتوفيقِ الله -، واستَفَرَعْتُ الْجَهْدَ بَحْثًا وَتَنْقِيًّا فِي بَطْنِ الْكُتُبِ عَنْ مَعْنَى كَلِمَةِ (الزينة)، فلم أَظْفَرْ بِشَيْءٍ يُسَعِفُ الجديع في هذا الباب^(٢).

(١) «القواعد النورانية»: (ص/١٦٦) لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ.

(٢) انظر: «جامع البيان»: (٨/٩٤، ١١٨، ١٢٢، ١٤٠/٥٨، ١٢٩/١٥، ١٦٥، ١٦٠/١٦، ١٣٤، ٢٣/و/٢٣، ٢٣، ٢٦/١١٧)، و«أحكام القرآن»: (٣/١١٢، ٧/١٨٨، ١٩٥، ١٠/٧٣، ٣٥٣، ٤١٣، ١١/٢١١، ١٢/٢٢٦، ١٥/٦٤، ١٦/٧١، ٨٧)، و«تفسير القرآن العظيم»: (٣/٣٦٧، ٤/٢٥٢، ٤٧٨، ٥/١١٤٥، ٦/٢٢٩)، و«أضواء البيان»: (٣/١٨٠، ٢٤٣، ٤/٢٤، ٣٤٠، ٦/١٢٣)، و«فتح الباري»: (١٠/١٣٠، ١١/٤٢٣، ١٣/٢٠)، و«مجموع الفتاوى»: (٢٢/١٢٤ - ١٢٩)، و«إعلام الموقعين»: (١/١٦٧، ١٧٤)، و«إغاثة اللهفان»: (١/٣٣، ٧٣)، و«عُدَّة الصابرين»: (١/١٧٤)، و«مفردات ألفاظ القرآن»: (ص/٣٨٨ - ٣٩٠) للأصبهاني، و«لسان العرب»: (١٣/٢٠١ - ٢٠٢).

وعليه؛ فإنَّ المُقدِّمة الأولى التي وضعها الجديع، وهي: أنَّ الغناء والموسيقى، ممَّا يندرج تحت الزينة، لا تصحُّ، فإذا كان ذلك كذلك؛ ذهبت النتيجة التي توصل إليها الجديع هباءً منثورًا لا قيمة لها ولا وزن.

ولو فرضنا جدلاً صحَّةَ هذه المقدمة، لكانت النتيجة أيضًا باطلة؛ لأنَّ المقدمة الثانية، وهي: الأصل في الزينة الإباحة لها تيمُّمًا لم يذكرها الجديع، وهي (إلا الزينة التي حرَّمها الله ورسوله).

يقول ابن قيم الجوزية رحمه الله: «قد أنكر الله تعالى على من حرَّم زينته التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق. وهذا يدلُّ على أنه لا يجوز أن يُحرَّم من الزينة إلا ما حرَّمه الله ورسوله»^(١).

من هنا فإنَّ هذه المقدمة، وهي: أنَّ الأصل في الزينة الإباحة، لا ينبغي للجديع أيضًا أن يفرح بها ها هنا؛ لوجود نصٍّ بل نصوصٍ تُخرِجُ الغناء من هذا الأصل وهو الإباحة، وتُصيِّره حرامًا من جُملة المحرمات.

الوجه الثالث: ذكر الجديع أنَّ الزينة: جمالٌ، وقد اعتبرت الشريعة الجمال والزينة في الجملة ممَّا امتنَّ الله به على عباده، كما قال تعالى في المنظر الجميل من الأنعام: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرْجَوْنَ وَحِينَ تَسْرَحْنَ﴾ [النحل: ٦]، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَالْأَنْعَامَ وَالْإِبِلَ وَالْحَمِيرَ لِرَكْبُوها وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٨].

وعن عبد الله بن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر»، قال رجلٌ: إنَّ الرجل يُحبُّ أن يكون ثوبه حسنًا ونعلُهُ حسنًا؟ قال: «إنَّ الله جميلٌ يُحبُّ الجمال، الكبر بظُرِّ الحقِّ، وغمط الناس».

و(الصَّوت الحسن) جمالٌ وزينةٌ، والطيبُ فيه فطريٌّ، وتأثيرُهُ في المؤدِّي له والسامع له لا يُنكرُ في الواقع من أحدٍ؛ لذا أحبَّت الشريعة أن يُؤدَّى به القرآن، بل

(١) «زاد المعاد في هدي خير العباد»: (٧٠٠/٥).

قال النبي ﷺ «حَسِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ، فَإِنَّ الصَّوْتَ الْحَسَنَ يَزِيدُ الْقُرْآنَ حُسْنًا». فالجديع ها هنا يَبْنِي عِدَّةَ مُقَدِّمَاتٍ، لِيَصِلَ فِي النِّهَايَةِ إِلَى مَجْمُوعَةٍ مِنَ النَّتَائِجِ، وإليك بيان ذلك :

أَمَّا الْمُقَدِّمَاتُ، فهي على النحو التالي :

١ - المقدمة الأولى : أَنَّ أصوات الغناء والموسيقى من الزينة .

٢ - المقدمة الثانية : أَنَّ الزِّينَةَ جمالٌ .

٣ - المقدمة الثالثة : أَنَّ الشَّرِيعَةَ اعتبرت الجمالَ مِمَّا اِمْتَنَّ اللَّهُ بِهِ عَلَى عِبَادِهِ .
ثُمَّ يَخْلُصُ بعدئذٍ للنتائج الآتية :

١ - أَنَّ الصوتَ الحسنَ جمالٌ وزينة .

٢ - طالما أَنَّ الجمالَ في الجملة مِمَّا اِمْتَنَّ اللَّهُ بِهِ عَلَى عِبَادِهِ، فَإِنَّ الصوتَ الحسنَ إِذَا يُعْتَبَرُ حَلَالًا .

وقد سَبَقَ فيما مضى بيانُ فسادِ المُقَدِّمَةِ الأولى، فإذا تَقَرَّرَ هذا بالدَّلِيلِ القاطعِ، والْبُرْهَانِ السَّاطِعِ، كانتِ المُقَدِّمَتَانِ : الثَّانِيَةُ والثَّالِثَةُ فاسدتينِ قِطْعًا؛ لِأَنَّ هَاتَيْنِ المُقَدِّمَتَيْنِ مَبْنِيَّتَانِ عَلَى المُقَدِّمَةِ الأولى، وما بُنِيَ عَلَى فاسِدٍ، فهو فاسدٌ كما هو مَقَرَّرٌ فِي الْأَصُولِ، وَصَدَقَ اللَّهُ إِذْ يَقُولُ : ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقَوًى مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَاتَّخَاذَ بِهِ﴾ [التوبة : ١٠٩] .

أَمَّا النَّتَائِجُ فلا ريبَ أَنَّهَا فاسِدةٌ؛ لِفسادِ مُقَدِّمَاتِهَا .

ثُمَّ إِنَّ المتأملَ فِي النَتِيجَةِ الأولى، يلحِظُ أمرًا فِي غَايَةِ الغَرَابَةِ، وهو أَنَّ الجديعَ عَبَّرَ عَنْ أصواتِ الغناءِ والموسيقى بِـ (الصوتِ الحسنِ)، وهذا ما يَقْتَضِيهِ التَّسْلُسُ المنطقي في كلامِ الجديعِ، وسِياقُ النصِّ، وارتباطُ الفقراتِ بعضها ببعضٍ، ولا ريبَ أَنَّ القولَ باعتبارِ أصواتِ الغناءِ مِنْ جُمْلَةِ الأصواتِ الحَسَنَةِ فِي كلامِ

الجديع، يتضمن مفاسد عظيمة، وهي:

١ - أن أصوات الغناء تندرج تحت معنى الزينة، وتحت معنى الجمال، فهي إذاً منة من منن الله على خلقه!! ولا ريب أن هذا القول، مجرد ذكره - كما يقال - يكفي في فساد، وهو من أبطل الباطل، ولا يقول به عاقل.

٢ - أن أصوات الغناء أصوات حسنة! ومن العجيب حقاً أن الجديع لم يذكر دليلاً واحداً على هذا التحسين، والمقرر في مذهب أهل السنة أن تحسين الشيء وتقييحه الذي يستلزم المدح والذم والثواب والعقاب في الآخرة لا يكون إلا بطريق الشرع، وقد يعرف العقل حسن هذا الشيء وقبحه قبل ورود الشرع لكن لا يلزم من ذلك أن يكون صاحبه مثاباً أو معاقباً إذا لم يرد شرع بذلك^(١)، وانطلاقاً من هذه القاعدة المحكمة نقطع يقيناً بقبح أصوات الغناء؛ للأدلة الشرعية الكثيرة التي تنهى عن أصوات الغناء والموسيقى، وقد جاء في بعض الأدلة ما يفيد نسبة هذه الأصوات للشيطان، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَفْزِرُ مِمَّنْ أَسْتَطَعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكِ﴾ [الاسراء: ٦١ - ٦٤]، وكما في الحديث الصحيح الذي رواه أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن أبا بكر دخل عليها والنبي ﷺ عندها يوم فطر - أو أضحى - وعندها قيتان تغنيان بما تعازفت الأنصار يوم بُعث. فقال أبو بكر: ميزمار الشيطان مرتين... ».

ولا يرتاب أحد أن نسبة هذه الأصوات للشيطان، يعدُّ برهاناً ساطعاً، ودليلاً قاطعاً على قبحها، وذمها.

كلام الجديع: قال الجديع ص ٣٥: «الصَّوْتُ بالنَّظَرِ إِلَى كُلِّ مُسْتَلَذٍّ مِنْهُ، يَعُودُ إِلَى الْأَضْلِ فِي اللَّذَّةِ، وَهُوَ إِدْرَاكُ الْمَلَانِمِ لِلطَّيْعِ وَالْفِطْرَةِ، وَهُوَ مَعْنَى الطَّيِّبِ، أَيْ: مَا تَسْتَطِيعُ النَّفْسُ وَتَلْتَذُّ بِهِ، مِنْ مَذُوقٍ أَوْ مَسْمُوعٍ أَوْ مَنْظُورٍ أَوْ مَشْمُومٍ أَوْ مَلْمُوسٍ. وَالْأَضْلُ فِي الطَّيِّبَاتِ: الْحِلُّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ

(١) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٨/ ٩٠، ٤٢٨، ٤٣١، ١١/ ٣٧٤)، و«مفتاح دار السعادة»: (٧/ ٢)، و٥٧، و٥٩ لابن قيم الجوزية رحمه الله.

لَكُمْ الطَّيِّبَتُ ﴿[المائدة: ٤]﴾، وقال ﷺ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [المائدة: ٨٧]، وقال في نعت نبينا محمد ﷺ: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

التعليق والرد:

الجواب أن يُقال: إن هذا الكلام فيه مغالطات عجيبة.

وبيان ذلك من عدة وجوه:

الوجه الأول: أن قول الجديع هذا، يجعل اللذة هي القانون الذي يُرجع إليه في الحكم على الأشياء: تحريماً أو تحليلاً؛ فما تتلذذ به النفس، وتستطيعه، فهو طيبٌ حلالٌ، وما تتألم منه، وتنفر منه، فهو خبيثٌ حرامٌ، فهل يصح هذا القانون في ميزان الشريعة الإلهية؟

أجذني مضطراً، قبل تفصيل الإجابة على هذا السؤال، أن أُلقي الضوء على معنى اللذة ومفهومها، حتى تكون الصورة واضحة جليّة.

يقول المناوي رحمه الله في تعريف (اللذة) هي: «إدراك الملائم من حيث أنه ملائم، كطعم الحلاوة عند حاسة الذوق، والنور عند البصر، وحضور المرجو عند القوة الوهميّة، والأمور الماضيّة عند القوة الحافظة يلتذّ بذكرها، وقيد (الحيثيّة) للاحتراز عن إدراك الملائم لا من حيث ملائمته، فليس بلذة، كالدواء النافع المرّ، فإنه ملائم من حيث أنه نافع، لا من حيث أنه لذيّ»^(١).

ويقول ابن خلدون رحمه الله: «... اللذة كما تقرّر في موضعه هي إدراك الملائم، والمحسوس إنما تُدرّك منه كَيْفِيَّةٌ، فإذا كانت مناسبة للمُدرّك، وملائمة

(١) «التوقيف على مهمّات التعاريف»: (ص/٦١٩) للمناوي.

كانت ملذوذة، وإذا كانت مُنافيةً له منافرةً كانت مؤلِّمةً^(١).

في ضوء هذه التعريفات، يتبين لنا أن اللذة ليست شيئاً ثابتاً، حيث أنها تختلف من شخصٍ لآخر، فقد يُلائم شخصاً من الناس شيء ما؛ لأن فيه كيفيةً تُناسب طبعه ومزاجه، وقد يكون الشيء نفسه لا يُلائم شخصاً آخر؛ لأن فيه كيفيةً لا تُناسب طبعه ومزاجه، والشخص نفسه قد يتلذذ بشيء في وقت معين، ثم تجده لا يتلذذ به في وقت آخر؛ نسبةً لتغير مزاجه، وهذه حقيقة لا تقبلُ جدالاً ولا نقاشاً؛ لأنها من المُسلّمات، وفي مثلها يقول الشاعر الألمعي:

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

ومن هنا يتقرر لدينا أن اللذة لا تصلح أبداً أن تكون قانوناً يُرجع إليه في الحكم على الأشياء؛ لأنه يُشترط في هذا القانون أن يكون ميزاناً ثابتاً لا يتأثر بشيء من المؤثرات، وهذا كما تقدّم معنا لا وجود له في اللذة.

ولو فرضنا جدلاً أن اللذة هي القانون الذي يُحكم به على الأشياء، فيا ليت شعري بلذة من من البشر يتمثل هذا القانون؟!

وتم سؤالهم للغاية، يجدر طرحه، والإجابة عليه في هذا المقام:

هل يلزم من كون الصوت الحسن موجباً للذة أن يكون مباحاً بإطلاق؟

ابن القيم يرد على الجديع:

يقول الإمام ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ جواباً عن هذا السؤال: «كون الصوت الحسن موجباً للذة أمر حسي، لكن أي شيء في هذا مما يدل على الأحكام الشرعية من كونه مباحاً أو مكروهاً ومحرماً؟... وهل هذا إلا نظير قول القائل: استلذاذ النفوس للوظء أمر لا يمكن جُحوده، ولذلك استلذوها بالنظر والمطاعم

(١) «مقدمة ابن خلدون»: (ص/٤٧٠).

والمشارب والملابس؟

فأيُّ دليلٍ في هذا لمن هداه الله إلى ما يحبه الله ويرضاه ويأمر به ويأذن فيه ، وهل هذا إلا شبهةٌ للإباحية الذين خلَعوا رِبْقَةَ الشريعة من أعناقهم؟ القائلين ما الذي حال بين الخليفة وبين رسوم الطبيعة؟ ومن المعلوم أن جميع هذه الأجناس فيها الحلال والحرام والمعروف والمنكر . . . وكون الشيء لذيقاً أو مشتهى أو ممّا تستروح إليه النفوس لا يدلُّ على كونه حلالاً ولا حراماً ، ولهذا ذمَّ الله من اتبع الشهوات . . .

والعمل لا يُمدَح أو يُذَمُّ بمجرد اشتماله على اللذة وعدمها ، بل إنَّما يُمدَح منه ما كان لله أطوع ، ولعالمه في الدارين أنفع سواء كان فيه لذة أو مشقة ، فكم من لذيق هو طاعةٌ ومنفعةٌ ، وكم من مُشِقُّ هو معصية ومَضَرَّةٌ ، وبالعكس ، والمناسب أن تستبدل بهذا على تحسين الصوت بالقرآن لا على تحسينه بالغناء ، فإنَّ الاستعانة بجنس اللذات على الطاعات والقربات ممّا جاءت به الشريعة كما قال تعالى : ﴿يَأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون : ٥١] ، وقال : ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ﴾ [البقرة : ١٧٢] .

وفي الصحيح : «إِنَّ اللَّهَ لَيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا أَوْ يَشْرَبَ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا»^(١) . فيرضى عمن استعان باللذات على شكره وحمده ، ولذلك جعل في مُجَامَعَةِ الرجل لأهله أَجْرًا وَقُرْبَةً^(٢) لا استعانته بهذه اللذة على العِفَّةِ ، والله سبحانه خلق فينا الشَّهَوَاتِ وَاللَّذَاتِ لنستعين بها على كمال مصالحتنا وتمائمها ، فَخَلَقَ فينا شهوة الأكل واللذة به ؛ وهي من نِعَمِهِ علينا إذ بها بقاء نفوسنا وقوانا لنستعملها في طاعته وَنَتَقَوَّى بها على مَرْضَاتِهِ ، وخلق فينا شَهْوَةَ

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (رقم ٤٩١٥) .

(٢) إشارة إلى حديث من رواية أبي ذر رضي الله عنه أخرجه مسلم في «صحيحه» (رقم ١٦٧٤) ، وفيه : «وفي بُضْعٍ أحذكم صدقة» .

النكاح ولذته، وهي من نعمة علينا؛ إذ بها تكثير النسل الذي يكون منه من يذكر الله ويعبده، فإذا استعملنا هذه القوة فيما يحبه الله ويرضاه كان في ذلك سعادتنا في الدنيا والآخرة، وكنا من الذين أنعم الله عليهم، وإن استعملناها فيما حرم علينا كنا ظالمين متعدين، والله سبحانه خلق الصوت الحسن وجعل النفوس تحبه، وتلذد به، فإذا استعنا بذلك على استماع ما أَمَرنا باستماعه وهو كلامه، وحسنًا أصواتنا بتلاوته كما أمر نبينا كنا ممن استعمل نعمه في طاعته، كما كان أصحابه يأمرن أبا موسى أن يسمعهم كلام الله بصوته الطيب الذي استلذه رسول الله ﷺ واستمع له، وشهد له بأنه من مزامير آل داود^(١)، ففي مثل هذا السماع كانوا يستعملون الصوت الحسن، ويجعلون التذادهم به عونًا على طاعة الله وعبادته باستماع كتابه، فيثابون على هذا الالتذاد باللذة المأمور بها، كما يثابون على لذاتهم بالأكل والشرب واللباس والنصر والظفر المعينة لهم على طاعته، وكما يثابون على لذات قلوبهم بالعلم والإيمان، وحلاوته وطيبه ونعيمه، فإنها أعظم اللذات، وحلاوته أصدق الحلاوات، ونفس التذاد وإن كان متولدًا عن سعيه وهو في نفسه ثواب سعيه فهو مثاب عليه، أيضًا، فإن المؤمن يثاب على علمه وعلى ما يتولد من علمه وعلى ما يلتذ به من ذلك بما هو أعظم لذة منه، فلا يزال متقلبًا في نعم ربه وفضله، وهي في نمو وتولد؛ يولد له بعضها بعضًا كالتجارة والزراعة، فأما أن يستدل بمجرد التذاد الإنسان للصوت، أو ميل الطفل إليه أو استراحة البهائم به على جوازهِ واستحبابه في الدين... فهذا من الضلال المبين، وإذا كانت الأطفال والبهائم تستروح بالأكل والشرب فهل يدل ذلك على حل كل مأكول ومشروب؟^(٢)

(١) إشارة إلى حديث من رواية أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب فضائل القرآن، باب حسن الصوت بالقراءة للقرآن، رقم ٤٦٦٠) ومسلم في «صحيحه» (رقم ١٣٢١، و١٣٢٢)، وفيه: «لقد أوتيت مزمارة من مزامير آل داود».

(٢) «كشفت الغطاء عن حكم سماع الغناء»: (ص/ ٢٣١ - ٢٣٤) بتصرف.

الجديع يرد على الجديع !!:

ثُمَّ إِنَّ الْعَجَبَ لِيَأْخُذَ بِالْمَرْءِ كُلِّ مَا خِذَ حِينَمَا يَجِدُ كَلَامًا لِلْجَدِيعِ نَفْسِهِ يُبْطِلُ كَلَامَهُ السَّابِقَ، حَيْثُ يَقُولُ مَا نَصَّهُ (ص: ٢٣٧): «وهذا بناءً على أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْكَلَامِ الْإِبَاحَةُ، وَإِنَّمَا يُمْنَعُ مِنْهُ الْقَبِيحُ، وَالْقَبِيحُ مَا انْدَرَجَ تَحْتَ تَحْرِيمٍ أَوْ كِرَاهَةٍ حَتَّى لَوْ اسْتُعْذِبَ وَاسْتُلِذَّ، فِيهِ الْمَحْرَمُ وَالْمَكْرُوهُ مَا يُسْتَلَذُّ، كَالزُّنَا فَهُوَ قَبِيحٌ شَرَعًا؛ لِحُرْمَتِهِ، مَعَ مَا فِيهِ مِنَ اللَّذَّةِ، وَقُبْحُهُ مِنْ جِهَةِ اعْتِبَارِ الْعَاقِبَةِ».

وَحَقٌّ لَنَا أَنْ نَقُولَ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ الْجَدِيعَ نَفْسَهُ يَرُدُّ عَلَى نَفْسِهِ!!، وَكَفَى بِذَلِكَ إِحْقَاقًا لِلْحَقِّ، وَإِبْطَالًا لِلْبَاطِلِ - وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ -.

الوجه الثاني: أَنَّ الْجَدِيعَ جَعَلَ اللَّذَّةَ وَالطَّيِّبَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَقَدْ جَاءَ هَذَا مَنْقُولًا عَنْ بَعْضِ أَهْلِ اللُّغَةِ، لَكِنَّهُ مُحْصُورٌ فِي الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ لِكَلِمَةِ الطَّيِّبِ، وَفِي هَذَا يَقُولُ الرَّائِبُ الْأَصْفَهَانِيُّ: «وَأَصْلُ الطَّيِّبِ: مَا تَسْتَلِذُّ الْحَوَاسُّ، وَمَا تَسْتَلِذُّهُ النَّفْسُ»، أَمَّا بَقِيَّةُ أَهْلِ اللُّغَةِ فَقَدْ نَصُّوا عَلَى أَنَّ مَعْنَى الطَّيِّبِ هُوَ الْحَلَالُ، وَهَذَا يَلْتَقِي مَعَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّةِ لِكَلِمَةِ الطَّيِّبِ.

فَالْخُلَاصَةُ إِذَا أَنَّ الْمَعْنَى الصَّحِيحَ لِكَلِمَةِ (الطَّيِّبِ) هُوَ الْحَلَالُ؛ وَذَلِكَ لِلْأَسْبَابِ الْآتِيَةِ:

أَوَّلًا: إِنَّ هَذَا هُوَ قَوْلُ أَهْلِ اللُّغَةِ بِعَامَّةٍ، حَيْثُ نَصَّ جَمْعٌ مِنْهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَهِيَ أَسْمَاؤُهُمْ مُرْتَبَةٌ عَلَى التَّسْلُسِ الزَّمَنِيِّ:

١ - الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِي (ت: ١٧٥هـ) (١).

٢ - مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْبَغْدَادِيُّ الْمَعْرُوفُ بِغَلَامِ ثَعْلَبٍ (ت: ٣٤٥هـ) (٢).

(١) انظر: «العين»: (ص/ ٥٨٢).

(٢) انظر: «يَاقُوتَةُ الصَّرَاطِ فِي تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْقُرْآنِ»: (ص/ ١٨٣) لمحمد بن عبد الواحد البغدادي، وفيه قوله: «وَالطَّيِّبُ: الْحَلَالُ؛ فِي كُلِّ الْقُرْآنِ».

٣ - أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ) ^(١).

٤ - محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) ^(٢).

٥ - ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ) ^(٣).

٦ - جمال الدين بن محمد بن مكرم ابن منظور (ت: ٧١١هـ) ^(٤).

٧ - مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ) ^(٥).

ثانياً: أن هذا المعنى اللغوي للكلمة هو المعنى الشرعي لها، كما جاء ذلك ثابتاً عن جماعة من السلف، منهم: مجاهد بن جبر ^(٦)، والحسن البصري ^(٧)، وسعيد بن جبير ^(٨)، والضحاك ^(٩)، وهذا ما تؤيده السنة الصحيحة، حيث روى أبو هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله: «أيها الناس! إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً. وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين. فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحاً إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥١]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]». ثم ذكر الرجل يطيل السفر. أشعث أغبر. يمد يديه إلى السماء. يا رب يا رب ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام،

(١) انظر: «مُجْمَلُ اللُّغَةِ»: (٢/ ٦٠٤) لابن فارس.

(٢) انظر: «أساس البلاغة»: (٢/ ٨٧) للزمخشري.

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (٣/ ١٤٨) لابن الأثير.

(٤) انظر: «لسان العرب»: (١/ ٥٦٣، و ٥٦٤).

(٥) انظر: «القاموس المحيط»: (ص/ ١٤١).

(٦) انظر: «جامع البيان»: (٣/ ٥٥).

(٧) انظر: «تفسير القرآن العظيم»: (١/ ١١٦) لابن أبي حاتم الرازي، و«تفسير القرآن العظيم»: (٥/ ٢٤٣٠).

لابن كثير.

(٨) انظر: «تفسير القرآن العظيم»: (٥/ ٢٤٣٠) لابن كثير، و«الدر المنثور»: (١/ ٤٠٦، و ٢/ ٦٢).

للسيوطي.

(٩) انظر: «تفسير القرآن العظيم»: (٥/ ٢٤٣٠) لابن كثير، و«الدر المنثور»: (١/ ٤٠٦، و ٤٠٧).

وَعُذِّي بِالْحَرَامِ . فَأَنْتَى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟»^(١).

يقول النووي رَحِمَهُ اللهُ مُعَلِّقًا عَلَى الْحَدِيثِ: «وفيه الحثُّ على الإنفاقِ من الحلال والنهي عن الإنفاقِ من غيره، وفيه أنَّ المشروبَ والمأكولَ والملبوسَ ونحوَ ذلك ينبغي أن يكونَ حلالًا خالصًا لا شبهةَ فيه»^(٢).

ويقول ابنُ رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللهُ فِي شَرْحِهِ لِهَذَا الْحَدِيثِ: «وفي هذا الحديثِ إشارةٌ إلى أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ الْعَمَلُ وَلَا يَزَكُّو إِلَّا بِأَكْلِ الْحَلَالِ، وَإِنَّ أَكْلَ الْحَرَامِ يُفْسِدُ الْعَمَلَ، وَيَمْنَعُ قَبُولَهُ، فَإِنْ قَالَ بَعْدَ تَقْرِيرِهِ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا. وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَهُ الْمُرْسَلِينَ. فَقَالَ: ﴿يَأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥١]، وَقَالَ: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢]، والمراد بهذا أَنَّ الرُّسُلَ وَأَمَمَهُمْ مَأْمُورُونَ بِالْأَكْلِ مِنَ الطَّيِّبَاتِ الَّتِي هِيَ الْحَلَالُ . . .»^(٣).

ثُمَّ إِنَّ أَيْمَةَ التَّفْسِيرِ، أَغْلَامَهُ الرَّاسَخِينَ فِيهِ قَدْ نَصَّوْا عَلَى ذَلِكَ فِي كُتُبِهِمْ، وَإِلَيْكَ أَسْمَاءُهُمْ، بِنَاءً عَلَى التَّسْلُسِ الزَّمَنِيِّ:

١ - ابن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)^(٤).

٢ - البغوي (ت: ٥١٦هـ)^(٥).

٣ - ابن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)^(٦).

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، ٦٥/٢/٧٠٣).

(٢) «شرح صحيح مسلم»: (١٠٠/٧) للنووي.

(٣) «جامع العلوم والحكم»: (ص/١٢٨) لابن رجب الحنبلي.

(٤) انظر: «جامع البيان»: (٢/٤٩، و٣/٥٥، و٦/١٧، و٦٤، و٩/٦٠، و١٥/٨٥، و١٦/١٤٤، و١٨/٢٢).

(٥) انظر: «معالم التنزيل»: (١/١٨٠، و٣٢٩) للبغوي.

(٦) انظر: «زاد المسير»: (١/٣٢٢، و٣/٢٧٣) لابن الجوزي.

٤ - القرطبي (ت: ٦٧١هـ)^(١).

٥ - ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ)^(٢).

٦ - الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)^(٣).

٧ - الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ)^(٤).

٨ - الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ)^(٥).

كما أن مذهب جمهور الأئمة: (أحمد ومالك وأبي حنيفة - رحمهم الله -) ينص على أن الطيب هو الحلال النافع، ووجه ذلك كما قرّر أهل العلم أن أصل معنى الطيب هو الطهارة والزكاء والوقع الحسن في النفس عاجلاً وآجلاً، ولذلك كان طيب كل شيء أن يكون من أحسن نوعه وأنفعه، وقد أطلق الطيب على المباح شرعاً؛ لأن إباحة الشرع شيء علامة على حسنه وسلامته من المضرة، قال تعالى: ﴿كُلُوا مِنَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [البقرة: ١٦٨]^(٦)، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فَاعْلَمْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي جَمِيعِ الْأَعْيَانِ الْمَوْجُودَةِ عَلَى اخْتِلَافِ أَصْنَافِهَا وَتَبَايُنِ أَوْصَافِهَا أَنْ تَكُونَ حَلَالًا لَا مُطْلَقًا لِلْأَدَمِيِّينَ وَأَنْ تَكُونَ طَاهِرَةً لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِمْ مُلَابَسَتُهَا وَمُبَاشَرَتُهَا وَمُمَاسَّتُهَا وَهَذِهِ كَلِمَةُ جَامِعَةٍ وَمَقَالَةٌ عَامَّةٌ وَقَضِيَّةٌ فَاضِلَةٌ عَظِيمَةٌ الْمُنْفَعَةِ وَاسِعَةُ الْبَرَكَاتِ يَفْزَعُ إِلَيْهَا حَمَلَةُ الشَّرِيعَةِ فِيمَا لَا يُحْصَى

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن»: (٢/٢٠٧، ٣/٣٢١، ٧/٣٠٠).

(٢) انظر: «تفسير القرآن العظيم»: (١/٤٤٤، ٤٤٦، ٢/٦٤٠، ٣/١١٠٥، ١٤٨٩، ٤/١٧٧٢، ٥/٢٤٣٠) لابن كثير.

(٣) انظر: «فتح القدير»: (١/١٦٧، ٢/١٢) للشوكاني.

(٤) انظر: «روح المعاني»: (١/٣٨، ٣/٩) للألوسي.

(٥) انظر: «أضواء البيان»: (٥/٥٦٤) للشنقيطي.

(٦) انظر إن شئت بحثاً مانعاً حول معنى (الطيب) للعلامة ابن عاشور في كتابه: «التحرير والتنوير»: (٢/١٦٤) عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَكُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَانْفُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾.

مِنَ الْأَعْمَالِ وَحَوَادِثِ النَّاسِ وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهَا أُدِلَّةٌ عَشْرَةٌ - مِمَّا حَضَرَنِي ذِكْرُهُ مِنَ الشَّرِيعَةِ - وَهِيَ : كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ رَسُولِهِ وَاتِّبَاعُ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ الْمَنْظُومَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ وَقَوْلِهِ : ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ . ثُمَّ مَسَالِكُ الْقِيَاسِ وَالْإِعْتِبَارِ وَمَتَاهِجُ الرَّأْيِ وَالْإِسْتِيفَارِ . . . (إِلَى أَنْ قَالَ) : . . . وَأَمَّا مَسْلُكُ الْإِعْتِبَارِ بِالْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ وَاجْتِهَادِ الرَّأْيِ فِي الْأُصُولِ الْجَوَامِعِ فَمِنْ وَجُوهِ كَثِيرَةٍ نُبِّهَ عَلَى بَعْضِهَا .

أَحَدُهَا : أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ خَلَقَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ وَجَعَلَ فِيهَا لِلْإِنْسَانِ مَتَاعًا وَمَنْفَعَةً . وَمِنْهَا مَا قَدْ يُضْطَرُّ إِلَيْهِ وَهُوَ سُبْحَانَهُ جَوَادٌ مَا جَدَّ كَرِيمٌ رَحِيمٌ غَنِيٌّ صَمَدٌ وَالْعِلْمُ بِذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يُعَاقِبُهُ وَلَا يُعَذِّبُهُ عَلَى مُجَرَّدِ اسْتِمْتَاعِهِ بِهِذِهِ الْأَشْيَاءِ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ . وَثَانِيهَا : أَنَّهَا مَنْفَعَةٌ خَالِيَةٌ عَنِ مَضَرَّةٍ فَكَانَتْ مُبَاحَةً كَسَائِرِ مَا نُصَّ عَلَى تَحْلِيلِهِ وَهَذَا الْوَصْفُ قَدْ دَلَّ عَلَى تَعَلُّقِ الْحُكْمِ بِهِ النَّصِّ وَهُوَ قَوْلُهُ ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ . فَكُلُّ مَا نَفَعَ فَهُوَ طَيِّبٌ وَكُلُّ مَا ضَرَّ فَهُوَ خَبِيثٌ . وَالْمُنَاسَبَةُ الْوَاضِحَةُ لِكُلِّ ذِي لُبٍّ أَنَّ النَّفْعَ يُنَاسِبُ التَّحْلِيلَ وَالضَّرَرَ يُنَاسِبُ التَّحْرِيمَ وَالذُّورَانَ فَإِنَّ التَّحْرِيمَ يَدُورُ مَعَ الْمَضَارِّ : وَجُودًا فِي الْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ وَلَحْمِ الْخَنَزِيرِ وَذَوَاتِ الْأَنْثِيَابِ وَالْمَخَالِبِ وَالْخَمْرِ وَغَيْرِهَا مِمَّا يَضُرُّ بِأَنْفُسِ النَّاسِ وَعَدَمًا فِي الْأَنْعَامِ وَالْأَلْبَانِ وَغَيْرِهَا^(١) .

ويقول أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ : «وكذلك من قال من العلماء : إنه حرم على جميع المسلمين ما تستخبثه العرب وأحل لهم ما تستطيعه . فجمهور العلماء على خلاف هذا القول كمالك وأبي حنيفة وأحمد وقدماء أصحابه ، ولكن الخراقي وطائفة منهم وافقوا الشافعي على هذا القول ، وأما أحمد نفسه فعامة نصوصه موافقة لقول جمهور العلماء ، وما كان عليه الصحابة والتابعون أن التحليل والتحريم لا يتعلق باستطابة العرب ولا باستخبائهم ؛ بل كانوا يستطيعون أشياء حرمها الله ، كالدِّم

(١) «مجموع الفتاوى» : (٢١ / ٥٣٥ - ٥٤٠) بتصرف .

والميتة؛ والمنخقة والموقودة؛ والمتردة والنطيحة؛ وأكيلة السبع؛ وما أهل به لغير الله، وكانوا - بل خيارهم - يكرهون أشياء لم يحرمها الله، حتى لحم الضب كان النبي ﷺ يكرهه، وقال: لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه، وقال مع هذا: «إنه ليس بمحرم» وأكل على مائدته وهو ينظر، وقال فيه: «لا آكله ولا أحرمه».

قال جمهور العلماء: الطيبات التي أحلها الله ما كان نافعاً لآكله في دينه، والخبيث ما كان ضاراً له في دينه»^(١).

وها هنا يجدر التنبيه على أمر مهم للغاية، ألا وهو أن قول الإمام الشافعي رحمه الله وإن كان هو المرجوح في هذه المسألة، إلا أنه لا يؤيد البتة ما ذهب إليه الجديع في تعريفه للطيب، بل هو يناقض ذلك تماماً، حيث أن الجديع عرف الطيب بأنه هو ما تستطيه النفس وتلتذ به، من مذوق أو مسموع أو منظور أو مشموم أو ملموس.

أما الإمام الشافعي، فقاعدته في معرفة الطيب ترتكز على ما كانت تستطيه العرب وتأكله بشرط أن لا يكون هذا الشيء محرماً بنص شرعي، وها هو نص كلامه رحمه الله، يقول: «فكل ما سئلت عنه، مما ليس فيه نص تحريم ولا تحليل من ذوات الأرواح فانظر هل كانت العرب تأكله، فإن كانت تأكله ولم يكن فيه نص تحريم فأجله، فإنه داخل في جملة الحلال والطيبات عندهم؛ لأنهم كانوا يحلون ما يستطيون...»^(٢).

إذا؛ فتعريف الشافعي لمصطلح الطيب يباين ما قرره الجديع في أمور جوهرية:

١ - الإمام الشافعي يجعل ما تستطيه العرب دون غيرهم أساساً لتحليل الشيء، بينما نجد الجديع قد وسع الدائرة جداً، بحيث جعل ما تستطيه النفس أيًا

(١) «مجموع الفتاوى»: (٢٤/١٩).

(٢) «الأم»: (٣٢٢/٢) للشافعي.

كانت مرتكزا لتحليل الشيء وإباحته .

٢ - الإمام الشافعي لرسوخه في علوم الشريعة، وعلو كعبه في ميادين المعرفة، وضع شرطا مهما للغاية، وهو أن لا يكون هذا الشيء محرما بنص شرعي، أما الجديع، فلم يضع هذا الشرط المهم جدا، ولذا كان كلامه في غاية الخطورة.

ثالثا: إن تعريف الجديع لمصطلح الطيب، يوقع في إشكالات خطيرة، ذلك أنه يجعل ما تستطيه النفس وتلتذ به هو الميزان الذي يرجع إليه في تحديد كون الشيء حلالا أم حراما!، وقد سبق معنا بيان خطورة هذا الرأي من خلال كلام الإمام ابن قيم الجوزية رحمته الله، بيد أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله له كلام أيضا في بيان فساد هذا الرأي، وإثبات بطلانه، يجمُلُ بي أن أسوقه بتمامه؛ لما فيه من النفاسة، وقوة الحجة.

يقول رحمته الله: «... الطيب ما أحله الله، ولو كان الطيب الحلال مباحا لكونه مُستلذا لأبعنا كثيرا من المُستلذات كالخمرة وأشباهاها، وكون الشيء مُستلذا للحاسة ملائما لها لا يدلُّ على إباحته ولا تحريمه ولا كراهته ولا استحبابه؛ فإن هذه اللذة تكون في أحكام التكليف الخمسة»^(١).

كلام الجديع (الجديع وقاعدة سد الذرائع): قال الجديع ص ٣٥: «الذرائع المفضية إلى الحرام تكفلت الشريعة بضبط بابها في كل ما كان معهودا زمن التشريع، وما مات النبي صلى الله عليه وسلم عنه من باب مفتوح فلا يملك أحد سده.

فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم، كان يقول: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله»، فحرم على الرجال منع النساء من الذهاب إلى المساجد إذا أردنّها، ففتح باب خروج المرأة خمس مرات أو تزيد إلى المساجد كل يوم، من ليل أو نهار، وهو ينطق بالحق

(١) الاستقامة: (١/ ٣٣٨ - ٣٣٩) لابن تيمية.

والوحي، ويُشَرِّعُ لِلنَّاسِ تَشْرِيعًا أَبَدِيًّا، بِإِذْنِ الْعَلِيمِ الْخَبِيرِ، فَلَمَّا رَأَى بَعْضُ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُ مَا كَرِهَهُ مِنَ النِّسَاءِ فِي خُرُوجِهِنَّ إِلَى الْمَسَاجِدِ، قَالَ: لَنَمْنَعُنَّهُنَّ، فزجره الفقيه الإمام عبد الله بن عمر بن الخطاب بأغلظ عبارة وأشدّها.

فَعَن سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «لَا تَمْنَعُوا نِسَاءَكُمْ الْمَسَاجِدَ إِذَا اسْتَأْذَنَكُمْ إِلَيْهَا»، قَالَ: فَقَالَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: وَاللَّهِ لَنَمْنَعُنَّهُنَّ، قَالَ «فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ، فَسَبَّهُ سَبًّا سَيِّئًا، مَا سَمِعْتُهُ سَبَّهُ مِثْلَهُ قَطُّ، وَقَالَ: أَخْبِرْكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُ: وَاللَّهِ لَنَمْنَعُنَّهُنَّ؟!». .

وَقَدْ عَلَّلَ بِلَالُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَا رَأَاهُ بِسَدِّ الذَّرِيعَةِ، فَقَالَ كَمَا جَاءَ فِي رَوَايَةٍ لِلْقِصَّةِ مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ: لَا نَدْعُهُنَّ يَخْرُجْنَ فَيَتَّخِذْنَهُ دَعْلًا، قَالَ: فَزَبَرَهُ ابْنُ عُمَرَ، وَقَالَ: أَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُ: لَا نَدْعُهُنَّ؟! .

وَلَمَّا قَالَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، مَقَالَتَهَا الْمَشْهُورَةَ فِي ذَلِكَ: لَوْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ بَعْدَهُ لَمَنْعُهُنَّ الْمَسَاجِدَ، كَمَا مُنِعَتْ نِسَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

لَمْ يَمَثِّلْ ذَلِكَ مِنْهَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لِمَا ثَبَتَ لَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ النَّبَوِيِّ بِفَتْحِ ذَلِكَ الْبَابِ، وَكَأَنَّ لِسَانَ الْحَالِ يَقُولُ: إِنْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ تَجَاوَزَتْ فِي خُرُوجِهَا إِلَى الْمَسَاجِدِ بِفِعْلِ مَا لَا يَحِلُّ، فَلَيْسَ طَرِيقُ مَنَعِهَا مِنَ الْخَطَا أَنْ تُمْنَعَ مِمَّا شَرَعَ اللَّهُ لَهَا وَرَسُولُهُ ﷺ، وَإِنَّمَا أَنْ يُحَالَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ ذَلِكَ الْخَطَا، وَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْحَالُ فِي كُلِّ تَجَاوُزٍ لِلْمَشْرُوعِ، يُمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ التَّجَاوُزِ، لَا مِنَ الْمَشْرُوعِ.

وَالْمَقْصُودُ: أَنَّ تَارِيخَ الْفَقْهِ فِي هَذَا الْأَمَّةِ، وَقَعَتْ فِيهِ تَجَاوُزَاتٌ كَثِيرَةٌ فِي الرَّأْيِ، حَيْثُ اسْتَعْمَلَتْ طَائِفَةٌ مَا سُمِّيَ (سَدُّ الذَّرَائِعِ)، فَكُلُّ مَا رَأَوْهُ تَجَاوَزَ فِيهِ النَّاسُ حُدُودَ الْمَأْذُونِ فِيهِ أَوْ قَدَّرَ الْمَشْرُوعِ، قَالُوا: نَحْسِمُ مَادَّةَ الْفُسَادِ، فَنَمْنَعُ مِنْ كُلِّ ذَرِيعَةٍ تَوْصِلُ إِلَيْهَا أَوْ تَوْقِعُ فِيهَا.

كَالَّذِي وَقَعَ فِي أَعْرَافِ الْمُسْلِمِينَ فِي شَأْنِ الْمَرْأَةِ، وَمَا أَكْثَرَهُ! حِينَ حَالُوا بَيْنَهَا

وبين كثير من المشروع الذي لا يختلف في مشروعيته في حقها عن مشروعيتها في حق الرجل، فحيل بينها وبينه، بحجة (سد الذرائع)، كتعليم المرأة، وعملها، وخروجها من منزلها، وصوتها، بل وكلامها عند بعض الناس، إلى غير ذلك مما خرج فيه المفتون عن حكم الله ورسوله، فكم خفيت بسبب ذلك من شرائع، وكم ابتدعت من مذاهب، ولم تجن الأمة منها خيراً، وإنما صيرتها وراء الأمم في كل أسباب الحياة، وشوة ذلك كثيراً صورة رسالتها التي تركها رسول الله ﷺ لأمة من بعده بيضاء نقية!!.

التعليق والرّد:

الجواب أن يقال: إن هذا الكلام فيه حق وفيه غلط، أمّا الحق، فإننا نجد بالفعل أنه قد وقعت تجاوزات في بعض الآراء الفقهية حيث ألصقت بعض العادات بالشرعية، وألزم الناس بها وهي غير لازمة، لكن مسألة (الغناء والموسيقى) الذي يدور فيها النقاش الآن ليست من هذا القبيل؛ فهي ليست مسألة حادثة تكلم فيها الفقهاء في هذا العصر فحسب، بل هي مسألة قديمة تحدت في شأنها، وفي تحريمها أهل العلم منذ القرون الثلاثة الأولى، فهي إذا لا تدخل أبداً في كلام الجديع.

وأما الغلط في كلامه، فقبل أن أبينه، فإنني أرى من الأهمية بمكان أن أعرف بمصطلح (سد الذريعة)؛ لأن في ذلك تجلية للقضية، وحلاً لكثير من الإشكالات التي تقع فيها.

لقد عرّف العلماء هذا المصطلح بتعاريف كثيرة، لعلّ أجمعها وأحسنها قول من قال: إن سدّ الذريعة هو: «منع المباحات التي يتوصل بها إلى مفسد ومحظورات»^(١).

(١) «مجلة مجمع الفقه الإسلامي - العدد التاسع»: (٣/ ٢٢١)، من قرارات مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في أبوظبي - الإمارات، في دورة مؤتمره التاسع.

إنَّ المتأملَ في هذا التعريف، يتَّضحُ له بجلاءٍ أنَّ «الأصل الذي تقوم عليه قاعدة الذرائع هو اعتبار المآل وإعطاء الوسيلة حكم المقصد.

والمقصود باعتبار المآل هو أنَّ الفعلَ - أي الوسيلة - يأخذ حكم مآله فيتغير حكمه إذ أدى إلى فعلٍ آخر؛ لأنَّ الفعل مادام جائزًا أو مباحًا أو مندوبًا أو واجبًا لا يؤدي بذاته إلى أية مفسدة وإلا لما أباحه الشارع أو ندب إليه أو طلبه ولكن يتصور أداؤه إلى المفسدة في بعض الصور من ظروفٍ خارجية، لا علاقة لها بإباحة الشارع أو بطلبه له.

والمفسدة التي أعنيها هنا هي الأمر الذي اعتبره الشارع لا ما يراه الإنسان مفسدة»^(١).

ومن هنا كان على المجتهد أن ينظر فيما يؤول إليه الفعل ولا يقف عند ظواهر الأفعال؛ فقد يكون ظاهر الشيء مصلحةً ويؤول إلى مفسدة والعكس كذلك. وبذلك يأخذ الفعل حينئذٍ حكم ما آل إليه^(٢).

ومن هنا فإنَّ هذا المبدأ يُعدُّ مظهرًا من مظاهر الاجتهاد بالرأي في الشريعة الإسلامية^(٣)؛ ذلك أنَّه منهجٌ للاستنباط الفقهي للوقوف على أحكام الوقائع والنوازل، حيث لا نصٌّ من كتابٍ أو سنةٍ أو إجماعٍ، لذا لا ينبغي إغلاقه ولا سدُّه كما أن إباحته بلا قيودٍ ولا حدودٍ مفسدةٌ عظيمةٌ... لذلك لا بد من تقييده وعدم اعتباره إلا إذا توفر للمجتهد نصيب معين من العلم والتقوى^(٤).

(١) «قاعدة الذرائع وأحكام النساء المتعلقة بها»: (ص/ ٥٧ - ٥٨) للدكتورة/ وجنات عبد الرحيم ميمنى.

(٢) انظر: المصدر السابق: (ص/ ٥٨).

(٣) «مجلة مجمع الفقه الإسلامي - العدد التاسع»: (٣/ ٣٧)، في بحثٍ مانع أعدّه الشيخ خليل محيي الدين

الميس (مفتي البقاع ومدير أزهر لبنان) بعنوان: (سدُّ الذرائع) في الدورة التاسعة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، المنعقدة بأبوظبي - الإمارات.

(٤) انظر: المصدر السابق: (٣/ ١٠٣).

وقد قسم العلماء الذرائع المفضية إلى الحرام إلى قسمين:

(الأول): ذرائع مجمع على منعها: وهي المنصوص عليها في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وهي المؤدية إلى المفسدة قطعاً أو كثيراً غالباً في زمن التشريع أو كانت مفسدة فعلها أرجح من مصلحته، وهذه هي التي أغلقت الشريعة بابها^(١).

وأدلة هذا القسم كثيرة جداً، منها:

أ - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَلَيْهِمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنْشِئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

يقول ابن قيم الجوزية رحمه الله: «فَحَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى سَبَّ آلِهَةِ الْمُشْرِكِينَ - مَعَ كَوْنِ السَّبِّ غِيظًا وَحَمِيَّةً لِلَّهِ وَإِهَانَةً لِآلِهَتِهِمْ - لِكَوْنِهِ ذَرِيعَةً إِلَى سَبِّهِمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَكَانَتْ مَصْلَحَةُ تَرْكِ مَسَبِّهِ تَعَالَى أَرْجَحَ مِنْ مَصْلَحَةِ سَبِّهِمْ لِآلِهَتِهِمْ، وَهَذَا كَالْتَنْبِيهِ بَلْ كَالْتَضَرِّيحِ عَلَى الْمَنْعِ مِنَ الْجَائِزِ لِئَلَّا يَكُونَ سَبِّاً فِي فِعْلٍ مَا لَا يَجُوزُ»^(٢).

ب - قوله تعالى: ﴿وَلَا يَضْرِبَنَّ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].

يقول ابن قيم الجوزية رحمه الله: «فَمَنْعُهُنَّ مِنَ الضَّرْبِ بِالْأَرْجُلِ وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فِي نَفْسِهِ لِئَلَّا يَكُونَ سَبِّاً إِلَى سَمْعِ الرِّجَالِ صَوْتِ الْخَلْخَالِ فَيُثِيرَ ذَلِكَ دَوَاعِيَ الشَّهْوَةِ مِنْهُمْ إِلَيْهِنَّ»^(٣).

(الثاني): ذرائع مختلف فيها: وهي التي لا نص فيها من كتاب أو سنة، ويجري فيها النظر والاجتهاد، وهذه الذرائع لم تكن في زمن التشريع مفضية إلى

(١) انظر: «مجلة مجمع الفقه الإسلامي - العدد التاسع»: (٣/ ٦٢٢) بتصرف، من قرارات مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في أبوظبي - الإمارات، في دورة مؤتمره التاسع.

(٢) «إعلام الموقعين»: (٣/ ٣٤٥).

(٣) «إعلام الموقعين»: (٣/ ١٣٣).

الحرام إلا بشكلٍ نادرٍ، أو كانت مصلحةً فعلها حينئذٍ أرجح من مفسدته^(١)، لذا لم تُغلق الشريعة باب هذه الذرائع، بل جعلته مفتوحاً، غير أن هذا الباب قابلٌ لأن يُغلق متى ما تغيّرت الظروف والأحوال، وذلك إذا صارت هذه الذرائع كشأن القسم الأول مُفضيةً إلى الحرام قطعاً أو كثيراً غالباً أو كانت مفسدةً فعلها أرجح من مصلحته. ومِمَّا يدلُّ على اعتبار هذا النوع من الذرائع، وصحة الأخذ به، أنه قد عُمل به في فقه الصحابة والتابعين، وفي المذاهب الاجتهادية الأربعة على تفاوتٍ في مدى الأخذ به، أو درجة الأخذ^(٢).

وها هنا أسوق بعض الأمثلة من فقه الصحابة والتابعين ممَّا يدلُّ على ذلك :

١ - قطع عمر رضي الله عنه لشجرة الحديد؛ حمايةً لجناب التوحيد؛ فقد أخرج ابن سعد في «طبقاته»: (٧٣/٢) قال أخبرنا عبد الوهاب بن عطاء، حدثنا عبد الله بن عون عن نافع قال: كان الناس يأتون الشجرة التي يقال لها شجرة الرضوان فيصلون عندها؛ قال: فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فأوعدهم فيها، وأمر بها فقطعت^(٣).

فهذه الشجرة بلا ريب كانت موجودة زمن التشريع، وقد تركها النبي ﷺ، ولم يقطعها، ولم يأمر بقطعها؛ ذلك لأن إبقائها على ما هي عليه يُعدُّ مباحاً من المباحات حيث لم يأت نص من نصوص الشريعة بتحريمه، ثم إن هذا الترك في زمن النبوة لم يكن مُفضياً إلى الحرام قطعاً أو كثيراً غالباً، وإلا لأمرت الشريعة بسد بابها.

(١) انظر: «مجلة مجمع الفقه الإسلامي - العدد التاسع»: (١٣٣/٣) بتصرف، من قرارات مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في أبوظبي - الإمارات، في دورة مؤتمره التاسع.

(٢) انظر: المصدر السابق: (٣٤٥/٣).

(٣) أثر حسن؛ لحال ابن سعد، وهو (محمد بن سعد بن منيع الهاشمي) مولا هم، البصري، نزيل بغداد، كاتب الواقدي، صدوق فاضل، وحال (عبد الوهاب بن عطاء)، وهو: عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، أبو نصر العجلي مولا هم، البصري، نزيل بغداد، صدوق ربما أخطأ. انظر: «تقريب التهذيب»: (ص/٦٣٣، و٨٤٧)، والأثر صحيح إسناده ابن حجر في: «فتح الباري»: (٥١٣/٧).

أما في خلافة عمر رضي الله عنه فقد تغيّر الحال، وصار الناس يأتون هذه الشجرة للصلاة عندها، فخشى عمر رضي الله عنه بنظره الثاقب والمعيتة النادرة - وهو المحدث الملهم - أن يكون هذا الفعل ذريعة لتقديس هذه الشجرة والتبرك بها، ومن ثم يقع الناس في الشرك والفتنة^(١)، ولذلك سدّ رضي الله عنه هذه الذريعة المفضية للحرام، مع أن الفعل في أصله وهو الصلاة عند هذه الشجرة جائز ليس بمحظور ولا حرام.

٢ - طلب عمر رضي الله عنه من حذيفة رضي الله عنه أن يفارق اليهودية التي تزوجها؛ سداً للذريعة العزوف عن النساء المسلمات، ومواقعة البغايا المومسات من الكافرات؛ فقد أخرج صالح بن الإمام أحمد عن أبيه في: «المسائل»: (٢/٣٢١) - رقم (٩٥٠)، والطبري في: «تفسيره»: (٤/٣٦٦)، والبيهقي في: «السنن الكبرى»: (٧/١٧٢) من طريق الصلت بن بهرام قال سمعت أبا وائل يقول -: تزوج حذيفة رضي الله عنه يهودية فكتب إليه عمر رضي الله عنه أن يفارقها، فقال: إني أخشى أن تدعوا المسلمات، وتنكحوا المومسات^(٢).

فمن الثابت أنه يجوز للمسلم نكاح الكتابية، وذلك في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُؤْمِنَاتُ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥]، وهذا الحكم لا خلاف فيه بين أهل العلم ولقد عمل به بعض الصحابة رضي الله عنهم، منهم: حذيفة رضي الله عنه كما تقدّم معنا في الأثر السابق، لكن عمر رضي الله عنه بعد نظره، وإحاطته التامة بواقع الناس في مجتمعه، خشي أن يكون فتح هذا الباب مدعاة للزهد في النساء المسلمات، والإقبال على النساء الكافرات، وسداً لهذه الذريعة ألح عمر رضي الله عنه على حذيفة رضي الله عنه أن يفارق تلك

(١) انظر: «إغاثة اللهفان»: (١/٣٦٨).

(٢) أثر صحيح. هكذا ساقه البيهقي، وفي لفظ صالح: «تزوج حذيفة يهودية من أهل المدائن؛ فكتب إليه عمر طلقها؛ فكتب إليه حذيفة حرام تراها؟! قال: لا، ولكني خفت أن تتعاطوا المومسات منهن، يعني الفواجر»، وساقه الطبري بلفظ: «حلّ سبيلها...».

اليهودية؛ حذرًا من أن يقتدي به الناس في ذلك^(١).

فبالخلاصة إذا أن سدّ الذرائع أصل من أصول الشريعة بتقاسميه المعتمدة لدى علماء الشريعة، وإن اختلفوا في تفاصيلها فهم يلتقون في كليتها.

سدّ الذرائع إلى المحرّم حتم كفتحها إلى المنحتم

وإن سدّ الذرائع لا يقتصر على مواضع الاشتباه فقط، وإنما يشمل كل ما من شأنه الوصول إلى المحرم. وأن سدّ الذرائع مربوط بشروط وبضوابط^(٢).

أما أوجه الرد على الجديع؛ فهي على النحو الآتي:

الوجه الأول: أن كلام الجديع في موضوع (سدّ الذرائع) ليس دقيقًا ولا مُحَرَّرًا من الناحية العلمية، حيث لم يُفصّل القول فيها كما تقدّم معنا في تقسيم العلماء لسدّ الذرائع.

الوجه الثاني: أن قول الجديع «وما مات النبي ﷺ عنه من باب مفتوح فلا يملك أحد سده» ليس صحيحًا بإطلاق؛ لما تقدّم معنا من الآثار عن عمر رضي الله عنه حيث مات النبي ﷺ وكانت تلك الأبواب مفتوحة؛ لأنها لم تكن مُفضية إلى الحرام قطعًا أو كثيرًا غالبًا، ولما تبدلت الأحوال، وتغيّرت الأوضاع في زمن الخلافة العُمَريّة، بحيث صارت هذه الذرائع مُفضية إلى الحرام قطعًا أو كثيرًا غالبًا، سدّ عمر رضي الله عنه أبوابها.

الوجه الثالث: ضرب الجديع مثالاً على تأصيله السابق بحديث رسول الله ﷺ،: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله»، ولي مع هذا المثال الوقفات التالية:

الوقفة الأولى: أن هذا المثال لا يصلح بناءً على تأصيل الجديع السابق؛ ذلك لأنه زعم أن النبي فتح باب خروج المرأة على مصراعيه، والحق الذي لا مِرْيَةَ فيه

(١) انظر: «جامع البيان»: (٢/٣٧٨).

(٢) انظر: «مجلة مجمع الفقه الإسلامي - العدد التاسع»: (٣/٦١٧).

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَفْتَحْ هَذَا الْبَابَ إِلَّا بِشُرُوطٍ، فَإِنْ تَوَفَّرَتْ فُتِّحَ الْبَابُ، وَإِلَّا أُغْلِقَ، وهذه الشروط كما ذكرها العلماء، هي:

- الاستئذان من الزوج؛ لحديث النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنْكُمْ نِسَاؤُكُمْ بِاللَّيْلِ إِلَى الْمَسْجِدِ فَادْزَنُوا لَهُنَّ»^(١).

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أُسْتُذِلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ لِتَوَجُّهِ الْأَمْرِ إِلَى الْأَزْوَاجِ بِالْإِذْنِ»^(٢).

٢ - أَلَّا تُؤْذِيَ أَحَدًا مِنَ الرِّجَالِ بِظَهْوَرِ زِينَةٍ وَلَا رِيحٍ طَيِّبٍ^(٣)؛ لحديث النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَمْنَعُوا إِمَاءَ اللَّهِ مَسَاجِدَ اللَّهِ، وَلَا يَخْرُجَنَّ إِلَّا وَهْنَ ثَفَلَاتٍ»^(٤).

يقول النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا وشبهه من أحاديث الباب ظاهر في أنها لا تمنع المسجد لكن بشروط ذكرها العلماء مأخوذة من الأحاديث، وهو أن لا تكون متطيبة ولا متزينة ولا ذات خلاخل يسمع صوتها، ولا ثياب فاخرة، ولا مختلطة بالرجال، ولا شابة ونحوها ممن يفتتن بها، وأن لا يكون في الطريق ما يخاف به مفسدة ونحوها»^(٥).

وعليه؛ فإذا مُنِعَتِ الْمَرْأَةُ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ مَتَى مَا أَخْلَتْ بِشَرْطٍ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ، لَمْ يَكُنْ هَذَا الْمَنْعُ إِيقَافًا لِلْحَكْمِ الثَّابِتِ عَنْ رَسُولِ ﷺ، أَوْ تَغْيِيرًا لَهُ، إِنَّمَا كَانَ الْمَنْعُ لِعَدَمِ تَحْقِيقِ الْمَنَاطِ الْمَذْكُورِ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ، فَالشَّرْطُ أَنْ تَسْتَأْذِنَ،

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب الأذان، باب خروج النساء إلى المساجد بالليل والغسل، رقم ٨١٨) ومسلم في «صحيحه» (رقم ٦٦٩).

(٢) «فتح الباري»: (٢/ ٤٤٠).

(٣) انظر: «تفسير القرآن العظيم»: (٦/ ٢٥١٥).

(٤) حديث صحيح. أخرجه بهذا اللفظ الحميدي في «مسنده»: (٢/ ٤٣٢). انظر: «إرواء الغليل»: (٢/ ٢٩٣ - ٢٩٤).

(٥) «شرح مسلم»: (٤/ ١٦١ - ١٦٢).

وأن تخرج غير مترينة ولا متطية.

فتحقيق المناط إذا يكون بالنظر لحال المرأة، فإذا استأذنت من زوجها وكانت تيلة، فتیح لها باب الخروج، وإلا فلا^(١).

قال ابن المبارك رحمته الله: «أكره اليوم الخروج للنساء في العيدين، فإن أبت المرأة إلا أن تخرج، فليأذن لها زوجها أن تخرج في أطهارها، ولا تتزين، فإن أبت أن تخرج كذلك، فللزواج أن يمنعها من ذلك»^(٢).

يقول ابن عبد البر رحمته الله -معلقًا على قول ابن المبارك، وقول غيره من الفقهاء - في هذا الباب:

«أقوال الفقهاء في هذا الباب متقاربة المعنى، وخيرها قول ابن المبارك، لأنه غير مخالف لشيء منها، ويشهد له قول عائشة رضي الله عنها: لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدثه النساء، لمنعهن المسجد، ومع أحوال الناس اليوم، ومع فضل صلاة المرأة في بيتها، فتدبر ذلك»^(٣).

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله معلقًا على قول عائشة رضي الله عنها السابق، ومُنتقدًا من يدفع الشريعة ببعض الخيالات والتوهمات،: «وليس من هذا قول عائشة رضي الله عنها: لو رأى رسول الله ﷺ ما صنع النساء بعده لمنعهن المسجد، كما منعت نساء بني إسرائيل. فإن عائشة كانت أتقى لله من أن تُسوّغ رفع الشريعة بعد موته، وإنما أرادت أن النبي ﷺ لو رأى ما في خروج بعض النساء من الفساد لمنعهن الخروج، تريد بذلك أن قوله: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله»، وإن كان مخرجه على العموم، فهو مخصوص بالخروج الذي فيه فساد، كما قال أكثر

(١) انظر: «الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية»: (ص/ ٤٦٥) للدكتور/ عابد بن محمد السفياني.

(٢) «التمهيد»: (٢٣/ ٤٠٢).

(٣) المصدر السابق: (٢٣/ ٤٠٣).

الفقهاء: إن الشواوب التي في خروجهن فساد يمنعهن. فقصده بذلك تخصيص اللفظ الذي ظاهره أنها علمت من حال النبي ﷺ، أنه لا يأذن في مثل هذا الخروج، لا أنها قصدت منع النساء مطلقاً. فإنه ليس كل النساء أحدثن، وإنما قصدت منع المحدثات»^(١).

وقال السُّنْدِيُّ - مُعَلِّقًا على حديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي أورده الجديع مثلاً على تأصيله الذي أَصَلَّهُ -: «الحديث مُقَيَّدٌ بما عَلِمَ من الأحاديث الأخر من عدم استعمال طيب وزينة، فينبغي أن لا يأذن لها إلا إذا خرجت على الوجه الجائز... ، وقول بعض الفقهاء مبني على النظر في حال الزمان، لكن المقصود يحصل بما ذكرنا من التقييد المعلوم من الأحاديث، فلا حاجة إلى القول بالمنع، والله تعالى أعلم»^(٢).

ثُمَّ إِنَّ هَذَا الْحُكْمَ وَهُوَ عَدَمُ مَنَعِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ مُعَلَّقٌ بِشَرْطٍ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ بِأَفْصَحِ عِبَارَةٍ: «وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا وَهْنٌ تَفْلَاتٌ»، ومن المُقَرَّرِ فِي الْقَوَاعِدِ أَنَّ «الْحُكْمَ الْمُعَلَّقَ عَلَى الشَّرْطِ يَنْتَفِي بِعِنْدِ انْتِفَائِهِ»^(٣).

وبناءً على ذلك يُصْبِحُ هَذَا الْحُكْمُ وَهُوَ عَدَمُ مَنَعِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْمَسْجِدِ مُنْتَفِيًا لَا وَجُودَ لَهُ إِذَا أَخْلَتْ الْمَرْأَةُ بِهَذَا الشَّرْطِ.

الوقفه الثانية: أَنَّ الْجَدِيعَ حَمَلَ النَّهْيَ الْوَارِدَ فِي الْحَدِيثِ عَلَى التَّحْرِيمِ، حَيْثُ قَالَ: «فَحَرَّمَ عَلَى الرِّجَالِ مَنَعَ النِّسَاءِ مِنَ الذَّهَابِ إِلَى الْمَسَاجِدِ إِذَا أَرَدْنَهَا»، وَالصَّحِيحُ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ النَّهْيَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ لِلتَّحْرِيمِ، بَلْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْكَرَاهَةِ التَّنْزِيهِيَّةِ^(٤)، وَمَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَكُونَ هَذَا مُضَادًّا لِلْقَاعِدَةِ

(١) «مجموع الفتاوى»: (٢٩٦/٢٩).

(٢) «مسند الإمام أحمد - الحاشية»: (١١٧/٨).

(٣) «إعلام الموقعين»: (١/٥٢، و٢/١٦٢، و٤/٨٠ - ٨١، و٨٧)، و«أحكام أهل الذمة»: (٢/٤٨٩) لابن قيم الجوزية.

(٤) انظر: «الأم»: (٨/٢٢٧)، و«بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع»: (٢/١٧٨) للكاساني، و«المجموع شرح المذهب»: (٤/١٥٠) للنووي، و«المغني على مختصر الخرقي»: (٧/١٣) لابن قدامة، و«الجامع في أحكام القرآن»: (٢/٧٦).

الأصولية التي تنص على أن الأصل في النهي التحريم إلا إذا وجدت قرينة تصرفه إلى الكراهة التنزيهية^(١)، بل هو إعمال للقاعدة، وانسجام مع مفرداتها، حيث جاءت الدلائل والقرائن التي تصرف النهي الوارد في الحديث من التحريم إلى الكراهة التنزيهية، وبيان ذلك من جهتين:

الأولى: أنه قد جاءت زيادة صحيحة في حديث ابن عمر رضي الله عنهما المتقدم، لكنها خارجة الصحيحين، وهي قوله ﷺ: «وَيُؤْتِيَهُنَّ خَيْرٌ لهنَّ»^(٢)، كما جاء ما يؤيد هذه الرواية من حديث أم حميد امرأة أبي حميد الساعدي، أنها جاءت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله إني أحب الصلاة معك؟ قال: «قد علمت أنك تحبين الصلاة معي، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرةك، وصلاتك في حجرةك خير من صلاتك في دارك، وصلاتك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك، وصلاتك في مسجد قومك خير لك من صلاتك في مسجد قبلي» قال: فأمرت فبني لها

(١) انظر: «منهاج الوصول إلى علم الأصول»: (ص/٤٩) للبيضاوي، و«المسودة في أصول الفقه»: (ص/٣٦)، و«إرشاد الفحول»: (ص/٩٦).

(٢) هذه الزيادة أخرجها أبو داود (٥٦٧)، والحاكم (٩٢٠/١) وعنه البيهقي (١٣١/٣)، وأحمد (٣٣٧/٩) من طريق يزيد، قال أخبرنا العوام، أخبرني حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر به، وإسناد هذه الرواية ضعيف لحال حبيب بن أبي ثابت لأنه مدلس، وقد عنعن، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين، وهذه الزيادة لها شواهد ترتقي بها إلى الصحة إن شاء الله تعالى، منها ما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله عنه أخرجه أبو داود (٥٧٠)، ومن طريقه البغوي (٨٦٥) عن محمد بن المثنى، عن عمرو بن عاصم، عن همام بن يحيى العودي، عن قتادة، عن موزع العجلي، عن أبي الأحوص، عنه، عن النبي ﷺ، قال: «صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرة، وصلاتها في معدها أفضل من صلاتها في بيتها» وإسناده جيد كما قال ابن كثير في «تفسيره»: (٦/٢٨٠٥)، وقد صححه الحاكم ووافقه الذهبي. وهناك شاهد آخر من من حديث أم سلمة عند أحمد (٢٩٧/٦) أخرجه عن يحيى بن غيلان، حدثنا رشدين، حدثني عمرو بن الحارث عن أبي السمح، عن السائب مولى أم سلمة، عن أم سلمة رضي الله عنها عن رسول الله ﷺ أنه قال: «خير مساجد النساء قعر يوتيهن»، وهذا إسناد حسن في الشواهد.

وهناك شاهد ثالث وهو حديث أم حميد الذي معنا. انظر: «الإرواء»: (٢/٢٩٤)، و«مسند الإمام أحمد - الحاشية»: (٩/٣٣٧ - ٣٣٨).

مسجد في أقصى شيء من بيتها وأظلمه، فكانت تصلي فيه حتى لقيت الله ﷻ^(١).

فهذه الزيادة وما جاء في معناها في حديث أم حميد، يُفيدان أن صلاة الجماعة في المسجد بالنسبة للنساء ليست واجبة، وإنما هي جائزة أو مستحبة في أقصى أحوالها حتى لو كانت مع رسول الله ﷺ، ولو كانت واجبة لأمر النبي ﷺ أم حميد بالخروج إليها، وبخاصة أنها ﷺ قد أبدت رغبتها الملحة في الصلاة معه ﷺ، وقد علم ﷺ ذلك منها على سبيل القطع واليقين.

ومن المعلوم كما هو مقرر في الأصول أن الوسائل لها أحكام المقاصد^(٢)؛ فإذا كانت صلاة المرأة في المسجد وهي المقصد من خروجها ليست واجبة وإنما هي جائزة أو مستحبة في أقصى أحوالها، كان الخروج إليها وهو الوسيلة المؤدية إلى ذلك جائزاً أو مستحباً في أقصى أحواله، وقد قرّر ذلك الإمام البيهقي عند تعليقه على حديث أم حميد المتقدم، حيث قال رحمه الله: «وفيه دلالة على أن الأمر بأن لا يُمنع أمر نذّب واستحباب لا أمر فرض وإيجاب وهو قول العامة من أهل العلم»^(٣).

(١) حديث حسن. أخرجه الإمام أحمد في «مسنده»: (٣٧/٤٥) من طريق هارون، قال حدثنا عبد الله بن وهب، قال: حدثني داود ابن قيس، عن عبد الله بن سويد الأنصاري به، وهذا السند ضعيف لحال عبد الله بن سويد حيث تفرد بالرواية عنه داود بن قيس - وهو الفراء -، وذكره ابن حبان في «الثقات»، لكن عبد الله بن سويد قد توبع؛ فقد أخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه»: (٣٨٣ - ٣٨٥)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»: (٣٣٧٩)، والطبراني في «الكبير»: (٣٥٦/٢٥)، والبيهقي في «السنن»: (١٣٢/٣ - ١٣٣)، وابن الأثير في «أسد الغابة»: (٣٢٣/٧) من طريق عبد الحميد بن المنذر بن أبي حميد الساعدي، عن أبيه، عن جدته أم حميد بنحوه.

وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٣٣٨٠) من طريق يحيى بن العلاء، عن أسيد الساعدي، عن سعيد بن المنذر، عن أم حميد امرأة أبي حميد، نحوه.

وله شاهد من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أخرجه أبو داود برقم (٥٧٠) بلفظ: «صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها، وصلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها»، وإسناده جيد. انظر: «مسند الإمام أحمد - الحاشية»: (٣٧/٤٥ - ٣٨).

(٢) انظر: «إعلام الموقعين»: (١٧٥ - ١٧٧)، و«تهذيب السنن»: (١٠٢/٥ - ١٠٣) لابن قيم الجوزية، و«الفروق»: (٣٣/٢) للقرافي، و«القواعد النورانية»: (ص/١٦٩).

(٣) السنن الكبرى: (١٣٢/٣ - ١٣٣) للبيهقي.

الثّانية: المتأملُ في حديث النَّبِيِّ ﷺ: «إذا استأذَنَكم نساؤُكم بالليلِ إلى المسجدِ فأذِنوا لَهُنَّ»، يلحظُ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ علّقَ الإذنَ في خروجِ النساءِ للمساجِدِ، بالاستئذانِ من أزواجهنَّ، وفيه إشارةٌ كما قرّرَ ذلك الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ «إلى أنَّ الإذنَ المذكورَ لغيرِ الوجوبِ، لأنّه لو كان واجبًا لانتفى معنى الاستئذانِ، لأنَّ ذلك إنما يتحقّقُ إذا كان المُستأذِنُ مخيرًا في الإجابة أو الرّدِّ»^(١).

ومنّ هنا قال الإمامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «وهذا النهي عن منعهن من الخروج محمول على كراهة التنزيه إذا كانت المرأة ذات زوج أو سيد ووجدت الشروط المذكورة»^(٢).

الوقفَةُ الثّالثة: ذكرَ الجديعُ أنَّ إنكارَ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما على ابنِهِ بلالٍ كانَ منّ أجلِ موقفِهِ من خروجِ النِّساءِ للمساجِدِ، حيثُ رأى أنَّ يُمنَعَنَّ من ذلك الخروجِ؛ نِسْبَةً لِتَغْيِيرِ الزَّمانِ وفساده، وهو بهذا يُغلِقُ بابًا بدعوى (سدِّ الذرائع)؛ فتحة النَّبِيِّ ﷺ في حياته؛ كما زعم الجديع، وظلَّ هكذا حتى موته ﷺ.

والحقُّ الذي عليه العلماءُ أنَّ هذا الإنكارَ الشَّدِيدَ من ابنِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُما لولدهِ بلالٍ لم يكنْ منّ أجلِ ذلكم السَّببِ، بل كانَ منّ أجلِ مُعارِضَتِهِ لحديثِ رسولِ اللهِ ﷺ، وتصريحِهِ بمخالفتِهِ، حيثُ قال رَحِمَهُ اللهُ: «واللهُ لنمنعنَّ»، ولذا قال له أبوه عبدُ اللهِ بنِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم مُبينًا سببَ الإنكارِ عليه -: «أخبركَ عَنْ رَسولِ اللهِ ﷺ، وتقولُ: واللهُ لنمنعنَّ!»^(٣).

وجاء في روايةٍ أخرى أنَّ بلالًا رَحِمَهُ اللهُ قال: «لا ندعُهنَّ يخرُجنَ فيتخذنَّ دَعَلًا، قال: فزَبَرَهُ ابنُ عُمَرَ، وقال: أقولُ، قال رسولُ اللهِ ﷺ، وتقولُ: لا ندعُهنَّ!»^(٤).

(١) «فتح الباري»: (٤٠٤/٢).

(٢) «شرح مسلم»: (١٦٢/٤).

(٣) جزء من حديث أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/٣٢٧/رقم ١٣٥).

(٤) جزء من حديث أخرجه مسلم في «صحيحه» (١/٣٢٧/رقم ١٣٨).

يقول ابن حجر رحمه الله موضحاً سبب موقف بلال رحمه الله من خروج النساء، وسبب إنكار أبيه ابن عمر رضي الله عنهما عليه، : «وكأنه قال ذلك [يعني: بلالاً رحمه الله] لما رأى من فساد بعض النساء في ذلك الوقت، وحملته على ذلك الغيرة، وإنما أنكر عليه ابن عمر لتصريحه بمخالفة الحديث، وإلا فلو قال مثلاً إن الزمان قد تغير، وإن بعضهن ربما ظهر منه قصد المسجد، وإضمار غيره لكان يظهر أن لا ينكر عليه، وإلى ذلك أشارت عائشة بما ذكر في الحديث الأخير»^(١).

ويقول ابن قيم الجوزية رحمه الله في نفس السياق: «ولهذا لما عارض بلال قوله: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله» برأيه وعقله، وقال: «والله لنمنعن»، أقبل عليه أبوه عبد الله فسبه سباً ما سبه مثله، وقال: «أحدثك عن رسول الله ﷺ وتقول: والله لنمنعن»^(٢).

ثم إن هاهنا سؤالاً مهماً للغاية:

هل يُفسرُ الخلاف الذي وقع بين ابن عمر رضي الله عنهما وولده بلال رحمه الله في قضية خروج النساء للمساجد بأنه خلاف حول قاعدة سدِّ الذرائع، وكذا موقف عائشة رضي الله عنها من هذا الخروج بقولها: «لَوْ أَدْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا أَحْدَثَ النِّسَاءُ لَمَنْعَهُنَّ كَمَا مَنَعْتُ نِسَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ . . .»^(٣).

الجواب أن يقال:

إن الصحابة رضي الله عنهم لم يختلفوا حول قاعدة سدِّ الذرائع؛ فإن أحداً لا يقول بأنَّ الشارع إذا نهى عن مفسدة فإنه يُبيح لعباده الطرق والأسباب والذرائع الموصلة إليها، وإلا كان ذلك تناقضاً، وكان مؤدياً إلى مخالفة مقصود الشارع من دفع

(١) «فتح الباري»: (٢/٤٠٥ - ٤٠٦).

(٢) «مختصر الصواعق المرسلة»: (٢/٤١١ - ٤١٢) لمحمد بن الموصلي.

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب الأذان، باب انتظار الناس قيام الإمام العالم، ١/١٧٣).

رقم ٨٦٩، ومسلم في «صحيحه» (١/٣٢٩ رقم ١٤٤).

المفاسد ما أمكن الدفع، وسد كل طرق الشر ومسالكه.

أما الخلاف الذي وقع، فإنه يفسر بأنه اختلاف في تحقيق مناط هذه القاعدة، وليس في أصلها، فبينما ترى عائشة رضي الله عنها، وبلال أن الزمن قد تغير، وأن الدين قد ضعف سلطانه على النفوس وأن الخروج إلى المساجد يتخذ ذريعة إلى المفاسد غالباً، ولذلك يجب أن يُمنع محافظة على قصد الشارع الذي عرف من نصوصه.

أما ابن عمر رضي الله عنهما، فيرى أن العصر الذي يعيش فيه لا زال عصر طهر وعفاف، وأن حصول مفسدة من خروج النساء نادر أو في حكم المعدوم، وأن في شهود النساء المساجد، والجماعات مصالح محققة لا تترك لمفاسد معدومة، ولا يمكن القول بأن ابن عمر رضي الله عنهما يجهز خروج النساء إلى المساجد، وإن كثرت حدوث الفسق، وغلب وقوع الفاحشة ممن يتذرعن بهذا الخروج إلى أغراضهن الخبيثة، فإن الشارع لا يرضى بالفاحشة ولا يفتح الطرق إلى الفسق قط^(١).

الوقفه الرابعة: زعم الجديع أنه لا يوجد أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم امتثل قول عائشة رضي الله عنها السابق، وهذا القول مجانب للصواب حيث أن جماعة من السلف من الصحابة والتابعين امتثلوا ذلك القول؛ فكانوا يمنعون نساءهم، ونساء المسلمين من الخروج للمساجد، بل كانوا يخرجونهم من المساجد بسبب تغير الأحوال، وفساد الزمان، فقد أخرج ابن أبي شيبة في «مصنفه»: (١٥٩/٢) قال: حدثنا وكيع، ثنا سفيان، عن أبي فروة الهمداني، عن أبي عمرو الشيباني، قال: رأيت ابن مسعود يخصب^(٢) النساء يخرجهن من المسجد يوم الجمعة^(٣).

وأخرج ابن أبي شيبة أيضاً في «مصنفه»: (١٥٩/٢) قال: حدثنا حفص، عن الأعمش، عن إبراهيم، قال: كان لإبراهيم ثلاث نسوة فلم يكن يدعهن يخرجن

(١) انظر: «الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية»: (ص/٤٦٦).

(٢) يخصب: يرمي بالحجارة. انظر: «القاموس المحيط»: (ص/٩٥).

(٣) أثر صحيح.

إلى جُمُعةٍ ولا جماعةٍ»^(١).

وقد تقدّم معنا مذهبُ عبدِ الله بنِ المبارك رَحِمَهُ اللهُ في هذه القضيةِ .

الوجه الرابع : ذكرَ الجديعُ أنَّ هناك تجاوزاتٍ كثيرةً وقعت من بعضِ الطوائفِ في استعمالِ ما يُسمَّى بقاعدة (سَدُّ الذرائعِ) ، وهذا الكلامُ لا غبارَ عليه من الناحيةِ العلمية^(٢) ، لكنَّ هذا الخطأ لا يُعالجُ من خلالِ المنهجيةِ العلميةِ التصحيحيةِ بإلغاءِ هذه القاعدةِ وحذفها من قانونِ الفقهِ الإسلاميِّ ؛ فهذا الصَّنِيعُ في حقيقتهِ يُعتبرُ

(١) أثرٌ صحيحٌ ، ولا يَضُرُّهُ هاهنا تغيُّرُ حفظِ حفصٍ ، ؛ ذلك لأنَّ حفصًا - وهو حفص بن غياث - ؛ كما قال أبو زرعة ساء حفظه بعد ما استقضى ، لكنَّ من كتب عنه من كتابه فهو صالحٌ وإلا فهو كذابٌ ، وأبو بكر بن أبي شيبة ممَّن حدَّث عنه من كتابه ، ولذلك احتجَّ به الإمام مسلم في روايته عن حفص بن غياث في مواضع كثيرةٍ في صحيحه .

كما لا يَضُرُّهُ أيضًا عنعنَةُ الأعمش لكونه مُدَلِّسًا ؛ وذلك لسببين :

الأوَّلُ : لأنَّ الرَّاويَّ عنه هو حفصُ بن غياث الذي عُرِفَ بأنَّه أوثقُ أصحابِ الأعمش ، قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ كما في : «تهذيب التهذيب» : (٢٩١ / ٨ - رقم ٧٢٥) : «قال أبو زرعة : وقال ابن المديني : كان يحيى بن سعيد القطان ، يقول : حفص أوثقُ أصحابِ الأعمش . قال : فكنتُ أنكر ذلك فلمَّا قدمت الكوفة بآخرة ، أخرج إليَّ ابنه عمر كتاب أبيه عن الأعمش ، فجعلتُ أترحم على القطان . قلت : اعتمد البخاري على حفص هذا في حديث الأعمش ؛ لأنَّه كان يميز بين ما صرَّح به الأعمش بالسَّماع وبين ما دلَّسه ، نَبَّه على ذلك أبو الفضل ابن طاهر وهو كما قال» .

الثَّاني : أنَّ الأعمش في هذا الإسنادِ روى عن إبراهيم النخعي ، ورواية الأعمش عن إبراهيم محمولةٌ على السَّماع ، ولو عنعنٌ ، كما قرَّرَ ذلك الحافظ الذهبي في ترجمة الأعمش ، حيث قال رَحِمَهُ اللهُ : «وهو يدلُّسٌ وربما دلَّس عن ضعيف ولا يُدرى به ، فمتى قال : «حدثنا» فلا كلام ، ومتى قال : «عن» تَطَرَّقَ إليه احتمال التدلِّيس إلَّا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم (النخعي) وأبي وائل (شقيق بن سلمة) وأبي صالح السَّمان ، فإنَّ روايته عن هذا الصَّنِفِ محمولةٌ على الاتصال» . انظر : «الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرِّوَاة الثَّقَات» : (ص/ ٤٥٩) لابن الكيال ، و«تقريب التَّهْذِيب» : (٢/ ٣٥٩) ، و«تاريخ بغداد» : (٨/ ١٩٧) للخطيب البغدادي ، و«تعريف أهل التقديس» : (ص/ ٣٥) ، و«جامع التحصيل في أحكام المراسيل» : (ص/ ١٠٦) ، و«هدي السَّاري» : (ص/ ٤١٨) لابن حجر ، و«ميزان الاعتدال» : (٢/ ٢٢٤) .

(٢) انظر : «قاعدة الذرائع» : (ص/ ٢١٣ - ٢١٨) .

منهجاً أعوجاً، ومنطقاً غريباً، إذ أنه من باب علاج الخطأ بخطأ مثله، إنما الصحيح أن تُستعمل هذه القاعدة - كما سبق معنا - وفق ضوابطها الشرعية، مثلما كان معمولاً بها في فقه الصحابة والتابعين رضي الله عنهم.

ثم إنَّ الجديع ضرب مثلاً على هذه التجاوزات، بما يتعلق بقضية المرأة، حيث زعم أنَّ الاستخدام الخاطيء لهذه القاعدة كان حائلاً بينها وبين ممارسة حقها المشروع في التعليم، والعمل، والخروج من المنزل إلخ...، ومن العجيب حقاً أن ينسب الجديع هذه التجاوزات إلى بعض المفتين! في مثل هذه القضايا الحساسة، دون أن يكشف اللثام عنها، ودون أن يذكر أمثلة واضحة على ذلك من فتاوى هؤلاء المفتين، وبخاصة أن فتاويهم هذه جرّت على الأمة - كما زعم الجديع - وبالأعظم، وفساداً كبيراً، تمثل في خفاء كثير من الشرائع، وابتداع كثير من المذاهب، وجعل الأمة وراء الأمم في كل أسباب الحياة، والأخطر من ذلك كله أن شوّهت صورة الرسالة التي تركها رسول الله ﷺ لأُمَّته من بعده بيضاء نقية!!.

إنَّ مفسدة من هذه المفاسد، فكيف إذا اجتمعت؟!، تفرض على الجديع فرضاً عينياً أن يكتب في هذه القضية الخطيرة بشكل واضح دونما أدنى خفاء أو غموض، وأن يكشف زيف هذه الفتاوى التي جرّت على الأمة أبواباً من الشر والفساد.

إنَّ ترك هذا الفرض، والتنصّل عنه، والمضي قدماً في طريق الخفاء والتعمية، في مثل هذه القضايا الشائكة التي هي من صميم قضايا الأمة المصيرية، ليس من منهج المجددين الذين يرومون الإصلاح والتغيير في الأمة، بل هو في ميزان الشريعة الإلهية، نقض للعهد والميثاق الذي أخذه الله على أهل العلم، وأربابه، بأن يبينوا الحق بيانا واضحاً بلا مواربة ولا خفاء، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لُبَيْنَتُهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، وكما قال - جلّ

وعلا - في شأن الرُّسل - عليهم الصَّلَاةُ والسَّلَامُ - ﴿وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [يس: ١٧].

كلام الجديع: قال الجديع ص ٤٣ تحت قاعدة: «مذاهب أفراد الصَّحابة أعلى في المنزلة من مذاهب مَنْ بَعْدَهُمْ في المسائل الفقهيَّة، ولكن لا حُجَّة في رأي من جِهَةٍ جَلَالَةٍ صَاحِبِهِ، إِنَّمَا الْحُجَّةُ فِي الدَّلِيل»: «... لم نجد في نصوص الكتاب والسُّنَّة ما ضَمَّنَ لَنَا حِفْظَ مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ، فلا نَدْرِي إِنْ كَانَ وَقَعَ الْخِلَافُ وَلَمْ يَبْلُغْنَا...».

التعليق والرد:

الجواب أن يُقال:

إِنَّ هَذَا الْكَلَامَ فِيهِ إِبْطَالٌ لِحُجَّةِ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ - وفق الضوابط الشرعية - التي نصَّ عليها أهل العلم استنادًا على نصوص الكتاب والسنة، وإليك أخي القارئ كلام أهل العلم الثقات في هذه المسألة حتى لا تغترَّ بكلام الجديع في هذا الباب: بادئ ذي بدء نُقَرِّرُ أَنَّ الْقَوْلَ بِحُجِّيَّةِ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ لَهُ صَوْرَتَانِ:

أ - أن يشتهر وينتشر، ولم يظهر له مخالف فهو الإجماع السكوتي، وهو حجة عند الأكثر، بل هو معدود من الإجماع عند جماهير أهل العلم^(١).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَمَّا أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ فَإِنْ انْتَشَرَتْ وَلَمْ تَنْكَرْ فِي زَمَانِهِمْ فَهِيَ حُجَّةٌ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ»^(٢).

ب - أن لا يشتهر، أو لا يعلم هل اشتهر أم لا. فهذا يرى الجمهور - ومنهم

(١) انظر: «المسودة»: (ص/٣٣٥)، و«إعلام الموقعين»: (٤/١٢٠)، و«شرح الكوكب المنير»: (٢/٢١٢، ٤/٤٢٢).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (١٤/٢٠).

الأئمة الأربعة - أنه حجة خلافاً للمتكلمين^(١).

إذا فقول الصحابي في هاتين الصورتين حُجَّةٌ، غير أن هذا الحكم مقيد بشرطين مهمين للغاية:

أ - أن لا يخالف نصاً محكماً من نصوص الشريعة.

ب - أن لا يخالف قول صحابي آخر^(٢).

وقد أثبت الإمام ابن قيم الجوزية رحمته الله في كتابه الماتع: «إعلام الموقعين»^(٣) الحقائق الآتية:

أ - أن القائلين بعدم حجية أقوال الصحابة هم شرذمة من المتكلمين، وبعض الفقهاء المتأخرين.

ب - أن قول الشافعي في القديم والجديد في حجية أقوال الصحابة رحمهم الله هو هو لم يتغير، وساق رحمته الله أقوالاً للشافعي في الجديد تثبت بأن مذهبه هو أن قول الصحابي حجة يجب المصير إليه، ومن ذلك قوله من رواية الربيع عنه:

«المحدثات من الأمور ضربان، أحدهما: ما أحدث يخالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً أو أثراً فهذه البدعة الضلالة». والربيع إنما أخذ عنه بمصر، وقد جعل مخالفة الأثر الذي ليس بكتاب ولا سنة ولا إجماع ضلالة، وهذا فوق كونه حجة، وقال: «في قتل الراهب: إنه القياس عنده، ولكن أتركه لقول أبي بكر الصديق رضي الله عنه»، فقد

(١) انظر: «الفقيه والمتفقه»: (١/١٧٤)، و«روضة الناظر»: (١/٤٠٣)، و«إعلام الموقعين»: (٤/١٠٢)، و«مجموع الفتاوى»: (٢٠/١٤).

(٢) انظر: «النكت على مقدمة ابن الصلاح»: (٢/٥٣١ - ٥٣٣) لابن حجر، و«المسودة في أصول الفقه»: (ص/٣٣٨) لأبي العباس الحنبلي، و«تدريب الراوي»: (١/١٩٣) للسيوطي، و«المذكرة في أصول الفقه»: (ص/٢٨٨)، و«أضواء البيان»: (٢/٢٧٤ - ٤٤١، و٥/٢٠٧) للشنقيطي، و«الموافقات»: (٣/٢٣٨) للشاطبي، و«مجموع الفتاوى»: (٢٠/١٤)، و«إعلام الموقعين»: (١/٦١، و١١٩، و١٢٠، و٤/١٤٩ - ١٨٩).

(٣) انظر: «إعلام الموقعين»: (٤/١٥٠/١٥٤).

أخبرنا أنه تَرَكَ القياسَ الذي هو دليل عنده لقول الصاحب ، فكيف يترك موجب الدليل
 لغير دليل؟ وقال : «في الضلع بعير ، قلته تقليدًا لعمر» ، وقال في موضع آخر : «قلته
 تقليدًا لعثمان» ، وقال في الفرائض : «هذا مذهب تلقيناه عن زيد» ، ولا تستوحش من
 لفظة التقليد في كلامه ، وتظن أنها تنفي كون قوله حجة بناء على ما تلقيته من اصطلاح
 المتأخرين أن التقليد قبول قول الغير بغير حجة ، فهذا اصطلاح حادث ، وقد صرح
 الشافعي في موضع من كلامه بتقليد خبر الواحد فقال : «قلت هذا تقليدًا للخبر ، وأئمة
 الإسلام كلهم على قبول قول الصحابي ، قال نعيم بن حماد : حدثنا ابن المبارك قال :
 سمعت أبا حنيفة يقول : إذا جاء عن النبي ﷺ فعلى الرأس والعين ، وإذا جاء عن
 الصحابة نختار من قولهم ، وإذا جاء عن التابعين زاحمناهم» .

أما قول الجديع : (. . . لم نجد في نصوص الكتاب والسنة ما ضَمِنَ لَنَا حِفْظَ
 مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ ، فلا نَدري إن كَانَ وَقَعَ الخلافُ ولم يَبْلُغْنَا . . .) فهو غير صحيح
 ألَبَتَهُ ؛ لمخالفته النصوص الشرعية الواضحة في ذلك ، ومنها :

أ - وصية رسول الله ﷺ لأصحابه ، في حديث العرباض بن سارية ، والتي أمرَ
 فيها بالتمسك بسنة خلفائه الراشدين ، والعَضُّ عليها بالنواجذ ، وذلك عند
 الاختلاف الكثير^(١) .

ب - ومثله بيانُ رسول الله ﷺ لسبيل الفرقة الناجية ، وأنه يكونُ فيما كان عليه
 أصحابه ، وذلك عند وقوع الافتراق الشديد الكثير^(٢) .

(١) جاءت هذه الوصية النبوية الخالدة في الحديث الذي أخرجه أبو داود في «سننه» (كتاب السنة ، باب في لزوم السنة ، ٥/١٣/ رقم ٤٦٠٧) ، وابن ماجه في «سننه» (المقدمة) . والحديث صحَّحه الألباني في «صحيح سنن ابن ماجه» : (١/١٣ ، و١٤) ، حديث رقم : ٤٠ - ٤١ .

(٢) جاء هذا في الحديث الذي أخرجه الترمذي في «سننه» (كتاب الإيمان ، باب ما جاء في افتراق الأمة ، ٧/ ٢٩٧ ، و٢٩٨ ، برقم ٢٦٤٣) ، وأخرجه أبو داود في «سننه» (كتاب السنة ، باب شرح السنة ، ٥/ ٥ ، ٦ ، برقم ٤٥٩٧) ، وصحَّحه الألباني في «الصحيحة» : (١/ حديث رقم ٢٠٤) .

وهذا يقتضي بقاء سُنَّةِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وحفظها في وقت الاختلاف، ولو افترض العكس لأدى إلى كون أمر رسول الله ﷺ أمراً بمحال، لو كانت سُنَّةُ الصَّحَابَةِ غيرَ موجودة، أو أمر باتباع سبيل ناقص لا يفي بالواجب، وكلا الفرضين باطل؛ لأن قول النبي ﷺ من الوحي الذي لا يحتمل الخطأ والظن^(١).

ج - أحاديث الطائفة المنصورة، ومنها قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق...»، وقوله: «لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله...»^(٢).

وجه الدلالة من الحديثين: «أن الرسول ﷺ ذكر أن الحق لا يزال ظاهراً معلوماً في هذه الأمة، وفي ذلك دلالة على أن سُنَّةَ الصَّحَابَةِ لا تزال محفوظة حتى يأتي أمر الله؛ لأنها من الحق بلا ريب؛ ولأن منهج الحق لا يتم ولا يكتمل إلا بهذه السُنَّةِ والسبيل»^(٣).

يقول الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله في بيان هذه الحقيقة - : «قال البيهقي: وفي الرسالة القديمة للشافعي بعد ذكر الصحابة وتعظيمهم: وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به علم، وآراؤهم لنا أحمد، وأولى بنا من رأينا، ومن أدركنا من نرضى، أو حكى لنا عنه ببلدنا صاروا فيما لم يعلموا فيه سنة إلى قولهم إن اجتمعوا، أو قول بعضهم إن تفرقوا، وكذا نقول، ولم نخرج من أقوالهم كلهم... فهذا كلام الشافعي رحمه الله ورَضِيَ عَنْهُ بِنَصِّهِ، وَنَحْنُ نَشْهَدُ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَمْ يَرْجَعْ عَنْهُ، بَلْ كَلَامُهُ فِي الْجَدِيدِ مُطَابِقٌ لِهَذَا مُوَافِقٌ لَهُ كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُ لَفْظِهِ... وهذا المنقول عن الإمام الشافعي من التقيد بأقوال الصحابة بالقول بما اجتمعوا

(١) «ما أنا عليه وأصحابي - دراسة في أسباب افتراق الأمة ومقومات وحدتها الشرعية والكونية من خلال حديث الافتراق»: (ص/٩٠)، لأحمد سلام.

(٢) سبق تخريجُه.

(٣) ما أنا عليه وأصحابي - دراسة في أسباب افتراق الأمة ومقومات وحدتها الشرعية والكونية من خلال حديث الافتراق»: (ص/٩١).

عليه، وأخذ قول بعضهم فيما تفرقوا فيه، وعدم مفارقة أقوالهم على كل حال، وهذا ليس قول الشافعي رحمه الله وحده، بل هو مروي عن الإمام أحمد، والإمام مالك، والإمام أبي حنيفة، وغيرهم من أئمة السنة، متضمن مثل المعنى الذي تضمن القول بإجماعهم، ألا وهو أن أقوالهم محفوظة معلومة، ولولا ذلك لأمكن أن يقال في كل مسألة: وما يدرينا أن هذه الأقوال هي كل ما قالوه، فقد يكون له أقوال أخرى لم تنقل ولم تعلم، وإذا قيل مثل هذا بطل القول بالتزام ما اجتمعوا عليه، أو ترجيح بعض الأقوال فيما اختلفوا فيه دون الخروج عن جميعه، لأنه لا يكون ثمة ما يتميز به ما قالوه ممّا لم يقولوه»^(١).

كلام الجديع: قال الجديع ص ٥٠: «وَاللَّذَّةُ بِسَمَاعِ الْأَصْوَاتِ هِيَ سَبَبُ إِقْبَالِ النَّفْسِ عَلَيْهِ، وَاشْتِغَالِهَا بِهِ، كَانَتْ غِنَاءً أَوْ مُوسِيقَى، أَوْ قَرَأْنَا وَأَذَانًا وَمَوْعِظَةً، وَلَا يَلْتَذُّ الْإِنْسَانُ بِمَا يَسْتَقْبِحُهُ عَقْلًا، إِذَا أَضْلُ فِي اللَّذَّةِ، أَنَّهَا: «إِدْرَاكُ الْمَلَائِمِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُلَائِمٌ، كَطَعْمِ الْحَلَاوَةِ عِنْدَ حَاسَّةِ الذَّوْقِ، وَالثُّورِ عِنْدَ الْبَصْرِ».

التعليق والرد:

الجواب أن يُقال: إن هذه الكلام فيه مغالطات عجيبة.

وبيان ذلك: أن اللذة قد سبق الكلام عليها فيما مضى بما يكفي ويُغني عن الإعادة هنا.

لكن الجديع أضاف شيئاً آخرَها هنا وهو قوله: «وَلَا يَلْتَذُّ الْإِنْسَانُ بِمَا يَسْتَقْبِحُهُ عَقْلًا»، وهو بهذا يُقرّر حقيقةً كامنةً في داخل النفس البشرية، وهي أن كل ما يلتذُّ به الإنسان، فإنه لا يستقبحه عقلاً، فهل ما قرّره الجديع يُعدُّ حقيقةً ثابتةً؟

الجواب: إن ما ادّعاه الجديع، وزعم أنه من الحقائق الإنسانية، هو خارجٌ عن نطاق الحقائق، بعيدٌ كل البعد عن عالم الحقيقة؛ لأن من المعلوم بدهة كما هو

الواقع الإنساني دون تحليل في أجواء النظريات الزائفة، أن الإنسان قد يستقيح بعقله معصية من المعاصي، لكنه قد يدفع إليها دفعا بسبب الهوى الجامح الثائر في نفسه، والشهوة الطاغية المستقرة في قلبه، وهذا من شأنه أن يُعْطِي على عقله، ويُغْمِيه عن إدراك الحقائق على وجهها الصحيح، فتراه غارقا في مستنقع المعصية، متلذذا بها، في الوقت الذي يستقيح ذلك بعقله، وهذا واقع محسوس في أرباب المعاصي والفجور، ولذلك جاء في الحكمة: «حُبُّكَ الشَّيْءَ يُغْمِي وَيُصِمُّ»^(١).

ثُمَّ هَبْ أَنْ مَا قَرَّرَهُ هُوَ حَقِيقَةٌ ثَابِتَةٌ لَا مَطْعَنَ لَهَا فِيهَا وَلَا مَغْمَزَ، فَمَا الْفَائِدَةُ الَّتِي نَجْنِيهَا مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ كُلِّهِ؟!

لقد سبق معنا أن تحسين العقل أو تقييحه لشيء ما لا يترتب عليه مدح ولا ذم ولا ثواب ولا عقاب ما لم تأت به الرُّسُلُ؛ وعليه فإن توافق العقل وانسجامه مع اللذة الإنسانية لا يُعَوَّلُ عليه أَلْبَتَّةً في إصدار الأحكام الشرعية: تحريما أو تحليلا.

كلام الجديع: قال الجديع ص ٥١: «وَتَوَافَقَ اعتِبارُ المَلاءمةِ بَيْنَ سَمَاعِ الصَّوْتِ الحَسَنِ وَمِزَاجِ الإنسانِ وَطَبْعِهِ، أَنَّ الأَطْبَاءَ قالوا: «الصَّوْتُ الحَسَنُ يَسْرِي فِي الجِسْمِ، وَيَجْرِي فِي العُرُوقِ، فَيَصْفُو لَهُ الدَّمُ، وَيَرْتاحُ لَهُ القَلْبُ، وَتَنمو لَهُ النَفْسُ، وَتَهْتَرُّ الجَوَارِحُ، وَتَخَفُّ الحَرَكَاتُ» ولذلك كَرِهوا لِلطِّفْلِ أَنْ يُنَوِّمَ على أثر البُكَاءِ حَتَّى يُرَقِّصَ وَيَطْرَبَ.

الرَّدُّ والتَّعليقُ:

الجواب أن يُقالَ:

إنَّ هذا الكلامَ فيه مغالطاتٌ عجيبة.

(١) أصلُ هذه الحكمة يرجعُ إلى أثرٍ صحيحٍ موقوفٍ على الصَّحابيِّ الجليل (أبي الدرداء رضي الله عنه)، وقد أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»: (١/ ٤٨١)، ولا يصحُّ رَفْعُهُ للنبي ﷺ؛ لأنَّ أسانيدَ المرفوعِ كُلَّها ضعيفةٌ. انظر: «السلسلة الضعيفة والموضوعة»: (٤/ ٣٤٨ - ٣٤٩)، و«مسند الإمام أحمد»: (٣٦/ ٢٤ - ٢٦ - الحاشية) بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط.

وبيان ذلك من الوجوه الآتية :

الوجه الأول : أننا لا نُسَلِّمُ بِصِحَّةِ هذه المعلومات التي ذكرها الجديع ؛ ذلك لأنَّ المصْدَرَ الذي اسْتُفِيَتْ منه هو كتابُ (العقد الفريد) لابن عبد ربِّه الأندلسيِّ ، وهو مُصَدَّرٌ مطعونٌ فيه ، حيثُ إنَّه «مخلوطٌ صحيحه بواهيه ، محذوفٌ منه الأساسيد والرواة ، واعتمد على مصادر لا يجوز النقل منها إلا بعد التثبت ، ولم يعتمد مؤلفه في النقل منها إلا الطرفة والملحة ؛ إذ في كتابه ميل إلى الفكاهة والدُّعابة ، ونزوع إلى القصص والنوادر والنكات ؛ فراه في كتابه يذكر الكثير من ذلك أو لا يستنكف عن ذكر بذيء اللفظ وسافل المعنى ، ورغم كل ذلك ؛ فإنَّ المسحة الأدبيَّة تبدو قوية في كتابه ، بحيث يشعر بها كل من يقرأ «العقد» أو يتصفحه»^(١) .

وكذا ؛ فلا ينبغي للباحث الاعتماد على ما فيه حتى يفلِّه ويبحث عن ناقله . وقد ذكر الأستاذ رشيد رضا في «تفسيره المنار» (٥ / ٨٥) أنَّ هنالك شبهة للقائلين بحل الخمر في الأديان السَّابِقة ، وهي : أنَّ الأنبياء قد شربوها ، ثُمَّ قال : «كما نقلَ ذلك صاحب «العقد الفريد» وأمثاله من الأدباء الذين يعنون بتدوين أخبار الفسَّاق والمعْجَّان وغيرهم .

قلت : إذا عرفتَ السبب ؛ بطل العجب كما يقولون ، فإنَّ منْ مصادر ابن عبد ربِّه في كتابه هذا «التوراة» و«الإنجيل» و«كليلة ودمنة» وما شابهها .

وقد حَذَّرَ الأستاذ منير محمد الغضبان من هذا الكتاب ، وقال بأنَّه لم يكن قصد لكَاتبه عند كتابته ؛ إلا استهواء الجماهير عند جنوح الخيال ، وتعقُّد القصة وحلِّها بالشكل المثير للعاطفة والمحرك للنفسية ، شأنهم في ذلك شأن القصاصين الذين كانوا يجلسون في المساجد فيصنعون ما يشاؤون من الأحاديث ؛ سواء كانت تُوافق الدِّين أو تخالفه ، وكان أكبر همهم أن يصغي أكبر عدد ممكنٍ من الناس

(١) «كُتِبَ حَذَرٌ منها العلماء» : (٢/ ٤٤) للشيخ مشهور حسن .

لأحاديثهم»^(١).

وقد بيّن الأستاذ عبد الحليم عويس أنّ هذا الكتاب وغيره قد أوجز حاجزًا سميكًا حال دون الوصول إلى كثير من الحقائق المتصلة بتاريخ بني أمية في المشرق^(٢).

ويقول الدكتور الطاهر أحمد مكي في دراسة عن هذا الكتاب: «وهو لا يمحّص الأخبار، ولا يقف منها موقف الفاحص المدقّق، وإنما يعرضها كيفما تأتت له». ويقول أيضًا: «ثم يعرض لأشياء إلى الخرافات والأساطير أقرب»^(٣).

الوجه الثاني: أننا لو سلّمنا جدًّا بصحّة هذه المعلومات؛ لكان من المتحمّس حينئذٍ أن نسأل الجديع سؤالًا مهما للغاية، ألا وهو:

أين التّصريح في كلام الأطباء بأنّ الصّوت الحسن هو صوت الأغاني والموسيقى؟!

حيث إنّ كلام الأطباء يدور حول الصّوت الحسن، ولم يأت ذكر في كلامهم لصوت الأغاني والموسيقى.

الوجه الثالث: هبّ أننا سلّمنا جدًّا بصحّة هذه المعلومات، وبأنّ المقصود بالصّوت الحسن في كلام الأطباء هو صوّت الأغاني والموسيقى، فهل تلکم المصالح الآنفة الذّكر، تكفي لإباحة الغناء والموسيقى؟

الجواب: لا؛ للنصوص الكثيرة الواردة في تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى، كما سيأتي معنا - بإذن الله -، ومن المعلوم في الأصول أنّ المصلحة إذا خالفت النّص فإنّه لا يُعْبَأُ بها ولا يُنظَرُ إليها، وتكون حينئذٍ مُلغاة مُهدرة لا قيمة

(١) «أبوذر الغفاريّ الرّاهد»: (ص/ ٩٩ - ١٠٠) للقلعجيّ.

(٢) «بنو أمية بين الضربات الخارجية والانهيّار الداخلي»: (ص/ ١٢) عبد الحليم عويس.

(٣) «دراسة في مصادر الأدب»: (١/ ٢٩٤) لأحمد مكي.

لها ولا وزن، وقد نقلَ جَمْعٌ مِنَ الْأُثْمَةِ كَالْغَزَالِيِّ^(١)، وَالشَّاطِبِيِّ^(٢)، الْإِجْمَاعَ عَلَى رَدِّ الْمَصْلُوحَةِ إِذَا خَالَفتِ النَّصَّ الشَّرْعِيَّ.

ثُمَّ كَيْفَ يُنْظَرُ إِلَى تِلْكَ الْمَصَالِحِ - إِنْ سَلَّمْنَا بِوُجُودِهَا وَصِحَّتِهَا - وَهِيَ لَا تَعْدُو أَنْ تَكُونَ إِلَّا قَطْرَةً فِي بَحْرِ فَسَادٍ عَظِيمٍ؟!!!، وَسَيَأْتِي مَعْنَا بَيَانُ مَفَاسِدِ الْغِنَاءِ بِآلَاتِ الطَّرَبِ بِالتَّفْصِيلِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

كَلَامُ الْجَدِيدِ: قَالَ الْجَدِيدُ ص ٥١ - ٥٢: «... بَلِ الْوَاقِعُ شَاهِدٌ عَلَى أَنَّ الصُّوْتِ الْمَوْزُونِ الْمُتَأَلِّفَ الصَّادِرَ مِنَ الْحَنَاجِرِ وَالْأَلْسِنَةِ أَوْ مِنَ الْآلَاتِ يُؤَثِّرُ حَتَّى عَلَى أَمْرِجَةِ الْحَيَوَانِ.

فَتَأْثِيرُ الْحُدَاءِ فِي الْإِبِلِ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعَرَبِ، وَقَدْ رَأَيْنَا ذَلِكَ.

وكَذَلِكَ اسْتِخْدَامُ الْمَوْسِيقَى لِلْبَقَرِ لِإِدْرَارِ اللَّبَنِ.

كَذَلِكَ النَّحْلُ - فِيمَا قَالُوا - أَطْرَبُ الْحَيَوَانِ إِلَى الْغِنَاءِ.

الرَّدُّ وَالتَّعْلِيقُ:

الْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذَا الْكَلَامَ فِيهِ مَغَالَطَاتٌ عَجِيبَةٌ، وَتُرْهَاتٌ غَرِيبَةٌ.

وَبَيَانُ ذَلِكَ مِنَ الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّنَا لَا نُسَلِّمُ بِصِحَّةِ هَذِهِ الْمَعْلُومَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْجَدِيدُ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ مَصْدَرَهَا الَّذِي اسْتُقِيَّتْ مِنْهُ، مَصْدَرٌ مَطْعُونٌ فِيهِ كَمَا سَبَقَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: هَبْ أَنَّنَا سَلَّمْنَا جَدَلًا بِصِحَّةِ هَذِهِ الْمَعْلُومَاتِ، وَبِمَدَى تَأْثِيرِ أَصْوَاتِ الْغِنَاءِ وَالْمَوْسِيقَى عَلَى الْإِنْسَانِ وَالْحَيَوَانِ، لَكِنَّ هَذِهِ الْمَصَالِحَ كَمَا تَقَدَّمَ مَعْنَا لَا قِيَمَةَ لَهَا وَلَا وَزْنَ؛ لِمَصَادِمَتِهَا النُّصُوصَ الشَّرْعِيَّةَ؛ وَلِأَنَّهَا تَقْفُ فِي مَقَابِلِ

(١) انظر: «المستصفى»: (١/٢٨٤، و٣١٠ - ٣١١) للغزالي.

(٢) انظر: «الاعتصام»: (٢/١١٣) للشاطبي.

المفاسد الكبرى الناتجة عن تعاطي هذا الصوت الشيطاني والاستماع إليه .

ثم إن هذا التأثير النأشئ عن أصوات الغناء والموسيقى هو تأثير رهيب متولد عن أداة، تُعد - بحقي - من أخطر أدوات الصراع الإبليسي مع الجنس الإنساني، وإبليس - نعوذ بالله من كيده ومكره - يرمي من وراء ذلك إلى إغواء العباد، وإقصائهم عن الصراط المستقيم، كما قال تعالى: ﴿وَأَسْتَفْزِرُ مَنِ اسْتَقْتَعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَلْبَبَ عَلَيْهِمْ بِخِيلِكَ وَرَجَلِكَ وَشَارِكَهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعَدَهُمْ مَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الإسراء: ٦٤] .

الوجه الثالث: أننا نقول للجديع، ولمن يسير على منواله، متى كانت الحيوانات، والحشرات يوماً من الأيام أصولاً يُقاس عليها الإنسان؟! ومتى كانت مثلاً للرقي والإحساس الرفيع؟! ومتى كانت الشهوات الحيوانية، والرغبات البهيمية، قُدوة يُحتذى بها؟

أما يعلم الجديع أن الحيوانات غير مكلفة؟ فهي تسير وفق شهواتها، وغرائزها . . أما الإنسان فهو مكلف يسير وفق منهج رباني، فكيف جعلت من الإنسان المكرم حيواناً يتبع كل ما ترضيه الحيوانات، بجامع الإحساس!! .

أليس الله يقول: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَبْرِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾؟! [الإسراء: ٧٠] .

أما يعلم الجديع أن الله تعالى لما ضرب مثلاً بكل كافر، معرض عن ربه، ودينه وعبادة الله . . جعل من الأنعام أكبر مثل لهم بل هم أضل سبيلاً! كما قال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٤٤] .

كلام الجديع: قال الجديع ص ٥٢: «فالأصوات الحسنة مؤثرة على العقول والأذهان وفاعلة في الطباع والأمزجة، بما لا يخفى إدراكه في واقع الحياة، خصوصاً تلك التي تخرج على الأصول والقوانين .

فبالنظر إلى المسموع بهذا الاعتبار، فإن الأصل: حله في شريعة الإسلام، جرياً على قواعدها وأصولها، في مجازاة الفطرة، إذ الإسلام دين الفطرة، فاللذة بذلك لذة مشروعة في أصلها؛ لموافقة الطبيعة الإنسانية، والحكم تأصيلاً في كل لذة: أنها على الحل.

وحيث يستلذ بالسَّماع، فما كان لذة فالأصل فيه الإباحة، وعليه: فسماع كل ما هو حسنٌ مباحٌ.

الرَّدُّ والتَّعليقُ:

الجواب أن يُقال: إن هذه الكلام فيه مغالطاتٌ عجيبة.

وبيان ذلك من الوجوه التالية:

الوجه الأول: سبق التنبيه فيما مضى على أن أصوات الغناء والموسيقى هي المنتهى في الفحش من الناحية الشرعية؛ ذلك لأنها صوت الشيطان، ووسيلته الكبرى في إضلال العباد، وإفسادهم.

ولو فرضنا جدلاً أن أصوات الغناء والموسيقى أصواتٌ حسنةٌ حسبما يرى الجديع، لم يكن ذلك مُسوِّغاً لتخليها كما زعم الجديع؛ إذ أن المقرّر في مذهب أهل السنة أن تحسين الشيء وتقييحه الذي يستلزم المدح والذم والثواب والعقاب في الآخرة لا يكون إلا بطريق الشرع، وقد يعرف العقل حسن هذا الشيء وقبحه قبل ورود الشرع لكن لا يلزم من ذلك أن يكون صاحبه مثاباً أو مُعاقباً إذا لم يرد شرعٌ بذلك^(١)، وسيأتي معنا بإذن الله تعالى بيانُ تقييح الشرع لأصوات الغناء والموسيقى بالأدلة البيّنة من الكتاب والسنة.

الوجه الثاني: ثمة سؤالٌ مهمٌ في هذا السياق:

(١) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٨/٩٠، ٤٢٨، ٤٣١، ١١/٣٧٤)، و«مفتاح دار السعادة»: (٧/٢)،

و٥٧، و٥٩) لابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ.

هل كون الشيء مؤثراً على العقول والأذهان، فاعلاً في الطّباع والأمزجة،
يَجْعَلُهُ حلالاً في شريعة الإسلام؟

لا ريب أن كون الشيء مؤثراً على العقول والأذهان، فاعلاً في الطّباع
والأمزجة، لا يَجْعَلُهُ حلالاً في شريعة الإسلام؛ إذ لو جعلنا هذه قاعدة مطردة؛
لأَبْحَنَّا كثيراً من المحرمات لتَصَافَها بصفة التأثير وصفة الفاعلية.

والحق أن الشريعة الإلهية تَنْظُرُ في نَوْعِيَّةِ هذا التأثير، ونَوْعِيَّةِ تلك الفاعلية؛
فإذا كان التأثير إيجابياً، والفاعلية إيجابية؛ كان الصوتُ الْمُتَصِفُ بهما صوتاً مُباحاً
أو مُسْتَحَبّاً.

أما إذا كان ذلكم التأثير سلبياً، وكانت تلكم الفاعلية سلبيةً - كما هو الشأن في
أصوات الغناء والموسيقى - فإن الصوتُ الْمُتَصِفُ بهما، يكون - حينئذٍ - صوتاً
مُحَرَّمًا.

الوجه الثالث: زَعَمَ الجديع أن الأصوات الحسنة، ومنها: صوت الغناء
والموسيقى حلال في شريعة الإسلام؛ لأنها تُوافِقُ الفِطْرَةَ، والْحَقُّ الواضِحُّ كما
هي الشَّمْسُ في نَحْرِ الظَّهيرة أن هذا الصوتُ الإِبِلِسيّ يُصَادِمُ الفِطْرَةَ السَّوِيَّةَ التي
جَبَلَ اللهُ النَّاسَ عليها، حيثُ أَنَّ الفِطْرَةَ هي الإسلام، كما دَلَّ على ذلك الكتابُ
والسُّنَّةُ وَمَذْهَبُ عَامَّةِ سَلَفِ الْأُمَّةِ^(١)، وإذا كان ذلك كذلك فلا التَّقاءَ الْبَتَّةَ بَيْنَ الفِطْرَةِ
وصوت الغناء والموسيقى؛ ذلك لأن الإسلام من خلالِ نَبْعِيهِ الصَّافِيَيْنِ: الكتابِ
والسُّنَّةِ يُحَرِّمُ صوت الغناء والموسيقى.

(١) انظر: «جامع البيان»: (٢٦/٢١)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (٢٤/١٤)، و«تفسير القرآن العظيم»: (٢٨٢/٦)، و«الدر المنثور»: (٤٩٢/٦) و«أضواء البيان»: (٢٤٩/١)، و«فتح الباري»: (٣/٦١٦)، و«التمهيد»: (٥٧/١٨)، و«مجموع الفتاوى»: (١/١٢٢، ٣٣٥)، و«حاشية ابن قيم الجوزية على سنن أبي داود»: (١٢/٣٤٠)، و«شفاء العليل»: (١/٣٠٧)، و«إعلام الموقعين»: (١/٣)، و«أحكام أهل الذمة»: (٢/٩٥٣) لابن قيم الجوزية.

الفصل الأول:

الآيات الواردة في تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أُسَلِّمُ إِلَيْهِ الْفَرَدِيسَ
www.moswarat.com

المبحث الأول: الآية الأولى: وجه الاستدلال، والرد على الشبهات

أولاً: ذِكْرُ الْآيَةِ: قَالَ تَعَالَى فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ: ﴿وَمَنْ أَلَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ يَغْيِرَ عَلَيْهِمْ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [لقمان: ٦].

ثانياً: وَجْهُ الاستدلال من الآية: وجه الاستدلال من الآية الكريمة، ينبني على مقدمات، ونتائج، كما يلي:

* المقدمات: هذه المقدمات تتعلق بتفسير مواضع الاستدلال من الآية، وبيان أوجه القراءات فيها، وذلك على النحو الآتي:

• المقدمة الأولى: تفسير مواضع الاستدلال من الآية:

١ - تفسير كلمة (يشترى): أصل هذه الكلمة يرجع إلى الشراء؛ ولذلك كان تفسير السلف لهذه الكلمة يدور حول معاني الشراء، وقد ورد عن السلف معنيان في ذلك، أمّا الأول؛ فهو - كما قال ابن جرير رَحِمَهُ اللهُ - : «مَنْ يَشْتَرِي الشَّرَاءَ الْمَعْرُوفَ بِالْثَمَنِ»^(١)، إلا أنَّ هذا المعنى لا يُعَوَّلُ عليه؛ لأنَّه وردَ في حديثٍ ضعيفٍ مرفوع^(٢)

(١) «جامع البيان»: (٣٩/٢١).

(٢) هو حديث أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل بيع المغتبات، ولا شراؤهن، ولا تجارة فيهن، وثمنهن حرام - وقال - : - إنما نزلت هذه الآية في ذلك: ﴿وَمَنْ أَلَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ يَغْيِرَ عَلَيْهِمْ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ حتى فرغ من الآية، ثم أتبعها: والذي بعثني بالحق ما رفع رجل عقبرته بالغناء إلا بعث الله عند ذلك شيطانين يردمان على عاتقيه ثم لا يزالان يضربان بأرجلهما على صدره وأشار إلى صدر نفسه حتى يكون هو الذي يسكت». أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين»: (١٤٤/١، ٤٥/٢) من طريقين عن الوليد بن الوليد، حدثنا ابن ثوبان عن يحيى بن الحارث عن القاسم، عن أبي أمامة مرفوعاً به. وهذا سند واهٍ جداً؛ لحال الوليد بن الوليد، قال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في «لسان الميزان»: (٣٢٧/٦) في ترجمته: «وقال الدارقطني وغيره: متروك. وروى له نصر المقلدي في أربعين حديثاً منكراً وقال: تركوه...».

لِلنَّبِيِّ ﷺ، كما وردَ أيضًا في أثرٍ موقوف^(١) على ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما لكنه ضعيفٌ أيضًا، فلا يُلتفتُ إليه.

أما المعنى الثاني للكلمة؛ فهو: الاختيار، والاستحباب، كما قال ابن جرير رحمهُ الله: «وقال آخرون: بل معنى ذلك: من يختار لهو الحديث ويستحبه»^(٢)، وهذا المعنى ثابتٌ عن السلف - رحمهم الله -؛ فقد أخرج ابنُ جرير رحمهُ الله في «تفسيره»: (٣٩/٢١) مَنْ طَرِيقَ بَشَرٍ، قَالَ: ثَنَا يَزِيدٌ، قَالَ: ثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلُهُ: ﴿وَمَنْ الْتَأَسَّ مِنْ يَشْتَرِي لَهُوَ الْحَدِيثُ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ وَاللَّهُ لَعَلَهُ أَنْ لَا يَنْفَقَ فِيهِ مَا لَا، وَلَكِنْ اشْتَرَاؤُهُ اسْتِحْبَابُهُ، بِحَسَبِ الْمَرْءِ مِنَ الضَّلَالَةِ أَنْ يَخْتَارَ حَدِيثَ الْبَاطِلِ عَلَى حَدِيثِ الْحَقِّ، وَمَا يَضُرُّ عَلَى مَا يَنْفَعُ^(٣).

يقول ابن جرير الطبري رحمهُ الله: «العرب تقول: اشتريت كذا على كذا، و«اشتريته» يعنون اخترته عليه. ومن الاشتراء قول أعشى بني ثعلبة:

فَقَدْ أَخْرَجَ الْكَاعِبَ الْمُشْتَرَاةَ مِنْ خِدْرِهَا وَأَشْبَعُ الْقِمَارَا

يعني بالمشتراة: المختارة. وقال ذو الرمة في الاشتراء بمعنى الاختيار:

يَذُبُّ الْقَصَايَا عَنْ شَرَاةٍ كَأَنَّهَا جَمَاهِيرُ تَحْتَ الْمُدْجَنَاتِ الْهَوَاضِبِ

يعني بالشراة: المختارة. وقال آخر في مثل ذلك:

إِنَّ الشَّرَاةَ رُوقَةُ الْأَمْوَالِ وَحَزْرَةُ الْقَلْبِ خِيَارُ الْمَالِ^(٤).

(١) أخرجه ابنُ جرير في «تفسيره»: (٣٩/٢١) قال حدثنا ابن وكيع، قال: ثنا أبي، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم أو مقسم، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: شراء المغنية. وفيه ابنُ وكيع، وهو كما قال ابن حجر رحمهُ الله في «التقريب»: (ص/٣٩٥): «سفيان بن وكيع بن الجراح، أبو محمد الرؤاسي، الكوفي، كان صدوقاً إلا أنه أبتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه فنُصح فلم يقبل فسقط حديثه».

(٢) «جامع البيان»: (٣٩/٢١).

(٣) أثر حسن.

(٤) «جامع البيان»: (١٠٦/١) بتصرف.

• المقدمة الثانية : تفسيرُ كلمةٍ (لهو الحديث) :

جاء تفسيرُ (لهو الحديث) بأنَّه الغناءُ عن جماعةٍ من السلف :

أ - الصَّحابة رضي الله عنهم : ثَبَّتَ ذَلِكَ عَنْ عَلمَيْنِ مِنْ أَبرَزِ أعلامِهِمْ ، وفقهينِ مِنْ أَكْبَرِ فقهاءِهِمْ ، هما :

١ - عبد الله بن عباسٍ رضي الله عنه : حَيْثُ قَالَ فِي قَوْلِهِ وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهَوَ الْحَدِيثِ : «نَزَلَتْ فِي الْغِنَاءِ ، وَأَشْبَاهِهِ»^(١) .

٢ - عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : حَيْثُ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ ؟ فَقَالَ : «هُوَ الْغِنَاءُ وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ، يَرُدُّهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ»^(٢) .

ب - مِنَ التَّابِعِينَ : ثَبَّتَ ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ ، هُمْ :

١ - مجاهد بن جبر رضي الله عنه : حَيْثُ قَالَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : «وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهَوَ الْحَدِيثِ» إِنَّهُ هُوَ : «الْغِنَاءُ»^(٣) .

٢ - عكرمة رضي الله عنه (مولى ابن عباس رضي الله عنه) : حَيْثُ قَالَ شُعَيْبُ بْنُ يَسَارٍ : سَأَلْتُ عَكْرَمَةَ عَنْ «لَهَوِ الْحَدِيثِ» ؟ قَالَ : «هُوَ الْغِنَاءُ»^(٤) .

(١) أثر صحيح موقوف . أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» : (١٢٦٥) ، وابن أبي شيبة في «مصنفه» : (٦/٣١٠) ، وابن جرير في «تفسيره» : (٤٠/٢١) ، وابن أبي الدنيا في «دَمُ المَلاهِي» ، والبيهقي في «السنن» : (١٠/٢٢١ و ٢٢٣) من طرقٍ عنه . انظر : «تحريم آلات الطرب» : (ص/١٤٢ و ١٤٣) .

(٢) أثر صحيح موقوف . أخرجه ابن أبي شيبة ، وكذا ابن جرير وابن أبي الدنيا ، والحاكم في «مستدركه» : (٢/٤١١) ، وعنه البيهقي في «شعب الإيمان» : (٤/٢٧٨ و ٥٠٩٦) ، وابن الجوزي في «تلبس إبليس» : (ص/٢٤٦) ، وقال الحاكم «صحيح الإسناد» ، ووافقه الذهبي ، وهو كما قالا ، وصحَّحه ابن قيم الجوزية . انظر : «تحريم آلات الطرب» : (ص/١٤٣) .

(٣) أثر صحيح . أخرجه الطبري في «تفسيره» : (٤٠/٢٢) من طريق حبيب بن أبي ثابت عن مجاهد به ، وكذا ابن أبي الدنيا في «دَمُ المَلاهِي» : (ص/٤١ و ٤٢) ، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» : (٣/٢٨٦) من طريق شعبة عن الحكم عن مجاهد به .

(٤) أثر حسن . أخرجه البخاري في «التاريخ» : (٢/٢١٧) ، وابن جرير أيضًا ، وابن أبي شيبة وابن أبي

قال ابن رجب الحنبلي رحمته الله: «وفسّره بالغناء أيضًا خلقٌ من التابعين، منهم: الحسن البصري، وسعيد بن جبير، وقتادة، والنخعي»^(١).

كما فسّره بآلات الطرب كالطبل والمزامير، جماعة من السلف، منهم: مجاهد بن جبر رحمته الله: حيث ثبت عنه أنّه فسّر ذلك بقوله: «اللهو: الطبل»^(٢).
والحسن البصري رحمته الله: حيث قال: «نزلت هذه الآية في الغناء والمزامير»^(٣).

وقال أيضًا: «لهو الحديث: المعازف والغناء»^(٤).

الضّحّاك بن مزاحم رحمته الله: حيث قال: «لهو الحديث: صوت المزمارة»^(٥).
ولا تعارض بين التفسيرين؛ ذلك لأنّ آلات الطرب داخلة كما تقدّم معنا في معنى الغناء ومفهومه، وتفسير السلف للهو الحديث بآلات الطرب هو «على سبيل التمثيل، وتنبه المستمع على النوع لا على سبيل الحد المطابق للمحدود في عمومته وخصوصه»^(٦).

قال الواحدي: «أكثرُ المفسّرين على أنّ المراد بـ ﴿لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾ الغناء، قال أهل المعاني: ويدخل في هذا كلّ من اختار اللهو والغناء والمزامير والمعارف

= الدنيا - واللفظ له - ومن طريقه البيهقي، ورجاله ثقات غير شيعب هذا، روى عنه ثقتان، ووثقه ابن

حبّان (٣٥٥/٤)، وقد تابعه أسامة بن زيد عند ابن أبي شيبة رقم (١١٧٥) وابن جرير (٤٠/٢١ و ٤١).

(١) انظر: «نزهة الأسماع في مسألة السماع»: (ص/٤١ و ٤٠) لابن رجب الحنبلي رحمته الله.

(٢) أنثر صحيح، يأتي تخريجه، والكلام عليه بالتفصيل في فقرة: «الردّ على شبهات الجديع حول الآية الأولى».

(٣) «تفسير الحسن البصري»: (٢/١٩٩).

(٤) «أحكام القرآن»: (١٤/٥١)، و«تفسير الحسن البصري»: (٢/١٩٩).

(٥) «أحكام القرآن»: (١٠/٢٨٨).

(٦) «مقدمة في أصول التفسير»: (ص/٤٠).

على القرآن، وإن كان اللفظ ورد به (الاشتراء)؛ لأنَّ هذا اللفظ يذكر في الاستبدال والاختيار كثيراً^(١).

• ثالثاً: أوجه القراءات في الآية:

١ - هناك وجهان للقراءة:

الوجه الأول: ضم الياء في قوله: ﴿لِيُضِلَّ﴾، وهي قراءة سبعة قرأ بها الجميع عدا ابن كثير وأبي عمرو^(٢).

الوجه الثاني: فتح الياء في قوله: ﴿لِيُضِلَّ﴾، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو من السبعة، ويعقوب من العشرة^(٣).

قال ابن الجوزي رحمه الله: «أي: ليصير أمره إلى الضلال»^(٤).

وقال صديق حسن خان رحمه الله (ليضل هو في نفسه، ويدوم، ويستمر، ويثبت على الضلال)^(٥)، فاللام هنا لامُ العاقبة كما في (تفسير الواحدي)^(٦).

قال القرطبي رحمه الله في بيان كلتا القراءتين - «قراءة العامة بضم الياء؛ أي ليضل غيره عن طريق الهدى، وإذا أضل غيره فقد ضل. وقرأ ابن كثير وابن محيصة وحميد وأبو عمرو ورؤيس وابن أبي إسحاق (بفتح الياء) على اللزوم؛ أي ليضل

(١) «الوسيط»: (٣/ ٤٤١) للواحدي.

(٢) انظر: «شرح طيبة النشر في القراءات العشر»: (ص/ ٢٥٨) للإمام الجزري، و«الوجيز في شرح قراءات القراءة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة»: (ص/ ٢٩٢) للإمام أبي علي الحسن بن علي الأهوازي المقيري.

(٣) انظر: «شرح طيبة النشر في القراءات العشر»: (ص/ ٢٥٨)، و«الوجيز في شرح قراءات القراءة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة»: (ص/ ٢٩٢)، و«تفسير ابن كثير - الحاشية»: (٦/ ٢٧٤٠)، و«تفسير البيضاوي»: (ص/ ٣٢٤).

(٤) «زاد المسير»: (٦/ ٣١٧) لابن الجوزي رحمه الله.

(٥) «الدين الخالص»: (٤/ ٤١٧).

(٦) انظر: «تحريم آلات الطرب»: (ص/ ١٥١).

هو نفسه»^(١).

٢ - في كلمة: ﴿وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾: يقول الإمام ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللهُ:

«وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا اخْتَلَفَتِ الْقُرَاءُ فِي قِرَاءَةِ ذَلِكَ، فَقَرَأَتْهُ عَامَّةُ قُرَاءِ الْمَدِينَةِ وَالْبَصْرَةِ، وَبَعْضُ أَهْلِ الْكُوفَةِ: «وَيَتَّخِذُهَا» رَفْعًا، عَطْفًا بِهِ عَلَى قَوْلِهِ: يَشْتَرِي كَأَن مَعْنَاهُ عِنْدَهُمْ: وَمَنِ النَّاسُ مِنْ يَشْتَرِي لَهُوَ الْحَدِيثُ، وَيَتَّخِذُ آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا. وَقَرَأَ ذَلِكَ عَامَّةُ قُرَاءِ الْكُوفَةِ: وَيَتَّخِذُهَا نَصْبًا عَطْفًا عَلَى يَضِلُّ، بِمَعْنَى: لِيَضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، وَلِيَتَّخِذَهَا هُزُوًا.

والصواب من القول في ذلك: أنهما قراءتان معروفتان في قراءة الأمصار، متقاربتا المعنى، فبأيهما قرأ القارئ، فمصيب الصواب في قراءته»^(٢).

النتائج:

١ - أن تفسير الصحابة رَحِمَهُمُ اللهُ لكلمة (لهو الحديث) بالغناء حجة وصواب؛ حيث جاء هذا التفسير عن اثنين من الصحابة رَحِمَهُمُ اللهُ، وليس له مخالف من الكتاب أو السنة أو قول صحابي آخر، واشتهر في الأمة بدليل أن خلقاً من التابعين قالوا به^(٣).

٢ - أن تفسير التابعين - رحمهم الله - لكلمة (لهو الحديث) بآلات الطرب كالطبل والمزمار، حق وصواب؛ لأن هذا القول موافق لعموم قول الصحابة رَحِمَهُمُ اللهُ في (لهو الحديث) بأنه الغناء، إذ أن آلات الطرب داخلة كما تقدّم معنا في معنى الغناء ومفهومه، كما أن هذا القول ليس له مخالف من الكتاب أو السنة أو قول صحابي أو تابعي آخر، ثم أضف إلى ذلك أن القائل بهذا القول له وزنه، ومكانته في علم التفسير^(٤).

(١) «الجامع في أحكام القرآن»: (٥٦/١٤).

(٢) «جامع البيان»: (٣٩/٢١).

(٣) راجع: «مقدمة الكتاب».

(٤) راجع: «المقدمة».

٣ - أن المقصود بالغناء هنا - من حيث الحكم الشرعي - الغناء المحرم لا المباح؛ ذلك لأنه جاء في سياق الذم في الآية، ولأن تعاطيه - كما سيأتي معنا - يؤدي للضلال والصّد عن سبيل الله، واتخاذ آيات الله هزواً.

٤ - المتأمل في سياق الآية: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾، وما قبلها من آيات وهي قول الله تعالى: ﴿الْعَمَّ ۝ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ۝ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ﴾ [لقمان: ١ - ٣]، يلحظ وجود مادتين: مادة هدى ورحمة تتمثل في آيات الكتاب الحكيم، ومادة ضلال وعذاب تتمثل في الغناء، وما يدخل فيه من آلات الطرب والموسيقى.

يقول الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في بيان هذه الحقيقة، : «لما ذكر تعالى حال السعداء، وهم الذين يهتدون بكتاب الله ويتنفعون بسماعه، كما قال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ الآية، عطف بذكر حال الأشقياء الذين أعرضوا عن الانتفاع بسماع كلام الله وأقبلوا على استماع المزامير والغناء بالألحان وآلات الطرب، كما قال ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾. قال: «هو - والله الغناء»^(١).

وجه الاستدلال من الآية على تحريم آلات الطرب والموسيقى:

تقدّم معنا أن هناك قراءتين للآية؛ وعليه فإن كل قراءة من هاتين القراءتين ينبنى عليه وجه من وجوه الاستدلال، وبيان ذلك فيما يلي:

١ - بناءً على القراءة الأولى للآية، وهي قوله: ﴿لِيُضِلَّ﴾، يكون وجه الدلالة في الآية، أن الله - جلّ وعلا - بين أن بعضاً من الناس يختار مادة الضلال

(١) «تفسير ابن كثير»: (٦/ ٣٣٠).

وهي الغناء وآلاتُ الطرب على مادة الهدى وهي آيات الكتاب الحكيم، من أجل إضلال الناس، واتخاذ آيات الله هزواً؛ فاللام في ليضللّ لام التعليل، وإذا كان الغناء سبباً من أسباب الضلالة، فلا شك في تحريمه^(١)؛ لأن الضلال نوع من الانحراف عن الصراط المستقيم، المفضي إلى نار الجحيم - عياداً بالله - كما قال تعالى في خاتمة الآية الكريمة: ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾.

إذا؛ فتحريم الغناء هاهنا من باب أنه وسيلة تُفضي إلى الحرام.

يقول ابن قيم الجوزية رحمه الله: «لما كانت المقاصد لا يتوصل إليها إلا بأسباب وطُرق تُفضي إليها كانت طرقها وأسبابها تابعة لها معتبرة بها، فوسائل المحرمات والمعاصي في كراهتها والمنع منها بحسب إفضائها إلى غاياتها وارتباطاتها بها، ووسائل الطاعات والقُرَبَات في محبتها والإذن فيها بحسب إفضائها إلى غايتها؛ فوسيلة المقصود تابعة للمقصود، وكلاهما مقصود، لكنه مقصود قصداً للغايات، وهي مقصودة قصد الوسائل؛ فإذا حرّم الربّ تعالى شيئاً وله طرق ووسائل تُفضي إليه فإنه يحرمها ويمنع منها، تحقيقاً لتحريمه، وتثبيتاً له، ومنعاً أن يقرب حمّاه، ولو أباح الوسائل والذرائع المُفضية إليه لكان ذلك نقضاً للتحريم، وإغراء للنفوس به، وحكمته تعالى وعلمه يأبى ذلك كل الإباء، بل سياسة ملوك الدنيا تأبى ذلك؛ فإن أحدهم إذا منع جُنْدَه أو رعيته أو أهل بيته من شيء ثم أباح لهم الطرق والأسباب والذرائع الموصلة إليه لعدّ متناقضاً، ولحصل من رعيته وجنده ضدّ مقصودة. وكذلك الأطباء إذا أرادوا حَسَمَ الداء منعوا صاحبه من الطرق والذرائع الموصلة إليه، وإلا فسد عليهم ما يرومون إصلاحه. فما الظن بهذه الشريعة الكاملة التي هي في أعلى درجات الحكمة والمصلحة والكمال؟ ومن تأمل مصادرها ومواردها علم أن الله تعالى ورسوله سد الذرائع المُفضية إلى المحارم بأن حرّمها ونهى عنها، والذريعة: ما كان وسيلة وطريقاً إلى الشيء»^(٢).

(١) انظر: «فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ»: (٢٢٧/١٠).

(٢) «إعلام الموقعين»: (١٧٥/٣).

ويقول رَحِمَهُ اللَّهُ في موضع آخر: «فإنَّ الطريقَ متى أفضت إلى الحرام؛ فإنَّ الشريعةَ لا تأتي بإباحتها أصلاً؛ لأنَّ إباحتها وتحريم الغاية جمعٌ بين النقيضين، فلا يُتَصَوَّرُ أن يُباحَ شيءٌ ويُحرَّم ما يُفْضَى إليه، بل لا بُدَّ من تحريمها أو إباحتها، والثاني باطل قطعاً، فيتعين الأول»^(١).

وهأ هنا يجدر التنبيه على أنَّ إفضاء هذه الوسيلة إلى الضلال، واتخاذ آيات الله هزواً، ومن ثمَّ الوقوع في العذاب المهيِّن الذي رتبهُ الله على ذلك إن شاء سبحانه، ليس من باب الظنِّ والاحتمال القابل للخطأ والصواب، وإنما هو على سبيل القطع واليقين - كما سيأتي بيانه في القراءة الثانية للآية -؛ ولو كان إفضاء هذه الوسيلة إلى الضلال من باب الظنِّ الغالب لكان هذا كافياً بتحريمها، فكيف إذا كان على سبيل القطع واليقين؟

مِمَّا يؤكد - بما لا يدع مجالاً للشك - بأنَّ هذه الوسيلة ليست وسيلة عاديةً غيرها من الوسائل، بل هي وسيلة إبليسيَّة تشتملُ على مادَّة الضلال كما تقدَّم معنا، وكما سيأتي بيانه بالتفصيل عند الكلام على الآية الثالثة بإذن الله تعالى.

٢ - أمَّا القراءةُ الثانيةُ للآية، وهي قوله: ﴿لِيُضِلَّ﴾^(٢)؛ فوجه الدلالة فيها أنَّ الله جلَّ وعلا بيَّن أنَّ بعضاً من النَّاس يختارُ مادَّة الضلال وهي الغناء وآلات الطرب على مادَّة الهدى وهي آيات الكتاب الحكيم، فتكونُ عاقبةُ أمرِهِم يقيناً هي الضلال، واتخاذُ آياتِ الله هزواً، ومن ثمَّ الوقوع في العذاب المهيِّن - إذا شاء الله سُبْحَانَهُ -،

(١) «تهذيب السنن»: (١٠٢/٥) لابن قيم الجوزية.

(٢) من العجيب حقاً أنَّ الجديع ذكر في مقدمة كتابه أنَّه درس موضوع الغناء والموسيقى زمناً طويلاً، ومع ذلك كله لم يُشير من قريب أو من بعيد لهذه القراءة، والمنهج العلمي يقتضى ذكرها في البحث، لكن يبدو - والله أعلم - أنه أحجم عن ذلك؛ لأنَّ هذه القراءة تُعَكِّرُ عليه صفو استدلاله بالآية من حيث أنها تبين أنَّ مجرد الاستماع للغناء وآلات الطرب يُفضي للضلال - عباداً بالله - ولا يُشترط في ذلك قصد إضلال الناس عن سبيل الله.

فإذا كان الله ﷻ وهو العليم بمقدمات الأمور وخواتيمها، الخبير - سبحانه - ببواطن النفوس ومكنوناتها، وما ينفعها وما يضرها، يبين للناس، ويقرر لهم من خلال هذا النص القرآني، حقيقة رهيبة مفزعة، ألا وهي: أن من اختار الغناء بآلات الطرب، وأقبل إلى الاستماع إليه؛ فإن مصيره وعاقبة أمره هي الضلال، واتخاذ آيات الله هزواً، ومن ثم الوقوع في العذاب المهين - إذا شاء ﷻ -، فهل يرتاب أحد بعدئذ في تحريم الغناء، ومنعه، وسد جميع الأبواب الموصلة إليه؟!!

ثالثاً: الرد على الشبهات:

أورد الجديع على هذه الآية جملة من الشبهات في مقام الاستدلال بها على تحريم الغناء بآلات الطرب، ومن هنا سأقوم - بإذن الله - بعرض هذه الشبهات كما جاءت في كلامه، ثم الرد عليها بما تقتضيه الأدلة الشرعية، والحجج العلمية.

الشبهة الأولى: ذكر الجديع في ص: ٦٢ - ٦٣ في حاشية الكتاب على الأثر الثابت عن مجاهد رحمته الله في تفسير (لهو الحديث) بأنه الطبل، وذلك من جهة الرواية، حيث ضعف إسناد الأثر بقوله في الحاشية: «أخرجه ابن جرير في تفسيره» (١٠٥/٢٨) من طريق عبد الله بن أبي نجيج، عن إبراهيم بن أبي بكر، عن مجاهد، وأخرجه من طريق ابن أبي نجيج عن مجاهد دون واسطة ولا سماع، فالأشبه أن يكون ابن أبي نجيج حمله عن إبراهيم هذا، وإبراهيم جازي مغمور غير مشهور.

والأشبه أيضاً أن يكون ابن جريج حمله عنه عن مجاهد فدلّسه، فقد أخرجه أيضاً ابن جرير (٦٣/٢١) من طريق حجاج الأعور، عن ابن جريج، عن مجاهد. وإسناده ضعيف ابن جريج أحد الأئمة، لكنه كان قبيح التدليس، لا يكاد يدلّس إلا عن مجروح، وقال يحيى بن سعيد القطان: «لم يسمع من مجاهد إلا حديثاً واحداً: فطلقوهن في قبل عدتهن» (تقدمة الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم: ص: ٢٤٥).

الرَّدُّ والتَّعليقُ :

١ - ذكر الجديع تخريجين للأثر :

أَمَّا الْأَوَّلُ ؛ فهو قوله : «أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٢٨ / ١٠٥) من طريق عبد الله بن أبي نجيج، عن إبراهيم بن أبي بكر، عن مجاهد، وأخرجه من طريق ابن أبي نجيج عن مجاهد دون واسطة ولا سماع، فالأشبه أن يكون ابن أبي نجيج حمله عن إبراهيم هذا، وإبراهيم حجازيٌّ مغمورٌ غير مشهور» - .

وهذا ليس له علاقة بتفسير (لهو الحديث) المذكور في الآية، بل هو متعلق بتفسير قول الله تعالى : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا﴾ [الجمعة : ١١] ، كما قال الإمام ابن جرير رَحِمَهُ اللهُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ : «وقال آخرون : كان طبلاً . ذكر من قال ذلك :

حدثني محمد بن عمرو، قال : ثنا أبو عاصم، قال : ثنا عيسى وحدثني الحارث، قال : ثنا الحسن، قال : ثنا ورقاء، جميعاً عن ابن أبي نجيج، عن مجاهد قال : اللهو : الطبل .

حدثني الحارث، قال : ثنا الأشيب، قال : ثنا ورقاء، قال : ذكر عبد الله بن أبي نجيج، عن إبراهيم بن أبي بكر، عن مجاهد أن اللهو : هو الطبل»^(١) .

إذا ؛ فهذا الأثر الذي أخرجه الجديع في تفسير الآية، ليس له علاقة بالبُتَّة بها .

٢ - أَدْخَلَ الْجَدِيعُ الْأَثَرَ الْأَوَّلَ فِي الثَّانِي عِنْدَ تَحْقِيقِهِ لَصَحَّةِ الْأَثَرِ الْأَوَّلِ ؛

حيث قال : «فالأشبه أن يكون ابن أبي نجيج حمله عن إبراهيم هذا، وإبراهيم حجازيٌّ مغمورٌ غير مشهور» .

والأشبه أيضاً أن يكون ابن جريج حمله عنه عن مجاهد فدلَّسَه ، مع أن الأثر الثاني لا علاقة لها بالأثر الأول ؛ ذلك لأنَّ الأثر الثاني هو الذي جاء في تفسير (لهو

(١) «جامع البيان» : (٢٨ / ١٠٥) .

الحديث) بالطبل، أمّا الأثر الأول؛ فهو متعلق بآية: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا﴾ كما تقدّم معنا.

٣ - ضَعَّفَ الجديع الأثر الثاني المتعلّق بتفسير (لهو الحديث) بالطبل؛ حيث قال: «والأشبه أيضًا أن يكون ابنُ جريج حمله عنه عن مجاهدٍ فدّلّسه وإسناده ضعيف ابن جريج أحد الأئمة، لكنّه كان قبيح التّديس، لا يكادُ يُدلسُ إلا عن مجروح، وقال يحيى بن سعيد القطان: «لم يسمع من مجاهدٍ إلا حديثًا واحدًا: فطلقوهنَّ في قُبُلِ عدتهنَّ»، فهل ما ذَهَبَ إليه الجديع في تضعيف هذا الإسناد، يُعدُّ صحيحًا في ميزان النّقْدِ العلمي؟

أمّا قوله: «والأشبه أيضًا أن يكون ابنُ جريج حمله عنه عن مجاهدٍ فدّلّسه» فغير صحيح؛ لأنَّ الأثر الثاني ليس له علاقةٌ بالأثر الأول، فهذا يتعلّق بآية، وذاك يتعلّق بآية أخرى.

ثمَّ إنَّ هذا القول قولٌ محتملٌ يفتقر للدليل والحجة القاطعة.

أمّا تضعيفُ الإسناد؛ من أجلِ تدليسِ ابنِ جريج؛ فهو غيرُ صحيحٍ أيضًا؛ ذلك لأنّه أَخَذَ التّفْسيرَ بواسطةِ القاسم بن أبي بَرّة عن مجاهد، وقد سمع القاسم من مجاهد، فانتفى الانقطاع والقاسم ثقة^(١).

قال ابن حبان: «لم يسمع التفسير من مجاهد أحد غير القاسم بن أبي بَرّة، وأخذ الحكم وليث بن أبي سليم وابن أبي نجيح وابن جريج وابن عيينة من كتابه، ولم يسمعوا من مجاهد»^(٢).

ومن عَجَبٍ أنَّ الجديع نفسه قرّر هذه القاعدة في كتابه «تحرير علوم الحديث»: (٩٨٧/٢)، حيث قال - هداه الله - : «وأمّا مجاهدٌ، فقد روى ابنُ جريج عنه كثيرًا

(١) انظر: «شمس الضحى في حكم الأخذ من اللحي»: (ص/ ٦٢٠) للشيخ صادق بن محمد البيضاني.

(٢) «الثقات»: (٧/ ٣٣١) للإمام ابن حبان البستي.

في التفسير، لكنّها مُدَلَّسَةٌ عن ثقةٍ معروفٍ، كما قال ابنُ جَبَّانَ: «مَا سَمِعَ التفسيرَ عن مجاهدٍ غيرِ القاسمِ بنِ أَبِي بَرَّةَ. نَظَرَ الْحَكَمُ بنُ عُتَيْبَةَ وَلَيْثُ بنُ أَبِي سُلَيْمٍ وَابْنُ أَبِي نَجِيحٍ وَابْنُ جُرَيْجٍ وَابْنُ عُيَيْنَةَ فِي كِتَابِ الْقَاسِمِ، وَنَسَخُوهُ، ثُمَّ دَلَّسُوهُ عَنْ مُجَاهِدٍ». ثُمَّ بَنَى عَلَيْهَا أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ يُقْبَلُ تَفْسِيرُهُ عَنْ مُجَاهِدٍ وَلَوْ كَانَ بِالْعَنْعَنَةِ، وَلَا يَضُرُّ - حِينَئِذٍ - أَنَّهُ كَثِيرُ التَّدْلِيلِ؛ لِأَنَّ الْوَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا مَعْلُومَةٌ كَمَا تَقَدَّمَ، يَقُولُ الْجَدِيدُ فِي كِتَابِهِ «تَحْرِيرُ عُلُومِ الْحَدِيثِ»: (٢/٩٨٨): «... فابْنُ جُرَيْجٍ إِمَامٌ، لَكِنْ لَا تُقْبَلُ عَنْتَتُهُ لِكَثْرَةِ تَدْلِيلِهِ، سِوَى مَا يَرْوِيهِ عَنْ عَطَاءٍ وَالتَّفْسِيرِ عَنْ مُجَاهِدٍ».

أَمَّا قَوْلُ يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ الَّذِي تَوَكَّأَ عَلَيْهِ الْجَدِيدُ فِي تَوْهِينِ هَذَا الْأَثَرِ، فَلَا يَنْطَبِقُ هَاهُنَا؛ ذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَتَعَلَّقُ بِسَمَاعِ ابْنِ جُرَيْجٍ الْحَدِيثَ مِنْ مُجَاهِدٍ، أَمَّا التَّفْسِيرُ، فَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَذِكْرِهِ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «لَمْ يَسْمَعْ مِنْ مُجَاهِدٍ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا»، فَانْظُرْ - رَعَاكَ اللَّهُ - كَيْفَ أَنَّ قَوْلَ يَحْيَى يَخْتَصُّ بِسَمَاعِ الْحَدِيثِ لَا التَّفْسِيرِ؟!

ثُمَّ إِنَّ كَلِمَاتِ الْجَرَحِ الَّتِي أَطْلَقَهَا الْأُئِمَّةُ كَأَحْمَدَ، وَالدَّارِقُطَنِي، بِشَأْنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَقٌّ لَا مَطْعَنَ فِيهَا، حَيْثُ كَانَ قَبِيحَ التَّدْلِيلِ، لَا يَدُلُّ إِلَّا فِيمَا سَمِعَهُ مِنْ مَجْرُوحٍ مِثْلِ إِبْرَاهِيمَ بنِ أَبِي يَحْيَى، وَمُوسَى بنِ عُبَيْدَةَ وَغَيْرِهِمَا، لَكِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ تَتَعَلَّقُ بِسَمَاعِ الْحَدِيثِ لَا التَّفْسِيرِ، بِدَلِيلِ أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ لَمْ يَسْمَعْ التَّفْسِيرَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْمَجْرُوحِينَ، وَإِنَّمَا سَمِعَهُ مِنَ الْقَاسِمِ بنِ أَبِي بَرَّةَ وَهُوَ ثَقَّةٌ.

فَالْخُلَاصَةُ إِذَا أَنَّ هَذَا الْأَثَرَ صَحِيحٌ لَا مَطْعَنَ فِيهِ مِنْ نَاحِيَةِ الرِّوَايَةِ.

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ: تَكَلَّمَ الْجَدِيدُ عَلَى الْأَثَرِ السَّابِقِ مِنْ جِهَةِ الدَّرَايَةِ أَيْضًا، حَيْثُ قَالَ ص: ٦٣ - ٦٤ «فَهَذَا التَّفْسِيرُ الْمَدْعَى عَلَى مُجَاهِدٍ تَخْصِيصٌ لِلْعَامِّ بِغَيْرِ بَرَهَانٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَيُردُّ عَلَيْهِ مَا أوردته على الآيَةِ السَّابِقَةِ، فَإِنَّ الْمُنَاسَبَةَ بَيْنَ (لَهُوَ الْحَدِيثِ) وَ(الطَّبْلِ) أَوْ (صَوْتِ الطَّبْلِ)، فَهَذَا لَيْسَ بِحَدِيثٍ لِيُضَافَ اللَّهُو إِلَيْهِ، إِلَّا عَلَى وَجْهِهِ مِنَ الْعُجْمَةِ لَا نَفْهَمُهُ!

فتأويل (لهو الحديث) بالآلة أو صوتها ليس بلسان عربي مبين .

أما تفسيره بالغناء ، فهو منقول معقول ، حيث ورد في الآية وجوه من التأويل أشهرها هذا التفسير ، وصح عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وغيره .

لكن هذا مع صحته رواية عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وطائفة بعدهم ، ومع صحته دراية من جهة اندراجهِ تحت مسمى (لهو الحديث) ، فإنه تفسير غير حاصر لدلالة هذا اللفظ ، والقول بأنه الغناء خاصة لا يُسلم بالأثر ، بل يحتاج إلى تنصيص ، وعمومات القرآن والسنة لا يُخصّصها تفسير الصحابي ، على أقوى قولي الأصوليين ، وهو قول مالك والصحيح عن الشافعي .

على أننا نرى إعمال قول الصحابي هاهنا ، وإنما نقول : لا يصح أن يكون تفسيره هو المعنى حصراً دون ما سواه .

ثم يقول ص : ٧٠ - ٧١ : «تلاحظ أن اللهو في الآية لم يأت مطلقاً ، إنما قيد بالإضافة إلى الحديث ، فخرج بهذا القيد ما لا يوصف بكونه حديثاً من أنواع اللهو ، فلا يصح أن يعنى به الطبل ولا غيره من الآلات .

والحديث مضافاً إلى اللهو عام في كل كلام يُتلهى به ، لم تحصر الآية منه كلاماً دون كلام ، فدخل ضمنه الغناء والقصص والأساطير والكتب ، وغير ذلك مما يُلهى به من الكلام

فإذا عُدت إلى الآية وتأملت ما وردت لأجله ، فهل تراها أفادت حكماً خاصاً بلهو الحديث ؟ سلمنا أن لهو الحديث يشمل الغناء وشبهه من الكلام الذي يُلهى به ، لكن أين نجد في الآية حكماً بخصوص ذلك ؟

حتى على طريقة من لا يُبالي أن يبتز بعض النص فيستدل لمذهبه ، فإننا لا نجد الآية علقت أي حكم بلهو الحديث ، لا باعتبار مفرد اللهو والحديث ، ولا باعتبار تركيبهما ، إنما صريح اللفظ ترتيب الوعيد الشديد على اشتراء لهو

الحديث إذا كان بقصد الإضلال من سبيل الله واتخاذها هزواً .

فعجباً لمن يتعلّق من الآية بصدرها، فيقول: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهَوَ الْحَدِيثِ﴾ قال ابن مسعود: الغناء، أو قال غيره: الطبل؛ ليُخْرِجَهُ بُرْهَانًا لِرَأْيِهِ، من غير تدبّر لدلالة هذا الاقتضاب!

إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهَوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۝ وَإِذَا نُتِلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَن فِي أُذُنِهِ قِرَاطٌ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [لقمان: ٦، ٧].

فلا حُكْمَ في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهَوَ الْحَدِيثِ﴾ مُجَرَّدًا، وحيث لا حُكْمَ إِذَا فلا وعيد ولا عقوبة، إِنَّمَا الْحُكْمُ فِي تَتِمَّةِ السِّيَاقِ مُعَلَّقًا بِسَبَبِ اشْتِرَاءِ لَهَوِ الْحَدِيثِ، فليس هو في اشتراء مُجَرَّدٍ، ولا لهو مُجَرَّدٍ، ولا حديث مُجَرَّدٍ، ولا في هذه المعاني مُجْتَمِعَةً، إِنَّمَا هُوَ فِي حَقٍّ مِّنْ اشْتَرَىٰ ذَلِكَ يُرِيدُ بِاشْتِرَائِهِ الإِضْلَالَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِالْجَهْلِ وَالْهَوَىٰ وَاتِّخَاذِ آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا، وهذا المعنى لا يَصِحُّ بَعْدَهُ إِسْلَامٌ، كَانَ ذَلِكَ اللَّهْوُ الْغِنَاءُ وَالْعَزْفُ، أَوِ الْكُتُبُ وَالْقَصَصُ وَالرَّوَايَاتُ وَالتَّمَثِيلِيَّاتُ وَالْمَسْرَحِيَّاتُ وَالْأَفْلَامُ.

فأين هذا من مُجَرَّدِ الاِشْتَغَالِ بِلَهَوِ الْحَدِيثِ بِمَعْزَلٍ عَنْ هَذَا الْقَصْدِ؟ وَمِنْ ذَا يُحَرِّمُ قِرَاءَةَ حِكَايَةٍ أَوْ قِصَّةٍ يُسْتَطَرَفُ بِهَا وَيَلْهُو، أَوْ يَتَسَلَّى بِقِرَاءَةِ دِيْوَانِ شِعْرِ، وَهُوَ لَا يَقْصِدُ شَيْئًا مِنْ هَذَا الْمَعْنَى؟

الرَّدُّ وَالتَّعْلِيقُ :

١ - زعم الجديع أَنَّ في تفسير مجاهدٍ لـ (لهو الحديث) بالطَّل، تخصيصًا للعالم بغير برهانٍ من الله ورسوله ﷺ، والواقع أَنَّنَا لَمْ نَدَّعِ هَذَا التَّخْصِصَ كَمَا زَعَمَ الْجَدِيعُ، بَلْ تَفْسِيرُ مَجَاهِدٍ هُوَ تَفْسِيرٌ لِلْكَلِمَةِ بِمَا تَحْتَمِلُهُ مِنْ مَعْنَى، وَهُوَ حَقٌّ وَصَوَابٌ كَغَيْرِهِ مِنَ التَّفَاسِيرِ الَّتِي جَاءَتْ عَنِ السَّلَفِ فِي مَعْنَى الْكَلِمَةِ، وَالْمَقْرُرُ فِي الْأَصُولِ كَمَا قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّنْقِيطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «... أَنَّ الْآيَةَ إِنْ كَانَتْ تَحْمِلُ مَعَانِي

كلها صحيحة تعين حملها على الجميع كما حققه بأدلتها الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمه الله في رسالته في علوم القرآن^(١).

٢ - زعم الجديع أن تفسير مجاهد رحمه الله (لهو الحديث) بالطبل أو صوت الطبل في غاية الضعف؛ بدعوى أن هذا ليس بحديث ليضاف للهو إليه، إلا على وجه من العجمة لا نفهمه! ثم قرر أن المقصود بلهو الحديث هو كل كلام يتلوه به، لم تخص الآية منه كلاماً دون كلام، فدخل ضمنه الغناء والقصص والأساطير والكتب، وغير ذلك مما يلوه به من الكلام.

والحق أن قول الجديع هذا مردود عليه؛ للأسباب الآتية:

أ - إذا افترضنا جدلاً أن قول مجاهد في تفسير (لهو الحديث) لا وجود له أصلاً في هذا الموضوع، واكتفينا بتفسير عبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما (لهو الحديث) بأنه الغناء، لكان ذلك كافياً في إثبات صحة تفسير (لهو الحديث) بآلات الطرب؛ لأنه تفسير عام يدخل فيه جميع أنواع الغناء المحرم المعروف في زمان التشريع إلا ما استثنى بالدليل، ولا ريب كما تقدم معنا أن آلات الطرب، وأصواتها، كانت موجودة في زمان التشريع، وهي داخلة في معنى الغناء، ومفهومة من حيث اللغة، وهذا ما قرره الجديع نفسه في كتابه (الموسيقى والغناء) حيث قال ص ٢٤: «والحاصل: أن الغناء صوت يوالي به مرة بعد مرة بتلحين وتطريب، ويدخل فيه الصفيير والتصفيق، بل هو كصوت فلا يختص بالحي، لذا تسمى أصوات الموسيقى (غناء)، وآلاتها (آلات غناء).

ب - وضع أهل العلم قاعدة نفيسة في موضوع (التفسير اللغوي للقرآن) ألا وهي: أن ما ورد عن السلف في زمن الاحتجاج اللغوي من تفسير ألفاظ القرآن، أو فهمهم له، فإنه جارٍ على لغة العرب، وهو حجة يجب الاحتكام إليه،

ولا يصحُّ ردهُ ولا الاعتراضُ عليه، ووجه ذلك أنَّ الصَّحابةَ وكبارَ التابعينَ عَرَبٌ تُثْقَلُ عَنْ مِثْلِهِمُ اللُّغَةُ، وَيُحْتَجُّ بِأَقْوَالِهِمْ فِيهَا^(١).

وانطلاقاً من هذه القاعدةِ الرَّصينيةِ، يتقرَّرُ لدينا أنَّ تفسيرَ مجاهدٍ لـ (لهو الحديث) بالطَّلِ جارٍ على لغةِ العربِ، وهو حجةٌ يجب الاحتكامُ إليه، ولا يصحُّ ردهُ ولا الاعتراضُ عليه؛ لأنَّ مجاهدًا كما قال ابن حجرٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ في ترجمته: «ثقةٌ إمامٌ في التفسيرِ وفي العلم»^(٢)، وهو مِمَّنْ عاصرَ زمنَ الاحتجاجِ اللُّغويِّ، ولذلك قالَ فيه الذَّهبيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ: «وأجمعت الأمةُ على إمامةِ مجاهدٍ، والاحتجاجُ به»^(٣).

ثمَّ إنَّ مجاهدًا رَحِمَهُمُ اللَّهُ يَبْعُدُ عَنْهُ غَايَةُ البُعْدِ أَنْ يُفَسِّرَ شَيْئًا مِنْ كَلَامِ اللَّهِ ﷻ بِغَيْرِ لُغَةِ الْعَرَبِ، كَيْفَ وَقَدْ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يَوْمُنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِلُغَاتِ الْعَرَبِ»^(٤)!

ج - أنَّ أئمةَ التفسيرِ الذين نقلوا قولَ مجاهدٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ في تفسيرِ (لهو الحديث) بالطَّلِ، لم يَرُدُّوا هذا القولَ؛ بسببِ ضعفِهِ من النَّاحِيَةِ اللُّغَوِيَّةِ كما صنعَ الجديع، بل انقسموا حيالَهُ إلى قسمين:

قسمٌ نقلَ هذا القولَ كغيرِهِ من الأقوالِ في تفسيرِ الكلمةِ، ولم يعترضْ عليه، كما فعلَ ذلك: ابنُ جريرِ الطبريُّ^(٥)، والقرطبيُّ^(٦)، وابنُ الجوزيُّ^(٧) - رحمهم الله -

(١) انظر: «فتح الباري»: (٨/ ٢٤٩، و ٢٥٠)، و«التفسير اللُّغوي»: (ص/ ٥٦٠ - ٥٩٠) للدكتور مساعد بن سليمان الطيار.

(٢) «تقريب التهذيب»: (ص/ ٩٢١).

(٣) «ميزان الاعتدال»: (٤/ ٣٦٠)، وقد نقلَ الحافظُ ابنُ حجرٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ هذا القولَ في كتابهِ: «تهذيب التهذيب»: (١٠/ ٤٠)، على سبيلِ الموافقةِ والتقريرِ لَهُ.

(٤) «البرهان في علوم القرآن»: (١/ ٢٩٢) للزُّركشي، و«التفسير اللُّغوي»: (ص/ ٤٧).

(٥) انظر: «جامع البيان»: (٢١/ ٣٩).

(٦) انظر: «الجامع لأحكام القرآن»: (١٤/ ٥١).

(٧) انظر: «زاد المسير»: (٥/ ١٠٥).

وفي هذا إقرارٌ ضمّنني لصحة هذا القول من حيث اللّغة؛ إذ لو كان هذا القول في غاية الضّعف كما زعم الجديع، لنقدّه هؤلاء الأئمة، وكشفوا عواره، وبخاصّة الإمام ابن جرير الطبري الذي يرُدُّ في تفسيره الأقوال المتهافّة من حيث اللّغة.

وقسم ثانٍ نقل هذا القول، وأقرّه بكلّ صراحةٍ وجلالةٍ، كما صنع ذلك: ابن كثير^(١)، والبغوي^(٢)، والشوكاني^(٣) - رحمهم الله جميعاً -.

د - أنّ هذا القول جارٍ على لغة العرب، وأساليبها البلاغيّة، وبيان ذلك من الوجهين التاليين:

الوجه الأول: أنّه يسوغ في العربيّة أن يُقال: «تركّت البلادَ تحدّث»، أي تسمع فيها دويّاً^(٤) وهذا القول حكاه ابن سيده عن ثعلب^(٥).

فالعرب تنسب الحديث أي الكلام للجهة التي يصدر منها صوت له دويٌّ، ولا ريب أنّ الطبلَ يصدّق فيه هذا المعنى؛ حيث يصدر منها صوت قويّ حين الضرب عليه.

(١) انظر: «تفسير القرآن العظيم»: (٢٩٥/٦).

(٢) انظر: «معالم التنزيل»: (٢٨٤/٦).

(٣) انظر: «فتح القدير»: (٢٣٤/٤).

(٤) انظر: «المحكم والمحيط الأعظم في اللّغة»: (١٨٨/٣) لابن سيده، و«تاج العروس»: (٦١٣/١) للسيد محمد مرتضى الزبيدي.

(٥) هو الإمام المُجمع على إمامته، وكثرة علومه، وجلالته، أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني، مولاهم إمام الكوفيين في عصره لغة ونحوًا، وثعلب لقب له.

قال الإمام أبو منصور الأزهري، في خطبة كتابه تهذيب اللغة: أجمع أهل هذه الصناعة من العراقيين أنه لم يكن في زمن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب وأبي العباس محمد بن يزيد المبرد مثلهما، وكان أحمد بن يحيى أعلم الرجلين، وأورعهما، وأرواهما للغات والغريب، وأوجزهما كلامًا، وأقلهما فضولًا...، وكان أيضًا حافظًا لمذاهب العراقيين، أعنى الكسائي، والفراء، والأحمر، وكان متقدمًا في صناعته، عفيفًا عن الأطماع الدنية، ورعًا عن المكاسب الخبيثة. انظر: «تهذيب الأسماء واللغات»: (١٧٠/٣).

الوجه الثاني: أن أهل المعاني الذين هم أدرى الناس بمعاني الألفاظ ومدلولاتها، أدخلوا في معنى لهو الحديث المزامير والمعارف، والطبل كما هو معلوم من جملة آلات المعارف والطرب.

قال الواحدي^(١): «أكثر المفسرين على أن المراد بـ ﴿لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾ الغناء، قال أهل المعاني: ويدخل في هذا كل من اختار اللهو والغناء والمزامير والمعارف على القرآن»^(٢).

٣ - زعم الجديع أيضًا أن في تفسير الصحابة رضي الله عنهم لـ ﴿لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾ بالغناء حصرًا لدلالة اللفظ، والحقيقة كما مضى معنا أن هذا القول، والأخذ به ليس حصرًا لدلالة اللفظ في معنى واحد هو الغناء، بل هو أحد المعاني الصحيحة التي جاءت في تفسير هذا اللفظ، ومما يدلُّ دلالة واضحة على هذه الحقيقة، قول ابن عباس رضي الله عنهما نفسه في تفسير اللفظ، حيث جاء عنه في تفسير ﴿لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾ أنه «الغناء وأشباهه»^(٣)، وفي لفظ آخر «الغناء ونحوه»^(٤).

إذا؛ فتفسير ابن عباس رضي الله عنهما كما يبدو واضحًا للمتأمل، ليس حصرًا لدلالة اللفظ؛ لأنه لم يذكر الغناء وحده، بل أضاف إليه ما يشبه الغناء، ويشاكله مما يشترك معه في أنه من لهو الحديث، وكونه يضدُّ عن سبيل الله ﷻ.

كما زعم الجديع أيضًا أن في الأخذ بتفسير الصحابة رضي الله عنهم لـ ﴿لَهُوَ الْحَدِيثُ﴾ بأنه الغناء تخصيصٌ لعموم القرآن، وأثار الصحابة رضي الله عنهم لا تنهض لذلك.

(١) تَرْجَمَ لَهُ الإمامُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ»: (٣٣٩ / ١٨ - ٣٤٢) بِقَوْلِهِ: «الإمام العلامة، الأستاذ، أبو الحسن، عليُّ بْنُ أَحْمَدَ الْوَاحِدِيُّ، النِّسَابُورِيُّ، الشَّافِعِيُّ، صَاحِبُ «التَّفْسِيرِ»، وَإِمَامُ عُلَمَاءِ التَّأْوِيلِ، وَكَانَ طَوِيلَ الْبَاعِ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَاللُّغَاتِ».

(٢) «الوسيط»: (٤٤١ / ٣) لِلوَاحِدِيِّ.

(٣) انظر: «جامع البيان»: (٣٩ / ٢٢).

(٤) انظر: المصدر السابق.

والحقُّ أننا لم نُقلْ بذلك، والأثر نفسه الَّذي جاء عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما لا يُفهمُ منه هذا، بل على العكس من ذلك كما بيَّنا سابقاً.

ثمَّ إنَّ المسألةَ التي أثارها الجديع، وهي أنَّ عمومات القرآن والسُّنة لا يُخصَّصُها تفسيرُ الصَّحابي، مسألةٌ فيها خلافٌ بين أهلِ العلم^(١)، والقولُ بالتَّخصيصِ جَنَحَ إِلَيْهِ بعضُ الأئمةِ المحققين كالشَّاطِبي رحمَهُ اللهُ، حيثُ يقولُ رحمَهُ اللهُ: «وَأَمَّا بَيَانُ الصَّحَابَةِ فَإِنْ أَجْمَعُوا عَلَى مَا يَبْنُوهُ؛ فَلَا إِشْكَالَ فِي صَحَّتِهِ أَيْضًا، كَمَا أَجْمَعُوا عَلَى الْغَسْلِ مِنَ التَّقَاءِ الْخَتَانَيْنِ الْمَبِينِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦]، وَإِنْ لَمْ يَجْمَعُوا عَلَيْهِ؛ فَهَلْ يَكُونُ بَيَانُهُمْ حُجَّةً، أَمْ لَا؟ هَذَا فِيهِ نَظَرٌ وَتَفْصِيلٌ، وَلَكِنَّهُمْ يَتَرَجَّحُ الْإِعْتِمَادُ عَلَيْهِمْ فِي الْبَيَانِ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: معرفتهم باللسان العربي؛ فإنهم عرب فصحاء، لم تتغيَّر ألسنتهم ولم تنزل عن رتبتها العليا فصاحتهم؛ فهم أعرف في فهم الكتاب والسنة من غيرهم، فإذا جاء عنهم قول أو عمل واقعٌ موقع البيان؛ صحَّ اعتماده من هذه الجهة.

والثاني: مباشرتهم للوقائع والتَّوازل، وتنزيل الوحي بالكتاب والسُّنة؛ فهم أقعد في فهم القرائن الحالية وأعرف بأسباب التَّنزيل، ويدركون ما لا يدركه غيرهم بسبب ذلك، والشَّاهد يرى ما لا يرى الغائب.

فمتى جاء عنهم تقييدُ بعضِ المطلقات، أو تخصيص بعضِ العمومات؛ فالعمل عليه صواب، وهذا إن لم ينقل عن أحدٍ منهم خلاف في المسألة، فإن خالف بعضهم؛ فالمسألة اجتهادية^(٢).

(١) انظر: «روضة الناظر»: (٢/١٦٨) لابن قدامة، و«القواعد والفوائد الأصولية»: (ص/٢٩٦) لابن

اللحام، و«شرح الكوكب المنير»: (٣/٣٧٥) لابن النجار الفتوحي، و«المذكرة في أصول الفقه»: (ص/

١٦٥، ٢٢٣) للشَّاطِبي.

(٢) «الموافقات»: (٤/١٢٧ - ١٢٨).

ومع وضوح هذا القول، وقوته في هذه المسألة، إلا أنني لا ادعي كما ذكرت أنفاً أن تفسير الصحابة رضي الله عنهم لـ (لهو الحديث) بالغناء هو تخصيص لعموم الآية، بل هو كما تقدم معنا أحد التفاسير الصحيحة للكلمة، غير أنني أعتقد جازماً أن هذا التفسير حجة وصواب، وهو أقوى التفاسير للكلمة، والمقدم عليها.

٤ - زعم الجديع أن الوعيد الشديد الذي رتبهُ الله جلّ وعلا على اشتراء لهو الحديث، يتحصّر فقط في استعمال هذا اللهو بقصد الإضلال عن سبيل الله واتخاذها هزواً، كما زعم أيضاً أن الحكم بتحريم الغناء بآلات الطرب الذي يستفاد من قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ لا يصح إلا إذا قصد بها الشخص الإضلال عن سبيل الله، واتخاذ آيات الله هزواً.

والحق أن هذا القول، هو قول ابن حزم الظاهري في تفسير الآية^(١)، ولا ريب أنه قول مردود كسابقه؛ لأن القراءة الثانية للآية، وهي قوله: ﴿لِيُضِلَّ﴾، تؤكد أن مجرد الإقبال على الغناء بآلات الطرب، والاستماع لأصواتها، يفضي للضلال عن سبيل الله، واتخاذ آيات الله هزواً، وهذا يتعلّق بشخص الإنسان، وخاصة نفسه؛ كما قال ابن الجوزي رحمته الله: «أي: ليصير أمره إلى الضلال»^(٢)، وقال صديق حسن خان رحمته الله (ليضل هو في نفسه، ويدوم، ويستمر، ويثبت على الضلال)^(٣)، فاللام هنا لام العاقبة كما في (تفسير الواحدي)^(٤).

إذا؛ فالوعيد الشديد في الآية ليس خاصاً بمن استعمل الغناء وآلات الطرب بقصد الإضلال عن سبيل الله واتخاذها هزواً، بل هو يتعلّق كذلك بمن استمع للغناء، وأقبل عليه؛ لأن ذلك يفضي به إلى الضلال، واتخاذ آيات الله هزواً، ومن

(١) انظر: «المحلى»: (٦٠ / ٩) لابن حزم.

(٢) «زاد المسير»: (٣١٧ / ٦) لابن الجوزي.

(٣) «الدين الخالص»: (٤ / ٤١٧).

(٤) انظر: «تحريم آلات الطرب»: (ص / ١٥١).

ثم الوقوع في العذاب المهين - إن شاء الله ﷻ - .

فإذا كان ذلك كذلك ؛ فإن الحكم في الآية أيضًا ليس خاصًا بمن استعمل الغناء وآلات الطرب بقصد الإضلال عن سبيل الله واتخاذها هزؤًا ، بل هو يشمل كذلك من استمع للغناء ، وأقبل عليه في خاصة نفسه .

ومن هنا احتج السلف الصالح من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم بهذه الآية الكريمة على ذم الأغاني والملاهي ، والتحذير منها ، ولم يقيدوا ذلك بهذا الشرط الذي ذكره الجديع ، وهم أعلم الناس بمعاني كلام الله ، وكلام الرسول ﷺ ، وهم أعرف بمراد الله من كلامه ممن بعدهم ^(١) .

٥ - ادعى الجديع أن قراءة الحكايات ، والدواوين الشعرية المباحة التي لا محذور فيها ؛ يدخل في معنى (لهو الحديث) ، وهذا غير صحيح أبدًا ؛ لأن الإمام ابن جرير رحمته الله الذي رجح عموم الآية في تفسيره ، قيد ذلك بقيد مهم للغاية ، وهو أن يكون هذا الشيء الذي هو من لهو الحديث مما نهى الله عن استماعه أو رسوله .

قال رحمته الله بعد أن ذكر جميع الأقوال في تفسير (لهو الحديث) - : «والصواب من القول في ذلك أن يقال : عنى به كل ما كان من الحديث ملهياً عن سبيل الله ، مما نهى الله عن استماعه أو رسوله» ^(٢) .

وبهذا القيد تخرج قراءة الحكايات والدواوين الشعرية المباحة التي لا محذور فيها ؛ من معنى (لهو الحديث) .

(١) هذا من ردود سماحة الشيخ ابن باز رحمته الله على أبي تراب الظاهري في استدلاله بالآية . انظر : «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» : (١٥ / ١٧٢) .

(٢) «جامع البيان» : (٦٣ / ٢١) .

الشبهة الثالثة: قال الجديع ص: ٧١ - ٧٢: «كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قديم الإسلام، وكان مع النبي ﷺ بمكة قبل الهجرة، فكان يرى العمد إلى اشتراء الجواري المغنيات وجمع الناس عليهن من فعل رءوس الشرك ما يشوشون به على دعوة الحق، يحولون دون الناس والاستماع إليها، فتفسيره مناسب لطرف من واقع حال أولئك الكفار الذين ذكر الله تعالى بعض نعتهم في هذه الآية والتي تليها، كما قال في موضع آخر: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [نصت: ٢٦].

فلا يصح أن يقتطع من بيان الآية تفسير ابن مسعود الذي جرى مجرى المثال لما كان يفعله المشركون بقصد الصد عن سبيل الله، ويستدل به برهاناً على تحريم كل غناء، فذلك الاقتطاع خروج عن دلالة السياق، ومخالفة لمبني الكلام ونظمه. وبتربعض النص لنصرة قول أو مذهب الصق بحال أهل الأهواء، الذين كانوا إذا رأوا لفظاً في آية أو حديث ربما نصر أهواءهم في ظاهره أظهروا التمسك به والانتصار إليه حتى يخيّل إلى من لا يفطن إلى أحوالهم أنهم من اتباع النصوص والواقفين عند الأثر.

الرد والتعليق:

زعم الجديع أن ثم تفسيراً للآية منقول عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وخلاصته أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه كان قديم الإسلام، وكان مع النبي ﷺ بمكة قبل الهجرة، فكان يرى العمد إلى اشتراء الجواري المغنيات وجمع الناس عليهن من فعل رءوس الشرك ما يشوشون به على دعوة الحق، يحولون دون الناس والاستماع إليها.

ومن العجيب حقاً أن الجديع نسب هذا التفسير لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه، هكذا بلا زمام ولا خطام، ثم احتج به في تفسير الآية، لدرجة أنه شن هجوماً عنيفاً على من اقتطع هذا التفسير من بيان الآية.

فإن كان الجديع يرى أن هذا التفسير، قد اقتطع من تفسير عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الذي تقدّم معنا؛ فهذا الرأي من الباطل بمكان؛ ذلك لأن جميع أئمة الحديث الذين دَوّنوا هذا الأثر في كتبهم المصنّفة^(١) لم يذكروا هذا التفسير المنسوب لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

أمّا إن كان يرى أن هذا التفسير، قد ثبت عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من وجه مغاير لما جاء عنه في تفسير (لهو الحديث) الذي تقدّم معنا، فهذا الرأي لا قيمة له ولا وزن في الميزان العلمي؛ لأن الجديع نقله كما تقدّم معنا بغير إسناد، ومِمّا يُؤسف له حقاً أنه أورده في مقام الاحتجاج به، كيف وقد قال: «فلا يصح أن يُقتطع من بيان الآية تفسير ابن مسعود الذي جرى مجرى المثال لما كان يفعله المشركون بقصد الصدّ عن سبيل الله، ويُستدلّ به برهاناً على تحريم كلّ غناء، فذلك الاقتطاع خروجٌ عن دلالة السياق، ومخالفتٌ لمبني الكلام ونظمه. وبترُّ بعض النصّ لنصرة قول أو مذهب الصق بحال أهل الأهواء».

ونحنُ نطالبُ الجديع، انطلاقاً من القاعدة العلمية التي تقول: (إن كنت ناقلاً فالصحة، أو مُدعيّاً فالدليل)^(٢) أن يُوردَ هذا التفسير بإسناده إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ويثبت صحته لأنه أورده في مقام الاحتجاج به، ومن المعلوم كما هو مقررٌ في الأصول أن الضعيف لا يُحتج به^(٣).

والحق أني قد بحثُ - بفضل الله وتوفيقه - عن هذا التفسير المنسوب لعبد

(١) انظر: «جامع البيان»: (٦١/٢١)، و«مصنف ابن أبي شيبة»: (٣٠٩/٦)، و«ذمّ الملاهي»: (رقم: ٢٦)، و«مستدرک الحاكم»: (٤١١/٢)، و«السنن الكبرى»: (٢٢٣/١٠)، و«شعب الإيمان»: (٢/١٩١/أ) للبيهقي، و«الموضح لأوهام الجَمع والتفريق»: (٣١٢/٢) للخطيب البغدادي.

(٢) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»: (٣٩٥/٧) لابن تيمية، و«آداب البحث والمناظرة»: (ص/١٤٢) للشنقيطي، و«ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال»: (ص/٣٧٩، ٣٩١ - ٣٩٢) لعبد الرحمن حبنكة، و«منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد»: (٢/٦٨٥ - ٦٨٧) للدكتور علي حسن عثمان.

(٣) انظر: «تمام المنة في التعليق على فقه السنة»: (ص/٣٤ - ٣٨) للشيخ المحدث الألباني رحمته الله.

الله بن مسعود رضي الله عنه في كثير من المصادر العلمية، عسى أن أعثر عليه، وأظفر به، بيد أنني - وللأسف الشديد - لم أجد شيئاً يُسَعِّفُ الجديع في هذا الباب، وقد وقفتُ من خلال ذلك البحث والتقصي على أثرٍ منسوبٍ لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه في تفسير الآية، وهذا الأثر أخرجه البيهقي في «الشعب»: (٢٧٩/٤) - ونقله عنه السيوطي في «الدُر المنثور»: (٥٠٨/٦) - من طريق عُبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن ثوير، عن أبيه، عن ابن مسعود: في قوله وَمَنْ أَلْبَسَ مِنْ يَشْتَرِي لَهُوَ الْحَدِيثُ قال: رَجُلٌ يَشْتَرِي جاريةً تُغْنِيهِ لَيْلاً وَنَهَارًا.

وهذا الأثر ضعيفٌ جداً، إن لم يكن موضوعاً؛ لحالِ ثوير، وهو كما ترجمَ له الحافظ ابن حجر رحمته الله في «التقريب»:

«ثوير، مصغر، ابن أبي فاختة، بمعجمة مكسورة ومثناة مفتوحة، ضعيف رُمي بالرفض»^(١).

وقد كذبه سُفيانُ الثوري، وَوَهَّاهُ غيره، كما نقلَ ذلك العقيلي في «الضعفاء»: (١٨٠/١) بقوله: «حدثنا زكريا ابن يحيى قال: سمعت أبا عبد الله محمد ابن أبي صفوان أن البصري الأموي قال: سمعت أبي يقول: سمعت سُفيانَ الثوري يقول: كان ثوير ابن أبي فاختة من أركان الكذب، . . . حدثنا عبد الله ابن أحمد قال: سئل أبي وأنا أسمع عن ثوير ابن أبي فاختة وبشير ابن أبي سليم ويزيد ابن أبي زياد فقال: ما أقرب بعضهم إلى بعض. حدثنا محمد ابن عيسى قال: حدثنا عباس ابن محمد قال: سمعت يحيى ابن معين يقول: ثوير ابن أبي فاختة ليس بشيء».

وفي «سؤالات أبي عبيد الآجري»: (٢٠٣/١) قال: «سمعت أبا داود يقول: ضرب ابن مهدي على حديث ثوير ابن أبي فاختة».

ولو فرضنا جدلاً صِحَّةَ هذا الأثر، لكان مضمونه ومغزاهُ بعيداً كُلَّ البعدِ عَمَّا

(١) «تقريب التهذيب»: (ص/٩٠).

ذَنَدَنَ حوله الجديع ، بل هو للبصير حُجَّةٌ عليه لا له ، إذ أَنَّهُ يُفِيدُ أَنَّ مُجَرَّدَ الاستماع للغناء يَدْخُلُ في معنى (لهو الحديث) .

فَالْخُلَاصَةُ إِذَا فِي دَلَالَةِ هَذِهِ الْآيَةِ :

أَنَّ الْآيَةَ تَتَنَاوَلُ صِنْفَيْنِ مِنَ النَّاسِ :

صِنْفُ اخْتَارَ الْغِنَاءَ بِآلَاتِ الطَّرَبِ وَالْمُوسِيقَى وَسِيلَةً ؛ مِنْ أَجْلِ إِضْلَالِ النَّاسِ ، وَصَدَّهِمْ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ ﷻ ؛ فَهَذَا الصَّنْفُ مُتَوَعَّدٌ بِالْعَذَابِ الْمُهِينِ .

وَصِنْفُ آخَرَ اخْتَارَ الْغِنَاءَ بِآلَاتِ الطَّرَبِ وَالْمُوسِيقَى لَا بِقَصْدِ إِضْلَالِ النَّاسِ كَالصَّنْفِ الْأَوَّلِ ، بَلْ لِمَجَرَّدِ اللَّهْوِ وَالِاسْتِمَاعِ كَحَالِ كَثِيرٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْيَوْمَ ؛ فَهَذَا أَيْضًا مُتَوَعَّدٌ بِالْعَذَابِ الْمُهِينِ ؛ لِأَنَّ اسْتِمَاعَهُ لَذَلِكَ الْغِنَاءِ ، يُفْضِي بِهِ يَقِينًا لِلضَّلَالِ ، وَاتِّخَاذِ آيَاتِ اللَّهِ هَزْوًَا ، اللَّذِينَ تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِمَا تِلْكَ الْعُقُوبَةُ الصَّارِمَةُ كَمَا هُوَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْقِرَاءَةِ الثَّانِيَةِ لِلْآيَةِ .

(معنى اتخاذ آيات الله هزواً) :

- إشكال والجواب عنه :

بَقِيَ آخِرًا أَنْ نُجِيبَ عَنْ إِشْكَالٍ رُبَّمَا يَقَعُ فِي ذَهْنِ الْقَارِئِ ، أَلَا وَهُوَ :

أَنَّ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ نَصَّتْ عَلَى أَنَّ مَنْ اخْتَارَ الْغِنَاءَ بِآلَاتِ الطَّرَبِ ؛ مُسْتَمِعًا إِلَيْهِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُفْضِي بِهِ إِلَى اتِّخَاذِ آيَاتِ اللَّهِ هَزْوًَا ، وَهَذَا الْفِعْلُ فِي ظَاهِرِهِ لَا يُتَصَوَّرُ صُدُورُهُ إِلَّا مِنْ كَافِرٍ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَكَيْفَ يَحْسُنُ حِينَئِذٍ الْاسْتِدْلَالُ بِالْآيَةِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ ﷺ ؟

الْإِجَابَةُ أَنَّ نَقُولَ :

إِنَّ اتِّخَاذَ آيَاتِ اللَّهِ هَزْوًَا لَا يَنْحَصِرُ فَقَطْ فِي مَعْنَى الْاسْتِهْزَاءِ الَّذِي لَا يُتَصَوَّرُ صُدُورُهُ إِلَّا مِنْ كَفَرٍ بِاللَّهِ - عِبَادًا بِاللَّهِ - ، ذَلِكَ لِأَنَّ اتِّخَاذَ آيَاتِ اللَّهِ هَزْوًَا أَنْوَاعٌ

وأشكال، فمنه ما يكون كفرًا أكبر مخرجًا عن الملة، ومنه ما يكون دون ذلك، وإليك البيان :

يقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَسْخَرُوا مِنِّي لَكُم مِثْلُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ۚ﴾ [النور: ٦٥ - ٦٦].

ويقول ﷺ: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا فَهَّمْتُمُوهُنَّ أَلْهِنَّ فَأَسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُنْسِكُوهُنَّ ضَرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣١].

المُتأمل في هذه الآيات، يلاحظ أن الآية الأولى قد تناولت نوعًا من الاستهزاء، وكذلك الآية الثانية، لكن الاستهزاء في الآية الأولى، يختلف عن الاستهزاء في الآية الثانية؛ حيث أنه في الآية الأولى يُعدُّ كفرًا أكبر يُخرج من الملة؛ لأن فيه استخفافًا بجناب الربوبية والرسالة، وذلك منافٍ لأصل التوحيد^(١).

أما الاستهزاء في الآية الثانية؛ فليس كفرًا أكبر مخرجًا عن الملة، بل هو في دائرة المعاصي التي هي دون الشرك، وقد تكون من الكبائر أو الصغائر، ومعناه حينئذٍ يتمثل في عدم الجدِّيَّة في التزام أحكام الله ﷻ والتحايل عليها بالحيل الفاسدة، أو عدم الأخذ بها والعمل بغيرها.

قال الإمام الطبري رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا﴾ من الآية الثانية: «يعني تعالى ذكره: ولا تتخذوا أعلام الله وفصوله بين حلاله وحرامه وأمره ونهيه في وحيه وتنزيله استهزاء ولعبًا، فإنه قد بين لكم في تنزيله وآي كتابه ما لكم من الرجعة على نساءكم في الطلاق الذي جعل لكم عليهن

(١) انظر: «تيسير العزيز الحميد»: (ص/٦١٧) للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب.

فيه الرجعة، وما ليس لكم منها، وما الوجه الجائز لكم منها وما الذي لا يجوز، وما الطلاق الذي لكم عليهن فيه الرجعة وما ليس لكم ذلك فيه، وكيف وجوه ذلك رحمة منه بكم ونعمة منه عليكم، ليجعل بذلك لبعضكم من مكروه إن كان فيه من صاحبه مما هو فيه المخرج والمخلص بالطلاق والفراق، وجعل ما جعل لكم عليهن من الرجعة سبيلاً لكم إلى الوصول إلى ما نازعه إليه ودعاه إليه هو بعد فراقه إياهن منهن، لتدركوا بذلك قضاء أوطاركم منهن، إنعاماً منه بذلك عليكم، لا لتتخذوا ما بينت لكم من ذلك في أي كتابي وتنزيلي تفضلاً مني ببيانه عليكم، وإنعاماً ورحمة مني بكم لعباً وسخرياً.

وبمعنى ما قلنا في ذلك قال أهل التأويل. ذكر من قال ذلك:

[وقال بسنده] عن الحسن حدثهم: أن الناس كانوا على عهد رسول الله ﷺ يطلق الرجل أو يعتق، فيقال: ما صنعت؟ فيقول: إنما كنت لاعباً قال رسول الله ﷺ: «مَنْ طَلَّقَ لَاعِبًا أَوْ أُعْتِقَ لَاعِبًا فَقَدْ جَازَ عَلَيْهِ» قال الحسن: وفيه نزلت: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا﴾^(١).

قال القرطبي رحمه الله بعد أن ساق جملة من الأحاديث والآثار -: «قال علماؤنا: والأقوال كلها داخلية في معنى الآية؛ لأنه يُقال لمن سخر من آيات الله: اتخذها هزواً. ويُقال ذلك لمن كفر بها، ويُقال ذلك لمن طرحها ولم يأخذ بها وعمل بغيرها؛ فعلى هذا تدخل هذه الأقوال في الآية. وآيات الله: دلائله وأمره ونهيه»^(٢).

(١) «جامع البيان»: (٢/٢٩٣) بتصرف يسير. وحديث الحسن البصري الذي أوردَه الطبري أخرجه أيضاً ابن أبي شيبة في «مصنفه»: (٧/١٠٤/٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره»: (١/٤٧/٢)، وهو مرسلٌ صحيح الإسناد إلى الحسن، وقد ذكر المحدث الإلباني رحمه الله في «إرواء الغليل»: (٦/٢٢٤ - ٢٢٨) أن هذا المرسلُ يَضْلُحُ شاهداً لحديث أبي هريرة رضي الله عنه عند الترمذي وهو: «ثلاث: جدهن جد، وهزلهن جد: الطلاق والنكاح والرجعة».

(٢) «الجامع لأحكام القرآن»: (٣/١٥٥).

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى مَا ثَبَتَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ سُئِلَ فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَلْفًا، قَالَ: أَمَّا ثَلَاثٌ فَتَحَرَّمَ عَلَيْكَ امْرَأَتُكَ، وَبَقِيَّتُهُنَّ عَلَيْكَ وَزُرٌّ، اتَّخَذَتْ آيَاتِ اللَّهِ هُزُؤًا^(١).

فَالْخِلَاصَةُ: إِذَا أَنَّ الْمُسْلِمَ قَدْ يَقَعُ فِي هَذَا النَّوعِ مِنَ الْاسْتِهْزَاءِ، بِسَبَبِ الْإِقْبَالِ عَلَى الْغِنَاءِ وَالِاسْتِمَاعِ إِلَيْهِ، وَهَذَا هُوَ الْوَاقِعُ الْمَشَاهِدُ فِي أَهْلِ الْغِنَاءِ، حَيْثُ تَرَى الْوَاحِدَ مِنْهُمْ مُضَيِّعًا لِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ، مَتَهَاوِنًا فِيهَا، غَيْرَ جَادٍّ فِي أَخْذِهَا وَالْعَمَلِ بِهَا، أَوْ مُتْلَاعِبًا بِأَحْكَامِ اللَّهِ، مُسْقِطًا لَهَا بِأَلْوَانِ الْحِيلِ الْمُحَرَّمَةِ، وَقَدْ قَرَّرَ هَذَا النَّوعُ مِنَ الْاسْتِهْزَاءِ جَمْعٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ الْمُحَقِّقِينَ كَابْنِ تَيْمِيَّةٍ^(٢)، وَتَلْمِيزُهُ ابْنَ قَيْمٍ الْجُوزِيَّةَ^(٣)، وَالشَّاطِبِيَّ^(٤)، وَالْقُرْطُبِيَّ^(٥) - رَحِمَهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا - .

* * *

-
- (١) أَثَرٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ»: (٦/٣٩٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ»: (٤/١٢)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ»: (٣/٥٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ»: (٣/٥٥)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ»: (٣/٥٥).
- (٢) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٣٥/٢٧٣).
- (٣) انظر: «إعلام الموقعين»: (٢/٢٢٨، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٦).
- (٤) انظر: «الموافقات»: (٣/٣١).
- (٥) انظر: «التذكرة في أحوال الموتى وأحوال الآخرة»: (١/٢١٥).

المبحث الثاني: الآية الثانية:
وجه الاستدلال، والرد على الشبهات

• أولاً : ذِكْرُ الْآيَةِ : قَالَ تَعَالَى فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ : ﴿وَأَسْتَفْزِرُ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ﴾ [الإسراء : ٦٤] .

• ثانياً : وَجْهُ الاسْتِدْلَالِ مِنَ الْآيَةِ : وجه الاستدلال من الآية الكريمة ، يَتَّبِعِي عَلَى مَقْدَمَةٍ ، وَنَتِيجَةٍ ، كَمَا يَلِي :

* المَقْدَمَةُ : هَذِهِ الْمَقْدَمَةُ تَعَلَّقُ بِتَفْسِيرِ مَوْضِعِ الاسْتِدْلَالِ مِنَ الْآيَةِ ، مَعَ التَّأَمُّلِ فِي دَلَالَةِ سِيَاقِ الْآيَةِ ، وَذَلِكَ بِرَبْطِهَا بِالْآيَةِ الَّتِي قَبْلُهَا ، وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَأَحْنَنَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء : ٦٢] ، وَهَذَا كُلُّهُ يَجْرِي عَلَى النَّسَقِ التَّالِي :

تَفْسِيرُ مَوْضِعِ الاسْتِدْلَالِ مِنَ الْآيَةِ :

تفسير كلمة (صوتك) : جاء عن السلف تفسير كلمة (صوتك) بالغناء والمزامير ، وذلك فيما ثبت عن الإمام مجاهد بن جبر ، شيخ القراء والمفسرين^(١) ؛ فقد أخرج ابن جرير رحمه الله في «تفسيره» ، قال : حدثنا أبو كريب ، قال : ثنا ابن إدريس ، عن ليث ، عن مجاهد ، في قوله وَأَسْتَفْزِرُ مَنِ اسْتَطَعْتَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ قال : باللهو والغناء^(٢) .

وَأَخْرَجَ أَبُو نَعِيمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي «حَلِيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» مِنْ طَرِيقِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ يَوْسُفَ ، قَالَ : ثنا أَيُّوبُ بْنُ سُوَيْدٍ عَنِ الثَّوْرِيِّ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ

(١) انظر : «سير أعلام النبلاء» : (٤/٤٤٩) .

(٢) «جامع البيان» : (١٥/٨١) .

تعالى : ﴿وَأَسْتَفْزِزُ مَنْ أَسْتَفْزَعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ﴾ قال : المزامير^(١) . [الإسراء : ٦٤] .

دلالة السياق : إذا تأملنا في الآية التي بين أيدينا ، والآية التي قبلها ، وهي قوله تعالى : ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَأَحْنَنَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء : ٦٢] فإننا سنصل في نهاية المطاف لحقيقة رهيبة مفزعة ، وهي كما قال الشيخ محمد بن إبراهيم رحمته الله : «إن الغناء طريق من الطرق التي يسلكها إبليس لإغواء الأمة ، وقد تسلط بهذا وبغيره ، بدليل قوله تعالى : ﴿لَأَحْنَنَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ، وهذا القليل هو المذكور في قوله تعالى : ﴿قَالَ فِعْرَانُكَ لَأَغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص : ٨٢] ، وقد بين تعالى أنه ظفر بهم بقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [سبا : ٢٠] ، وقد وقع في هذا كثير من أهل هذا الزمان ، فنعوذ بالله من زيغ القلوب^(٢) .

النتائج :

نخلص مما سبق إلى أن آلات الطرب والموسيقى هي صوت الشيطان الذي يغوي به العباد عن طريق الهداية ، وسبيل النجاة .

ولا ريب أن هذا المعنى كافٍ في تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى ، وإغلاق بابهِ بالكُلِّيَّةِ .

• ثالثاً : الرد على الشبهات :

أورد الجديع على هذه الآية جملة من الشبهات في مقام الاستدلال بها على تحريم الغناء بآلات الطرب ، وهذه الشبهات تنقسم إلى قسمين : قسم يتعلق بالرواية ، وقسم آخر يتعلق بالدراية ، ومن هنا سأقوم - بإذن الله - بعرض هذه الشبهات في كلا الجانبين كما جاءت في كلامه ، ثم الرد عليها بما تقتضيه الأدلة

(١) «حلية الأولياء» : (٣/ ٢٩٨) .

(٢) «فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم» : (١٠/ ٢٢٦ - ٢٢٧) .

الشَّرْعِيَّةُ، وَالْحُجْبُ الْعِلْمِيَّةُ.

شبهة الجديع والرد عليها: قرَّرَ الجديع أنَّ الحديث لا يصحُّ من ناحية الرواية، حيث قال ص ٦٠: «وهذا لم يصحَّ عن مُجاهدٍ»، وقال في حاشية الصفحة نفسها: «أخرجه ابنُ أبي الدنيا في كتاب «ذمَّ الملاحية» (رقم: ٧٢) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَاتِمِ الطَّوِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَافَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ حَمْزَةَ الزِّيَّاتِ، عَنْ شَيْبِلٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، بِهِ.

قلت: وهذا إسنادٌ لَيِّنٌ عن مُجاهدٍ، زافرُ بنُ سُلَيْمَانَ ليس بالقويِّ في الحديث».

الرَّدُّ وَالتَّعْلِيْقُ:

حكَّم الجديع على هذا الأثر بالضعف؛ اعتماداً منه على ضعف طريق واحدٍ للأثر، والحقُّ أنَّ لهذا الأثر طُرُقاً أخرى يكونُ بها صحيحاً - والحمدُ لله -، وإليك بيان ذلك بالتفصيل:

أخرج ابنُ أبي الدنيا في «ذمَّ الملاحية»: (ص/٦٦) قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَاتِمِ الطَّوِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَافَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ حَمْزَةَ الزِّيَّاتِ، عَنْ شَيْبِلٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ: ﴿وَأَسْتَفْزِرُ مِنْ أَسْطَعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ﴾ قال: بالمزامير.

قلت: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، لحال: زافرُ بنِ سُلَيْمَانَ، وهو كما في «تقريب التهذيب»: (ص/٣٣٣): «صدوقٌ كثير الأوهام».

وعلى الرغم من ضعف هذا الإسناد، إلا أنَّه قابلٌ للتَّحْسِينِ؛ لأنَّ ضعفَ زافرِ بنِ سُلَيْمَانَ الَّذِي أُعْلِلَ الحديثُ به من النَّوعِ اليسيرِ، لذا يُكْتَبُ حديثُهُ، ويَصْلُحُ في الشَّواهِدِ والمتابعاتِ^(١)، كما قرَّرَ ذلك أئمةُ الجرح والتعديل، وإليك أقوالهم:

(١) انظر: «السلسلة الضعيفة»: (٥/٤٦٦ - برقم ٢٤٤٩).

«قال ابن عدي: كأن أحاديثه مقلوبة الإسناد والمتن، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، ويكتب حديثه مع ضعفه.

قلت: وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال العجلي: يكتب حديثه، وليس بالقوي. وقال ابن حبان: أصله من قوهستان، وولد بالكوفة، ثم انتقل إلى بغداد، ثم إلى الري فأقام بها، كثير الغلط في الأخبار، واسع الوهم في الآثار على صدق فيه»^(١).

فزافر بن سليمان إذا لا بأس به في المتابعات، وقد تابعة منصور عن مجاهد من طريقين:

أحدهما: من طريق إبراهيم بن محمد بن يوسف: حدثنا أيوب بن سويد عن الثوري عن منصور عن مجاهد قال: فذكره. أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء»: (٢٩٨/٣).

قلت: إسناده ضعيف؛ لحال: أيوب، وهو - كما في «تقريب التهذيب»: (ص/١٥٩): «أيوب بن سويد الرملي، أبو مسعود الحميري السباني - بمهمة مفتوحة ثم تحتانية ساكنة ثم موحدة - صدوق، يخطئ».

وعلى الرغم من ضعف هذا الطريق، إلا أنه قابل للتحسين؛ لأن ضعف أيوب بن سويد الذي أعل الحديث به من النوع اليسير، لذا يكتب حديثه، ويصلح في الشواهد والمتابعات^(٢)، كما قرر ذلك أئمة الجرح والتعديل، وإليك أقوالهم:

قال أبو حاتم بن حبان: «كان رديء الحفظ، يخطئ، يتقى حديثه من رواية ابنه محمد بن أيوب عنه، لأن أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه وجد أكثرها مستقيمة»^(٣).

(١) «تهذيب الكمال»: (٥/٤٦٣).

(٢) انظر: «السلسلة الصحيحة»: (١/٣٤٠ - برقم ٣٤١، و١١٦/٢ - برقم ٦١٧).

(٣) «تهذيب الكمال»: (٥/٢٥٨).

«وقال أبو أحمد بن عدي له حديث صالح عن شيوخ معروفين، منهم: يونس بن يزيد بنسخة الزهري، وعبد الرحمان بن يزيد بن جابر، وابن جريج، والأوزاعي، والثوري، وغيرهم. ويقع في حديثه ما يوافقه الثقات عليه، ويقع فيه ما لا يوافقونه عليه، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء»^(١).

وحديثه هنا حديث صالح؛ فإنه يرويه عن الثوري، كما أنه ليس من رواية ابنه عنه فيتنقى.

والآخر: من طريق يحيى بن المغيرة عن جرير عن منصور به نحوه، ولفظه: «قال: استنزل من استطعت منهم بالغناء، والمزامير، واللهو، والباطل». أخرجه ابن أبي حاتم الرازي في: «تفسيره»: (٩/ ١٧٢ - برقم ١٣٧٠٧)؛ ونقله ابن القيم؛ كما في «إغاثة اللهفان»: (١/ ٢٧٤)، بلفظ: «قال: صوته المزامير».

قلت: هذا سند حسن؛ لحال: يحيى بن المغيرة، وهو صدوق كما في «تقريب التهذيب»: (ص/ ١٠٦٨).

وبمجموع هذه الطرق يكون الأثر صحيحاً لغيره إن شاء الله تعالى.

هذا من حيث إثبات صحة الأثر في جانب الرواية، أما في جانب الدراية؛ فقد أثار الجديع أيضاً جملة من الشبهات في مقام الاستدلال بهذه الآية على تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى، حيث قال ص ٦٠ - في معرض الرد على من استدلل بهذا الأثر على تحريم المعازف - : «هذا الاستدلال خطأ من وجوه ثلاثة: الوجه الأول: من حيث التأصيل فإن قول مجاهد - كان صواباً في نفسه أو خطأ - ليس مما تخص به عموماً الكتاب والسنة، إذ تخصيص العام وتقييد

(١) «تهذيب الكمال»: (٥/ ٢٥٨).

المُطْلَقِ لَا يَصَحَّاحُ إِلَّا بِنَصٍّ أَوْ مَعْنَاهُ، وَلَيْسَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ مُجَاهِدٍ، وَإِنَّمَا هُوَ رَأْيٌ يُقْضَى بِالنَّصِّ عَلَيْهِ، لَا يُقْضَى بِهِ عَلَى النَّصِّ.

وهذا التفسير لو لم يُعْرَفْ عَنِ السَّلَفِ غَيْرُهُ لَمَا صَحَّ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ مِمَّا يَشْمَلُهُ الْعُمُومُ فِي قَوْلِهِ: ﴿بِصَوْتِكَ﴾ عَلَى أَصَحِّ مَا يُقَالُ فِي هَذَا الْبَابِ عِنْدَ أَهْلِ وَغَيْرِهِمْ، فَمُجَاهِدٌ إِمَامٌ عَارِفٌ بكِتَابِ اللَّهِ، وَحَمَلَ عِلْمُهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ تُرْجَمَانُ الْقُرْآنِ بِبِرْكَةِ دَعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ لَهُ، كُلُّ هَذَا حَقٌّ، لَكِنَّهُ لَمْ يُضَيَّرْ تَفْسِيرُ ابْنِ عَبَّاسٍ مَعْصُومًا، فَكَيْفَ بِقَوْلِ مُجَاهِدٍ؟

نَعَمْ، نَقُولُ: إِذَا وَرَدَ التَّفْسِيرُ عَنِ السَّلَفِ فَلَا يَنْبَغِي مُجَاوِزَتُهُ إِلَى غَيْرِهِ، لَكِنَّ ذَلِكَ إِذَا جَاءَ عَلَى مُوَافَقَةِ الْأُصُولِ الْأُصُولِ مِنْ نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَدَلَالَتِهَا، لَا أَنْ يَكُونَ مُلْزِمًا بِنَفْسِهِ.

أُورِدْتُ هَذَا لَا لَكُونَ قَوْلِ مُجَاهِدٍ جَاءَ عَلَى خِلَافِ الْأُصُولِ هُنَا، وَإِنَّمَا لِبَيَانِ الْقَدْرِ الَّذِي تَكُونُ عَلَيْهِ الْآثَارُ لَا تَتَجَاوَزُهُ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: لَيْسَ هَذَا التَّفْسِيرُ خَطَأً مِنْ مُجَاهِدٍ، وَإِنَّمَا الْخَطَأُ أَنْ يُحْصَرَ مَعْنَى اللَّفْظِ فِيهِ، فَإِنَّهُ رُويَ عَنْ مُجَاهِدٍ نَفْسِهِ بِإِسْنَادٍ قَرِيبٍ مِنْ هَذَا، قَالَ: «اللَّعْبُ وَاللَّهُوُ»، كَمَا قَالَ فِي رِوَايَةٍ: «اللَّهُوُ وَالْغِنَاءُ».

وهذا التفسير أعظم من قوله: «المزامير»، بل في التعميم بإطلاق اللهو واللعب زيادة على مدلول لفظ الصوت كما هو واضح، فليس مطابقاً.

الْوَجْهُ الثَّالِثُ: الصَّوْتُ هُنَا لَمْ يَكُنْ بِمَجْرَدِهِ مَوْضِعَ الذَّمِّ، إِنَّمَا الذَّمُّ لِكَوْنِهِ مَنْسُوبًا إِلَى إِبْلِيسَ لَعَنَهُ اللَّهُ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ أَصْوَاتَ الْغِنَاءِ وَالْمَعَازِفِ مِنْ جُمْلَةِ الْأَصْوَاتِ، فَالْأَصْلُ أَنْ يَنَالَهَا الذَّمُّ حِينَ تَكُونُ وَسِيلَةً شَيْطَانِيَّةً تَدْعُو إِلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ فَإِنَّ الْآيَةَ سَاكِنَةً عَنْ حُكْمِهَا، غَيْرُ شَامِلَةٍ لَهَا بِلَفْظِهَا وَلَا فُحْوَاهَا، كَشَأْنِ سَائِرِ الْأَصْوَاتِ.

الرد والتعليق:

١ - زعم الجديع أن في تفسير مجاهد لـ (صوتك) بالمزامير، تخصيصاً للعام بغير برهان من الله ورسوله ﷺ، وأن فيه أيضاً حصراً لمعنى اللفظ فيه، والواقع أننا لم ندع هذا التخصيص، ولا ذلك الحصر، كما زعم الجديع، بل تفسير مجاهد هو تفسير للكلمة بما تحتمله من معنى، وهو حق وصواب كغيره من التفاسير التي جاءت عن السلف في معنى الكلمة، والمقرر في الأصول كما قال العلامة الشنقيطي رحمه الله: «... أن الآية إن كانت تحمل معاني كلها صحيحة تعين حملها على الجميع كما حققه بأدلتها الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمه الله في رسالته في علوم القرآن»^(١).

ومع إيماني القاطع بهذه الحقيقة العلمية، إلا أنني أعتقد جازماً أن تفسير مجاهد لـ (صوتك) بالمزامير أقوى من بقية التفاسير للكلمة، وذلك للأسباب الآتية:

أ - أن تفسير مجاهد لـ (صوتك) بالمزامير، يؤيده قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [لقمان: ٦]، ووجه ذلك:

أن تفسير مجاهد لـ (صوتك) بالمزامير، يُقرّر أن الغناء بالمزامير وسيلة خطيرة سلّكها إبليس - نعوذ بالله من شره -، وما زال يسلكها لإغواء العباد وإضلالهم عن الصراط المستقيم، وهذا ما تُقرّره الآية الثانية، حيث ثبت من خلال القراءة الأولى للآية، وهي قوله: ﴿لِيُضِلَّ﴾، أن بعضاً من الناس يختار مادة الضلال وهي الغناء وآلات الطرب على مادة الهدى وهي آيات الكتاب الحكيم، من أجل إضلال الناس، واتخاذ آيات الله هزواً.

إِذَا؛ فالمعنى المشترك بين الآيتين أَنَّ الغناء بآلات الطرب وسيلة خطيرة لإغواء العباد، وإضلالهم عن الصراط المستقيم.

ب - أَنَّ في السُّنَّة الصَّحِيحَة أيضًا ما يُؤَيِّد تفسير مُجاهِدٍ مِنْ حيثُ أَنَّ صَوْتَ الغِنَاءِ بآلاتِ الطَّرَبِ يُنْسَبُ لِلشَّيْطَانِ، وَيُضَافُ إِلَيْهِ، فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَخَلَ عَلَيْهَا وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَهَا يَوْمَ فِطْرِ - أَوْ أَضْحَى - وَعِنْدَهَا قَيْتَانِ تُغْنِيَانِ بِمَا تَقَاذِفُ الْأَنْصَارُ يَوْمَ بُعَاثَ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مِزْمَارُ الشَّيْطَانِ - مَرَّتَيْنِ - فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعُهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ، إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا، وَإِنْ عِيدُنَا هَذَا الْيَوْمُ»^(١).

قَالَ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله: (مزمار الشيطان) بكسر الميم يعني الغناء أو الدف، لأن المزمار أو المزمارة مشتق من الزمير وهو الصوت الذي له الصفير، ويطلق على الصوت الحسن وعلى الغناء، وسميت به الآلة المعروفة التي يزمربها، وإضافتها إلى الشيطان من جهة أنها تلهي، فقد تشغل القلب عن الذكر، وفي رواية حماد بن سلمة عند أحمد؛ فقال: يا عباد الله أبعزمور الشيطان عند رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قال القرطبي: المزمور الصوت، ونسبته إلى الشيطان ذم على ما ظهر لأبي بكر»^(٢).

كما ثبت أيضًا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فيما رواه عنه أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «الْجَرَسُ مَزَامِيرُ الشَّيْطَانِ»^(٣).

قال المُنَاوِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأضافه إلى الشيطان لأن صوته شاغل عن الذكر والفكر فيكره سفرًا وحضرًا وينبغي لمن سمعه سد أذنيه»^(٤).

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب مناقب الأنصار، باب مَقْدَمِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ٥/٦٦/٣٩٣١).

(٢) «فتح الباري»: (٣/١١٣).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (كتاب اللباس، باب كراهة الكلب والجرس في السفر، ٣/١٦٧٢/٢١١٤).

(٤) «فيض القدير»: (٣/٤٨٦).

٢ - قَرَّرَ الجديع أَنَّ صَوْتَ المزاميرِ مِنْ جُمْلَةِ الْأَصْوَاتِ الْعَادِيَّةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ يَدْعُو إِلَى مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَدِيعُ مَرْدُودٌ مِنَ الْوُجُوهِ الْتَالِيَةِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : إِذَا كَانَ صَوْتُ الْمَزَامِيرِ مِنْ جُمْلَةِ الْأَصْوَاتِ الْعَادِيَّةِ - عَلَى حَدِّ زَعْمِ الْجَدِيعِ - فَمَا السَّرُّ فِي إِضَافَتِهِ لِلشَّيْطَانِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَصْوَاتِ ؟ وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ الْإِضَافَةَ هَا هُنَا ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ قَيْمٍ الْجُوزِيَّة رَحِمَهُ اللَّهُ مِنْ نَوْعِ الْإِضَافَةِ التَّخْصِصِيَّةِ^(١) الَّتِي تَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ صَوْتُ الْمَزَامِيرِ صَوْتًا خَاصًّا يَخْتَلِفُ مِنْ حَيْثُ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّأْثِيرِ عَنْ بَقِيَّةِ الْأَصْوَاتِ ، وَإِلَّا كَانَتْ هَذِهِ الْإِضَافَةُ لَا مَعْنَى لَهَا فِي الْآيَةِ ، وَمَحَالٌّ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ مِنَ النَّاحِيَةِ الْعِلْمِيَّةِ .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ صَوْتَ الشَّيْطَانِ قَدْ فُسِّرَ بِصَوْتِ الْمَزَامِيرِ - كَمَا تَقَدَّمَ مَعْنَا - وَمِنْ هُنَا فَإِنَّ صَوْتَ الْمَعَازِفِ لَيْسَ مِنْ جُمْلَةِ الْأَصْوَاتِ الْعَادِيَّةِ كَمَا زَعَمَ الْجَدِيعُ ، بَلْ هُوَ صَوْتُ شَيْطَانِيٍّ مُنْكَرٌ .

وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فَلَا رَيْبَ فِي دَمِّهِ وَالتَّنْفِيرِ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ وَتَزْيِينِهِ ، وَمِنْ الْقَوَاعِدِ الْعِلْمِيَّةِ فِي اسْتِكْشَافِ الْحَرَامِ وَمَعْرِفَتِهِ ، أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا وُصِفَ بِأَنَّهُ مِنْ تَزْيِينِ الشَّيْطَانِ وَعَمَلِهِ ، فَإِنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِهِ ، وَفِي هَذَا يَقُولُ ابْنُ قَيْمٍ الْجُوزِيَّة رَحِمَهُ اللَّهُ :

«وَيُسْتَفَادُ التَّحْرِيمُ : مِنْ وَصْفِ الْفِعْلِ بِأَنَّهُ مِنْ تَزْيِينِ الشَّيْطَانِ وَعَمَلِهِ»^(٢) .

وَيَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : «وَكُلُّ فِعْلٍ نَسَبَهُ الشَّرْعُ إِلَى عَمَلِ الشَّيْطَانِ وَتَزْيِينِهِ ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ مِنَ الْفِعْلِ ، وَدَلَالَتُهُ عَلَى التَّحْرِيمِ أَطْرَدٌ مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى مَجْرَدِ الْكَرَاهَةِ»^(٣) .

(١) انظر : «إغانة اللهفان» : (١/٣٠٣) .

(٢) «بدائع الفوائد» : (٤/١٣٠٧) بتصرف ، لابن قَيْمٍ الْجُوزِيَّة .

(٣) «بدائع الفوائد» : (٤/١٣٠٧) بتصرف ، و«الإمام في بيان أدلة الأحكام» : (ص/١٠٥ - ١٠٦) للعلامة ابن عبد السلام ، وانظر أدلة هذه القاعدة في المصادر التالية : «جامع البيان» : (٧/٢٤ ، و١٨/٩٤) ، =

ويقول الرّازي في تقرير هذه القاعدة: «كُلُّ ما أُضِيفَ إلى الشَّيْطَانِ فالمرادُ من تلكِ الإضافةِ المبالغةُ في كمالِ قُبْحِهِ»^(١).

الوجهُ الثالثُ: المتأملُ في سياقِ الآيةِ التي بين أيدينا، يُلحِظُ أنَّ ثَمَّةَ معركةٍ حقيقيَّةٍ أُعلنها إبليسُ - نعوذُ باللهِ منه - كما قال تعالى في شأنه: ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَأَحْنَنَكَ ذَرَيْتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٢١) قَالَ أَذْهَبَ فَمَنْ تَبَعَكَ مِنْهُمْ فَأِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا (٢٢) وَأَسْتَفْزِزُ مَنِ اسْتَفْزَعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبَ عَلَيْهِمْ بِخِيلِكَ وَرَجَلَكَ وَشَارِكُكُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعَدُهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الإسراء: ٦٢ - ٦٤].

قال القرطبي رحمه الله في تفسير الآية الثانية والسّتين - : «ومعنى ﴿لَأَحْنَنَكَ﴾ في قول ابن عباس: لأستولينّ عليهم. وقاله الفراء. مجاهد: لأحتوينهم. ابن زيد: لأضلنهم. والمعنى متقارب، أي لأستأصلن ذريته بالإغواء والإضلال، ولا جاحنهم»^(٢).

وعليه؛ فإنَّ الوسيلةَ التي سَيَتَّخِذُها إبليسُ وهي (صوتُ المعازفِ) في هذه المعركةِ المصيريَّةِ لن تكونَ بحالٍ وسيلةً عاديَّةً - كما زعمَ الجديع -، بل ستكونُ وسيلةً مُحْكَمَةً في غايةِ الخطورةِ والتأثيرِ بحيثُ تَسْتَحُوذُ على نَفْسِ الإنسانِ، وتُهَيِّمُنْ عليه؛ فتسيرُ به في المسارِ الذي رَسَمَهُ إبليسُ - عياذاً باللهِ -، وفي بيانِ هذه الحقيقةِ، يقولُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رحمه الله: «وقد قال تعالى لإبليس: ﴿وَأَسْتَفْزِزُ مَنِ اسْتَفْزَعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَجْلِبَ عَلَيْهِمْ بِخِيلِكَ وَرَجَلَكَ وَشَارِكُكُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعَدُهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [الإسراء: ٦٢ - ٦٤].

= «الجامع لأحكام القرآن»: (٢٨٥/٦)، و«أضواء البيان»: (١٨٠/٣)، و«مفاتيح الغيب»: (٩/

٣٩٧)، و«تفسير التحرير والتنوير»: (سورة الأنعام - الآية: ٦٨)، و«فتح الباري»: (١٥/١٢٢).

(١) «مفاتيح الغيب»: (٤٢٣/١٢) للرّازي.

(٢) «الجامع لأحكام القرآن»: (٢٨٦/١٠).

واستفزازه إياهم بصوته يكون بالغناء - كما قال من قال من السلف - وبغيره من الأصوات كالنياحة وغير ذلك ، فإن هذه الأصوات كلها توجب انزعاج القلب والنفس الخبيثة إلى ذلك وتوجب حركتها السريعة ، واضطرابها حتى يبقى الشيطان يلعب بهؤلاء أعظم من لعب الصبيان بالكرة ، والنفس متحركة ؛ فإن سكنت فيأذن الله ، وإلا فهي لا تزال متحركة»^(١) .

وَلَقَدْ أَثْبَتَ الْقُرْآنُ الْعَظِيمُ أَنَّ عَدُوَّ اللَّهِ إِبْلِيسَ - نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ - قَدْ نَجَحَ نَجَاحًا رَهيبًا فِي إِضْلَالِ كَمِّ هَائِلٍ مِنَ الْبَشَرِ بِوَاسِطَةِ تِلْكَ الْوَسِيلَةِ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ لَأَخْتِنِكَ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ، فَالْقَلِيلُ الْقَلِيلُ فَقَطْ مِنَ الْبَشَرِ هُمُ النَّاجُونَ مِنْ كَيْدِ إِبْلِيسَ وَمَكْرِهِ فِي هَذِهِ الْمَعْرَكَةِ .

ثُمَّ نُضِيفُ حَقِيقَةً أُخْرَى ، وَهِيَ أَنَّ إِبْلِيسَ - أَخْزَاهُ اللَّهُ - لَهُ تَجَرِبَةٌ طَوِيلَةٌ ، وَصِرَاعٌ مَرِيرٌ مَعَ الْجَنَسِ الْبَشَرِيِّ ، يَمْتَدُّ عَبْرَ آلَافِ السِّنِينَ ، وَقَدْ اكْتَسَبَ مِنْ خِلَالِ هَذِهِ التَّجَرِبَةِ الطَّوِيلَةِ خِبْرَةً عَالِيَةً بِالنَّفْسِ الْإِنْسَانِيَّةِ ، وَمَسَارِبِهَا ، وَنِقَاطِ الضَّعْفِ فِيهَا .

فَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ بِهَذَا الشَّأْنِ ، عَلِمْنَا حِينَئِذٍ السَّرَّ مِنْ وَرَاءِ اخْتِيَارِ إِبْلِيسَ لَصَوْتِ الْمَزَامِيرِ ، حَيْثُ إِنَّ هَذَا الصَّوْتَ لَهُ تَأْثِيرُهُ الرَّهيبُ فِي النَّفْسِ الْبَشَرِيَّةِ : إِلْهَاءٌ وَإِبْعَادٌ لَهَا عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ، وَسَبِيلُهُ ، وَمَنْهَجِهِ الْقَوِيمِ ، وَالْوَاقِعُ الْأَلِيمُ الَّذِي يَلْتَقُ بِأَهْلِ الْغِنَاءِ وَالطَّرْبِ وَيُحِيطُ بِهِمْ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ خَيْرٌ دَلِيلٍ ، وَأَصْدَقُ بَرَهَانٍ عَلَى ذَلِكَ .

• خُلاصَةُ الْقَوْلِ :

نَسْتَخْلِصُ مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الاسْتِدْلَالَ بِهَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَلَى تَحْرِيمِ الْغِنَاءِ بِآلَاتِ الطَّرْبِ وَالْمَوْسِيقَى ، يُعَدُّ مِنْ أَرْوَعٍ وَأَقْوَى أَنْوَاعِ الاسْتِدْلَالِ ، وَهُوَ اسْتِدْلَالٌ - بِحَمْدِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ - جَارٍ عَلَى الْأَصُولِ الْعِلْمِيَّةِ ، وَالْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ

المستقاة من المنهج السلفي في النظر والاستدلال .

فأما الآية الأولى فقد دلت على أن من يتعاطى الغناء بآلات الطرب ، ويُقبلُ على الاستماع إليه ، فإن مصيره بشكل قطعي هو الضلال واتخاذ آيات الله هزواً ، اللذان تترتب عليهما العقوبة الصارمة وهي الوقوع في العذاب المهين - عياداً بالله -

كما دلت الآية أيضاً على أن الغناء بآلات الطرب وسيلة من أخطر الوسائل في إضلال العباد ، وإغوائهم عن الصراط المستقيم .

ودلت الآية الثانية على أن الغناء بآلات الطرب ، هو صوت إبليس المنكر الذي استخدمه ، وما زال يستخدمه في معركته المصيرية مع الجنس البشري ، من أجل إضلاله وإغوائه عن الصراط المستقيم ، والمنهج القويم .

إذا ؛ فالغناء بآلات الطرب والموسيقى فعلٌ اجتمعت فيه جملة من الأوصاف المنكرة القبيحة التي يكفي واحد منها لتحريم هذا الفعل ، ومنعه ، فكيف يكون الحال إذا ، إذا اجتمعت فيه كل تلك الأوصاف المنكرة القبيحة ؟ !

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثاني:

الأحاديث الواردة في تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الأول: الحديث الأول:
وجه الاستدلال، والرّد على الشبهات

الحديث الأوّل: وجه الاستدلال منه، والرّد على الشبهات:

عن عبد الرحمن بن غنم الأشعريّ قال: حدثني أبو عامر - أو أبو مالك - الأشعريّ والله ما كذّبني سمع النبي ﷺ يقول: «ليكوننَّ من أمتي أقوام يستحلّونَ الحَرَّ والحَرِيرَ والخمرَ والمعاذِفَ، ولينزلنَّ أقوام إلى جنِّبِ عِلْمٍ يروّحُ عليهم بسارحةٍ لهم، يأتيتهم - يعني الفقير - لحاجة فيقولوا: ارجع إلينا غداً، فَيُبَيِّتُهُمُ اللَّهُ، وَيَضَعُ الْعِلْمَ، وَيَمَسُخُ آخِرِينَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(١).

قبل بيان وجه الاستدلال من الحديث، يحسُنُ بي أن أُبينَ معنى بعض الكلمات الغريبة التي جاءت في نصّ الحديث، وهي على النحو التالي:

* الحَرّ: القَرْجُ، والمراد: الزُّنا.

* المعازِف: جمع مِعْزَفة، وهي آلات المِلاهي، كما في «الفتح».

* عِلْم: الجبل العالي.

* يروّح عليهم: يحذف الفاعل، وهو الرّاعي، بقرينة المقام؛ إذ السّارحة لا بُدَّ لها من حافظ.

* بسارحة: هي الماشية التي تسرّح بالغداة إلى رعيها.

* تروّح: أي: ترجع بالعشيّ مألّفها.

(١) أخرجه البخاريّ في «صحيحه» (كتاب الأشربة، باب ما جاء فيمن يستحلّ الخمر، ١١/١٧٥/٥٤٦٣).

* يأتيهم لحاجة: بيانه في رواية الإسماعيليّ في «مستخرجه على الصّحيح»: «يأتيهم طالب حاجة».

* فَيُيْتُهُمُ اللهُ: أي: يهلكهم ليلاً.

* وَيَضَعُ الْعَلَمَ: أي: يوقعه عليهم^(١).

• أَوَّلًا: وَجْهُ الاستدلالِ مِنَ الحديثِ:

الحديثُ نصٌّ في تحريمِ الغناءِ بِآلاتِ الطَّرَبِ والموسيقى، وذلكَ مِنَ الوجوهِ الآتية:

أ - أَنَّ استحلالَ المعازفِ كما جاءَ في سياقِ الحديثِ سببٌ مِنْ أربعةِ أسبابٍ كانتْ هي وراءَ نزولِ العذابِ، ووقوعِ العقوبةِ بأولئكِ النَّاسِ، وَكُلُّ فِعْلٍ - كما قرَّرَ الأئمةُ المحققون^(٢) - يَكُونُ سببًا لعذابٍ عاجلٍ أو آجلٍ، أو حلولِ نِقْمَةٍ، فَإِنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى تحريمِهِ.

ب - أَنَّ الْمُتَأَمِّلَ في سياقِ الحديثِ، يَلْحَظُ بجلاءٍ أَنَّ الحديثَ خَرَجَ مَخْرَجَ التَّحْذِيرِ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ بدهاءٍ أَنَّ التَّحْذِيرَ لَا يَكُونُ مِنْ شَيْءٍ مُبَاحٍ، إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ شَيْءٍ مُحَرَّمٍ.

ج - أَنَّ الْمَعَارِزَ في سياقِ الحديثِ قُرِنتْ بِمَحْرَمَاتٍ ظَاهِرَةٍ في التَّحْرِيمِ، وَهِيَ: الزُّنَا والخمرُ، وَقَدْ اتَّحَدَ الْمَخْرُجُ وَالصَّيْغَةُ والخبرُ عَنْهُمْ بخبرٍ واحدٍ، وَكُلُّ فِعْلٍ - كما قرَّرَ الأئمةُ المحققون^(٣) - قُرِنَ بِمَحْرَمٍ ظَاهِرٍ التَّحْرِيمِ في الْحُكْمِ والخبرُ عَنْهُمَا بخبرٍ واحدٍ، فَإِنَّ هَذَا يَدُلُّ عَلَى تحريمِهِ.

(١) انظر: «فتح الباري»: (١٠/٥٧ - ٥٨).

(٢) انظر: «بدائع الفوائد»: (٤/١٣٠٩)، و«الإمام في بيان أدلة الأحكام»: (ص/١٠٥ - ١٠٦).

(٣) انظر: المصدر السابق.

وقد استدل بهذا الحديث جَمْعٌ من الأئمة المحققين في قديم الزمان وحديثه على تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى، وها أنا ذا أبين صنيع المتقدمين منهم وكلامهم في ذلك مع الإشارة لأسماء المتأخرين منهم؛ حتى يكون القارئ على بينة من أمره، وليعلم أي الفريقين أقوم قِيلاً، وأهدى سبيلاً:

بيان صنيع وكلام الأئمة المتقدمين بشأن تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى استناداً على الحديث:

١ - الإمام البيهقي رحمته الله: حيث وضع الحديث في كتابه «السنن الكبرى» في كتاب (الشهادات) تحت باب (ما جاء في ذم الملاحية من المعازف والمزامير ونحوها)^(١)، وصنيعه هذا يدل على تحريمه للمعازف.

٢ - شيخ الإسلام ابن تيمية: حيث يقول رحمته الله: «وقد ثبت في صحيح البخاري وغيره أن النبي ﷺ ذكر الذين يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف على وجه الذم لهم، وأن الله معاقبهم. فدل هذا الحديث على تحريم المعازف والمعازف هي آلات اللهو عند أهل اللغة، وهذا اسم يتناول هذه الآلات كلها»^(٢).

٣ - الإمام ابن رجب الحنبلي: حيث يقول رحمته الله: «... وقد صححت الأخبار عن النبي ﷺ بدم من يستمع القينات في آخر الزمان، وهو إشارة إلى تحريم سماع آلات الملاحية المأخوذة عن الأعاجم، وقد خرج البخاري في «الأشربة» حديث عبد الرحمن بن غنم، عن أبي مالك، أو أبي عامر الأشعري، عن النبي ﷺ في ذلك، وذكر الحديث»^(٣).

وقال في موضع آخر: «وأما تحريم آلات الملاحية... فقد قال البخاري في

(١) انظر: «السنن الكبرى»: (١٠/٢٢١).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (١١/٥٣٥).

(٣) «فتح الباري»: (٦/٧٩) لابن رجب الحنبلي.

صحيحه... حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري، والله ما كذّبتني سمع رسول الله ﷺ، وذكر الحديث»^(١).

٤ - الإمام ابن حجر العسقلاني: حيث يقول رَحِمَهُ اللهُ في ترجمة (هشام بن عمار) أحد رواة الحديث -: «وعلق عنه [يعني: البخاري] في الأشربة حديثاً في تحريم المعازف»^(٢).

٥ - الإمام ابن قيم الجوزية: حيث يقول رَحِمَهُ اللهُ: «فصل: في بيان تحريم رسول الله صَلَّى الله تعالى عليه وآله وسلم الصريح لآلات اللّهُو والمعازف، وسياق الأحاديث في ذلك:

عن عبد الرحمن بن غنم قال: حدثني أبو عامر، أو أبو مالك الأشعري رَحِمَهُمَا اللهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لِيَكُونَ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ»... ووجه الدلالة منه: أَنَّ المعازف هي آلات اللّهُو كُلُّهَا. لا خلاف بين أهل اللغة في ذلك. ولو كانت حلالاً لما ذمهم على استحلالها، ولما قرّن استحلالها باستحلال الخمر والحز. . . وقد توعّد مستحلي المعازف فيه بأن يَخْسِفَ اللهُ بِهِمُ الْأَرْضَ، وَيَمَسُخُهُمْ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ. وإن كان على جميع هذه الأفعال، فلكل واحد قسطن في الذم والوعيد»^(٣).

• ثانياً: بيان أسماء العلماء المتأخرين الذين استدلوا بالحديث على تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى:

١ - الإمام شاه ولي الله الدهلوي^(٤) رَحِمَهُ اللهُ.

(١) «نزهة الأسماع في مسألة السماع»: (ص/ ٥٢ - ٥٣) لابن رجب الحنبلي.

(٢) «هدي الساري»: (ص/ ٤٧١).

(٣) «إغائة اللفهان»: (١/ ٢٦٠).

(٤) انظر: «حجة الله البالغة»: (٢/ ١١٥٥) للدهلوي.

- ٢ - الإمام الشوكاني^(١) رَحِمَهُ اللهُ .
- ٣ - الإمام الألوسي^(٢) رَحِمَهُ اللهُ .
- ٤ - العلامة صديق حسن خان^(٣) رَحِمَهُ اللهُ .
- ٥ - العلامة مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ^(٤) رَحِمَهُ اللهُ .
- ٦ - العلامة عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ بَازٍ^(٥) رَحِمَهُ اللهُ .
- ٧ - العلامة الألباني^(٦) رَحِمَهُ اللهُ .
- ٨ - العلامة حمود التويجري^(٧) رَحِمَهُ اللهُ .
- ٩ - العلامة عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَفِيْفِي^(٨) رَحِمَهُ اللهُ .
- ١٠ - العلامة عَبْدُ اللهِ بْنُ غَدِيَّانٍ^(٩) .
- ١١ - العلامة مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِينِ رَحِمَهُ اللهُ^(١٠) .
- ١٢ - العلامة صَالِحُ بْنُ فُوزَانَ الْفُوزَانِ^(١١) .

(١) انظر: «نيل الأوطار»: (٨٠/١).

(٢) انظر: «تفسير روح المعاني»: (٧٦/٧) للألوسي.

(٣) انظر: «الدين الخالص»: (٤٢٤/٤) لصديق حسن خان.

(٤) انظر: «فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم»: (٢٢٨/١٠)، و«الدرر السنية في الأجوبة النجدية»: (١٠٩/١٥ - ١١٠).

(٥) انظر: «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة»: (٤٣٨/١)، و٣/ ٤٠ و٨ و٤٢٣ و٤٢٥ و٤٣٣ و٤٣٦ لابن باز.

(٦) انظر: «السلسلة الصحيحة»: (١٩١/١).

(٧) انظر: «فصل الخطاب في الرد على أبي ثراب»: (ص/٣٤٨ - ٣٤٩) لحمود التويجري.

(٨) انظر: «فتاوى اللجنة الدائمة»: (١٨٤/١٢ - ١٨٥).

(٩) المرجع السابق.

(١٠) انظر: «فتاوى الشيخ محمد بن صالح العثيمين»: (٩٢٩/٢ - ٩٣٠) بتصرف، إعداد وترتيب: أشرف ابن عبدالمقصود.

(١١) انظر: «المُتَقَى مِنْ فَتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ صَالِحِ الْفُوزَانِ»: (٢٨٦/٣ - ٢٨٧) بتصرف.

• ثالثاً: الرّد على الشبهات:

الشبهة الأولى: يقول ص ٨٨ - ٨٩: «لقد راجعتُ النّظرَ متدبّراً دلالةَ هذا الحديثِ على مدى سِنينَ طويلةٍ، مُستعملاً قوانينَ الفقه وأصوله، مُراعياً دَلالاتِ الألفاظِ والسيّاقاتِ، مُجتهداً غايةَ الوُسعِ، مُتحرّياً الحقَّ في ذلك، مُجانباً التّقليدَ وما جَرَتْ بِهِ العادةُ في هذا البابِ وغيره من الرّضوخِ للقولِ الشائعِ، فَوَجَدْتُ نَفْسِي فيه أَمَامَ حَقِيقَتَيْنِ:

الأولى: أَنَّهُ خَبَرٌ عَنْ مُسْتَقْبَلٍ لَمْ يَكُنْ قَدْ وَقَعَ عَلَى عَهْدِ النّبوةِ، وَوَضَعَ مُعَيَّنَ لَأَقْوَامٍ تَحُلُّ بِهِمْ عُقُوبَةٌ بِسَبَبِهِ، وَلَيْسَ هُوَ خَبَرًا أُرِيدَ بِهِ الْإِنشَاءُ لِيُفِيدَ الْحُكْمَ بِذَاتِهِ.

الثّانية: أَنَّ الْعُقُوبَةَ لاسْتِحْلَالَ مَجْمُوعَةِ أَفْعَالٍ هِيَ عِنْدَ الْإِفْتِرَاقِ مُخْتَلِفَةٌ الْأَحْكَامِ»^(١).

(١) قال العلامة عبد الله السعد: «إن التفقه في النصوص، والغوص في معانيها؛ لفهم دلالاتها، أمرٌ مطلوب، وفعلٌ محمود، ولكن من غير تكلف أو تشكك في دلالاتها الواضحة.

فقد كان عليه ﷺ يُعَلِّمُ الناسَ دينهم، ويبيّن لهم، بكلماتٍ سهلةٍ يسيرة، وفيهم الكبير والصغير، والرجل والمرأة، والحضري والبدوي؛ ومن المعلوم بداهة أن فهوم الناس وعقولهم تتفاوت، ففيهم العالم والجاهل، والذكي ومن دونه.

ويأتي إليه الوفد أو السائل، وقد لا يرجع إليه مرة أخرى، فيسأله عن الأمور العظام؛ من أصل الإيمان وأركان الإسلام، فكان يجيبهم بعبارة موجزة، فيها بيان الدين كله^(١).

وغير خافٍ أن الشريعة جاءت بالنهي عن التشدق والتعثر والتفسيق؛ بل هي شريعة سهلة ميسرة، للناس كلهم إلى قيام الساعة، قال الله تعالى: (ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر).

وأخرج البخاري (٣٩) من حديث أبي هريرة ؓ أن النبي ﷺ قال: (إن هذا الدين يسر، ولن يُشاد الدين أحدٌ إلا غلبه).

ومن ذلك جاء في الصحيحين: البخاري (٤٦)، ومسلم (١١) من حديث طلحة بن عبيد الله: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، من أهل نجد، ثائر الرأس، نسمع دويّ صوته، ولا نفقه ما يقول، حتى دنى من

(١) وقد اشتهر قول الشافعي رحمه الله تعالى في سورة العصر: لو تدبّر الناس هذه السورة لكفّتهم.

رسول الله ﷺ، فإذا هو يسأل عن الإسلام، فقال: (خمس صلوات في اليوم والليلة)، فقال: هل علي غيرهن؟ قال: (لا، إلا أن تطوع، وصيام شهر رمضان)، فقال: هل علي غيره؟ فقال: (لا، إلا أن تطوع) وذكر الزكاة، فقال: هل علي غيرهن؟ قال: (لا، إلا أن تطوع). فأدبر الرجل وهو يقول: واللّه لا أزيد على هذا ولا أنقص منه. فقال ﷺ: (أفلح إن صدق)^(١).

فانظر إلى جوابه ﷺ؛ الموجز، المختصر، الكامل، الواضح؛ مع أن السائل يسأل عن دين الإسلام. وفيهما: البخاري (١٣٩٦)، ومسلم (١٣) من حديث أبي أيوب ﷺ، أن أعرابياً عرض لرسول الله ﷺ، فأخذ بخطام ناقته، ثم قال: يا محمد أو يا رسول الله؛ أخبرني بما يقربني من الجنة، ويباعدني من النار؟ فكفت النبي ﷺ، ثم نظر في أصحابه، ثم قال: لقد وُفق أو هدي. قال: كيف قلت؟ قال: فأعاد. فقال ﷺ: (تعبد الله ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصل الرحم؛ دع الناقه). وفي رواية: فلماً أدبر، قال رسول الله ﷺ: (إن تمسك بما أمر؛ دخل الجنة).

وفيهما: البخاري (٥٣)، ومسلم (١٧) من حديث ابن عباس ﷺ في وفد عبد القيس، وقد قالوا في سؤالهم: إنا نأتيك من شقة بعيدة، وإن بيننا وبينك هذا الحي من كفار مضر، وإننا لا نستطيع أن نأتيك إلا في شهر الحرام، فمرنا بأمر فصل، نخبر به من وراءنا، ندخل به الجنة، فكان جوابه ﷺ أن أمرهم بأربع ونهاهم عن أربع... الحديث.

وفيهما: البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (١٩) من حديث معاذ ﷺ؛ فقد أرسله بكلمات يسيرة إلى أهل بلاد كبيرة، وهم أهل اليمن.

وفي صحيح مسلم (٣٨) من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن سفیان بن عبد الله الثقفي، قال: قلت يا رسول الله، قل لي في الإسلام قولاً لا أسأل عنه أحداً بعدك. قال ﷺ: (قل آمنت بالله ثم استقم). قلت: مع أن سؤال السائل هنا عن أمر جليل؛ وهو ما يدخله الجنة ويباعده عن النار، فأجابه ﷺ بكلمات عددها نحو أصابع اليد.

وعلى هذا سار خلفاؤه وصحابته ﷺ من بعده، بل كانوا في بعض الأحيان يرون من التكلف المبالغة في الوقوف عند كلمة ما؛ ومن هذا الباب ما جاء عن عمر ﷺ، وهو صحيح جداً عنه، فيما رواه عبد بن حميد؛ قال: ثنا سليمان بن حرب، ثنا حماد بن زيد، عن ثابت، عن أنس، أن عمر بن الخطاب ﷺ قرأ

(١) قال أبو زكريا النووي في شرح مسلم (١/١٦٧): (وليس في هذا الحديث جميع الواجبات ولا المنهيات ولا السنن المتدنيات، فالجواب: إنه جاء في رواية البخاري زيادة توضح المقصود (فأخبره بشرائع الإسلام...)) فعلى عموم قوله: (بشرائع الإسلام) وقوله: (مما فرض الله علي) يزول الإشكال في الفرائض، وأما التوافل... الخ.

قلت: هذا الكلام فيه بعض النظر، فإذا سلم هذا الجواب في هذا الحديث، فكيف ببقية الأحاديث.

الردّ والتعليق :

زَعَمَ الجديع أَنَّ هذا الحديثَ مُجَرَّدُ خبرٍ يَقَعُ في آخِرِ الزَّمانِ، وأنَّه لم يُوضَعْ على صِيغَةِ الإنشاءِ لِيُفِيدَ الحُكْمَ بذاته.

على المنبر (وفاكهة وأبًا)، فقال : هذه الفاكهة قد عرفناها ، فما الأب ؟ ثم رجع إلى نفسه فقال : إن هذا الهو التكلف يا عمر^(١).

فأين هذا من الوقوف سنين طويلة^(٢) عند نص واضح الدلالة ، لا يحتمل التأويل ، ومع ذلك يُفهم فهمًا خاطئًا ، والسبب في ذلك التكلف في الفهم ، وهذه نتيجة طبيعية تحصل في كل شأن يتكلفه المرء . فمن ذلك تكلف النصارى للرهبانية كما قال تعالى : (ورهبانية ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله فما رعوها حق رعايتها فاتينا الذين آمنوا منهم أجرهم وكثير منهم فاسقون) [الحديد : ٢٧] . ومن ذلك أيضًا من يتكلف الطهارة فيبتلى بالوسواس كما هو واقع ؛ قال أبو العباس ابن تيمية في الاقتضاء (١/ ٣٢٢ - ٣٢٣) : (والتشديد : تارة يكون باتخاذ ما ليس بواجب ولا مستحب ؛ بمنزلة الواجب والمستحب في العبادات ، وتارة باتخاذ ما ليس بمحرم ولا مكروه ؛ بمنزلة المحرم والمكروه في الطيبات . وعلل ذلك بأن الذين شددوا على أنفسهم من النصارى ، شدد الله عليهم لذلك ، حتى آل الأمر إلى ما هم عليه من الرهبانية المبتدعة . وفي هذا تنبيه على كراهة النبي ﷺ لمثل ما عليه النصارى من الرهبانية المبتدعة ، وإن كان كثير من عبادنا قد وقعوا في بعض ذلك متأولين معذورين ، أو غير متأولين . وفيه أيضًا تنبيه على أن التشديد على النفس ابتداءً ، يكون سببًا لتشديد آخر يفعله الله : إما بالشرع وإما بالقدر . فأما بالشرع فمثل ما كان النبي ﷺ يخافه في زمانه من زيادة إيجاب أو تحريم ، كنحو ما خافه لما اجتمعوا للصلاة التراويح معه ، ولما كانوا يسألون عن أشياء لم تحرم ، ومثل : أن من نذر شيئًا من الطاعات وجب عليه فعله ، وهو منهي عن نفس عقد النذر ، وكذلك الكفارات الواجبة بأسباب . وأما القدر فكثير قد رأينا وسمعنا من كان يتطوع في أشياء ، فيبتلى أيضًا بأسباب تشدد الأمور عليه في الإيجاب والتحريم ، مثل كثير من الموسوسين في الطهارات إذا زادوا على المشروع ؛ ابتلوا بأسباب توجب حقيقة عليهم أشياء مُشَقَّة مُضَرَّة» اهـ

.....

(١) قال ابن كثير (٤/ ٤٧٤) : (وهذا محمول على أنه أراد أن يعرف شكله وجنسه وعينه ، وإلا فهو ، وكل من قرأ هذه الآية ، يعلم أنه من نبات الأرض). والأثر رواه ابن جرير (٣٠/ ٥٩)، وأبو عبيد، وسعيد بن منصور (٤٣) وابن أبي شيبه (١٥/ ٤٩٩) من طرق عن أنس .

(٢) ينظر : الموسيقى والغناء في ميزان الإسلام (ص ٨٨).

وهذا الزعم الذي هو في دائرة الحقيقة عند الجديع، لم يأت هكذا جزافاً، بل هو صادر عن أصل وضعه الجديع، وهو: أن النصوص المستقبلية التي تقع بعد عهد التنزيل لا تُفيد بذاتها كون الشيء حلالاً أم حراماً، وإنما يُستفاد ذلك من الصيغة الإنشائية الطلبية لفظاً ومعنى.

والجواب عن هذا أن يقال: إن ما زعمه الجديع باطل مردود، وذلك من عدّة وجوه:

الأول: أن هذا الزعم قائم على أصلٍ مُحدث لا دليل عليه من كتاب أو سنة؛ فهو إذا لا يعدو أن يكون إلا مجرد دعوى لا بُرهان عليها ولا بينة، والقاعدة تقول: «إن كنت ناقلاً فالصحة، أو مدّعياً فالدليل».

ثم إن هذا القول لم يقل به إمامٌ معتبر من أئمة السلف، والمقرر في الأصول، كما قال الإمام أحمد رحمته الله أنه لا يجوز إحداث قول في الأمة لم يقل به أحد من السلف.

الثاني: من تفحص كلام الجديع، وتأمله جيداً في (مبحث: الأصول والقواعد) ص ٤٦، يجد أن الجديع نفسه مضطرب أشد الاضطراب في هذا الأصل، فتارة يقرر أن هذه النصوص قد تدل على حكم شيء يذكّر فيها، كالتى تردّ مورد الدّم، وتارة يقرر أن هذه النصوص قد يُعلم منها كون الشيء من الشرور والمُنكرات، وهي تُشعر بذلك من خلال دلالتها، لكن هذا العلم لم يُعلم من الدين بمجرد ذلك الخبر، وإن أشعر به، وإنما عُلم بالصيغة الإنشائية الطلبية لفظاً أو معنى.

يقول ما نصّه - بهذا الصدد - : «أخبار الوحي عمّا سيّقع بعد عهد التنزيل قد تكون إخباراً عن تغير الزمان، وقد تكون إخباراً عن علامة على شيء يدل على صدق الرسول ﷺ، وربما كان بشارة كالبشارات بانتشار الإسلام في الأرض، وربما يكون نذارة، كرفع العلم وكثرة الجهل والقتل».

وقد يدل الشيء منها على حكم شيء يذكر فيه ، كالذي يرد مؤرد الذم .
فالإخبار عن الشرور ، كالقتل والظلم لا ريب أنه يدل على إنكارها وأنها من
الأعمال التي جاءت شريعة الإسلام بمنعها وتحريمها .

لكن العلم بكونها من الشرور والمنكرات لم يعلم من الدين بمجرد ذلك
الخبر ، وإن أشعر به ، وإنما علم بالصيغة الإنشائية الطلبية لفظاً أو معنى ، على
الوجه الذي كان ممكناً لكل مكلف على عهد التنزيل أن يعلمه بالخطاب المباشر ،
وأن يقدر على امتثال التكليف به .

الثالث : أن جماعة من محققي الأئمة قد استدلوا بتحريم أشياء جاء ذكرها في
أحاديث مشابهة للحديث الذي معنا ، من حيث أنها تُخبر عن وضع معين لم يكن
قائماً في زمن التشريع ، قد رتب الله عليه عقوبة من أشنع العقوبات ؛ مما يدل دلالة
واضحة على أن هذا الأحاديث لم تأت فقط لمجرد الخبر ، بل جاءت لبيان حكم
شرعي يتجلى من خلال التأمل في سياقها ، ودلالة ألفاظها ، وإليك بعض الأمثلة :

المثال الأول : عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عن النبي قال «بينما رجل يمشي ، قد
أعجبته جمته وبرداه ، إذ خسف به الأرض ، فهو يتجلجل في الأرض حتى تقوم
الساعة»^(١) .

المُتأمل في هذا الحديث ، يلحظ أنه يُخبر عن وضع معين لم يكن قائماً في زمن
التشريع ، قد رتب الله عليه عقوبة من أشنع العقوبات .

ومع كون الحديث بهذه الصفة ، إلا أن جماعة من المحققين قد استدلوا به على
حكم شرعي ، وبيان ذلك فيما يلي :

١ - الإمام البخاري رحمه الله أدخل هذا الحديث في «صحيحه» في كتاب

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب اللباس ، باب من جر ثوبه من الخلاء ، ١١ / ٤٢٩ / ٤٢٩) ومسلم

في «صحيحه» (٥٢ / ١٤ / ٥٤٢٠) .

(اللباس) تحت باب (مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ) ^(١)؛ لِيُبَيِّنَ حُكْمَ هذا العمل مِنْ خلال العقوبة الشَّديدة التي جاء ذِكْرُها في الحديث.

يقول الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ مُعَلِّقًا على هذا الحديث مَعَ أَحَادِيثٍ أُخْرَى جَاءَتْ فِي نَفْسِ الْبَابِ - : «وفي هذه الأحاديث أَنَّ إِسْبَالَ الْإِزَارِ لِلْخِيَلَاءِ كَبِيرَةٌ» ^(٢).

٢ - الإمامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ في شرحه لصحيح مسلم، في كتاب (اللباس والزينة) تحت باب (تحريم التَّبَخُّثِ فِي الْمَشْيِ) ^(٣).

فانظر - يا رعاك الله - إلى فِقْهِ هذا الإمام، ورُوعَةٍ اسْتِنْبَاطِهِ، حَيْثُ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى حُكْمٍ شَرْعِيٍّ، أَلَا وَهُوَ (تَحْرِيمُ التَّبَخُّثِ فِي الْمَشْيِ) مَعَ إِعْجَابِهِ بِشَيَاخِهِ.

٣ - شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى تَحْرِيمِ الْفَخْرِ وَالْخِيَلَاءِ، وَاللَّبَاسِ الَّذِي فِيهِ الْفَخْرُ وَالْخِيَلَاءُ، حَيْثُ يَقُولُ رَحِمَهُ اللهُ: «وَحَرَّمَ اللَّهُ الْفَخْرَ وَالْخِيَلَاءَ، وَاللَّبَاسَ الَّذِي فِيهِ الْفَخْرُ وَالْخِيَلَاءُ، كإِطَالَةِ الثِّيَابِ حَتَّى ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَمْ يَنْظُرِ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وَمِثْلَ ذَلِكَ مَا فِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطْرًا» وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَجْرُ إِزَارَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ، خَسَفَ بِهِ، فَهُوَ يَتَجَلَجَلُ فِي الْأَرْضِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ» ^(٤).

وَيَقُولُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «وَمَنْ لَبَسَهُ فَخْرًا وَخِيَلَاءَ، كَانَ أَثَمًا. فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ. وَلِهَذَا حَرَّمَ إِطَالََةَ الثَّوْبِ بِهَذِهِ النِّيَّةِ... وَفِي الصَّحِيحِينَ: عَنْ

(١) انظر: «صحيح البخاري»: (كتاب اللباس، باب مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ، ٥/٢١٨٢/رقم ٥٤٥٢).

(٢) «فتح الباري»: (١٠/٢٦٩).

(٣) انظر: «صحيح مسلم»: (١٤/٦٣ - بشرح النووي).

(٤) «مجموع الفتاوى»: (٢٢/١٢٤).

النبي ﷺ أنه قال: «بينما رجل يجر إزاره خيلاء، إذ خسف الله به الأرض، فهو يتجلجل فيها إلى يوم القيامة»^(١).

٤ - الإمام أبو حامد الغزالي رحمه الله استدلل بهذا الحديث على ذم الاختيال وإظهار آثار الكبر في المشي وجر الثياب، حيث يقول رحمه الله: «بيان ذم الاختيال وإظهار آثار الكبر في المشي وجر الثياب:

قال رسول الله: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ يَجْرُ إِزَارَهُ بَطْرًا»، وقال: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَتَبَخَّرُ فِي بُرْدَتِهِ إِذْ أَعْجَبَتْهُ نَفْسُهُ فَخَسَفَ اللَّهُ بِهِ الْأَرْضَ فَهُوَ يَتَجَلَجَلُ فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(٢).

المثال الثاني: عَنْ زَاذَانَ أَبِي عُمَرَ عَنْ عَلِيمٍ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عَلَى سَطْحٍ مَعَنَا رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ يَزِيدُ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَبَسَا الْعِفَارِيَّ - وَالنَّاسُ يَخْرُجُونَ فِي الطَّاعُونَ، فَقَالَ عَبَسَ: يَا طَاعُونَ خُذْنِي، ثَلَاثًا يَقُولُهُ. فَقَالَ لَهُ عَلِيمٌ: لِمَ تَقُولُ هَذَا؟ أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ، فَإِنَّهُ عِنْدَ انْقِطَاعِ عَمَلِهِ، وَلَا يُرَدُّ فَيَسْتَعْتَبُ»، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَادِرُوا بِالْمَوْتِ سِتًّا: إِمْرَةَ السُّفْهَاءِ، وَكَثْرَةَ الشُّرْطِ، وَبَيْعَ الْحُكْمِ، وَاسْتِخْفَافًا بِالْدِّمِ، وَقَطِيعَةَ الرَّحِمِ وَنَشْوَا يَتَّخِذُونَ الْقُرْآنَ مَرَامِيرَ يُقَدِّمُونَهُ يُغْنِيهِمْ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْهُمْ فَقَهَا»^(٣).

فهذا الحديث أيضًا يُخبر عن وضع معين لم يكن قائمًا في زمن التشريع، ومع

(١) «مجموع الفتاوى»: (١٣٣/٢٢).

(٢) «إحياء علوم الدين»: (٢٨٧/٣).

(٣) حديث صحيح. أخرجه أحمد في «مسنده»: (٤٢٧/٢٥ - ٤٢٩/ برقم: ١٦٤٠)، وأبو عبيد القاسم بن سلام في «فضائل القرآن»: (ص/ ٨٠ - ٨١)، والبخاري بنحوه في «التاريخ الكبير»: (٨٠/ ٧)، والطبراني في «الكبير»: (٦١/ ١٨)، وصححه الحافظ ابن حجر في ترجمة الحكم من «الإصابة»: (١/ ٣٤٦)، وكذا صححه الألباني في «الصحيحة»: (٢/ ٦٧٢ - ٦٧٤).

كونه بهذه الصفة، إلا أن القاضي أبا يعلى رحمه الله استدلل به على تحريم قراءة القرآن بالتطريب والتلحين^(١).

الرابع: المتأمل في سياق الحديث، ودلالة ألفاظه، يلحظ بجلاء أن الحديث لم يأت كما زعم الجديع من باب الخبر المحض الذي لا يفيد حكماً شرعياً، بل جاء من باب التحذير والإنذار لهذه الأمة، حتى لا تستحل هذه الأشياء المذكورة في الحديث، فتقع في العقوبة الإلهية الصارمة التي رتبها الله جلّ وعلا على ذلك الاستحلال.

وهذا الإنذار هو الشأن في رسول الله ﷺ الذي بلغ الذروة في التصح لهذه الأمة، والقيمة في الشفقة بها، حيث ما ترك شيئاً يقرب من رضوان الله ومن جنته إلا ودلّ الأمة عليه، وما ترك شيئاً يقرب من سخط الله، ومن ناره إلا وحذر الأمة منه.

وإن هذا الخبر الوارد في الحديث، ليجعلنا نُقلّب النظر في صفحات الماضي التليد عبر آف السنين الغابرة عوداً على قصة أصحاب السبب، إذ مسخ الله نفراً من اليهود، وجعل منهم القردة والخنازير، لا لشيء إلا لأنهم استحلوا ما حرم الله ﷻ بأذى الحيل.

وقد جعل الله ﷻ هذه القصة موعظة وزجراً للمتقين، كما قال تعالى - في نهاية القصة - : ﴿فَجَعَلْنَاهَا نَكَالًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٦٦].

يقول الإمام ابن كثير رحمه الله في تفسير الآية - : «المراد بالموعظة ههنا الزاجر أي جعلنا ما أحللنا بهؤلاء من البأس والنكال في مقابلة ما ارتكبه من محارم الله، وما تحيلوا به من الحيل، فليحذر المتقون صنيعهم لئلا يصيبهم ما أصابهم، كما قال الإمام أبو عبد الله بن بطة: حدثنا أحمد بن محمد بن مسلم، حدثنا الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا محمد بن عمر، عن

(١) انظر: «زاد المعاد»: (١/٤٠١).

أبي سلمة، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تتركبوا ما ارتكبت اليهود فتستحلوا محارم الله بأدنى الحيل» وهذا إسناد جيد، وأحمد بن محمد بن مسلم هذا، وثقة الحافظ أبو بكر البغدادي وباقي رجاله مشهورون على شرط الصحيح، والله أعلم^(١).

فإذا كان الله ﷻ قد جعل هذه القصة التي مضت أحداثها منذ آلاف السنين موعظةً وزجرًا للمتقين، مع أنها قد وقعت لأمة بني إسرائيل، فكيف يكون الشأن حينئذٍ بذلك الحديث الذي سيقع لأفراد من الأمة الإسلامية فيما يستقبل من الزمان؟!!

مِمَّا لَا رَيْبَ فِيهِ أَنَّهُ سَيَكُونُ أَبْلَغَ مَوْعِظَةً، وَأَشَدَّ زَجْرًا.

الخامس: أَنَّ جَمَاعَةً مِنْ مُحَقِّقِي الْأَيْمَةِ فِي الْعَصْرِ الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ قَدْ اسْتَدَلُّوا بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى تَحْرِيمِ أَشْيَاءَ قَدْ سَبَقَتْ فِيهِ؛ مِمَّا يَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يَأْتِ لِمُجَرَّدِ الْخَبَرِ فَحَسَبَ، بَلْ جَاءَ لِبَيَانِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ، كَيْفَ وَقَدْ رَتَّبَ اللَّهُ -جَلَّ وَعَلَا- أَشَدَّ الْعُقُوبَاتِ وَأَفْظَعِهَا عَلَى اسْتِحْلَالِ تِلْكَ الْمُنْكَرَاتِ؟!!

وإليك أخي القارئ بعض الأمثلة في ذلك:

١ - الإمام البخاري رحمه الله أَدْخَلَ هذا الحديث في «صحيحه» في كتاب (الْأَشْرَبَةِ) تحت باب (ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه).

قال القسطلاني رحمه الله في شرحه للترجمة: «(باب ما جاء من الوعيد)^(٢).

(١) «تفسير القرآن العظيم»: (٢٩٠/١).

ومن رام الاستزادة في معرفة تفاصيل القصة، والاستفادة مما فيها من دروسٍ وعبرٍ؛ فلينظر - إن شاء - : «تفسير القرآن العظيم»: (٢٨٦/١ - ٢٩٠)، و«جامع البيان»: (١٣٣٢/١)، و«الجامع لأحكام القرآن»: (٤٣٩/١ - ٤٤٤).

(٢) «إرشاد الساري شرح صحيح البخاري»: (٣١٧/٨) للقسطلاني.

إذا؛ فالإمام البخاري رحمه الله لجودة فهمه، ودقة استنباطه -، ساق هذا الحديث؛ ليبيّن الوعيد الشديد على من يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه، وهذا يدل على أن الحديث لم يأت لمجرد الخبر فحسب، بل جاء إنذارًا وتحذيرًا من الوقوع في استحلال تلك المحرمات.

٢ - الإمام البيهقي رحمه الله أورد هذا الحديث في كتابه «السنن الكبرى» في كتاب (الشهادات) تحت باب (ما جاء في ذم الملاحى من المعازف والمزامير ونحوها)^(١)، مما يدل دلالة واضحة على أن الحديث سيق في بيان حكم آلات الطرب، وفي هذا إبطال لتلك القاعدة الغريبة التي جاء بها الجديد.

٣ - الإمام المُنذري رحمه الله ساق هذا الحديث في كتابه «الترغيب والترهيب» تحت باب (ترهيب الرجال من لبسهم الحرير وجلوسهم عليه، والتخلي بالذهب...) ^(٢) وهذا يدل دلالة واضحة على أن الحديث لم يأت لمجرد الخبر فحسب، بل جاء إنذارًا وتحذيرًا من الوقوع في استحلال تلك المحرمات.

أمّا الحقيقة الثانية التي اهتدى إليها الجديد بعد بحثٍ ونظرٍ طويل، فهي: أن العقوبة الواردة في الحديث هي لاستحلال مجموعة أفعال هي عند الافتراق مختلفة الأحكام؛ فالرد عليه أن يقال:

إن هذه الأفعال - كما تقدّم معنا بالأدلة الواضحة والحجج الدامغة - مشتركة في أصل الحكم وهو التّحريم، لكنّها تختلف بعد ذلك في درجة هذا الحكم وتفاصيله، فالمعازف مثلاً وإن كانت محرمة إلا أنّها ليست كالخمر والزنا في درجة التّحريم.

كما أنّ تفاصيل هذا الحكم تختلف من فعلٍ لآخر، فالزنا مثلاً لا يُرخص فيه مطلقاً، أمّا المعازف فإنّه يُرخص في نوعٍ منها وهو: الدف في حدود ضيقة كما

(١) تقدّم العزو إليه.

(٢) انظر: «الترغيب والترهيب»: (٢٦/٣).

سيأتي بيانه بالتفصيل إن شاء الله تعالى .

الشبهة الثانية: يقول الجديع ص: ٩٢ - ٩٣: «فدل الاشتراك في استعمال لفظ (الاستحلال) في استباحة الحلال واستباحة الحرام على أنه لا يدل بنفسه على استحلال الحرام، وإنما توقفت دلالة ذلك على دليل خارج عن نفس لفظ (الاستحلال)».

وعليه، فلا يصح أن يقول القائل: دل استحلالهم إياها أنها كانت قبل ذلك حراماً، ويستند إلى نفس دلالة هذا اللفظ .

ولا ريب أن الدليل المنفصل من الكتاب والسنة قد تواتر في تحريم الزنا والخمر دون استثناء، فاستحلالها استحلال لمعلوم الحرمة من دين الإسلام .

ولا ريب أن استحقاق العقوبة لا يكون على استحلال الحلال، فالحري المستحل في الحديث محل الكلام هنا هو الذي لا يحل لبسه؛ لأن ما يحل لبسه لا يعاقب عليه .

وهذا جميعه إنما علمناه بدليله المستقل، ليس هو حديث أبي عامر أو أبي مالك^(١) .

(١) قال العلامة عبد الله السعد: «لقد قسم أهل العلم نصوص الكتاب والسنة، من حيث ظهور المراد منها وفهمها، إلى أقسام، ولهم في ذلك اتجاهان:

الاتجاه الأول: وهو للحنفية، وجعلوها على أربعة أقسام:

١ - المحكم: وهو اللفظ الذي يدل على الحكم دلالة واضحة قطعية، لا تحتمل تأويلاً ولا تخصيصاً ولا نسخاً^(٢) .

٢ - المفسر: وهو اللفظ الذي يدل على الحكم دلالة واضحة، لا يبقى معها احتمال للتأويل أو التخصيص، ولكنه مما يقبل النسخ^(٣) .

.....

(١) ينظر: تفسير النصوص، د. محمد أديب صالح (١/ ١٧١).

(٢) ينظر: تفسير النصوص (١/ ١٦٥).

= ٣ - النص : هو ما زاد وضوحًا على الظاهر بمعنى المتكلم لا من نفس الصيغة^(١).

٤ - الظاهر : هو ما يعرف المراد منه بنفس السماع من غير تأمل^(٢).
حكم هذه الأقسام :

الأول : يجب العمل بما دلّ عليه قطعًا ، فهو لا يقبل التأويل أو التخصيص أو النسخ .

الثاني : يجب العمل بما دلّ عليه قطعًا ، فهو لا يقبل التأويل أو التخصيص ، غير أنه يقبل النسخ إذا دل عليه الدليل .

الثالث والرابع : كل منهما قد يؤول أو يخصص أو ينسخ عند قيام الدليل على ذلك ، وإلا فيجب العمل بمدلولهما .

الاتجاه الثاني : وهو للجمهور ، وجعلوها على قسمين :

النص : وهو اللفظ الذي دل على الحكم على وجه لا احتمال فيه . أو : هو ما يفيد بنفسه من غير احتمال^(٣) .

الظاهر : ما دخله الاحتمال فتكون دلالة ظنية ، بخلاف النص .
حكم هذين القسمين :

الأول : يجب العمل بمدلوله قطعًا ، ولا يعدل عنه إلا بنسخ .

الثاني : يجب العمل بمدلوله ولا يجوز أن يترك إلا بدليل^(٤) .

وقول الجمهور قريب مما تقدم ، غير أن الاتجاه الأول فيه مزيد تفصيل .

وثمة تفصيلات وتقسيمات أخر لهذه المسائل ، ننظر في محلها .

إذا تقرر هذا ؛ فإن الأدلة في تحريم الموسيقى والمعازف كثيرة ؛ منها :

ما أخرجه البخاري (٥٥٩٠) من حديث : عطية بن قيس الكلابي ، عن عبد الرحمن بن غنم ، قال : حدثني أبو عامر - أو أبو مالك - الأشعري رضي الله عنه ، والله ما كذبتني : سمع النبي ﷺ يقول : (ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف ، ولينزلن أقوام إلى جنب علم ، يروح عليهم بسارحة لهم ، يأتيهم - يعني الفقير - لحاجة فيقولون : ارجع إلينا غداً ، فيبيتهم الله ، ويضع العلم ، ويمسح آخرين قرده =

(١) هذا تعريف البزدوي من الحنفية .

(٢) هذا تعريف أبو بكر السرخسي من الحنفية .

(٣) التعريف الأول لأبي إسحاق الشيرازي في اللمع ، والثاني لابن قدامة في الروضة . وهما تعريفان متقاربان .

(٤) وعند بعضهم يستثنى من هذا القطعيات التي لا بد فيها من العلم ، ويعنون بها العقائد . وليس هذا مذهبًا لأهل السنة ، وإنما مذهب بعض المبتدعة ، ومن تأثر منهم ممن ينتسب لأهل السنة .

= وخنازير إلى يوم القيامة).

وعند التأمل في هذا الحديث ؛ نظر أي الأقسام السابقة يدخل فيه ؟
لا شك أنه داخل في المحكم عند الحنفية ، وفي النص عند الجمهور ؛ ذلك أنه لا يقبل التأويل أو النسخ .
وهو يدل دلالة قطعية ، على تحريم المعازف وآلات اللهو ، وذلك من ثلاثة أوجه :
الوجه الأول : أن المحرمات في الغالب تستفاد من النواهي ؛ لأن النهي يفيد التحريم ، إلا إذا صرفه دليل
آخر عن التحريم أو قرينة ، وهذا مذهب الجمهور وهو الصحيح .
ومن المعلوم أن التحريم في الكتاب والسنة أكثر ما يؤخذ من هذه الصيغة في الأغلب ، فلفظ الاستحلال
الذي جاء في هذا الحديث أبلغ من هذه الصيغة ؛ لأنه لا يحتمل غير التحريم ، ولذا وصف ﷺ هؤلاء القوم
الذين ارتكبوا هذه الأشياء باستحلالها . وإذا كان الشارع يطلق الكراهة ويريد بها التحريم ، فكيف بصيغة
(يستحلون) ؟

إذ معنى (يستحلون) أي : يصيرونها حلالاً ، ولا يخفى ما في هذه اللفظة من الوعيد .

قال ابن حجر : (وفي هذا الحديث وعيد شديد على من يتحلى ما يحرم بتغيير اسمه) ^(١) .

الوجه الثاني : أن الرسول ﷺ قرن المعازف بأمر أخرى لا شك في تحريمها ، وسيقت مساقاً واحداً مع
ترتيب عقوبة عظيمة على من فعلها ؛ وهي : (الحر) وهو الفرج واستحلاله بالزنا ، و(الخمر) ، و(الحرير) ؛
فدل هذا على حرمة المعازف ، ولا يخفى أن بعض هذه المحرمات من كبائر الذنوب وعظائمها .

الوجه الثالث : ما في هذا الحديث من الوعيد الشديد في من ارتكب هذه العظائم ؛ وذلك لأمرين :
الأول : استحلالهم إياها ؛ وهذا وعيد .

الثاني : ترتيب العقوبة الشديدة على من فعل هذه الأشياء بصيغة الإخبار ، ما يدل على وقوعها لا محالة .
وقد ذكر الرسول ﷺ في هذا النص ثلاث عقوبات عظيمة :

قوله (فبيّتهم الله) أي يوقع العقوبة عليهم ليلاً ، وغير خاف أن إيقاعها في الليل أشد من النهار .

قوله (ويضع العَلَم) وهي عقوبة عظيمة كما سيأتي بعد قليل .

قوله (ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة) .

وهذه من أعظم العقوبات والعياذ بالله .

قال ابن حجر في شرح الحديث : (قوله : (فبيّتهم الله) أي : يهلكهم ليلاً ، والبيات هجوم العدو ليلاً .

قوله : (ويضع العَلَم) أي : يوقعه عليهم . وقال ابن بطال : إن كان العَلَم جبلاً فيدكدكه ، وإن كان بناءً

فيهدهم ونحو ذلك . . . ، قوله : (ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة) يريد مِمَّن لم يهلك في

البيات المذكور ، أو من قوم آخرين غير هؤلاء الذين بيتوا ، ويؤيد الأول أن في رواية الإسماعيلي : =

= (ويمسح منهم آخرين). قال ابن العربي: يحتمل الحقيقة كما وقع للأمم السالفة، ويحتمل أن يكون كناية عن تبدل أخلاقهم. قلت: والأول أليق بالسياق^(١).

وفي رواية لهذا الحديث أخرجه أبو داود (٣٦٨٨)^(٢)، وابن ماجه (٤٠٢٠)، وابن أبي شيبة (١٢/١٧٠ - ١٧١)، وغيرهم؛ من طريق: معاوية بن صالح، عن حاتم بن حريث، عن مالك بن أبي مريم، عن عبدالرحمن بن غنم، عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (ليشرين ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير أسمها، يعزف على رؤوسهم بالمعازف والمغنيات، يخسف الله بهم الأرض، ويجعل منهم القردة والخنازير).

وقد أخرج ابن أبي شيبة (٢٤٣/٢١ - ٢٤٤) عن وكيع، عن عبدالله بن عمرو بن مرة، عن أبيه، عن عبدالرحمن بن سابط، قال: قال رسول الله ﷺ: (إن في أمتي خسفًا ومسحًا وقذفًا)، قالوا: يا رسول الله، وهم يشهدون أن لا إله إلا الله؟ فقال: (نعم، إذا ظهرت المعازف، والخمر، ولُس الحرير)^(٣). وفي هذه الروايات وعيد شديد فيمن وقع في ذلك، من استحلال؛ كما وقع في بعض الألفاظ، أو مجاهرة؛ كما في ألفاظ آخر.

فتبين من هذا كله عظمة هذا النص، وقوة دلالته على تحريم المعازف، وشدة الوعيد على من استحلتها. وليست هذه العقوبة على من استحلت المعازف فحسب، بل على باقي المذكورات في نص الحديث. والحديث دليل على تحريم جميع أنواع المعازف، ولا يستثنى منها إلا ما جاء الدليل باستثنائه، وهو الدف للنساء، في المناسبات خاصة.

قال أبو محمد ابن قدامة: (وأما الضرب بالدف للرجال فمكروه على كل حال؛ لأنه إنما كان يضرب به النساء، والمختئون المتشبهون بهن. ففي ضرب الرجال به تشبه بالنساء، وقد لعن النبي ﷺ المتشبهين من الرجال بالنساء)^(٤).

وقال أبو العباس ابن تيمية: (وبالجملة قد عرف بالاضطرار من دين الاسلام أن النبي ﷺ لم يشرع=

(١) فتح الباري (٥٦/١٠).

(٢) مقتصرًا على صدرها: (ليشرين ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها).

(٣) وهذا مرسل لا بأس بإسناده، رجاله كلهم ثقات سوى عبدالله بن عمرو بن مرة؛ قواه الجمهور، وتكلم فيه بعض الحفاظ. وقد تابعه أبان بن تغلب (وهو جيد الحديث) عند ابن أبي الدنيا في ذم الملاهي (٩).

وعبدالرحمن بن سابط؛ هو الجمحي المكي، تابعي، من الطبقة الوسطى، وأبوه صحابي، وهو ثقة بالاتفاق، وكان فقيهاً؛ فقد ذكر في الفقهاء من أصحاب ابن عباس. وهذا الخبر وإن كان مرسلًا لكنه بمعنى ما تقدم.

(٤) المغني (١٥٩/١٤).

= لصالح أمته وعبادهم وزهادهم أن يجتمعوا على استماع الآيات الملحنة، مع ضرب بالكف، أو ضرب بالقضيب، أو الدف. كما لم يبح لأحد أن يخرج عن متابعتة واتباع ما جاء به من الكتاب والحكمة، لا في باطن الأمر ولا في ظاهره، ولا لعائني ولا لخاصي، ولكن رخص النبي ﷺ في أنواع من اللهو في العرس ونحوه؛ كما رخص للنساء أن يضربن بالدف في الأعراس والأفراح، وأما الرجال على عهده فلم يكن أحد منهم يضرب بدف ولا يصفق بكف؛ بل قد ثبت عنه في الصحيح أنه قال: (التصفيق للنساء والتسييح للرجال ولعن المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء). ولما كان الغناء والضرب بالدف والكف من عمل النساء؛ كان السلف يسمون من يفعل ذلك من الرجال مخشًا، ويسمون الرجال المغنين مخانيثًا، وهذا مشهور في كلامهم^(١).

وقال ابن رجب: (وقد رخص في الدف طائفة من متأخري أصحابنا، مطلقًا في العرس وغيره، للنساء دون الرجال)^(٢).

وقال ابن حجر: (واستدل بقوله (واضربوا) على أن ذلك لا يختص بالنساء؛ لكنه ضعيف، والأحاديث القوية فيها الإذن في ذلك للنساء، فلا يلتحق بهن الرجال؛ لعموم النهي عن التشبه بهن)^(٣).

شبهات حول الاستدلال بهذا الحديث:

الشبهة الأولى:

أن الاستحلال كما يطلق على استحلال الحرام، فإنه يطلق على استحلال الحلال^(٤)، ودليل ذلك ما جاء من حديث المقدم بن معد يكرب رضي الله عنه، قال: قال ﷺ: (ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني، وهو متكئ على أريكته، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالًا استحللناه، وما وجدنا فيه حرامًا حرّمناه، وإن ما حرّم رسول الله ﷺ؛ كما حرّم الله).

الجواب عن هذه الشبهة: من عدة أوجه:

الوجه الأول: على القول بأن هذا الكلام صحيح؛ فالاستحلال المذكور في حديث المعازف، إنما هو في استحلال الحرام، وليس في استحلال الحلال قطعًا؛ لما تقدم بيانه.

ويؤيده سياق الحديث الذي أتى في مساق الذم؛ والجمع بين المعازف وبقية المذكورات التي في تحريم بعضها إجماع، مع إيقاع العقوبة الشديدة على من ارتكبتها.

الوجه الثاني: أن (الاستحلال) في حديث المقدم جاء مقيّدًا وليس مطلقًا؛ ذلك أنه قال: (فما وجدنا فيه حلالًا استحللناه)، فجاء قبل كلمة (الاستحلال): الحلال، ومعنى الحديث: أي ما وجدنا فيه حلالًا =

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٥٦٥ - ٥٦٦).

(٢) نزهة الأسماع (ص ٦٦).

(٣) فتح الباري (٩/ ٢٢٦).

(٤) ينظر: الموسيقى والغناء في ميزان الإسلام (ص ٩١).

= قلنا بحله وعملنا به ، وما وجدنا فيه حرامًا قلنا بحرمة واجتنبناه .

وهذا بخلاف حديث المعازف ؛ فإن كلمة (يستحلون) لم يسبقها شيء ، وشأن هذه الكلمة إذا لم يسبقها شيء ، ألا تكون إلا في الحرام .

وهذا ما جاء في النصوص الأخرى ؛ منها ما أخرجه مسلم (١٢١٨) من حديث جعفر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ أنه قال : (اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله) .

فوصف إتيان الفرج بـ (الاستحلال) ؛ لأن الأصل فيها التحريم ، فشرع الله ﷻ الزواج لإزالة هذا المانع . ومثله ما أخرجه البخاري (٢٧٢١ ، ٥١٥١) ، ومسلم (١٤١٨) ؛ من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه ، أن النبي ﷺ قال : (أحق الشروط أن توفوا به ؛ ما استحللتم به الفروج) .

ومثله أيضًا ما أخرجه البخاري (٥٣١٢) ، ومسلم (١٤٩٣) ؛ من حديث ابن عمر رضي الله عنه ، في قصة المتلاعنين ، في قول النبي ﷺ : (إن كنت صدقتَ عليها ؛ فهو بما استحللت من فرجها) .

وهذا ما جرى عليه العمل بين أهل العلم ، فلا يطلقون هذه الكلمة إلا في استحلال الحرام . والخلاصة : أن هناك فرقًا بين أن تأتي هذه الكلمة مطلقة ؛ فلا تكون عندئذ إلا في استحلال الحرام ، وبين أن تكون مقيدة ؛ فتكون بحسب ما قيدت به .

الوجه الثالث : أن رواة حديث المقدم لم يتفقوا على لفظ (استحللناه) .

فقد جاء الحديث من ثلاث طرق :

١ - من طريق عبدالرحمن بن أبي عوف ، عن المقدم . واختلف عليه ؛ فرواه عنه : حريز بلفظ : (فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه)^(١) . وخالفه : مروان بن ربيعة ؛ فرواه عنه بلفظ : (فما كان فيه من حلال أحللناه)^(٢) .

٢ - ومن طريق خالد بن يزيد بن أبي مالك ، عن أبيه ، عن خالد بن معدان ، عن المقدم به ، بلفظ : (ما وجدنا في كتاب الله من حلال أحللناه وما وجدنا في كتاب الله من حرام حرّمناه)^(٣) .

(١) عند أبي داود (٤٦٠٤) ، وأحمد (١٣٠/٤) وفيه : (حريز بن) وصوابه : (حريز عن) ، والطبراني في الكبير (٢٨٣/٢٠) ، ومسنند الشاميين (١٣٧/٢) .

(٢) عند الطحاوي (٢٠٩/٤) ، وابن حبان (١٨٩/١) ، والدارقطني (٢٨٧/٤) ، والبيهقي (٣٣٢/٩) ، والطبراني في الكبير (٢٨٣/٢٠) وفيه : (عمرو بن ربيعة) ، ومسنند الشاميين (١٠٣/٣) وفيه : (عمر بن ربيعة) .

(٣) عند الطبراني في الكبير (٢٧١/٢٠) وابن زنجويه في الأموال (٦١٩) ، وسقط من إسناد ابن زنجويه : (عن أبيه) ، والصواب إثباته كما عند الطبراني ؛ لأن خالد بن يزيد لم يدرك خالد بن معدان ؛ وإنما يروي عنه =

= ٣ - ومن طريق معاوية بن صالح، عن الحسن بن جابر، عن المقدم. واختلف عليه؛ فرواه عنه: عبد الرحمن بن مهدي^(١)، وزيد بن الحباب^(٢)، وأسد بن موسى^(٣)؛ بلفظ: (فما وجدنا فيه من حلال استحللناه). وخالفهم: أبو صالح المصري؛ فرواه عنه بلفظ: (فما وجدنا فيه من حلال أحللناه)^(٤).
الترجيح بين الروايات:

لعل من أصح ألفاظ هذا الخبر: (فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه):
لأنها من رواية حريز بن عثمان، وهو ثقة مشهور، وإن تكلم فيه من أجل النصب، فروايته ترجح على رواية مروان بن ربيعة؛ لأن مروان ليس بالمشهور.
ولأنها أيضًا من رواية عبد الرحمن بن أبي عوف، وهو لا بأس به، مقل من الحديث، وقد تولى القضاء، وكان من كبار التابعين، قال حريز عنه: (وكان قد أدرك النبي ﷺ)، ولذا ذكره ابن منده في الصحابة، لكن الأكثر على أنه تابعي. وهو وإن كان قريبًا من (الحسن بن جابر) من حيث عدم الإكثار وعدم الشهرة بالرواية، غير أنه أرجح منه فيما يظهر؛ لأنه أكبر منه، ولتولى القضاء.
وتليها في القوة رواية: (فما وجدنا فيه من حلال أحللناه)؛ لأنها جاءت من أكثر من طريق:
من رواية مروان بن ربيعة، عن عبد الرحمن بن أبي عوف.
ومن رواية خالد بن يزيد.

ومن رواية أبو صالح المصري، عن معاوية بن صالح، عن الحسن بن جابر.
بخلاف رواية (استحللناه) التي لم تأت إلا من طريق الحسن بن جابر.

= بواسطة أبيه. وخالد بن يزيد: ضعيف، بل قال ابن معين: (ليس بشيء)، واتهمه بالكذب، وقال النسائي: (ليس بثقة). ووثقه أبو زرعة الدمشقي، وأحمد بن صالح المصري، العجلي، وتردد فيه ابن حبان، وقواه ابن عدي، وقد وصف بالفقه. قلت: الأقرب أنه ضعيف، ولكن يكتب حديثه. وهذا الحديث جاء من طرق أخرى عن المقدم.

تنبيه: جاء في رواية خالد بن يزيد زيادات لم تأت في باقي روايات الحديث؛ وهذا بسبب ضعفه.

(١) عند الترمذي (٢٦٦٤)، وأحمد (١٣٢/٤)، والدارقطني (٢٨٦/٤)، والحاكم (١٠٩/١) من طريق أحمد.

(٢) عند ابن ماجه (١٢)، وأحمد (١٣٢/٤)، والطبراني في الكبير (٢٧٥/٢٠).

(٣) عند الدارمي (٥٨٦)، والطحاوي (٢٠٩/٤).

(٤) عند الطبراني في الكبير (٢٧٤/٢٠)، ومسنند الشاميين (١٣٨/٣)، والحاكم (١٠٩/١)، والبيهقي (٧/

٧٦؛ ٣٣١ - ٣٣٢). تنبيه: رواية أبي صالح المصري هنا تقدم على رواية الجماعة عن معاوية بن صالح، وإن كان الظاهر خلاف ذلك، وما ذاك إلا لموافقة روايته باقي روايات الحديث.

= الشبهة الثانية: أن لفظة (الاستحلال) لم تأت في هذا الحديث في (المعازف) خاصة، وإنما جاءت (المعازف) مقرونة بغيرها؛ ودلالة الاقتران ضعيفة عند جمهور الأصوليين^(١).
الجواب عن هذه الشبهة:

هذا الكلام غير دقيق، وقد جانب الصواب؛ إذ دلالة الاقتران محل تفصيل:
إن كانت في عطف المفردات:

١ - فقد ذهب علماء الأصول إلى مشاركة المعطوف المعطوف عليه في الحكم المذكور في النص، ولم أقف على من خالف في ذلك.

٢ - واختلفوا في مشاركتها في غير ذلك الحكم؛ فذهب الجمهور إلى أن الاستدلال بدلالة الاقتران هنا؛ استدلالاً ضعيفاً^(٢)، وهو الصحيح.

- إن كان في عطف جملة على جملة أخرى؛ فلا تلزم المشاركة في الحكم، وتكون دلالة الاقتران هنا ضعيفة أيضاً.

وهذا، والنوع الثاني المذكور قبله؛ ليس مما نحن فيه.

قال ابن القيم: (دلالة الاقتران: تظهر قوتها في موطن، وضعفها في موطن، وتساوي الأمرين في موطن. فإذا جمع المقترنين لفظاً اشتركا في إطلاقه وافتراقاً في تفصيله؛ قويت الدلالة كقوله ﷺ: (الفطرة خمس)، وفي مسلم: (عشر من الفطرة) ثم فصلها... وأما الموضع الذي يظهر ضعف دلالة الاقتران فيه: فعند تعدد الجمل، واستقلال كل واحدة منهما بنفسها؛ كقوله ﷺ: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ولا يغتسل فيه من جنبه)، وقوله: (لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده)، فالتعرض لدلالة الاقتران هنا في غاية الضعف والفساد، فإن كل جملة مفيدة لمعناها وحكمها وسببها وغايتها؛ منفردة به عن الجملة الأخرى، واشتراكهما في مجرد العطف لا يوجب اشتراكهما فيما وراءه، وإنما يشترك حرف العطف في المعنى إذا عطف مفرداً على مفرد، فإنه يشترك بينهما في العامل ك: (قام زيد وعمرو). وأما نحو: (اقتل زيدا، وأكرم بكرًا) فلا اشتراك في معنى... وأما موطن التساوي: فحيث كان العطف ظاهرًا في التسوية، وقصد المتكلم ظاهرًا في الفرق، فيتعارض ظاهر اللفظ وظاهر القصد، فإن غلب ظهور أحدهما اعتبر وإلا طلب الترجيح)^(٣).

قلت: وهذا ظاهر لمن تأمله؛ ففي قوله تعالى مثلاً: ﴿وَالْقَلِيلَ وَالْغَالِ وَالْحَمِيرَ لِرَّكْبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَحْسَبُونَ﴾ [النحل: ٨]؛ عطف لمفردات، وهذا يوجب اشتراكها في الحكم المذكور بلا إشكال، وهو=

(١) ينظر: الموسيقى والغناء في ميزان الإسلام (ص ٩٣).

(٢) ينظر: المسودة (١/ ٣٢٤)، شرح الكوكب (٣/ ٢٥٩)، أصول السرخسي (١/ ٢٧٣)، شرح مراقبي

السعود للأمين الشنقيطي (١/ ٢٤١) ط. عالم الفوائد.

(٣) ينظر: بدائع الفوائد لابن القيم (٤/ ١٨٣ - ١٨٤).

= الركوب والزينة. أما اشتراكها في غير ذلك الحكم كالأكل^(١)؛ فهو استدلال ضعيف لا تقوم به الحجة. وقوله ﷺ: (ليكونن من أمتي أقوام يستحلون: الحر، والحرير، والخمر، والمعاذف)؛ هو من هذا الباب، فهنا عطف لمفردات، وهذا يوجب اشتراكها في الحكم المذكور بلا إشكال، وهو الاستحلال؛ أي يصيرون الحرام حلالاً كما تقدم، أما اشتراكها في غير ذلك الحكم^(٢)؛ فهو استدلال ضعيف لا تقوم به الحجة.

وبهذا التفصيل يتبين ضعف هذه الشبهة، وعدم تواردها على مآقره الأصوليون. الشبهة الثالثة: أن هذا الحديث علامة على وجود حكم التحريم في هذه المذكورات، وليس دليلاً عليها. فقد جاء على سبيل الإخبار، ما يعني أنه قد يدل على وجود حكم هذه الأشياء، لكنه لا يفيد بذاته، وبالتالي فحكمها إنما يستفاد من دليل آخر^(٣).

الجواب عن هذه الشبهة:

هذا الكلام من الضعف ما لا يحتاج معه إلى جواب، ولولا أنه قد قيل، لما تكلفت في الجواب عليه. إن هذا الحديث نصّ في تحريم هذه الأشياء المذكورة، وقد تقدم لنا بيان أوجه التحريم في هذا الحديث، فأغنى عن الإعادة.

ويكفي في ذلك الوجه الأول، وهو استحلال هذه الأشياء، فلولا أنها محرمة وإلا لما أطلق ﷺ عليهم أنهم يستحلونها.

فإذا لم يكن هذا نصّ في التحريم، فمتى - إذن - يكون التحريم؟

ولذا فإن بعض من ذهب إلى إباحة الغناء، ممن تقدم، لم يذكر هذه الشبهة، وإنما ذهب إلى رد الحديث من حيث الإسناد، كما ذهب إلى هذا أبو محمد بن حزم، وأبو الفضل بن طاهر، وتابعهما غيرهما ممن تأخر؛ ما يؤكد أن هذا كلام مبتدع لم يسبق إليه قائله فيما أعلم.

ومما يبين تهافت هذه الشبهة: أن النبي ﷺ إذا أراد أن يبين حكم شيء، أو حين يُسأل؛ يكتفي بالإشارة في بيان حكم هذا الشيء، أو في إفتاء السائل.

وقد بوب البخاري، رحمه الله، في صحيحه في كتاب العلم، باب: (من أجاب الفتيا بإشارة الرأس).

ثم قال (٨٤): حدثنا موسى بن إسماعيل، عن وهيب، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ سئل في حجه فقال: ذبحت قبل أن أرمي. فأوماً بيده، قال: (ولا حرج). قال: حلقت قبل أن أذبح. فأوماً بيده، ولا حرج.

(١) كما هو استدلال الحنفية بهذا على كراهة أكل لحوم الخيل، وهو قول يصادم ظاهر السنة.

(٢) فمثلاً إجازة أحد أنواع المعازف (وهو الدف) في بعض الحالات؛ لا يستوجب إجازة أحد أنواع الزنا، فالاستدلال على هذا بدلالة الاقتران استدلال ضعيف.

(٣) ينظر: الموسيقى والغناء في ميزان الإسلام (ص ٩٠).

= ثم قال (٨٥): حدثنا المكي بن إبراهيم، عن حنظلة بن أبي سفيان، عن سالم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: (يُقبض العلم، ويظهر الجهل والفتن، ويكثر الهرج)، قيل: يا رسول الله، وما الهرج؟ فقال هكذا بيده فحرّفها، كأنه يريد القتل.

ثم قال (٨٦): حدثنا موسى بن إسماعيل، عن وهيب، عن هشام، عن فاطمة، عن أسماء قالت: أتيت عائشة وهي تصلي، فقلت: ما شأن الناس؟، فأشارت إلى السماء، فإذا الناس قيام، فقالت: سبحان الله، قلت: آية؟ فأشارت برأسها أي نعم... (الحديث).

قال ابن حجر: (الإشارة باليد مستفادة من الحديثين المذكورين في الباب أولاً وهما مرفوعان، وبالرأس مستفادة من حديث أسماء فقط، وهو من فعل عائشة فيكون موقوفاً، لكن له حكم المرفوع؛ لأنها كانت تصلي خلف النبي ﷺ وكان في الصلاة يرى من خلفه فيدخل في التقرير).

ثم قال في شرح الحديث الثاني: (... قوله (فقال هكذا بيده) هو من إطلاق القول على الفعل. قوله (فحرّفها) الغاء فيه تفسيرية، كأن الراوي يبين أن الإيماء كان محرّفاً. قوله (كأنه يريد القتل) كان ذلك فهم من تحريف اليد وحركتها كالضارب، لكن هذه الزيادة لم أرها في معظم الروايات، وكأنها من تفسير الراوي عن حنظلة، فإن أبا عوانة رواه عن عباس الدوري عن أبي عاصم عن حنظلة، وقال في آخره: (وأرانا أبو عاصم كأنه يضرب عنق الإنسان)^(١).

ففي الحديث الأول اكتفى ﷺ في إجابة السائل بالإشارة بيده، وقد فهم السائل هذه الفتيا. وفي الحديث الثاني عندما سئل ﷺ عن معنى الهرج، وهو مأمور ﷺ بالتبليغ والبيان، اكتفى بالإشارة بيده في بيان معنى هذه الكلمة، وفهم الصحابة ذلك، ولم يعيدوا السؤال مرة أخرى. وبوب البخاري، أيضاً، في صحيحه في كتاب السهو، باب: (إذا كلم وهو يصلي فأشار بيده واستمع)، وباب: (الإشارة في الصلاة)، ثم ذكر تحتها بعض الأحاديث على نحو ما تقدم. وهو في عمل الصحابة والسلف كثير، سردها أبو محمد ابن حزم^(٢) فقال:

عن حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أبي رافع، قال: كان يجيء الرجلان إلى الرجل، من أصحاب رسول الله ﷺ، وهو في الصلاة، فيشهد أنه على الشهادة، فيصغي لها سمعه، فإذا فرغاً، يومىء برأسه، أي: نعم.

وعن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن معاذة العدوية، أن عائشة أم المؤمنين، كانت تأمر خادماً أن تقسم المرقعة، فتمربها وهي في الصلاة، فتشير إليها؛ أن يزيد، وتأمر بالشيء للمسكين، تومىء به، وهي في الصلاة.

(١) فتح الباري (١/ ١٨١ - ١٨٢).

(٢) ينظر: المحلى (٣/ ٨١ - ٨٢).

= وعن عبد الرزاق، عن سفيان الثوري، عن الأعمش، عن خيثمة بن عبد الرحمن، قال: رأيت ابن عمر يشير إلى أول رجل في الصف ورأى خلا؛ أن تقدم.

وعن وكيع، عن أبيه، عن عاصم الأحول، عن معاذة العدوية، أن عائشة أم المؤمنين، أومات، وهي في الصلاة، إلى نسوة؛ أن كلن.

وعن عبد الرزاق، عن ابن جريج، قلت لعطاء: يمر بي إنسان، فأقول سبحان الله، سبحان الله، سبحان الله، ثلاثاً، فيقبل، فأقول له بيدي: أين تذهب؟ فيقول: إلى كذا وكذا، وأنا في المكتوبة هل انقطعت صلاتي؟ قال: لا، ولكن أكرهه. قلت: فأسجد للسهو؟ قال: لا.

وعن حماد بن سلمة، عن عاصم، عن معاذة العدوية، عن عائشة أم المؤمنين، أنها قامت إلى الصلاة في درع وخمار، فأشارت إلى الملحفة، فتناولتها، وكان عندها نسوة، فأومات إليهن بشيء من طعام بيدها، تعني: وهي تصلي.

بل كانوا كثيراً ما يكتفون بفعله أو امتناعه في بيان حكم الشيء:

كما جاء عند أبي داود (٦٥٠) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: بينما رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه، إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره، فلما رأى ذلك القوم، ألقوا نعالهم، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته، قال: (ما حملكم على إلقاءكم نعالكم؟)، قالوا: رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا. فقال رسول الله ﷺ: (إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قذراً)، وقال: (إذا جاء أحدكم إلى المسجد فلينظر فإن رأى في نعليه قذراً أو أذى فليمسحه وليصل فيهما)^(١).

وكما جاء في البخاري (٥٨٦٨) من حديث أنس رضي الله عنه، أنه رأى في يد رسول الله ﷺ خاتماً من ورق يومًا واحدًا، ثم إن الناس اصطنعوا الخواتيم من ورق ولبسوها، فطرح رسول الله ﷺ خاتمه، فطرح الناس خواتيمهم.

- ومثله ما رواه البخاري أيضًا (٧٢٩٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنه، قال: اتخذ النبي ﷺ خاتماً من ذهب، فاتخذ الناس خواتيم من ذهب، فقال النبي ﷺ: (إني اتخذت خاتماً من ذهب)، فنبذه، وقال: (إني لن ألبسه أبداً)، فنبذ الناس خواتيمهم.

ففي حديث أبي سعيد، لو لم يبين النبي ﷺ للصحابة جواز لبس النعال في الصلاة إذا لم يكن فيهما نجاسة؛ لفهموا أن الصلاة بالنعال لا تجوز مطلقاً.

وفي الحديث الآخر: علم الصحابة تحريم لبس خاتم الذهب؛ من فعله، وقوله: (إني لا ألبسه أبداً). ولذا عندما امتنع ﷺ من أكل لحم الضب، ورفع يده من المائدة، كما في البخاري (٥٣٩١)، ومسلم (١٩٤٥)، قال خالد بن الوليد رضي الله عنه: أحرام هو يا رسول الله؟ فبين له ﷺ أنه ليس بحرام. =

(١) إسناده قوي، وصححه ابن خزيمة (١٠٧/٢)، وابن حبان (٥٦٠/٥).

الرَّدُّ والتَّعليق :

نحنُ لا نَتَّفِقُ مع الجديع في أنَّ لفظَ (الاستحلالِ) مُشترَكٌ بينَ استباحةِ الحلالِ واستباحةِ الحرامِ عند الإطلاقِ ؛ وإنَّما يُقيدُ التحريمَ للمتبعِ للنصوصِ ، المستقرى لها ؛ إلا إذا قُيِّدَ بـ (استحلالِ الحلالِ) ؛ كما في بعض النصوصِ ، كما جاء تفصيلُ هذا في تعليقِ العلامةِ (عبد الله السعد) .

كما أنَّنا نختلفُ معه في كونِ تحريمِ تلكَ الأشياءِ المذكورةِ في الحديثِ قد عُلِمَ من الدليلِ المستقلِّ فحسب ، ذلكَ بأنَّ التحريمَ قد يُعْلَمُ أيضًا من خلالِ التأملِ في سياقِ النصِّ الشرعيِّ ودلالةِ ألفاظه ، وهذا واضحٌ أشدَّ الوضوحِ في الحديثِ الَّذِي معنا ؛ حيثُ إِنَّ اللهَ -جلَّ وعلا- ، رَبَّ عقوبةٍ شديدةٍ على استحلالِ تلكَ الأشياءِ ، فهل يُعْقَلُ أو يُتَصَوَّرُ أن تكونَ هذه العقوبةُ الصَّارمةُ على قومٍ يَسْتَحِلُّونَ الحلالَ ؟!

إذا ؛ فهذه دلالةٌ قطعيةٌ على أنَّ الأشياءَ المذكورةَ في الحديثِ مُحَرَّمةٌ في ميزانِ الشريعةِ الإلهيةِ بغضِ النَّظَرِ عن الدَّلِيلِ الخارجيِّ .

وهذا عَيْنُ ما قَرَّرَهُ الجديعُ نَفْسُهُ في كلامه السَّابِقِ حيثُ قال : «ولا ريبَ أنَّ استحقاقَ العقوبةِ لا يكونُ على استحلالِ الحلالِ ، فالحريُّ المُسْتَحِلُّ في الحديثِ مَحَلُّ الكلامِ هُنا هُوَ الَّذِي لا يحلُّ لُبْسُهُ لا يُعاقَبُ عليه»^(١) ، لكنَّهُ - وللأسفَ - عادَ فقال : «وهذا جَمِيعُهُ إِنَّمَا عَلِمْنَاهُ بِدليلِهِ المُستَقِلِّ ، ليس هُوَ حديثُ أبي عامرٍ أو أبي مالكٍ» .

= ووجهُ الشاهدِ من هذا الحديثِ ظاهرٌ ؛ وذلك أن خالداً رضي الله عنه لما رأى مجرد امتناع الرسول ﷺ من أكل لحم الضب ، ظن أنه حرام .
فكيف يقال ، بعد هذا كله ؛ إن قوله ﷺ : (ليكونن من أمتي أقوام يستحلون . . .) ليس نصاً في التحريم ، وإنما هو علامة ؟

لأمر بحمد الله ظاهر ، لا يحتاج إلى مزيد بيان ، ولكن كما قيل :

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل اهـ

وهذا في حقيقة الأمر نوع من الاضطراب والتناقض العجيب في كلام الجديع هداة الله وإيانا للحق والصواب.

ولو فرضنا جدلاً أن سياق الحديث ودلالة ألفاظه لا تدلُّ بذاتها على التحريم، لكانت الأدلة القرآنية التي تقدّمت معنا كافية في بيان هذا الحكم، وتجليته في أوضح صورة.

الشبهة الثالثة: يقول الجديع ص ٩٥: «فهنا لما جامع (المعازف) الزنا والخمر كان ذلك قرينة على أنها استعملت من أولئك الأقوام المخسوف بهم وسيلة للحرام وعوناً عليه وداعياً إليه، خصوصاً مع ما هو معلوم من حال من يجتمع على ذلك من الفسقة، فهؤلاء لا يتم أنسهم ويحلوا ليلهم دون طرب السماع، بأصوات الآلات والغناء المشوق إلى الخمر والنساء، فهي وسائل اتخذت لمعصية الله».

الرد والتعليق:

١ - زعم الجديع أن تحريم آلات الطرب في هذا الحديث تابع من كونها استخدمت وسيلة للحرام وعوناً عليه وداعياً إليه، والحق أن ما وصله إليه الجديع من رأي لا يعدو أن يكون اجتهداً قابلاً للخطأ أو الصواب، لكن المصيبة تكمن في أن الجديع يريد أن يحمل الناس قسراً على رأيه هذا، وكأن رأيه وخيئ منزل من السماء، حيث يقول ص ١٠١: «فخلاصة القول في دلالة حديث الاستحلال المذكور: أنه لا بد من حمل على الأصوات الداعية إلى معصية الله وموافقة حال الزنا وأهل الخمر فيما هم فيه من معصية وفجور، ولا يفيد حكماً لسائر الأحوال، وإنما يستفاد حكم كل حال بحسبها».

وأن حمله على تحريم الآلات لذاتها مردود لا يصح.

فكيف يصح لفقيه بعد أن يدعي أن هذا الحديث (نص) و(صريح) في حرمة الآلات وأصواتها مطلقاً مع ما تقدّم من البيان والإيراد؟!

الجديع يخالف أصلاً من أصول أهل السنة:

وَنَحْنُ لَا نُوَافِقُ الْجَدِيعَ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَقَبْلَ أَنْ أُبَيِّنَ الرَّدَّ فِي ذَلِكَ، يَجْمَلُ بِي أَنْ أُوضِّحَ أَصْلًا مُهِمًّا مِنْ أَصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ، وَقَدْ أَشْرْتُ إِلَيْهِ فِي الْمُقَدِّمَةِ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْتِصَارِ، غَيْرَ أَنَّي هَا هُنَا سَأُفَصِّلُ فِيهِ الْكَلَامَ لِيَتَعَلَّقَ بِمَا نَحْنُ فِيهِ، وَهَذَا الْأَصْلُ يُنْصُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ إِلَّا بِدَلِيلٍ يَجِبُ الرُّجُوعُ إِلَيْهِ^(١).

يقول الإمام الشافعي رحمه الله في تقرير هذا الأصل -: «القرآن عربي كما وصفت، والأحكام فيه على ظاهرها وعمومها، ليس لأحد أن يجعل منها ظاهراً إلى باطن، ولا عاماً إلى خاص إلا بدلالة من كتاب الله، فإن لم تكن فسنة رسول الله ﷺ تدل على أنه خاص دون عام، أو إجماع من عامة العلماء الذين لا يجهلون كلهم كتاباً ولا سنة، وهكذا السنة، ولو جاز في الحديث أن يحال شيء فيه عن ظاهره إلى معنى باطن يحتمله كان أكثر الحديث يحتمل عدداً من المعاني، ولا يكون لأحد ذهب إلى معنى منها حجة على أحد ذهب إلى معنى غيره، ولكن الحق فيها واحد؛ لأنها على ظاهرها وعمومها إلا بدلالة عن رسول الله ﷺ أو قول عامة أهل العلم بأنها على خاص دون عام، وباطن دون ظاهر، إذا كانت إذا صرقت إليه عن ظاهرها مُحْتَمَلَةً لِلدُّخُولِ فِي معناه»^(٢).

والمراد بالظاهر في هذا الأصل: (مدلول النص المفهوم بمقتضى

(١) انظر - إن شئت - كلاماً نفيساً حول هذه القاعدة في المصادر التالية:

«الرسالة»: (ص/٣٤١)، و«جامع البيان»: (١/٢٦١)، و«المحرر الوجيز»: (٣/٦)، و«مجموع

الفتاوى»: (٣/٤٣، و٢٠٧)، و«الصواعق المرسلّة»: (١/٣١٠)، و«البرهان»: (٢/١٠٦٧)

للزركشي، و«أضواء البيان»: (٧/٢٣٨).

(٢) «مختلف الحديث»: (٧/٢٧ - ٢٧) للشافعي.

الخطاب^(١).

والمراد به (إلا بدليل يجب الرجوع إليه):

«هذا الدليل الذي يجوز صَرَفُ الظاهر له، إما أن يكون عقلياً ظاهراً أو سمعياً ظاهراً. أما الدليل العقلي الظاهر، هو الذي يَعْلَمُ به كُلُّ أَحَدِ المُرَادِ، وَأَنَّ الظاهر غير مُرَادٍ، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، فَإِنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَعْلَمُ بعقله أَنَّ المُرَادَ أُوتِيَتْ مِنْ جِنْسٍ مَا يُؤْتَاهُ مِثْلُهَا، وكذلك قوله: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر: ٦٢].

يَعْلَمُ المُسْتَمِعُ أَنَّ الخَالِقَ لَا يَدْخُلُ فِي هذا العموم.

وأما الأدلة السَّمْعِيَّةُ فهي الدَّلَالَاتُ فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الَّتِي تَصَرَّفُ بَعْضُ الظَّوَاهِرِ^(٢) فَإِذَا وَجَدَ الدَّلِيلُ جَازَ صَرَفُ اللَّفْظِ عَنْ ظَاهِرِهِ^(٣).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وَيَجُوزُ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ تُفَسَّرَ إِحْدَى الْآيَتَيْنِ بِظَاهِرِ الْأُخْرَى، وَيُصَرَّفَ الْكَلَامُ عَنْ ظَاهِرِهِ؛ إِذْ لَا مَحْذُورَ فِي ذَلِكَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَإِنْ سُمِّيَ تَأْوِيلًا وَصَرَفًا عَنِ الظَّاهِرِ فَذَلِكَ لِدَّلَالَةِ الْقُرْآنِ عَلَيْهِ؛ وَلِمُوَافَقَةِ السُّنَّةِ وَالسَّلَفِ عَلَيْهِ، وَلِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِلْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ لَيْسَ تَفْسِيرًا لَهُ بِالرَّأْيِ. وَالْمَحْذُورُ إِنَّمَا هُوَ صَرَفُ الْقُرْآنِ عَنْ فَحْوَاهُ بِغَيْرِ دَلَالَةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالسَّابِقِينَ»^(٤).

١ - وعليه؛ فإننا نقول:

إِنَّ ظَاهِرَ النَّصِّ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِحْلَالِ (المعازِفِ)

(١) انظر: «الموافقات»: (٣/ ٣٨٣، ٣٩١)، و«جامع البيان»: (١/ ٧٢) هامش رقم (٢)، و«منهج

الاستدلال على مسائل الاعتقاد»: (١/ ٣٩٨) لعثمان بن علي بن حسن.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٦/ ٣٦١)، و«جامع البيان»: (٨/ ٩١).

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٦/ ٣٦٠)، و«بدائع الفوائد»: (٤/ ٢٠٥)، و«الموافقات»: (٣/ ٣٩٤)،

و«إرشاد الفحول»: (ص/ ٣٠٠).

(٤) «مجموع الفتاوى»: (٦/ ٢١).

وهي آلات الطرب واللَّهُو، في الوقت الذي لم يتطرق فيه إلى كلمات هذا الغناء، وهل هي من النوع المشوق إلى الخمر والنساء - كما زعم الجديع - أم لا؟ .

ومأ جاء في حديث ابن سابط يؤكّد هذا المعنى، حيث قال النبي ﷺ: «إن في أمتي خسفاً ومسحاً وقذفاً»، قالوا: يا رسول الله، وهم يشهدون أن لا إله إلا الله؟ فقال: «نعم، إذا ظهرت المعازف، والخمور، ولبس الحرير»^(١).

فهذا الحديث يدلّ دلالة واضحة على أن مجرد ظهور المعازف، وشيوعها في المجتمعات سبب لنزول العقوبة الإلهية - عياداً بالله -، كما أن الحديث لم يذكر فيه الزنا أصلاً، فلا حجة إذا للجديع في زعمه بأن تحريم آلات الطرب في هذا الحديث نابع من كونها استخدمت وسيلة للحرام وعوّناً عليه وداعياً إليه.

٢ - كذلك فإن الأدلة القرآنية التي تقدّمت معنا، تؤكّد أن مجرد الاستماع لأصوات المعازف والمزامير، يفضي للضلال، واتخاذ آيات الله هزواً، وذلك بغض النظر عن نوعية الغناء، وهل هو مما يدعو للفسق والفجور أم لا؟

٣ - ومما يؤكّد ذلك أيضاً أن الأئمة الذين استدّلوا بالحديث على تحريم آلات الطرب لم يقيّدوا ذلك بالقيّد الذي وضعه الجديع، وإنما نصّوا على التّحريم مطلقاً بغير قيود.

٤ - أضف إلى ذلك أن هذا القيّد الذي وضعه الجديع، يجعل وجود كلمة (المعازف) في الحديث والتنصيص عليها، نوعاً من العبث الذي لا طائل من ورائه؛ إذ من المعلوم بدهاء أن أي وسيلة ولو كانت مباحة في أصلها، تعدّ حراماً إذا استعملت في معصية الله.

وَوَحْيُ اللَّهِ - كما لا يخفى - منزّة عن اللغو والعبث، والنبي ﷺ قد أوتي جوامع الكلم، فتتّصّفه ﷺ على المعازف، في سياق واحد مع هذه المحرّمات،

(١) يأتي تخريجه - بإذن الله تعالى - في المبحث الثاني.

بِمَخْرَجٍ وَاحِدٍ، مَعَ تَرْتِيبِ الْعُقُوبَةِ عَلَى اسْتِحْلَالِ تِلْكَ الْمُحَرَّمَاتِ، يَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى أَنَّ تَحْرِيمَ الْمَعَازِفِ لَيْسَ نَابِعًا فَقَطْ مِنْ كَوْنِهَا وَسِيلَةً لِلْحَرَامِ، بَلْ هُوَ نَابِعٌ أَيْضًا مِنْ ذَاتِ أَصْوَاتِ الْمَعَازِفِ؛ إِذْ أَنَّ لَهَا تَأْثِيرًا رَهِيْبًا - كَمَا تَقَدَّمَ مَعَنَا - عَلَى النَّفْسِ الْبَشَرِيَّةِ، بِحَيْثُ تَجْعَلُهَا تَسِيرُ فِي الْمَسَارِ الَّذِي رَسَمَهُ إِبْلِيسُ - نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ - .

٥ - لَوْ فَرَضْنَا جَدَلًا صِحَّةَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَدِيعُ، وَهُوَ أَنَّ: تَحْرِيمَ آلَاتِ الطَّرَبِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ نَابِعٌ مِنْ كَوْنِهَا اسْتِخْدِمَتْ وَسِيلَةً لِلْحَرَامِ وَعَوْنًا عَلَيْهِ وَدَاعِيًا إِلَيْهِ .
فَالْجَوَابُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ تَحْرِيمَ الْغِنَاءِ بِآلَاتِ الطَّرَبِ وَالْمُوسِيقَى - كَمَا تَقَدَّمَ مَعَنَا - ، لَا يَرْجِعُ لِسَبَبٍ وَاحِدٍ، بَلْ يَرْجِعُ لِأَسْبَابٍ عَدِيدَةٍ، مِنْهَا عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ لَا الْحَصْرِ:

أَنَّ اسْتِعْمَالَ آلَاتِ الطَّرَبِ، وَالِاسْتِمَاعَ إِلَيْهَا يُفْضِي يَقِينًا إِلَى الضَّلَالِ وَالِاسْتِهْزَاءِ بِآيَاتِ اللَّهِ ﷻ .

فَإِذَا انْتَفَى سَبَبٌ وَاحِدٌ مِنْ أَسْبَابِ التَّحْرِيمِ، فَإِنَّ هَذَا لَا يَعْنِي انْتِفَاءَ بَقِيَّةِ الْأَسْبَابِ، وَبِالتَّالِي يَظَلُّ التَّحْرِيمُ قَائِمًا لَا مُزْخِرَ لَهُ .

المبحث الثاني: الحديث الثاني: وجه الاستدلال منه، والرد على الشبهات

الحديث الثاني: وجه الاستدلال، والرد على الشبهات:

عن عبد الرحمن بن سابط، قال رسول الله ﷺ: إِنَّ فِي أُمَّتِي خَسَفًا وَمَسْحًا وَقَذْفًا، قالوا: يا رسول الله، وهم يشهدون أن لا إله إلا الله؟ فقال: «نعم، إذا ظهرت المعازف، والخمور، ولُبِسَ الحرير»^(١).

أولاً: وجه الاستدلال من الحديث: هذا الحديث يدل على تحريم المعازف من نفس الوجوه التي دلت على تحريم المعازف في الحديث الأول، غير أن هذا الحديث أفاد معنى آخر وهو أن مجرد ظهور المعازف، وانتشارها في المجتمعات سبب من أسباب العقوبة الإلهية، بغض النظر عن نوعية الغناء، وهل هو مما يدعو للفسق والفجور أم لا؟

ثانياً: الرد على الشبهات: إليك أخي القارئ الشبهات التي أثارها الجديع حول هذا الحديث، والرد عليها بما تقتضيه الأدلة الشرعية، والحجج العلمية.

الشبهة في الحديث: قال الجديع ص: ١٠٣ - ١٠٤: «في قوله «ظهرت» إشارة إلى الانتشار والشيوع، ولا يقع مثل ذلك بالفعل السير في حياة جادة، وإنما ظهر حتى صار غالباً، وهذا في جملة يفيده الاستغراق في أمرين: اللهو، والترف، دون مراعاة حلال وحرام».

(١) حديث حسن. أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه»: (١٦٤/١٥) من طريق عبد الله بن عمرو بن مرة، وابن أبي الدنيا في «دَم الملاحى» (رقم: ٩) من طريق أبان بن تغلب، وأبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن» (رقم: ٣٤٧) من طريق حماد بن عمرو، عن الأعمش، ثلاثتهم عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن سابط، قال: قال رسول الله ﷺ: ... فذكره.

وهذان وصفان ما تمكنا من قوم إلا هلكوا، كما قال الله ﷻ: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَوْمًا مَرَّيْنَاهَا فَنَقُصِّهِمْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ [الإسراء: ١٦].

والتكاثر في غير أمر الآخرة حتى وإن كان في المباحات المجردة، يقود إلى التنافس المذموم، كما في حديث عمرو بن عوف الأنصاري، عن النبي ﷺ قال: «وَاللَّهِ، مَا الْفَقْرُ أَخْشَى عَلَيْكُمْ، وَلَكِنِّي أَخْشَى أَنْ تُبْسِطَ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا كَمَا بُسِطَتْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَتَنَافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسُوهَا، وَتُهْلِكُكُمْ كَمَا أَهْلَكْتَهُمْ».

كما يسوق إلى التفريط في المأمور ومواقعة المحذور؛ لضعف الموانع، إذ تحصيل أسباب الوقاية من الوقوع في حدود الله إنما يكون بتغليب أمر الآخرة على أمر الدنيا، وأن يستعمل المباح مقرونًا بشكر نعم الله وذكره، وإلا ضعف الوازع، وغلب المنازع، فقد قال الشيطان لعنه الله لربه تعالى: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٧]، والمسلم الصالح من حمى نفسه من الوقوع في حدود الله، واتخذ من المباحات أسبابًا معينة على ديمومة العمل الصالح.

ففي هذين الحديثين إذا إعلام للأمة بخطر الإغراق في الملذات الزائلة، وظاهر الأمر من السياق إرادة هذا المعنى، وأما أحكام أفراد هذه الجزئيات فعائد إلى ما تقدم بيانه في توجيه الحديث السابق، وهو إثبات حكم كل جزئية ببرهانها المستقل، أو تأخذ حكمًا بالتبعية.

الرد والتعليق:

زعم الجديع أن استعمال المعازف والاستماع إليها إذا كان يسيرًا في حياة الإنسان، فهو من قبيل المباحات التي يسوغ تعاطيها، أما إذا انتشر هذا الفعل وشاع بين الناس، بحيث يصير غالبًا في حياتهم فهو من قبيل المحرمات لا لذات الفعل، بل لأنه يؤدي إلى الاستغراق في أمرين: اللهو، والترف، دون مراعاة حلال وحرام، كما يقود إلى التنافس المذموم الذي يكون من ورائه هلاك الأمم.

هذه هي النتيجة التي خلصَ إليها الجديع من وراء دراسة الحديث السابق، والتأمل في دلالته، فهل ما خلصَ إليه يُعدُّ صحيحًا في قانون العلم؟
الجواب أن يُقال: إنَّ هذه النتيجة التي خلصَ إليها الجديع ليست صحيحة في قانون العلم، وذلك من عدَّة وجوه:

الأوَّل: أنَّ ظاهر الحديث يدلُّ على أنَّ مُجرَّدَ ظهورِ المعازف وانتشارها في المجتمعات سبَّبَ لنزولِ العقوبة الإلهية - عيادًا بالله - سواءً أدَّى ذلك إلى التناقص المذموم الذي يكون من ورائه هلاك الأمم، أو لم يؤدِّ، وهذا ما يؤكِّده حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي يُعدُّ شاهدًا للحديث الذي بين أيدينا - حيث قال رسول الله ﷺ: «يُمسَخُ قومٌ من هذه الأمة في آخر الزمان قردةً وخنزيرًا» قالوا: يا رسول الله، أليس يشهدون أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمدًا رسول الله؟ قال: «بلى، ويصومون، ويصلُّون، ويحجُّون»، قالوا: فما بالهم؟ قال: «اتَّخذوا المعازف، والدُّفوف، والقينات، فباتوا على شربهم ولهوهم، فأصبحوا وقد مُسِّخوا قردةً وخنزيرًا»^(١).

المُتأملُ في ظاهر الحديث، يلحظُ بجلالٍ أنَّ مُجرَّدَ اتِّخاذِ المعازف والدُّفوف سبَّبَ لنزولِ العقوبة الإلهية - عيادًا بالله -

إذا؛ فالقيدُ الذي وضعه الجديع وهو: أنَّ المعازف لا تكون حرامًا إلا إذا أدَّت إلى التناقص المذموم ليس صحيحًا بإطلاقه؛ لأنَّه خلافُ ظاهرِ الحديث، كما تقدَّم معنا؛ ولأنَّه خلافُ الواقعِ المحسوسِ الذي نشهده بأنفسنا حيث نرى كثيرًا من المجتمعات التي تظهرُ فيها المعازف وتنتشرُ بشكلٍ رهيبٍ هي من أشدِّ المجتمعات فقرًا، وأكثرها عوزًا، وليس فيها الترفُّ ولا التناقص المذموم الذي أشار إليه

(١) أخرجه ابنُ أبي الدنيا في «دَمِّ الملاحِي»: (ص/ ٢٩ - ٣٠) قال حَدَّثَنَا عبيد الله بنُ عَمَرَ الجُشَمِيُّ، قال: حَدَّثَنَا سليمانُ بنُ سالمٍ أبو داودَ، قال: حَدَّثَنَا حَسَنُ بنُ أَبِي سِنَانٍ، عن رَجُلٍ، عن أبي هريرة، به. قُلْتُ: هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لجهالةِ روايه عن أبي هريرة رضي الله عنه، كما أنَّ سليمان بنَ سالمٍ مستورُ الحال، وهذا الضَّعف من النوعِ اليسير، ولذلك تُعتبرُ هذه الروايةُ شاهدًا صالحًا للحديث.

الجديع كنتيجة حتمية لظهور المعازف وانتشارها في أي مجتمع من المجتمعات.

الثاني: أن في قوله (ظَهَرَتْ) إشارة إلى المجاهرة بالفعل، لأن الجهار والإجهار والمجاهرة كله صواب بمعنى الظهور والإظهار، ويُقال جَهَرَ وَأَجْهَرَ بِقوله وقراءته إذا أَظْهَرَ وَأَعْلَنَ^(١)، فهذه المجاهرة إذا لا يُشترط فيها أن يكون الفعل سيرا أو كثيرا، بل الشرط فيها أن يكون الفعل واضحا مكشوفًا للعيان، ويكفي هذا المعنى في فعل المُحَرَّم حتى يكون صاحبه مُعَرَّضًا للعقوبة الإلهية، كما ثبت ذلك فيما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَى إِلَّا الْمَجَاهِرِينَ. وَإِنَّ مِنَ الْمَجَاهِرَةِ أَنْ يَعْمَلَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ عَمَلًا ثُمَّ يُصْبِحُ وَقَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ فَيَقُولُ: يَا فُلَانُ عَمِلْتُ الْبَارِحَةَ كَذَا وَكَذَا، وَقَدْ بَاتَ يَسْتَرُهُ رَبُّهُ وَيُصْبِحُ يَكْشِفُ سَتَرَ اللَّهِ عَنْهُ»^(٢).

قال ابن حجر رحمه الله شارحا للحديث -: «لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون، فالمجاهرون مبتدأ والخبر محذوف، وقال الكرمانى: حق الكلام النصب إلا أن يقال العفو بمعنى الترك وهو نوع من النفي، ومحصل الكلام كل واحد من الأمة يُعفى عن ذنبه ولا يُؤاخذ به إلا الفاسق المعلن»^(٣).

ويقول أيضا رحمه الله: «الحديث مصرح بدم من جاهر بالمعصية فيستلزم مدح من يستتر، وأيضا فإن ستر الله مستلزم لستر المؤمن على نفسه، فمن قصد إظهار المعصية والمجاهرة بها أغضب ربه فلم يستره، ومن قصد التستر بها حياء من ربه ومن الناس من الله عليه بستره إياه»^(٤).

(١) انظر: «فتح الباري»: (١٢/١٠٨).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، ١٢/١٠٨/٥٩٣٠)، ومسلم في «صحيحه» (١٨/٩٥/٧٤٤٣).

(٣) «فتح الباري»: (١٢/١٠٨).

(٤) المصدر السابق.

نَحْلُصُ إِذَا بِنَاءَ عَلَى الْحَقَائِقِ السَّابِقَةِ إِلَى أَنَّ قَوْلَ الْجَدِيعِ بِأَنَّ الظُّهُورَ الْمَذْكُورَ فِي الْحَدِيثِ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنَّ يَكُونَ غَالِبًا كَثِيرًا فِي حَيَاةِ النَّاسِ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ السَّابِقَ أَفَادَ أَنَّ كُلَّ الْأُمَةِ مُعَافَى إِلَّا الْمَجَاهِرِينَ، وَكَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فَإِنَّ كُلَّ تَفِيدِ الْعُمُومِ فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ كُلُّ مَنْ اقْتَرَفَ ذَنْبًا وَلَوْ كَانَ كَثِيرًا بِشَرَطِ أَنْ يَسْتَتِرَ بِهِ وَلَا يُجَاهِرَ.

أَمَّا مَنْ يُجَاهِرُ بِالْمَعْصِيَةِ وَلَوْ كَانَتْ فِعْلًا يَسِيرًا فِي حَيَاتِهِ فَهُوَ مُعَرَّضٌ لِلْعُقُوبَةِ الْإِلَهِيَةِ الصَّارِمَةِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ (الْمَجَاهِرِينَ) لَفْظٌ عَامٌّ يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ مَنْ جَاهَرَ بِالْمَعْصِيَةِ سِوَاءَ كَانَتْ يَسِيرَةً فِي حَيَاتِهِ أَمْ كَثِيرَةً.

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ الْمُجَاهِرَةَ بِالِاسْتِمَاعِ إِلَى أَصْوَاتِ آلَاتِ الطَّرْبِ، تُعَرَّضُ صَاحِبُهَا لِلْعُقُوبَةِ الْإِلَهِيَةِ الصَّارِمَةِ، سِوَاءَ كَانَ هَذَا الْفِعْلُ يَسِيرًا أَوْ كَثِيرًا فِي حَيَاتِهِ، وَهَذِهِ الْحَقِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ تَقُودُنَا إِلَى أَمْرَيْنِ مُهِمَّيْنِ لِلْغَايَةِ:

أَوَّلُهُمَا: أَنَّ الْإِسْتِمَاعَ إِلَى أَصْوَاتِ الطَّرْبِ مُحَرَّمٌ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ، حَيْثُ لَا يُتَصَوَّرُ أَبَدًا أَنْ تَكُونَ الْعُقُوبَةُ عَلَى الْمَجَاهِرَةِ بِمَبَاحٍ مِنَ الْمَبَاحَاتِ!

ثَانِيَهُمَا: أَنَّ هَذِهِ الْعُقُوبَةُ الصَّارِمَةُ تَتَرْتَّبُ فَقَطْ عَلَى الْمَجَاهِرَةِ بِتِلْكَ الْمَعْصِيَةِ، دُونَ النَّظَرِ إِلَى كَوْنِ هَذِهِ الْمَعْصِيَةِ تَقُودُ إِلَى التَّنَافُسِ الْمَذْمُومِ أَوِ التَّفْرِيطِ فِي الْمَأْمُورِ، وَهَذَا يَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى أَنَّ تَحْرِيمَ أَصْوَاتِ آلَاتِ الطَّرْبِ يَعُودُ لذَاتِ هَذِهِ الْأَصْوَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ مَعْنَا.

المبحث الثالث: الحديث الثالث:
وجه الاستدلال، والرّد على الشبهات

الحديث الثالث: وجه الاستدلال، والرّد على الشبهات:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي جَارِيتَانِ [من جواري الأنصار]، (وفي رواية: قَيِّتَانِ) [في أيام منى، تدفّان وتضربان]، تُغْنِيَانِ بِغِنَاءٍ، (وفي رواية: بما تقاولت، وفي أخرى: تقاذفت) الأنصار يوم بُعِثَ، [وليستا بمغْنِيَتَيْنِ]، فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ، وَحَوَّلَ وَجْهَهُ، وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه [وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَغَشٍّ بِثَوْبِهِ] فَانْتَهَرَنِي، (وفي رواية: فانتهرهما] وقال: مِزْمَارُهُ (وفي رواية: مِزْمَارُ) الشَّيْطَانِ عِنْدَ (وفي رواية: أَمْزَامِيرُ الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [(مرتين؟!)] .

فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، (وفي رواية: فَكَشَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ وَجْهِهِ) فَقَالَ: دَعُوهمَا [يا أبا بكر! [ف] إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيْدًا، وَهَذَا عِيْدُنَا]، فَلَمَّا غَفَلَ غَمَزَتْهُمَا فَخَرَجَتَا»^(١).

• أَوَّلًا: وَجْهُ الاستدلالِ مِنَ الحديث:

يَدُلُّ الحديثُ عَلَى تَحْرِيمِ الْغِنَاءِ بِآلَاتِ الطَّرَبِ مِنْ عِدَّةٍ وَجْوه:

الأوّل: أَنَّ أبا بكرٍ رضي الله عنه أَنْكَرَ عَلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها وَعَلَى الْجَارِيَتَيْنِ الْغِنَاءَ بِالذُّفِّ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ بَدَاهَةٌ أَنَّ الْإِنْكَارَ وَلَا سِيَّمَا بِأَسْلُوبِ الرَّجْرِ لَا يَتَوَجَّهُ عَلَى أَمْرٍ مَبَاحٍ، بَلْ يَكُونُ عَلَى أَمْرٍ مُحَرَّمٍ، وَبِخَاصَّةٍ إِذَا كَانَ هَذَا الْإِنْكَارُ صَادِرًا عَنْ صِدِّيقِ هَذِهِ الْأُمَّةِ الَّذِي لَمْ يَكُنْ لِيُنْكَرَ بِهِذِهِ الطَّرِيقَةُ بَيْنَ يَدَيِ النَّبِيِّ ﷺ وَفِي بَيْتِهِ إِلَّا لِعِلْمِهِ الْمُسَبِّقِ

(١) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ.

بتحريم الغناء بآلات الطرب .

الثاني: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَأَ أَبَا بَكْرٍ ﷺ عَلَى هَذَا الْإِنْكَارِ، وَلَمْ يَقُلْ لَهُ: إِنَّ هَذَا الْإِنْكَارَ غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلْ قَالَ لَهُ: دَعُهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ، فَبَقِيَ إِنْكَارُ أَبِي بَكْرٍ الْعَامُّ مُسَلِّمًا بِهِ؛ لِإِقْرَارِهِ ﷺ إِيَّاهُ، وَلَكِنَّهُ اسْتَشْنَى مِنْهُ الْغِنَاءُ فِي الْعِيدِ، فَهُوَ مُبَاحٌ بِالْمَوَاصِفَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْحَدِيثِ^(١).

الثالث: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ لَمْ يَكْتَفِ فَقَطْ بِذَلِكَ الْإِنْكَارِ، بَلْ عَلَّلَ ذَلِكَ بِوَصْفِ ذَلِكَ الْفِعْلِ بِأَنَّهُ مِزْمَارُ الشَّيْطَانِ، مِمَّا يَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى عِلْمِهِ الْمُسَبِّقِ بِتَحْرِيمِ الْغِنَاءِ بآلاتِ الطَّرْبِ؛ إِذْ لَا يُعْقَلُ الْبَتَّةَ أَنْ يُطْلَقَ الصَّدِيقُ ﷺ ذَلِكَ الْوَصْفَ الشَّنِيعَ هَكَذَا جُزَافًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا بَيِّنَةٍ، ثُمَّ لَا يُعْقَلُ أَيْضًا أَنْ يُطْلَقَ ﷺ ذَلِكَ الْوَصْفَ عَلَى أَمْرٍ مُبَاحٍ! وَهُوَ أَشَدُّ الصَّحَابَةِ ﷺ وَرَعًا وَأَكْثَرَهُمْ خَشْيَةً لِلَّهِ ﷻ.

أُضِفَ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْرَأَهُ عَلَى ذَلِكَ الْوَصْفِ، وَلَمْ يُنْكِرْ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْإِطْلَاقُ غَيْرَ صَحِيحٍ لَمَا سَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ؛ إِذْ مَنْ الْمَعْلُومُ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي الْقَوَاعِدِ أَنَّ الْبَيَانَ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ.

يَقُولُ ابْنُ رَجَبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مُعَلِّقًا عَلَى الْحَدِيثِ - : «وَفِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِهِ [يعني: الغناء بالدُّفِّ] فِي غَيْرِ أَيَّامِ الْعِيدِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّلَ بِأَنَّهَا أَيَّامُ عِيدٍ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَقْتَضِي لِلْمَنْعِ قَائِمٌ، لَكِنْ عَارِضُهُ مُعَارِضٌ وَهُوَ الْفَرْحُ وَالشَّرُّوُ الْعَارِضُ بِأَيَّامِ الْعِيدِ.

وَقَدْ أَقْرَأَ أَبَا بَكْرٍ عَلَى تَسْمِيَةِ الدُّفِّ مَزْمُورَ الشَّيْطَانِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى وَجُودِ الْمَقْتَضِي لِلتَّحْرِيمِ لَوْلَا وَجُودُ الْمَانِعِ»^(٢).

وَيَحْسُنُ هَاهُنَا أَنْ أَذْكَرَ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ:

(١) انظر: «نزهة الأسماع في مسألة السماع»: (ص/ ٥١) لابن رجب الحنبلي.

(٢) «فتح الباري»: (٦/ ٨١) لابن رجب الحنبلي.

١ - قال الإمام أبو الطيب الطبري رَحِمَهُ اللهُ (ت : ٤٥٠ هـ) :

«هذا الحديث حجتنا لأن أبا بكر سمي ذلك مزموراً الشيطان ولم ينكر النبي ﷺ على أبي بكر قوله وإنما منعه من التغليظ في الإنكار لحسن رفقته لاسيما في يوم العيد وقد كانت عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا صغيرة في ذلك الوقت ولم ينقل عنها بعد بلوغها وتحصيلها إلا ذم الغناء وقد كان ابن أخيها القاسم بن محمد يذم الغناء ويمنع من سماعه وقد أخذ العلم عنها»^(١)

٢ - قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ تعليقاً على قوله ﷺ : «دعهما» : «فيه تعليل وإيضاح خلاف ما ظنه الصديق من أنهما فعلتا ذلك بغير علمه ﷺ لكونه دخل فوجده مغطى بثوبه فظنه نائماً فتوجه له الإنكار على ابنته من هذه الأوجه مستصحباً لما تقرر عنده من منع الغناء واللهو فبادر إلى إنكار ذلك قياماً عن النبي ﷺ بذلك مستنداً إلى ما ظهر له فأوضح له النبي ﷺ الحال وعرفه الحكم مقروناً ببيان الحكمة بأنه يوم عيد أي : سرور شرعي فلا ينكر فيه مثل هذا كما لا ينكر في الأعراس»^(٢).

٤ - يقول الإمام ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ : «فلم ينكر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أبي بكر تسميته الغناء زممار الشيطان، وأقرهما، لأنهما جاريّتان غير مكلفتين تغنيان بغناء الأعراب، الذي قيل في يوم حرب بعاث من الشجاعة، والحرب، وكان اليوم يوم عيد»^(٣).

٥ - يقول العلامة الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللهُ : «فهذا الحديث الجليل يُستفاد منه أنّ كراهة الغناء وإنكاره وتسميته زممار الشيطان أمرٌ معروفٌ مستقرٌّ عند الصحابة رضي الله عنهم، ولهذا أنكر الصديق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ على عائشة غناء الجاريتين عندها، وسماه زممار الشيطان، ولم ينكر عليه النبي تلك التسمية، ولم يقل له : إنّ الغناء والدّف لا حرج

(١) انظر : «الرد على من يُحبّ السماع» : (ص / ٥٣).

(٢) «فتح الباري» : (٢ / ٤٤٢).

(٣) «إغاثة اللّهفان» : (١ / ٣٠٤).

فيهما ، وإنما أمره أن يترك الجاريتين ، وعلل ذلك بأنها أيام عيد ، فدل ذلك على أنه ينبغي التسامح في مثل هذا للجواري الصغار ؛ لأنها أيام فرح وسرور^(١) .

• ثانيًا : الرد على الشبهات :

أورد الجديع على هذا الحديث جملة من الشبهات ، وها أنا ذا أقوم بعرضها ، والرد عليها شبهة تلو شبهة بإذن الله تعالى .

الشبهة الأولى : يقول ص : ١٠٤ - ١٠٥ : « قيل : دلّ هذا الحديث على حرمة الغناء والمعازف من وجوه :

أولها : إنكار أبي بكر ، فإنه لم يكن ليُنكر من تلقاء رأيه ، إنما استصحابا لحكم التحريم الثابت لديه .

وثانيها : إضافة المزمар إلى الشيطان .

وثالثها : إقرار النبي ﷺ لقول أبي بكر : (مزمار الشيطان) ، إنما بين له الاستثناء لذلك اليوم خاصة ؛ لأنه يوم عيد ، والرخصة تُقصر على محلها .

هذه الوجوه الثلاثة هي أبرز ما يستدل به المحرّم من هذا الحديث .

وأقول : استفادة حكم التحريم بناء على اعتبار هذه الوجوه ، نتيجة لا تُسلم للمحرّم دون أن تكون بُنيت على مُقدمات صحيحة .

فهو يقول : التحريم ثابت في الأصل ، فبنى عليه أبو بكر إنكاره ، وإضافة المزمار للشيطان ، وأقره النبي ﷺ ، سوى أنه رخص به في ذلك اليوم خاصة لأجل العيد .

فالمقدمة التي بنى عليها المحرّم هي ثبوت التحريم سلفًا ؛ لأنه يقول : لو لم تكن حرامًا لما أنكرها أبو بكر .

فأقول : إن كان التحريم ثابتًا لديك في الأصل فاستصحبه أبو بكر ، فلم عدلت

عن دليل الأصل، ولم لم تُبرِزه فتبني عليه، وتجعل قصة أبي بكر هذه من باب التفریع عليه؟ أترأى ظننت ضیاع حکم الأصل المثبت للتحريم، فصرت تتعلق بالظنون؟ ثم كيف سوغت أن تستعمل قصة أبي بكر هذه دليلاً قائماً بذاته على التحريم، في الوقت الذي تزعم فيه أن التحريم ثابت بغيرها سلفاً؟

هذه لوازم لا انفكاك لك عنها، وعليه فأنت مطالب مرة أخرى بالدليل المستقل على التحريم.

الرد والتعليق:

١ - أقول بداية: لا أدري عمن يتحدث الجديع؟ والواجب عليه حين أقام هذه المناقشة بين طرفين هو أحدهما أن يبرز لنا اسم الطرف الآخر حتى نعرف أدلته في الموضوع، وهل له أدلة أخرى غير هذا الدليل أم لا؟

فإن كان الجديع يقصد بكلامه هذا جميع العلماء الذين يحرمون الغناء بآلات الطرب، فهو حيثئذ أبعد ما يكون عن العدل والإنصاف؛ لأن من طالع كلام هؤلاء العلماء في قضية (الغناء بآلات الطرب)، ووقف عليه بأمانة وصدق بعيداً عن الهوى وحفظ النفس، يجد يقيناً أنهم لا يقتصرون على ذكر هذا الدليل فقط، بل يوردون أدلة أخرى، وها أنا والحمد لله - وأنا فطرة في بحر علمهم - أناقش هذه القضية، وأبين حكمها من الناحية الشرعية، وقد أوردت عليها أدلة أخرى غير الدليل السابق.

إذا؛ فالدليل الأصل موجود - والحمد لله - لا كما زعم الجديع، ثم إن قصة أبي بكر رضي الله عنه تصلح لأن تكون دليلاً قائماً بذاته على تحريم الغناء بآلات الطرب، بدلالة وصف الصديق رضي الله عنه لذلك الفعل بأنه (مزمأ الشيطان)، وإقرار النبي ﷺ على ذلك؛ فصار هذا الوصف داخلاً في دائرة السنة التقريرية، وهذا الوصف كما قرر الأئمة الأصوليون كالفخر الرازي، والعز بن عبد السلام، وابن قيم الجوزية - رحمهم الله - يفيد التحريم، وإليك أقوالهم فيما يلي:

١ - يقول الفخر الرازي رحمه الله : «كُلُّ ما أُضِيفَ إِلَى الشَّيْطَانِ فَالْمُرَادُ مِنْ تِلْكَ الْإِضَافَةِ الْمُبَالَغَةُ فِي كَمَالِ قُبْحِهِ»^(١).

٢ - يقول العزُّ بنُ عبدِ السَّلامِ رحمه الله : «وَكُلُّ فِعْلٍ نَسَبَهُ الشَّرْعُ إِلَى عَمَلِ الشَّيْطَانِ وَتَزْيِينِهِ ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ مِنَ الْفِعْلِ ، وَدَلَالَتُهُ عَلَى التَّحْرِيمِ أَطْرَدُ مِنْ دَلَالَتِهِ عَلَى مُجَرَّدِ الْكَرَاهَةِ»^(٢).

٣ - يقول ابنُ قَيِّمِ الجوزِيَّةِ رحمه الله : «يُسْتَفَادُ التَّحْرِيمُ مِنْ وَصْفِ الْفِعْلِ بِأَنَّهُ مِنْ تَزْيِينِ الشَّيْطَانِ وَعَمَلُهُ»^(٣).

وَالْقِصَّةُ كَذَلِكَ تَصْلُحُ لِأَن تَكُونَ تَفْرِيعًا عَلَى الدَّلِيلِ الَّذِي يُحَرِّمُ الْغِنَاءَ بِآلَاتِ الطَّرْبِ ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ إِنْكَارُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ رضي الله عنه عَلَى ابْنَتِهِ ، وَعَلَى الْجَارِيتَيْنِ ، وَالْإِنْكَارُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ يَنْبَنِي عَلَى كَوْنِ الشَّيْءِ مُنْكَرًا ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمَا تَوَجَّهَ الْإِنْكَارُ إِلَيْهِ ، بِدَلِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»^(٤).

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ : يَقُولُ ص : ١٠٦ - ١٠٧ : «فَلَمَّا رَأَى أَبُو بَكْرٍ اللَّهْوَ الَّذِي هُوَ مِنَ الْبَاطِلِ يُضْنَعُ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَكْبَرَ ذَلِكَ وَاسْتَعْظَمَهُ ، فَمَقَامُ النَّبِيِّ ﷺ أَرْفَعُ مِنْ أَنْ يُفْعَلَ ذَلِكَ بِحَضْرَتِهِ .

وَهَذَا مَعْنَى رَفِيعٍ شَرِيفٍ ، وَلِذَلِكَ جَاءَ فِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ لِهَذِهِ الْقِصَّةِ : قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها : وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَعَشٍّ بِثَوْبٍ ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى كَذَلِكَ : فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ وَحَوْلَ وَجْهِهِ .

(١) «التفسير الكبير» : (٧٩/١٢) للرازي .

(٢) «الإمام في بيان أدلة الأحكام» : (ص/ ٨٧ وما بعدها) للعز بن عبد السلام .

(٣) «بدائع الفوائد» : (١٣٠٧/٤) .

(٤) أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في «صحيحه» (برقم ١٤٠) .

وأقول: هذا ظاهر في إعراضه ﷺ عن ذلك وعدم مشاركتيه؛ لذلك توجه إنكار أبي بكر إلى عائشة والجاريين استعظاماً لمقام النبي ﷺ، وحق لأبي بكر أن يفعل ذلك بمجرد أن يستصحب كون الله من الباطل.

الرد والتعليق:

زعم الجديع أن الإنكار الذي صدر عن الصديق ﷺ لم يكن من باب إنكار المنكر الذي يدخل في دائرة المحرمات، بل هو من باب اللهو المباح الذي لا يليق فعله بحضرة النبي ﷺ مراعاة لمقام النبوة، ولا ريب أن ما ذهب إليه الجديع مردود، وذلك من وجهين:

الأول: هل يعقل أن يطلق الصديق ﷺ وهو الفقيه بدلالات الألفاظ الشرعية، الخير بحقائقها ذلك الوصف الشنيع (مزمارة الشيطان) على أمر مباح؟!، ثم كيف يقره النبي ﷺ على ذلك الإطلاق وهو يستلزم تبحيح أمر مباح؟! إن هذه الأسئلة التي تطرح في هذا المقام تؤكد بطلان ما ذهب إليه الجديع من رأي في هذا الحديث.

الثاني: طبيعة المباح كما هو معلوم أنه يجوز فعله في أي وقت من الأوقات على ألا يفوت واجباً، ولا يجلب محرماً.

وعليه؛ فلو كان فعل الجاريتين، كما زعم الجديع مباحاً من المباحات، فما معنى أن يقيد النبي ﷺ بيوم العيد فقط؟!، وذلك بقوله: «دعهما [يا أبا بكر] إن لكل قوم عيداً، وهذا عيدنا».

فهذه جملة تعليلية تدل على أن علة الإباحة هي كون هذا الفعل قد وقع يوم العيد، ومن المعلوم أن الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدمًا، فإذا انتفت هذه العلة بأن لم يكن اليوم يوم عيد، فلا يجوز حينئذ هذا الفعل، مما يدل دلالة واضحة على أن هذا الفعل لا يدخل قطعاً في دائرة المباحات، بل هو يقيناً يدخل في دائرة المحرمات.

يقول ابن رجب رحمته الله مُعلِّقًا على الحديث - : «وفي الحديث ما يدلُّ على تحريمه [يعني : الغناء بالدف] في غير أيام العيد؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ علَّلَ بأنها أيام عيد، فدلَّ على أنَّ المقتضي للمنع قائم، لكنَّ عارضه مُعارضٌ وهو الفرح والسرور العارضُ بأيام العيد»^(١).

الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ: يقول: ص ١٠٧: «وهذا التَّوجِيهُ أَلْيَقُ بِاعْتِبَارِ النَّظَرِ إِلَى أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ، وَبِاعْتِبَارِ مُرَاعَاةِ الْمَقَامِ النَّبَوِيِّ، بِخِلَافِ طَرِيقَةِ الْمُحَرَّمِ، فَإِنَّهُ فَقَدْ دَلِيلُ الْأَصْلِ الَّذِي ظَنَّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ اسْتَصْحَبَهُ، ثُمَّ تَقَحَّمَ مَا لَا يَجُوزُ، وَتَجَرَّأَ غَفْلَةً عَلَى أَمْرِ عَجَبٍ، فَجَوَّزَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَظُنَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ السُّكُوتَ عَلَى حَرَامِ يُفْعَلُ فِي بَيْتِهِ وَبِحَضْرَتِهِ، وَلَا يُغَيِّرُهُ».

الرَّدُّ وَالتَّعْلِيلُ:

١ - بادئ ذي بدءٍ نُقَرِّرُ أَنَّ هَذَا التَّوجِيهَ الَّذِي اسْتَحْسَنَهُ الْجَدِيعُ تَوْجِيهٌ غَيْرُ صَحِيحٍ كَمَا تَقَدَّمَ مَعَنَا.

٢ - لَا يَلْزَمُ مَنْ قَوْلِنَا: إِنَّ إِنْكَارَ الصَّدِيقِ ﷺ كَانَ عَلَى أَمْرِ مُحَرَّمٍ أَنْ نُجَوِّزَ عَلَيْهِ كَمَا زَعَمَ الْجَدِيعُ أَنَّهُ ﷺ ظَنَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ السُّكُوتَ عَلَى حَرَامِ يُفْعَلُ فِي بَيْتِهِ وَبِحَضْرَتِهِ، وَلَا يُغَيِّرُهُ، ذَلِكَ «لِكَوْنِهِ دَخَلَ فَوَجَدَهُ مُغَطًى بِثَوْبِهِ فَظَنَّهُ نَائِمًا بِدَلَالَةِ مَا جَاءَ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ: [وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَغَشٍّ بِثَوْبِهِ]، فَتَوَجَّهَ لَهُ الْإِنْكَارُ عَلَى ابْنَتِهِ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجِهَةِ، مُسْتَصْحَبًا لِمَا تَقَرَّرَ عِنْدَهُ مِنْ مَنَعِ الْغِنَاءِ وَاللَّهْوِ، فَبَادَرَ إِلَى إِنْكَارِ ذَلِكَ قِيَامًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ، مُسْتَنِدًّا إِلَى مَا ظَهَرَ لَهُ»^(٢).

الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: يقول: ص ١٠٨ - ١١٠: «ثُمَّ إِنَّ هَذَا نَظِيرُ مَا وَقَعَ مِنْ عُمَرَ ﷺ فِي مَوَاضِعَ، أَذْكَرُ مِنْهَا وَإِقْعَتَيْنِ:

(١) «فتح الباري»: (٦/ ٨١) لابن رجب الحنبلي.

(٢) انظر: «فتح الباري»: (٢/ ٤٤٢).

الأولى: في قصة لعب الحبشة بحراهم في مسجد النبي ﷺ:

فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ وَهُمْ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَأَنَا جَارِيَةٌ، فَزَجَرَهُمْ عُمَرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعُهُمْ، أَمْنَا يَا بَنِي أَرْفَدَةَ» يَعْنِي مِنَ الْأَمْنِ.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا الْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَرَائِمِهِمْ، إِذْ دَخَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَأَهْوَى إِلَى الْحَضْبَاءِ يَحْصِبُهُمْ بِهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ ﷺ: «دَعُهُمْ يَا عُمَرُ».

والثانية: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ:

دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فِي عُمْرَةِ الْقَضَاءِ، وَابْنُ رَوَاحَةَ بَيْنَ يَدَيْهِ يَقُولُ:

خَلُّوا بَنِي الْكُفَّارِ عَنْ سَبِيلِهِ الْيَوْمَ نَضْرِبُكُمْ عَلَى تَأْوِيلِهِ
ضَرْبًا يُزِيلُ الْهَامَ عَنْ مَقِيلِهِ وَيُذْهِلُ الْخَلِيلَ عَنْ خَلِيلِهِ

فَقَالَ عُمَرُ: يَا ابْنَ رَوَاحَةَ، فِي حَرَمِ اللَّهِ، وَبَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَقُولُ هَذَا الشَّعْرُ؟! فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَلِّ عَنْهُ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَكَلَامُهُ أَشَدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ وَفَعِ النَّبْلِ»، وفي لفظ: «فَلَهُوَ أَسْرَعُ فِيهِمْ مِنْ نَضْحِ النَّبْلِ».

قلت: ففي الحديث الأول أنكر عمر اللّه، وبالع في ذلك بأعظم ممّا فعل أبو بكر، فإنه عمّد إلى رميهم بالحضباء مع زجره لهم، فهل يقول المتعلّق بقصة أبي بكر: إنَّ عُمَرَ فعل ذلك استيصحاباً لحكم التّحريم؟!

وفي الحديث الثاني أنكر عمر إنشاد الشعر في محضر النبي ﷺ، وفي بيت الله، فهل يقول المحرّم: استصحب عمر التّحريم؟!

مع أنه قد صحّ عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها سُئِلَتْ: هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُتَسَامَعُ عِنْدَهُ الشَّعْرُ؟ فقالت: قد كان أبغض الحديث إليه.

والمقصود أن إنكار عمر لم يكن بسبب تحريم ما أنكره، إنّما هو لاستيصحاب

حَالِ الْأَضْلِ فِي اللَّهْوِ حِينَ أَنْكَرَ لَعِبَ الْحَبَشَةِ، اجْتِهَادًا مِنْهُ فِي مُلَازِمَةِ الْجِدِّ، كَمَا اسْتَضَحَبَ الْأَضْلَ فِي الشُّعْرِ؛ لِمَا أَبَدَلَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ النَّاسَ مِنَ الْقُرْآنِ وَالذِّكْرِ، وَلِمَا يَلْحَقُهُ مِنْ وُجُوهِ الذَّمِّ الْمُخْتَلِفَةِ فِي غَالِبِ الْأَحْوَالِ.

وَلَيْسَ فِي الْأَسْبَابِ الَّتِي تَعْلَقُ بِهَا الْمُحَرَّمُ فِي قِصَّةِ أَبِي بَكْرٍ شَيْءٌ إِلَّا وَنَظِيرُهُ فِي بَعْضِ مَا فَعَلَهُ عُمَرُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُتَعْلَقَ بِإِنْكَارِ عُمَرَ فِي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ لِتَحْرِيمِ مَا أَنْكَرَهُ مِنْ لَعِبِ الْحَبَشَةِ وَقَوْلِ الشُّعْرِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ.

الرَّدُّوالتَّعْلِيقُ :

زَعَمَ الْجَدِيعُ أَنَّ هَاتَيْنِ الْقِصَّتَيْنِ تُشْبِهَانِ لِحَدِّ كَبِيرٍ قِصَّةَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ رضي الله عنه الَّتِي تَقَدَّمَتْ مَعْنَا، وَالْمُتَأَمِّلُ فِي سِيَاقِ الْقِصَّتَيْنِ وَدَلَالَةِ أَلْفَاظِهِمَا، وَسِيَاقِ الْقِصَّةِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا وَدَلَالَةِ أَلْفَاظِهَا، يَجِدُ أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَدِيعُ غَيْرُ صَحِيحٍ، حَيْثُ إِنَّ ثَمَّةَ فُرُوقًا جَوْهَرِيَّةً بَيْنَ قِصَّةِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ رضي الله عنه، وَالْقِصَّةِ الْأُولَى، وَهِيَ عَلَى النَّحْوِ التَّالِي:

١ - أَنَّ الصَّدِّيقَ رضي الله عنه وَصَفَ الْغِنَاءَ بِالذُّفِّ بِأَنَّهُ (مِزْمَارُ الشَّيْطَانِ)، وَأَقَرَّهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ، بَيْنَمَا نَجِدُ أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه لَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ.

٢ - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي قِصَّةِ الصَّدِّيقِ رضي الله عنه قَيَّدَ فِعْلَ الْجَارِئَتَيْنِ بِيَوْمِ الْعِيدِ، أَمَّا فِي قِصَّةِ عُمَرَ رضي الله عنه، فَلَمْ يُقَيَّدْ فِعْلُ الْحَبَشَةِ بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ، بَلْ أَطْلَقَهُ ﷺ بِقَوْلِهِ: «دَعَهُمْ».

٣ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي قِصَّةِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه اضْطَجَعَ عَلَى الْفَرَاشِ وَتَسَجَّى بِثَوْبِهِ أَيْ التَّفَّ بِهِ إِعْرَاضًا عَنْ فِعْلِ الْجَارِئَتَيْنِ^(١)، وَمَعَ كَوْنِ هَذَا الْفِعْلِ مُبَاحًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ إِلَّا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْرَضَ عَنْهُ لِكَوْنِهِ خِلَافَ الْأَصْلِ، بَيْنَمَا نَجِدُ النَّبِيَّ ﷺ فِي قِصَّةِ عُمَرَ رضي الله عنه يَسْتُرُ عَائِشَةَ رضي الله عنها وَهِيَ تَنْظُرُ إِلَى الْحَبَشَةِ، كَمَا كَانَ يُشَجِّعُ الْحَبَشَةَ عَلَى

(١) انظر: «فتح الباري»: (١١٣/٣) لابن حجر، و«مسلم»: (١٥٢/١) - بشرح النووي.

فَعَلَهُمْ ، بقوله (دونكم يا بني أرفدة) كما جاء ذلك في بعض الروايات^(١).

يقول ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ : «قوله : (وهو يقول : دونكم) بالنصب على الظرفية بمعنى الإغراء والمغري به محذوف وهو لعبهم بالحراب ، وفيه إذن وتنهيض لهم وتنشيط»^(٢).

٤ - أَنَّ إنكارَ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عَلَى الْحَبْشَةِ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَابِ أَنْ فَعَلَ الْحَبْشَةُ مُحَرَّمٌ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ رَأَاهُمْ يَلْعَبُونَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - ، كَمَا صَرَّحَتْ بِذَلِكَ رِوَايَةُ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : «بَيْنَمَا الْحَبْشَةُ يَلْعَبُونَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَرَابِهِمْ ، إِذْ دَخَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ . . . » ؛ وَعُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ يَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يَقْرَأُ أَحَدًا عَلَى فِعْلِ مُحَرَّمٍ ، وَلَكِنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ مِنْ بَابِ أَنْ هَذَا خِلَافُ الْأُولَى عِنْدَهُ ؛ لِأَنَّ الْجِدَّ فِي الْجُمْلَةِ أَوْلَى مِنَ اللَّعِبِ ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَدْ عُرِفَ بِصَلَابَتِهِ فِي الدِّينِ ، وَاسْتِمْرَارِ حَالِهِ عَلَى الْجِدِّ الصَّرْفِ وَالْحَقِّ الْمُحْضِ ، كَيْفَ وَقَدْ قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا لَقِيتُ الشَّيْطَانَ سَالِكًا فَجًّا قَطْ إِلَّا سَلَكَ فَجًّا غَيْرَ فَجِّكَ»^(٣).

فَإِذَا عَلِمْنَا هَذَا التَّبَايُنَ الْكَبِيرَ بَيْنَ الْقِصَّتَيْنِ ، فَإِنَّهُ لَا يَحْسُنُ بِنَا حِينَئِذٍ أَنْ نَقُولَ كَمَا قَالَ الْجَدِيعُ :

إِنَّ مَا وَقَعَ فِي قِصَّةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ نَظِيرُ مَا وَقَعَ فِي قِصَّةِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، إِذْ أَنَّ مَنَاطَ الْحُكْمِ يَخْتَلِفُ فِي الْقِصَّةِ الْأُولَى عَنِ الثَّانِيَةِ ، وَمِنْ ثَمَّ فَلَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ وَاحِدًا لِكِلَيْهِمَا ، وَهَذَا مَا ظَهَرَ لَنَا بِشَكْلِ جَلِيِّ مِنْ خِلَالِ الْبَحْثِ السَّابِقِ .

أَمَّا الْقِصَّةُ الثَّانِيَةُ ، فَهِيَ كَالْقِصَّةِ الْأُولَى ، مِنْ حَيْثُ أَنَّ هُنَاكَ فُرُوقًا جَوْهَرِيَّةً بَيْنَهَا

(١) أَخْرَجَهَا الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» (كِتَابُ الْعِيدَيْنِ ، بَابُ الْحَرْبِ وَالْدَرْقِ يَوْمَ الْعِيدِ ، ٣/ ١١٣/ برقم ٩٣٨) ، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٦/ ١٥٤/ برقم ٢٠١٥) ، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي «سَنَنِ الْكَبْرَى» : (١٥/ ٣١٥/ برقم ٢١٤٤٢).

(٢) «فَتْحُ الْبَارِي» : (٣/ ١١٣).

(٣) «فَتْحُ الْبَارِي» : (٧/ ٣٩٤).

وبين قصّة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وذلك على النحو التالي :

١ - أن الصديق رضي الله عنه وصف الغناء بالدّف بأنه (مزمار الشيطان)، وأقرّه النبي ﷺ على ذلك، بينما نجد أن عمر رضي الله عنه لم يفعل شيئاً من ذلك.

٢ - أن النبي ﷺ في قصّة الصديق رضي الله عنه قيّد فعل الجاريتين يوم العيد، أمّا في قصّة عمر رضي الله عنه مع ابن رواحة رضي الله عنه، فلم يقيّد فعل ابن رواحة بوقت معين، بل أطلقه ﷺ بقوله: «خلّ عنه».

٣ - أن رسول الله ﷺ في قصّة أبي بكر رضي الله عنه اضطجع على الفراش وتسجّى بثوبه أي التّف به إعراضاً عن فعل الجاريتين، ومع كَوْنِ هذا الفعل مُباحاً في ذلك الوقت إلا أن النبي ﷺ أعرض عنه لكونه خلاف الأصل، بينما نجد النبي ﷺ في قصّة عمر رضي الله عنه مع ابن رواحة رضي الله عنه يؤيّد فعل ابن رواحة رضي الله عنه ويرفع من شأنه بقوله: «فوالذي نفسي بيده، لكلامه أشدّ عليهم من وقع النبل»، وفي لفظ: «فلهو أسرع فيهم من نضح النبل».

٤ - أن إنكار عمر رضي الله عنه على ابن رواحة رضي الله عنه لم يكن من باب أن فعل ابن رواحة رضي الله عنه مُحَرَّم، وذلك من وجهين :

الأوّل: أن عمر رضي الله عنه رأى ابن رواحة رضي الله عنه يُنشدّ هذه الأبيات بين يدي رسول الله ﷺ بدلالة قوله ﷺ: «يا ابن رواحة، في حرّم الله، وبين يدي رسول الله ﷺ تقول هذا الشعر؟» وعمر رضي الله عنه يعلم يقيناً أن النبي ﷺ لا يقرّ أحداً على فعل مُحَرَّم، ولكنه أنكر عليه من باب أن هذا خلاف الأولى عنده؛ إذ لا يليق بناءً على تصوّره أن يُنشدّ الشعر في بيت الله، وفي حضرة رسول الله ﷺ.

١ - أن عمر رضي الله عنه كان يعتقد كغيره من الصحابة رضي الله عنهم جواز إنشاد الشعر بضوابطه الشرعية، وقد ثبت عنه ذلك في آثار كثيرة، من ذلك ما جاء من طريق السائب بن يزيد، قال: بينا نحن مع عبد الرحمن بن عوف في طريق الحجّ، ونحن نؤمّ مكة، اعتزل عبد الرحمن رضي الله عنه الطريق، ثم قال لربّاح بن المغترّف: غنّ يا أبا

حَسَّانَ، وَكَانَ يُحْسِنُ النَّصَبَ، فَبَيَّنَا رَبَّاحُ يُغْنِيهِمْ أَذْرَكَهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فِي خِلَافَتِهِ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَا بَأْسٌ بِهِذَا نَلْهُو وَنُقْصِرُ عَنَّا، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: فَإِنْ كُنْتَ آخِذَا فَعَلَيْكَ بِشَعْرِ ضِرَارِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَضِرَارُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي مُحَارِبِ بْنِ فِهْرٍ^(١).

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا مَا جَاءَ مِنْ طَرِيقِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِيَّاشٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ يَسِيرُ مَعَ عُمَرَ رضي الله عنه فِي طَرِيقِ مَكَّةَ فِي خِلَافَتِهِ وَمَعَهُ الْمَهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ، فَتَرَنَّمَ عُمَرُ رضي الله عنه بِنَيْتٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ لَيْسَ مَعَهُ عِرَاقِيٌّ غَيْرُهُ: غَيْرُكَ فَلْيَقُلْهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَاسْتَحْيَا عُمَرُ رضي الله عنه مِنْ ذَلِكَ وَضَرَبَ رَاحِلَتَهُ حَتَّى انْقَطَعَتْ مِنَ الرَّكْبِ^(٢).

وَلَنَا أَنْ نَسْأَلَ - بَعْدَئِذٍ - : هَلْ يُعْقَلُ أَنْ يَكُونَ إنْكَارُ عُمَرَ رضي الله عنه عَلَى ابْنِ رَوَاحَةَ رضي الله عنه مِنْ بَابِ أَنْ فَعَلَهُ مُحَرَّمٌ، وَهُوَ فِي ذَاتِ الْوَقْتِ يَرَى جَوَازَ إِنْشَادِ الشَّعْرِ بِضَوَابِطِهِ الشَّرْعِيَّةِ، بَلْ هُوَ نَفْسُهُ يَتَرَنَّمُ بِالشَّعْرِ؟!

الجواب :

إِنَّ هَذَا لَا يُعْقَلُ، إِنَّمَا الْمَعْقُولُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْإِنْكَارُ - كَمَا تَقَدَّمَ مَعَنَا - مِنْ بَابِ أَنْ هَذَا خِلَافُ الْأُولَى عِنْدَهُ مُرَاعَاةَ لِحَرَمِ اللَّهِ، وَمَقَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٥ - الْمُتَأَمِّلُ فِي سِيَاقِ الْقِصَّتَيْنِ، وَدَلَالَةِ أَلْفَاظِهِمَا، يَلْحَظُ بِجَلَاءٍ أَنَّ الْأُسْلُوبَ الْإِنْكَارِيَّ الَّذِي اسْتَعْمَلَهُ الصَّدِيقُ رضي الله عنه يُخْتَلَفُ عَنِ الْأُسْلُوبِ الْإِنْكَارِيَّ الَّذِي اسْتَعْمَلَهُ عُمَرُ رضي الله عنه، فِي الْوَقْتِ الَّذِي أَنْكَرَ فِيهِ الصَّدِيقُ رضي الله عنه فَعَلَ الْجَارِيَتَيْنِ، عَلَّلَ ذَلِكَ بِوَصْفِ يَتَعَلَّقُ بِذَاتِ الْفِعْلِ، حَيْثُ قَالَ: «أَمْزَامِيرُ الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» [مرتين؟!]، وَهَذَا الْوَصْفُ كَمَا تَقَدَّمَ مَعَنَا يُفِيدُ التَّحْرِيمَ.

(١) أُنْثَرُ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِ الْكُبْرَى»: (٢٢٤/١٠)، وَابْنُ عَسَاكَرٍ فِي «تَارِيخِهِ»: (٤٠٠/٢٤).

(٢) أُنْثَرُ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِ الْكُبْرَى»: (٦٩/٥).

أَمَّا عُمَرُ رضي الله عنه فَأَنكَرَ عَلَى ابْنِ رَوَاحَةَ فَعَلَهُ لَا لَوْصِفٍ يَتَعَلَّقُ بِذَاتِ الْفِعْلِ كَمَا فِي
إِنْكَارِ الصَّدِيقِ رضي الله عنه، بَلْ لِأَمْرِ خَارِجٍ عَنْهُ وَهُوَ أَنَّ فِعْلَ ابْنِ رَوَاحَةَ قَدْ وَقَعَ فِي حَرَمِ
اللَّهِ، وَبَيْنَ يَدَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهَذَا لَا يُفِيدُ حُكْمًا بِالتَّحْرِيمِ عَلَى ذَلِكَ الْفِعْلِ.

وعليه؛ فَإِنَّ مَا زَعَمَهُ الْجَدِيعُ مِنْ تَشَابِهِ الْقِصَّتَيْنِ بَاطِلٌ مَرْدُودٌ؛ ذَلِكَ بِأَنَّ مَنَاطَ
الْحُكْمِ يَخْتَلِفُ فِي الْقِصَّةِ الْأُولَى عَنِ الثَّانِيَةِ، وَبِالتَّالِي فَلَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ
وَاحِدًا لِكِلَيْهِمَا، وَهَذَا مَا ظَهَرَ لَنَا بِشَكْلِ جَلِيِّ مِنْ خِلَالِ الْبَحْثِ السَّابِقِ.

الشُّبْهَةُ الْخَامِسَةُ: يَقُولُ: ص: ١١٠ - ١١٣: «وَأَمَّا إِضَافَةُ ذَلِكَ لِلشَّيْطَانِ فِي
قَوْلِ أَبِي بَكْرٍ: (مِزْمَارُ الشَّيْطَانِ)، فَمِنْ أَجْلِ أَنَّ الشَّيْطَانَ لَهُ حَظٌّ فِي الْإِشْغَالِ
بِالْمُبَاحِ مِنَ اللَّهْوِ؛ لِأَنَّهُ أَدْنَى دَرَجَاتِ صَدْوِّهِ عَمَّا يُنْفَعُهُ، وَيَأْخُذُ مِنْهُ نَصِيبًا بِتَفْوِيتِ
الْعُمْرِ عَلَيْهِ فِيمَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ حَتَّى وَإِنْ خَلَا مِنَ الضَّرَرِ، كَمَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا، وَلَيْسَ هَذَا
مِنَ الْأَلْفَافِ الْمُفِيدَةِ لِلتَّحْرِيمِ.

وَقَدْ جَاءَتْ لَهُ نَظَائِرُ عِدَّةٌ، أَذْكَرُ مِنْهَا مَا يَلِي:

١ - عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، رضي الله عنه: أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ:
«يَا عَائِشَةُ أَتَعْرِفِينَ هَذِهِ؟». قَالَتْ: لَا، يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَقَالَ: «هَذِهِ قَيْنَةُ بَنِي فُلَانٍ تُحِبِّينَ
أَنْ تُغْنِيكَ؟». قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَعْطَاهَا طَبَقًا، فَغَنَّتْهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ نَفَخَ
الشَّيْطَانُ فِي مَنَخْرِهَا».

٢ - وَعَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ، رضي الله عنه، يَقُولُ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ فِي بَعْضِ مَعَاذِرِهِ
فَلَمَّا انْصَرَفَ جَاءَتْ جَارِيَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ إِنْ رَدَّكَ اللَّهُ
سَالِمًا أَنْ أَضْرِبَ بَيْنَ يَدَيْكَ بِالْذُّفِّ وَأَتَعْنَى. فَقَالَ لَهَا: رَسُولُ اللَّهِ: إِنْ كُنْتُ نَذَرْتُ
فَأَضْرِبِي وَلَا فَلَا، فَجَعَلَتْ تَضْرِبُ فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَضْرِبُ ثُمَّ دَخَلَ عَلِيٌّ وَهِيَ
تَضْرِبُ ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ وَهِيَ تَضْرِبُ ثُمَّ دَخَلَ عُمَرُ فَأَلْقَتِ الذُّفَّ تَحْتَ اسْتِهَا ثُمَّ
فَعَدَّتْ عَلَيْهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الشَّيْطَانَ لِيَخَافُ مِنْكَ يَا عُمَرُ إِنِّي كُنْتُ جَالِسًا
وَهِيَ تَضْرِبُ فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَضْرِبُ ثُمَّ دَخَلَ عَلِيٌّ وَهِيَ تَضْرِبُ ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ

وَهِيَ تَضْرِبُ فَلَمَّا دَخَلَتْ أَنْتَ يَا عُمَرُ أَلْقَتْ الدُّفَّ.

٣ - وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ جَالِسًا فَسَمِعْنَا لَغْطًا وَصَوْتَ صَبِيَّانِ. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ فَإِذَا حَبَشِيَّةٌ تُزْفِنُ وَالصَّبِيَّانِ حَوْلَهَا فَقَالَ: يَا عَائِشَةُ تَعَالِي فَاَنْظُرِي فَجِئْتُ، فَوَضَعْتُ لَحْيِي عَلَى مَنْكِبِ رَسُولِ اللَّهِ فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَيْهَا مَا بَيْنَ الْمَنْكِبِ إِلَى رَأْسِهِ فَقَالَ لِي: أَمَا شَبِعْتَ أَمَا شَبِعْتَ؟ قَالَتْ فَجَعَلْتُ أَقُولُ: لَا. لِأَنْظُرَ مَنْزِلَتِي عِنْدَهُ إِذْ طَلَعَ عُمَرُ قَالَتْ فَانْفَضَّ النَّاسُ عَنْهَا قَالَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِنِّي لِأَنْظُرُ إِلَى شَيَاطِينِ الْجَنِّ وَالْإِنْسِ قَدْ قَرُّوا مِنْ عُمَرَ»، قَالَتْ فَارْجَعْتُ.

الرد والتعليق:

١ - زَعَمَ الجديع أَنَّ وَصَفَ الْغِنَاءِ بِأَنَّهُ (مِزْمَارُ الشَّيْطَانِ) لَا يُفِيدُ التَّحْرِيمَ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ بَاطِلٌ مَرْدُودٌ، ذَلِكَ بِأَنَّ التَّصَوُّصَ الْمُتَكَثِّرَةَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ كُلَّ عَمَلٍ سَيِّئٍ قَبِيحٌ يُنْسَبُ لِلشَّيْطَانِ؛ وَمَنْ ثَمَّ جَاءَتِ الشَّرِيعَةُ بِتَحْرِيمِهِ، وَقَدْ جَعَلَ أَهْلُ الْعِلْمِ هَذَا أَصْلًا فِي مَعْرِفَةِ الْحَرَامِ، وَتَمْيِيزِهِ عَنِ الْحَلَالِ، وَمَنْ الْأَدِلَّةُ عَلَى ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ لَا الْحَصْرِ مَا يَلِي:

أ - قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [البقرة: ١٦٨].

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ رحمته الله: «وَالْمَعْنَى عَلَى قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ: وَلَا تَقْفُوا أَثَرَ الشَّيْطَانِ وَعَمَلَهُ؛ وَمَا لَمْ يَرِدْ بِهِ الشَّرْعُ فَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى الشَّيْطَانِ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: ﴿خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ أَعْمَالُهُ. مُجَاهِدٌ: خَطَايَاهُ. السُّدِّيُّ: طَاعَتُهُ»^(١).

ب - قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْآزَلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٩٠].

قَالَ الشُّوْكَانِيُّ رحمته الله: «قَالَ فِي الْكُشَافِ: أَكَّدَ تَحْرِيمَ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَجُوهًا مِنَ التَّأْكِيدِ، مِنْهَا تَصْدِيرُ الْجُمْلَةِ بِإِنَّمَا، وَمِنْهَا أَنَّهُ قَرْنُهُمَا بِعِبَادَةِ الْأَصْنَامِ وَمِنْهُ

(١) «الجامع لأحكام القرآن»: (٢/٢٠٧).

قوله ﷺ: «شارب الخمر كعابد الوثن»، ومنها أنه جعلهما رجسًا، كما قال: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ (الحج: ٣٠)، ومنها أنه جعلهما من عمل الشيطان^(١).

وقال الشنقيطي رحمه الله: «وهذه الآية الكريمة تدل على تحريم الخمر أتم دلالة وأوضحها؛ لأنه تعالى صرح بأنها رجس، وأنها من عمل الشيطان»^(٢).

ج - قال تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِنْ شِيعَةِهُ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغْنَتْهُ الَّذِي مِّنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِّنْ عَدُوِّهِ فَوَكَرَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ﴾ [القصص: ١٥].

قال الإمام الألوسي رحمه الله: «(أي من تزينه) وقيل هو من جنس عمله، والأول أوفق لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ﴾ أي ظاهر العداوة على أن مبین صفة ثانية لعدو، وقيل: ظاهر العداوة والإضلال...»^(٣).

د - عن زينب امرأة عبد الله رضي الله عنها، قالت: «كان عبد الله إذا جاء من حاجة فانتهى إلى الباب، تتحنح وبزق، كراهية أن يهجم منّا على شيء يكرهه، قالت: وإنه جاء ذات يوم فتحنح، قالت: وعندي عجوز ترقيني من الحُمرة، فأدخلتها تحت السرير، فدخل، فجلس إلى جنبي، فرأى في عنقي خيطًا، قال: ما هذا الخيط؟ قالت: قلت: خيط أرقى لي فيه، قالت: فأخذه فقطعه، ثم قال: إن آل عبد الله لأغنياء عن الشرك، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الرُّقى، والتَّمَائم، والتَّوَلَّهَ شِرْكٌ»، قالت: فقلت له: لم تقول هذا، وقد كانت عيني تقذف، فكنت أختلِفُ إلى فلان اليهودي يرقّيها، وكان إذا رقاها سَكَنتُ؟ قال: إنما ذلك عمل الشيطان، كان ينحسها بيده، فإذا رقيتها كف عنها، إنما كان يكفيك أن تقول كما

(١) «فتح القدير»: (١/ ١٦٧).

(٢) «أضواء البيان»: (٣/ ١٨٠).

(٣) «روح المعاني»: (٧/ ٥٤).

قال رسول الله ﷺ: «أذهب البأس رب الناس، اشف أنت الشافي، لا شفاء إلا شفاؤك، شفاء لا يغادر سقماً»^(١).

الثالث: أن النبي ﷺ وصف الجرس بأنه (مزامير الشيطان)، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله قال: «الجرس مزامير الشيطان»^(٢). وهذا الوصف النبوي - كما ذكر أهل العلم - هو العلة التي من أجلها أمر النبي ﷺ بقطع الجرس من أغناق الإبل، كما جاء في الحديث: عن عباد بن تميم أن أبا بشير الأنصاري رضي الله عنه أخبره أنه كان مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره قال عبد الله حسبت أنه قال والناس في ميبتهم فأرسل رسول الله ﷺ رسولاً لا تبقين فلاداً من وتر ولا جرس في عنق بعير إلا قطعت»^(٣).

قال الشيخ مؤلف علي القاري: «وإنما أمر بقطعها لأن الأجراس كانت متعلقة بها وهي من مزامير الشيطان»^(٤).

وكذلك فإن هذا الوصف النبوي - كما ذكر العلماء - هو العلة التي من أجلها تمتنع الملائكة عن مصاحبة الرفقة الذين معهم جرس، كما جاء في الحديث: عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تصحب الملائكة رفقة فيها كلب ولا جرس»^(٥).

يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله: «صوت الجرس مذموم لصحة النهي عنه والتنفير من مرافقة ما هو معلق فيه، والإعلام بأنه لا تصحبهم الملائكة كما أخرجه

(١) صحيح لغيره. أخرجه بطوله أحمد في «مسنده»: (٦/١١٠/١١٥)، وأبوداود (٣٨٨٣)، وأبويعلي (٥٢٠٨)، والبخاري (٣٢٤٠). انظر: «مسند الإمام أحمد»: (٦/١١٠ - ١١٢ - الحاشية).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٤/٧٨/٥٥٠٣).

(٣) أخرجه الدارقطني بسند صحيح، انظر: «فتح الباري»: (٦/٢٤٨).

(٤) «مراة المفاتيح»: (٧/٤٦٦).

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٤/٧٨/٥٥٠١).

مسلم وأبو داود وغيرهما وعلل بكونه ميزمار الشيطان^(١).

وَقَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَسَبَبُ الْحِكْمَةِ فِي عَدَمِ مُصَاحَبَةِ الْمَلَائِكَةِ مَعَ الْجَرَسِ لَأَنَّهُ مِنَ الْمَعَالِقِ الْمَنْهِي عَنْهَا لِكِرَاهَةِ صَوْتِهَا، وَيُزِيدُهُ قَوْلُهُ: «الْجَرَسُ مَزَامِيرُ الشَّيْطَانِ»، وَهُوَ مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ مَالِكٍ»^(٢).

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ هَذَا الْوَصْفَ (مِزْمَارَ الشَّيْطَانِ) إِذَا أُطْلِقَ عَلَى شَيْءٍ، فَإِنَّهُ يُفِيدُ حُكْمًا بِتَحْرِيمِهِ فِي مِيزَانِ الشَّرِيعَةِ الْإِلَهِيَّةِ؛ إِذْ لَا يُعْقَلُ الْبَتَّةُ أَنْ يَأْمُرَ النَّبِيُّ ﷺ رَسُولًا لَهُ بِقَطْعِ شَيْءٍ مُبَاحٍ مِنْ أَعْنَاقِ الْإِبْلِ!، كَمَا لَا يُعْقَلُ أَيْضًا أَنْ تَمْتَنَعَ الْمَلَائِكَةُ عَنْ مُصَاحَبَةِ الرَّفَقَةِ الَّذِينَ مَعَهُمْ جَرَسٌ، لِأَمْرِ مُبَاحٍ كَانَ مَعَهُمْ!.

إِنَّ هَذِهِ الْبَرَاهِينَ السَّاطِعَةُ تَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْوَصْفَ (مِزْمَارَ الشَّيْطَانِ) - كَمَا ذَكَرْتُ آنفًا - إِذَا أُطْلِقَ عَلَى شَيْءٍ، فَإِنَّهُ يُفِيدُ حُكْمًا بِتَحْرِيمِهِ فِي مِيزَانِ الشَّرِيعَةِ.

وَالِى هَذِهِ الْحَقِيقَةِ أَشَارَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى حَدِيثِ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا تَصَاوِيرٌ»، حَيْثُ يَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَغْرَبَ ابْنُ حَبَانَ فَادَعَى أَنَّ هَذَا الْحَكْمَ خَاصٌّ بِالنَّبِيِّ ﷺ، قَالَ [يَعْنِي: ابْنَ حَبَانَ]، وَهُوَ نَظِيرُ الْحَدِيثِ الْآخَرِ، «لَا تَصْحَبُ الْمَلَائِكَةُ رَفَقَةً فِيهَا جَرَسٌ» قَالَ فَإِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى رَفَقَةٍ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذْ مُحَالٌ أَنْ يَخْرُجَ الْحَاجُّ وَالْمُعْتَمِرُ لِقَصْدِ بَيْتِ اللَّهِ ﷻ عَلَى رَوَاحِلٍ لَا تَصْحَبُهَا الْمَلَائِكَةُ وَهُمْ وَفَدَ اللَّهُ انْتَهَى، وَهُوَ تَأْوِيلٌ بَعِيدٌ جَدًّا لَمْ أَرَهُ لغيره، وَيُزِيلُ شَبَهَتَهُ أَنَّ كَوْنَهُمْ وَفَدَ اللَّهُ لَا يَمْنَعُ أَنْ يُوَاطَّعُوا بِمَا يَرْتَكِبُونَهُ مِنْ خَطِيئَةٍ فَيَجُوزُ أَنْ يَحْرَمُوا بَرَكَةَ الْمَلَائِكَةِ بَعْدَ مَخَالَطَتِهِمْ لَهُمْ إِذَا ارْتَكَبُوا النَّهْيَ وَاسْتَصْحَبُوا الْجَرَسَ، وَكَذَا الْقَوْلُ فَيَمْنُ يَقْتَنِي الصُّورَةَ وَالْكَلْبَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(٣).

(١) «فتح الباري»: (٢٧/١).

(٢) «صحيح مسلم»: (٧٨/١٤ - بِشْرِ النَّوَوِيِّ).

(٣) «فتح الباري»: (٥٧٥/١١).

أما الأمثلة التي ذكرها الجديع لتقرير قاعدته الباطلة التي تُقرَّر أن لفظ (مزمار الشيطان) ليس من الألفاظ المفيدة للتحريم، بل هو من أجل أن الشيطان له حظ في الاشتغال بالمباح من اللهو، فهي أمثلة لا تُسَعِّفه البتة فيما ذهب إليه، وبيان ذلك على النحو التالي:

المثال الأول: عن السائب بن يزيد، رضي الله عنه: أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقال: «يا عائشة أتعرفين هذه؟». قالت: لا، يا نبي الله، فقال: «هذه قينة بني فلان تُحبِّين أن تُغنيك؟». قالت: نعم، قال: فأعطاها طبقاً، فغنتها، فقال النبي ﷺ: «قد نفخ الشيطان في منخريها».

توجيهه: ما وقع في حديث السائب بن يزيد رضي الله عنه له عدة احتمالات، كما أشار إلى ذلك السندي رحمته الله في شرحه للحديث، حيث قال رحمته الله: «(أن تُغنيك) بالتشديد، وفيه جواز ذلك على قلة من غير عرس وعيد، كما يجوز فيهما، ويحتمل أنها كانت أيام عيد».

فالواقعة إذا تحتمل عدة احتمالات، والمقرَّر في الأصول أنه: «إذا تطرَّق الاحتمال سقط الاستدلال»^(١).

وعليه؛ فلا يصح الاستدلال بهذا الحديث في هذا المقام، وتوفيقاً بين الأدلة نرجح أن هذه الواقعة كانت أيام عيد؛ فالكلام عليها إذا هو ذات الكلام في حديث عائشة رضي الله عنها، حيث إن قوله ﷺ: «قد نفخ الشيطان في منخريها» يدلُّ دلالة واضحة على أن هذا الفعل ليس مباحاً محضاً، بل فيه شائبة الحرام، لكنه ﷺ رخص فيه لمناسبة العيد، وهذا يشبه لحد كبير ما وقع في قصة عائشة رضي الله عنها التي تقدَّم ذكرها في حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، حيث رخص لها النبي ﷺ أن تسمع لغناء الجواري بالدُفِّ، مع إقراره بذلك الوصف الذي أطلقه الصديق رضي الله عنه على ذلك الغناء بأنه

(١) انظر: «فتح الباري»: (٥٦/١٠)، و«فيض القدير»: (١٠٢/١)، و«تحفة الأحوذى»: (٤٨٩/٥)، و«عون المعبود»: (٢٣٢/١٠).

(مزمارُ الشيطان).

المثال الثاني: وَعَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ، رضي الله عنه، يَقُولُ: «خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ فَلَمَّا انْصَرَفَ جَاءَتْ جَارِيَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ إِنْ رَدَّكَ اللَّهُ سَالِمًا أَنْ أَضْرِبَ بَيْنَ يَدَيْكَ بِالْذِّفِّ وَأَتَعْنَى. فَقَالَ لَهَا: رَسُولُ اللَّهِ إِنْ كُنْتَ نَذَرْتَ فَأَضْرِبِي وَإِلَّا فَلَا، فَجَعَلَتْ تَضْرِبُ فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَضْرِبُ ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ وَهِيَ تَضْرِبُ ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ وَهِيَ تَضْرِبُ ثُمَّ دَخَلَ عُمَرُ فَأَلْقَتِ الذِّفَّ تَحْتَ اسْتِهَا ثُمَّ قَعَدَتْ عَلَيْهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَخَافُ مِنْكَ يَا عُمَرُ إِنِّي كُنْتُ جَالِسًا وَهِيَ تَضْرِبُ فَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ وَهِيَ تَضْرِبُ ثُمَّ دَخَلَ عَلَيَّ وَهِيَ تَضْرِبُ ثُمَّ دَخَلَ عُثْمَانُ وَهِيَ تَضْرِبُ فَلَمَّا دَخَلَتْ أَنْتَ يَا عُمَرُ أَلْقَتِ الذِّفَّ».

توجيهه: أمَّا حديثُ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ، فالجوابُ عنه مِنَ الوجوهِ التالية:

الأوَّلُ: الْمُتَأَمِّلُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، يَجِدُ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ مِنْ أُسَاسِهِ - لَا كَمَا زَعَمَ الْجَدِيدُ - أَنْ يَكُونَ مِثَالًا لِلْأَفْعَالِ الَّتِي تُضَافُ لِلشَّيْطَانِ، وَتُنَسَبُ إِلَيْهِ، حَيْثُ لَمْ يَأْتِ فِيهِ وَصْفٌ لِتِلْكَ الْأَفْعَالِ بِأَنَّهَا مِزْمَارُ الشَّيْطَانِ كَمَا فِي قِصَّةِ الصَّدِيقِ رضي الله عنه، أَوْ أَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ نَفَخَ فِي مِثْخَارٍ صَاحِبِهَا كَمَا فِي حَدِيثِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ رضي الله عنه، وَكَذَلِكَ لَمْ يَأْتِ أَيُّ وَصْفٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ غَايَةُ مَا فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ثَمَّةَ حُضُورًا وَتَوَاجُدًا لِلشَّيْطَانِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَهَذَا الْحُضُورُ الشَّيْطَانِيُّ حَقِيقَةٌ شَرْعِيَّةٌ، دَلَّتْ عَلَيْهَا النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ.

فَمِنَ الْكِتَابِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ ۝﴾ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ ﴿[المؤمنون: ٩٧ - ٩٨].

قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ رحمته الله: «﴿وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ﴾ أَيُّ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِي، وَلِهَذَا أَمَرَ بِذِكْرِ اللَّهِ فِي ابْتِدَاءِ الْأُمُورِ وَذَلِكَ لَطَرْدِ الشَّيْطَانِ عِنْدَ الْأَكْلِ وَالْجَمَاعِ وَالذَّبْحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ»^(١).

(١) «تفسير القرآن العظيم»: (٤٢٨/٥).

ويقول الشَّيْطَانُ ﷺ: «والظاهر في قوله: ﴿وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونَ﴾ أن المعنى: أعوذ بك أن يحضرني الشيطان في أمر من أموري كائناً ما كان، سواء كان ذلك وقت تلاوة القرآن، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ أو عند حضور الموت أو غير ذلك من جميع الشؤون في جميع الأوقات. والعلم عند الله تعالى»^(١).

ومن السنة ما ثبت عن جابرٍ ﷺ، قال: سَمِعْتُ النَّبِيَّ يَقُولُ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُ أَحَدَكُمْ عِنْدَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ شَأْنِهِ. حَتَّى يَحْضُرَهُ عِنْدَ طَعَامِهِ. فَإِذَا سَقَطَتْ مِنْ أَحَدِكُمُ اللَّقْمَةُ فَلْيُمِطْ مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَدَى. ثُمَّ لْيَأْكُلْهَا. وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ. فَإِذَا فَرَغَ فَلْيَلْعَقْ أَصَابِعَهُ. فَإِنَّهُ لَا يَذِرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ تَكُونُ الْبَرَكَةُ»^(٢).

وهذا الحضور الشَّيْطَانِيُّ لَهُ أُمُثُلَةٌ كَثِيرَةٌ مَبْنُوثةٌ فِي السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، كَمَا هُوَ الْحَالُ عِنْدَ دُخُولِ الْبَيْتِ، أَوْ أَكْلِ الطَّعَامِ أَوِ الْجَمَاعِ؛ فَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ، فَذَكَرَ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ وَعِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: لَا مَيْتَ لَكُمْ وَلَا عِشَاءَ. وَإِذَا دَخَلَ فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: أَذْرَكْتُمُ الْمَيْتَ. وَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ: أَذْرَكْتُمُ الْعِشَاءَ»^(٣).

وكذلك حُضُورُهُ - نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ - عِنْدَ الْجَمَاعِ، كَمَا ثَبَتَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا، فَقَضِيَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ لَمْ يَضُرَّهُ»^(٤).

(١) «أضواء البيان»: (٥٧٤/٥).

(٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (كتاب الأشربة، باب استحباب لغّي الأصابع، ٥٢٥٩/١٧١/١٣).

(٣) أخرجه مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٣٠/١٥٩/برقم ٥٢١٨).

(٤) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب الوضوء، باب التسمية على كُلِّ حَالٍ، ١/٣٢٦/رقم ١٤١، وكتاب

بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، ٦/٤٨٧/رقم ٣٢٠١، وكتاب الدعوات، باب ما يقول إذا أتى

أهله، ١٢/٤٨٦/رقم ٦٢٤١، وكتاب التوحيد، باب السُّؤَالِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، ١٥/٣٣٢/

رقم ٧٢٣٠)، وَمُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٠/٥/رقم ٣٤٨٨).

يقول الشيخ ملاً علي القاري رحمه الله: «فيجب على الإنسان كما في الحديث إذا خالط امرأته أن يقول: بسم الله، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا، فإذا ترك هذا الدعاء أو التسمية شاركه الشيطان في الوقاع، ويسمى هذا الولد مغرباً لأنه دخل فيه عرق غريب، أو جاء من نسب بعيد»^(١).

وهذا الحضور الشيطاني لا يُفِيدُ حُكْمًا بالتحريم لهذه الأفعال - كما لا يخفى -، بل هو يفيد كما قال النووي رحمه الله: «التحذير منه [يعني: الشيطان] والتنبيه على ملازمته للإنسان في تصرفاته، فينبغي أن يتأهب ويحترز منه ولا يغتر بما يُزِينُهُ لَهُ»^(٢).

ومن هنا قال النبي ﷺ لعمر رضي الله عنه: «إِنَّ الشَّيْطَانَ لَيَخَافُ مِنْكَ يَا عُمَرُ؛ لَأَنَّ الْفَارُوقَ رضي الله عنه كَانَ مَلَاذِمًا لِلْحَقِّ فِي كُلِّ أَحْوَالِهِ؛ مِمَّا جَعَلَ لَهُ هَيْبَةً عِنْدَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ، وَفِي هَذَا يَقُولُ ابْنُ حَجَرٍ رحمه الله: «وهذا دال على صلابته في الدين، واستمرار حاله على الجد الصرف والحق المحض، وقال النووي: هذا الحديث محمول على ظاهره وأن الشيطان يهرب إذا رآه»^(٣).

ونظير هذا الحديث، ما ثبت عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: «استأذن عمرُ على رسول الله ﷺ وعنده نساءٌ من قريش يُكَلِّمُهُ وَيَسْتَكْثِرُهُ عَالِيَةً أَصْوَاتُهُنَّ، فَلَمَّا اسْتَأْذَنَ عُمَرُ قَمْنَ يَبْتَدِرْنَ الْحِجَابَ، فَأَذَنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْحَكُ، فَقَالَ عُمَرُ: أَضْحَكَ اللَّهُ سِتْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: عَجِبْتُ مِنْ هَؤُلَاءِ اللَّائِي كُنَّ عِنْدِي، فَلَمَّا سَمِعْنَ صَوْتَكَ ابْتَدَرْنَ الْحِجَابَ. قَالَ عُمَرُ: فَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ كُنْتَ أَحَقَّ أَنْ يَهْبَنَ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّ عِدَوَاتِ أَنْفُسِهِنَّ، أَنْهَبْنِي وَلَا تَهْبَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قُلْنَ: نَعَمْ، أَنْتَ أَفْظُ وَأَغْلُظُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي

(١) «مرقاة المفاتيح»: (٨/ ٣٤١).

(٢) «صحيح مسلم»: (١٣/ ١٧٠ - بشرح النووي).

(٣) «فتح الباري»: (٧/ ٣٩٤).

نفسى بيده، ما لَيْقِكَ الشَّيْطَانُ قَطُّ سَالِكًا فِجًّا إِلَّا سَلَكَ فِجًّا غَيْرَ فِجِكَ»^(١).

يقولُ ابنُ حجرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي شرح الحديث: «فيه فضيلة عظيمة لعمر تقتضي أن الشَّيْطَانُ لا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهِ، لا أن ذلك يقتضي وجود العصمة إذ ليس فيه إلا فرار الشَّيْطَانُ منه أن يشاركه في طريق يسلكها، ولا يمنع ذلك من وسوسته له بحسب ما تصل إليه قدرته، فإن قيل عدم تسليطه عليه بالوسوسة يؤخذ بطريق مفهوم الموافقة لأنه إذا منع من السلوك في طريق فأولى أن لا يلابسه بحيث يتمكن من وسوسته له فيمكن أن يكون حفظ من الشَّيْطَانِ، ولا يلزم من ذلك ثبوت العصمة له لأنها في حق النبي واجبة وفي حق غيره ممكنة، ووقع في حديث حفصة عند الطبراني في «الأوسط» بلفظ «أن الشَّيْطَانُ لا يلقي عمر منذ أسلم إلا خر لوجهه»^(٢).

وها هنا يجدرُ التَّنْبِيهُ على أمرٍ مُهِمٍّ للغاية، ألا وهو أنَّ الجديع انطلق من هذين المثالين في إباحة واستحلال الغناء بالآلات الطَّربِ والموسيقى، وسيأتي الردُّ على ذلك مفصَّلًا بإذنِ اللهِ تعالى.

* * *

(١) أخرجه البخاريُّ في «صحيحه» (كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده، ٦/٤٩١/رقم ٣٢٢٤، وكتاب الأدب، باب التَّبَسُّمِ وَالضَّحْكِ، ١٢/١٢٩/رقم ٥٩٤٤، وكتاب فضائل الصَّحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب، ٧/٣٩٥/رقم ٣٦٠١) ومسلم في «صحيحه» (١٥/١٣٨/رقم ٦١٥٥).

(٢) «فتح الباري»: (٧/٣٩٤).

المبحث الرابع: الحديث الرابع:
وجه الاستدلال، والرد على الشبهات

الحديث الرابع: وجه الاستدلال، والرد على الشبهات:

قَالَ الإمامُ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، ثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ بَزِيمَةَ، حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ حَبْتَرٍ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيَّ أَوْ حَرَّمَ الْحَمْرَ، وَالْمَيْسِرَ، وَالْكُوبَةَ، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ»^(١). قَالَ سَفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ بَزِيمَةَ: مَا الْكُوبَةُ؟ قَالَ: الطَّبْلُ.

● **أَوَّلًا: وَجْهُ الاستدلال من الحديث:**

هذا الحديث نَصٌّ فِي تَحْرِيمِ الطَّبْلِ مِنَ الْمَعَازِفِ، بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ»، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ أَكْثَرَ آيَاتِ الْعَزْفِ فِي حَقِيقَتِهَا، وَقُوَّةُ تَأْثِيرِهَا أَشَدُّ مِنَ الطَّبْلِ؛ وَعَلَيْهِ فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ لَهَا حُكْمُهُ كَذَلِكَ.

● **ثَانِيًا: الشبهة في الحديث والرد عليها:**

الشبهة الأولى: يَقُولُ ص: ١٢٦ - ١٣٢: «قِيلَ: فهذا الحديث نَصٌّ فِي تَحْرِيمِ الطَّبْلِ مِنَ الْمَعَازِفِ، وَأَكْثَرُ آيَاتِ الْعَزْفِ فِي الْمَعْنَى أَشَدُّ مِنَ الطَّبْلِ، فَلَهَا حُكْمُهُ كَذَلِكَ.

وَأَقُولُ: نَعَمْ، هُوَ نَصٌّ فِي تَحْرِيمِ الطَّبْلِ لَوْ صَحَّ مَا قَالَهُ ابْنُ بَزِيمَةَ.

وَلَوْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (الطَّبْل) بَدَلُ «الْكُوبَةِ» لَكَانَ نَصًّا لَا يَقْبَلُ التَّرَدُّدُ فِي تَحْرِيمِهِ، خُصُوصًا وَهُوَ حَدِيثٌ لَا شُبْهَةَ فِي صَحَّتِهِ، وَصَرَاحَةٌ التَّحْرِيمِ فِيهِ لَمْ يَأْتِ

(١) إسناده صحيح. أخرجه أحمد في «مستدركه»: (٢٤٧٦/٢٧٩ - ٢٨١/٢٤٧٦).

بها خبرٌ سِواه في الباب .

فهل يصح ما قاله ابنُ بذيمة؟

تَبَعْتُ ما قاله النَّاسُ في تفسِيرِ هذا اللَّفْظِ ، فوجدتُهُم يذكرون له ثلاثة معانٍ :

الأوَّل : آلةُ الطَّبْلِ .

وهو تفسِيرُ عليِّ بنِ بذيمةَ المذكورُ في تَمَّةِ سياقِ الحديثِ مَعزُومًا إليه صراحةً ،
وقالَه بَعْضُ الرُّوَاةِ بعده ، كما تراه في موضِعِهِ مِنْ هذا الكِتَابِ عِنْدَ الكلامِ على طُرُقِ
الحديثِ وألفاظِهِ ،

وقالَ به من اللُّغَوِيِّينَ : مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ ابْنُ الأَعْرَابِيِّ فيما حكاَهُ الأزهريُّ عَنْهُ ،
كما ذَكَرَ عَنْهُ القَوْلُ الثَّانِي .

كَذلِكَ هُوَ اخْتِيارُ الجَوْهَرِيِّ ، قالَ : «والْكُوبَةُ : الطَّبْلُ الصَّغِيرُ المَخْصَرُ» .

الثَّانِي : لُعبةُ النَّرْدِ .

قالَ أبو عبيدٍ القاسِمُ بْنُ سَلَامٍ : «وأما الكُوبَةُ ، فإنَّ مُحَمَّدَ بْنَ كَثِيرٍ أَخْبَرَنِي أَنَّ
(الكُوبَةَ) النَّرْدُ في كلامِ أَهْلِ اليَمَنِ ، وقالَ غيرُهُ : الطَّبْلُ» .

قلتُ : مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ هذا أَحَدُ الرُّوَاةِ مِنْ أَهْلِ اليَمَنِ ، نَزَلَ المِصْبِصَةُ مِنْ أرضِ
الشَّامِ ، كانَ صَدوقًا لَيْسَ بالقويِّ في الحديثِ .

وهذا التَّفْسِيرُ بكونِها (النَّرْدُ) قالَ الأزهريُّ : «هو الصَّحِيحُ» ، وبه صَدَّرَ ابنُ
الأثيرِ شَرَحَ اللَّفْظِ في حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ المذكورِ ، حيثُ قالَ : «هي النَّرْدُ ، وقيلَ :
البَرَبُطُ» .

الثَّالِثُ : البَرَبُطُ .

حكاَهُ ابنُ الأثيرِ كما عَلِمْتُ ، والبَرَبُطُ : العودُ ، أو : مَلْهاةٌ تُشَبَّهُ العودَ .

قلتُ : وهذا التَّفْسِيرُ للكُوبَةِ بالبَرَبُطِ لم أَجدْ لأَهْلِ اللُّغَةِ تَعويلاً عَلَيْهِ ، وَوَجَدْتُ

ظاهر كلامهم في ترجيح القول الثاني: أنها لُعبة النرد، وهو ما يُشعرُ به تصرفُ أبي عبيد وابن الأثير فيما نقلتُ عنهما، لا سيما في حديث النبي ﷺ المذكور، حيث إنهما في معرض شرحه.

كما أنه الذي جزم الأزهرى بأنه الصحيح.

وقد قام لديّ من البرهان على ترجيحه، بل تصويبه، أمران:

أولهما: ما ثبتَ عن فضالة بن عبيد، وكان بجمع من المجامع، فبلغه أن أقواماً يلعبون بالكوبة، فقام غضباًنا ينهى عنها أشدّ النهي، ثم قال: ألا إن اللاعب بها ليأكل قمرها كأكّل لحم الخنزير ومتوضئ بالدم، يعني بالكوبة النرد.

قلت: وفضالة من خيار الصحابة وعلمائهم بالشام، وهو رجل من الأنصار.

ففي هذا الخبر تفسير صريح للكوبة، وأنها بلسانهم وعرفهم هي النرد لا الطبل، وقول فضالة المذكور مأخوذ من قول النبي ﷺ: «من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه».

قلت: فهذا وحده كافٍ للدلالة على أهل ذلك الزمان، لا سيما أصحاب النبي ﷺ، كانوا يعرفون أن الكوبة هي النرد، وهو لعبة القمار.

ومن هذا قول القائل: (لا يزال معه كوبُ الحمر وكوبة القمر)، قال الرّمحسري: «وهي النرد والشطرنج».

وثانيهما: بحثنا عن شاهد يقوي تفسير (الكوبة) بالطل، فأقدم ما وجدناه قول علي بن بديمة أحد الرواة في سلسلة الإسناد، وعليّ هذا رجل من أتباع التابعين، من الموالي، كوفي نزل حران، وهو ثقة جيد الحديث، موته سنة (١٣٦)، ولم يقل أحد فيه: كان أعرابياً فصيح اللسان يُعتمد قوله لذاته، وليس بفقير يعرف دالات الألفاظ ومخارجها ليعتمد تفسيره، ولا بلغوي عرف بالعناية بلسان العرب كالأصمعي وأبي عبيد، وإنما غاية أمره أن يكون رجلاً من النقلة، وفيهم كثير من

ثِقَاتِ الْعَجَمِ .

فهل يصح في العلمِ اعتمادُ قولٍ من هذا وصفه في هذا المقام؟! !

نعم ، لو كان من أهلِ الشأنِ ووجدَ لقوله شاهدٌ لا اعتدنا به منه ، وحينئذٍ نقولُ : لفظُ (الكوبة) مُشترَكٌ بينَ التردِّ والطلبِ ، ثُمَّ يَرَجَّحُ المقصودُ بالقرائنِ ، لكنَّ الرَّجُلَ لا يَبْلُغُ في فصاحته أن يَضَاهِي قولهُ هذا المعهودَ في زمنِ أصحابِ النَّبِيِّ ﷺ في معنى اللَّفْظِ .

وعليه فإنَّ تصحيحَ الأزهرِيِّ لتفسيرِ الكُوبَةِ بالتَّردِّ ، وما أشعرَ به تصرفُ أبي عبيدٍ وابنِ الأثيرِ هوَ الموافقُ لهذينِ الوجهينِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْتُ .

وأما قولُ ابنِ الأعرابيِّ ، وهوَ من أعيانِ اللُّغَوِيِّينَ ، فعليك أن تلاحظَ أنَّه ذَكَرَ كذلكَ تفسيرَه بالتَّردِّ ، وكان ابنُ الأعرابيِّ قد رَوَى الحديثَ عن بعضِ أصحابِ الثَّوريِّ كأبي معاويةَ الضَّرِيرِ ، فجائزٌ أن يكونَ وَقَعَ له ذلكَ التفسيرُ عن الثَّوريِّ عَنِ ابنِ بَدِيْمَةَ ، كما كانَ عنده القولُ الآخَرُ عن العربِ ، فحكاها قولينِ .

ثُمَّ إِنَّ تقديمَ ما حكاَهُ رَجُلٌ من أهلِ اليَمَنِ ، وهوَ مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الصَّنَعَانِيُّ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ ، وَهُمْ أَهْلُ اللِّسَانِ ، وَهُوَ لَيْسَ بَعِيدَ الطَّبَقَةِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ بَدِيْمَةَ ، أَصَحُّ فِي الْعِلْمِ مِنَ الْإِعْتِدَادِ بِقَوْلِ ابنِ بَدِيْمَةَ ، وَلِذَا قَدَّمَهُ أَبُو عُبَيْدٍ ، وَأَبْنُهُم مِّنْ قَالَ (الطَّل) كَأَنَّهُ لَمْ يَعْتَدَّ بِهِ .

فبهذا التَّفْصِيلِ يَتَبَيَّنُ أَنَّ تَفْسِيرَ (الكُوبَةِ) بِالطَّلِ تَفْسِيرٌ ضَعِيفٌ فِي اللِّسَانِ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا التَّردُّ .

وَوَجَدْتُ مَنْ يَقُولُ : عَلِيُّ بْنُ بَدِيْمَةَ مِنْ رِوَاةِ الْحَدِيثِ فِي النَّهْيِ عَنِ الْكُوبَةِ ، وَالرَّوَايَ أَعْلَمُ بِمَا رَوَى .

وَأَقُولُ : هَذِهِ دَعْوَى لَا يُسَلِّمُهَا مِنْ حَيْثُ التَّأْصِيلُ نَقْلٌ صَحِيحٌ وَلَا نَظَرٌ صَرِيحٌ .

فَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَوْلُهُ : «نَضَرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا ، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبْلَغَهُ

غَيْرُهُ، قَرَّبَ حَامِلٍ فَقِهِ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرَبَّ حَامِلٍ فَقِهِ لَيْسَ بِفَقِيهِ. وابنُ بَذِيْمَةَ لم يَقُمْ له من الأوصافِ ما يُصِيرُ تَفْسِيرَهُ حُجَّةً، وإذا كَانَ أَهْلُ الْعِلْمِ قد اختلفوا في تَفْسِيرِ الرَّاوي من الصَّحَابَةِ لِلْفَظِ في رِوَايَتِهِ، فكيف الشَّانُ بَمَنْ بعدهم من الرِّوَاةِ؟ نعم، هناك مَنْ تَبَعَ ابنَ بَذِيْمَةَ في تَفْسِيرِهِ، لكنَّهم جَرَوْا على أَثَرِهِ.

ونقول: لو لم نَجِدْ تَفْسِيرًا لِلْفَظِ (الكُوبَةِ) إِلَّا بِالطَّبْلِ، فليسَ مِنْ بُدٍّ إِلَّا أَنْ نَقْبَلَهُ؛ لِأَنَّا سَنَكُونُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ: إمَّا أَنْ نُعْمَلَ النَّصُّ بِذَلِكَ التَّفْسِيرِ، وإمَّا أَنْ نَدَّعِي لِلجَهْلِ بِمعنى (الكُوبَةِ)، وحينئذٍ يَكُونُ أَخْذُنَا بِتَفْسِيرِ ابنِ بَذِيْمَةَ لا مَنَاصَ مِنْهُ، لِمَا يَصِيرُ إِلَيْهِ الضَّدُّ مِنْ تَرْكِ الْعَمَلِ بِالنَّصِّ لَكِنْ هَذَا غَيْرُ مُتَصَوِّرٍ هُنَا بَعْدَ أَنْ عَلِمْنَا الْمَرَادَ بِاللَّفْظِ بِتَفْسِيرٍ رُوِعِيَتْ فِيهِ الْحَقِيقَتَانِ: اللُّغَوِيَّةُ، وَالشَّرْعِيَّةُ، فَأَمَّا اللُّغَوِيَّةُ فَلِأَنَّهُ مَعْرُوفٌ مِنْ لُغَةِ الصَّحَابَةِ وَلُغَةِ أَهْلِ الْيَمَنِ، وَأَمَّا الشَّرْعِيَّةُ فَمِنْ وَاقِعِ اسْتِعْمَالِ الصَّحَابَةِ، فَهُوَ أَحَدُ مَا يُبَيِّنُ الْمَرَادَ الشَّرْعِيَّ بِاسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ»^(١).

(١) قال العلامة عبد الله السعد: «من الأدلة على تحريم الموسيقى والمعازف:

ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢٧٤/١)، وأبو داود (٣٦٩٦) وغيرهما، عن أبي أحمد، عن سفيان، عن علي بن بذيمة، حدثني قيس بن حبر، قال: سألت ابن عباس عن الجر الأبيض، والجر الأخضر، والجر الأحمر؟ فقال: إن أول من سأل النبي ﷺ وفد عبد القيس فقالوا: إنا نصيب من الثفل، فأبي الأسقية؟ قال: (لا تشربوا في الدباء، والمزفت، والنقير، والحتتم، واشربوا في الأسقية)، ثم قال: (إن الله حرم علي، أو حرم الخمر، والميسر، والكوبة، وكل مسكر حرام). قال سفيان: فسألت علي بن بذيمة عن الكوبة؟ قال: الطبل.

وهذا إسناد جيد.

أبو أحمد، هو الزيري، وهو من الثقات المشهورين، وله بعض الأوهام، ومنها في روايته عن سفيان، ولكن الأصل في حديثه عنه الاستقامة والصحة، حتى يتبين خطؤه، وقد توبع في هذا الحديث كما سوف يأتي.

وسفيان، هو الثوري، من الحفاظ الكبار.

وعلي بن بذيمة، هو الجزري، مولى جابر بن سمرة السوائي، وأصله من الكوفة، وثقه الجمهور: ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، والعجلي، وابن سعد، وابن عمار، وذكره ابن حبان في الثقات. وقد تكلم فيه من أجل التشيع، قال الإمام أحمد في رواية ابنه عبد الله: صالح الحديث، ولكن كان رأساً =

الردّ والتعليقُ:

صَوَّبَ الجديع تفسيرَ الكُوبةِ بالنَّردِ بناءً على الحقيقتين: اللُّغوية، والشَّرعية،

فأَمَّا الشَّرعيةُ، فهي على حدِّ قوله: إِنَّ هَذَا مَعْرُوفٌ مِنْ وَاقِعِ اسْتِعْمَالِ الصَّحَابَةِ (رضي الله عنهم)،

= في التشيع. وقال ابن شاهين في الثقات: قال أحمد بن حنبل: (ثقة، وفيه شيء). وقوله: (فيه شيء)، يقصده به والله أعلم؛ التشيع كما تقدّم في الرواية السابقة عنه، فلم يعبه بشيء سوى ذلك. وقال أبو حاتم: (صالح الحديث، هو أحب إلي من خصيف^(١))، وأبو حاتم قد يتشدد أحياناً. وقال النسائي في موضع آخر: ليس به بأس. وهذا يحمل على التوثيق لأمرين: الأول: أنه قد وثقه كما سبق. الثاني: أنه أحياناً يقول عن الراوي: ليس به بأس، أو: لا بأس به، وفي موضع آخر يوثقه. ولم يتكلم فيه، فيما أعلم، سوى الجوزجاني، فقال عنه: زائع عن الحق معلن به. والراجح أنه ثقة، كما قال الجمهور، وقد خرج له أصحاب السنن.

وأما قول الجوزجاني؛ فمشهور عنه تشدده في حق من وصف بالتشيع، كما قال في بن بزيمة هنا. وقيس بن حبتر، قيل: التيمي، وقيل: الربيعي، ولعله هو الأقرب، لأنه نسب ربعياً كما عند الطبراني، وهو كوفي، سكن الجزيرة، وهو مقل، فلم يرو إلا عن ابن عباس، وقيل إنه روى عن ابن مسعود، وعنه عبد الكريم بن مالك الجزري، وغالب بن عبّاد، وزفر العجلي، وعلي بن بزيمة. ولم يرو عنه من الستة سوى أبا داود، وفي التهذيب أنه روى له حديثان؛ أحدهما: في الأسقية، والآخر: في النهي عن ثمن الخمر وغيره. قلت: وهما حديث واحد. وثقه أبو زرعة، والنسائي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال مهنا: سألت أبا عبد الله يعني أحمد: كيف هو ومن أين هذا؟ فقال: لا أدري.

وهذا بسبب قلة حديثه، وقلة من روى عنه، ولذا قال ابن حزم: (مجهول، وهو نهشلي من بني تميم). والأقرب أنه مستقيم الحديث، وإن كان ليس بالمشهور تماماً، وتوثيق أبي زرعة والنسائي يدل على ذلك، فلولا أن حديثه مستقيم عندهما لما وثقاه. وقد توبع في هذا الحديث، كما سيأتي. طريق آخر:

أخرجه الطبراني في الكبير (١٢/١٠١) عن عثمان بن عمر الضبي، عن عبد الله بن رجاء، عن إسرائيل، عن علي بن بزيمة به.

وهذا إسناد جيد إلى علي بن بزيمة.

(١) هو ابن عبد الرحمن الجزري، سيىء الحفظ.

= عثمان بن عمر الضبي، هو البصري، قال الحاكم: ثقة مشهور. وذكره ابن حبان في الثقات.

وعبدالله بن رجاء، هو الغداني البصري، صدوق له بعض الأوهام، روى له البخاري في الصحيح، والأدب المفرد، أثنى عليه أبو زرعة وقال: حسن الحديث عن إسرائيل.

وإسرائيل، هو ابن يونس، ثقة مشهور، خاصة في حديث جده أبي إسحاق.

طريق آخر:

أخرجه أبو داود (٣٤٨٢)، وأحمد (٣٥٠/١)، والطحاوي في شرح المعاني (٢١٦/٤)، والبيهقي (٦/٦)، وغيرهم؛ كلهم من طريق: عبدالله بن عمرو، عن عبدالكريم، عن قيس بن حبر، عن ابن عباس بنحوه، وليس فيه موضع الشاهد.

وهذا إسناد جيد.

عبدالله بن عمرو، هو الرقي.

وعبدالكريم، هو الجزري.

ثقتان مشهوران، خرج لهما الجماعة.

طريق آخر:

من حديث قيس بن سعد، وعبدالله بن عمرو بن العاص.

قال ابن وهب في جامعه: حدثني الليث بن سعد، وابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عمرو بن الوليد بن عبدة، عن قيس بن سعد، وكان صاحب راية النبي ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال ذلك، أي الحديث الذي قبله، وهو: (إن ربي ﷻ حرّم علي الخمر والميسر والكوبة والقنين). قال عمرو بن الوليد: وبلغني عن عبدالله بن عمرو بن العاص مثله، ولم يذكر الليث: (القنين). وهذا إسناد قوي.

يزيد بن أبي حبيب، هو المصري، ثقة، من الفقهاء.

وعمر بن الوليد بن عبدة، هو المصري، مولى عمرو بن العاص، روى عن عبدالله بن عمرو، وقيس بن سعد، وأنس؛ وعنه يزيد بن أبي حبيب. لا بأس به، كان من أهل الفقه والفضل، قال سعيد بن كثير بن عفير المصري: مات سنة ثلاث ومائة، وقال: كان فقيهاً فاضلاً. وقال ابن يونس: كان من أهل الفضل والفقه، وذكره يعقوب بن سفيان في ثقات أهل مصر، وذكره ابن حبان في الثقات، وهو مقل من الرواية، قال الذهبي: (ماروى عنه سوى يزيد بن أبي حبيب).

قلت: لكن ينظر في سماعه من قيس بن سعد، فقد قال ابن عبد الحكم في فتوح مصر، بعد أن أخرج هذا الحديث عن أبيه عن ابن لهيعة به، قال: وربما أدخل فيما بين عمرو بن الوليد وبين قيس أنه بلغه.

وقد تقدّم في رواية الليث، بمتابعة ابن لهيعة أنه قال: بلغني في حديثه عن عبدالله بن عمرو.

وأهل مصر والشام معروفون بالإرسال، ولم أقف على تصريح له بالسماع من قيس بن سعد، والله تعالى أعلم.

= طريق آخر :

وهو يقوي الإسناد السابق :

قال الإمام أحمد (٤٢٢/٣) : حدثنا يحيى بن إسحاق ، عن يحيى بن أيوب ، عن عبيد الله بن زحر ، عن بكر بن سودة ، عن قيس بن سعد بن عباد ، أن رسول الله ﷺ قال : (إن ربي تبارك وتعالى حرّم عليّ الخمر ، والكوبة ، والقنين . وإياكم والغبراء ، فإنه ثلث خمر العالم) .

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٧٠/١٢) ، والبيهقي (٢٢٢/١٠) ، وغيرهما ، عن يحيى بن إسحاق به .

وتابع يحيى بن إسحاق : سعيد بن عفير ، عند ابن عبد الحكم في فتوح مصر ، وعمر بن الربيع بن طارق ، كلاهما عن يحيى بن أيوب به .

وهذا الإسناد لا يصح .

عبيد الله بن زحر ، هو الضمري ، الأفريقي ، مختلف فيه :

وثقه البخاري ، وقال في التاريخ الكبير : مقارب الحديث ، وثقه أحمد بن صالح ، وقال أبو زرعة : لا بأس به صدوق . وقال النسائي : ليس به بأس .

وضعفه جمع من الأئمة ، فقد ضعفه أحمد والدارقطني ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، كل حديثه عندي ضعيف . وقال ابن المديني : منكر الحديث . وقال أبو مسهر : هو صاحب كل معضلة ، وإن ذلك ليّن على حديثه .

وهذا الأقرب ؛ أنه لا يحتج به ، ولكن يكتب حديثه ، كما قال العجلي ، وهو معنى ما قاله ابن عدي : (ويقع في حديثه ما لا يتابع عليه ، وأروى الناس عنه يحيى ابن أيوب) ، وهو معنى قول الحاكم : (لين الحديث) ، وقول الخطيب البغدادي : (كان رجلاً صالحاً وفي حديثه لين) .

وأما قول ابن حبان : (يروي الموضوعات عن الأثبات ، فإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات ، إذا اجتمع في إسناد خبر : عبيد الله بن زحر ، وعلي بن يزيد ، والقاسم أبو عبد الرحمن ؛ لم يكن متن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم) .

فقول في نظر ، والأقرب أن ضعفه إنما هو من جهة حفظه .

ولذا تعقب ابن حجر في التهذيب هذا الكلام فقال : (وليس في الثلاثة من اتهم إلا علي بن يزيد ، وأما الآخران فهما في الأصل صدوقان^(١) ، وإن كانا يخطئان ، ولم يخرج البخاري^(٢) من رواية ابن زحر عن علي بن يزيد شيئاً) .

وبكر بن سودة ، هو الجذامي المصري ، ثقة فقيه .

غير أنه لم يثبت له سماع من قيس بن سعد ؛ لأنه يروي عن التابعين ، بل عن صفارهم ، وأما روايته عن =

(١) لاسيما القاسم بن عبد الرحمن ، فهو صدوق لا بأس به .

(٢) يعني في كتابه (الأدب المفرد) .

= بعض الصحابة فالذي يظهر أنها من قبيل الإرسال، ولذا لما ذكره البخاري، لم يذكر أنه سمع من أحد من الصحابة، وإنما من التابعين، فقال: (سمع عبدالرحمن بن غنم، وعبدالرحمن بن جبير، والزهري). لا سيما أن وفاة قيس بن سعد متقدمة نوعاً ما؛ فقليل: توفي في خلافة معاوية، وقيل: في خلافة عبدالملك بن مروان، ولكن ذكر ابن سعد في الطبقات أن بكر بن سودة توفي في خلافة هشام بن عبدالملك، فيكون عاصر قيس بن سعد مدة كبيرة.

ومن أجل هذا، ولكون بكر يروي عن بعض الصحابة والتابعين؛ جعله ابن حبان رجلاً: الأول: ذكره في التابعين، وأنه توفي في زمن هشام^(١). والثاني: ذكره في أتباع التابعين، وقال: يروي عن عبدالرحمن بن جبير بن نفير.

وهذا الكلام فيه بعض النظر، والأصل أنهما رجل واحد، وكلام البخاري أدق وأصح. والخلاصة أنه لم يثبت سماع بكر بن سودة من قيس بن سعد، لا سيما أن المصريين والشاميين يكثرون من الإرسال.

ويحيى بن أيوب، هو الغافقي، لا بأس به، له بعض الأوهام خرج له الجماعة. طريق آخر:

أخرج الطبراني في الكبير (٣٥٢/١٨) عن أبي عبدالرحمن المقرئ، عن ابن لهيعة، عن ابن هبيرة، قال: سمعت شيخاً من حمير يقول: خطبنا قيس بن سعد بن عباد الأنصاري فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (كل مسكر خمر وكل مسكر حرام). وهذا ليس فيه موضع الشاهد. وقد جاء هذا الحديث عن عبدالله بن عمرو بن العاص^(٢):

أخرجه ابن وهب في جامعه: عن ابن لهيعة، عن عبدالله بن هبيرة، عن أبي هبيرة، عن مولى لعبدالله بن عمرو بن العاص، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، أن رسول الله ﷺ قال: (إن ربي حرّم علي الخمر، والميسر، والكوبة، والقنين).

- عبدالله بن هبيرة، هو المصري، ثقة.

- أما شيخه، فهو مجهول.

- وكذا مولى عبدالله بن عمرو، الذي لم يسم.

وقد خولف ابن وهب في هذا الإسناد:

=

(١) وهذا يعني عند ابن حبان أنه سمع من بعض الصحابة، ولذا ذكره في هذه الطبقة.

(٢) وقد تقدم لنا في حديث قيس بن سعد، أن عمرو بن الوليد قال: (وبلغني عن عبدالله بن عمرو بن العاص) مثله.

وهذا الإسناد، كما سبق، ليس فيه إلا الانقطاع بين عمرو بن الوليد وعبدالله بن عمرو بن العاص، ولكنه جاء من طريق آخر.

= رواه يحيى بن إسحاق السيلحيني، عند أحمد (١٧٢/٢).

وطلق بن السمع عند ابن عبدالحكم في فتوح مصر.

كلاهما: عن ابن لهيعة، عن ابن هيرة، عن أبي هيرة، عن عبد الله بن عمرو بن العاص.

وعند ابن عبد الحكم: عن أبي هيرة مولى لعبد الله بن عمرو.

ولعل رواية ابن وهب أرجح لثلاثة أمور:

أن ابن وهب من أعلم الناس بحديث ابن لهيعة، فقد كتب عنه قديماً واستمر بالكتابة عنه إلى أن توفي.

أن في روايته زيادة رجل في الإسناد.

أن ابن لهيعة قبيح التدليس، وأحياناً قد يسقط رجلين من الإسناد، ولكن فيما بينه وبين من دلس عنه، فقد

يكون هنا سوى الإسناد بإسقاط هذا الراوي الذي بين أبي هيرة وعبد الله بن عمرو، أو خطأ؛ لا سيما أنه

كان يحدث بدون كتاب.

والله تعالى أعلم.

طريق آخر:

عن عبد الله بن عمرو بن العاص:

أخرجه أحمد (١٦٥/٢) من طريق فرج بن فضالة، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن رافع، عن أبيه، عن

عبد الله بن عمرو بن العاص، بنحوه.

ولا يصح، وإسناده ظاهر الضعف.

فرج بن فضالة، ضعيف، ولكن يكتب حديثه، وروايته عن الحجازيين أشد ضعفاً، قال ابن مهدي: حدث

فرج بن فضالة عن أهل الحجاز بأحاديث منكورة مقلوبة. وتكلم أحمد والساجي والدارقطني في روايته عن

يحيى بن سعيد الأنصاري، وهو حجازي، وقوى أحمد روايته عن أهل الشام فقال: إذا حدث عن

الشاميين فليس به بأس، ولكنه حدث عن يحيى بن سعيد مناكير.

وهذا الحديث ليس من روايته عن يحيى بن سعيد، وإن كان ليس عن أهل الشام.

والذي يظهر لي من كلام الحفاظ: أن حديثه عن أهل الحجاز أو عن يحيى بن سعيد خاصة شديد الضعف،

وأما إذا روى عن غيره، سواء كان من أهل الشام أو مصر فهو أقل ضعفاً، والله أعلم.

وإبراهيم بن عبد الرحمن بن رافع، مجهول.

وأبوه، عبد الرحمن بن رافع، ضعيف.

وخلاصة ما تقدم: أن هذا الحديث ثابت بمجموع طرقه.

وجه الدلالة من هذا الحديث على تحريم آلات المعازف:

ي هذا الحديث نص صريح على تحريم هذه الأشياء، وأن الله عز وجل هو الذي حرّمها، ومنها: الكوبة،

وهي: الطبل، كما جاء تفسيرها من بعض الرواة. وهي أحد آلات المعازف والموسيقى.

وممن فسر بها بذلك:

= علي بن بذيمة^(١) :

قال سفيان الثوري : قلت لعلي بن بذيمة : ما الكوبة؟ قال : الطبل .

يحيى بن إسحاق السيلحيني^(٢) :

قال الإمام أحمد في كتاب الأشربة (٢٧) : قلت ليحيى : ما الكوبة؟ قال : الطبل .

في رواية عبد الله بن وهب ؛ لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص ، وفيه : (إن ربي حرم علي الخمر والميسر والكوبة والقنين) والكوبة : الطبل .

وهذا التفسير ، إما أن يكون في نفس الحديث ، أو مدرج ؛ وإن كان مدرجاً فإما أن يكون من ابن وهب ، أو ممن فوقه ؛ وهو الأقرب .

في رواية ابن أبي الدنيا ، ومن طريقه البيهقي (٢٢١/١٠) ؛ لحديث ابن عباس ، من طريق : يحيى بن يوسف الزمي ، عن عبيد الله بن عمرو ، عن عبد الكريم الجزري ، عن قيس بن حبتر عن ابن عباس مرفوعاً : (إن الله تبارك وتعالى حرم عليكم الخمر ، والميسر ، والكوبة) ، وهو الطبل ، وقال : (كل مسكر حرام) .

وقد روى هذا الحديث جمع ، وفيهم من هو أجل من ابن أبي الدنيا وأقدم ، ولم يذكروا هذا التفسير ، فلعلها مدرجة من شيخ ابن أبي الدنيا وهو الأقرب ، أو ممن بعده .

ولم أقف على تفسير آخر للكوبة لمن روى هذا الحديث .

شبهة والرد عليها :

من ذلك : دعوى أن الكوبة هي : النرد ، وذلك في الحديث السابق : (إن الله حرم علي ، أو حرم الخمر ، والميسر ، والكوبة ، وكل مسكر حرام) ؛ استناداً إلى محمد بن كثير الصنعاني في قوله إن الكوبة هي النرد ، في كلام أهل اليمن ، كما نقل ذلك عنه أبو عبيد^(٣) .

وهذا فيه نظر ، لأمر :

أن محمد بن كثير الصنعاني قد اختلف فيه : هل هو من صنعاء اليمن ، أو من صنعاء دمشق؟ ويؤيد الثاني : أنه نشأ بالشام ، وفي شيوخه جمع من الشاميين أو ممن نزل الشام ، وإن كان بعض شيوخه من غيرهم . =

(١) علي بن بذيمة : روى عن الطبقة الوسطى من التابعين ، وبعضهم توفي قبل المائة بكثير ، منهم عبيد الله بن عبد الله بن مسعود ، ولعله أقدم شيوخه ، وكانت وفاته سنة إحدى وثمانين ، وقيل سنة اثنتين وثمانين ، وهذا يفيد أن سنة ولادة علي بن بذيمة كانت نحو الستين ، أو قبلها بقليل ، أو بعدها بقليل ، فهو قد أدرك الطبقة الوسطى من الصحابة ، ولكن لم يذكر أنه روى عن أحد منهم ، وأما وفاته فاتفقوا على أنه توفي سنة ست وثلاثين ومائة .

(٢) شيخ الإمام أحمد .

(٣) ينظر : الموسيقى والغناء في ميزان الإسلام (ص ١٢٧) .

وقد اعتمد في هذا على الأثر الذي أورده عن الصَّحابيِّ الجليل (فضالة بن عبيد) رضي الله عنه، حيث نَسَبَ إليه تفسير الكُوبة بالنَّرد.

وأما الحقيقة اللُّغويَّة، فقد اعتمدَ فيها على تصحيح الأزهريِّ لتفسير الكُوبة بالنَّرد.

هذا ما اعتمدَ عليه الجديعُ في تصويبِ تفسير الكُوبة بالنَّرد، فهل تصوُّبُهُ هذا يُعدُّ صحيحًا في الميزانِ العلميِّ؟

الجواب: لا، لما سأذكرُهُ مِنَ الأسبابِ الآتية:

أ - أنَّ الأثرَ الَّذي أورده الجديعُ في تدعيمِ قوله السَّابق، لا يَصِحُّ بناءً على القواعدِ الحديثيَّة، فهو أثرٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ في سندِهِ رجلًا مجهولًا هو (سَلْمَانُ بْنُ

= وأيضًا: أنه ثقفى بالولاء، وثقفى ليست من أهل اليمن، وإنما هم من أهل الحجاز. على أن هذا لا يمنع أن يكون أصله من اليمن، قال البخاري: ضَعَفَهُ أَحْمَدُ، وقال: بعث إلى اليمن، فأُتِيَ بكتاب فرواه. وقال صالح بن أحمد عن أبيه: لم يكن عندي ثقة، بلغني أنه قيل له: كيف سمعت من معمر؟ قال سمعت منه باليمن، بعث بها إلي إنسان من اليمن. قلت: هذا الكلام فيه بعض التدافع، فكيف يقول: (سمعت منه باليمن)، ويقول: (بعث بها إلي إنسان من اليمن)؟ وقال أبو حاتم: أصله من صنعاء اليمن. وقال ابن سعد: كان من صنعاء، ونشأ بالشام. قلت: وإذا كان من صنعاء اليمن، فقد نشأ بالشام، ولم ينصوا صراحة أنه ولد باليمن.

٢ - أنه متأخر، فقد توفي سنة (٢١٦هـ)^(١) ولعل ولادته ما بين (١٣٠هـ - ١٤٠هـ)، ومن فسر الكُوبة بأنها الطبل، أقدم بكثير منه.

٣ - أن نصف العرب من أهل اليمن، فلو كان معنى الكُوبة بلغة أهل اليمن هي النرد؛ لَعُلِمَ ذلك بالنقل والتواتر؛ لأن أصل العرب من اليمن، وقد ملؤوا الأرض، حيث سكنوا العراق، والشام، والمغرب، وغيرها من البلاد؛ فكيف يتفرد محمد بن كثير بذلك، وهو متأخر؟

٤ - أن الصنعاني ضعيف منكر الحديث، قال البخاري: لين جدًا. وذكر بعضهم أنه قد اختلط في آخر عمره.

فتبين ضعف هذه الدعوى، وأن الصواب تفسير الكُوبة بالطبل؛ كما سبق تقريره اهـ

سُمير)، وأما قول الجديع: إِنَّهُ تَابِعِيٌّ ثَقَّةٌ، فهو مردودٌ للوجوه التالية:

الوجه الأول: أَنَّهُ اعْتَمَدَ فِي هَذَا عَلَى تَوْثِيقِ ابْنِ حَبَّانَ، وَالْعِجْلِيِّ، حَيْثُ قَالَ فِي حَاشِيَةِ ص ١٢٨: «سَلْمَانُ بْنُ سُمَيْرٍ شَامِيٌّ تَابِعِيٌّ ثَقَّةٌ، وَثَقَّةُ الْعِجْلِيِّ، وَابْنُ حَبَّانَ»، وَالْحَقُّ، كَمَا قَرَّرَ ذَلِكَ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْحَدِيثِ أَنَّ تَوْثِيقَ ابْنِ حَبَّانَ، وَالْعِجْلِيِّ، لَا يُعْتَدُّ بِهِ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْمَتَسَاهِلِينَ فِي التَّوْثِيقِ، فَابْنُ حَبَّانَ مَثَلًا، يُوثَّقُ فِي كِتَابِهِ (الثَّقَاتِ) كَثِيرًا مِنَ الْمَجَاهِيلِ.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَوْلُهُ إِنَّ هَارُونَ بْنَ قَزْعَةَ ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي الثَّقَاتِ لَيْسَ فِيهِ مَا يَقْتَضِي صِحَّةَ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ وَلَا قُوَّتُهُ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ ابْنَ حَبَّانَ ذَكَرَ فِي هَذَا الْكِتَابِ الَّذِي جَمَعَهُ فِي الثَّقَاتِ عَدَدًا كَثِيرًا، وَخَلَقًا عَظِيمًا مِنَ الْمَجْهُولِينَ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُ هُوَ وَلَا غَيْرُهُ أَحْوَالَهُمْ، وَقَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ»^(١).

وَمِمَّنْ تَبَّهَ وَنَبَّهَ لِهَذِهِ الْحَقِيقَةِ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ قَالَ فِي تَرْجَمَةِ أَيُّوبَ الرَّائِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ كَعْبِ بْنِ سُوْرٍ بَعْدَ أَنْ نَقَلَ عَنِ الذَّهَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ مَجْهُولٌ، قَالَ: «ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ رَوَى عَنْهُ مَهْدِي بْنُ مَيْمُونٍ لَا أَدْرِي مَنْ هُوَ، وَلَا ابْنُ مَنْ هُوَ، وَهَذَا الْقَوْلُ مِنْ ابْنِ حَبَّانَ يُؤَيِّدُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّهُ يَذْكُرُ فِي كِتَابِ الثَّقَاتِ كُلَّ مَجْهُولٍ رَوَى عَنْهُ ثَقَّةٌ وَلَمْ يُجَرِّحْ، وَلَمْ يَكُنِ الْحَدِيثُ الَّذِي يَرْوِيهِ مُنْكَرًا، هَذِهِ قَاعِدَتُهُ، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الْحَافِظُ صَلاَحُ الدِّينِ الْعِلَالِي، وَالْحَافِظُ شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي وَغَيْرُهُمَا رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى»^(٢).

وَمَنْ هُنَا فَإِنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ لَمْ يَقْبَلُوا تَوْثِيقَهُ مُطْلَقًا، بَلْ جَعَلُوا تَوْثِيقَهُ عَلَى دَرَجَاتٍ، قَالَ الشَّيْخُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَعْلَمِيُّ: «التَّحْقِيقُ أَنَّ تَوْثِيقَهُ عَلَى دَرَجَاتٍ:

الأولى: أَنْ يُصَرَّحَ بِهِ كَأَنَّهُ يَقُولُ: «كَانَ مُتَقَنَّأً» أَوْ «مُسْتَقِيمَ الْحَدِيثِ»، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

(١) «الصَّارِمُ الْمُتَنَكِّي فِي الرَّدِّ عَلَى السُّبُكِيِّ»: (ص/١٣٨ - ١٣٩). لابن عبد الهادي.

(٢) «لِسَانُ الْمِيزَانِ»: (١/٤٩٢) لابن حجر.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث، بحيث يُعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة، بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الحلل^(١).

وها هنا يجدر بنا أن نذكر ترجمة سلمان بن سمير كما جاءت في (كتاب الثقات) لابن حبان، حتى نستبين حاله، ونعلم إلى أي درجة ينتمي من تلك الدرجات؟، يقول رحمه الله في ترجمته: «سليمان بن سمير، يروي عن أبي أمامة، روى عنه حريز بن عثمان الرحبي، وقد قيل: سلمان»^(٢).

المُتأمل في هذه الترجمة، يبدو له بجلاء أن سلمان هذا لا تنطبق عليه الشروط الماضية التي يتحول بموجبها من كونه مجهولاً إلى كونه ثقةً، بل إن ابن حبان ذكره في كتابه الثقات بناءً على قاعدته التي نبت عليها الحافظ ابن حجر رحمه الله وهي أنه يذكر في كتاب الثقات كل مجهول روى عنه ثقة ولم يُجرَّح، ولم يكن الحديث الذي يرويه منكراً، وسلمان بن سمير تنطبق عليه هذه الأوصاف كلها، فهو إذاً باقٍ على جهالته، ولا ينفعه حينئذٍ توثيق ابن حبان له.

أمّا العجلي، فإنه كابن حبان مُتساهلٌ في التوثيق، بل لعله أوسع منه في هذا الباب، قال الشيخ عبد الرحمن المعلمي رحمه الله: «توثيق العجلي وجدته بالاستقراء

(١) التَّنْكِيلُ لِمَا وَرَدَ فِي تَأْيِيدِ الْكَوْثَرِيِّ مِنَ الْبَاطِلِ: (١/ ٤٥٠ - ٤٥١) للمعلمي.

(٢) «الثقات»: (٤/ ٣١٤ - ٣١٥) لابن حبان.

كتوثيق ابن حبان أو أوسع»^(١).

وقد توصل إلى هذه الحقيقة أيضًا الدكتور عبد العليم البستوي - وفقه الله - بعد دراسة فاحصة متأنية، حيث يقول: «تبيّن لي بعد دراسة كثير من الرواة أنّ الإمام العجليّ كثيرًا ما يتفق مع ابن حبان في توثيق أناس ذكرهم أبو حاتم وغيره في المجاهيل، أو سكتوا عليهم، ويجزم العجليّ بتوثيقهم، ويظهر تساهل العجليّ في الأمور التالية:

- أولًا: إطلاق «ثقة» على الصدوق فمن دونه.

- ثانيًا: إطلاق «لا بأس به» على من هو ضعيف.

- ثالثًا: إطلاق «ضعيف» على من هو ضعيف جدًا أو متروك.

- رابعًا: توثيق مجهولي الحال ومن لم يرو عنه إلا (راو) واحد»^(٢).

وما توصل إليه الدكتور عبد العليم البستوي - وفقه الله - هو ما ينطبق بحذافيه على سلمان بن سُمير، حيث اتفق العجليّ مع ابن حبان في توثيقه، بينما ذكره أبو حاتم رحمه الله في كتابه (الجرح والتعديل) وسكت عليه^(٣)، كما ذكره أيضًا البخاريّ رحمه الله في كتابه (التاريخ الكبير) وسكت عليه^(٤).

وإذا تقرر لدينا كذلك أنّ توثيق العجليّ لا يُعترّ به، ما لم يُوافقه إمامٌ معتبرٌ في الجرح والتعديل، فإنّ توثيقه حينئذٍ لسلمان لا ينفعه أيضًا.

وقد حكّم الحافظ ابن حجر رحمه الله على سلمان بن سُمير في كتابه «التقريب»

(١) «الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السُّنة من الزَّلَل والتَّضليل والمُجازفة»: (ص/ ٧٢) للمعلمي.

(٢) «معرفة الثقات»: (١/ ١٢٥ - ١٢٧) للعجليّ، ت. د. عبد العليم البستوي.

(٣) انظر: «الجرح والتعديل»: (٤/ ٢٩٨) لابن أبي حاتم الرازيّ.

(٤) انظر: «التاريخ الكبير»: (٤/ ١٣٨) للبخاريّ.

بأنه مقبول^(١)، وهذا الوصف يُطلقه الحافظ على من كان مقبول الحديث إذا كان له متابع، وحيث لا متابع لسلمان بن سمير في طريق آخر؛ فإنه يبقى على لينة وضعفه. كما أن العلامة الألباني رحمه الله ضعف الأثر الذي اعتمد عليه الجديع، وذلك لجهالة سلمان بن سمير^(٢).

الوجه الثاني: أن الجديع اعتمد كذلك في توثيقه لسلمان بن سمير على قول أبي داود السجستاني رحمه الله: «شيوخ حريز كلهم ثقات»، ومعلوم أن سلمان بن سمير من شيوخ حريز، وعليه يكون ثقة.

هل شيوخ حريز كلهم ثقات؟

ومن المؤسف حقاً أن الجديع الذي سوّد صفحات كثيرة في وصف نفسه بأنه مُجتهد!، وبأنه في زمرة المجتهدين!، نراه هاهنا لم يكلف نفسه عناء البحث والتتقيب في صحة هذه القاعدة من غلطها، بل قلّد صاحبها دون دراسة ولا تمحيص!، وقد قُمت - بتوفيق الله - بدراسة فاحصة لشيوخ حريز بن عثمان الذين ذكرهم الحافظ المزي في كتابه (تهذيب الكمال)، وأضفت إليهم أيضاً شيوخه الذين ذكرهم ابن حبان في كتابه (الثقات)، فصار عددهم ثمانية وأربعين شيخاً^(٣)، وقد ظهر لي ما يلي:

أ - أن سبعة عشرة شيخاً منهم في مرتبة (الثقة)، وهم: «أَيْقَع بن عَبْد الكَلَاعِي»^(٤)، وَحَبَّان بن زَيْد الشَّرْعَبِي^(٥)، وَحَبِيب بن صَالِح^(٦)، وَحَبِيب بن عُبَيْد

(١) انظر: «تقريب التهذيب»: (ص/٣٩٧) لابن حجر.

(٢) انظر: «ضعيف الأدب المفرد»: (ص/٧٤) للألباني.

(٣) انظر: «تهذيب الكمال»: (٣/٣٧٧) للمزي، و«الثقات»: (٤/٢١٣، ٣٣٣، ٣٧٧، ٣٥/٥، ٨٤، ٤٤٠، ٣٧٢/٦، ٢٧٣/٧، ٥٤٤، ٦٣٠، ٦٥٨) لابن حبان.

(٤) مُخْتَلَف في ضَعْفِهِ، وَرَجَّحَ ابْنُ حَجَرٍ أَنَّهُ تَابِعِي ثَقَّةٌ، كَمَا فِي «الإصابة»: (١/١٣٥).

(٥) انظر: «تقريب التهذيب»: (ص/٢١٧).

(٦) انظر: «تهذيب الكمال»: (٣/٢٨٦)، و«تهذيب التهذيب»: (١/٤٥٨)، و«لسان الميزان»: =

الرحبي^(١)، وخالد بن محمد الثَّقَفِيُّ^(٢)، وخالد بن معدان^(٣)، وراشد بن سعد^(٤)،
سُلَيْم بن عامر الحَبَائِرِيُّ^(٥)، وأبو رَوْح شبيب بن نَعِيم^(٦)، وعبد الله بن بسر المازنِيُّ
صاحب النَّبِيِّ ﷺ^(٧)، وعبد الله بن غابر الأُلْهَانِيُّ^(٨)، وعبد الأعلى بن عَدِي
البَهْرَانِيُّ^(٩)، وعبد الرحمن بن جُبَيْر بن نُفَيْر الحَضْرَمِيُّ^(١٠)، وعبد الرحمن بن أبي
عوف الجُرَشِيِّ^(١١)، وعبد الواحد بن عبد الله النَّصْرِيُّ^(١٢)، وأبو مريم الحِمَصِيُّ
صاحب القناديل^(١٣)، والضحاك بن عبد الرحمن بن عَرْزَب^(١٤).

ب - أَنَّ سِتَّةً مِنْهُمْ فِي مَرْتَبَةِ (الصَّدُوقِ)، وهم: «أبو الوليد أزهر بن راشد

= (٢/٢٠٤)، و«تقريب التهذيب»: (ص/٢٢٠).

(١) انظر: «تهذيب الكمال»: (٣/٢٨٧)، و«تهذيب التهذيب»: (٢/١٢٤)، و«تقريب التهذيب»: (ص/٢٩١).

(٢) انظر: «تهذيب الكمال»: (٥/٧٨)، و«تهذيب التهذيب»: (٢/١٢٤)، و«تقريب التهذيب»: (ص/٢٩١).

(٣) انظر: «تهذيب الكمال»: (٥/٨١)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣/٣٩١)، و«تهذيب التهذيب»: (٣/١٢٥)، و«تقريب التهذيب»: (ص/٢٩١).

(٤) انظر: «تهذيب الكمال»: (٥/٣٠٤)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣/٣٦٠)، و«تهذيب التهذيب»: (٢/١٩٠)، و«لسان الميزان»: (٧/٢٤٣)، و«تقريب التهذيب»: (ص/٣١٥).

(٥) انظر: «تهذيب الكمال»: (٧/١٠)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤/٢٧)، و«تهذيب التهذيب»: (٢/٤٠٥)، و«تقريب التهذيب»: (ص/٤٠٤).

(٦) انظر: «تقريب التهذيب»: (ص/٤٣١).

(٧) انظر: «تهذيب الكمال»: (٨/٤٢٢)، و«تقريب التهذيب»: (ص/٤٩٣).

(٨) انظر: «تقريب التهذيب»: (ص/٤٣١).

(٩) انظر: «تقريب التهذيب»: (ص/٥٣٤).

(١٠) انظر: «تهذيب الكمال»: (١٠/١٢٠)، و«تقريب التهذيب»: (ص/٥٦٢).

(١١) انظر: «تقريب التهذيب»: (ص/٥٧٣).

(١٢) انظر: «تهذيب الكمال»: (١١/٢٦٩)، و«تقريب التهذيب»: (ص/٦٣١).

(١٣) انظر: «تقريب التهذيب»: (ص/٢٠٤).

(١٤) انظر: «تقريب التهذيب»: (ص/٤٥٨).

الهُوزَنِيُّ^(١)، وَشَرَحْبِيلُ بْنُ شُقْعَةَ الرَّحْبِيِّ^(٢)، وَشَرَحْبِيلُ بْنُ مُسْلِمِ الْخَوْلَانِيِّ^(٣)، وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ^(٤)، وَعَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ^(٥) وَالْقَاسِمُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّمَشْقِيُّ^(٦).

ج - أَنَّ اثْنَيْنِ مِنْهُمْ فِي مَرْتَبَةِ (الْمَقْبُولِ)، وَهُمْ: «أَبُو زِيَادٍ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْعَسَانِيِّ^(٧)، وَنَمْرَانُ بْنُ عَتَبَةَ الدَّمَارِيُّ^(٨)».

د - أَنَّ اثْنَيْنِ مِنْهُمْ مُخْتَلَفٌ فِيهِمَا بَيْنَ مَرْتَبَةِ (الْمَقْبُولِ) وَ(الْمَجْهُولِ)، وَهُمْ: «عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَيْسَرَةَ الْحَضْرَمِيُّ^(٩)، وَيزِيدُ بْنُ صُلَيْحِ الرَّحْبِيِّ^(١٠)».

وَمِنَ التَّنَاقُضِ الْعَجِيبِ حَقًّا أَنَّ الْجَدِيعَ نَفْسَهُ أَوْرَدَ فِي كِتَابِهِ: «تَحْرِيرُ عُلُومِ الْحَدِيثِ»: (١/٦٢٢) كَلَامَ الدَّارِقُطْنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي يَزِيدِ بْنِ صُلَيْحٍ هَذَا؛ بِأَنَّهُ (لَا يُعْتَبَرُ بِهِ)، وَفَسَّرَ صَيْغَةَ الْجَرَحِ هَذِهِ بِقَوْلِهِ:

«صَرِيحَةٌ فِي تَرْكِ حَدِيثِ الْمَوْصُوفِ بِهَا»، عَلَى سَبِيلِ الْإِقْرَارِ لَهَا، وَلَمْ يَتَعَقَّبِ الدَّارِقُطْنِيُّ فِيهَا بِشَيْءٍ!

فَأَيْنَ زَهَبَتْ قَاعِدَةُ أَبِي دَاوُدَ: «شَيْوُخُ حَرِيرٍ كُلُّهُمْ ثَقَاتٌ» الَّتِي طَالَمَا دَنَدَنَ حَوْلَهَا؟!

(١) انظر: «تقريب التهذيب»: (ص/١٢٣).

(٢) انظر: «تقريب التهذيب»: (ص/٤٣٤).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: «تقريب التهذيب»: (ص/٦٩٨).

(٥) انظر: «تقريب التهذيب»: (ص/٧٣٨).

(٦) انظر: «تقريب التهذيب»: (ص/٧٩٢).

(٧) انظر: «تقريب التهذيب»: (ص/١١٤٩).

(٨) انظر: «الثقات»: (٧/٥٤٤).

(٩) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «مَقْبُولٌ»، وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: «مَجْهُولٌ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ غَيْرُ حَرِيرِ بْنِ عُثْمَانَ»، انظر:

«تقريب التهذيب»: (ص/٦٠١)، و«تهذيب الكمال»: (١٠/١٠٨).

(١٠) قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: «مَقْبُولٌ»، وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «لَا يُعْتَبَرُ بِهِ»، انظر: «تقريب التهذيب»: (ص/١٠٧٦)،

و«تهذيب التهذيب»: (٦/٣٠٠).

هـ - أَنَّ سَبْعَةَ عَشْرَةَ شَيْخًا مِنْهُمْ فِي مَرْتَبَةِ (الْمَجْهُولِ) حَيْثُ لَمْ يَرَوْا عَنْهُمْ إِلَّا وَاحِدًا وَهُوَ (حَرِيزُ بْنُ سَلِيمَانَ) وَلَمْ يُوثِّقْهُمْ إِمَامٌ مُعْتَبَرٌ، وَذَكَرَهُمْ ابْنُ حَبَّانَ فِي كِتَابِهِ الثَّقَاتِ، وَهُمْ: «أَبُو الْحَسَنِ نِمْرَانَ بْنِ مِخْمَرٍ»^(١)، وَحَمْزَةُ بْنُ هَانِئِ الرَّحْبِيِّ^(٢)، وَسَلِيمَانَ بْنِ شَرْحِبِيلِ الْجَبَلَانِيِّ^(٣)، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ بَشْرِ الْيَحْصَبِيِّ^(٤)، وَسَلْمَانَ بْنِ شَمِيرٍ^(٥)، وَنِمْرَانَ بْنَ خَالِدٍ^(٦)، وَيزِيدُ بْنُ نَصْرِ الْأَلْهَانِيِّ^(٧)، وَأَبُو ضَمْرَةَ الْقَاصِ^(٨)، وَصَالِحُ بْنُ عَتَبَةَ^(٩)، وَإِسْحَاقُ أَبُو أَيْمَنٍ^(١٠)، وَسَعِيدُ بْنُ مَعْدَى كَرْبٍ^(١١)، وَعَمِيرُ الْيَحْصَبِيِّ^(١٢)، وَمُرْتَدُ بْنُ سَمِيِّ الْخَوْلَانِيِّ^(١٣)، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَالِبِ الْأَلْهَانِيِّ^(١٤)، وَسَعِيدُ بْنُ مَرْتَدِ الرَّحْبِيِّ^(١٥).

و - أَنَّ أَرْبَعَةً مِنْهُمْ لَا تُوجَدُ لَهُمْ تَرَاجِمٌ فِي الْمَصَادِرِ الْمُعْتَمَدَةِ، وَهُمْ: «عِمْرَانُ ابْنُ مُحَمَّدٍ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيُّ، وَمُعَاوِيَةُ بْنُ يَزِيدِ الرَّحْبِيِّ، وَنُعَيْمُ بْنُ نَمْحَةَ».

(١) انظر: «لسان الميزان»: (٥١٧/٧).

(٢) انظر: «الثقات»: (٢١٣/٤).

(٣) انظر: «الثقات»: (٨٤/٥).

(٤) انظر: «الثقات»: (٣٣٣/٤).

(٥) انظر: «الثقات»: (٥٤٤/٧).

(٦) انظر: «الثقات»: (٦٣٠/٧).

(٧) انظر: «الثقات»: (٦٥٨/٧).

(٨) انظر: «الثقات»: (٣٧٧/٤).

(٩) انظر: «الثقات»: (٥٢/٦).

(١٠) انظر: «الثقات»: (٣٧٢/٦).

(١١) انظر: «الثقات»: (٢٧٣/٧).

(١٢) انظر: «الثقات»: (٤٤٠/٥).

(١٣) انظر: «الثقات»: (٣٥/٥).

(١٤) انظر: «الثقات»: (٤٠٤/١).

(١٥) انظر: «الثقات»: (٢٧٧/٦).

فَنَخْلُصُ إِذَا مِنْ خِلَالِ هَذِهِ الدِّرَاسَةِ إِلَى أَنَّ الْقَاعِدَةَ الَّتِي انْطَلَقَ مِنْهَا الْجَدِيعُ فِي تَوْثِيقِ (سَلْمَانَ بْنِ سُمَيْرٍ) وَهِيَ قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ أَنَّ (شَيْوَخَ حَرِيزٍ كُلَّهُمْ ثِقَاتٌ) لَيْسَتْ صَحِيحَةً بِإِطْلَاقٍ، بَلْ إِنَّ أَبَا دَاوُدَ نَفَسَهُ خَرَقَ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ حِينَما سُئِلَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ وَهُوَ مِنْ شَيْوَخِ حَرِيزٍ كَمَا تَقَدَّمَ مَعَنَا، «قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْآجَرِيُّ: قِيلَ لِأَبِي دَاوُدَ: عَمْرِو بْنُ شَعِيبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ حُجَّةٌ عِنْدَكَ؟ قَالَ: لَا، وَلَا يَنْصِفُ حُجَّةٌ»^(١).

وَيَجْدُرُ التَّنْبِيهُ هَاهُنَا عَلَى أَنَّ الْحَافِظَ ابْنَ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ حَكَّمَ عَلَى (أَبِي زِيَادٍ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدٍ الْغَسَّانِيِّ)^(٢)، وَنَمْرَانَ ابْنَ عَتَبَةَ الذَّمَارِيِّ^(٣)، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مَيْسَرَةَ الْحَضْرَمِيِّ^(٤)، وَيزِيدَ بْنَ صُلَيْحِ الرَّحْبِيِّ^(٥) بِأَنَّهُمْ فِي مَرْتَبَةِ (الْمَقْبُولِ)، كَمَا حَكَّمَ عَلَى (حَمْزَةَ ابْنَ هَانِيٍّ الرَّحْبِيِّ)^(٦) بِأَنَّهُ فِي مَرْتَبَةِ (الْمَجْهُولِ)، مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَ الْقَاعِدَةَ الَّتِي انْطَلَقَ مِنْهَا الْجَدِيعُ فِي تَوْثِيقِ (سَلْمَانَ بْنِ سُمَيْرٍ) وَهِيَ قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ أَنَّ (شَيْوَخَ حَرِيزٍ كُلَّهُمْ ثِقَاتٌ)، وَذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ مُتَفَرِّقَةٍ مِنْ كُتُبِهِ الْحَدِيثِيَّةِ^(٧)؛ مِمَّا يُؤَكِّدُ لَنَا بِجَلَاءٍ أَنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ لَيْسَتْ صَحِيحَةً بِإِطْلَاقٍ، بَلْ يَحْتَاجُ الْبَاحِثُ الْمُنْصِفُ إِلَى دِرَاسَةِ كُلِّ شَيْخٍ مِنْ شَيْوَخِ حَرِيزٍ ابْنِ عُثْمَانَ الرَّحْبِيِّ عَلَى حِدَةٍ فِي ضَوْءِ قَوَاعِدِ مُصْطَلَحِ الْحَدِيثِ، وَقَوَانِينِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، حَتَّى يَخْرُجَ - بَعُونَ اللَّهَ - بِنَتَائِجٍ مُرْصِيَةٍ صَائِبَةٍ أَوْ هِيَ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فَالْخُلَاصَةُ: إِذَا أَنَّ سَلِيمَانَ بْنَ سُمَيْرٍ الْأَلْهَانِيَّ فِي مَرْتَبَةِ (الْمَجْهُولِ)، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ

(١) «تهذيب الكمال»: (٢٧٣/١٣)، و«تهذيب التهذيب»: (٤١٤/٤)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٣/٤).

(٢) انظر: «تقريب التهذيب»: (ص/١١٤٩).

(٣) انظر: «الثقات»: (٥٤٤/٧).

(٤) انظر: «تقريب التهذيب»: (ص/٦٠١).

(٥) انظر: «تقريب التهذيب»: (ص/١٠٧٦).

(٦) انظر: «لسان الميزان»: (٥١٧/٧).

(٧) انظر: «تهذيب التهذيب»: (٤٤٨/١)، و٤٩٠، و٤٣١/٢، و٥٤٣، و٢٨٤/٣، و٣٦٣، و٤٥٠، و٤٧١، و١٦٤/٦، و«لسان الميزان»: (٣٧٢/٢)، و٥١٧/٧، و«تعجيل المنفعة»: (٤٧٤/١).

ذِكْرُ الأَثَرِ الَّذِي اعْتَمَدَ عَلَيْهِ الْجَدِيعُ ضَعِيفٌ لَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ مِنَ النَّاحِيَةِ الْحَدِيثِيَّةِ .

الْوَجْهُ الثَّالِثُ : الْمُتَأَمَّلُ فِي مَتْنِ الأَثَرِ : فِي سِيَاقِهِ وَأَلْفَاظِهِ ، يُلْحَظُ أَنَّ تَفْسِيرَ الكُوبَةِ بِالنَّرْدِ لَيْسَتْ مِنْ كَلَامِ الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ (فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رضي الله عنه) ؛ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَقِيمُ لُغَةً أَنْ يَقُولَ رضي الله عنه لَمَّا بَلَغَهُ أَنَّ أَقْوَامًا يَلْعَبُونَ بِالكُوبَةِ - : «أَلَا إِنَّ اللَّاعِبَ بِهَا لِيَأْكُلَ قَمَرَهَا كَأَكْلِ لَحْمِ الْخَنْزِيرِ وَمُتَوَضِّئٍ بِالدَّمِ» ثُمَّ يَقُولُ هُوَ عَنْ نَفْسِهِ : «يَعْنِي بِالكُوبَةِ النَّرْدُ» ، وَكَأَنَّهُ يَتَحَدَّثُ عَنْ شَخْصٍ آخَرَ لَيْسَ هُوَ ؛ فَالضَّوَابُّ أَنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ مِنْ كَلَامِ أَحَدِ رَوَاةِ الأَثَرِ ؛ وَعَلَيْهِ فَإِنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ مُدْرَجٌ فِي الْمَتْنِ ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَامِ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ رضي الله عنه ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ صَنِيعُ الإِمَامِ الْبُخَارِيِّ رحمته الله حَيْثُ سَأَقَ هَذَا الأَثَرَ فِي كِتَابِهِ (الأَدَبُ الْمَفْرَدُ) تَحْتَ بَابِ (الْغِنَاءِ وَاللَّهْوِ) ^(١) ، وَلَوْ كَانَ تَفْسِيرُ الكُوبَةِ بِالنَّرْدِ مُتَقَرَّرًا عِنْدَهُ أَوْ مُتَرَجِّحًا لَدَيْهِ مِنْ آثَارِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم لَسَأَقَ هَذَا الأَثَرَ فِي الْبَابَيْنِ اللَّذَيْنِ خَصَّصَهُمَا لِلنَّرْدِ ، وَهُمَا : (بَابُ إِثْمٍ مِنْ لَعَبٍ بِالنَّرْدِ) ^(٢) ، وَبَابُ الأَدَبِ وَإِخْرَاجِ الَّذِينَ يَلْعَبُونَ بِالنَّرْدِ وَأَهْلِ الْبَاطِلِ ^(٣) .

فَالْخُلَاصَةُ إِذَا أَنَّ الأَثَرَ : رِوَايَةً وَدِرَايَةً لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي تَفْسِيرِ الكُوبَةِ بِالنَّرْدِ وَلَا يَنْهَضُ لَذَلِكَ .

وَأَمَّا الْحَقِيقَةُ اللُّغَوِيَّةُ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا الْجَدِيعُ فِي تَفْسِيرِ الكُوبَةِ بِالنَّرْدِ وَهِيَ تَصْحِيحُ الْأَزْهَرِيِّ لِتَفْسِيرِ الكُوبَةِ بِالنَّرْدِ ، فَالرَّدُّ عَلَيْهَا مِنَ الْوُجُوهِ التَّالِيَةِ :

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ : أَنَّ غَيْرَهُ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ اعْتَمَدُوا تَفْسِيرَ الكُوبَةِ بِالطَّبْلِ ، وَهُمْ :

١ - ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ ، حَيْثُ ذَكَرَ كِلَا التَّفْسِيرَيْنِ ، لَكِنَّهُ جَزَمَ بِتَفْسِيرِ الكُوبَةِ بِالطَّبْلِ ، وَذَلِكَ فِيمَا حَكَاهُ الْأَزْهَرِيُّ عَنْهُ ^(٤) .

(١) : «ضعيف الأدب المفرد» : (ص/ ٧٣ - ٧٤) .

(٢) انظر : «صحيح الأدب المفرد» : (ص/ ٤٨٧ - ٤٨٨) لِلْأَلْبَانِيِّ .

(٣) انظر : المصدر السابق : (ص/ ٤٨٨ - ٤٨٩) .

(٤) انظر : «معجم تهذيب اللغة» : (٣/ ٣٠٦٣) .

٢ - الجوهري، حيث جَزَمَ في كتابه (الصَّحاح) بأنَّ تفسيرَ الكُوبةِ بالطَّلِ هو الصَّحيحُ، حيث ذَكَرَ أَنَّ معنى الكُوبةِ هي: «الطَّلُ الصَّغِيرُ الْمُخَصَّرُ»^(١)، ومعلومٌ أنَّ إمامَ العربيَّةِ الجوهريَّ لا يَضَعُ في كتابه (الصَّحاح) إلَّا ما صَحَّ عنده في اللُّغة، حيث قالَ في مُقَدِّمة كتابه رَحِمَهُ اللهُ: «الحمدُ لله شُكْرًا على نواله، والصَّلاةُ على مُحَمَّدٍ وآله».

أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي قَدْ أودَعْتُ هذا الكتابَ ما صَحَّ عندي من هذه اللُّغة . . . ».

٣ - الجواليقي^(٢)، حيث جَزَمَ في كتابه (المُعَرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم) بأنَّ معنى الكُوبةِ هي: «الطَّلُ الصَّغِيرُ الْمُخَصَّرُ»^(٣)، وذَكَرَ المعنى الثاني وهو «النَّرد» على أنَّه قولٌ من الأقوالِ في معنى الكلمة^(٤).

الوجهُ الثاني: أنَّ الفقهاء، ورُواة الحديث، وأئمَّته هُم الَّذِينَ فَسَّرُوا الكُوبةَ بالطَّلِ، وقد قرَّرَ أئمَّةُ العِلْمِ أنَّ رُواة الحديث، والفقهاء أَعْلَمَ بِمُرَادِ الرِّسُولِ ﷺ مِنْ أَهْلِ اللُّغة؛ إذ الشَّرِيعَةُ تَنْقُلُ الألفاظَ من استعمالِها اللُّغويِّ إلى الاستعمالِ الشَّرِعيِّ، وهذا لا يُحْسِنُهُ إلَّا العلماءُ بالوَحْيِ.

قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «مَنْ كَانَ أَعْلَمَ بِالْأدِلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ كَانَ أَعْلَمَ بِمُرَادِهِ مِنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَبِيًّا فَكَيْفَ بِالْأَنْبِيَاءِ؟ فَإِنَّ النُّحَاةَ أَعْلَمَ بِمُرَادِ الْخَلِيلِ وَسَيُوبِيهِ مِنَ الْأَطْبَاءِ، وَالْأَطْبَاءُ أَعْلَمَ بِمُرَادِ أَبْقِرَاطٍ وَجَالِينُوسَ مِنَ النُّحَاةِ، وَالْفُقَهَاءُ أَعْلَمَ بِمُرَادِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَطْبَاءِ وَالنُّحَاةِ، وَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ الطَّوَائِفِ يَعْلَمُ بِالْإِضْطِرَارِ مَنْ مُرَادِ أئمَّةِ الْفَنِّ مَا لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُمْ فَضْلًا عَنْ

(١) «الصَّحاح»: (٢١٥ / ١) للجوهري.

(٢) تَرْجَمَ لَهُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «تَذَكُّرَةِ الْحِفَاظِ»: (١٢٨٦ / ٤) بِقَوْلِهِ: «العلامة أبو منصور موهوب بن أحمد بن مُحَمَّد بن الخضر ابن الجواليقي اللُّغوي».

(٣) «المُعَرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم»: (ص / ٢٩٥).

(٤) المصدر السابق.

أَنْ يَعْلَمَهُ عِلْمًا ضَرُورِيًّا ، أَوْ نَظَرِيًّا .

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَمَنْ لَهُ اخْتِصَاصٌ بِالرَّسُولِ ، وَمَزِيدٌ عِلْمٍ بِأَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ وَمَقَاصِدِهِ ، يَعْلَمُ بِالاضْطِرَارِّ مِنْ مُرَادِهِ مَا لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ^(١) .

هذا بطبيعة الحال إِنْ سَلَّمْنَا جَدَلًا أَنَّ لَفْظَ الْكُوبَةِ قد جرى استعماله مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ فِي مَعْنَى التَّرْدِ فَقَطْ ، ثُمَّ انْتَقَلَ مَعْنَاهُ إِلَى مَعْنَى الطَّبْلِ فِي الِاسْتِعْمَالِ الشَّرْعِيِّ ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ الْوَاقِعُ أَنَّ لَفْظَ الْكُوبَةِ - كَمَا تَقَدَّمَ مَعْنَا - قد جَرَى اسْتِعْمَالُهُ مِنْ حَيْثُ اللُّغَةُ فِي مَعْنَى الطَّبْلِ أَيْضًا ؟

لَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا يُؤَكِّدُ بِجَلَاءٍ أَنَّ مَعْنَى الْكُوبَةِ هُوَ (الطَّبْلُ) .

أَمَّا رِوَاةُ الْحَدِيثِ الَّذِينَ نَصُّوا عَلَى أَنَّ تَفْسِيرَ الْكُوبَةِ هُوَ (الطَّبْلُ) ، فَهُمْ :

١ - عَلِيُّ بْنُ بَذِيمَةَ ، فَقَدْ أَخْرَجَ أَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» : (١ / ٤٥١ ، رَقْم : ٢٤٧٦)

ثَنَا أَبُو أَحْمَدَ ثَنَا سَفْيَانُ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ بَذِيمَةَ ، حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ حَبْتَرٍ ، قَالَ : «سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْجَرِّ الْأَبْيَضِ وَالْجَرِّ الْأَخْضَرِ وَالْجَرِّ الْأَحْمَرِ؟ فَقَالَ : إِنْ أَوَّلَ مِنْ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ ، فَقَالُوا : إِنَّا نَصِيبُ مِنَ الثَّفْلِ فَأَيُّ الْأَسْقِيَةِ؟ فَقَالَ : لَا تَشْرَبُوا فِي الدِّبَاءِ وَالْمَزَقَةِ وَالنَّقِيرِ وَالْحَنْتَمِ ، وَاشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ ثُمَّ قَالَ : إِنْ اللَّهُ حَرَّمَ عَلَيَّ أَوْ حَرَّمَ الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ وَالْكُوبَةَ ، وَكُلَّ مَسْكِرٍ حَرَامٌ . قَالَ سَفْيَانُ : قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ بَذِيمَةَ مَا الْكُوبَةُ قَالَ : الطَّبْلُ .

٢ - يَحْيَى بْنُ يَوْسُفَ الزَّمِّي^(٢) ، فَقَدْ أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الْكَبَرَى» : (١٠ / ٢٢١)

قَالَ : أَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ بَشْرَانَ أَنْبَأَ الْحُسَيْنُ بْنُ صَفْوَانَ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الدُّنْيَا ثَنَا يَحْيَى بْنُ يَوْسُفَ الزَّمِي ثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ هُوَ

(١) «دَرْءُ تَعَارُضِ الْعَقْلِ وَالنَّقْلِ» : (١ / ١٨٤ - ١٨٥) لابن تيمية .

(٢) تَرْجَمَ لَهُ الدَّهْبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ» : (٧ / ٢٤٣) بِقَوْلِهِ : «الزَّمِّي ، الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْحَجَّةُ ، أَبُو

زَكَرِيَا ، يَحْيَى بْنُ يَوْسُفَ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ الزَّمِّي ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ» .

الجزري عن قيس بن حبر عن بن عباس عن النبي ﷺ قال ثم إن الله تبارك وتعالى حرم عليكم الخمر والميسر والكوبة» وهو الطبل.

٣ - يحيى بن إسحاق^(١)، فقد أخرج أحمد في «مسنده»: (٤/ ٤٣٦، رقم: ١٥١٧٩) وفي كتاب «الأشربة» (رقم: ٢٧) قال: حدثنا يحيى بن إسحاق، قال: أخبرني يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زحر، عن بكر بن سودة، عن قيس بن سعد بن عبادة، أن رسول الله ﷺ قال: «إن ربي تبارك وتعالى حرم عليّ الخمر والكوبة والقتين، وإياكم والغبيراء، فإنها ثلث حمر العالم».

زاد أحمد في كتاب «الأشربة»: قلت ليحيى: ما الكوبة؟ قال: الطبل.

فهؤلاء ثلاثة من رواة الحديث قد نصوا على أن تفسير الكوبة هو (الطبل)، وحيث لا معارض لهم من رواة آخرين، فإنه ينبغي حينئذ أن يقدم تفسيرهم على كل تفسير؛ لأن الراوي أدرى بمرويّه من غيره؛ إذ أن المفروض أنه تلقى الرواية من الذي رواها عنه مقرأها بالفهم لمعناها، فكيف إذا اتفق ثلاثة من رواة الحديث على تفسير واحد؟! وكيف وقد وافقهم جمع من كبار الفقهاء، وأئمة الحديث؟!، وهم:

١ - الإمام أحمد^(٢)، فقد أخرج أبو بكر الخلال في كتاب «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»: (ص/ ٦٩ - ٧٠) قال أخبرني عصمة بن عصام قال: حدثنا حنبل قال: سمعت أبا عبد الله قال: أكره الطبل وهو الكوبة، نهى عنه رسول الله ﷺ.

(١) ترجم له الذهبي رحمه الله في «سير أعلام النبلاء»: (٦/ ٤٨٠) بقوله: «يحيى بن إسحاق الحافظ الإمام الثبت، أبو زكريا السيلجيني، وهو: حجة صدوق إن شاء الله، ولا تنزل روايته حديثه عن درجة الحسن، وكان من أوعية العلم، توفي سنة ٢١٠هـ».

(٢) يقول الشافعي رحمه الله فيما رواه عنه الربيع بن سليمان: «أحمد إمام في ثمان خصال: إمام في الحديث، وإمام في الفقه، إمام في اللغة، إمام في القرآن، إمام في الفقر، إمام في الزهد، إمام في الورع، إمام في السنة»، انظر: «مناقب الإمام أحمد بن حنبل»: (ص/ ١٠) لابن الجوزي.

٢ - الإمام سُفيان الثوري رحمته الله، حيث سأل علي بن بديمة عن معنى الكوبة - كما تقدم معنا -، فلما أجابه بأن معناها هو: الطبل، أقره، ولم يتعقبه، أو يستدرك عليه.

٣ - الإمام الخطابي رحمته الله، حيث جزم في كتابه: «معالم السنن»: (٤/ ٢٦٧)، بأن معنى الكوبة هو (الطبل)، أما المعنى الثاني وهو (النرد)، فقد ذكره على وجه الضعف والتَّمْرِضِ، وهذا نص كلامه رحمته الله:

«الكوبة يُفسَّرُ بالطبل، ويُقال: هو النرد. ويدخل في معناه كل وتر ومِزْهَرٍ^(١)، في نحو ذلك من المَلاهي والغناء».

٣ - الإمام البيهقي رحمته الله، حيث ساق الحديث الذي جاء فيه ذكر الكوبة في كتابه: «السنن الكبرى»: (١٥/ ٣٢٢) تحت باب (ما جاء في ذم المَلاهي)، مع أنه أفرد باباً خاصاً للنرد وهو (باب كراهية اللعب بالنرد)^(٢)، ومع أنه كذلك ذكر كلا المعنيين للكوبة، وهذا يدل دلالة واضحة على ترجيحه لمعنى الكوبة بأنه هو الطبل.

٤ - الإمام ابن قيم الجوزية رحمته الله، حيث ساق الحديث الذي جاء فيه ذكر الكوبة في معرض إيرادِهِ للأحاديث التي جاءت في تحريم آلات المَعَارِفِ^(٣)؛ مما يدل دلالة واضحة على أن معنى الكوبة عنده هو (الطبل).

٥ - الإمام ابن رجب الحنبلي رحمته الله، حيث نص على ذلك بقوله: «وخرَجَ الإمام أحمد وأبو داود من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال لوفد عبد القيس: «إن الله حَرَّمَ عَلَيَّ أَوْ حَرَّمَ الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ وَالْكُوبَةَ»، والكوبة الطبل كذا فسره بعض رُواة الحديث.

(١) المِزْهَرُ: (العود الذي يُضْرَبُ بِهِ)، قاله ابن منظور في «لسان العرب»: (٤/ ٣٣٣).

(٢) انظر: «السنن الكبرى»: (١٥/ ٣٠٩ - ٣١٤) للبيهقي.

(٣) انظر: «إغاثة اللُهْفَانِ»: (١/ ٢٦١ - ٢٦٢).

وَخَرَجَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَالْكُوبَةِ». قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ أَكْرَهُ الطَّبْلَ وَهُوَ الْكُوبَةُ، نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ^(١).

٦ - الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، حَيْثُ نَصَّ عَلَى أَنَّ مَعْنَى الْكُوبَةِ هُوَ (الطَّبْلُ) فِي كِتَابِهِ: «المجموع شرح المذهب»: (٤٢٤/٢١)، و«روضة الطالبين وعمدة المفتين»: (٣/١٠).

٧ - الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، حَيْثُ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ: «إحياء علوم الدين»: (٢/٢٤٠).

٨ - الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو الْقُرْطُبِيُّ^(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ، حَيْثُ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «أَمَّا الْمَزَامِيرُ وَالْأَوْتَارُ وَالْكُوبَةُ وَهُوَ طَبْلٌ طَوِيلٌ ضَيِّقُ الْوَسْطِ، ذُو رَأْسَيْنِ، يَضْرِبُهُ الْمَخَانِثُ، فَلَا يُخْتَلَفُ فِي تَحْرِيمِ سَمَاعِهِ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْ أَحَدٍ مِمَّنْ يُعْتَبَرُ قَوْلُهُ مِنَ السَّلَفِ، وَأَيْمَةُ الْخَلْفِ مَنْ يُبَيِّحُ ذَلِكَ، وَكَيْفَ لَا يُحَرِّمُ سَمَاعَ ذَلِكَ؟ وَهُوَ شِعَارُ أَهْلِ الْخُمُورِ وَالْفُسُوقِ، وَمُهَيِّجٌ لِلشَّهَوَاتِ وَالْفَسَادِ وَالْمُجُونِ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يُشَكَّ فِي تَحْرِيمِهِ، وَلَا فِي تَفْسِيْقِ فَاعِلِهِ وَتَأْيِيْمِهِ»^(٣).

٩ - الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ حَيْثُ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «وَالْكُوبَةُ الطَّبْلُ، قَالَهُ سُفْيَانُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ بَدِيْمَةَ»^(٤).

١٠ - الْعَلَّامَةُ مُلَّا عَلِي الْقَارِي رَحِمَهُ اللَّهُ؛ إِذْ نَقَلَ عَنْ غَيْرِهِ أَنَّ مَعْنَى الْكُوبَةِ هُوَ

(١) «نُزْهَةُ الْإِسْمَاعِ فِي مَسْأَلَةِ السَّمَاعِ»: (ص/٥٨ - ٥٩) لابن رَجَب.

(٢) مِنْ أَغْيَانِ فُقَهَاءِ الْمَذْهَبِ الْمَالِكِيِّ، وَكَانَ مِنْ كِبَارِ الْأَيْمَةِ، وَكَانَ بَارِعًا بِالْفِقْهِ، وَالْعَرَبِيَّةِ، عَارِفًا بِالْحَدِيثِ، انظر: «البدایة والنہایة»: (٢١٣/١٣) لابن كثير، و«الديباج المذهب»: (ص/٦٨) لابن فرحون، و«الوافي بالوفيات»: (٢٦٥/٧) لصلاح الدين بن أبيك الصفدي.

(٣) «كَشَفُ الْقِنَاعِ عَنْ حُكْمِ الْوَجْدِ وَالسَّمَاعِ»: (ص/١٣١).

(٤) «نَيْلُ الْأَوْطَارِ»: (٤/٢٤١) للشوكانى.

(الطُّبْل) ^(١)، وَلَمْ يَتَعَقَّبْ هَذَا الْقَوْلَ، أَوْ يَسْتَدْرِكَ عَلَيْهِ.

١١ - العلامة العظيم آبادي (أبو الطيب)، حَيْثُ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ:

«والكوبة هي الطبل كما رواه البيهقي من حديث ابن عباس ^(٢)».

١٢ - العلامة أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ ^(٣).

١٣ - العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ ^(٤).

١٤ - العلامة حمود التويجري رَحِمَهُ اللهُ ^(٥).

١٥ - الدكتور ف. عبد الرحيم، حَيْثُ إِنَّ لَهُ تَحْقِيقًا نَفِيسًا فِي مَعْنَى الْكَلِمَةِ فِي

تَحْقِيقِهِ لِكِتَابِ (الْمُعَرَّبِ مِنَ الْكَلَامِ الْأَعْجَمِيِّ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ)، وَيَحْسُنُ بِي هَاهُنَا أَنْ أَنْقُلَ كَلَامَهُ بِتَمَامِهِ لِنَفَاسَتِهِ فِيمَا نَحْنُ بِصَدَدِ الْحَدِيثِ عَنْهُ.

يَقُولُ - وَفَقَهُ اللهُ - فِي تَفْسِيرِ الْكُوبَةِ: «هُوَ بِالْفَارِسِيَّةِ كُوبَه، وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الطُّبْلِ. أَمَّا الَّذِي بِمَعْنَى الشَّطْرَنْجِ فَهُوَ الْكُوسُ. فَجَاءَ فِي الْبَرْهَانِ أَنَّ الْكُوسَ لُغْبَةٌ تُشَبِّهُ الشَّطْرَنْجَ، وَمِنْ مَعَانِيهِ أَيْضًا الطُّبْلُ وَعَرَّبَ بِهَذَا الْمَعْنَى (اللِّسَانُ وَالْقَامُوسُ).

فَالْكَوسُ لَهُ مَعْنَيَانِ: الطُّبْلُ وَلُغْبَةٌ تُشَبِّهُ الشَّطْرَنْجَ. أَمَّا الْكُوبَةُ فَلَهَا مَعْنَى وَاحِدٌ

وَهُوَ الطُّبْلُ. فَتَفْسِيرُ الْكُوبَةِ بِالْتَّرْدِ وَهُمْ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ ^(٦).

فَالرَّاجِعُ إِذَا فِي مَعْنَى الْكُوبَةِ أَنَّهُ هُوَ (الطُّبْلُ)، ثُمَّ لَوْ فَرَضْنَا جَدَلًا أَنَّهُ لَمْ يَتَرَجَّحْ

(١) انظر: «مِرْقَاةُ الْمَفَاتِيحِ»: (٣٤١/٨) لَمُلَّا عَلِي الْقَارِي.

(٢) «عَوْنُ الْمَعْبُودِ شَرْحُ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»: (٢٦٦/٣) لِلْعَظِيمِ آبَادِي.

(٣) انظر: «مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ»: (١٥٨/٤ - الْحَاشِيَّةُ)، ت. الْعَلَّامَةُ أَحْمَدُ شَاكِر، وَ«الْمُعَرَّبُ مِنَ الْكَلَامِ

الْأَعْجَمِيِّ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ»: (ص/٢٣٤ - الْحَاشِيَّةُ)، ت. الْعَلَّامَةُ أَحْمَدُ شَاكِر.

(٤) انظر: «تَحْرِيمُ آلَاتِ الطَّرْبِ»: (ص/٦٣).

(٥) انظر: «فَصْلُ الْخُطَابِ فِي الرَّدِّ عَلَى أَبِي تَرَابٍ»: (ص/٢٧٣) لِحَمُودِ التَّوَيْجَرِيِّ.

(٦) «الْمُعَرَّبُ مِنَ الْكَلَامِ الْأَعْجَمِيِّ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ»: (ص/٥٥٩ - الْحَاشِيَّةُ)، ت. د. ف.

لَدَيْنَا أَحَدُ الْمَعْنِيِّينَ فِي تَفْسِيرِ الْكُوبَةِ، لَكَانَ حِينَئِذٍ لَفْظُ الْكُوبَةِ لَفْظًا مُشْتَرَكًا يَصْدُقُ عَلَى الطَّبْلِ وَالنَّرْدِ مَعًا، وَحَيْثُ يُمَكِّنُ هَاهُنَا حَمْلُ الْمُشْتَرَكِ عَلَى كَلَا مَعْنِيَّهِ^(١)، فَإِنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا يَصِحُّ الِاسْتِدْلَالُ بِهِ عَلَى تَحْرِيمِ الطَّبْلِ، وَتَحْرِيمِ النَّرْدِ فِي آنٍ وَاحِدٍ.

* * *

(١) يجوزُ حَمْلُ الْمُشْتَرَكِ عَلَى كَلَا مَعْنِيَّهِ إِذَا أُمِنَ ذَلِكَ، كَمَا حَقَّقَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَحَرَّرَ أَنَّهُ هُوَ الصَّحِيحُ فِي مَذْهَبِ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ. انظر: «مجموع الفتاوى»: (٣٤١/١٣) لابن تيمية، و«أضواء البيان»: (١٥/٢) للشنقيطي.

**المبحث الخامس: الحديث الخامس:
وجه الاستدلال، والرد على الشبهات**

الحديث الخامس: وجه الاستدلال، والرد على الشبهات:

عن نافع مولى ابن عمر: أن ابن عمر سمع صوت زمارة راع، فوضع أصبعيه في أذنيه، وعدل راحلته عن الطريق، وهو يقول: يا نافع، أسمع؟ فأقول: نعم، فيمضي، حتى قلت: لا، فوضع يديه، وأعاد راحلته إلى الطريق، وقال: رأيت رسول الله ﷺ وسمع صوت زمارة راع، فصنع مثل هذا.

• أولاً: وجه الاستدلال منه:

أن النبي ﷺ سد أذنيه، وعدل عن الطريق، لما سمع صوت المزمارة، فدل ذلك على أنه صوت منكّر، ولو كان مباحاً لم يضع أصبعيه في أذنيه، وبخاصة أن النبي ﷺ كان يستمع إلى الأقوال والأصوات المباحة، ومن ذلك استماعه للشعر المباح، ولم يقل عنه ﷺ أنه سد أذنيه عن الاستماع لشيء مباح^(١).

وإليك كلام أهل العلم في هذا الحديث:

١ - قال برهان الدين بن عبد الحق الحنفي رحمه الله: «... وأنه عليه السلام وضع أصبعيه في أذنيه، وعدل عن الطريق حتى انقطع صوتها، وكذا ابن عمر فعل، فلولا أن ذلك ممنوع من سماعه في شريعته لما وضع أصبعيه في أذنيه»^(٢).

٢ - قال ابن قيم الجوزية رحمه الله: «فإن سد النبي ﷺ لأذنيه من أبين الأدلة على

(١) انظر: «فصل الخطاب في الرد على أبي تراب»: (ص/٢٣٩) لعمود التوجيه.

(٢) نقل هذا القول الإمام ابن قيم الجوزية في كتابه: «كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء»: (ص/٢٩ -

أَنَّ هَذَا الصَّوْتُ مُنْكَرٌ، وَهُوَ مِنَ الْأَصْوَاتِ الَّتِي يَنْبَغِي سَدُّ الْأَذَانِ عِنْدَ سَمَاعِهَا؛ لِأَنَّهَا مِمَّا يُبْغِضُهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَسَدُّ الْأُذُنَيْنِ عِنْدَ هَذَا الصَّوْتِ نَظِيرُ غَضِّ الْبَصَرِ عِنْدَ رُؤْيَا الْمُحَرَّمَاتِ^(١).

فَإِذَا كَانَ صَوْتُ زَمَارَةِ الرَّاعِي - وَهُوَ يَنْبَعُثُ مِنْ آلَةٍ بِدَائِيَّةٍ - مِنَ الْأَصْوَاتِ الْمُنْكَرَةِ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْحَالُ حِينَئِذٍ بِتِلْكَ الْأَصْوَاتِ الَّتِي تَنْبَعُثُ مِنْ آلَاتِ الطَّرَبِ وَالْمُوسِيقَى الْمُعْقَدَةِ فِي الْعَصْرِ الْحَاضِرِ؟
لَا رَيْبَ أَنَّهَا أُولَى بِالْتَّحْرِيمِ، وَأُخْرَى بِالْمَنْعِ وَالْحِظْرِ..

• ثانياً: الرد على الشبهات:

هاك أخى القارئ الشبهات التي أثارها الجديع حول هذا الحديث، والرد عليها بما تقتضيه الأدلة الشرعية، والحجج العلمية.

الشبهة الأولى: يقول الجديع ص: ١١٤: «... إِنَّ غَايَةَ مَا فِي الْحَدِيثِ مِمَّا تَتَعَلَّقُونَ بِهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْرَضَ عَنِ الْإِسْتِمَاعِ، وَهَذَا الْأَكْمَلُ فِي حَقِّهِ ﷺ، فَلَا تَرَدُّدٌ فِي أَنَّ الْإِسْتِغَالَ بِالْمَلَاهِي وَاسْتِمَاعَهَا لَيْسَ مِنَ الْفَضَائِلِ الَّتِي يَسْعَى لِتَحْصِيلِهَا الْمُشْمِرُونَ لِلْآخِرَةِ، فَكَيْفَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ وَإِذَا كَانَ قَدْ أَعْرَضَ عَنْ لَهْوٍ عَائِشَةٍ مَعَ الْجَارِيَتَيْنِ فِي بَيْتِهِ مَعَ وَجُودِ الْمُقْتَضِي وَهُوَ الْمُنَاسَبَةُ، حَيْثُ كَانَ يَوْمَ عِيدٍ، وَهُوَ يَوْمٌ يَكُونُ فِيهِ مِنَ اللَّهْوِ وَاللَّعِبِ مَا لَا يَكُونُ فِي غَيْرِهِ، فَكَيْفَ بِسَائِرِ الْأَحْوَالِ حَيْثُ لَا مُنَاسَبَةُ؟»^(٢).

(١) «كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء»: (ص/ ٢٧٠ - ٢٧١).

(٢) قال العلامة عبد الله السعد: «ومن الأدلة على تحريم الموسيقى والمعازف:

ما رواه نافع قال: سمع ابن عمر زمماراً، قال: فوضع أصبعيه في أذنيه، ونأى عن الطريق، وقال لي: يا نافع هل تسمع شيئاً؟ قال: فقلت: لا، قال: فرفع أصبعيه من أذنيه، وقال: كنت مع النبي ﷺ فسمع مثل هذا فصنع مثل هذا.

= وهذا الحديث ثابت، وقد جاء من عدة طرق لا تخلو من كلام، غير أن هذه الطرق تعددت طرقها وتباينت مخارجها؛ فقويت، وصار الحديث - بمجموعها - محفوظًا. وتفصيل ذلك: أن هذا الحديث جاء من ثلاثة أوجه عن عبدالله بن عمر رضي الله عنه: الوجه الأول: عن نافع عن ابن عمر؛ وهو أشهر هذه الأوجه. وجاء عن نافع من رواية ثلاثة:

١ - سليمان بن موسى الدمشقي، عنه، به. عند أبي داود (٤٩٢٤).

٢ - مطعم بن المقدم، عنه، به. عند أبي داود (٤٩٢٥).

٣ - عبدالله بن جعفر، عن ميمون بن مهران، عنه، به. عند أبي داود (٤٩٢٦).

وهذه الطرق كلها فيها نظر؛ لغرابتها واختلاف وقع في بعضها.

نقد الطريق الأولى: وهي طريق سليمان بن موسى، فهو وإن كان فقيهاً ومقداره جليلاً، غير أنه مختلف في حفظه وضبطه، حتى قال البخاري: (عنده عجائب)، وفي موضع آخر قال: (عنده مناكير)، وقال في رواية الترمذي عنه: (منكر الحديث)، أنا لا أروي عنه شيئاً، روى سليمان بن موسى أحاديث عامتها مناكير، وتكلم فيه آخرون، وأثنى عليه جمع من أهل العلم ووثقوه. فمثله لا يقبل تفرده عن نافع، الإمام المشهور، لا سيما وأنه من غير من المقدمين فيه.

وقد ذكره ابن المديني في الطبقة الثالثة من أصحاب نافع. وتعقب ذلك ابن رجب في شرح العلل، فبعد أن ذكر تقسيم ابن المديني لأصحاب نافع، وجعلهم تسع طبقات، وجعل سليمان بن موسى في الثالثة، قال: (وقد خولف في بعض هذا الترتيب، فمن ذلك تقديم سليمان بن موسى على: موسى بن عقبة، والليث، والضحاك بن عثمان، ومالك بن مغول، وجويرية، ويونس).

وحديث جويرية والليث بن سعد عن نافع مخرج في الصحيحين، وسليمان بن موسى قد تكلم فيه غير واحد ولم يخرج له شيئاً.

وقد قسم النسائي أصحاب نافع تسع طبقات أيضاً، وخالف ابن المديني في بعض ما ذكره، ووافقه في بعضه، ووافقه في ذكر الطبقة الأولى... وذكر الطبقة السادسة: سليمان بن موسى... (١).

قلت: وأنا أذهب إلى ما ذهب إليه النسائي، وابن رجب؛ من تأخير طبقة سليمان بن موسى في أصحاب نافع، وأنه دون الطبقة الثالثة بكثير، ودليل ذلك ما ذكره ابن رجب.

فأين أصحاب نافع؛ من مالك، وعبيد الله بن عمر، وغيرهما، من الثقات المشاهير، عن هذا الحديث؟ ولذلك قال أبو داود بعد أن أخرجه: (هذا حديث منكر).

نقد الطريق الثانية: وهي طريق مطعم بن المقدم، فهو وإن كان ثقةً جليلاً، غير أن هذه المتابعة فيها نظر، =

(١) شرح العلل لابن رجب (٢/٦١٨ - ٦١٩) ط. همام سعيد.

= فقد قال أبو داود بعد أن ساق روايته: (أدخل بين مطعم ونافع: سليمان بن موسى). قلت: فعادت هذه المتابعة إلى الطريق الأولى.
وأما ما وقع من تصريح بالسماع ما بين مطعم ونافع، فهذا فيه نظر؛ لأمرين:
ما تقدم من قول أبي داود.

أن مطعمًا وإن كان ثقة من أهل الفضل، غير أنه قليل الحديث، فيما يظهر، وليس بالكثير. فضلًا عن كونه عزيز الحديث، كما قال الحاكم، وقد وصف بالإرسال، وليس من المعروفين بالرواية عن نافع، ولعله ليس له إلا هذا الحديث عنه، ثم هو ليس من أهل المدينة، وإنما من أهل الشام، فأين أصحاب نافع عن هذا الحديث؟
ولذا ما قاله أبو داود وجيه جدًا.

نقد الطريق الثالثة: وهي طريق ميمون بن مهران، فهو وإن كان ثقة من أهل العلم والفضل؛ إلا أن متابعته فيها نظر، وذلك لأنه اختلف عليه، فقد جاء عنه طريقان، الأول من طريق عبد الله بن جعفر، عن أبي المليح، عن ميمون بن مهران، عن نافع، عن ابن عمر، به، كما تقدم؛ والطريق الأخرى عنه ستأتي في الوجه الثاني عن ابن عمر.
الوجه الثاني:

من طريق عيسى بن سالم أبو سعيد الشاشي^(١)، عن أبي المليح، عن ميمون، قال: بلغني عن رجل خرج مع ابن عمر يسير، ومعه نافع، فسمع صوت زمارة... الحديث.
ويقيد هذا أن ميمون لم يسمعه من نافع. وهذه الطريق عن ميمون أرجح من الطريق السابقة عن ميمون من رواية عبد الله بن جعفر عنه، كما أنها تعللها؛ لا سيما أن في تلك الطريق من وُصف بالاختلاط، ولذا قال أبو داود بعد أن ساق طريق عبد الله بن جعفر عن ميمون عن نافع: (وهذا أنكرها).

وقد قال الطبراني عن هذه الطرق الثلاث عن نافع بعد أن رواه من طريق المطعم: (لم يروه عن المطعم إلا خالد، تفرد به ابنه محمود، ولم يروه هذا الحديث عن نافع إلا مطعم، وميمون بن مهران، وسليمان بن موسى؛ تفرد به عن ميمون: أبو المليح الحسن بن عمر الرقي، وتفرد به عن سليمان بن موسى: سعيد بن عبدالعزيز)^(٢).

والخلاصة: أن هذه الأسانيد عن نافع لا تصح؛ غير أن تعددها، لا سيما طريق عيسى بن سالم أبو سعيد الشاشي؛ تفيد أن لهذا الحديث أصلًا، وأنه صحيح عن ميمون بن مهران، وليس بينه وبين ابن عمر إلا الرجل المبهم، كما في رواية عيسى بن سالم.

(١) كما في جزء عويس (ق ٧٥/ب)؛ بواسطة كتاب الموسيقى والغناء في ميزان الإسلام (ص ٣٤٥).

(٢) المعجم الصغير (١/٢٩).

= الوجه الثالث :

أخرج ابن ماجه (١٩٠١) من طريق: ليث، عن مجاهد، قال: كنت مع ابن عمر، فسمع صوت طبل، فأدخل إصبعيه في أذنيه، ثم تمنى، حتى فعل ذلك ثلاث مرات، ثم قال: هكذا فعل رسول الله ﷺ. وهذا الوجه يقوي ما تقدم تقريره.

ورأساده: رجاله ثقات؛ سوى ليث، وهو ابن أبي سليم، وهو ضعيف لسوء حفظه، وكان قد اختلط، ولكنه يقوي ما تقدم من الطرق التي جاءت عن ابن عمر؛ ذلك أن ليثاً وإن كان ضعيفاً، إلا أنه يكتب حديثه، كما قال يحيى بن معين، وأبو حاتم الرازي، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وقد روى عنه شعبة والثوري، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه. وقال البخاري: (وليث صدوق بهم). وفي رواية أخرى قال: (صدوق إلا أنه يغلط).

قلت: وهذا ظاهر؛ لأن ضعفه إنما هو بسبب سوء حفظه، كما قال أبو عبد الله الحاكم: (مجمع على سوء حفظه). وإنما يقوى حديثه إذا لم يروه عن جمع من شيوخه، قال الدارقطني: صاحب سنة يخرج حديثه.. ثم قال: إنما أنكروا عليه؛ الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد حسب. قلت: وهنا إنما رواه عن مجاهد فقط.

وأما ما يتعلق باختلاطه؛ فقد اختلط اختلاطاً فاحشاً، وقد قيل لعيسى بن يونس: لم لم تسمع من ليث؟ فقال: قد رأيته وكان قد اختلط وكان يصعد المنارة ارتفاع فيؤذن.

والذي يبدو أن ثعلبة قد سمع من ليث قبل الاختلاط؛ لأن ثعلبة قديم، فهو أقدم من عيسى بن يونس، فقد ذكر أنه روى عن ابن شهاب الزهري.

وروى عنه جرير بن عبد الحميد، وحماد بن أسامة، وهؤلاء في طبقة عيسى بن يونس تقريباً، فهذا كله يدل على قدمه.

والخلاصة في ليث بن أبي سليم أنه لا يحتاج به، ولكن يستشهد به ويعتضد بغيره. وحديثه على ثلاثة أقسام:

- ١ - ما حدث به قبل الاختلاط، ولم يرو الحديث عن جمع من شيوخه، وهذا القسم أقوى حديثه.
- ٢ - إذا روى الخبر عن جمع من شيوخه؛ وهم عطاء، وطاوس، ومجاهد، فقد كان يجمعهم ويكون في روايتهم أو في رأيهم اختلاف، فلا يبين ذلك، ويسوق الخبر مساقاً واحداً من غير تعمد، وذلك لعدم ضبطه. قال ابن سعد: كان رجلاً صالحاً عابداً وكان ضعيفاً في الحديث، يقال: كان يسأل عطاء وطاوساً ومجاهداً عن الشيء فيختلفون فيه، فيروي أنهم اتفقوا فيه من غير تعمد. قال شعبة لليث: أين اجتمع لك هؤلاء الثلاثة عطاء وطاوس ومجاهد؟ قال: سل عن هذا خُفْتُ أيبك. ولذا قال يحيى عن ليث: إذا جمع بين الشيوخ ازداد ضعفاً^(١). وهذا القسم دون الأول.

=

٣ - ما حدث به بعد الاختلاط، وقد تقدم عن عيسى بن يونس ما يفيد أنه اختلط. وهذا القسم أضعف حديثه.

لكن هل كان هذا الاختلاط فاحشاً؟

القول الأول: أنه اختلط اختلاطاً فاحشاً.

وذهب لهذا ابن حبان، حيث قال عنه: اختلط في آخر عمره، فكان يقَلَّب الأسانيد، ويرفع المراسيل، ويأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم، تركه القطان، وابن مهدي، وأحمد، وابن معين.

القول الثاني: أنه اختلط اختلاطاً غير فاحش.

وهذا ظاهر قول البزار حيث قال عنه: كان أحد العباد إلا أنه أصابه اختلاط فاضطرب حديثه، وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا وإلا فلا نعلم أحداً ترك حديثه.

قلت: فلم يذكر ما يفيد أنه اختلط اختلاطاً شديداً.

الترجيح: أقول وبالله التوفيق:

الاختلاط ثابت عنه، وإن لم أقف على أحد ذكر ذلك - ومَن جالسه وسمع منه - إلا عيسى بن يونس، وهو ثقة جليل، حيث قال: رأيته وكان قد اختلط، وكان يصعد المنارة ارتفاع النهار فيؤذن.

هل هذا الاختلاط شديد فيما ذكره عيسى بن يونس عنه؟ هذا مُحْتَمِلٌ؛ وكونه يؤذن للظهر في غير وقتها، لا يدل على شدة اختلاط، خاصة أن عيسى قد قال: رأيته إذا ارتفع النهار يفعل ذلك. وقد يقال: إن عيسى يقصد بارتفاع النهار: قبل الزوال بكثير؛ لأنه ذكر هذا دليلاً على ما قاله في كونه قد اختلط، وهذا يفيد أنه قد اختلط اختلاطاً واضحاً. والله أعلم.

هذا الاختلاط فيما يظهر قبيل وفاته بقليل، وقد تقدم أن ابن حبان قال: اختلط في آخر عمره. ويؤيد هذا أن باقي الأئمة من الذين جالسوه وعاصروه لم يذكروا هذا عنه، ما يؤيد أنه حصل في آخر عمره، فلعله قبيل وفاته بقليل. ويزيد هذا تأكيداً: أن الأئمة لم يذكروا من روى عنه قبل الاختلاط أو بعده، فلو كان اختلاطه قد طال، لبينوا من روى عنه قبل وبعد.

وأما قول ابن حبان: (كان يقَلَّب الأسانيد ويرفع المراسيل). فهذه طريقته في النقد؛ فالألفاظ التي ذكرها في حكمه على الليث، كثيراً ما يستعملها في الحكم على الرواة، وخاصة أن ابن حبان يتشدد في المختلطين، فأحياناً يرد حديثهم مطلقاً، وإن كان حديثهم متميزاً عند غيره. وقد قال البزار: أصابه اختلاط فاضطرب حديثه. ولم يذكر ما ذكر ابن حبان.

قال الذهبي: بعض الأئمة يُحَسِّن لليث، ولا يبلغ حديثه مرتبة الحسن، بل عداؤه في مرتبة الضعيف المقارب، فيروى في الشواهد والاعتبار وفي الرغائب وفي الفضائل، أما في الواجبات فلا^(١). وقال=

= ابن حجر: وحديثه يستشهد به^(١).

ويؤيد هذا أن البخاري قد علق له في صحيحه استشهاده في موضع واحد، عقيب حديث ابن عمر رضي الله عنهما (١٨٣٨)، المشهور في ما يلبس المحرم.

وقد أخرج له في الأدب المفرد، وهذا يدل على قوته عنده.

وخرج له مسلم مقروناً بأبي إسحاق الشيباني.

وقد كان ليث من أهل العلم؛ قال عبد الوارث بن سعيد: كان ليث من أوعية العلم، وقال فضيل بن عياض: كان أعلم أهل الكوفة بالمناسك، وهو من أهل العبادة والفضل، قال أبو بكر بن عياش: كان من أكثر الناس صلاةً وصياماً. والله أعلم.

وجه الدلالة من هذا الحديث على تحريم آلات المعازف:

إن ثمة قرائن في هذا الحديث تدل وتؤكد على تحريم آلات المعازف، وهي:

عدوله رضي الله عنه عن الطريق عندما سمع صوت الزمارة، ولم يواصل السير في طريقه، وفي بعض الروايات: (وعدل راحلته عن الطريق)، (فأنى)، (نحى)؛ وكل ذلك استنكاراً لما سمعه.

وضُغ أصبعيه في أذنيه، ولم يرفعهما حتى انقطع الصوت، ولو كان مباحاً، أو كان الأولى تركه؛ لما تكلف رضي الله عنه ذلك.

ومما يؤيد ذلك، ويزيده وضوحاً؛ أنه رضي الله عنه لم يفعل مثل ذلك، في وقائع أخر:

- كما جاء عند البخاري (٩٤٩) أن النبي صلى الله عليه وسلم كان حاضراً عند عائشة وعندها جاريتان تدفغان وتضربان، ولم يضع أصبعيه في أذنيه.

- وكما جاء عند أبي داود (٣٣١٢)، ومن طريقه البيهقي (٧٧/١٠) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن امرأة أتت النبي صلى الله عليه وسلم، فقالت: يا رسول الله إني نذرت أن أضرب على رأسك بالدف.

وعند الترمذي (٣٦٩٠) من حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه، بلفظ: (أن أضرب بين يديك). وعند أحمد (٣٥٣/٥) بلفظ: (أن أضرب عندك)، وعنده (٣٥٦/٥) بلفظ: (أن أضرب على رأسك)^(٢). فأذن لها النبي صلى الله عليه وسلم بذلك، واستمرت تضرب بالدف حتى دخل عمر رضي الله عنه، وهو رضي الله عنه في ذلك كله، لم يضع أصبعيه في أذنيه.

أقول: فدل ما تقدم على أن ما فعله رضي الله عنه في حديث ابن عمر رضي الله عنهما، مغاير للوقائع المتقدمة.

قوله رضي الله عنه لابن عمر رضي الله عنهما: (أسمع، أسمع؟)، وفي رواية: ثلاثاً، حتى انقطع الصوت.

شبهات حول الاستدلال بهذا الحديث:

الشبهة الأولى: لماذا لم يبين الرسول صلى الله عليه وسلم لابن عمر رضي الله عنهما تحريم سماع هذا، وإمره بسد أذنيه، كما فعل؟

(١) فتح الباري (٢٥٨/١).

(٢) مثل رواية عمرو بن شعيب.

=الجواب عن هذه الشبهة: من عدة أوجه:

أن الرسول ﷺ قد بين حرمة هذا الأمر كما سبق بيان ذلك، وقد فهم ابن عمر رضي الله عنهما تحريم ذلك، وفعل ﷺ مثل فعله ﷺ.

أن التحريم يُعلم بما دون ذلك، وقد تقدم أن الصحابة كانوا يستدلون على امتناعه ﷺ عن الشيء، على حرمة.

أن ابن عمر رضي الله عنهما قد يكون في ذلك الوقت صغيراً، فلذا لم يأمره بسد أذنيه^(١).

أن المحرم الاستماع دون السماع، والسماع من غير قصد لا إثم فيه، والأمر والنهي إنما يتعلق بالاستماع^(٢).

أن النبي ﷺ إنما فعل ذلك طلباً للأفضل والأكمل، كمن اجتاز بطريق فسمع قومًا يتكلمون بكلامٍ مُحَرَّم فسد أذنيه كيلا يسمعه، فهذا حسن، ولو لم يسد أذنيه لم يأثم بذلك، اللهم إلا أن يكون في سماعه ضرر ديني لا يندفع إلا بالسد^(٣).

الشبهة الثانية: لماذا لم ينكر الرسول ﷺ على الراعي الزامر؟ فعله هذا؟

الجواب عن هذه الشبهة: من عدة أوجه:

ما تقدم من بيان أوجه الدلالات على التحريم.

(١) أن الرسول ﷺ قد بين للأمة بياناً عاماً تحريم هذه الآلات، فسكوته عن هذا الراعي لا يرقى، من حيث الدلالة، إلى تعطيل هذه النصوص عما دلت عليه.

ينضاف إلى ذلك أن ثمة عوارض يُحتمل قيامها في هذه الواقعة، يمتنع معها الاستدلال على سكوته بالجواز، كقول بعض أهل العلم أن الراعي قد يكون بعيداً، ومن المعلوم أن صوت هذه الآلات تُسمع من بعيد.

أن هذه الحادثة يُحتمل أنها كانت في أول الهجرة، حين لم يكن الإنكار واجباً، أو قبل إمكان الإنكار؛ لكثرة الكفار وقلة أهل الإسلام^(٤).

أن الموعظة ليست لازمة في كل حال، وإنما عندما تكون نافعة، كما قال تعالى: (فذكر إن نفع الذكرى)، وإنما يراعى في ذلك المصلحة، قال ابن كثير: (قوله: (فذكر إن نفع الذكرى) أي: ذكر حيث تنفع التذكرة. ومن هاهنا يؤخذ الأدب في نشر العلم، فلا يضعه عند غير أهله)^(٥). وقال الأمين=

(١) ينظر: فتاوى أبي العباس ابن تيمية (٥٦٧/١١).

(٢) ينظر: فتاوى ابن تيمية (٥٦٦/١١ - ٥٦٧)، والمغني لأبي محمد ابن قدامة (١٥٨/١٤).

(٣) ينظر: فتاوى ابن تيمية (٥٦٧/١١).

(٤) ينظر: المغني (١٥٨/١٤).

(٥) تفسير ابن كثير (٥٠١/٤).

الرد والتعليق:

١ - تَقَدَّمَ مَعَنَا بِالْبَرَاهِينِ الْقَاطِعَةِ أَنَّ إِعْرَاضَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ لَهْوِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَعَ الْجَارِيَتَيْنِ حِينَمَا كَانَتَا تَضْرِبَانِ بِالْذُّفِّ لَيْسَ مِنْ قِبَلِ الإِعْرَاضِ عَنْ لَهْوٍ مَبَاحٍ فِي أَصْلِهِ، بَلِ الْحَقُّ أَنَّهُ لَهْوٌ مُحَرَّمٌ فِي أَصْلِهِ، لَكِنَّ الشَّارِعَ الْحَكِيمَ رَخَّصَ فِيهِ لِلنِّسَاءِ فِي يَوْمِ الْعِيدِ وَفِي مَنَاسِبَاتٍ أُخْرَى، وَسَيَأْتِي التَّفْصِيلُ فِي ذَلِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى.

٢ - مَنْ طَالَعَ السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ وَتَفَحَّصَ فِيهَا بِشَكْلِ دَقِيقٍ، يَجِدُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذِهِ أَنْ يَضَعَ أَصْبُعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ حَالَ سَمَاعِهِ لِلْأَصْوَاتِ الْمُبَاحَةِ كَالشَّعْرِ وَالْحِدَاءِ^(١)؛ فَلِمَاذَا اخْتَلَفَ الْحَالُ هَاهُنَا؟

المتأمل في ذلك يَصِلُ لنتيجة واضحة للغاية، ألا وهي أَنَّ ثَمَّةَ فَرْقًا جَوْهَرِيًّا بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ؛ إِذْ لَوْ كَانَتَا مُتَمَاثِلَتَيْنِ، لَوَجَبَ حِينَئِذٍ أَنْ يَكُونَ الْمَوْقِفُ النَّبَوِيُّ وَاحِدًا، وَلَوْ قُلْنَا بِتَغَايِرِ الْمَوْقِفَيْنِ وَالصُّورَةِ وَاحِدَةٍ لِلزِّمِّ مِنْ ذَلِكَ التَّنَاقُضِ فِي الْمَوَاقِفِ

= الشنقيطي: (ويشترط في وجوبه^(١): مظنة النفع به، فإن جُزِمَ بعدم الفائدة فيه لم يجب عليه، كما يدل له ظاهر قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِن قَعَمَتِ الذِّكْرَى﴾^(٢).

ومما يبين ضعف مثل هذه المتمسكات؛ ما جاء في الصحيحين: البخاري (٤٤١٨) ومسلم (٢٧٦٩) من حديث كعب بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِصَّةِ تَخْلُفِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَفِيهَا: وَلَمْ يَذْكُرْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَلَغَ تَبُوكَ، فَقَالَ وَهُوَ جَالِسٌ فِي الْقَوْمِ بِتَبُوكَ: (مَا فَعَلَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ؟) قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمَةَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَبَسَهُ بَرْدَاهُ، وَالنَّظَرُ فِي عَطْفِيهِ، فَقَالَ لَهُ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ: بَشْ مَا قُلْتَ، وَاللَّهِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ إِلَّا خَيْرًا، فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ... الحديث.

فهل يستدل بسكوته ﷺ على جواز الغيبة؟ وتعطل النصوص الصحيحة الصريحة الناهية عن الغيبة؟ لم يقل بذلك أحد! اهـ

(١) هذا واضح وضوح الشمس في رابعة النهار في الكتب المعنية بذكر هدي النبي ﷺ ومنهجه في جميع شؤون حياته؛ كدواوين السنة، وكتب الشماثل، وزاد المعاد لا بن القيم.

(١) أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(٢) أضواء البيان (١/ ٤٦٥). وفي الآية قول آخر مشهور، بتقدير محذوف (أولم تنفع)، كما في قوله تعالى:

(سراييل تقيهم الحر) أي: (والبرد).

النَّبَوِيَّةِ، وهذا من أَشَدِّ الْمُحَالِ.

إِذَا؛ فَفِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ الْمَتَمَثِّلُ فِي وَضْعِ أَصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ حَالَ سَمَاعِهِ صَوْتِ الزَّمَّارَةِ مِنْ ذَلِكَ الرَّاعِي، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ صَوْتُ مَحْرَمٍّ، وهذا كما ذَكَرَ ابْنُ قِيَمٍ الْجَوْزِيَّةُ رَحِمَهُ اللَّهُ كَغَضِّ الْبَصْرِ عِنْدَ رُؤْيَا الْمُحَرَّمَاتِ

٣ - ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنْ حُجَجٍ وَبَرَاهِينٍ قَائِمٌ عَلَى عَدَمِ وَجُودِ دَلِيلٍ سَابِقٍ يُحَرِّمُ آلَاتِ الطَّرَبِ وَالْمُوسِيقَى، فَكَيْفَ وَقَدْ ثَبَتَ لَدَيْنَا بِدَلَالَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ تَحْرِيمُ هَذِهِ الْآلَاتِ؟!

مِنْ هَذَا الْمُنْطَلَقِ: يَتَقَرَّرُ لَدَيْنَا أَنَّ إِعْرَاضَ النَّبِيِّ ﷺ عَنِ الْإِسْتِمَاعِ لِصَوْتِ زَمَّارَةِ الرَّاعِي هُوَ مِنْ بَابِ الْإِعْرَاضِ عَنِ الْإِسْتِمَاعِ لِلْأَصْوَاتِ الْمَحْرَمَةِ.

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: يَقُولُ الْجَدِيعُ ص: ١١٦: «... فَهَهُنَا سَوَالٌ لَمْ يُحْسِنِ الْمَحْرَمُ جَوَابَهُ، وَهُوَ: لِمَاذَا سَكَتَ النَّبِيُّ عَنِ الْبَيَانِ لِلرَّاعِي، وَلَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِ السُّكُوتُ عَنِ الْمَنْكَرِ...».

الرَّدُّ وَالتَّعْلِيلُ:

الْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ هَذِهِ الشُّبْهَةَ لَيْسَتْ جَدِيدَةً فِي نَوْعِهَا، بَلْ هِيَ شُبْهَةٌ قَدِيمَةٌ أَثَارَهَا ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، ثُمَّ تَلَقَّفَهَا مِنْ بَعْدِهِ الْجَدِيعُ، وَكَمَا قَالَ السَّلَفُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - : «لِكُلِّ قَوْمٍ وَارِثٌ»؛ فَوَا عَجْبَاهُ بَعْدَئِذٍ أَنْ يَصِمَ الْجَدِيعُ عُلَمَاءَ الْأُمَّةِ بِأَنَّهُمْ سَلَكُوا مَسْلَكَ التَّقْلِيدِ، وَهُوَ الْوَاقِعُ فِيهِ.

أَمَّا الْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ؛ فَيَتَلَخَّصُ فِي أَنَّ الْجَدِيعَ كَأَنَّهُ يَتَصَوَّرُ - كَمَا هُوَ الشَّأْنُ فِي سَلَفِهِ ابْنِ حَزْمٍ الظَّاهِرِيِّ - أَنَّ الرَّاعِي الزَّامِرَ كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ ﷺ لِأَمْرِهِ وَبَيْنَاهُ! وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ لَعَلَّ فِيهِ مَا قَدْ يُشْعِرُ بِخِلَافِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ كَانَ بَعِيدًا لَا يُرَى شَخْصُهُ، وَإِنَّمَا يُسْمَعُ صَوْتُهُ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ عَبْدِ الْهَادِي:

«وتقرير الراعي لا يدل على إباحته؛ لأنها قضيّة عين، فلعله سمعه بلا رؤية، أو بعيداً منه على رأس جبل، أو مكان لا يمكن الوصول إليه، أو لعل الراعي لم يكن مكلفاً، فلم يتعين الإنكار عليه».

الشبهة الثالثة: يقول الجديع ص: ١١٧: «... فإننا لو سلمنا مقاتلك بدليلها الذي لم نجدّه، ورَضينا ما احتملت في شأن الراعي، فكيف الجواب عن سُكوت النَّبِيِّ ﷺ عن البيان لابن عمر، فإنه تركه يسمع...».

الرّد والتعليق:

الجواب عن هذه الشبهة أن يُقال، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالِاسْتِمَاعِ؛ لَا بِمُجَرَّدِ السَّمَاعِ. كَمَا فِي الرُّؤْيَةِ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِقَصْدِ الرُّؤْيَةِ لَا بِمَا يَحْصُلُ مِنْهَا بِغَيْرِ الْإِخْتِيَارِ. وَكَذَلِكَ فِي اسْتِمَاعِ الطَّيِّبِ إِنَّمَا يُنْهَى الْمُحَرَّمُ عَنْ قَصْدِ الشَّمِّ فَأَمَّا إِذَا شَمَّ مَا لَمْ يَقْصِدْهُ فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَكَذَلِكَ فِي مُبَاشَرَةِ الْمُحَرَّمَاتِ كَالْحَوَاسِّ الْخَمْسِ: مِنَ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالشَّمِّ وَالذَّوْقِ وَاللَّمْسِ. إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ مِنْ ذَلِكَ بِمَا لِلْعَبْدِ فِيهِ قَصْدٌ وَعَمَلٌ وَأَمَّا مَا يَحْصُلُ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ فَلَا أَمْرَ فِيهِ وَلَا نَهْيَ. وَهَذَا مِمَّا وَجَّهَ بِهِ الْحَدِيثُ الَّذِي فِي السُّنَنِ عَنْ [ابن عمر أنه كان مع النبي ﷺ فسمع صوت زمارة راع فعدل عن الطريق وقال: هل تسمع؟ هل تسمع؟ حتى انقطع الصوت] فَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: بِتَقْدِيرِ صِحَّةِ هَذَا الْحَدِيثِ لَمْ يَأْمُرْ ابْنُ عُمَرَ بِسَدِّ أُذُنَيْهِ فَيُجَابُ بِأَنَّهُ كَانَ صَغِيرًا أَوْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَسْمَعُ وَإِنَّمَا كَانَ يَسْمَعُ. وَهَذَا لَا إِثْمَ فِيهِ. وَإِنَّمَا النَّبِيُّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ طَلَبًا لِلْأَفْضَلِ وَالْأَكْمَلِ كَمَنْ اجْتَازَ بِطَرِيقٍ فَسَمِعَ قَوْمًا يَتَكَلَّمُونَ بِكَلَامٍ مُحَرَّمٍ فَسَدَّ أُذُنَيْهِ كَيْلَا يَسْمَعَهُ فَهَذَا حَسَنٌ وَلَوْ لَمْ يَسُدَّ أُذُنَيْهِ لَمْ يَأْثُمَّ بِذَلِكَ. اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي سَمَاعِهِ ضَرَرٌ دِينِي لَا يَنْدَفِعُ إِلَّا بِالسَّدِّ»^(١).

الشبهة الرابعة: يقول الجديع ص: ١١٨ في الرد على الأئمة الذين يفرقون بين السَّماع والاستماع: «تكلّفت في هذا قولاً آخر، فقلت: فرق بين السَّماع والاستماع، فالأول دون قصد، بخلاف الثاني.

وأقول: لا شك في وجود الفرق بين اللفظين، لكن هذا لا يسعفك في شيء في حق الراعي، فهو الذي كان يزمر بالمزمار، كما أن من أنصت فقد استمع، وابن عمر كان ينفق الصوت لرسول الله ﷺ، وهذا لا يكون إلا بقصد، كما أنك احتججت بإعراض النبي ﷺ عن ذلك ووضع إصبعه في أذنيه، فلو كان اعتبار الاستماع هو محل التحريم دون مجرد السماع، فكان يكفيهِ ﷺ أن لا يصغي إلى ذلك»^(١).

الرد والتعليق:

١ - وصف الجديع توجيه العلماء للحديث السابق بما استقر لديهم من التفريق العلمي الدقيق بين السَّماع والاستماع بأنه نوع من التكلف، والحق أن صنيعه في إيراد الشبهات على الأدلة القاضية بتحريم آلات الطرب والموسيقى هو التكلف المذموم بعينه، وفرق كبير وبون شاسع بين من رسخت قدمه في العلم وأحاط بكمالات الشريعة وجزئياتها؛ فكان من ثمرة ذلك ما يرقمه من تحقیقات نفيسة عزيزة، وتقريرات نافعة مفيدة، وبين آخر لم ترسخ قدمه في العلم فصار ينسج شبهات متهافة هي أبعد ما تكون عن التحقيق والرؤسوخ العلمي.

٢ - تقدّم الكلام في توجيه فعل الراعي وصنيعه بما قرره العلامة ابن عبد الهادي.

٣ - يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله - جواباً عن الشبهة التي أثارها الجديع - : «فهذا الحديث إن كان ثابتاً فلا حجة فيه على إباحة الشبابة؛ بل هو على النهي

(١) انظر: «الموسيقى والغناء»، للجديع.

عَنْهَا أُولَى مِنْ وَجْوهٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّ الْمُحَرَّمَ هُوَ الْإِسْتِمَاعُ لَا السَّمَاعُ فَالرَّجُلُ لَوْ يَسْمَعُ الْكُفْرَ وَالْكَذِبَ وَالْغَيْبَةَ وَالْغِنَاءَ وَالشَّبَابَةَ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ مِنْهُ ؛ بَلْ كَانَ مُجْتَازًا بِطَرِيقٍ فَسَمِعَ ذَلِكَ لَمْ يَأْتُمْ بِذَلِكَ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ . وَلَوْ جَلَسَ وَاسْتَمَعَ إِلَى ذَلِكَ وَلَمْ يُنْكِرْهُ لَا بِقَلْبِهِ وَلَا بِلِسَانِهِ وَلَا يَدِهِ : كَانَ آيْمًا بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي ءَايَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ، وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ (١٨) وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَنْقُوتُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَلَكِنْ ذِكْرَى لَعَلَّهُمْ يَنْقُوتُونَ ﴿ وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مَثَلْتُمْ ﴾ فَجَعَلَ الْقَاعِدَ الْمُسْتَمِعَ مِنْ غَيْرِ انْكَارٍ بِمَنْزِلَةِ الْفَاعِلِ . وَلِهَذَا يُقَالُ : الْمُسْتَمِعُ شَرِيكَ الْمُعْتَابِ . وَفِي الْأَثَرِ : مَنْ شَهِدَ الْمَعْصِيَةَ وَكَرِهَهَا كَانَ كَمَنْ غَابَ عَنْهَا وَمَنْ غَابَ عَنْهَا وَرَضِيَ بِهَا كَانَ كَمَنْ شَهِدَهَا . فَإِذَا شَهِدَهَا لِحَاجَةٍ أَوْ لِإِكْرَاهٍ أَنْكَرَهَا بِقَلْبِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ . فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ » فَلَوْ كَانَ الرَّجُلُ مَارًا فَسَمِعَ الْقُرْآنَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَمِعَ إِلَيْهِ لَمْ يُؤْجَرْ عَلَى ذَلِكَ ؛ وَإِنَّمَا يُؤْجَرُ عَلَى الْإِسْتِمَاعِ الَّذِي يَقْصُدُ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ وَقَالَ لِمُوسَى : ﴿ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى ﴾ . فَإِذَا عُرِفَ أَنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ وَالْوَعْدَ وَالْوَعِيدَ يَتَعَلَّقُ بِالْإِسْتِمَاعِ ؛ لَا بِالسَّمَاعِ فَالنَّبِيُّ ﷺ وَابْنُ عُمَرَ كَانَ مَارًا مُجْتَازًا لَمْ يَكُنْ مُسْتَمِعًا وَكَذَلِكَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَنَافِعٌ مَعَ ابْنِ عُمَرَ : كَانَ سَامِعًا لَا مُسْتَمِعًا . فَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ سَدُّ أُذُنِهِ .

الْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّهُ إِنَّمَا سَدَّ النَّبِيُّ ﷺ أُذُنَيْهِ مُبَالَغَةً فِي التَّحَفُّظِ حَتَّى لَا يَسْمَعَ أَصْلًا . تَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ الْإِمْتِنَاعَ مِنْ أَنْ يَسْمَعَ ذَلِكَ خَيْرٌ مِنَ السَّمَاعِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي السَّمَاعِ إِثْمٌ وَلَوْ كَانَ الصَّوْتُ مُبَاحًا لَمَا كَانَ يَسُدُّ أُذُنَيْهِ عَنْ سَمَاعِ الْمُبَاحِ ؛ بَلْ سَدَّ أُذُنَيْهِ لِئَلَّا يَسْمَعَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ السَّمَاعُ مُحَرَّمًا دَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِمْتِنَاعَ مِنَ الْإِسْتِمَاعِ أُولَى . فَيَكُونُ عَلَى الْمَنْعِ مِنَ الْإِسْتِمَاعِ أَدَلُّ مِنْهُ عَلَى الْإِذْنِ فِيهِ .

الوجه الثالث: أنه لو قدر أن الاستماع لا يجوز فلو سد هو ورفيقه آذانهما لم يعرفا متى ينقطع الصوت فيترك المبتوع سد أذنيه.

الرابع: أنه لم يعلم أن الرفيق كان بالغاً؛ أو كان صغيراً دون البلوغ. والصبيان يرخص لهم في اللعب ما لا يرخص فيه للبالغ.

الخامس: أن زمارة الراعي ليست مظربة كالشباب التي يصنع غير الراعي فلو قدر الإذن فيها لم يلزم الإذن في الموصوف وما يتبعه من الأصوات التي تفعل في النفوس فعل حمي الكؤوس^(١).

الشبهة الخامسة: يقول الجديع ص: ١١٧ - ١١٨: «يتأكد ما ذكرته بأن ابن عمر وقع له مع مولاه نافع نظير ما وقع له مع النبي ﷺ، وهو يستحضر الواقعة، ومع ذلك فلم يأت في القصة إنكاراً على الراعي...».

الرد والتعليق:

١ - تقدم الكلام في توجيه فعل الراعي وصنيعه بما قرره الأئمة المحققون: ابن تيمية وابن عبد الهادي - رحمهما الله -.

٢ - المتأمل في سيرة ابن عمر رضي الله عنهما، يجد أنه قد بلغ شأواً كبيراً ومبلغاً عظيماً في اتباعه للنبي ﷺ إلى درجة أنه كان يتبع آثار النبي ﷺ، وهاك أخي القارئ بعض الآثار السلفية التي نقلها الإمام الذهبي رحمه الله في سيرة العظيم: «سير أعلام النبلاء»؛ بياناً لهذه الحقيقة، وتجلياً لها:

«عن ابن وهب: عن مالك، عن حدثه، أن ابن عمر كان يتبع أمر رسول الله ﷺ، وآثاره وحاله، ويهتم به، حتى كان قد خيف على عقله من اهتمامه بذلك.

وعن خارجة بن مصعب: عن موسى بن عقبة، عن نافع، قال: لو نظرت إلى ابن عمر إذا اتبع رسول الله ﷺ، لقلت: هذا مجنون.

(١) «مجموع الفتاوى»: (٢١٢/٣٠).

وعن نافع: أن ابن عمر كان يتبع آثار رسول الله ﷺ كل مكان صلى فيه، حتى إن النبي ﷺ نزل تحت شجرة، فكان ابن عمر يتعاهد تلك الشجرة، فيصب في أصلها الماء لكيلا تيبس.

وعن عبد الله بن نمير: عن عاصم الأحول، عن من حدثه، قال: كان ابن عمر إذا رآه أحد ظن به شيئاً مما يتبع آثار النبي ﷺ.

وعن وكيع: عن أبي مودود، عن نافع، عن ابن عمر، أنه كان في طريق مكة يقول برأس راحلته يثنياً، ويقول: لعل خفايقع على خف، يعني خف راحلة النبي ﷺ^(١).

فَكُلُّ هَذِهِ الْآثَارِ الَّتِي سَاقَهَا الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَرْجُمَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الْقُدُورَةِ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) تَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى مَدَى حِرْصِهِ عَلَى اتِّبَاعِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنَائَتِهِ الْفَائِقَةِ بِذَلِكَ.

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا الْأَمْرُ لَدَيْنَا بِمَا لَا شَكَّ فِيهِ، عَلِمْنَا حَيْثُئِذٍ: لِمَاذَا اسْتَعْدَمَ ابْنُ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ذَلِكَ الْأَسْلُوبَ حَالَ سَمَاعِهِ صَوْتِ زَمَّارَةِ الرَّاعِي.

لَا رَيْبَ أَنَّهُ اسْتَعْدَمَ ذَلِكَ الْأَسْلُوبَ؛ انْطِلَاقًا مِنْ اتِّبَاعِهِ الشَّدِيدِ لِلنَّبِيِّ ﷺ، حَيْثُ أَنَّهُ رَأَاهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَسْتَعْدِمُ ذَاتَ الْأَسْلُوبِ حِينَمَا سَمِعَ صَوْتَ زَمَّارَةِ الرَّاعِي؛ وَلِذَلِكَ قَالَ لِنَافِعٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي نِهَايَةِ الْقِصَّةِ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَمِعَ صَوْتَ زَمَّارَةِ رَاعٍ، فَصَنَعَ مِثْلَ هَذَا».

خُلاصَةُ الْقَوْلِ:

نَسْتَخْلِصُ مِمَّا تَقَدَّمَ تَحْرِيمَ الْغِنَاءِ بِآلَاتِ الطَّرْبِ وَالْمَوْسِيقَى، وَمَا ذَكَرَهُ الْجَدِيدُ فِي هَذَا الْمَقَامِ لَا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ إِلَّا مُجَرَّدَ شَبَهَاتٍ مَتَهَافَتَةٍ لَا قِيَمَةَ لَهَا وَلَا وَزْنَ أَمَامَ الْحَجَجِ الْقَاطِعَةِ وَالْبَرَاهِينِ السَّاطِعَةِ، فَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ.

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثالث:

ذكر الإجماع على تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الأول: عرض لأسماء أهل
العلم الذين حكوا الإجماع على تحريم
الغناء بآلات الطرب والموسيقى

تمهيد

في الفصلين السابقين، ذكرنا الأدلة من الكتاب والسنة على تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى، واستبان - بفضل الله وتوفيقه - لطالب الحق هذا الحكم كأنما هو الشمس في رابعة النهار، وفي هذا الفصل نذكر إجماع السلف على تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى، مبتدئين في ذلك بعرض أسماء أهل العلم الذين حكوا الإجماع على التحريم؛ لما يتضمنه من فوائد عزيزة، وفوائد نفيسة، منها:

١ - بيان أن تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى هو القول الشائع المشهور في الأمة على مر العصور وكر الدهور، بينما القول بالإباحة هو القول الشاذ الذي لا يعتد به.

٢ - أنه يُعطي تأييداً قوياً لحكم التحريم في هذه المسألة؛ إذ كيف يُحكي الإجماع على تحريم مسألة، يُتصور أنها من قبيل المباحات؟!

• أولاً: أهل العلم الذين نقلوا الإجماع على تحريم الغناء بآلات الطرب:

نقل الإجماع على تحريم الغناء بآلات الطرب جمع من أهل العلم، وهما هي أسماءهم فيما يلي:

- ١ - أبو جعفر بن جرير الطبري ^(١) رَحِمَهُ اللهُ (ت : ٣١٠ هـ).
- ٢ - أبو بكر بن المنذر النيسابوري ^(٢) رَحِمَهُ اللهُ (ت : ٣١٨ هـ).
- ٣ - أبو بكر محمد بن الحسين الآجري ^(٣) رَحِمَهُ اللهُ (ت : ٣٦٠ هـ).
- ٤ - أبو عبد الله بن بطة العكبري ^(٤) رَحِمَهُ اللهُ (ت : ٣٨٧ هـ).
- ٥ - سليم بن أيوب الرازي الشافعي ^(٥) رَحِمَهُ اللهُ (ت : ٤٤٠ هـ).
- ٦ - أبو الطيب الطبري الشافعي ^(٦) رَحِمَهُ اللهُ (ت : ٤٥٠ هـ).
- ٧ - أبو عمر بن عبد البر المالكي ^(٧) رَحِمَهُ اللهُ (ت : ٤٦٣ هـ).
- ٨ - أبو إسحاق الشيرازي ^(٨) رَحِمَهُ اللهُ (ت : ٤٧٦ هـ).
- ٩ - أبو الوليد بن رشد القرطبي المالكي ^(٩) رَحِمَهُ اللهُ (ت : ٥٩٥ هـ).
- ١٠ - موفق الدين بن قدامة الحنبلي ^(١٠) رَحِمَهُ اللهُ (ت : ٦٢٠ هـ).
- ١١ - أبو القاسم الرافعي الشافعي ^(١١) رَحِمَهُ اللهُ (ت : ٦٢٣ هـ).

-
- (١) انظر: «تنزيه الشريعة»: (ص/٦٠).
 - (٢) انظر: «الإقناع»: (١/٢٤٨) لابن المنذر.
 - (٣) انظر: «نزهة الأسماع»: (ص/٢٥).
 - (٤) انظر: «تلبس إبليس»: (ص/٢٣٧)، و«الكلام على مسألة السماع»: (ص/١٢٧).
 - (٥) انظر: «كف الرعاع»: (ص/٣٠٧).
 - (٦) انظر: «الرد على من يحب السماع»: (ص/٣١) لأبي الطيب الطبري، و«تلبس إبليس»: (ص/٣٢٠).
 - (٧) انظر: «جامع بيان العلم وفضله»: (٢/٧٩٠)، و«تفسير القرطبي»: (٧/٣).
 - (٨) انظر: «كف الرعاع»: (٢/٣٠٤).
 - (٩) انظر: «بداية المجتهد»: (٢/١٦٦) لابن رشد.
 - (١٠) انظر: «ذم الشبابة والرقص»: (ص/٢٧).
 - (١١) انظر: «كف الرعاع»: (٢/٣٠٥).

- ١٢ - أبو عمرو بن الصلاح الشافعي ^(١) رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٦٤٣هـ).
- ١٣ - أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي ^(٢) رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٦٥٦هـ).
- ١٤ - محمد بن أحمد القرطبي المالكي ^(٣) رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٦٧١هـ).
- ١٥ - أبو زكريا النووي الشافعي ^(٤) رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٦٧٦هـ).
- ١٦ - أبو يحيى الساجي الشافعي ^(٥) رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٧٠٣هـ).
- ١٧ - شيخ الإسلام ابن تيمية الحنبلي ^(٦) رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٧٢٨هـ).
- ١٨ - برهان الدين بن عبد الحق الحنفي ^(٧) رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٧٤٤هـ).
- ١٩ - شمس الدين بن قيم الجوزية ^(٨) رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٧٥١هـ).
- ٢٠ - عماد الدين بن كثير الشافعي ^(٩) رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٧٧٤هـ).
- ٢١ - أبو الفرج بن رجب الحنبلي ^(١٠) رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٧٩٥هـ).
- ٢٢ - شهاب الدين الأذرعي الشافعي ^(١١) رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٨٥١هـ).

(١) انظر: «فتاوى ابن الصلاح»: (٢/٤٩٩ - ٥٠٠).

(٢) انظر: «كشف القناع عن حكم الوجد والسماع»: (ص/١٣١).

(٣) انظر: «تفسير القرطبي»: (١٤/٥٤)، و«فتح الباري»: (٢/٤٤٢).

(٤) انظر: «كف الرعاع»: (٢/٣٠٥).

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١١/٥٧٧).

(٦) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١١/٥٦٩ - ٥٧٦).

(٧) انظر: «الكلام على مسألة السماع»: (ص/٤٥٦).

(٨) انظر: المصدر السابق: (ص/١٠٦ و ١١٧ و ١٢١).

(٩) انظر: المصدر السابق: (ص/٤٧٢).

(١٠) انظر: «نزهة الأسماع»: (ص/٦٤).

(١١) انظر: «روح المعاني»: (٧٧/٢١) للألوسي.

٢٣ - شمس الدين الجوجري الشافعي ^(١) رَحِمَهُ اللهُ (ت : ٨٨٩هـ).

٢٤ - أحمد بن حجر الهيتمي الشافعي ^(٢) رَحِمَهُ اللهُ (ت : ٩٧٤هـ).

٢٥ - أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي ^(٣) رَحِمَهُ اللهُ (ت : ١٢٧٠هـ).

٢٦ - أبو عبد الله عبد العزيز بن عبد الله بن باز ^(٤) رَحِمَهُ اللهُ (ت : ١٤٢٠هـ).

فهؤلاء سِتَّةٌ وعشرونَ إمامًا - رَحِمَهُمُ اللهُ - من كبار أئمة المسلمين ينقلون الإجماع على تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى خلال هذه القرون المتطاولة.

• ثانيًا: عرضٌ لنصوصٍ بعض أهل العلم في حكاية الإجماع:

يحسنُ بي في هذا السياق أن أسوقَ خمسةَ نصوصٍ نفيسةٍ من كلام أهل العلم بصددِ بيانِ هذه الحقيقة، وتوضيحِ صورتها:

١ - يقول الإمام ابنُ رجبِ الحنبلي رَحِمَهُ اللهُ: «وأما استماع آلات الملاهي المطربة المتلقة من وضع الأعاجم، فمحرم مجمع على تحريمه، ولا يعلم عن أحد منه الرخصة في شيء من ذلك، ومن نقل الرخصة فيه عن إمام يعتد به فقد كذب وافترى» ^(٥).

٢ - يقول العلامة ابنُ حجرِ الهيتمي رَحِمَهُ اللهُ رَدًّا على من زعمَ وجودَ خلافٍ في هذه المسألة: «وَمَنْ حَكَى فِيهَا خِلَافًا فَقَدْ غلط، أو غلب عليه هواه حتى أصممه وأعماه ومنعه هداه، وزلَّ به عن سنن تقواه» ^(٦).

(١) انظر: «كف الراعي»: (٣٠٨/٢).

(٢) انظر: المصدر السابق: (٣٠٦/٢).

(٣) انظر: «روح المعاني»: (٦٨/٧).

(٤) انظر: «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة»: (٤٣٣/٣).

(٥) «فتح الباري»: (٧٩/٦) لابن رجب الحنبلي.

(٦) «كف الراعي»: (٣٠٦/٢ - ٣٠٧).

ويقول - ردًا على من زعم أن المسألة غير مجمع عليها، أو أن أحدًا من العلماء قال بحلها - : «هيهات، ليس الأمر بالهويناء كما يظن، بل بينه وبين إثبات الحل عن واحد - من العلماء - مفاوز تقطع دونها الأعناق، إذ لو أقام طول عمره يفحص ويفتش ما ظفر بنقل الحل عن طريق صحيح عن واحد من العلماء»^(١).

٣ - يقول العلامة ابن قدامة المقدسي رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَمَّا آلَةُ اللَّهْوِ كَالطُّبُورِ، وَالْمِزْمَارِ، وَالشَّبَابَةِ، فَلَا قَطْعَ فِيهِ، وَإِنْ بَلَغَتْ قِيمَتُهُ مَفْضَلًا نَصَابًا، وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ.

وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ: إِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ بَعْدَ زَوَالِ تَأْلِيفِهِ نَصَابًا، فَفِيهِ الْقَطْعُ، وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّهُ سَرَقَ مَا قِيمَتُهُ نَصَابٌ، لَا شُبْهَةَ لَهُ فِيهِ، مِنْ حِرْزٍ مِثْلِهِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْقَطْعِ، فَوَجَبَ قَطْعُهُ، كَمَا لَوْ كَانَ ذَهَبًا مَكْسُورًا.

وَلَنَا أَنَّهُ آلَةٌ لِلْمَعْصِيَةِ بِالْإِجْمَاعِ، فَلَمْ يُقَطَّعْ بِسَرِقَتِهِ، كَالْخَمْرِ؛ وَلِأَنَّ لَهُ حَقًّا فِي أَخْذِهَا لِكُسْرِهَا، فَكَانَ ذَلِكَ شُبْهَةً مَانِعَةً مِنَ الْقَطْعِ، كَأَسْتَحْقَاقِهِ مَالَ وَلَدِهِ»^(٢).

٤ - يقول العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللهُ: «والغناء مُحَرَّمٌ عِنْدَ جَمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِذَا كَانَ مَعَهُ آلَةٌ لَهْوٍ كَالْمَوْسِيقَى وَالْعُودِ وَالرَّبَابِ وَنَحْوِ ذَلِكَ حُرَّمٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ»^(٣).

٥ - يقول العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد - حَفِظَهُ اللهُ - : «أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَحْرِيمِ الْغِنَاءِ وَمَا يَصْحَبُهُ مِنْ آلَاتِ اللَّهْوِ، وَقَدْ حَكَّى الْإِجْمَاعَ جَمَاعَاتٌ مِنْهُمْ: ابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَابْنُ الصَّلَاحِ، وَالْقُرْطُبِيُّ، وَابْنُ تَيْمِيَّةَ، وَابْنُ الْقَيْمِ، وَالْهَيْتَمِيُّ، وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ مِنْ قَبْلُ، وَمِنْ بَعْدُ»^(٤).

(١) «كف الرعاع»: (٢/ ٣٠٦ - ٣٠٧).

(٢) «المغني»: (١٠/ ٢٨٣).

(٣) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة»: (٣/ ٤٣٣).

(٤) «تصحيح الدعاء»: (ص/ ٧٥).

**المبحث الثاني: الردُّ على الشبهات
التي أثارها الجديع حول الإجماع**

• الردُّ على الشبهات :

أعرضُ بينَ يديكَ أخي القارئ الشَّبهاتِ التي أثارها الجديع حولَ الإجماع ،
والردُّ عليها بما تقتضيه الحُجُجُ العِلْمِيَّةُ .

الشَّبهةُ الأولى : قال الجديع ص : ١٣٦ - ١٣٧ : « ادَّعى ذلكَ كثيرونَ ،
عامَّتْهم بعدَ المذاهبِ الفقهيَّةِ المشهورة ، وللتَّقليدِ في ذلكَ تأثيرٌ كبيرٌ . .

وأقولُ : صِحَّةُ الاستِدلالِ بهذا مَبْنِيَّةٌ على مُقَدِّمتين :

الأولى : صِحَّةُ الاستِدلالِ بالإجماع .

والثَّانيةُ : صِحَّةُ وُقُوعِ الإجماعِ في هذه المسألة .

وفسادُ إحداهُما فسادٌ لِلنَّتيْجَةِ على أيِّ تقديرٍ .

أمَّا الأولى ، فلا نُسَلِّمُ إمكانَ وُقُوعِ الإجماعِ على تحريمِ لشيءٍ كانَ موجودًا في
عَهْدِ التَّشريعِ ولا نَصٍّ فيه على التَّحريمِ ، بل من الخطأ تصوُّرُ ذلكَ أصلاً ، إذْ عَدَمُ
النَّصِّ يعني عَدَمَ التَّحريمِ ، وعَدَمُ التَّحريمِ يعني الإباحةَ ، فكيفَ يصحُّ وُقُوعُ
الإجماعِ على تحريمٍ ما أَقرَّتِ الشَّريعةُ ضِدَّهُ ؟ ! » .

الردُّ والتعليقُ :

١ - زَعَمَ الجديعُ أَنَّ إجماعَ السَّلَفِ ﷺ على تحريمِ الغناءِ بِآلاتِ الطَّرَبِ
والموسيقى لا يُمكنُ وقوعه ولا يَصِحُّ حيثُ لا نَصٌّ مِنَ الكُتَابِ والسُّنَّةِ يُفِيدُ ذلكَ ،
والحقُّ - بما تَقَدَّمَ معنا - أَنَّ هذه الدَّعوى متهافئةٌ ساقطةٌ ، إذْ لا يُوجدُ نَصٌّ واحدٌ

يُفِيدُ التَّحْرِيمُ فَحَسْبُ ، بَلْ ثَمَّةَ نصوصٍ كثيرة تُفِيدُ ذَلِكَ .

٢ - في كلام الجديع إسقاطُ مُرَوِّعٍ لمكانة أولئك الأئمة ومنزلتهم العلميَّة ، حيث لا يُمكنُ بحالٍ أَنْ يتجاسروا جميعًا على حكاية الإجماع على التَّحْرِيمِ في الوقتِ الَّذِي لا يُوجدُ فيه نصٌّ واحدٌ يُفِيدُ ذَلِكَ ، ولو فرضنا أَنَّ واحدًا منهم فَعَلَ ذلكَ ، لكانَ تَصَوُّرُ ذلكَ في جميعهم ضربًا من المحالِ والاستخفافِ بِهِمْ .

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ : قال الجديع ص : ١٣٧ - ١٣٨ : «وغايةُ ما يكونُ عليه اعتبارُ هذا النوعِ من الإجماعِ [يعني : الإجماعَ السُّكُوتِيَّ] : أَنْ يُسْتَأْنَسَ بِهِ مَعَ النَّصِّ ، أَمَّا أَنْ يُحْتَجَّ بِهِ مُجَرَّدًا فلا ، وذلكَ لاحْتِمالاتٍ ، مِنْهَا :

١ - أَنْ يُوجَدَ الْقَوْلُ الْمُخَالَفُ وَلَمْ يَطْلُعْ عَلَيْهِ مَدَّعِي الْإِجْمَاعِ ، أَوْ لَمْ يُحْفَظْ ذَلِكَ الْقَوْلُ أَصْلًا ، إِذْ لَمْ يَتَكَفَّلْ لَنَا رَبُّنَا ﷻ بِحِفْظِ جَمِيعِ أَقَاوِيلِ الْعُلَمَاءِ ، وَهَذَا أَمْرٌ مُدْرِكٌ ضَرُورَةً .

ولهذا كَانَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَقُولُ : «مَا يَدَّعِي فِيهِ الرَّجُلُ الْإِجْمَاعَ فَهُوَ كَذِبٌ ، مَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ فَهُوَ كَاذِبٌ ، لَعَلَّ النَّاسَ اخْتَلَفُوا ، مَا يُدْرِيهِ ! وَلَمْ يَنْتَه إِلَيْهِ ، فَلْيَقُلْ : لَا نَعْلَمُ النَّاسَ اخْتَلَفُوا ، هَذِهِ دَعْوَى يَشِيرُ الْمَرِيسِيُّ وَالْأَصَمُّ ، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ : لَا نَعْلَمُ النَّاسَ اخْتَلَفُوا ، أَوْ : لَمْ يَبْلُغْنِي ذَلِكَ» .

الرَّدُّ وَالتَّعْلِيقُ :

١ - بَنَى الْجَدِيعُ دَعْوَاهُ السَّابِقَةَ عَلَى مَقُولَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «مَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ فَهُوَ كَاذِبٌ» ، وَهَذِهِ الْمَقُولَةُ قَدْ حَمَلَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى عِدَّةِ أَوْجِهٍ ، لَكُونِهِ - عَلَيْهِ رَحْمَةُ اللَّهِ - يَحْتَجُّ بِالْإِجْمَاعِ وَيَسْتَدِلُّ بِهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ ، مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ مَنْعُ وَقُوعِ الْإِجْمَاعِ ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَوْجِهَةِ :

١ - أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْوَرَعِ ؛ لَجَوَازِ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ خِلَافٌ لَمْ يَبْلُغْهُ .

٢ - أَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ فِي حَقِّ مَنْ لَيْسَ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِخِلَافِ السَّلَفِ ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

تَمَّةُ كلامه السابق، إذ يقول: «من ادَّعى الإجماع فهو كاذبٌ لعلَّ النَّاسَ اختلفوا هذه دعوى بشر المريسي والأصم، ولكن يقول: «لا نعلم النَّاسَ اختلفوا» إذا هو لم يبلغه».

لذلك يقول الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «وأنت قد تصنع مثل هذا فتقول: هذا أمرٌ مجتمعٌ عليه، قال: لست أقول ولا أحدٌ من أهل العلم هذا مجتمعٌ عليه إلا لَمَّا لا تلقى عالماً أبداً إلا قاله لك وحكاه عَمَّنْ قبله؛ كالظهر أربع، وكتحريم الخمر وما أشبه هذا»^(١).

فَعَلِمَ بالنقل عن هذين الإمامين أَنَّ الواجب الاحتياط في نقل الإجماع والتَّشَبُّثُ في ادِّعائه، لا كما زَعَمَ الجديع من فهمه لهذه المقولة بأنها تفيد استحالة وقوع الإجماع.

يقول الإمام ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ في تقرير هذه الحقيقة: «وليس مراده - أي الإمام أحمد - بهذا استبعاد وجود الإجماع، ولكن أحمد وأئمة الحديث بُلُوا بمن كان يردُّ عليهم السُّنَّةُ الصحيحة بإجماع النَّاسِ على خلافها، فَبَيَّنَ الشَّافِعِيُّ وأحمدُ أَنَّ هذه الدَّعوى كذبٌ، وأَنَّهُ لا يجوزُ ردُّ السُّنَنِ بِمِثْلِهَا»^(٢).

إذا؛ فقول الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ لا يَنْتَزِلُ أبداً على ما نحن فيه الآن، حيث إنَّ حكاية الإجماع على تحريم الغناء بآلات الطَّرْبِ والموسيقى لا يترتب عليه ردُّ السُّنَنِ التي جاءت بإباحة ذلك، بل الحقُّ الأبلغُ أَنَّ تلك النُّصوصَ تنسجمُ غاية الانسجام مع حكاية الإجماع على التَّحريم؛ إذ أَنَّها تُفيدُ هذا الحكم كما تقدَّم معنا.

(١) «الرسالة»: (ص/٥٣٤).

(٢) «مختصر الصواعق»: (ص/٥٠٦)، وانظر: «المسودة»: (ص/٣١٦)، و«مجموع الفتاوى»: (١٩/

الشُّبْهَةُ الثَّلَاثَةُ: قال الجديع ص: ١٣٨ - في بيان العلل التي من أجلها يردُّ الإجماعُ السَّكُوتِيُّ - : «أَنْ يَسْكُتَ الْمُخَالَفُ عَنْ إِبْدَاءِ خِلَافِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِالْقَوْلِ الْآخِرِ؛ لَعَلَّةً: كَخَوْفٍ، أَوْ مُرَاعَاةٍ مَصْلَحَةٍ رَاجِحَةٍ عِنْدَهُ، أَوْ لغير ذلك.

كَمَا ثَبَتَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّهُ وَزَفَرُ بْنُ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ أَتَيَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، فَأَخْبَرَهُمَا بِقَوْلِهِ فِي إِبْطَالِ الْعَوْلِ، وَخِلَافِهِ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ زُفَرٌ: فَمَا مَنَعَكَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ أَنْ تُشِيرَ عَلَيْهِ بِهَذَا الرَّأْيِ؟ قَالَ: هَيْبَتُهُ.

وقد كان ابن عباس يرى المباهلة في هذه المسألة، ومع ذلك فيسكت عن إظهار خلافه هيبة لعمر.

والعول في مسائل المواريث، هو: أن تزيد سهام الميراث على سهام المال..

فإن تصوّرت وقوعه من مثل ابن عباس، فهو وارد محتمل من كل عالم مثله أو دونه».

الرَّدُّوالتعليقُ:

الجواب عن هذه الشُّبْهَةِ أَنْ يُقَالَ:

إِنَّ كَلَامَ الْجَدِيعِ لَوْ كَانَ مُنْصَبًّا عَلَى غَيْرِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ مِنَ الصَّوَابِ؛ إِذْ لَمْ يَتَكْفَلِ اللَّهُ تعالى بِحِفْظِ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِي أَيِّ عَصْرٍِ مِنَ الْعَصُورِ، أَمَّا أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم الَّتِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا فَهُمُ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ، فَهِيَ مَحْفُوظَةٌ كَمَا بَيَّنَّا فِيمَا مَضَى، وَالْمَثَالُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْجَدِيعُ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ حُجَّةٌ عَلَيْهِ لَا لَهُ، فَمَعَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَدْ سَكَتَ عَنْ إِبْدَاءِ رَأْيِهِ هَيْبَةً لِعُمَرَ رضي الله عنه، إِلَّا أَنَّ رَأْيَهُ هَذَا لَمْ يَبْقَ مَطْوِيًّا مَخْفِيًّا، بَلْ بَرَزَ إِلَى حِيزِ الْوُجُودِ، وَشَاعَ وَذَاعَ بَعْدَ ذَلِكَ، وَهَذَا مِنْ أَظْهَرِ الْحُجَجِ وَالْبَرَاهِينِ عَلَى أَنَّ أَقْوَالَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم تَبْقَى مَحْفُوظَةً لَا تَضْمَحَلُّ أَبَدًا.

الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: قال الجديع ص ١٣٩: «لكن أزيدُ ذِكْرَ خَلَلِ المَقْدَمَةِ الثَّانِيَةِ، وَهِيَ زَعْمُ وَقُوعِ الإِجْمَاعِ ولو على أَدْنَى مَعْنِيَّتِهِ فِي تَحْرِيمِ الغِنَاءِ والموسيقى، أو الموسيقى خاصَّةً، فأقولُ: ليسَ ذلكَ مُطَابِقًا لِلوَاقِعِ، مِنْ ثَلَاثِ جِهَاتٍ:

الجهة الأولى: مَجِيءُ الأدْلَةِ بِمَا يُثْبِتُ ضِدَّهُ، كما تقدَّمَ طَرَفٌ مِنْهَا فِي بَعْضِ مَا ظَنَنُ الْمُحَرَّمِ دَلِيلًا عَلَى التَّحْرِيمِ، فَكَانَ دَلِيلًا عَلَى إِثْبَاتِ الحَلِّ فِي الْأَصْلِ، وكما سيأتي في الفَصْلِ الثَّانِي فِي ذِكْرِ طَرَفٍ آخَرَ مِنْهَا. فَإِنْ عُرِفَ المَنْعُ عَنْ طَائِفَةٍ، والسُّكُوتُ مِنْ سَائِرِ الْأُمَمَةِ، فَإِنَّ سُكُوتَ مَنْ سَكَتَ جَارٍ عَلَى الْأَصْلِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ مَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ النَّاسُ مِنَ الْإِبَاحَةِ، بِمَقْتَضَى تِلْكَ الأدْلَةِ الَّتِي سَلِمَتْ مِنَ الْمَعَارِضِ، أَمَّا أَنْ يُحْمَلَ ذَلِكَ السُّكُوتُ مِنْهُمْ عَلَى مُوَافَقَةِ قَوْلِ الْمُحَرَّمِ الَّذِي لَمْ يَنْهَضْ لَهُ دَلِيلٌ وَاحِدٌ عَلَى التَّحْرِيمِ، دُونَ إِبْقَاءِ سُكُوتِهِمْ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي عَلِمُوهُ بِمَقْتَضَى الأدْلَةِ، فَلَهُوَ عَكْسُ الْأَصْلِ.

الجهةُ الثَّانِيَةُ: أَنَّ أَكْثَرَ مَنْ يَدَّعِي الإِجْمَاعَ هُنَا يَذْكُرُهُ قَوْلًا مُجْمَلًا دُونَ سِيَاقِ عِبَارَاتِ الْمُجْتَهِدِينَ وَالْفُقَهَاءِ لِلنَّظَرِ فِي حَقِيقَةِ دَلَالَتِهَا، أَوْ يَخْلُطُ بَيْنَ الْمُخْتَلَفَاتِ فِي هَذَا الْبَابِ، فَمِنْهُمْ مَنْ جَاءَتْ عِبَارَتُهُ فِي الغِنَاءِ خَاصَّةً، وَمِنْهُمْ مَنْ جَاءَتْ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِ الْآلَاتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَاءَتْ عِبَارَتُهُ فِي بَعْضِ سَمَاعِ الصُّوفِيَّةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَكَلَّمَ فِي غِنَاءِ الْفُسَّاقِ، وَهَذِهِ فِي التَّحْقِيقِ مُخْتَلَفَاتٌ بِحَسَبِ الْأَغْرَاضِ، لَا يَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ كَالْعِبَارَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ، فَذَلِكَ فِي نَقْلِ الْعِلْمِ مُحْظُورٌ مِنْافٍ لِلْأَمَانَةِ.

فَالْقَوْلُ الْمُجْمَلُ فِي حِكَايَةِ الإِجْمَاعِ لَا يُعْنِي فِي صَحَّةِ نِسْبَةِ الْإِتْفَاقِ إِلَى عَامَّةِ عُلَمَاءِ الْأُمَةِ، وَالَّذِي يُمَثِّلُ بِإِطْلَاقِهِ عُلَمَاءَ الصَّحَابَةِ فَمِنْ بَعْدِهِمْ، فَإِنَّهُ مِنَ الْجَائِزِ كَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَا فَهَمَهُ مُدَّعِي الإِجْمَاعِ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ، كَذَلِكَ الَّذِي قَالَ: (صَحَّ تَحْرِيمُ الغِنَاءِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ عَمْرٍ، وَجَابِرٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَائِشَةَ)، وَإِذَا تَأَمَّلْتَ حَقِيقَةَ هَذِهِ النُّسْبَةِ عَلَى تَسْلِيمِ ثُبُوتِ الْأَسَانِيدِ إِلَيْهِمْ، وَجَدْتَهَا

باطلة؛ فإنَّ هذا القائلَ حَمَلَ عباراتهم الدلالة على مذهبه، فعَزَمَ بنسبة قولِ التحريم لهم، وإنَّما استفادَهُ من تفسيرِ ابنِ مسعودٍ - مثلاً - لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِ لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾، قال: «الغناء»، فَرَعَمَ هذا الرَّاعِمُ أَنَّ ابنَ مسعودٍ حَرَّمَ الغِنَاءَ، وهكذا في سائرِ مَنْ ذَكَرَ من الصَّحَابَةِ، وهذه جُرْأَةٌ في العلمِ لا تقومُ على قَدَمٍ.

الجهة الثالثة: المخالفُ موجودٌ في القديم والحديث.

أما في القديم، فشهرته عن أهلِ الحِجَازِ لا تَحْتَاجُ إلى كثيرِ استدلالٍ، نقلَهُ عنهم خلقٌ كثيرٌ من العلماءِ، كالزُّهريِّ، والأوزاعيِّ، ومَعْمَرِ بنِ راشدٍ، ويحيى القطانِ، مِمَّنْ أَنْكَرَهُ عليهم، وغيرِهِم.

ثمَّ شهرُهُ ذلكَ في مسائلِ الخلافِ أَظْهَرَ من أنْ تُفَصَّلَ، فلم يَزَلِ العلماءُ يُصَنِّفُونَ فيها على اختلافِ مذاهِبِهِم، وطائفةٌ مِمَّنْ ذَهَبُوا إلى التَّحْرِيمِ لم يَمْنَعَهُم الإنصافُ من الإقرارِ بأنَّها من مَسَائِلِ الخِلافِ.

نَعَمْ، هُنَاكَ مَنْ يَسْتَخِفُّ بالمخالفِ فيقول: إنَّما خالفَ في ذلكَ مَنْ لا يُعْتَدُّ برأيه!!.

الرَّدُّ والتعليقُ:

١ - زَعَمَ الجديعُ أَنَّ إجماعَ السَّلَفِ ﷺ ليس مطابقاً للواقع؛ لأنَّ الأدِلَّةَ جاءتْ بضدِّ ذلكَ، والجوابُ عن هذا أنْ يُقالَ:

أ - إنَّ الحديثَ هاهنا عن الإجماعِ وليسَ عنِ الأدِلَّةِ؛ والواجبُ على مَنْ يَرُدُّ الإجماعَ في هذه المسألةِ أنْ ينقلَ لنا ما ينقضُ هذا الإجماعَ من كلامِ أهلِ العلمِ.

ب - سَبَقَ الكلامُ بالتفصيلِ على أنَّ الأدِلَّةَ لم تأتِ بضدِّ الإجماعِ، بل الحقُّ أنَّها منسجمةٌ معه غايةَ الانسجامِ.

٢ - زَعَمَ الجديعُ أيضاً أَنَّ إجماعَ السَّلَفِ ﷺ ليس مطابقاً للواقع؛ لأنَّ أكثرَ

مَنْ يَدَّعِي الإِجْمَاعَ هُنَا يَذْكُرُهُ قَوْلًا مُجْمَلًا دُونَ سِيَاقِ عِبَارَاتِ الْمُجْتَهِدِينَ وَالْفُقَهَاءِ لِلنَّظَرِ فِي حَقِيقَةِ دَلَالَتِهَا، أَوْ يَخْلِطُ بَيْنَ الْمُخْتَلَفَاتِ فِي هَذَا الْبَابِ، فَمِنْهُمْ مَنْ جَاءَتْ عِبَارَتُهُ فِي الْغِنَاءِ خَاصَّةً، وَمِنْهُمْ مَنْ جَاءَتْ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِ الْآلَاتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَاءَتْ عِبَارَتُهُ فِي بَعْضِ سَمَاعِ الصُّوْفِيَّةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَكَلَّمَ فِي غِنَاءِ الْفُسَّاقِ، وَهَذِهِ فِي التَّحْقِيقِ مُخْتَلَفَاتٌ بِحَسَبِ الْأَغْرَاضِ، لَا يَجُوزُ أَنْ تُجْعَلَ كَالْعِبَارَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ، فَذَلِكَ فِي نَقْلِ الْعِلْمِ مُحْظُورٌ مَنْأَفٍ لِلْأَمَانَةِ.

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ أَنْ يُقَالَ:

إِنَّ الْمَتَأَمِّلَ فِي كَلَامِ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ نَقَلُوا الْإِجْمَاعَ، يَجِدُ أَنَّ فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ وَالظُّهُورِ عَلَى تَحْرِيمِ الْغِنَاءِ بِآلَاتِ الطَّرَبِ وَالْمُوسِيقَى، وَلَمْ يَكُنْ أَبَدًا كَلَامًا مُجْمَلًا عَائِمًا كَمَا زَعَمَ الْجَدِيعُ، وَإِلَيْكَ أَخِي الْقَارِئُ هَذِهِ النُّصُوصُ الْعَزِيزَةُ الَّتِي تُجَلِّي هَذِهِ الْحَقِيقَةَ بِأَنْصَعِ صُورَةٍ وَأَبْنَهَا:

أ - يَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَمَّا اسْتِمَاعُ آلَاتِ الْمَلَاهِي الْمَطْرَبَةِ الْمُتَلَقَاةِ مِنْ وَضْعِ الْأَعَاجِمِ، فَمَحْرَمٌ مُجْمَعٌ عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَلَا يَعْلَمُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُ الرُّخْصَةُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، وَمَنْ نَقَلَ الرُّخْصَةَ فِيهِ عَنْ إِمَامٍ يَعْتَدُّ بِهِ فَقَدْ كَذَبَ وَافْتَرَى»^(١).

ب - يَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَمَّا إِبَاحَةُ هَذَا السَّمَاعِ وَتَعْلِيلُهُ فَلْيُعْلَمِ أَنَّ الدُّفَّ وَالشَّابَابَةَ وَالْغِنَاءَ إِذَا اجْتَمَعَتْ، فَاسْتِمَاعُ ذَلِكَ حَرَامٌ عِنْدَ أَئِمَّةِ الْمَذَاهِبِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْ أَحَدٍ مِمَّنْ يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِ فِي الْإِجْمَاعِ وَالْإِخْتِلَافِ أَنََّّهُ أَبَاحَ هَذَا السَّمَاعَ»^(٢).

ج - يَقُولُ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَمَرَ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَمَّا الْمَزَامِيرُ وَالْأَوْتَارُ وَالْكُوبَةُ، فَلَا يُخْتَلَفُ فِي تَحْرِيمِ سَمَاعِهِ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْ أَحَدٍ مِمَّنْ يُعْتَبَرُ

(١) «فتح الباري»: (٦/٧٩) لابن رجب الحنبلي.

(٢) «فتاوى ابن الصلاح»: (ص/٣٠٠).

قَوْلُهُ مِنَ السَّلَفِ وَأُئِمَّةِ الْخَلْفِ مَنْ يُبَيِّحُ ذَلِكَ»^(١).

وَقَدْ نَقَلَ اثْنَانِ مِنَ الْأُئِمَّةِ الْإِجْمَاعَ عَلَى تَحْرِيمِ الْغِنَاءِ بِآلَاتِ الطَّرْبِ وَالْمَوْسِيقَى لَا فِي دِينِ الْإِسْلَامِ وَشَرِيعَتِهِ فَحَسَبَ، بَلْ حَتَّى فِي الْأَدْيَانِ السَّابِقَةِ، وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهَا مَعَاوِلُ الْهَدْمِ وَالتَّحْرِيفِ، وَهَذِهِ النُّصُوصُ تُعَدُّ - بِحَقٍّ - مِنَ النُّكْتِ الْفَرِيدَةِ الْعَزِيزَةِ فِي هَذَا الْبَابِ:

- يَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَمَّا عِلْمُ الْمَوْسِيقَى وَاللَّهْوِ فَمُطْرَحٌ وَمَنْبُودٌ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الْأَدْيَانِ عَلَى شَرَائِطِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ»^(٢).

- يَقُولُ الْإِمَامُ الْأَلُوسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَفِي التَّاتَارِخَانِيَةِ أَعْلَمُ أَنَّ التَّغْنِيَّ حَرَامٌ فِي جَمِيعِ الْأَدْيَانِ، وَذَكَرَ فِي الزِّيَادَاتِ أَنَّ الْوَصِيَّةَ لِلْمَغْنِينَ وَالْمَغْنِيَّاتِ مِمَّا هُوَ مَعْصِيَةٌ عِنْدَنَا وَعِنْدَ أَهْلِ الْكِتَابِ»^(٣).

٣ - سَيَأْتِي فِي الْمَبْحَثِ الْقَادِمِ - بِإِذْنِ اللَّهِ - الرَّدُّ عَلَى زَعَمِ الْجَدِيدِ بِأَنَّ الْآثَارَ الثَّابِتَةَ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي ذَمِّ الْغِنَاءِ وَالتَّنْفِيرِ عَنْهُ لَا تُفِيدُ حُكْمًا بِتَحْرِيمِهِمْ لِلْغِنَاءِ بِآلَاتِ الطَّرْبِ وَالْمَوْسِيقَى، وَأَنَّ نِسْبَةَ التَّحْرِيمِ لَهُمْ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ، تُعَدُّ جُرْأَةً فِي الْعِلْمِ لَا تَقُومُ عَلَى قَدَمٍ.

٤ - زَعَمَ الْجَدِيدُ أَنَّ الْمَخَالَفَ مَوْجُودَ فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ: أَمَّا فِي الْقَدِيمِ، فَشُهْرَتُهُ عَنْ أَهْلِ الْحِجَازِ لَا تَحْتَاجُ إِلَى كَثِيرٍ اسْتِدْلَالٍ، نَقَلَهُ عَنْهُمْ خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، كَالزُّهْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَمَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، وَيَحْيَى الْقَطَّانِ، مِمَّنْ أَنْكَرَهُ عَلَيْهِمْ، وَغَيْرِهِمْ.

ثُمَّ شُهْرَةُ ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ أَظْهَرُ مِنْ أَنْ تُفْصَلَ، فَلَمْ يَزَلِ الْعُلَمَاءُ

(١) «كُشِفَ الْقِنَاعُ عَنْ حُكْمِ الْوَجْدِ وَالسَّمَاعِ»: (ص/١٣١).

(٢) «جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلُهُ»: (٢/٧٩٠).

(٣) انْظُرْ: «رُوحُ الْمَعَانِي»: (٧/٦٨) لِلْأَلُوسِيِّ.

يُصَنَّفُونَ فِيهَا عَلَى اخْتِلَافٍ مَذَاهِبِهِمْ، وَطَائِفَةٌ مِمَّنْ ذَهَبُوا إِلَى التَّحْرِيمِ لَمْ يَمْنَعَهُمُ الْإِنْصَافُ مِنَ الْإِقْرَارِ بِأَنَّهَا مِنْ مَسَائِلِ الْخِلَافِ.

نَعَمْ، هُنَاكَ مَنْ يَسْتَخِفُّ بِالْمُخَالَفِ فَيَقُولُ: إِنَّمَا خَالَفَ فِي ذَلِكَ مَنْ لَا يُعْتَدُّ بِرَأْيِهِ!!».

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الشُّبْهَةِ مِنْ عِدَّةِ وَجُوهِ:

أَوَّلُهَا: الْمُتَفَحِّصُ فِي تِلْكَ الْآثَارِ الَّتِي سَاقَهَا الْجَدِيعُ فِي بَيَانِ وَجُودِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْأَمَةِ فِي مَسْأَلَةِ: «تَحْرِيمِ الْغِنَاءِ بِآلَاتِ الطَّرَبِ وَالْمُوسِيقَى»، يَجِدُ أَنَّهَا نَقُولُ إِمَّا أَنَّهَا لَا تَثْبُتُ مِنَ النَّاحِيَةِ الْإِسْنَادِيَّةِ أَوْ أَنَّهَا نَقُولُ مُجْمَلَةً عَائِمَةً؛ فَهِيَ إِذَا لَيْسَتْ صَرِيحَةً وَاضِحَةً فِيمَا نَحْنُ بِصُدِّقِ مَنَاقَشَتِهِ الْآنَ، وَبَيَانُ ذَلِكَ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

أ- الْأَثَرُ الْأَوَّلُ:

قَالَ الْجَدِيعُ: «أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِر (٣٦١/١) بِإِسْنَادِهِ إِلَى الزُّهْرِيِّ، قَالَ: «يَدْعُوا مِنْ حَدِيثِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ حَدِيثَيْنِ، وَمِنْ حَدِيثِ أَهْلِ مَكَّةَ حَدِيثَيْنِ، وَمِنْ حَدِيثِ أَهْلِ الْعِرَاقِ حَدِيثَيْنِ، وَمِنْ حَدِيثِ أَهْلِ الشَّامِ حَدِيثَيْنِ، فَأَمَّا حَدِيثَا أَهْلِ الْمَدِينَةِ فَالسَّمَاعُ وَالْقِيَانُ، وَذَكَرَ سَائِرُ الْخَبَرِ»، وَقَدْ حَكَّمَ الْجَدِيعُ عَلَى هَذَا الْأَثَرِ بِالْحَسَنِ، فَهَلْ هَذَا الْحُكْمُ يَصِحُّ مِنَ النَّاحِيَةِ الْإِسْنَادِيَّةِ؟.

الْأَثَرُ لَا يَثْبُتُ مِنَ النَّاحِيَةِ الْإِسْنَادِيَّةِ:

بِالرُّجُوعِ إِلَى الْمَصَادِرِ، نَجِدُ أَنَّ هَذَا الْأَثَرَ قَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرِ فِي: «تَارِيخِ دِمَشْقَ» مِنْ طَرِيقِ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ حَمْزَةَ السَّلْمِيِّ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَحْمَدَ التَّمِيمِيِّ أَنَا أَبُو الْقَاسِمِ تَمَامُ الرَّازِيِّ أَنَا أَبُو الْيَمِينِ بْنِ رَاشِدٍ نَا أَبُو الْأَصْبَغِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ سَعِيدِ الْهَاشِمِيِّ الدَّمَشْقِيِّ نَا مُحَمَّدُ بْنُ سَمَاعَةَ نَا عَبْدِ الرَّزَاقِ أَنَا مُعَمَّرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ.

وَبِدْرَاسَةِ إِسْنَادِ هَذَا الْأَثَرِ، يَتَبَيَّنُ أَنَّ خَمْسَةً مِنْ رِجَالِهِ لَا تُوجَدُ لَهُمْ تَرَاجُمٌ

معتمدة في كتب الرجال أو التراجم، فهم إذا في عداد المجاهيل، فكيف يصح - حينئذ - وصف هذا الإسناد بالحسن؟!

الجديع يستدل بعبارات مجملة!! لا تنهض في إثبات وجود الخلاف في المسألة:

ولو فرضنا جدلاً صحة هذا الأثر، لكان بعيداً عن مسألة: «تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى»؛ ذلك لأن السياق لم يأت فيه التصريح بتحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى، وإنما غاية ما فيه ذكر السماع والقيان، والسماع^(١) لفظ مجمل يطلق على ألوان مختلفة من المسموعات، منها:

١ - الكلام المنثور الذي ليس بقرآن أو حديث.

٢ - أناشيد الزهد وترقيق القلوب مع استعمال الإيقاع الموسيقي، وهذا ما يعرف بـ: «السماع الصوفي» الذي أبدعه أوائل الصوفية.

٣ - ذكر الله باسمه المفرد (الله) بصوت واحد وبشكل جماعي مع الرقص والدف والغناء، وهذا اللون من السماع يعد لوناً من ألوان السماع عند متأخري الصوفية.

٤ - الغناء المجرد عن آلات الطرب والموسيقى، على أن يكون ذلك بضرب من التمثيط والتكسير.

(١) لتحرير مصطلح: «السماع»، يرجى مراجعة المصادر الآتية:

«مجموع الفتاوى»: (١٠/٧٦ - ٨١، ١١/٢٩٥ - ٢٩٨، ٥٣٦ - ٥٥٧، ٥٧٨ - ٥٨٧، ٦٠٥ - ٦٢٠)، و«الاستقامة»: (١/٢١٦ - ٣١٩)، و«كشف الغطا عن حكم سماع الغناء»: (ص/١٩٤ - ١٩٥)، و«مدارج السالكين»: (٢/٨٤ - ١٢٤)، و«نزهة الأسماع في مسألة السماع»: (ص/٣٤، ٨٣ - ٩١)، و«كشف القناع عن حكم الوجد والسماع»: (ص/٤٣ - ٤٦)، و«إحياء علوم الدين»: (٢/٢٥٨ و٢٦٧ و٢٧٢).

٥ - الغناء بآلات الطّرب والموسيقى .

فالسَّماعُ إذا لفظُ مجملٌ، لَكِنَّهُ عندَ الإطلاقِ يُرادُ به: «السَّماعُ الصُّوفيُّ»، وعليه؛ فَإِنَّهُ لا يَصِحُّ للجديع أبداً أَنْ يستدلَّ بذلك الأثرِ على وجودِ الخلافِ في تحريمِ الغناءِ بآلاتِ الطّربِ والموسيقى .

أمّا كلمةُ: «القيان» التي جاءت في السِّياقِ، فَإِنَّهَا كذلك لا تُفيدُ معنى الغناءِ بآلاتِ الطّربِ والموسيقى؛ حيث إنّ معناها في اللُّغة هُوَ: «الإماءُ سواء كُنَّ مغنياتٍ أو غيرَ مغنياتٍ» .

قال ابنُ منظور في (لسان العرب): «القَيِّنةُ الأَمةُ مُغَنِّيةٌ كانت أو غير مغنية، قال الليث: عوامُ الناس يقولون: القَيِّنةُ المغنِّيةُ، قال أبو منصور: إنما قيل للمُغَنِّيةِ قَيِّنةٌ إذا كان الغناءُ صناعةً لها وذلك من عمل الإماء دون الحرائر»^(١) .

فلَوْ قُلْنَا: إِنَّ القَيِّنةَ هي المغنِّيةُ باعتبارِ أَنَّها جاءتْ مقترنةً مع السَّماعِ في سياقٍ واحدٍ، لَمَا كَانَ في ذلك جدوى بما نحنُ فيه الآن؛ مِنْ حيثُ أَنَّ الكلمةَ تبقى مجملةً، فقد تُفيدُ الغناءَ المُجرَّدُ مِنْ آلاتِ الطّربِ والموسيقى بِضَرْبٍ مِنْ التَّمْطِيطِ والتَّكْسِيرِ، وقد تُفيدُ الغناءَ بآلاتِ الطّربِ والموسيقى .

وعليه؛ فَلَا يَصِحُّ للجديع كذلك أَنْ يَسْتَدِلَّ بهذا على وجودِ الخلافِ في تحريمِ الغناءِ بآلاتِ الطّربِ والموسيقى .

ب - الأثرُ الثاني :

قال الجديع: «أَخْرَجَهُ الحَاكِمُ في «معرفة علوم الحديث» (ص: ٦٥) والبيهقي في «الكبرى» (١٠ / ٢١١)، وابنُ عساكر في «تاريخه» (٥٤ / ٥٨، ٥٩) بإسنادٍ صالحٍ إلى الأوزاعيِّ، قال: نَجْتَنُبُ - أو نَتْرُكُ - مِنْ قولِ أهلِ العراقِ خَمْسًا، وَمِنْ قولِ أهلِ الحجازِ خَمْسًا، فذَكَرَهَا وفيما قال: وَمِنْ قولِ أهلِ الحجازِ: استماعُ

(١) «لسان العرب»: (١٣ / ٣٥٠) .

الملاهي، ولَهُ طريقانِ آخرانِ عن الأوزاعي، أخرجهما ابنُ عساكر (١/ ٣٦١)،
(٣٦٢)، وأحدهما عند البيهقي أيضاً، وإسناداهما ضعيفان).

الأثر لا يثبت من الناحية الإسنادية:

بالرجوع إلى المصادر، نجد أن هذا الأثر له ثلاثة طرق، وهي فيما يلي:

١ - الطريق الأول: أخرجه الحاكم في «معركة علوم الحديث» (ص: ٦٥) والبيهقي في «الكبرى» (١٠ / ٢١١)، وابن عساكر في «تاريخه» (٥٤ / ٥٨، ٥٩) من طريق أبي العباس محمد بن يعقوب قال: أخبرنا العباس بن الوليد البيروتي قال: ثنا أبو عبد الله بن بحر قال: سمعت الأوزاعي يقول: «يجتنب أو يترك من قول أهل العراق خمس، ومن قول أهل الحجاز خمس، ومن قول أهل العراق: شرب المسكر، والأكل عند الفجر في رمضان، ولا جمعة إلا في سبعة أمصار، وتأخير صلاة العصر حتى يكون ظل كل شيء أربعة أمثاله، والفرار يوم الزحف، ومن قول أهل الحجاز: استماع الملاهي، والجمع بين الصلاتين من غير عذر، والمتعة بالنساء، والدرهم بالدرهمين، والدينار بالدينارين يدا بيد، وإتيان النساء في أدبارهن».

وبدراسة إسناد هذا الأثر، يتبين أن فيه رجلاً مجهول العين وهو: «أبو عبد الله بن بحر»؛ حيث لم يرو عنه غير واحد وهو: «العباس بن الوليد»، ولم يؤثقه إمام معتبر، وقد ترجم له ابن عساكر في «تاريخه» بقوله: «محمد بن عبد الله أبو عبد الله البجلي من أهل بيج حوران، قرية كانت على باب دمشق»^(١)، وقد اختلف في اسمه بناءً على جهالته^(٢).

إذا؛ فالإسناد من هذا الطريق لا يصح، وعليه؛ فإنه لا ينهض في خرق الإجماع.

(١) «تاريخ دمشق»: (٥٨/٥٤).

(٢) المصدر السابق، (٧/ ٤٨، ٥٤/٥٩).

٢ - الطَّرِيقُ الثَّانِي: أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِهِ»: (١/ ٣٦١) مِنْ طَرِيقِ الْبِيهَقِيِّ أَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ السُّوسِي قَالَا نَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ نَا أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى التَّنْتَسِي نَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلْمَةَ قَالَ سَمِعْتُ الْأَوْزَاعِي يَقُولُ: «يَتْرَكُ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ مَكَّةَ الْمَتْعَةَ وَالصَّرْفَ وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ السَّمَاعَ وَإِتْيَانَ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ الشَّامِ الْجَبْرَ وَالطَّاعَةَ وَمِنْ قَوْلِ الْكُوفَةِ النَّبِيزَ وَالسَّحُورَ».

وقد أراحنا الجديع من دراسة هذا الطَّرِيقِ ، حَيْثُ حَكَمَ عَلَيْهِ بِالضَّعْفِ .

٣ - الطَّرِيقُ الثَّلَاثُ: أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخِهِ»: (١/ ٣٦٢) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ الْمَقْرئ أَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْأَهْوَازِي أَنَا تَمَامُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَافِظُ نَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْحِجَّاجِ الْأَنْطَاكِي نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْعَسْقَلَانِي قَالَ سَمِعْتُ رَوَادَ بْنَ الْجِرَاحِ يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا عَمْرُو الْأَوْزَاعِي يَقُولُ لَا نَأْخُذُ مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْعِرَاقِ خَصْلَتَيْنِ وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ مَكَّةَ خَصْلَتَيْنِ وَلَا مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ خَصْلَتَيْنِ وَلَا مِنْ قَوْلِ أَهْلِ الشَّامِ خَصْلَتَيْنِ فَأَمَّا أَهْلُ الْعِرَاقِ فَتَأْخِيرُ السَّحُورِ وَشَرْبُ النَّبِيزِ وَأَمَّا أَهْلُ مَكَّةَ فَالْمَتْعَةُ وَالصَّرْفُ ، وَأَمَّا أَهْلُ الْمَدِينَةِ فَإِتْيَانُ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ وَالسَّمَاعَ وَأَمَّا أَهْلُ الشَّامِ فَبَيْعُ الْعَصِيرِ وَأَخْذُ الدِّيَوَانِ» .

وقد أراحنا الجديع أيضًا من دراسة هذا الطَّرِيقِ ، حَيْثُ حَكَمَ عَلَيْهِ بِالضَّعْفِ .

وَلَنَا أَنْ نُلَخِّصَ مَا تَقَدَّمَ فِيمَا يَلِي :

١ - أَسَانِيدُ الْأَثَرِ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ لَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا .

٢ - أَوْهَمَ الْجَدِيعُ أَنَّ لَفْظَةَ (اسْتِمَاعَ الْمَلَاهِي) قَدْ وَرَدَتْ فِي الطَّرِيقِ الثَّلَاثَةِ ، حَيْثُ ذَكَرَ مَتْنَ الطَّرِيقِ الْأَوَّلِ الَّذِي فِيهِ هَذِهِ اللَّفْظَةُ ، بَيْنَمَا أَحْجَمَ عَنْ ذِكْرِ ذَلِكَ فِي الطَّرِيقَيْنِ الْآخَرَيْنِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ لَيْسَتْ مَوْجُودَةً فِيهِمَا ، إِذِ الْمَوْجُودُ فِيهِمَا لَفْظُ (السَّمَاعِ) ، وَهَذَا مِنَ التَّلْبِيسِ الَّذِي يَنْكَشِفُ حَالُ الرَّجُوعِ لِلْمَصَادِرِ الْأَصْلِيَّةِ ، فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ !!

ج - الأثر الثالث :

قال الجديع : «أخرجه الخلال في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» بإسناد حسن عن معمر بن راشد قال : لو أن رجلاً أخذ بقول أهل المدينة في السماع - يعني الغناء - وإتيان النساء في أدبارهنَّ ، وبقول أهل مكة في المتعة والصرف ، وبقول أهل الكوفة في المسكر ، كان شرَّ عباد الله» .

الأثر ثابت من الناحية الإسنادية :

بالرجوع إلى مصدر الأثر : «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»^(١) ، نجد أن ما ذهب إليه الجديع في حكمه على الأثر صحيح لا غبار عليه .

الجديع يستدل بعبارات مجملّة !! لا تنهض في إثبات الخلاف :

المتأمل في سياق الأثر ، يلحظ أن الجديع قد ساقه ؛ طناً منه أنه يُفيد في كشف الخلاف بناءً على لفظ ورد فيه وهو : «السماع» ، وهذا اللفظ وإن جاء تفسيره في سياق الأثر بـ : «الغناء» ، إلا أن ذلك لا يُفيد أبداً في كشف الخلاف الواقع في مسألة : «تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى» ؛ ذلك لأن لفظ الغناء لفظ مجملٌ يشتمل على أنواع كثيرة ، منها :

١ - الغناء المجرد عن آلات الطرب والموسيقى ، وذلك بضرب من التمثيط والتكسير .

٢ - الغناء بآلات الطرب والموسيقى .

فهو يستقيم - بعدئذٍ - أن يُستدل بهذا اللفظ المجمل على إثبات الخلاف ، ونقض الإجماع الذي يضرب بجذوره الراسخة في الأعماق؟! !

لقد رأيت أخي القارئ كيف أن الجديع قد وقع في عين ما اتَّهم به من نقل

(١) «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» : (ص/ ٨٨) للخلال .

الإجماع على تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى من حيث أنه زعم أن تلك الخصوص جاءت بعبارات مجملة لا تفيد صراحة الإجماع على التحريم، في الوقت الذي يسوق فيه - وللأسف - آثاراً تتضمن عبارات مجملة يزعم أنها تفيد وجود الخلاف في المسألة، وهي عند التحقيق والتمحيص ليست كذلك.

د - الأثر الرابع:

قال الجديع: «أخرج أحمد في «مسائله» (رقم: ١٨٧٥ - رواية ابنه عبدالله) قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: لو أن رجلاً عمل بكل رخصة: يقول أهل الكوفة في النبيذ، وأهل المدينة في السماع - يعني الغناء - وأهل مكة في المتعة، كان به فاسقاً».

ما قيل جواباً عن الأثر الثالث، يقال هاهنا أيضاً جواباً عن الأثر الرابع. أمّا قول الجديع: «ثم شهرة ذلك في مسائل الخلاف أظهر من أن تفصل، فلم يزل العلماء يصنفون فيها على اختلاف مذاهبهم، وطائفة ممن ذهبوا إلى التحريم لم يمنعهم الإنصاف من الإقرار بأنها من مسائل الخلاف. نعم، هناك من يستخف بالمخالف فيقول: إنما خالف في ذلك من لا يعتد برأيه!!».

فالجواب عنه من خلال الوجوه الآتية:

١ - زعم الجديع أن الخلاف في هذه المسألة من الشهرة بمكان، وهو مع زعمه هذا لم يأت بنقل واحد - كما تقدّم معنا - عن أحد من الأئمة المعبرين بفيد هذا الخلاف.

٢ - زعم الجديع أن العلماء على اختلاف مذاهبهم قد صنفوا في بيان الخلاف في هذه المسألة، وعلى رغم هذا لم يأت بواحد من أئمة السنة المجتهدين قد صنف في هذا، بل الحق أن الأئمة الذين صنفوا في هذا الباب قد نقلوا عدم وجود إمام

معتبر، يعتد به قد نقل الخلاف في ذلك .

ثانيها : لو فرضنا جدلاً صِحَّة هذه الآثار كُلِّها ، وأنها تُفيدُ - كما زَعَمَ الجديع - كشفَ الخلافِ في مسألةِ تحريمِ الغناءِ بآلاتِ الطَّرْبِ والموسيقى ، فنقولُ :

إنَّ الجديعَ نقلَ آثاراً تُفيدُ أنَّ أهلَ المدينةِ قد خالفوا ما أجمَعَ عليه بقيَّةُ علماءِ الأمصارِ من تحريمِ الغناءِ بآلاتِ الطَّرْبِ والموسيقى ، ولنا أنَّ نتساءلَ - حيثنَّذِرُ - : هل من نُقلٍ عنهم الخلافُ في هذه المسألةِ هم من الأئمةِ المجتهدين الذين يُعتبرُ قولهم في مسائلِ الخلافِ ، ومن ثمَّ يكونُ قولهم خارقاً للإجماعِ في هذه المسألةِ ؟

الجوابُ أن يُقالَ :

إنَّ الأئمةَ المحققينَ كزكريا بن يحيى السَّاجِي (ت : ٣٠٧هـ) ، وطاهر بن عبد الله الطبري الشَّافعي (ت : ٤٥٠هـ) ، وأحمد بن عمر القرطبي المالكي (ت : ٦٥٦هـ) ، قد نقلوا إجماعَ علماءِ الأمصارِ على تحريمِ الغناءِ بآلاتِ الطَّرْبِ والموسيقى ، ولم يُخالف في ذلك إلا اثنانِ ، هما :

١ - إبراهيم بن سعد المدني (ت : ١٨٤هـ) ، ٢ - عبيد الله بن الحسن البصري (ت : ١٦٨هـ) .

وانطلاقاً من المنهج العلمي القائم على التَّحري والتَّوثيقِ ، فإنَّه يَجِبُ التَّحقيقُ والتَّفتيشُ في الأخبارِ التي جاءَ فيها تحليلُ الغناءِ بآلاتِ الطَّرْبِ والموسيقى عنهما ؛ حتَّى نعلمَ أصحَّح ما نُسبُ إليهما أم خطأ ؟

بالرُّجوعِ للمصادرِ الأصليةِ الأصيلةِ ، نجدُ أنَّ الإمامين : الذهبيَّ وابنَ حجرٍ - رَحِمَهُما اللهُ - قد نقلَا عن الخطيبِ البغداديِّ رَحِمَهُ اللهُ أنَّ إبراهيمَ بنَ سعدٍ كان يُعجِزُ الغناءَ بالعودِ^(١) ، وبمراجعةٍ : «تاريخ بغداد» للخطيبِ البغداديِّ رَحِمَهُ اللهُ وَجَدْنَا الخبرَ الآتي :

(١) انظر : «تهذيب التهذيب» : (١/١٠٦) ، و«سير أعلام النبلاء» : (٨/٣٠٦) .

قال الخطيب البغدادي: «أخبرنا علي بن أبي علي المعدل حدثنا أبو بكر محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد بن مهران الصفار الضير حدثنا علي بن الحسن بن خلف بن قديد أبو القاسم - بمصر - حدثنا عبيد الله بن سعيد بن كثير بن عفير عن أبيه قال قدم إبراهيم بن سعد الزهري العراقي سنة أربع وثمانين ومائة فأكرمه الرشيد وأظهر بره، وسئل عن الغناء فأفتي بتحليله، وأتاه بعض أصحاب الحديث ليسمع منه أحاديث الزهري فسمعه يتغنى فقال لقد كنت حريصاً على أن أسمع منك فأما الآن فلا سمعت منك حديثاً أبداً فقال إذا لا أفقد إلا شخصك عليّ، وعليّ أن حدثت ببغداد ما أقمت حديثاً حتى أغني قبله وشاعت هذه عنه ببغداد فبلغت الرشيد فدعا به فسأله عن حديث المخزومية التي قطعها النبي ﷺ في سرقة الحلّى فدعا بعود فقال الرشيد: أعود المجمر قال لا ولكن عود الطرب؛ فتبسم ففهمها إبراهيم بن سعد؛ فقال: لعله بلغك يا أمير المؤمنين حديث السفية الذي آذاني بالأمس وألجأني إلى أن حلفت. قال: نعم ودعا له الرشيد بعود فغناه»^{(١)(٢)}.

(١) «تاريخ بغداد»: (٢٦/٣).

(٢) قال العلامة عبد الله السعد: «وهذه القصة أخرجها الخطيب البغدادي في تاريخه (٦/ ٨٤) وابن عساكر في تاريخه (٧/ ٩ - ١٠) كلاهما من طريق عبيد الله بن سعيد بن كثير بن عفير المصري، عن أبيه، قال: قدم إبراهيم بن سعد الزهري العراقي، سنة ١٨٤هـ، فأكرمه الرشيد، وأظهر بره، وسئل عن الغناء؛ فأفتى بحلّه، وأتاه بعض أصحاب الحديث ليسمع منه، فسمعه يتغنى، فقال: لقد كنت حريصاً على أن أسمع منك، فأما الآن فلا سمعت منك حديثاً أبداً، فقال: (إذن فلا أفقد إلا شخصك عليّ، وعليّ إن حدثت ببغداد ما أقمت حديثاً حتى أغني قبله). وشاعت هذه ببغداد فبلغت الرشيد فدعا به فسأله عن حديث... فدعا به (عود)؛ فقال الرشيد: (أعود المجمر؟) فقال: (لا؛ ولكن عود الطرب). فتبسم؛ ففهمها إبراهيم بن سعد، فقال: (لعله بلغك يا أمير المؤمنين حديث السفية الذي آذاني بالأمس، وألجأني أن حلفت؟) قال: (نعم)، ودعا له الرشيد بعود فغناه... الخ القصة.

قلت: وهي قصة منكرة سنداً ومتناً.

- أما من حيث الإسناد: ففي سندها عبيد الله بن سعيد بن كثير، تكلم فيه كبار الحفاظ، كما سيأتي، وله أحاديث تفرد بها أنكرت عليه. قال ابن حبان بعد أن ذكره في المجروحين (٢/ ٦٧): (يروي عن أبيه عن=

= الثقات الأشياء المقلوبات، لا يشبه حديثه حديث الثقات. روى عن أبيه، عن مالك بن أنس، عن عمه أبي سهيل، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رجل: يا رسول الله، أي المسلمين أفضل؟ قال: (أحسنهم خلقًا) قال: يا رسول الله، أي المؤمنين أكيس؟ قال: (أكثرهم ذكرًا للموت، وأشدّهم له استعدادًا أولئك الأكياس...) فذكر حديثًا طويلًا ليس من حديث مالك، ولا من حديث أبي سهيل، ولا من حديث ابن عمر... أخبرني الحسين بن إسحاق بالكركج، قال حدثنا عبيد الله بن سعيد بن كثير، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد...).

قلت: والحديث أخرجه أيضا ابن عدي في الكامل (١٢٤٧/٣) من ثلاثة طرق عن عبيد الله بن سعيد بن كثير به. وقال بعد ما أخرجه: وهذا لا أعرفه عن مالك إلا ابن عفير عنه، ولا عن ابن عفير إلا ابنه. وأخرج الحديث الدارقطني في غرائب مالك، كما في اللسان في ترجمة عبيد الله بن سعيد. وأخرجه أيضا البيهقي في الشعب (١٠٦٣) من طريقين عن عبيد الله به، وفي الزهد (٤٥٣). وأخرجه ابن نقطة في تكملة الإكمال من طريق ابن شاهين. وقال ابن عدي بعد أن ذكر هذا الحديث وحديثا آخر سيأتي إن شاء الله: وكلا الحديثين يرويهما عنه ابنه عبيد الله ولعل البلاء من عبيد الله لأنني رأيت سعيد بن عفير عن كل من يروي عنهم إذا روى عن ثقة مستقيم صالح.

قلت: وهذا الخبر له طرق أخرى عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر.

وليس المقصود تتبع هذه الطرق إنما القصد طريق مالك، فهذا الخبر باطل على مالك وقد تقدم في كلام ابن حبان أنه ليس من حديث مالك ولا أبي سهيل ولا عطاء^(١) ولا ابن عمر، وقال الدارقطني: تفرد به عبيد الله بن سعيد عن مالك.

قلت: وحديث مالك مضبوط ومشهور، فتفرد عبيد الله بهذا الحديث عن أبيه؛ باطل؛ لأمر:

(١) تفرد بهذا عن باقي أصحاب مالك، وهم من الكثرة بمكان.

(٢) أن أبيه ليس من المقدمين في أصحاب مالك.

(٣) أنه صدوق ليس بالثبت.

ولذا نفى ابن حبان أن يكون مالك روى هذا الخبر، وقال ابن عدي: لعل البلاء منه.

وقد جاء هذا الحديث من غير طريق عبيد الله؛ قال البيهقي في الشعب (٧٦٢٧): حدثنا محمد بن يوسف، حدثنا أبو بكر أحمد بن سعيد بن فرضخ الإخميمي بمكة، حدثنا جعفر بن أحمد بن علي المعافري، حدثنا سعيد بن كثير به.

وهذا إسناد باطل؛ لأمر:

١- أنه - كما تقدم في كلام كبار الحفاظ - لم يروه عن سعيد بن كثير إلا ابنه عبيد الله.

٢- فيه الإخميمي؛ وقد اتهمه الدارقطني بالوضع وتركيب الأسانيد.

= ٣- فيه جعفر بن أحمد؛ قال عنه ابن عدي: (حدثنا هو عن أبي صالح وسعيد بن عفير وجماعة بأحاديث موضوعة، وكنا نتهمه في وضعها، بل نتيقن في ذلك، وكان مع ذلك رافضياً وعمامة أحاديثه موضوعة، وكان قليل الحياء في دعاويه على قوم لعله لم يلحقهم ووضع مثل هذه الأحاديث). وقال ابن يونس: (كان رافضياً يضع الحديث).

فتبين بطلان هذه الأسانيد وأن هذا الحديث لم يروه عن أبي سعيد إلا ابنه. وقد أنكر عليه حديث آخر؛ قال ابن عدي: حدثنا ابن عوانه الأسفرائني، حدثنا عبيد الله بن سعيد بن كثير بن عفير، حدثني أبي، حدثني مالك، عن جعفر بن محمد، عن أبيه عن عائشة، أن الرسول ﷺ غُسل في قميص. قال ابن عدي: وهذا في الموطأ عن جعفر عن أبيه أن الرسول ﷺ غُسل في قميص. . . . لم يذكر في إسناده عائشة.

قال ابن عبد البر في التمهيد: (هكذا رواه سائر رواة الموطأ مرسلًا إلا سعيد بن عفير فإنه جعله عن مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن عائشة، فإن صحت روايته فهو متصل، والحكم عندي فيه أنه مرسل عند مالك لرواية الجماعة له عن مالك كذلك).

قلت: في كلام ابن عدي السابق، أن عبيد الله هو الذي رواه عن أبيه هكذا، فالحمل عليه أولى؛ إلا إن ثبت أنه قد توبع ولم يذكر ابن عبد البر من رواه عن سعيد، والله تعالى أعلم^(١). والذي نخلص إليه أن عبيد الله لا يحتج به، ولم أقف على أحد وثقه، وقد ذكره ابن يونس وسكت عنه وهو من أعلم الناس بالمصريين، فلو كان ثقة لبين ذلك.

نعم؛ روى له أبو عوانة في (مستخرجه على مسلم) في ثلاث مواضع، وابن خزيمة في صحيحه حديثًا في الاعتماد أثناء الخطبة، وهو حديث قد جاء من غير طريق عبيد الله، فرواية ابن خزيمة عنه تقويه بعض الشيء، وروى له أيضًا الحاكم في المستدرک حديثًا في التسمية عند الوضوء، ساقه في كتاب معرفة الصحابة، ومن المعلوم أن الحاكم قد بين أنه يتساهل في هذا الكتاب، فشرطه في هذا الكتاب ليس في باقي المستدرک.

ولكن ما ذكرته من الحديث المنكر الذي تفرد به، وكلام ابن حبان، وابن عدي؛ يدل على أنه لا يحتج به فيما تفرد فيه.

والقصة التي معنا مما يستنكر عليه أيضًا، وذلك أن هذه القصة، كما سبق، قد اشتهرت وذاعت ببغداد؛ حتى بلغت الخليفة هارون الرشيد، فطلب حضور إبراهيم بن سعد، وذكر إبراهيم قصته مع الراوي بحضرت هارون الرشيد، وهذا مما يزيدنا اشتهاً على اشتهاها؛ لأن مجالس الخلفاء مشهودة، ومع ذلك كله لم يروي هذه القصة أحد من العراقيين، وإنما تفرد بها أحد المصريين؛ فأين أهل بغداد عنها؟ وأين أصحاب إبراهيم بن سعد عنها؟ مع أن المتفرد بها ليس من الحفاظ المكثرين والرواة المشهورين، =

(١) وجاء أيضًا من غير طريق مالك مرسلًا.

وبدراسة إسناد هذا الخبر، يتبين لنا أنه ساقط واه؛ فعبید الله بن سعید بن كثير ابن عفير لا يجوز الاحتجاج به كما قال ذلك ابن حبان رحمه الله؛ لأنه يروي عن الثقات المقلوبات^(١).

إذا؛ فلا يصح ما نسب إلى إبراهيم بن سعد من تجويزه للغناء بآلات الطرب والموسيقى.

ولو فرضنا جدلاً صحة ما نسب إليه، لما كان قوله خارقاً للإجماع؛ ذلك لأنه ليس من أهل الفتيا والاجتهاد الذين يعتد بقولهم في مسائل الخلاف ونقض الإجماع، كما قرّر ذلك الإمام أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي رحمه الله.

أمّا أئمة أهل المدينة المتبوعون الذين يعتد بقولهم في مسائل الخلاف ونقض الإجماع، فقد نُقلَ عنهم تحريم الغناء وذمّه بالأسانيد الصحيحة، وذلك

= بل فيه من الكلام ما تقدم، وأن له ما يستنكر. فتبين مما تقدم كله؛ أن هذه القصة منكورة من حيث الإسناد.

فضلاً عن أن الإسناد منقطع؛ وذلك أن سعید بن كثير وإن كان قد سمع من إبراهيم بن سعد إلا أنه في هذه القصة لم يسند عنها، ولم يذكر من حدّث بها؛ لأنه لم يذكر أنه كان حاضراً للمجلس الرشيد عندما حصلت هذه القصة، ولم يذكر أن سعیداً أتى إلى بغداد.

- أما من حيث المتن:

فهذه القصة ذكر فيها أن إبراهيم بن سعد قد أقسم ألا يحدث بحديث إلا بعد أن يغني ويستعمل العود، ولا يخفى أن هذا استخفاف بحديث رسول الله ﷺ، وفرق كبير بين هذا وبين من يجيز الغناء. والسنة وحي من الله ﷻ، كما قال تعالى: (وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى) وهي قسيم القرآن في التشريع لأن الدين من القرآن والسنة، قال ﷻ: (ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه...) الحديث. ولو أن شخصاً أقسم أن لا يقرأ القرآن، أو لا يصلي، أو لا يأتي عبادة من العبادات لله ﷻ؛ إلا بعد أن يغني ويعزف بالعود، لكان هذا من الضلال المبين، والاستهانة بدين الله ﷻ، والعياذ بالله. وقد ذكر العلماء أشياء كثيرة دون هذا العمل وعدوها من الاستهزاء.

وإبراهيم بن سعد أجل من أن يغني ويفعل هذا السفه، قبل أن يحدث بحديث رسول الله ﷻ، فضلاً عن أن يقسم على ذلك؛ فقد كان إبراهيم من الثقات الأجلاء، وقد خرج له الشيخان وأصحاب السنن اهـ

(١) انظر: «السان الميزان»: (٢/١٤٨)، وميزان الاعتدال: (٣/٩)، وعَمَرُه ابن عدي في: «الكامل في الضعفاء»: (٣/٤١١ - برقم ٨٣٩).

على النحو الآتي :

١ - ما أخرجَهُ الخلالُ رَحِمَهُ اللهُ فِي : «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ : وَحَدَّثَنِي أَبِي قَالَ : حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى الطَّبَاعُ، قَالَ : سَأَلْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ عَمَّا يُتَرَخَّصُ فِيهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنَ الْغِنَاءِ؟ فَقَالَ : إِنَّمَا يَفْعَلُهُ عِنْدَنَا الْفُسَّاقُ»^(١).

فَانظُرْ يَا رِعَاكَ اللَّهُ، كَيْفَ حَكَمَ الْإِمَامُ مَالِكُ رَحِمَهُ اللهُ بِالْفَسْقِ عَلَى مَنْ يُتَرَخَّصُ فِي الْغِنَاءِ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ؟!

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : لَعَلَّ الْإِمَامَ مَالِكًا لَا يَعْنِي بِالْغِنَاءِ هَاهُنَا الْغِنَاءُ بِآلَاتِ الطَّرَبِ وَالْمُوسِيقَى، بَلْ يَعْنِي النَّوعَ الثَّانِي الَّذِي يَدْخُلُ فِي مُسَمًّى الْغِنَاءِ الْعَامِّ وَهُوَ الْغِنَاءُ الْمَجْرَدُّ عَنْ آلَاتِ الطَّرَبِ وَالْمُوسِيقَى بِضَرْبٍ مِنَ التَّمْطِيطِ وَالتَّكْسِيرِ.

فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ :

إِذَا كَانَ الْغِنَاءُ الْمَجْرَدُّ عَنْ آلَاتِ الطَّرَبِ وَالْمُوسِيقَى بِضَرْبٍ مِنَ التَّمْطِيطِ وَالتَّكْسِيرِ مُحَرَّمًا وَهُوَ الْأَخْفُ نَظَرًا وَوَاقِعًا عَنِ النَّوعِ الْأَوَّلِ؛ كَمَا لَا يَخْتَلِفُ فِي ذَلِكَ مَعَشَرُ الْعُقَلَاءِ، فَكَيْفَ إِذَا، يَكُونُ الْحَالُ بِمَا هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ؟!

لَا رَيْبَ - حِينَئِذٍ - أَنَّهُ سَيَكُونُ أَشَدَّ تَحْرِيمًا، وَفَاعِلُهُ أَشَدَّ فُسْقًا - وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

٢ - مَا أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيُّ فِي : «مُصَنَّفِهِ» عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ قَالَ : «إِنِّي لَأَبْغُضُ الْغِنَاءَ وَأُحِبُّ الرِّجْزَ»^(٢).

فَتَأَمَّلْ - يَا رِعَاكَ اللَّهُ - مَوْقِفَ الْإِمَامِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ - وَهُوَ أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ الَّذِينَ يُنْتَهَى إِلَى قَوْلِهِمْ فِي الْفِتْيَا فِي الْمَدِينَةِ - مِنَ الْغِنَاءِ حَيْثُ صَرَّحَ رَحِمَهُ اللهُ

(١) «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» : (ص/٣٢).

(٢) «المصنف» : (١١/٦/رقم ١٩٧٤٣).

بِبُغْضِهِ، وفي هذا بيان واضح على تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى.

أما عبيد الله بن الحسن البصري، فلم يُنقل عنه خبر فيه التصريح بتجوير الغناء بآلات الطرب والموسيقى، لكن القاضي محمد بن خلف بن حيّان المعروف بوكيع قد نقل عنه في كتابه: «أخبار القضاة»: (١١٦/٢) خبراً قد يُستفاد منه تجوير الغناء بآلات الطرب والموسيقى، فقد أخرج من طريق محمد بن القاسم بن خلاد، قال: حدّثني محمد بن الحكم البجلي، قال: «وعاتبه بشر بن المفضل في الحكم كاتبه، وقال: إنه يشرب النِّبَذَ ويسمعُ الغناء، وكان الحكم كاتِبَ سوار قبله، كان مُجرباً، فلما أكثر بشر، قال:

أقلوا عليهم لا أبا لأبيكم من اللوم أو سدوا المكان الذي سدوا».

في ضوء القواعد الحديثية، يتبين لنا أنه معلول لا يثبت؛ للأسباب التالية:

١ - محمد بن القاسم بن خلاد البصري، الضرير النديم، قال فيه الدارقطني: «ليس بالقوي» «سير أعلام النبلاء»: (١٠٨/١٣).

٢ - محمد بن الحكم البجلي لم أجدهُ ترجمةً في المصادر المعتمدة؛ فهو إذاً في عداد المجاهيل.

إذا؛ فلا يصح ما نسب إلى عبيد الله بن الحسن البصري من تجويره للغناء بآلات الطرب والموسيقى.

ولو فرضنا جدلاً صحّة ما نسب إليه، لما كان قوله خارقاً للإجماع؛ ذلك لأنه ليس من أهل الفتيا والاجتهاد الذين يُعتدُّ بقولهم في مسائل الخلاف ونقض الإجماع، بل هو مبتدع في اعتقاده^(١)، غير مرضي في

(١) قال ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث»: (ص/٣٣): «ثم نصير إلى عبيد الله بن الحسن العنبري، وقد كان ولي قضاء البصرة، فتهجم من قبيح مذاهبه وشدة تناقض قوله على ما هو أولى بأن يكون تناقضاً ممّا أنكره، وذلك أنه كان يقول: إن القرآن يدل على الاختلاف فالقول بالقدر صحيح وله أصل في الكتاب، والقول بالإجماع صحيح وله أصل في الكتاب، ومن قال بهذا فهو مصيب، ومن قال بهذا فهو مصيب؛ =

علمه^(١)، كما قرّر ذلك الإمام أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي رَحِمَهُ اللهُ .

ثالثها : لو فرضنا جدلاً صحّة هذه الآثار كلّها ، وأنها تُفيد - كما زعم الجديع - كشف الخلاف في مسألة تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى ، ونقض الإجماع في ذلك ، فلنا أن نتساءل - حينئذٍ - :

ما الغاية التي كان يرمي إليها أولئك الأئمة من إيرادهم لتلك النقول؟
الجواب أن نقول :

إنّ الغاية من وراء ذلك كما جاء صريحاً واضحاً في كلامهم ، بيان أن تلك الأمور من الزلات التي يجب اجتنابها ، وفي ذلك يقول الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللهُ : ومن تتبع رخص المذاهب ، وزلات المجتهدين ، فقد رقى دينه ، كما قال الازاعي أو غيره : من أخذ يقول المكين في المتعة ، والكوفيين في النبذ ، والمدنيين في الغناء ، والشاميين في عصمة الخلفاء ، فقد جمع الشر^(٢) .

ففي هذا برهان ساطع على أن الغناء بآلات الطرب والموسيقى من المحرمات التي من أفتى بجوازها ، فقد زلّ وجانب الحق والصواب .

الشبهة الخامسة : قال الجديع ص ١٤١ : «وخذ مثلاً آخر في النصوص المأثورة عن بعض أعيان الأئمة ، قول الإمام مالك بن أنس : فعن إسحاق بن عيسى الطَّبَّاع ، قال سألت مالك بن أنس عما يترخص فيه بعض أهل المدينة من الغناء؟ فقال : «إنما يفعله عندنا الفساق» .

= لأن الآية الواحدة ربما دلّت على وجهين مختلفين ، واحتملت معنيين متضادين ، وسئل يوماً عن أهل القدر وأهل الإجماع ، فقال : كل مصيب ، هؤلاء قوم عظموا الله ، وهؤلاء قوم نزهوا الله . . . » ، وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ في ترجمته : «وقال ابن أبي خيثمة اخبرني سليمان بن أبي شيخ قال كان عبيد الله بن الحسن اتهم بامر عظيم وروى عنه كلام ردئ يعني قوله كل مجتهد مصيب . . . » تهذيب التهذيب : (٨/٧) .

(١) انظر : «كشف القناع عن حكم الوجد والسماع» : (ص/٥٥) .

(٢) «سير أعلام النبلاء» : (٨/٩٠) .

فقالوا: هذا من مالكٍ تحريمٌ للغناء.

وأقول: هذا إطلاق لا توجه الصيغة، إنما غايته وصف الواقع المسؤول عنه في المدينة في عهد مالك، وأنه لا يعرف الغناء فيه إلا من عمل الفساق؛ لينزه أهل الصلاح عن تعاطيه أو إقرار ذلك من حال الفساق، وهذا ليس بتحريم، نعم فيه إنكار مالكٍ لذلك الحال، لأن غناء الفساق لا يخلوا من محذور استحقوا به من مالكٍ وصف الفساق.

الرَّدُّ والتَّعليقُ:

الجديد يُحرِّفُ كلامَ الإمامِ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ:

لقد حَرَّفَ الجديد كلامَ الإمامِ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ تحريفًا شنيعًا، وبيان ذلك:

أنَّ الجديد جعلَ جوابَ الإمامِ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ وصفًا للواقع المسؤول عنه في المدينة في عهده رَحِمَهُ اللهُ، ويعني الجديد بذلك: «غناء الفاسقين»، والحقُّ أنَّ الجديد لم يُحسنْ فهمَ جوابِ الإمامِ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ، وهذا يتجلى في الوجوه الآتية:

١ - المتأملُ في دلالاتِ السِّيَاقِ، يلحظُ أنَّ السؤالَ الَّذِي وُجِّهَ إلى الإمامِ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ لم يكنْ عنْ غناءِ الفاسقين من أهلِ المدينة كما زعمَ الجديد، بلْ كانَ مُنْصَبًّا عنْ الغناءِ الَّذِي يَتَرَخَّصُ فِيهِ بعضُ أهلِ المدينة، حيث قال إسحاق بن عيسى الطَّبَّاعُ، سألتَ مالكَ بن أنسَ عما يترخص فيه بعض أهل المدينة من الغناء؟

وفرقَ دقيقٌ بين السؤالين؛ إذ السؤالُ الأوَّلُ الَّذِي فيه ذُكِرَ غناءُ الفاسقين، هو سؤالٌ عنْ غناءٍ مخصوصٍ لفئةٍ مخصوصةٍ، بينما السؤالُ الثاني الَّذِي فيه ذُكِرَ الغناءُ الَّذِي يَتَرَخَّصُ فِيهِ بعضُ أهلِ المدينة، هُوَ في الحقيقةِ سؤالٌ عنْ الغناءِ نفسه الَّذِي كانتَ تتعاطاهُ تلكَ الفئةُ من أهلِ المدينة بغضِ النظرِ عنْ ماهيةِ هذهِ الفئةِ.

إذًا؛ فالسؤالُ يدورُ حولَ حكمِ الغناءِ الَّذِي يترخص فيه بعضُ أهلِ المدينة.

٢ - جوابُ الإمامِ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ فيه أبلغُ رَدٍّ، وأقوى دليل على بطلانِ كلامِ

الجديع، حيث قال رحمه الله: «إنما يفعله عندنا الفساق».

فجوابه إذا يعود إلى الغناء الذي يترخص فيه بعض أهل المدينة بدلالة قوله: «يفعله»، فضمير الغائب (الهاء) يرجع إلى ذلك الغناء.

إذا؛ فالغناء هو الموجب والمناط الذي به حكم الإمام مالك رحمه الله على تلك الفئة بالفسق، ولم يكن الموجب هو المحظورات التي يشتمل عليها غناء الفساق.

٣ - دَعَوَى الجديع بأنَّ المقصودَ هو غناء الفساق، هي في الحقيقة دعوى ساقطة؛ ذلك لأنَّ غناء الفساق الذي فيه التشويق والهوى، والتعريض بالفواحش، والتشبيب بأهل الجمال ليس محلَّ اشتباه ولا التباس؛ فهو من الظهور والوضوح بمكان، لذا كان محلَّ إجماع ولا نزاع فيه بين جميع الفئات؛ والميزان الشرعي والمنطق العقلي الذي يتسق معه يُقرران أنَّ السؤال عن الأمر الواضح البين المجمع عليه، هو نوع من العبث الذي لا طائل من ورائه، وفي هذا يقول الشاعر:

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل.

٤ - في كلام الجديع تناقض واضطراب واضح، وهذا يدلُّ بداهة على فساد قوله، كما هو المقرَّر في الأصول؛ إذ يقول - تعليقاً على جواب الإمام مالك -: «هذا إطلاق لا توجه الصيغة، إنما غايته وصف الواقع المسؤول عنه في المدينة في عهد مالك، وأنه لا يعرف الغناء فيه إلا من عمل الفساق»، فأثبت هاهنا أنَّ الغناء بشكل عامٍّ بغض النظر عن حقيقته وجوهره، هو من عمل الفساق، وبِهِ يُعرفون، وهذا واضح لا إشكال فيه، ثمَّ عاد فقال: «وهذا ليس بتحريم، نعم فيه إنكار مالك لذلك الحال، لأنَّ غناء الفساق لا يخلو من محذور استحقوا به من مالك وصف الفساق».

فهنا تغيَّرت العبارة، وانقلبت رأساً على عقب، فبينما كانت عبارة الأولى تتعلق بالغناء الذي هو من عمل الفساق، إذ بعبارة الثانية تنصبُّ على غناء الفساق، وذلك ليوهم القارئ، ويُلَبَّس عليه بأنَّ جواب الإمام مالك رحمه الله ليس على الغناء

ذاته، وإنما على على غناء الفساق الذي يتَوَجَّه الإنكارُ عليه؛ لما فيه من محظورات.

وَمِمَّا يُجَلِّي هذا التَّنَاقُضَ وذلك الاضطراب، أننا لو فرضنا جدلاً أن جواب الإمام مالك رحمه الله، كان عن غناء الفاسقين - كما زعم الجديع -، فكيف يستقيم له - بعدئذٍ - أن يقول: «وهذا ليس بتحريم»، فإذا كان الغناء المجمع على تحريمه - والجديع نفسه يُقرُّ بهذا - ليس بمحرم؛ فما هو المحرَّم إذا؟!!

ثمَّ عادَ ليقول: «نعم فيه إنكار مالك لذلك الحال، لأن غناء الفساق لا يخلو من محذور استحقوا به من مالك وصف الفساق».

ونحن نتساءل هاهنا: إذا كان جواب الإمام مالك رحمه الله لا يُفيد التَّحريم؛ فعلام إذا يكون الإنكار، ولماذا إذا حَكَمَ عليهم بالفسق؟

ثمَّ يعودُ الجديع أخيراً ليهدم كلام السَّابِقِ بقوله: «لأن غناء الفساق لا يخلو من محذور استحقوا به من مالك وصف الفساق».

فها هنا أثبت أن غناء الفساق مُحَرَّمٌ لاشتماله على محظورات، ولأجل ذلك استحقوا وصف الفساق من الإمام مالك رحمه الله.

فيا لله كم في كلام الجديع من تلاعبٍ بالألفاظ ما أشنع!!، ومن تحريفٍ للكلم ما أقبحه!!

الشُّبْهَةُ السَّادِسَةُ: قال الجديع ص ١٤١: ومثاله الآخر قول الإمام أبي عبد الله الشافعي في الغناء في الرجل يغني فيتخذ الغناء صناعته، ويؤتى عليه ويأتي له، ويكون منسوباً إليه مشهوراً به معروفاً، والمرأة: «لا تجوز شهادة واحد منهما، وذلك أنه من اللهو المكروه الذي يشبه الباطل، وأن من صنع هذا كان منسوباً إلى السَّفَه وسقاطة المروءة، ومن رضي بهذا لنفسه كان مستخفاً، وإن لم يكن محرماً بين التحريم، ولو كان لا ينسب نفسه إليه، وكان يُعرف أنه كان يَطْرَبُ في الحال

فيترنم فيها ، ولا يأتي لذلك ولا يؤتى عليه ولا يرضى به ، لم يُسقط هذا شهادته ، وكذلك المرأة» .

وقال في الرجل يتخذ الغلام والجارية المغنيين ، وكان يجمع عليهما ويُغشى لذلك : «فهذا سفه تُردّ به شهادته ، وهو في الجارية أكثر ، من قبّل أن فيه سفها ودياثة ، وإن كان لا يجمع عليهما ولا يُغشى لهما كرهت ذلك له ، ولم يكن فيه ما تُردّ به شهادته» .

وقال : «وهكذا الرجل يغشى بيوت الغناء ، ويغشاه المغنون ، إن كان لذلك مدمنا ، وكان لذلك مستعلنا عليه مشهودا عليه ، فهي بمنزلة سفه تردّ به شهادته ، وإن كان ذلك يقلّ منه لم تردّ به شهادته ؛ لما وصفت من أن ذلك ليس بحرام بيّن ، فأما استماع الحداء ونشيد الأعراب فلا بأس به قلّ أو كثر ، وكذلك استماع الشعر» .

قال : «فالحداء مثل الكلام والحديث المحسن باللفظ ، وإذا كان هذا هكذا في الشعر كان تحسين الصوت بذكر الله والقرآن أولى أن يكون محبوبا» .

قلت : هذا قول الشافعي ، إنما هو في الغناء كما ترى ، ولم يتكلم عن الموسيقى في أثناؤه بشيء ، وله فيه مفردات قليلة منثورة ، يأتي ذكرها في الفصل التالي ، ليس فيها ما يبيّن عنه التحريم صراحة .

وهذا النص الذي ذكرت عن الشافعي في الغناء ، أكثر الذاهبين إلى التحريم يذكرونه مبتورا ، فلا يكاد يذكرون قوله : «وإن لم يكن محرّما بيّن التحريم» ، وقوله : «ليس بحرام بيّن» .

الرد والتعليق :

الجواب عن هذا أن يُقال :

سيأتي - بإذن الله - في مبحث : «مذهب الأئمة الأربعة» ، البيان الواضح المفصّل لمذهب الإمام الشافعي رحمه الله في آلات الطرب والموسيقى ، بما يثبت تحريمه لهذه الآلات تحريما واضحا بيّنا ، بما لا مجال فيه للغموض أو الالتباس .

الفصل الرابع:

تحريم الغناء بالآلات الطرب والموسيقى بقواعد الشريعة

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الأول: إثبات التحريم من خلال قاعدة
السيئات (المفاسد)، وقاعدة (درء المفاسد مُقَدَّمٌ
على جلب المصالح)

• أولاً: إثبات التحريم من خلال قاعدة السيئات (المفاسد):

أ- عَرَضُ القاعدة:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ تَأْصِيلاً لهذه القاعدة - : «وَكَذَلِكَ السَّيِّئَاتُ
نُعَلَّلُ بِعِلَّتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا : مَا تَتَضَمَّنُهُ مِنَ الْمَفْسَدَةِ وَالْمَضَرَّةِ .

وَالثَّانِيَةُ : مَا تَتَضَمَّنُهُ مِنَ الصَّدِّ عَنِ الْمَنْفَعَةِ وَالْمُضْلَحَةِ»^(١) .

ب - تَأْصِيلٌ وَتَمْثِيلٌ يُوَضِّحُ القاعدة:

أَصْلُ شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ لهذه القاعدة العظيمة من قواعد الشريعة:

«الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ»، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ

وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾ [المائدة: ٩١] .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وَأَمَّا مِنَ السَّيِّئَاتِ فَكَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ

الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾ فَبَيَّنَ

فِيهِ الْعِلَّتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا : حُصُولُ مَفْسَدَةِ الْعَدَاوَةِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَغْضَاءِ الْبَاطِنَةِ .

وَالثَّانِيَةُ: الْمَنْعُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ الَّتِي هِيَ رَأْسُ السَّعَادَةِ وَهِيَ ذِكْرُ اللَّهِ وَالصَّلَاةُ
فَيَصُدُّ عَنِ الْمَأْمُورِ بِهِ إِيْجَابًا أَوْ اسْتِحْبَابًا^(١).

ج - الأئمة يُحَرِّمُونَ الغناء بناءً على قاعدة السيئات (المفاسد):

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبِهَذَا الْمَعْنَى عَلَّلُوا أَيْضًا كَرَاهَةَ أَنْوَاعِ
الْمَيْسِرِ مِنَ الشُّطْرَنْجِ وَنَحْوِهِ فَإِنَّهُ يُورِثُ هَذِهِ الْمُفْسَدَةَ وَيَصُدُّ عَنِ الْمَأْمُورِ بِهِ وَكَذَلِكَ
الْغِنَاءُ فَإِنَّهُ يُورِثُ الْقَلْبَ نِفَاقًا وَيَدْعُو إِلَى الزُّنَى وَيَصُدُّ الْقَلْبَ عَنْ مَا أُمِرَ بِهِ مِنَ الْعِلْمِ
النَّافِعِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ فَيَدْعُو إِلَى السَّيِّئَاتِ وَيَنْهَى عَنِ الْحَسَنَاتِ مَعَ أَنَّهُ لَا فَائِدَةَ
فِيهِ»^(٢).

ثانيًا: إثبات التحريم من خلال قاعدة (درء المفاسد مُقَدَّمٌ على جلب
المصالح)^(٣):

أ - عَرَضُ الْقَاعِدَةِ:

المراد من هذه القاعدة: أَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَتْ مَفْسَدَةٌ وَمَصْلَحَةٌ، وَكَانَتْ الْمَفْسَدَةُ
أَعْظَمَ مِنَ الْمَصْلَحَةِ، وَجِبَ تَقْدِيمُ دَفْعِ الْمَفْسَدَةِ، وَإِنْ اسْتَلْزَمَ ذَلِكَ تَفْوِيتَ
الْمَصْلَحَةِ؛ لِأَنَّ اعْتِنَاءَ الشَّارِعِ بِالْمَنْهِيَّاتِ أَشَدُّ مِنْ اعْتِنَائِهِ بِالْمَأْمُورَاتِ^(٤)؛ لِقَوْلِهِ
ﷺ: «... فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ
فَدَعُوهُ»^(٥).

(١) «مجموع الفتاوى»: (٤/٢٧٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٢٠/٤٨ - ٦١، ٥٨٣/٢٣، ١٨٢، ٣٤٣/٢٨ و ١٢٩ و ٢٩/٢٢٨، ٤٩٢)،

و«الموافقات»: (٢/٦ - ٣٢)، «الأشباه والنظائر»: (١/١٠٥) لابن نجيم، و«تهذيب السنن»: (٤/

٣٤٩)، و«زاد المعاد»: (٣/٣٠٦).

(٤) انظر: «القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين»: (ص/٣٣٩) لعبدالمجيد جمعة.

(٥) أخرجه مسلم في «صحيحه» (كتاب الحج، باب فرض الحج مرة في العمر، ٧/٤٢/رقم ٢٣٨٠).

ب - تأصيل وتمثيل يوضح القاعدة:

أدلة هذه القاعدة تفوت الحصر، منها:

قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعَةٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩].

فَحَرَّمَ اللَّهُ الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ؛ لِأَنَّ مَفْسَدَتَهُمَا أَعْظَمُ مِنْ مَصْلَحَتِهِمَا.

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ:

«أما إثمهما فهو في الدين، وأما المنافع فدنيوية، من حيث إن فيها نفع البدن، وتهضم الطعام، وإخراج الفضلات، وتشحيد بعض الأذهان، ولذة الشدة المطربة التي فيها، كما قال حسان بن ثابت في جاهليته:

ونشربها فتركنا ملوكًا . . . وأسدًا لا يُنهنها اللقاء

وكذا بيعها والانتفاع بثمنها، وما كان يُقَمِّشه بعضهم من الميسر فينفقه على نفسه أو عياله، ولكن هذه المصالح لا توازي مضرته ومفسدته الراجحة، لتعلقها بالعقل والدين، ولهذا قال: ﴿وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾^(١).

ج - الأئمة يُحرِّمون الغناء بناءً على قاعدة (درء المفسد مُقدِّم على جلب المصالح):

مقارنة بين أضرار الخمر وأضرار الغناء:

١ - يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ كَانَ لَهُ خَبْرَةٌ بِحَقَائِقِ الدِّينِ وَأَحْوَالِ الْقُلُوبِ وَمَعَارِفِهَا وَأَذْوَاقِهَا وَمَوَاجِدِهَا عَرَفَ أَنَّ سَمَاعَ الْمُكَاةِ وَالتَّصْدِيدِ لَا يَجْلِبُ لِلْقُلُوبِ مَنَفْعَةً وَلَا مَصْلَحَةً إِلَّا وَفِي ضِمْنِ ذَلِكَ مِنَ الضَّرَرِ وَالْمَفْسَدَةِ مَا هُوَ

(١) «تفسير القرآن العظيم»: (١/ ٣٧٣).

أَعْظَمُ مِنْهُ فَهُوَ لِلرُّوحِ كَالْخَمْرِ لِلْجَسَدِ يَفْعَلُ فِي النَّفْسِ فِعْلَ حُمَا الْكُؤُوسِ . وَلِهَذَا يُورَثُ أَصْحَابَهُ سُكْرًا أَعْظَمَ مِنْ سُكْرِ الْخَمْرِ فَيَجِدُونَ لَذَّةَ بِلَا تَمْيِيزٍ كَمَا يَجِدُ شَارِبُ الْخَمْرِ ؛ بَلْ يَحْصُلُ لَهُمْ أَكْثَرُ وَأَكْبَرُ مِمَّا يَحْصُلُ لِشَارِبِ الْخَمْرِ وَيُضِدُّهُمْ ذَلِكَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ أَعْظَمَ مِمَّا يُضِدُّهُمْ الْخَمْرُ وَيُوقِعُ بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ أَعْظَمَ مِنَ الْخَمْرِ حَتَّى يَقْتُلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا مِنْ غَيْرِ مَسِّ يَدٍ بَلْ بِمَا يَقْتَرِنُ بِهِمْ مِنَ الشَّيَاطِينِ ؛ فَإِنَّهُ يَحْصُلُ لَهُمْ أَحْوَالُ شَيْطَانِيَّةٍ بَحِثٌ تَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الشَّيَاطِينُ فِي تِلْكَ الْحَالِ وَيَتَكَلَّمُونَ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ كَمَا يَتَكَلَّمُ الْجِنِّي عَلَى لِسَانِ الْمَضْرُوعِ : إِمَّا بِكَلَامٍ مِنْ جِنْسِ كَلَامِ الْأَعَاجِمِ الَّذِينَ لَا يُفْقَهُ كَلَامُهُمْ كَلِسَانِ التُّرْكِ أَوْ الْفَرَسِ أَوْ غَيْرِهِمْ وَيَكُونُ الْإِنْسَانُ الَّذِي لِسَنَهُ الشَّيْطَانُ عَرَبِيًّا لَا يُحْسِنُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِذَلِكَ بَلْ يَكُونُ الْكَلَامُ مِنْ جِنْسِ كَلَامٍ مَنْ تَكُونُ تِلْكَ الشَّيَاطِينُ مِنْ إِخْوَانِهِمْ . وَإِمَّا بِكَلَامٍ لَا يُعْقَلُ وَلَا يُفْهَمُ لَهُ مَعْنَى وَهَذَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْمُكَاشَفَةِ شُهودًا وَعَيَانًا^(١) .

ويقول رَحِمَهُ اللَّهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : «و «الْمَعَارِفُ» هِيَ خَمْرُ النَّفْسِ تَفْعَلُ بِالنَّفْسِ أَعْظَمَ مِمَّا تَفْعَلُ حُمَا الْكُؤُوسِ فَإِذَا سَكِرُوا بِالْأَصْوَاتِ حَلَّ فِيهِمُ الشُّرْكُ وَمَالُوا إِلَى الْفَوَاحِشِ وَإِلَى الظُّلْمِ فَيُشْرِكُونَ وَيَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ وَيَزْنُونَ . وَهَذِهِ «الثَّلَاثَةُ» مَوْجُودَةٌ كَثِيرًا فِي أَهْلِ «سَمَاعِ الْمَعَارِفِ» : سَمَاعُ الْمُكَاةِ وَالتَّضَدِّيَةِ أَمَّا «الشُّرْكُ» فَغَالِبٌ عَلَيْهِمْ بِأَنْ يُحِبُّوا شَيْخَهُمْ أَوْ غَيْرَهُ مِثْلَ مَا يُحِبُّونَ اللَّهَ وَيَتَوَاجِدُونَ عَلَى حُبِّهِ . وَأَمَّا «الْفَوَاحِشُ» فَالْغِنَاءُ رُقِيَّةُ الزَّنا وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْأَسْبَابِ لَوْقُوعِ الْفَوَاحِشِ وَيَكُونُ الرَّجُلُ وَالصَّبِيُّ وَالْمَرْأَةُ فِي غَايَةِ الْعِفَّةِ وَالْحُرِّيَةِ حَتَّى يَخْضُرُهُ فَتَنْحَلَّ نَفْسُهُ وَتَسْهَلُ عَلَيْهِ الْفَاحِشَةُ وَيَمِيلُ لَهَا فَاعِلًا أَوْ مَفْعُولًا بِهِ أَوْ كِلَاهُمَا كَمَا يَحْصُلُ بَيْنَ شَارِبِي الْخَمْرِ وَأَكْثَرُ . وَأَمَّا «الْقَتْلُ» فَإِنَّ قَتْلَ بَعْضِهِمْ بَعْضًا فِي السَّمَاعِ كَثِيرٌ يَقُولُونَ : قَتَلَهُ بِحَالِهِ وَيَعُدُّونَ ذَلِكَ مِنْ قُوَّتِهِ وَذَلِكَ أَنَّ مَعَهُمْ شَيْاطِينَ تَخْضُرُهُمْ فَأَيُّهُمْ كَانَتْ شَيْاطِينُهُ أَقْوَى قَتَلَ الْآخَرَ^(٢) .

(١) «مجموع الفتاوى» : (١١/ ٥٧٣ - ٥٧٤) .

(٢) «مجموع الفتاوى» : (٢/ ٣٨٦) .

٢ - يقول الإمام أحمد بن عمر القرطبي رحمه الله: «الغناء يَجْرُ إلى ما يُجْرُ إليه الخمرُ من المفساد فيكون حراماً كالخمر، وإنما قلنا ذلك، لأنَّه يذهبُ الحياةَ والوقارَ، ويُخلُّ بالعقول والفعال، وكلُّ ذلك مُشاهدٌ لمن يحضره، وذلك أنَّكَ ترى الرَّجلَ الكبيرَ القدرَ العظيمَ المنصبَ على سِمَةِ العقلاء، ووقارِ الفضلاء وأبهةِ الدِّينِ، وسيماءِ المتقين، حتَّى إذا حَضَرَهُ ولا بسَ أهله، زالَ حياؤه ووقاره، وبدأ تَغْيَرُهُ واصفرارُهُ، فبيعتُ يديه ويجبذُ صاحبه ويَجْرُهُ إليه، ويضربُ برجليه، ويَهْزُ منكبَّيه، حتَّى إذا أخذَ السَّماعُ منه مأخذَهُ وخالطَهُ وأشربَهُ، قامَ فَرَقَصَ رقصَ المجانِ، وتعاطى حركاتِ المخانيثِ والنِّسوانِ، ورُبَّما يُصعقُ ويصيحُ ويَغْطُ، ولا غطيظِ الذبيحِ، ويتغشاهُ غشاواتِ، حتَّى يُظَنَّ أنَّه قد مات، وقد لا يرجعُ إلى عقله إلَّا بعدَ أوقاتٍ، ورُبَّما ضَيَّعَ واجباتِ، أو فرَّطَ في صلواتِ، حتَّى إذا أفاقَ من غشيته، وصحاحا من سكرته، وعادَ إلى حياته وهيئته، وذَكَرَ لَهُ منه في تلكَ الحالِ خَجَلَ من ذلكَ، ولا خَجَلَةٌ من قبيحِ الفِعالِ، وهذه أفعالُ الخمرِ، فيلزمُ أنْ يُحكمَ بتحريمه كما يُحكمُ بتحريمها والله أعلمُ.

فإن أنكرَ منكرُ أن يكون الأمرُ كما ذكرنا، فليشاهده حتى يصحَّ له ما وصفناه، وكيف يُنكرُ ما يشهدُ به العيانُ، ويعرفه من المباشرين له كُلُّ إنسانٍ، وقد مَضَى على ذلكَ في وصاياهم الحكماءُ، ونَظَّمَهُ في شعرهم الشعراءُ، ولذلك قالَ يزيد بن الوليد: «يا بني أُميَّةَ إياكم والغناء؛ فإنَّه يزيدُ في الشَّهْوَةِ، ويهدمُ المروءَةَ، وإنَّه لينوبُ عن الخمرِ، ويفعلُ كفعلِ المسكرِ، فإن كنتم لا بُدَّ فاعلينَ فَجَنَّبُوهُ النِّساءَ؛ فإنَّ الغناءَ داعيةُ الزَّنا»^(١).

* * *

(١) «كشف القناع عن حكم الوجد والسماع»: (ص/٩٣ - ٩٥).

المبحث الثاني: الرد على الشبهات

الرد على الشبهات:

أثار الجديع جملة من الشبهات في هذا المقام، فها أنذا أضعها بين يديك أخي القارئ، مع الرد عليها، بما تقتضيه الحجج العلمية، والأدلة الشرعية.

الشبهة الأولى: قال الجديع ص ١٤٦: «ساق بعض من ذهب مذهب التحريم وجوها من الاستدلال غير ما تقدم ذكره من الآي والحديث، ودعوى الإجماع، أسوق ذلك بإيجاز مع التعليق عليه بما يناسبه:

الوجه الأول: قالوا: أصوات الآلات مُحَرَّمَةٌ؛ لكونها مُطْرَبَةٌ.

وأقول: الأصل في الطرب: خِفَّةٌ وهِزَّةٌ تثيرُ النَّفْسَ لَفَرَحٍ أو حُزْنٍ أو ارتياح، وأغلب ما يُستعمل اليوم في الارتياح، و(التطريب): تَرْجِيعُ الصَّوْتِ وتحسينه، وقيل للمغني: (مُطْرِب) وَهُوَ الْحَسَنُ الصَّوْتِ والأداء.

وهذا المعنى مُدرَكٌ في الغناء والموسيقى لا يُنكر، تَجِدُ لذلك النَّفْسُ ارتياحًا وانبساطًا قد يَزِيدُ فيهِتْزُلُهُ الإنسان.

لكنَّ اعتبارَهُ عِلَّةً مؤثِّرةً لتحريمِ أصواتِ الموسيقى، يُوجِبُ أن يكونَ كُلُّ صوتٍ مُطْرِبٍ مُحَرَّمًا، صَدَرَ من آلةٍ أو من حُنْجَرَةٍ إنسانٍ أو طيرٍ، كانَ ذلكَ بكلامٍ أو صوتًا مُجَرَّدًا، فإن كانَ بكلامٍ استوى أن يكونَ بِشَعْرِ غَزَلٍ أو شِعْرِ حِكْمَةٍ، بل وبأن يكونَ بقرآنٍ أو ذكرٍ أو أذانٍ، وهذا تعليلٌ لا دليلَ عليه في الكتابِ والسُّنة، بل السُّنةُ بيَّنةٌ في دلالتها على مشروعيةِ التَّغْنِي بالقرآنِ والأذانِ.

والأدلة الآذنة بالغناء حتَّى على قولٍ من يَحْضُرُهُ في مناسباتٍ خاصَّةٍ كالعُرسِ والعيدِ، دليلٌ على أنَّ أثرَ الصَّوْتِ في إطرابِ السَّامِعِ لا أثرَ لَهُ في الحُكْمِ، إنَّما يَذُمُّ

من ذلك في العقول ما يخرج عن حد الاعتدال، ويَهْبِطُ بالكحول إلى التَّصَابِي.

الرَّدُّ والتَّعليقُ :

المتأملُ فيما قاله الجديع، يلحظُ أَنَّهُ جعلَ الطَّرْبَ نوعًا واحدًا، وعليه فَإِنَّهُ لا يُفَرِّقُ بَيْنَ الطَّرْبِ الصَّادِرِ عَنْ آلَةٍ أَوْ مِنْ حَنْجَرَةٍ إِنْسَانٍ أَوْ طَيْرٍ، بل الأدهى والأمرُ أَن يجعلَ التَّطْرِيبَ فِي القرآنِ والأذانِ سائرًا فِي نفسِ السِّيَاقِ!!

والجوابُ عَمَّا قاله الجديع أَن يُقالَ :

إِنَّ الطَّرْبَ ليس نوعًا واحدًا؛ بل هُوَ أنواعٌ مختلفة؛ فمنهُ الطَّرْبُ المباحُ، وضابطُهُ أَنَّهُ لا يُحرِّكُ الطَّبَاعَ، ولا يُخرِجُها عَنْ حدِّ الاعتدالِ أو يُثيرُ كامنَها مِنْ حُبِّ اللّهُ^(١).

ومنهُ الطَّرْبُ المُحرَّمُ الَّذِي يَسْتَفِزُّ النُّفُوسَ وَيُزَعِّجُها، وَيُثيرُ فِيها مكامِنَ الهوى^(٢)، وَالَّذِي لا يُفَرِّقُ بَيْنَ النُّوعَيْنِ والشَّأْنُ أَنَّهُمَا مِنَ المِخْتَلَفَاتِ، فهو شاء أم أبى مخالِفٌ لِلْمِيزَانِ الَّذِي أَنزَلَهُ اللّهُ - جلَّ وعلا - مع رِسلِهِ - عليهم الصَّلَاةُ والسَّلَامُ، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

يقولُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللّهُ: «فَإِنَّ اللّهُ بَعَثَ رُسُلَهُ بِالْعَدْلِ وَأَنزَلَ الْمِيزَانَ مَعَ الْكِتَابِ وَالْمِيزَانُ يَتَضَمَّنُ الْعَدْلَ وَمَا يُعْرِفُ بِهِ الْعَدْلُ وَقَدْ فَسَّرُوا إِنزَالَ ذَلِكَ بِأَنَّ أَلْهَمَ الْعِبَادَ مَعْرِفَةَ ذَلِكَ وَاللّهُ وَرَسُولُهُ يُسَوِّي بَيْنَ الْمُتَمَائِلَيْنِ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَيْنِ»^(٣).

(١) انظر: «تلييس إبليس»: (ص/٢٥٣)، و«شرح صحيح مسلم»: (٦/١٥٢)، و«الاعتصام»: (١٩٢) -

(١٩٤). و«التمهيد»: (٢٢/١٩٠)، و«فتح الباري»: (١٠/٥٥٩).

(٢) المصدر السابق.

(٣) «مجموع الفتاوى»: (٤/٢٠٧).

فالشريعة إذا جاءت بالجمع بين المتماثلات والتفريق بين المختلفات، والفقيه حقاً من يلتزم ذلك ويراعيه عند النظر والاستدلال، وقد دل كتاب الله تعالى على أن الطرب الصادر عن أصوات المعازف والموسيقى هو من النوع المحرم، كما قال تعالى: ﴿وَأَسْتَفْزِرُ مِنْ أَسْطَعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ وَأَلْبَسَ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجُلِكَ وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعَدْتُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُوراً﴾ [الإسراء: ٦٤].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وَقَالَ تَعَالَى لِإِبْلِيسَ: ﴿وَأَسْتَفْزِرُ مِنْ أَسْطَعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ﴾ وَأَسْتَفْزِرُ بِهِ إِيَّاهُمْ بِصَوْتِهِ يَكُونُ بِالْغِنَاءِ - كَمَا قَالَ مَنْ قَالَ مِنْ السَّلَفِ - وَبَعْضُهُ مِنَ الْأَصْوَاتِ كَالنِّيَاحَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَإِنَّ هَذِهِ الْأَصْوَاتَ كُلَّهَا تُوجِبُ انْزِعَاجَ الْقَلْبِ وَالنَّفْسِ الْخَبِيثَةِ إِلَى ذَلِكَ وَتُوجِبُ حَرَكَتَهَا السَّرِيعَةَ وَاضْطِرَابَهَا حَتَّى يَبْقَى الشَّيْطَانُ يَلْعَبُ بِهِؤُلَاءِ أَعْظَمَ مِنْ لَعِبِ الصَّبِيَّانِ بِالْكُرَةِ وَالنَّفْسُ مُتَحَرِّكَةٌ؛ فَإِنْ سَكَنتُ فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَإِلَّا فَهِيَ لَا تَزَالُ مُتَحَرِّكَةً. وَشَبَّهَهَا بَعْضُهُمْ بِكُرَةِ عَلَى مُسْتَوَى أَمْلَسَ لَا تَزَالُ تَتَحَرَّكُ عَلَيْهِ»^(١).

ويقول الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله: «وَقَدْ قَالَ تَعَالَى لِلشَّيْطَانِ: ﴿وَأَسْتَفْزِرُ مِنْ أَسْطَعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ﴾. فَالصَّوْتُ الشَّيْطَانِيُّ يَسْتَفْزِرُ بَنِي آدَمَ، وَصَوْتُ الشَّيْطَانِ كُلُّ صَوْتٍ فِي غَيْرِ طَاعَةِ اللَّهِ، نُسِبَ إِلَى الشَّيْطَانِ لِأَمْرِهِ بِهِ وَرِضَاهُ بِهِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ هُوَ الصَّوْتُ نَفْسُهُ، فَصَوْتُ الْغِنَاءِ وَصَوْتُ النَّوْحِ وَصَوْتُ الْمَعَازِفِ مِنَ الشَّبَابَاتِ وَالْأَوْتَارِ وَغَيْرِهَا، كُلُّهَا مِنْ أَصْوَاتِ الشَّيْطَانِ الَّتِي يَسْتَفْزِرُ بِهَا بَنِي آدَمَ فَيَسْتَخَفُّهُمْ وَيُزَعِّجُهُمْ.

ولهذا قال السلف في هذه الآية: «إِنَّهُ الْغِنَاءُ»، ولا ريب أنه من أعظم أصوات الشيطان التي يستفزر بها النفوس ويزعجها ويقلقها، وهو ضد القرآن الذي تطمئن به القلوب وتسكن وتُخبت إلى ربها، فصوت القرآن يسكن النفوس ويطمئنئها ويوقرها، وصوت الغناء يستفزرها ويزعجها ويهيجها كما قيل:

حَامِلُ الْهَوَى تَعِبُ يَسْتَفِرُّهُ الطَّرْبُ
كُلَّمَا انْقَضَى سَبَبُ عَادَ مِنْكَ بِى سَبَبُ
تَضْحَكِينَ لَاهِيَةً وَالْمُحِبُّ يَنْتَحِبُ
تَعَجَّبِينَ مِنْ سَقَمِي صَحَّتِي هِيَ الْعَجَبُ

فلو لم يكن دليلٌ على أَنَّ صوتَ الغناء والمعارفِ هُوَ صوتُ الشَّيْطَانِ؛ لَمَا يَسْتَفِرُّهُ بِهِ السَّامِعُ، ويقلقه بِهِ ويزعجه ويزيلُ طمأنينته، لكفى بِهِ دليلاً»^(١).

يقولُ الإمامُ أحمدُ بنُ عمرَ القرطبيّ رَحِمَهُ اللهُ: «فإنَّ الغناءَ المطربَ يَحْمِلُ على اللُّهُو، ويلتهي بِهِ عَنْ غَيْرِهِ؛ لشدَّةِ التَّذَاذِ النَّفْسِ لَهُ، وسرورها وفرحها بِهِ، حتَّى يَكُونَ عَنْ ذَلِكَ مَجُونٌ، وعَبَثٌ كالاَهْتَزَّازِ، والرقصِ، وغير ذلك مِنْ أحوالِ المَجَانِ، والسُّفْهَاءِ»^(٢).

ويقولُ الإمامُ ابنُ الجوزيِّ رَحِمَهُ اللهُ: «وقد أخرجوا لهذه الأغاني ألحاناً مختلفةً كُلُّهَا تُخْرِجُ سَامِعَهَا عَنْ حَيْزِ الاعتدالِ، وتُثِيرُ حُبَّ الهوى، ولهم شيءٌ يُسَمُّونَهُ البَسِيطُ يُزَعِّجُ الْقُلُوبَ عَنْ مَهَلٍ، ثُمَّ يَأْتُونَ بِالنَّشِيدِ»^(٣) بعده فيجمعُ القلوبَ»^(٤).

ومِمَّا يَدُلُّ على أَنَّ الطَّرْبَ الصَّادِرَ عَنْ آلاَتِ المَعَارِفِ والموسيقى ليسَ مِنْ نوعِ الطَّرْبِ المباحِ، أَنَّ الشَّرِيعَةَ منعتْ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ بِالألحانِ بِأصواتِ الغناءِ وأوزانِهِ وإيقاعاتِهِ على طَرِيقَةِ أَصْحَابِ الموسيقي؛ فدلَّ هَذَا على أَنَّ التَّطْرِيبَ الحَاصِلَ مِنْ وراءِ هَذِهِ الأَلْحَانِ مِنْ نوعِ التَّطْرِيبِ المَحْرَمِ؛ إِذْ لو كَانَ مُبَاحًا لَمَا كَانَ الْمَنْعُ.

كما أَنَّ هَذَا يَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً على أَنَّ التَّطْرِيبَ والتَّغْنِيَّ بِالْقُرْآنِ والأَذَانِ الَّذِي

(١) «كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء»: (ص/ ٢٤٧ - ٢٤٨).

(٢) «كشف القناع عن حكم الوجد والسماع»: (ص/ ٨٤ - ٨٥).

(٣) ليس المقصود بالنشيد هاهنا النشيد المجرد عن آلات الطرب، بل المقصود - كما هو ظاهر السياق -

النشيد المصحوب بآلات الطرب والمعارف، فلينبه لهذا.

(٤) «تليس إبليس»: (ص/ ٢٥٦ - ٢٥٧).

أمر به الشارع يختلف اختلافاً جذرياً عن التطريب بالألحان الموسيقية؛ ولذا عدّ النبي ﷺ التطريب والتغني بالقرآن على شاكلة التطريب بالألحان الموسيقية من المصائب الكبرى والفواجع العظمى التي تقع في آخر الزمان، والتي تجعل المسلم يطلب الموت ويتمناه لهولها وشِدَّتِها، فقد ثبت عن زاذان أبي عمر عن عليّ قال: كُنَّا جُلُوسًا عَلَى سَطْحٍ مَعَنَا رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ يَزِيدُ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَبَسَا الْغَفَارِي - وَالنَّاسُ يَخْرُجُونَ فِي الطَّاعُونَ، فَقَالَ عَبَسَ: يَا طَاعُونَ خُذْنِي، ثَلَاثًا يَقُولُهُ. فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: لِمَ تَقُولُ هَذَا؟ أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ، فَإِنَّهُ عِنْدَ انْقِطَاعِ عَمَلِهِ، وَلَا يُرَدُّ فَيَسْتَعْتَبَ»، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَادِرُوا بِالْمَوْتِ سِتًّا: إِمْرَةً السُّفَهَاءِ، وَكَثْرَةَ الشَّرْطِ، وَبَيْعَ الْحُكْمِ، وَاسْتِخْفَافًا بِالْدَّمِ، وَقَطِيعَةَ الرَّحِمِ، وَنَشْوَا يَتَّخِذُونَ الْقُرْآنَ مَرَامِيرَ يُقَدِّمُونَهُ يُغْنِيهِمْ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْهُمْ فَقَهَا»^(١).

الشبهة الثانية: قال الجديع ص ١٤٧: «الوجه الثاني: وقالوا: هي من شعار شاربِي الخُمورِ والمَخْنَثِينَ، والتَّشَبُّهُ بِهِمْ حَرَامٌ.

وأقول: هذا إطلاقٌ فاسدٌ، وخطأٌ على الشرع، وتجنُّ على التاريخ.

فَنَعْلَمُ يَقِينًا أَنَّ الشَّرِيعَةَ أَبَاحَتْ الْغِنَاءَ تَأْصِيلًا، وَأَبَاحَتْ الدُّفَّ مَعَهُ فِي مَنَاسِبَاتٍ أَوْ مُطْلَقًا عَلَى الْخِلَافِ، وَأَبَاحَتْ سِوَاهُ مِنَ الْآلَاتِ عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ لِعَدَمِ النَاقِلِ، وَوَقَعَ التَّغْنِي وَضَرْبُ الدُّفِّ فِي خَيْرِ مُجْتَمَعٍ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، مُجْتَمَعِ الصَّحَابَةِ، فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَعْدَهُ، فَكَيْفَ يَصِحُّ إِطْلَاقُ مِثْلِ هَذَا الْوَصْفِ؟

وَمَنْ ثَمَّ فَقَدْ عَهَدَ الْغِنَاءُ وَالْمُوسِيقَى فِيمَنْ عُرِفَ بِالذِّينِ، كَمَا كَانَ مِنْ شَأْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَامِعِ الْمَغْنِيِّ، وَكَانَ فِي زَمَنِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، وَكَمَا كَانَ مِنَ السَّيِّدَةِ الْفَاضِلَةِ الْمَغْنِيَّةِ عَلِيَّةَ بِنْتِ الْمَهْدِيِّ أَخْتِ الرَّشِيدِ، وَسَيِّدِ الْمَغْنِيِّينَ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ

الموصلي، وغيرهم من نبلاء المغنيين والمغنيات في هذا التاريخ.

... إلى أن قال: (ومن باب هذا الذي بينت خطأ الاستدلال به مسألتان:

الأولى: كره بعض العلماء الدف وبابه للرجال، وقالوا: هو للنساء خاصة،

فالضرب به للرجال تشبه بهن، وقد جاء في الحديث: «لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء».

ومستند هذا القول الأحاديث في وقائع كان ضرب الدف فيها من قبل النساء، وتقدم قريباً السبب في تسمية المغني من الرجال في ذلك العصر (مختناً)، وأنه لجريان العرف به في النساء، كان مستنكراً حين ظهر في الرجال، لكن العرف يتغير، والتشبه في الفعل الظاهر يذهب أثره حين يزول الاختصاص عن المشبه به، فلو وجدت خصلة في النساء لا تعرف فيهن بحيث أصبحت وصفاً مميزاً لهن، فيتصف بها رجل، فإنه يناله وصف التشبه بهن، فإذا تغير العرف فصار ذلك الوصف مشتركاً، فبذلك ينتفي معنى التشبه، إلا في شيء جعلته الشريعة من خصائص كل جنس، كالحرير والذهب للنساء دون الرجال.

والتحقيق: أن الضرب بالدف أو غيره من الآلات للرجال في الحكم كما هو للنساء، بل جوازه هو مقتضى دلالة العموم في النصوص، ومن ذلك:

ما حدث به أبو بلج الفزاري، قال: قلت لمحمد بن حاطب

إنني قد تزوجت امرأتين لم يضرب عليّ دَفٌّ، قال: بِسْمَا صَنَعْتَ، قال رسول

الله ﷺ: «إِنَّ فَضْلَ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ الصَّوْتُ» يعني الضرب بالدف.

فهذا استدلال من الصحابي محمد بن حاطب بعموم قوله ﷺ: «الصوت» على

الإنكار على أبي بلج ترك الضرب بالدف في زواجه من امرأته، ولا يخلو أن يكون

الضرب عليه من نساء أو من رجال، وأدنى ذلك أن يضرب بالدف عليه الرجال،

وهو ظاهر السياق هنا، فتأمل فهم أصحاب النبي ﷺ، وقارن بتكلف من

بَعْدَهُمْ!!».

الرَّدُّ والتَّعليقُ :

١ - زَعَمَ الجديع أَنَّ الشَّرِيعَةَ أَباحتِ الغِناءَ تَأْصِيلاً ، وَأَباحتِ الدُّفَّ مَعَهُ في مناسباتٍ أو مُطلقاً على الخلافِ ، وَأَباحتِ سِوَاهُ من الآلاتِ على ما سيأتي بيانهُ لعدمِ الناقلِ ، وَوَقَعَ التَّغْنِي وَضَرْبُ الدُّفِّ في خَيْرِ مُجْتَمَعٍ على وَجْهِ الأرضِ ، مُجْتَمَعِ الصَّحَابَةِ ، في عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَعْدَهُ .

والجوابُ عن هذا أَن يُقالَ :

إِنَّ في هذا الكلامِ تلبيساً وتمويهاً على القارئِ ، حيثُ إِنَّ النِّقاشَ والجدالَ دائراً حولَ مسألةٍ واضحةٍ مُحدَّدةٍ ، ألا وهي : «تحریم الغناءِ بآلاتِ الطَّرَبِ والموسيقى» ، فهل جاءتِ الشَّرِيعَةُ بإباحةِ هذا النوعِ تَأْصِيلاً - كما زَعَمَ الجديع - ؟!

نعم ، قد جاءتِ الشَّرِيعَةُ العَرَاءُ بإباحةِ الدُّفِّ بالنِّسبةِ للنِّساءِ والجواري في مناسباتٍ معينةٍ مخصوصةٍ - وسيأتي بيانُ هذا بالتَّفصيلِ - بإذنِ الله - ، أمَّا في حقِّ الرِّجالِ فلا ، وهذه دعوى من الجديع ؛ وعليه أن ينقلَ دليلاً واحداً على إثباتها .

٢ - أمَّا قولُ الجديع بأنَّ التَّغْنِي وَضَرْبَ الدُّفِّ قد وقعا في خَيْرِ مُجْتَمَعٍ على وَجْهِ الأرضِ : مُجْتَمَعِ الصَّحَابَةِ ، في عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَبَعْدَهُ .

فالجوابُ عنه أَن يُقالَ :

إِنَّ هذا الكلامَ فيه إجمالٌ مذمومٌ ؛ لأنَّ فيه تلبيساً على القارئِ أيضاً ، حيثُ إِنَّ التَّغْنِي لفظٌ عامٌّ قد يُرادُ به التَّغْنِي المباحُ كالحداءِ والنصبِ ، وهذا هو الَّذي كانَ مُشاعاً في مُجْتَمَعِ الصَّحَابَةِ ﷺ .

وقد يُرادُ به التَّغْنِي المحرَّمُ كالغناءِ بآلاتِ الطَّرَبِ والموسيقى ، وهذا هو الَّذي ذمَّهُ الصَّحَابَةُ ﷺ وأعلنوا النِّكيرَ عليه ، وَنَفَرُوا عنه بأساليبٍ مختلفةٍ ، وطرائقٍ متنوعةٍ ، وسيأتي بيانُ ذلك - بإذنِ الله - في مبحثٍ : «مذهب الصَّحَابَةِ ﷺ في

تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى.

فإن كان الجديع يقصد الأول، فقد أصاب الحق وجانب الباطل، أما إن كان يقصد الثاني، وهذا ما أرجحه؛ لأنه في سياق الرد على من ذهب إلى تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى بدعوى أنها من شعار شارب الخمر والمخنئين، فجاء هو ليثبت أن ذلك كان موجوداً في زمن الصحابة رضي الله عنهم، فكيف يصح - حينئذ - إطلاق مثل هذا الوصف؟

أقول: إن هذا - والله - من أعظم الافتراء والتجني على تاريخ الصحابة رضي الله عنهم، وقد نقل اثنان من الأئمة المحققين ممن هم أدري وأخبر بتاريخ الصحابة رضي الله عنهم وهدبهم، أن الصحابة رضي الله عنهم لم يكن أحد منهم يضرب بدف، فضلاً عن أن يضرب بآلة أخرى، وأن الضارب بالدف فضلاً عن غيره من الآلات، كان يعد مخنئاً في عرف السلف رضي الله عنهم، وإليك أخي القارئ هذه النصوص العزيزة؛ لتعلم من هو المخطئ على الشريعة حقاً، والجاني على التاريخ صدقاً:

أ - يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وبالجمله قد عرف بالاضطرار من دين الإسلام: أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يشرع لصالح أمة وعبادهم وزهادهم أن يجتمعوا على استماع الآيات الملهنة مع ضرب بالكف أو ضرب بالقضيب أو الدف. كما لم يبح لأحد أن يخرج عن متابعتهم وأتباع ما جاء به من الكتاب والحكمة لا في باطن الأمر ولا في ظاهره ولا لعامّي ولا لخاصّي ولكن رخص النبي صلى الله عليه وسلم في أنواع من اللهو في العرس ونحوه كما رخص للنساء أن يضربن بالدف في الأغراس والأفراح. وأما الرجال على عهد فلهم يكن أحد منهم يضرب بدف ولا يصفق بكف بل قد ثبت عنه في الصحيح أنه قال: «التصفيق للنساء والتسبيح للرجال» ولعن المتشبهات من النساء بالرجال. والمتشبهين من الرجال بالنساء». ولما كان الغناء والضرب بالدف والكف من عمل النساء كان السلف يسمون من يفعل ذلك

مِنْ الرِّجَالِ مُخَنَّثًا وَيُسَمُّونَ الرِّجَالَ الْمُغَنِّينَ مَخَانِيثَ وَهَذَا مَشْهُورٌ فِي كَلَامِهِمْ^(١).
ويقول رحمه الله في موضع آخر: «وَلِهَذَا جَاءَتْ صِغَةُ النَّهْيِ بِلَفْظِ التَّشْبِيهِ بِقَوْلِهِ ﷺ
«لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال. والمتشبهين من الرجال بالنساء» وَقَالَ:
«لعن الله المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء» فَعَلَّقَ الْحُكْمَ بِاسْمِ التَّشْبِيهِ.
وَيَكُونُ كُلُّ صِنْفٍ يَتَّصِفُ بِصِفَةِ الْآخَرِ. وَقَدْ بَسَطْنَا هَذِهِ الْقَاعِدَةَ فِي (اِقْتِضَاءِ الصَّرَاطِ
الْمُسْتَقِيمِ لِمُخَالَفَةِ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ وَبَيَّنَّا أَنَّ الْمُشَابَهَةَ فِي الْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ تُورِثُ
تَنَاسُبًا وَتَشَابُهًا فِي الْأَخْلَاقِ وَالْأَعْمَالِ وَلِهَذَا نُهِنَا عَنْ مُشَابَهَةِ الْكُفَّارِ وَمُشَابَهَةِ
الْأَعَاجِمِ وَمُشَابَهَةِ الْأَعْرَابِ، وَنَهَى كُلًّا مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ عَنْ مُشَابَهَةِ الصَّنَفِ
الْآخَرِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ: «مَنْ تَشَبَهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ». «وليس منا من تشبه
بغيرنا» وَالرَّجُلُ الْمُتَشَبِّهُ بِالنِّسَاءِ يَكْتَسِبُ مِنْ أَخْلَاقِهِنَّ بِحَسَبِ تَشَبُّهِهِ حَتَّى يُفْضِيَ
الْأَمْرَ بِهِ إِلَى التَّخَنُّثِ الْمَحْضِ وَالتَّمَكُّينِ مِنْ نَفْسِهِ كَأَنَّهُ امْرَأَةٌ. وَلَمَّا كَانَ الْغِنَاءُ مُقَدَّمَةً
ذَلِكَ وَكَانَ مِنْ عَمَلِ النِّسَاءِ: كَانُوا يُسَمُّونَ الرِّجَالَ الْمُغَنِّينَ مَخَانِيثَ^(٢).

ب - يقول الإمام ابن رجب - الحنبلي رحمه الله: «ولهذا كان جمهور العلماء
على أَنَّ الضَّرْبَ بِالذُّفِّ لِلْغِنَاءِ لَا يُبَاحُ فَعَلُهُ لِلرِّجَالِ؛ فَإِنَّهُ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالنِّسَاءِ، وَهُوَ
مَمْنُوعٌ مِنْهُ، هَذَا قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَكَذَا ذَكَرَ الْحَلِيمِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ.

وإنما كَانَ يَضْرِبُ بِالذُّفُوفِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ النِّسَاءُ، أَوْ مَنْ يُشَبِّهُ بِهِنَّ مِنَ
الْمَخَنَّثِينَ، وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِنَهْيِ الْمَخَنَّثِينَ وَإِخْرَاجِهِمْ مِنَ الْبُيُوتِ.

وقد نصَّ على نفيهم أحمد وإسحاق، عملاً بهذه السنة الصحيحة.

وسئل أحمد عن مُخَنَّثٍ مَاتَ وَوَصَّى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ، فَقَالَ: كَسَبُ الْمَخَنَّثِ
خَبِيثٌ، كَسَبَهُ بِالْغِنَاءِ، نَقَلَهُ عَنْهُ الْمَرْوُذِيُّ^(٣).

(١) «مجموع الفتاوى»: (٤٤/٣).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (١٢٤/٥).

(٣) «فتح الباري»: (٦/٨١ - ٨٢).

وقد ذهب إلى أَنَّ الدَّفَّ خاصٌّ بالنِّسَاءِ دونَ الرِّجَالِ، وَأَنَّ مَنْ ضَرَبَ بِهِ مِنَ الرِّجَالِ، يُعَدُّ مُتَشَبِّهًا بالنِّسَاءِ، إِمَامَانِ آخِرَانِ مِنْ كِبَارِ أئِمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - ، وَإِلَيْكَ الْبَيَانُ :

أ - يَقُولُ الْإِمَامُ الْحَلِيمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : « وَضَرَبَ الدَّفَّ لَا يَحِلُّ إِلَّا لِلنِّسَاءِ ، لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مِنْ أَعْمَالِهِنَّ ، وَقَدْ « لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ » ^(١) .

ب - يَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَأْنِ الضَّرْبِ بِالدَّفِّ - : « وَالْأَحَادِيثُ الْقَوِيَّةُ فِيهَا الْإِذْنُ فِي ذَلِكَ لِلنِّسَاءِ فَلَا يَلْتَحِقُ بِهِنَّ الرِّجَالُ لِغُمُومِ النَّهْيِ عَنِ التَّشَبُّهِ بِهِنَّ » ^(٢) .

أَمَّا الْقَوْلُ بِأَنَّ آلَاتِ الطَّرْبِ وَالْمُوسِيقَى هِيَ مِنْ شَعَارِ شَارِبِي الْخُمُورِ ، فَهَذَا مَنْقُولٌ عَنْ بَعْضِ الْأَئِمَّةِ الْمُحَقِّقِينَ ؛ وَإِلَيْكَ الْبَيَانُ :

أ - يَقُولُ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَأْنِ غِنَاءِ الْإِنْسَانِ - : « أَنْ يَغْنِيَ بِبَعْضِ آلَاتِ الْغِنَاءِ مِمَّا هُوَ مِنْ شَعَارِ شَارِبِي الْخَمْرِ وَهُوَ مَطَرِبٌ كَالطَّنْبُورِ وَالْعُودِ وَالصَّنْجِ وَسَائِرِ الْمَعَازِفِ وَالْأُوتَارِ يَحْرَمُ اسْتِعْمَالُهُ وَاسْتِمَاعُهُ » ^(٣) .

ب - يَقُولُ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : « أَمَّا الْمَزَامِيرُ وَالْأُوتَارُ وَالْكُوبَةُ - وَهُوَ طَبْلٌ طَوِيلٌ طَوِيلٌ ضَيْقُ الْوَسْطِ - ، ذُو رَأْسَيْنِ ، يَضْرِبُهُ الْمُخَانِثُ ، فَلَا يَخْتَلِفُ فِي تَحْرِيمِهِ ، وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْ أَحَدٍ مِمَّنْ يَعْتَبِرُ قَوْلَهُ مِنَ السَّلَفِ وَأَئِمَّةِ الْخَلْفِ مَنْ يُبَيِّحُ ذَلِكَ ، وَكَيْفَ لَا يُحَرِّمُ سَمَاعُ ذَلِكَ ؟ وَهُوَ شَعَارُ أَهْلِ الْخُمُورِ وَالْفُسُوقِ » ^(٤) .

(١) «شعب الإيمان» : (٢٨٣/٤) للحليمي ، ونقل ذلك البيهقي في «شعب الإيمان» : (١١٤/١١) .

(٢) «فتح الباري» : (١١٤/١١) .

(٣) «روضة الطالبين وعمدة المفتين» : (١٦٥/٤) .

(٤) «كشف القناع عن حكم الوجد والسماع» : (ص/١٣١) .

وأقوال هؤلاء الأئمة، قد تُفسَّرُ بأحدِ تفسيرين:

أولهما: أنَّ آلاتِ الطَّرَبِ هي شعارُ أهلِ الخمرِ والفسوقِ على مرِّ الدُّهورِ وكرِّ العصورِ، وهذا الحكمُ لا يُشترطُ فيه أن يكونَ عامًّا في كُلِّ من تعاطى آلاتِ الطَّرَبِ، بل يكفي فيه أن يكونَ غالبًا؛ إذ إنَّ النادرَ لا حكمَ له.

ثانيهما: أنَّ آلاتِ الطَّرَبِ كانتِ هي شعارُ أهلِ الخمرِ والفسوقِ في العصرِ الَّذي شهدَهُ هذانِ الإمامانِ، وقد يَسْرِي هذا الحكمُ في أيِّ عصرٍ من العصورِ اللاحقةِ، وقد لا يَسْرِي، وهذا يُعرفُ بالتَّفحصِ والتَّأمُّلِ في أجواءِ ذلكِ العصرِ.

ولو أخذنا بأيِّ تفسيرٍ من هذينِ التفسيرين، لكانَ ذلكَ الحكمُ صوابًا لا غبارَ عليه على العصرِ الَّذي نعيشُ فيه، إذ لا أحدٌ يُنكرُ أنَّ أربابَ الطَّرَبِ في عصرنا الحاضرِ هم أهلُ الخمرِ والفسوقِ، وواقعُ المغنيين الآنَ يَعْرِفُهُ الخاصُّ والعامُّ، حيثُ تُنشرُ فضائحهم وتورطهم في شبكاتِ الدُّعارةِ والمخدراتِ - أجازنا الله - على صفحاتِ الجرائدِ والمجلاتِ، وفي الإنترنتِ والفضائياتِ، وهذا على أقلِّ تقديرٍ حكمٌ غالبٌ وهو المعوَّلُ عليه؛ إذ إنَّ النادرَ يُعتبرُ شيئًا يسيرًا لا حكمَ له.

٣ - أرادَ الجديعُ أن يُبطلَ القولَ: بأنَّ آلاتِ الطَّرَبِ والموسيقى هي من شعارِ شاربِي الخمرِ، وذلكَ بِذكرِهِ لبعضِ الشخصياتِ التاريخيةِ التي كانتِ تعاطيَ الغناءِ بآلاتِ الطَّرَبِ، والتي كانتِ معروفةً بالدينِ والصَّلاحِ، والجوابُ عن هذا من وجوهٍ: الوجه الأولُ: نحنُ نساءُ: هل هذه الأخبارُ التي ساقها الجديعُ هي أخبارٌ صحيحةٌ؟

١ - أمّا إسماعيل بن جامع، فقد نقلَ خبرَهُ الجديعُ من كتابِ «الأغاني»، وقد سبقَ الكلامُ حولَ هذا الكتابِ، وأنَّه من المصادرِ المطعونِ فيها، فلو اقتصرنا على هذا، لقلنا: إنَّ هذا الخبرَ باطلٌ لا يَصِحُّ، غيرَ أنَّ بعضَ المصادرِ الإخبارية^(١)

(١) انظر: «الوافي بالوفيات»: (٢٠٤/٣) للصفدي، و«الأغاني»: (١/١) لأبي الفرج الأصفهاني، و«الموسيقى والغناء عند العرب»: (ص/٢٩، ٣٣) لخازن عبود.

الأخرى نقلت أنه كان بالفعل يتعاطى الغناء بآلات الطرب، مع طامّاتٍ أخرى، وهي:

أ - أنه قرأ القرآن، وسمِعَ الحديث، ثم ترك ذلك واشتغل بالغناء.

ب - أنه كان يحبُّ القمارَ والكلابَ، وقد قال يوماً: «لولا أن القمارَ، وحُبَّ الكلابِ قد شغلاني لتركْتُ المغنيين لا يأكلون الخبز.

ج - أنه كان يشربُ المسكرَ إلى درجة أنه كان يغيبُ عن الوعي في المجالس الغنائية.

فلو صحّت هذه الأخبارُ عنه، لكانَ ذلكَ مثلاً صارخاً على مدى التّردّي والانحطاطِ الذي وصل إليه أربابُ الطّربِ والموسيقى، والحقُّ أن هذا ليس بمستغربٍ على تلك المجتمعات التي تُصدّرُ لنا كُلَّ يومٍ ألواناً من العفنِ والقذارة - نسألُ الله العافية والسّلامة.

٢ - أمّا عليّة بنت المهديّ، فقد نقلَ خبرها الجديع من كتاب «السير» للإمام الذهبيّ رحمّه الله، وقد ذكّرَ الذهبيّ أنها كانت تضربُ بالعودِ نقلاً عن صاحب «الأغاني»؛ فالمصدرُ المنقولُ عنه إذاً هو نفسُ المصدرِ الذي نقلَ عنه الجديع خبرَ إسماعيلَ بنِ جامع، فلوا اقتصرنا على ذلك، لقلنا: إنَّ هذا الخبرَ باطلٌ لا يصحُّ، غيرَ أنَّ ثمةَ مصادرَ إخباريةٍ أخرى أثبتتْ أنَّها كانت تُجيدُ صياغةَ الألحانِ الموسيقية، لكنَّ بعضَ هذه المصادرِ^(١)، نقلَ عنها أنَّها كانت تشربُ النّبيذَ في أيامِ حيضتها، فلوصحّت هذه الأخبارُ عنها، لما كانَ ذلكَ موجباً لتفسيقها؛ فلعلّها فعلت ذلكَ وهي متأولةٌ كما هو الشأنُ عندَ بعضِ الفقهاء، وهذا عذرٌ من الأعداءِ التي تلتمسُ في حقّها؛ لأنّها كانت معروفةً بالصّلاحِ والتّقوى، فنسألُ الله أن يغفرَ لنا ولها.

(١) انظر: «نهاية الأرب في فنون الأدب»: (٤٦٦/١) للنويري، و«المنتظم»: (٢٨٤/٣) لابن الجوزي، و«الأغاني»: (٤٧/٣)، و«الموسيقى والغناء عند العرب»: (ص/١٢٤).

٣ - أمّا إسحاق بن إبراهيم الموصلي، فقد نُقل عنه في مصادر^(١) كثيرة أنه كان معروفاً بأمور تُذم ولا تُمدح، منها:

أ - أنه أول من أحدث التخنث في الغناء، وهذا ما يُعبر عنه بـ: «الخلاعة» في إصدار الأصوات الموسيقية.

ب - أنه كان معروفاً بشرب المسكر في المجالس الغنائية.

وهكذا؛ فمن يستقرأ تاريخ هؤلاء المغنيين؛ سابراً لأخبارهم في قديم الزمان وحديثه، يجد أن السمة الغالبة عليهم هي الانفلات عن القيود الشرعية، والانغماس في الشهوات المحرمة، ومنها: شرب الخمر - عياداً بالله.

٤ - أمّا قول الجديع: «إذا تأملت تاريخ الغناء المحترف قبل عهد ظهور هذا الوصف للمغنيين، وجدته معروفاً في الجواري والنساء، فكأنه حين كان معهوداً فيهن أشبه أن يكون مختصاً بهن، فلما صار بعض الرجال إليه، فكأنهم اكتسبوا به صفة من صفاتهن، وحيث كان المشبه لهن يوصف بالخنث، لحق ذلك الوصف من اعتنى به من الرجال، وذلك متصور من أجل ليوثة الصوت وحسنه ورقته.

ولم يكن ذلك الوصف مما أوجب عليهم عقوبة أو حداً، وإن كان مُشعراً بانتقاصهم عند من أطلقه عليهم؛ للمعنى الذي ذكرت، ولا يوجب ذماً مجرد الاشتراك مع الأنثى في حسن الصوت وجماله ورقته وغذوبته، فما تلك بمعان تستكر إذا لم تجر على قصد التشبه بالنساء.

فلا يجوز أن يستعمل ذلك الوصف وكأن مستعمله يستدل بنص من كتاب أو سنة، فما هذا من طرق الاستدلال، ولا مما تثبت به الأحكام.

(١) انظر: «تاريخ دمشق»: (١٤٣/٨، و١٤٨، و١٥٠، و١٥٧)، و«نهاية الأرب في فنون الأدب»: (٢/

٥١، و٦١)، و«الموسيقى والغناء عند العرب»: (ص/٥٨ - ٥٩)، و«وفيات الأعيان»: (١/٢٠٢) لابن

ومن باب هذا الذي بَيَّنْتُ خطأ الاستدلال به مسألتان:

الأولى: كَرِهَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ الدَّفَّ وَبَابُهُ لِلرِّجَالِ، وَقَالُوا: هُوَ لِلنِّسَاءِ خَاصَّةً، فَالضَّرْبُ بِهِ لِلرِّجَالِ تَشْبُهٌ بِهِنَّ، وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «لَعَنَ اللَّهُ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ».

وَمُسْتَنَدُ هَذَا الْقَوْلِ الْأَحَادِيثُ فِي وَقَائِعِ كَانَ ضَرْبُ الدَّفِّ فِيهَا مِنْ قِبَلِ النِّسَاءِ، وَتَقَدَّمَ قَرِيبًا السَّبَبُ فِي تَسْمِيَةِ الْمَغْنِيِّ مِنَ الرِّجَالِ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ (مُخْتَنًا)، وَأَنَّهُ لَجَرَيَانِ الْعُرْفِ بِهِ فِي النِّسَاءِ، كَانَ مُسْتَنَكِرًا حِينَ ظَهَرَ فِي الرِّجَالِ، لَكِنَّ الْعُرْفَ يَتَغَيَّرُ، وَالتَّشْبُهُ فِي الْفِعْلِ الظَّاهِرِ يَذْهَبُ أَثَرُهُ حِينَ يَزُولُ الْاِخْتِصَاصُ عَنِ الْمَشْبَهِ بِهِ، فَلَوْ وَجَدْتَ خَصْلَةً فِي النِّسَاءِ لَا تُعْرَفُ فِيهِنَّ بِحَيْثُ أَصْبَحَتْ وَصْفًا مُمَيِّزًا لَهُنَّ، فَيُتَصَفُّ بِهَا رَجُلٌ، فَإِنَّهُ يَنَالُهُ وَصْفُ التَّشْبَهِ بِهِنَّ، فَإِذَا تَغَيَّرَ الْعُرْفُ فَصَارَ ذَلِكَ الْوَصْفُ مُشْتَرَكًا، فَبِذَلِكَ يَنْتَفِي مَعْنَى التَّشْبَهِ، إِلَّا فِي شَيْءٍ جَعَلَتْهُ الشَّرِيعَةُ مِنْ خِصَائِصِ كُلِّ جِنْسٍ، كَالْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ لِلنِّسَاءِ دُونَ الرِّجَالِ.

والتَّحْقِيقُ: أَنَّ الضَّرْبَ بِالدَّفِّ أَوْ بغيرِهِ مِنَ الْآلَاتِ لِلرِّجَالِ فِي الْحُكْمِ كَمَا هُوَ لِلنِّسَاءِ، بَلْ جَوَازُهُ هُوَ مُقْتَضَى دَلَالَةِ الْعُمُومِ فِي النُّصُوصِ، وَمِنْ ذَلِكَ:

مَا حَدَّثَ بِهِ أَبُو بَلْعٍ الْفَزَارِيُّ، قَالَ: قُلْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ

إِنِّي قَدْ تَزَوَّجْتُ امْرَأَتَيْنِ لَمْ يُضْرَبْ عَلَيَّ بِدَفٍّ، قَالَ: بِئْسَمَا صَنَعْتَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ فَضْلَ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ الصَّوْتُ» يَعْنِي الضَّرْبَ بِالدَّفِّ.

فَهَذَا اسْتِدْلَالٌ مِنَ الصَّحَابِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ بِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «الصَّوْتُ» عَلَى الْإِنْكَارِ عَلَى أَبِي بَلْعٍ تَرْكُ الضَّرْبِ بِالدَّفِّ فِي زَوَاجِهِ مِنْ امْرَأَتَيْهِ، وَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الضَّرْبُ عَلَيْهِ مِنْ نِسَاءٍ أَوْ مِنْ رِجَالٍ، وَأَدْنَى ذَلِكَ أَنْ يُضْرَبَ بِالدَّفِّ عَلَيْهِ الرِّجَالُ، وَهُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ هُنَا، فَتَأَمَّلْ فَهَمَّ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَارِنْ بِتَكْلِيفِ مَنْ بَعْدَهُمْ!!».

الردُّ والتعليق :

١ - زَعَمَ الجديع أَنَّ وصفَ الخنْوَثةِ الَّذِي لَحِقَ ببعضِ الرِّجالِ ليس لكونهم شابهاوا النِّساءَ في ضربهم على الدُّفوفِ ، بل ذلك راجعٌ لأنَّهم لَمَّا دخلوا ميدانَ الغناءِ بالدُّفوفِ صارَ عندهم من ليونةِ الصَّوتِ وحسنه ورِقَّتِه ما أشبهوا بهِ النِّساءَ ، وهذا لا يُوجبُ دَمًا إِلَّا إذا قُصِدَ بهِ التَّشْبُهُ بالنِّساءِ .

والجوابُ عن هذا أَن يُقالَ :

إِنَّ الجديعَ جعلَ مناطَ الحكمِ على كونِ الشَّخصِ مُخَنَّنًا ، في كونِ صوتهِ يُشبهُ صوتَ النِّساءِ حالَ دخوله ميدانَ الغناءِ بالدُّفوفِ ، وهذا في الحقيقةِ صَرَفٌ للحكمِ عن مناطِهِ الصحيحِ ؛ فَإِنَّ الأئمةَ الَّذِينَ تكلَّموا في هذا الشَّأنِ جعلوا المناطَ في ذلك هُوَ مُجرَّدُ تشبهِ الرِّجالِ بالنِّساءِ في ضربهم للدُّفوفِ ، وإليك أقوالهم في ذلك :

أ - يقولُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللهُ : «وَلَمَّا كَانَ الْغِنَاءُ وَالضَّرْبُ بِالْدَفِّ وَالْكَفِّ مِنْ عَمَلِ النِّسَاءِ كَانَ السَّلَفُ يُسَمُّونَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنَ الرِّجَالِ مُخَنَّنًا وَيُسَمُّونَ الرِّجَالَ الْمُغَنِّينَ مَخَانِثَ وَهَذَا مَشْهُورٌ فِي كَلَامِهِمْ»^(١) .

ب - يقولُ الإمامُ ابنُ رجبٍ - الحنبليُّ رَحِمَهُ اللهُ : «ولهذا كان جمهورُ العلماءِ على أَنَّ الضَّرْبَ بِالْدَفِّ لِلْغِنَاءِ لَا يُباحُ فعلُهُ للرِّجالِ ؛ فَإِنَّهُ مِنَ التَّشْبُهِ بالنِّساءِ ، وهو ممنوعٌ منه ، هذا قولُ الأوزاعيِّ وأحمدَ ، وكذا ذكر الحليميُّ وغيرُهُ من الشَّافعيةِ .

وإنما كانَ يَضْرِبُ بالدُّفوفِ في عهدِ النَّبِيِّ ﷺ النِّساءُ ، أو من يُشَبِّهُ بِهِنَّ مِنَ الْمُخَنَّنِينَ ، وقد أمر النَّبِيُّ ﷺ بنفيِ الْمُخَنَّنِينَ وإخراجِهِم من البيوتِ .

وقد نصَّ على نفيهِم أحمدُ وإسحاقُ ، عملاً بهذهِ السَّنةِ الصحيحةِ .

وسئل أحمدُ عن مُخَنَّنٍ ماتَ ووَصَّى أَن يُحَجَّ عنه ، فقالَ : كَسِبَ الْمُخَنَّنُ

خبيثٌ، كسبه بالغناء، نقله عنه المروذي^(١).

٢ - زَعَمَ الجَدِيعُ أَنَّ الضَّرْبَ عَلَى الدُّفُوفِ عُرِفَ قَابِلٌ لِلتَّغْيِيرِ وَالتَّبَدُّلِ، بَحِثْ يَسُوعُ لِلرِّجَالِ أَنْ يَضْرِبُوا عَلَى الدُّفُوفِ، مَتَى مَا زَالَ اخْتِصَاصُ النِّسَاءِ بِهَذِهِ الصِّفَةِ، فَهَلْ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَدِيعُ يُعَدُّ صَوَابًا مِنَ النَّاحِيَةِ الْعِلْمِيَّةِ؟

الجوابُ عن هذا من الوجوه الآتية:

الوجهُ الأوَّلُ: لقد أَصَلَ أَهْلُ الْعِلْمِ تَأْصِيلًا مَتِينًا وَاضِحًا فِي قِضِيَةِ: «الأعرافِ والعاداتِ»؛ فلقد قَسَمُوا الأعرافَ إِلَى صُورٍ، وَوَضَعُوا لِكُلِّ صُورَةٍ ضَوَابِطَ مُحَدَّدَةً، بَحِثْ لَا يَخْتَلِطُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَلَسْتُ هَاهُنَا بِصَدَدِ التَّفْصِيلِ وَالِإِسْهَابِ فِي بَيَانِ ذَلِكَ، فَهَذَا لَهُ مَكَانُهُ اللَّائِقُ بِهِ، لَكِنَّ الْمَهْمَ فِي هَذَا الْمَقَامِ أَنْ نَعْرِفَ الصُّورَةَ الْعُرْفِيَّةَ الَّتِي يَدْخُلُ فِيهَا الضَّرْبُ بِالدُّفُوفِ بِالنِّسْبَةِ لِلنِّسَاءِ وَالْجَوَارِي، وَمَنْ ثَمَّ نَصْلُ لِمَعْرِفَةٍ مَا إِذَا كَانَ هَذَا الْعَرَفُ قَابِلًا لِلتَّغْيِيرِ وَالتَّبَدُّلِ، أَمْ لَا؟

المتأملُ فِي النُّصُوصِ الْحَدِيثِيَّةِ الَّتِي جَاءَ فِيهَا الضَّرْبُ بِالدُّفُوفِ بِالنِّسْبَةِ لِلنِّسَاءِ وَالْجَوَارِي،، يَلْحَظُ أَنَّ الشَّارِعَ قَدْ أَمَرَ فِيهَا بِذَلِكَ أَمْرَ نَذْبٍ كَمَا فِي مَنَاسِبَاتِ الزَّوْجِ وَالْأَعْرَاسِ أَوْ أَذِنَ بِذَلِكَ فِعْلًا كَمَا فِي مَنَاسِبَاتِ الْأَعْيَادِ أَوْ فِي قَدُومِ غَائِبٍ مِنْ سَفَرٍ. وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ هَذَا الْعَرَفَ دَاخِلٌ فِي الصُّورَةِ الْعُرْفِيَّةِ الْأُولَى، وَهِيَ: «الأعرافِ الَّتِي هِيَ أَحْكَامٌ شَرْعِيَّةٌ»^(٢)، وَضَابِطُ هَذِهِ الصُّورَةِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ الشَّاطِبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَنْ يَكُونَ الشَّرْعُ أَمْرًا بِهَا إِيْجَابًا أَوْ نَذْبًا، أَوْ نَهَى عَنْهَا كِرَاهَةً أَوْ تَحْرِيمًا، أَوْ أَذِنَ فِيهَا فِعْلًا أَوْ تَرْكًا»^(٣).

فَإِذَا تَقَرَّرَ لَدَيْنَا أَنَّ هَذَا الْعَرَفَ هُوَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ؛ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ لَا يَجُوزُ فِيهِ التَّغْيِيرُ

(١) «فتح الباري»: (٦/ ٨١ - ٨٢).

(٢) انظر: «قاعدة العادة محكمة»: (ص/ ١٣٦) للدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين.

(٣) «الموافقات»: (٢/ ٢٨٣).

والتبديل، وإلا لأدّى ذلك إلى نسخ الشريعة وتبديل أحكامها، ولا نسخ ولا تبديل بعد موت النبي ﷺ.

الوجه الثاني: أنّ الجديع نفسه ذكر في قسم الأصول والقواعد ص ٤٢ قاعدة نفيسة، وهي: «عرف الاستعمال زمن التشريع حجة في فهم دلالات النصوص»، وتعني هذه القاعدة كما قال الجديع: «أنّ النصّ الوارد في مسألة يجب أن يُراعى لفهمه كيف كان تنزّله على واقع المخاطبين به يومئذ، وكيف فهموه، وكيف امتثلوه...»

وأنا لن أذهب بعيداً، بل سأنتقل في مُحاجة الجديع من خلال هذه القاعدة نفسها، فأقول متسائلاً: ما هو عُرفُ الاستعمالِ زمن التشريع بالنسبة للضرب على الدفوف؟

هل كان عامّاً يستوي فيها الرجال والنساء، أم كان خاصّاً بالنساء؟

المطلّع على النصوص الحديثية التي جاءت في هذا الباب، والدارس لها بتفحص وتمعن، يجد أنّ هذا العرف كان خاصّاً بالنساء والجواري، ولم يكن الرجال يفعلون ذلك، وهذا ما خلّص إليه الأئمة المحققون كما تقدّم معنا، بل إنّ نقلهم عن السلف أنّهم كانوا ينعنون من يفعل ذلك من الرجال بـ «المخنث» لهو غاية الدليل والبرهان على أنّ ذلك الفعل كان من خصوصيات النساء.

كما أنّ هذه الحقيقة الشرعية تُبطل ما ذهب إليه الجديع من كون الضرب على الدفوف جائزاً في حق الرجال؛ استدلالاً بقاعدة «العموم»، حيث إنّ الصحابة رضي الله عنهم لم يفهموا أنّ تلك الأدلة عامةٌ يستوي فيها الرجال والنساء، بل فهموا أنّ تلك الأدلة خاصةٌ بالنساء - وفهمهم لدلالات النصوص حجة -، ولذا لم ينقل عن أحدٍ منهم مع تكرّر تلك المناسبات أنّه كان يضرب بالدف، ولو كان ذلك من قبيل العامّ كما زعم الجديع، لنقل إلينا ذلك وبخاصّةٍ أنّ ضرب الدفوف في الأعراس ليس من قبيل الرخصة المأذون فيها، كما هو الشأن في الأعياد أو في قدوم غائب من سفر، بل

هي من الأمور المندوبة التي رَغِبَ فيها الشَّارِعُ وحثَّ عليها ، فهل يُتَصَوَّرُ أَنْ يَعْرِفَ جميعُ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم عن فعل ذلك !!؟

ثُمَّ إِنَّ اسْتِدْلَالَ الجَدِيعَ بمقتضى «دلالة العموم» من خلالِ النَّصِّ الَّذِي أوردَه لا يُسَعِّفه في هذا الباب ؛ لِأَنَّ النَّصَّ الَّذِي اسْتَدَلَّ بِهِ لَيْسَ هُوَ الْوَحِيدَ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ إِذْ تُوجَدُ نصوصٌ أخرى جاءت فيه ينبغي أَنْ تُضَمَّ إليه ، حتَّى نخرجُ بحكم كُلِّي قائم على الإحاطة بجميع النصوص الواردة في هذا الباب ، والجمع والتوفيق بينها ، وهذا أصلٌ من أصولِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة في النَّظَرِ والاستدلالِ ، يُجَنَّبُ الفقيهُ الشُّذُوذَ في إصدارِ الأحكامِ الشرعية ، وضربِ النصوصِ بعضها ببعض ، وهذا ما غابَ عن الجديع في هذه المسألة ، وفي مسألة أخرى سيأتي بيانها فيما يأتي من المباحث بإذن الله .

وَإِذَا أَعْمَلْنَا هَذَا الْأَصْلَ الْعَظِيمَ ، نَجِدُ أَنَّ الضَّرْبَ بِالْذُّفِّ ، وَالإِذْنَ فِيهِ جَاءَ مِنْ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مُقَيَّدًا بِالنِّسَاءِ وَالْجَوَارِي ، وَلَوْ عُمِّرَ الْجَدِيعُ عُمَرُ نُوحٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - لَمَا جَاءَ بِنَصٍّ صَرِيحٍ الدَّلَالَةِ فِي كَوْنِ وَاحِدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم كَانَ يَضْرِبُ بِالْذُّفِّ .

وَمَنْ الْعَجِيبَ حَقًّا أَنْ يَنْسَبَ الْجَدِيعَ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ مِنْ فَهْمٍ لِلصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ (مُحَمَّدُ بْنُ حَاطِبٍ) رضي الله عنه مَعَ أَنَّ فَهْمَهُ لِلنَّصِّ أَبْعَدُ مَا يَكُونُ عَنْ فَهْمِ الْجَدِيعِ ، وَهَاهُوَ النَّصُّ حَتَّى نَفْهَمَ هَذِهِ الْحَقِيقَةَ :

حَدَّثَ أَبُو بَلَجٍ الْفَزَارِيُّ ، قَالَ : قُلْتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ

إِنِّي قَدْ تَزَوَّجْتُ امْرَأَتَيْنِ لَمْ يَضْرَبْ عَلَيَّ بِذُفٍّ ، قَالَ : بِسْمَا صَنَعْتَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّ فَضْلَ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ الصَّوْتُ» يَعْنِي الضَّرْبَ بِالْذُّفِّ .

فَقَالَ الْجَدِيعُ مُعَلِّقًا : «فَهَذَا اسْتِدْلَالٌ مِنَ الصَّحَابِيِّ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ بِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ : «الصَّوْتُ» عَلَى الْإِنْكَارِ عَلَى أَبِي بَلَجٍ تَرَكَ الضَّرْبَ بِالْذُّفِّ فِي زَوَاجِهِ مِنْ امْرَأَتَيْهِ ، وَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ الضَّرْبُ عَلَيْهِ مِنْ نِسَاءٍ أَوْ مِنْ رِجَالٍ ، وَأَدْنَى ذَلِكَ أَنْ

يَضْرِبَ بِالْذَّفِّ عَلَيْهِ الرَّجَالُ، وَهُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ هُنَا، فَتَأَمَّلْ فَهَمَّ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَارِنْ بِتَكْلُفٍ مِنْ بَعْدَهُمْ!!».

ويحسنُ بي هاهنا أَنْ أَسْأَلَ الْقَارِيَّ اللَّيِّبَ: هلِ المَحَاوَرَةُ الَّتِي جَرَتْ بَيْنَ أَبِي بَلَجٍ الْفَزَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ وَمُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَهَا عِلَاقَةٌ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ بِمَسْأَلَةِ ضَرْبِ الذُّفُوفِ بِالنِّسْبَةِ لِلرِّجَالِ أَوْ النِّسَاءِ؟

الجوابُ بداهةً: لا، وَإِنَّمَا كَانَتْ تِلْكَ الْمَحَاوَرَةُ تَتَعَلَّقُ بِمَسْأَلَةٍ: «تَرَكَ الضَّرْبَ بِالذَّفِّ» فِي الزَّوْجِ، وَمِنْ هُنَا كَانَ الْإِنْكَارُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَى أَبِي بَلَجٍ الْفَزَارِيِّ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ سُنَّةَ «الضَّرْبِ بِالذَّفِّ» فِي الزَّوْجِ مَرَّتَيْنِ مُتَتَالِيَتَيْنِ، ثُمَّ بَيَّنَّ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ الدَّلِيلَ عَلَى كَوْنِ الضَّرْبِ سُنَّةً ثَابِتَةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

هَذَا مَا يُفْهَمُ مِنْ سِيَاقِ النَّصِّ، وَدَلَالَةِ الْفَاطِظِ، أَمَّا الْإِضَافَاتُ الَّتِي أَلْصَقَهَا الْجَدِيعُ بِالنَّصِّ، فَهِيَ - وَاللَّهِ - لَيْسَتْ ظَاهِرَ النَّصِّ كَمَا زَعَمَ!!، وَلَيْسَتْ هِيَ كَذَلِكَ فَهَمًّا فَهَمَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ حَاطِبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، بَلِ الْحَقُّ أَنَّهَا تَعَسَّفُ فِي فَهْمِ النَّصِّ، وَتَحْمِيلُ لَهُ بِمَا لَا يَحْتَمِلُهُ، وَافْتِرَاءٌ عَلَى ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ الْجَلِيلِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي أَمْرٍ لَمْ يُشِرْ إِلَيْهِ لَا مِنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ، وَإِنَّ الْمَصْيبَةَ هَاهُنَا لَيْسَتْ فِي ذَلِكَ الْفَهْمِ الْخَاطِئِ الَّذِي تَوَصَّلَ إِلَيْهِ الْجَدِيعُ، وَإِنَّمَا الْمَصْيبَةُ، تَكْمُنُ فِي كَوْنِهِ يَنْسُبُ ذَلِكَ الْفَهْمَ زُورًا وَبُهْتَانًا لَذَلِكَ الصَّحَابِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَيَجْعَلُ ذَلِكَ مُسْتَنْدَاً لَهُ فِي اتِّهَامِ غَيْرِهِ بِالتَّكْلُفِ، حَيْثُ يَقُولُ: «فَتَأَمَّلْ فَهَمَّ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَارِنْ بِتَكْلُفٍ مِنْ بَعْدَهُمْ!!».

فِيَا لَيْتَ شَعْرِي، مَتَى يَدْرِي الْجَدِيعُ أَنَّهُ هُوَ الْمُتَكَلِّفُ حَقًّا فِي فَهْمِ النُّصُوصِ، وَالْإِسْتِنْبَاطِ مِنْهَا؟!

الفصل الخامس:

مذهب السلف في تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الأول: مذهبُ الصَّحابةِ رضي الله عنهم في تحريم الغناء بآلاتِ الطَّرَبِ والموسيقى

تمهيد

ثَبَّتَ ذَمُّ الغناءِ والتَّنْفِيرُ عَنْهُ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وقد جاءَ ذلك في آثارٍ صحيحةٍ عنهم، والمتأملُ في سياقِ هذه الآثارِ ودلالاتِ ألفاظِها - كما سيأتي معنا-، يلحظُ أنَّها تتعلقُ بأنواعٍ مِنَ الغناءِ هي أقلُّ خطورةً، وأخفُ تأثيراً مِنَ الغناءِ بآلاتِ الطَّرَبِ؛ كما في الغناءِ المصحوبِ بالدُّفِّ، والغناءِ المجرَّدِ الجاري بضربٍ من التَّمْطِيطِ والتَّكْسِيرِ، ولا ريبَ أَنَّ الذَّمَّ والإنكارَ إذا وَقَعَ على الأدنى، فَإِنَّهُ واقعٌ على الأعلى من بابِ أولى، وإليك أخي القارئ هذه الآثارُ؛ لتعلمَ وتُدركَ يقيناً، كيفَ وقفَ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم حصناً حصيناً، وسياجاً متيناً أمامَ تيارِ الفسقِ والنِّفاقِ والضَّلَالِ الجارفِ الَّذِي يَتِمَثَّلُ في مُحَرِّكِهِ وباعثِهِ الخطيرِ: «الغناءُ بآلاتِ الطَّرَبِ والموسيقى»، فدونك هذه الآثارُ:

عَرَضُ الآثارِ:

١ - ثَبَّتَ عَنْ الصَّدِيقِ رضي الله عنه كَمَا مرَّ مَعَنَا - إنكارُهُ الشَّدِيدُ على غناءِ تلكم الجاريتينِ بالدُّفِّ، وتسميةُ ذلك بِ: «مزمارِ الشَّيْطَانِ»^(١)، وقد أقرَّهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم على هذه التسميةِ، ولولا أَنَّ تلكَ الواقعةَ قد جَرَتْ في يومِ عيدٍ، لَمَا كَانَ الإِذْنُ النَّبَوِيُّ يَسمحُ بصدورِ ذلك.

٢ - ثَبَّتَ عَنْ عِثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: «لقد اختبأتُ عندَ ربي عشرةً: إني

(١) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ.

لرابع أربعة في الإسلام، ولا تغنيت، ولا تمنييت، ولا وضعت يميني على فرجي منذ بايعت بها حبي، ولا مرت بي جمعة منذ أسلمت إلا وأنا أعتق فيها رقبة، إلا أن لا يكون فأعتقها بعد ذلك، ولا كذبت (وفي رواية: ولا زنت) في جاهلية ولا إسلام قط^(١).

فهل يتصور أن يكون ترك الغناء عملاً مباحاً، ثم يفتخر به بعدئذ ذو الثورين ﷺ وهو الخبير بمنازل الأعمال ودرجاتها -، ويضعه في قائمة مناقبه العظام التي يدخرها ليوم القيامة حين العرض على الله ﷻ؟!

الجواب: أن ذلك لا يتصور أبداً؛ لما تقدم ذكره؛ ولأن الثرك التي تمدح بها عثمان ﷺ كلها خرجت مخرجاً واحداً في سياق واحد، وهي كلها في دائرة المنهيات والمحرمات.

٣ - ثبت عن ابن عباس ﷺ كما مضى معنا أيضاً تفسيره لـ: «لهو الحديث» بالغناء^(٢) ويدخل في ذلك الغناء بآلات الطرب، ومعلوم أن ذلك جاء في سياق الذم والتحذير، وبيان أن الضلال والعذاب هو النتيجة الحتمية، والعاقبة الوخيمة لمن تعاطى الغناء وأصغى إليه.

٤ - ثبت عن ابن مسعود ﷺ كذلك تفسيره لـ: «لهو الحديث» بالغناء^(٣)، وقد أقسم على ذلك ثلاث مرات، وما قيل في التعليق على أثر ابن عباس ﷺ يغني عن الإعادة هاهنا.

(١) أثر حسن. أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»: (١/٥٢، و٥/١٢٥)، وابن عساكر في «تاريخه»:

(١١٤/٣٥)، و٢٧/٣٩، و٢٨، و٢٢٥، و٤٢٤، و١٦٥/٤٤، ويعقوب بن يوسف الفسوي في «المعرفة

والتاريخ»: (١/٢٩٥)، وعمر بن شبة في «تاريخ المدينة»: (٤/١١٥٦ - ١١٥٧).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

وقد ثَبَّتَ عَنْهُ أَيْضًا ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «الْغِنَاءُ يَنْبُتُ النَّفَاقَ فِي الْقَلْبِ»^(١).

كَمَا ثَبَّتَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا رَكِبَ الرَّجُلُ الدَّابَّةَ، فَلَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ رَدِفَهُ الشَّيْطَانُ، فَقَالَ لَهُ: تَغَنٍّ! فَإِنْ لَمْ يُحْسِنْ، قَالَ لَهُ: تَمَنَّ!»^(٢).

٥ - ثَبَّتَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ أَنَّهُ: «مَرَّ عَلَيْهِ قَوْمٌ مُحْرَمُونَ وَفِيهِمْ رَجُلٌ يَتَغَنَّى، فَقَالَ: أَلَا لَا سَمِعَ اللَّهُ لَكُمْ، أَلَا لَا سَمِعَ اللَّهُ لَكُمْ»^(٣).

كَمَا ثَبَّتَ عَنْهُ أَنَّهُ: «مَرَّ بِجَارِيَةٍ صَغِيرَةٍ تَغْنِي فَقَالَ: لَوْ تَرَكَ الشَّيْطَانُ أَحَدًا تَرَكَ هَذِهِ»^(٤).

٦ - عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ سَمِعَ صَوْتَ زَمَارَةٍ رَاعٍ، فَوَضَعَ أَصْبُعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ، وَعَدَلَ رَاحِلَتَهُ عَنِ الطَّرِيقِ، وَهُوَ يَقُولُ: يَا نَافِعُ، أَتَسْمَعُ؟ فَأَقُولُ: نَعَمْ، فَيَمْضِي، حَتَّى قُلْتُ: لَا، فَوَضَعَ يَدَيْهِ، وَأَعَادَ رَاحِلَتَهُ إِلَى الطَّرِيقِ»^(٥).

٧ - عَنْ أُمِّ عِلْقَمَةَ مَوْلَاةٍ عَائِشَةَ: أَنَّ بَنَاتِ أَخِي عَائِشَةَ، خُفِضْنَ، فَأَلِمْنَ ذَلِكَ، فَقِيلَ لِعَائِشَةَ: يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، أَلَا نَدْعُو لَهُنَّ مَنْ يُلْهِيهِنَّ؟ قَالَتْ: بَلَى، قَالَتْ: فَأَرْسِلَ إِلَى فُلَانٍ الْمَغْنَى، فَأَتَاهُمْ، فَمَرَّتْ بِهِ عَائِشَةُ ﷺ فِي الْبَيْتِ، فَرَأَتْهُ يَتَغَنَّى

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «ذَمِّ الْمَلَاهِي» (ق ٤ / ٢) وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ»: (١٠ / ٢٢٣) وَفِي «شُعْبِ الْإِيمَانِ»: (٤ / ٢٧٨ و ٥٠٩٨ و ٥٠٩٩)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «إِغَاثَةِ اللَّهْفَانِ»: (١ / ٢٤٨)، وَابْنُ كَثِيرٍ، وَقَدْ نَقَلَ ذَلِكَ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي «كُشْفِ الْغَطَاءِ عَنْ حُكْمِ سَمَاعِ الْغِنَاءِ»: (ص ٤١)، وَالْأَلْبَانِيُّ فِي «تَحْرِيمِ آلَاتِ الطَّرْبِ»: (ص ١٤٥ - ١٤٨).

(٢) أَثَرُ صَحِيحٍ. أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ»: (٥ / ٢٥٢) وَ«الشُّعْبِ»: (١١ / ٩٨)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ»: (١٠ / ٣٩٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ»: (٨ / ٦٧)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «ذَمِّ الْمَلَاهِي»: (١ / ٤١). (٣) أَثَرُ صَحِيحٍ. أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «ذَمِّ الْمَلَاهِي»: (١ / ٤٣) - وَمِنْ طَرِيقِهِ: الْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ»: (٥ / ٦٨).

(٤) أَثَرُ صَحِيحٍ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ»: (٣ / ١٤٩)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «ذَمِّ الْمَلَاهِي»: (١ / ٤٤)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ»: (١٠ / ٢٢٣)، وَ«الشُّعْبِ»: (١١ / ٩٩). (٥) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ.

وَيُحَرِّكُ رَأْسَهُ طَرَبًا، وَكَانَ ذَا شَعْرٍ كَثِيرٍ، فَقَالَتْ: عَائِشَةُ رضي الله عنها: أَفَّ، شَيْطَانُ! أَخْرِجُوهُ، أَخْرِجُوهُ، فَأَخْرَجُوهُ^(١).

• كَلَامُ الْأَيْمَةِ الْمُحَقِّقِينَ فِي مَذْهَبِ الصَّحَابَةِ فِي شَأْنِ الْغِنَاءِ بِآلَاتِ الطَّرَبِ:

١ - يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمته الله فِي مَعْرِضِ رَدِّهِ عَلَى مَنْ نَسَبَ إِبَاحَةَ الْغِنَاءِ لِلصَّحَابَةِ رضي الله عنهم زُورًا وَافْتِرَاءً -: «وَذَلِكَ أَنَّ الْمَعْرُوفَ عِنْدَ أَيْمَةِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، مِثْلُ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، ذَمُّ الْغِنَاءِ وَإِنْكَارُهُ»^(٢).

٢ - يَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ رحمته الله قَبْلَ سَرْدِهِ لِتِلْكَ الْآثَارِ: «وَأَمَّا الْآثَارُ الْمَوْقُوفَةُ عَنِ السَّلَفِ فِي تَحْرِيمِ الْغِنَاءِ وَآلَاتِ اللَّهْوِ فَكَثِيرَةٌ جِدًّا»^(٣)، وَعَلَّقَ عَلَيْهَا قَائِلًا: «فَهَذَا هُوَ الثَّابِتُ عَنِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم أَغْنَى ذَمُّ الْغِنَاءِ وَآلَاتِ اللَّهْوِ»^(٤).

٣ - وَيَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ قَيْمٍ الْجُوزِيَّةِ رحمته الله: «وَالْمَحْفُوظُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه ذَمُّهُ لِلْغِنَاءِ، وَنَهْيُهُ عَنْهُ، كَمَا هُوَ الْمَحْفُوظُ عَنْ إِخْوَانِهِ مِنْ أَصْحَابِ الرَّسُولِ صلوات الله عليهم، كَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ، مِمَّنْ رَضِيَ عَنْهُمْ الْمُسْلِمُونَ قُدُوءًا وَأَيْمَةً»^(٥).

• بَيَانُ التَّلْيِيسَاتِ، وَالرَّدُّ عَلَى الشُّبُهَاتِ:

أَوَّلًا: بَيَانُ التَّلْيِيسَاتِ:

١ - مِنَ التَّلْيِيسَاتِ الْعَجِيبَةِ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ أَنَّ الْجَدِيعَ وَضَعَ عِنَاوَانًا بَارِزًا فِي بَدَايَتِهِ وَهُوَ: «الْمُوسِيقَى وَالْغِنَاءُ فِي حَيَاةِ الصَّحَابَةِ»، ثُمَّ قَالَ تَحْتَ هَذَا الْعِنَاوَانِ:

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ»: (٣٨٩/٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «سُنَنِهِ»: (٢٢٤/١٠) وَالسَّيَاقُ لَهُ.

(٢) «الْإِسْتِقَامَةُ»: (٢٧٢/١) لابن تيمية.

(٣) «نَزْهَةُ الْأَسْمَاعِ فِي مَسْأَلَةِ السَّمَاعِ»: (ص/٦٦).

(٤) الْمَصْدَرُ السَّابِقُ.

(٥) «كَشَفُ الْغَطَاءِ عَنْ حُكْمِ السَّمَاعِ»: (ص/١٩٥).

«وردت آثارٌ صحيحةٌ عن أصحابِ النَّبِيِّ ﷺ في دَمِّ الغناءِ والمعازفِ، وأخرى صحيحةٌ أيضًا في الترخيصِ»، ثُمَّ أوردَ بعد ذلك آثارًا عن الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَيْسَتْ لَهَا علاقةٌ بموضوعٍ: «الغناءِ بآلاتِ الطَّرَبِ والموسيقى»، وإنَّما هي تتعلقُ بأنواعٍ من الغناءِ لَيْسَتْ هي محلُّ الخلافِ والنِّزاعِ، كما هو الشأنُ في تَغْنِي الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِمَا يُعْرَفُ بِـ «النَّصَبِ» و«الحُداءِ»، وكذا في استماعِهِم للذِّفِّ أيامَ الأعيادِ والأعراسِ وقُدومِ غائبٍ من سفرٍ.

فمن التَّلبِيسِ بمكانٍ أَنْ يَضَعَ الجَدِيعُ هذا العنوانَ العريضَ الَّذِي يُوحِي لقارئِهِ بأنَّ الموسيقى كانت واقعا مُعاشًا في حياةِ الصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ثُمَّ يَقَرَّرُ بعد ذلك بأنَّه قد جاءَ التَّرخيصُ عنهم في المعازفِ، ثُمَّ إذا نَظَرْتَ في تلكَ الآثارِ التي أوردَها، تجدُ أنَّها لا تتعلقُ بِالعنوانِ الَّذِي وَضَعَهُ، ولا بالتقريرِ الَّذِي قَرَّرَهُ، فَبِمَاذَا يا تُرى يُفَسَّرُ هذا الصَّنِيعُ؟!

الجوابُ: أَنَّ هذا الصَّنِيعَ يُفَسَّرُ بِأحدِ تفسيرين:

أولُّهما: أَنَّ الجَدِيعَ لا يُفَرِّقُ بينَ الغناءِ بآلاتِ الطَّرَبِ، والحُداءِ والنَّصَبِ، كمصطلحاتٍ لغويةٍ تَحْمِلُ كُلُّ واحدةٍ منها دلالَتَ معينةٍ خاصَّةٍ، وَهَذَا مَا اسْتَبْعَدَهُ جِدًّا، وذلكَ لسببين:

أ - أَنَّهُ في مقدمة كتابه: «ص ٢٣ - ٣٣»، حَرَّرَ هذه المصطلحاتِ تَحْريْرًا وَاضِحًا يَبِينُ.

ب - أَنَّهُ بعدَ أَنْ أوردَ تلكَ الآثارَ الَّتِي زَعَمَ أَنَّها تُفيدُ إباحةَ المعازفِ، عادَ فقالَ ص ١٦٧: «نعم، هذا جميعه في الغناءِ دونَ آلةٍ»؛ فهذا يَدُلُّ دلالةً واضحةً على أَنَّهُ يُفَرِّقُ بينَ تلكَ المصطلحاتِ.

ثانيهما: أَنَّ الجَدِيعَ يُدْرِكُ بِجلاءٍ الفرقَ بينَ تلكَ المصطلحاتِ، لكنَّه - وللأسفِ - وَقَعَ في هُوَّةِ التَّلبِيسِ وقلبَ الحقائقِ.

كَذَلِكَ فَإِنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَدِيعُ فِي اسْتِدْلَالِهِ بِتِلْكَ الْآثَارِ الَّتِي تُفِيدُ اسْتِمَاعَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم لِلدُّفِّ أَيَّامَ الْأَعْيَادِ وَالْأَعْرَاسِ، بِأَنَّهَا تُفِيدُ أَيْضًا إِبَاحَةَ الْمَعَازِفِ بِإِطْلَاقٍ، يَدُلُّ عَلَى أَحَدِ أَمْرَيْنِ:

أ - أَنَّهُ لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ، وَالْمُطْلَقِ وَالْمَقِيدِ، حَيْثُ إِنَّ اسْتِمَاعَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم جَاءَ خَاصًّا بِالدُّفِّ فِي أَيَّامِ الْأَعْيَادِ وَالْأَعْرَاسِ وَقُدُومِ غَائِبٍ مِنْ سَفَرٍ، مُقَيَّدًا بِهَا، وَهَذَا كَمَا قَرَّرَ الْإِمَامُ ابْنُ قَيْمٍ الْجُوزِيَّة رحمته الله أَصْلُ غَلْظِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ، حَيْثُ «أَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ الْخَاصَّ عَامًّا وَالْمَقِيدَ مُطْلَقًا، فَيَجِئُونَ إِلَى الْفَاطِظِ فِي كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ قَدْ أَبَاحَتْ أَوْ حَمَدَتْ نَوْعًا مِنَ السَّمَاعِ فَيُدْرَجُونَ فِيهَا سَمَاعَ الْمَكَاءِ وَالتَّصْدِيقِ، وَيَجِئُونَ إِلَى الْمَعْنَى الَّتِي دَلَّتْ عَلَى الْإِبَاحَةِ أَوْ الِاسْتِحْبَابِ فِي نَوْعٍ مِنَ الْأَصْوَاتِ وَالسَّمَاعِ؛ فَيَجْعَلُونَهَا دَالَّةً عَلَى نَوْعٍ يُضَادُّهَا، وَهَذَا جَمْعٌ بَيْنَ مَا فَرَّقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بَيْنَهُ، بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَاسَ الرِّبَا عَلَى الْبَيْعِ، وَالسَّفَاحَ عَلَى النِّكَاحِ، وَنَظَائِرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْسِيسَةِ الْبَاطِلَةِ الَّتِي عُبِدَتْ بِنَظَائِرِهَا الشَّمْسُ، وَالْقَمَرُ، وَجُعِلَ أَرْبَابُهَا لِلَّهِ أُنْدَادًا سَوَوْهُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ»^(١).

ب - أَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ، وَالْمُطْلَقِ وَالْمَقِيدِ، لَكِنَّهُ كَمَا سَبَقَ مَعَنَا، وَقَعَ فِي هُوَةِ التَّلْبِيسِ وَقَلْبِ الْحَقَائِقِ.

٢ - مِنَ التَّلْبِيسَاتِ أَيْضًا فِي هَذَا الْمَبْحَثِ، أَنَّ الْجَدِيعَ جَعَلَ غِنَاءَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم بِالنَّصْبِ، وَالْحُدَاءِ، شَبِيهًا بِالْغِنَاءِ الَّذِي دَرَجَ عَلَيْهِ النَّاسُ فِي زَمَانِنَا هَذَا مِنَ الْأَغَانِي الشَّعْبِيَّةِ، حَيْثُ يَقُولُ ص ١٦٤ بَعْدَ أَنْ أوردَ الْآثَارَ الَّتِي تُفِيدُ إِبَاحَةَ النَّصْبِ: «وَفِيهِ أَنَّ الْمَهَاجِرِينَ لَمْ يَكُونُوا يَرَوْنَ حَرَجًا فِي غِنَائِهِمُ الشَّعْبِيَّ يَوْمئِذٍ وَالَّذِي يُسَمُّونَهُ (النَّصْبِ)، شَبِيهٌ بِمَا دَرَجَ عَلَيْهِ النَّاسُ مِنَ الْأَغَانِي الشَّعْبِيَّةِ الَّتِي يُرَدِّدُونَهَا فِي مُنَاسِبَةٍ وَغَيْرِهَا».

(١) «كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء»: (ص/٢٣٤).

وَالْحَقُّ أَنَّ الْجَدِيعَ فِي كَلَامِهِ هَذَا بَيْنَ أَمْرَيْنِ أَحْلَاهُمَا مُرٌّ :

١ - أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا بِحَقِيقَةِ الْأَغَانِي الشَّعْبِيَّةِ الَّتِي دَرَجَ عَلَيْهَا النَّاسُ فِي زَمَانِنَا هَذَا ، وَأَنَّهَا تَشْتَمِلُ عَلَى أَنْوَاعٍ مِنْ آلَاتِ الطَّرَبِ كَالطَّبْلِ أَوْ الْمَزْمَارِ أَوْ الطَّنْبُورِ ؛ وَهَذَا فِي حَدِّ ذَاتِهِ مَصِيبَةٌ ؛ إِذْ إِنَّ الْجَاهِلَ بِحَقِيقَةِ الشَّيْءِ ، لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِيهِ ، فَضْلًا عَلَى أَنْ يُشَبِّهَهُ بغيره .

٢ - أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِمَا هِيَ الْأَغَانِي الشَّعْبِيَّةُ ؛ وَهَاهُنَا تَكُونُ الْمَصِيبَةُ أَعْظَمَ مِنْ سَابِقَتِهَا ؛ إِذْ كَيْفَ يَجُوزُ أَنْ يُشَبِّهَ بِهَا (النَّصَبُ) مَعَ الْفَرْقِ الْكَبِيرِ بَيْنَهُمَا ؟ !

أَيُّهُمَا الْفَقِيهُ حَقًّا : الْجَدِيعُ أَمْ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ ؟

أَوْرَدَ الْجَدِيعُ فِي أَصْلِ كِتَابِهِ أَثْرًا مِنْ طَرِيقِ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ ، قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَكَانَ مُتَّكِنًا : تَغَنَّى بِلَالٌ ، قَالَ : فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : تَغَنَّى ؟ فَاسْتَوَى جَالِسًا ، ثُمَّ قَالَ : وَأَيُّ رَجُلٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ لَمْ أَسْمَعْهُ يَتَغَنَّى النَّصَبِ ؟ !
وَفِي لَفْظٍ : مَا أَعْلَمُ رَجُلًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ إِلَّا قَدْ سَمِعْتُهُ يَتَرَنَّمُ .

وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَى الْحَاشِيَةِ ، تَجِدُ أَنَّ الْجَدِيعَ خَرَجَ هَذَا الْأَثَرُ تَخْرِيجًا طَوِيلًا ؛ وَفِيهِ قَوْلُهُ : « وَأَخْرَجَهُ الْفَاكْهِيُّ (٢٧/٣ رَقْم : ١٧٣٥) بِإِسْنَادِهِ الصَّحِيحِ ، وَهُوَ مِنْ طَرِيقِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ ، قَالَ : قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ : وَأَيُّ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ أَسْمَعْهُ يَتَغَنَّى بِالنَّصَبِ ؟

وَزَادَ : قَالَ سُفْيَانُ : قَالَ هِشَامٌ : قَالَ لِي ابْنُ الْمُنْكَدِرِ : لِمَ يُحَدِّثُ سُفْهَاءُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِكَذَا وَبِكَذَا ؟ يَعْنِي بِهَذَا .

قُلْتُ : ابْنُ الْمُنْكَدِرِ هُوَ مُحَمَّدٌ مِنْ ثِقَاتِ الْمَدَنِيِّينَ وَحُقُاقِظِهِمْ وَفُقَهَائِهِمْ ، كَأَنَّمَا يَقُولُ : لَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْبَرَ بِمِثْلِ هَذَا سُفْهَاءِ النَّاسِ ، فَيَتَذَرَعُونَ بِهِ لَتَعْصِيدٍ مَا هُمْ فِيهِمْ مِنَ السَّفْهِ بِالْغِنَاءِ ، وَذَلِكَ لِمَا اشْتَهَرَ بِهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ فِي ذَلِكَ الزَّمَنِ مِنَ الشَّغْفِ بِالْغِنَاءِ .

فتأمل - يارعاك الله - كيف أنكر الإمام محمد بن المنكدر على هشام بن عروة - وهو من رواة الحديث - أن يحدث بهذا الأثر سفهاء أهل المدينة، مع أن الأثر لا علاقة له بالبتة بـ «الغناء بآلات الطرب»، وإنما هو في الغناء بالنصب الذي هو في حقيقته - كما تقدم معنا - : «ضرب من أغاني الأعراب، ويسمى غناء الركبان، وهو غناء لهم يشبه الحداء، إلا أنه أرق منه».

وعرفه بعض الفقهاء بأنه: «ضرب من النشيد بصوت من تمطيظ».

فحقيقة النصب والحداء اللغوية والشرعية، تختلف بالكلية عن حقيقة الغناء بآلات الطرب، من حيث أن النصب والحداء كليهما مجرد صوت رقيق، لا تصحبه آلات الطرب والموسيقى، بينما الغناء بآلات الطرب، لا بد أن تكون آلات الطرب مصاحبة له.

ومع كون النصب، يدخل في دائرة المباح بإجماع الصحابة رضي الله عنهم، إلا أن الإمام محمد بن المنكدر، لم ير أن يحدث سفهاء أهل بالمدينة بالآثار التي فيها ذكره؛ لئلا يتخذ ذلك ذريعة لاستباحة الحرام من آلات الطرب والموسيقى، وهذه نظرة ثاقبة، تدل دلالة واضحة على فقه هذا الإمام العظيم، وعُلُو كعبه في علوم الشريعة؛ حيث منع التحديث بتلك الآثار من باب سد الذرائع، وبخاصة لدى السفهاء من أهل المدينة؛ لأن السفية كما هو معلوم لا يفهم الكلام على وجهته الصحيحة؛ لجهله، وخفة عقله؛ فيخشى عليه - حينئذ - إذا ما سمع هذا الكلام أن يطير به فرحاً، ويرقص به طرباً.

فإذا كان هذا في شأن المباح الذي يخشى أن يتخذ ذريعة للحرام، فكيف يكون الحال - بعدئذ - بالحرام أو على أقل تقدير المشتبه؟!، ولا سيما ونحن في عصر كثر فيه السفة والجهل.

ألا ما أكثر السفهاء والجهال الذين سيطروا فرحاً، ويرقصون طرباً؛ لما نشره الجديع!!!، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

• ثانيًا: الردُّ على الشبهات :

الشبهة الأولى: قال الجديع ص ١٦١ - تعليقًا على أثر ذي النورين - : «هذا الترك من ذي النورين للتغني مُناسِبٌ للأحوال الكاملة، والغناء لهوٌ، وتركه وإن كان مباحًا أفضل من فعله، فأخذ عثمان بأفضل الخصلتين، لا تتجاوز دلالة الأثر أكثر من ذلك».

الردُّ والتعليقُ:

١ - زعم الجديع أن ترك عثمان رضي الله عنه للغناء هو من قبيل ترك المباحات، وهذا مردودٌ من وجهين:

الوجه الأول: ثبت - كما تقدّم معنا - تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى، وذلك بالأدلة الواضحة من الكتاب والسنة والإجماع، وعليه؛ فإن ترك الغناء هاهنا ليس من باب ترك المباح كما زعم الجديع، بل هو يقينًا من باب ترك الحرام.

الوجه الثاني: هل يتصور أن يكون ترك الغناء عملاً مباحًا، ثم يفتخر به بعدئذٍ ذو النورين رضي الله عنه وهو الخبير بمنازل الأعمال ودرجاتها -، ويضعه في قائمة مناقبه العظام التي يدخرها ليوم القيامة حين العرض على الله ﷻ؟!!

أحسب أن ذلك لا يتصور البتة في مثل رجل كذي النورين رضي الله عنه يعلم حقيقة يوم القيامة وما فيه من الأهوال العظيمة، ويعلم كذلك قيمة الأعمال الصالحة ودرجتها في ميزان الشريعة، وما يُناسِبُ منها أن يكون ذخراً بين يدي الله - جلّ وعلا - في ذلك اليوم العظيم، ثم لا يكون نصيبه منها حينئذٍ إلا أن يترك مباحًا من المباحات!!!

الشبهة الثانية: قال الجديع ص ١٦١: «وعنه [يعني: عبدالله بن مسعود]، قال: «إذا ركب الرجل الدابة، فلم يذكر اسم الله ردّفه الشيطان، فقال له: نغن!!

فإن لم يُحسِن، قال له: تَمَنَّ! .

وهذا غايته أن يكون الغناء والأمانى مما يُشغل به الشيطان الغافل عن ذكر الله، وليس فيه أن الغناء والأمانى مما يحرم، وما من إنسان يخلو من تمن، لا يحرم ذلك أحد، وإنما الأمانى سراب وعجز... .

الرد والتعليق:

١ - جاء في الأثر السابق ما يدل على تحريم الغناء بآلات الطرب والموسيقى، وبيان ذلك على النحو الآتي:

١ - أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ذكر الغناء في سياق الذم، من حيث أن الشيطان يأمر به، ويرضى به، وهذا موافق لما جاء في قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَفِرِّزُ مِنَ آسَاطَعَتِ مِنْهُمْ بِصَوْتِكِ﴾ [الإسراء: ٦٤]، فصوت الشيطان في الآية هو الغناء والمزامير كما ثبت ذلك عن شيخ المفسرين (مجاهد رحمه الله)، وقد نسب إلى الشيطان لأمره به، ورضاه به.

٢ - من المعلوم أن الغناء بالحدا والنصب لا يعدو أن يكون مباحاً من المباحات بإجماع الصحابة رضي الله عنهم، فلو كان الغناء المذكور في الأثر السابق مباحاً أيضاً، للزم من ذلك التسوية بين الغناءين، وما أظن الجديع يرى ذلك؛ حيث أنه فرق بين الغناءين؛ فوضع الأول أغني الغناء بالحدا والنصب تحت قسم المباح، بينما وضع الثاني تحت قسم المذموم.

ثم إن التسوية بينهما، تجعل ذكر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه للغناء في سياق الذم، نوعاً من العبث الذي لا طائل من ورائه، وهذا محال على الإمام الحبر، فقيه الأمة (أبي عبد الرحمن رضي الله عنه).

٣ - من البدهيات أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه كان يعلم أن الغناء بالحدا والنصب كان شائعاً ذائعاً في حياة الصحابة رضي الله عنهم، بل إنه رضي الله عنه كان هو نفسه يتغنى

النَّصَبَ، بِدَلِيلِ قَوْلِ بِلَالٍ رضي الله عنه: وَأَيُّ رَجُلٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ لَمْ أَسْمَعْهُ يَتَغَنَّى النَّصَبَ؟!

وَفِي لَفْظٍ: مَا أَعْلَمُ رَجُلًا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ إِلَّا قَدْ سَمِعْتُهُ يَتَرَنَّمُ^(١).

فَتَغَنَّى ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه بِالنَّصَبِ، وَذَكَرَهُ لَذَلِكَ الْغِنَاءِ فِي سِيَاقِ الدَّمِّ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا نَوْعَانِ مُتَغَايِرَانِ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُكْمٌ يَخْتَلِفُ عَنِ الْآخَرِ.

٤ - أَوْهَمَ الْجَدِيعَ بِأَنَّ التَّمَنِّيَ الْمَذْكُورَ فِي الْأَثَرِ مُبَاحٌ مِنَ الْمُبَاحَاتِ، لَا يُمَكِّنُ لِأَحَدٍ أَنْ يُحَرِّمَهُ، وَهَذَا حَتَّى يَجْعَلَ الْغِنَاءَ الْمَقْتَرَنَ بِهِ فِي الْأَثَرِ مُبَاحًا، وَقَدْ فَاتَ الْجَدِيعَ أَنَّ التَّمَنِّيَ عَلَى التَّحْقِيقِ قَدْ يَكُونُ مُحَرَّمًا مِنَ الْمَحْرَمَاتِ؛ وَذَلِكَ إِذَا كَانَ يُورِثُ فِي نَفْسِ صَاحِبِهِ الْانْزِعَاجَ، وَالْاضْطِرَابَ وَعَدَمَ الرِّضَا بِمَا قَسَمَ اللَّهُ - جَلَّ وَعَلَا -، أَوْ يَكُونُ دَاعِيَةً إِلَى الْحَسَدِ وَالتَّبَاغُضِ وَالبَغْيِ بغيرِ الْحَقِّ^(٢)، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢].

قَالَ الْإِمَامُ الطَّبْرِيُّ رحمته الله: «فَنَهَى اللَّهُ عِبَادَهُ عَنِ الْأَمَانِيِّ الْبَاطِلَةِ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْأَلُوهُ مِنْ فَضْلِهِ، إِذْ كَانَتْ الْأَمَانِيَّةُ تُورِثُ أَهْلَهَا الْحَسَدَ وَالبَغْيَ بغيرِ الْحَقِّ»^(٣).

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رحمته الله: «وَالْتَّمَنِّي إِرَادَةً تَتَعَلَّقُ بِالْمُسْتَقْبَلِ فَإِنْ كَانَتْ فِي خَيْرٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِحَسَدٍ فَهِيَ مَطْلُوبَةٌ وَإِلَّا فَهِيَ مَذْمُومَةٌ»^(٤).

(١) أَثَرٌ صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِهِ»: (٢٢٥/١٠)، وَالْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ»: (٤٠٩/٤) بِرَفْعٍ: (١٦٧٥) بِاللَّفْظِ الْأَوَّلِ، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي «مَصْنَفِهِ»: (١١/٥ - ٦) بِاللَّفْظِ الثَّانِي.

(٢) انْظُرْ: تَحْرِيرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْمَرَاجِعِ الْآتِيَةِ: «جَامِعُ الْبَيَانِ»: (٨/٢٦٠)، وَ«جَامِعُ أَحْكَامِ الْقُرْآنِ»: (٥/١٦٢)، وَ«تَفْسِيرُ الْأَلُوسِيِّ»: (٤/٣٥)، وَ«تَفْسِيرُ الْكَرِيمِ الرَّحْمَنِ»: (١/١٧٦)، وَ«التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ»: (٣/٣٩٩) لِابْنِ عَاشُورَ، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ نَفِيسٌ مَاتِعٌ حَوْلَ الْمَسْأَلَةِ، وَ«مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى»: (٢/٣٥٧)، وَ«فَتْحُ الْبَارِيِّ»: (٢٠/٢٦٩).

(٣) «جَامِعُ الْبَيَانِ»: (٨/٢٦٠).

(٤) «فَتْحُ الْبَارِيِّ»: (٢٠/٢٦٩).

٥ - لَقَدْ وَضَعَ الْجَدِيعُ الْأَثَرَ السَّابِقَ تَحْتَ الْعُنْوَانِ الْبَارِزِ الْآتِي :

«مَا وَرَدَ مِنَ الْأَثَرِ عَنْهُمْ فِي ذَمِّ الْغِنَاءِ وَالْمَعَارِفِ»؛ فَالْجَدِيعُ إِذَا يُقَرَّرُ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْغِنَاءِ الَّذِي جَاءَ ذِكْرُهُ فِي الْأَثَرِ، هُوَ الْغِنَاءُ بِالْمَعَارِفِ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ حُكْمَ هَذَا الْغِنَاءِ لَيْسَ مُبَاحًا مِنَ الْمُبَاحَاتِ - كَمَا زَعَمَ الْجَدِيعُ، بَلْ هُوَ يَقِينًا دَاخِلٌ فِي دَائِرَةِ الْمَحْرَمَاتِ؛ لِمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنَ الْأَدْلَةِ الْوَاضِحَةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ سَلَفِ الْأُمَّةِ.

الشُّبْهَةُ الثَّلَاثَةُ : قَالَ الْجَدِيعُ ص ١٦٨ : «وَتَقَدَّمَ ذِكْرُ الرَّوَايَةِ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَةَ بَنِ عَمْرِو وَقَرِظَةَ بِنِ كَعْبٍ وَثَابِتِ بْنِ يَزِيدَ، وَشُهُودِهِمُ الْغِنَاءَ وَالضَّرْبَ بِالْذُّفِّ فِي عُرْسٍ».

وَكَذَلِكَ مَا فِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَةَ بَنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ مِنْ اجْتِمَاعِهِ مَعَ نَفَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى السَّمَاعِ مِنْ قَيْنَةٍ تُغْنِيهِمْ^(١).

(١) قَالَ الْعَلَامَةُ عَبْدُ اللَّهِ السَّعْدُ : «وَمِنَ الْأَدْلَةِ عَلَى تَحْرِيمِ الْمَوْسِيقَى وَالْمَعَارِفِ :

حَدِيثُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ الْبَجَلِيِّ؛ قَالَ :

دَخَلْتُ عَلَى قَرِظَةَ بِنِ كَعْبٍ، وَأَبِي مَسْعُودِ الْأَنْصَارِيِّ؛ فِي عُرْسٍ، وَإِذَا جَوَارِ يَغْنِينِ، فَقُلْتُ : أَنْتُمَا صَاحِبَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمَنْ أَهْلُ بَدْرٍ، يَفْعَلُ هَذَا عِنْدَكُمْ؟ فَقَالَا : اجْلِسْ، إِنْ شِئْتَ فَاسْمَعْ مَعَنَا، وَإِنْ شِئْتَ اذْهَبْ، قَدْ رُخِّصَ لَنَا فِي اللَّهْوِ عِنْدَ الْعُرْسِ^(١).

وَهَذَا الْحَدِيثُ إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، فَقَدْ رَوَاهُ جَمْعٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ.

مِنْهُمْ : شُعْبَةُ، وَإِسْرَائِيلُ، وَزَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، وَغَيْرُهُمْ كَمَا سَيَأْتِي.

وَقَدْ صَرَحَ أَبُو إِسْحَاقَ بِسَمَاعِهِ مِنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

كَمَا أَنَّ مِنَ الرَّوَاةِ عَنْهُ : شُعْبَةُ، وَهُوَ الَّذِي اشْتَهَرَ عَنْهُ قَوْلُهُ : (كَفَيْتَكُمْ تَدْلِيلَ ثَلَاثَةِ الْأَعْمَشِ، وَأَبِي إِسْحَاقَ، وَقَتَادَةَ).

وَأَمَّا عَامِرُ بْنُ سَعْدِ الْبَجَلِيِّ، فَهُوَ مِنَ التَّابِعِينَ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الطَّبَقَةِ الْوَسْطَى مِنْهُمْ.

قُلْتُ : وَهُوَ مِنْ كِبَارِ هَذِهِ الطَّبَقَةِ؛ فَقَدْ رَوَى عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَوَفَّى نَحْوَ سَنَةِ ٥٠ هـ؛ كَأَبِي

مَسْعُودٍ، وَجَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ.

.....

(١) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٣٣٨٣) وَغَيْرُهُ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ (١٨٤/٢).

= وفي هذا الحديث الذي معنا؛ ما يدل على ذلك، لأنه دخل عليهم وفيهم من البدرين، وأنكر عليهم، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، ورضي عنهم، وهذا يدل على كبر سنّه ومكانته، بحيث أنكر على هؤلاء الأجلّة من الصحابة، فبينوا له أن هذا لا بأس به في العرس.

ولهذا، والله أعلم، وغيره؛ خرّج له مسلم في صحيحه (٢٣٥٢) قال: ثنا ابن المثنى وابن بشار، واللفظ لابن المثنى، قالوا: ثنا محمد بن جعفر، ثنا شعبة، سمعت أبا إسحاق، يُحدّث عن عامر بن سعد البجلي عن جرير: أنه سمع معاوية يخطب فقال مات رسول الله ﷺ وهو ابن ثلاث وستين وأبو بكر وعمر وأنا ابن ثلاث وستين).

وصحّح له الترمذي (٣٦٥٣) فقد حكم على هذا الحديث بأنه: حسن صحيح.

وصحّح له الحاكم (١٨٤/٢) هذا الحديث الذي معنا، على شرط الشيخين.

وذكره البخاري في التاريخ الكبير (٤٥٠/٦) وسكت عنه، ومثله ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٦/٣٢١)، وذكره ابن حبان في الثقات (١٨٩/٥)، وروى عنه ثلاثة؛ فمثله جيد الحديث.

وقد قال عنه الذهبي في الكاشف: (وثق)، وغالبًا ما يستعمل هذه العبارة في من لم يوثق توثيقًا معتبرًا، ويكون ابن حبان قد ذكره في ثقاته.

وعامر أرفع من هذا، كما تقدم تحريره.

ومثله ابن حجر فقد قال عنه في التقريب: (مقبول)، وهذا المصطلح يطلقه على نوعين من الرواة: من كان فيه ضعفٌ ولين.

من كان فيه جهالة، أو لم يوثق توثيقًا معتبرًا.

وعامر البجلي، كما سبق، أرفع من هذه الرتبة.

وجه الدلالة من هذا الحديث على تحريم آلات المعازف:

قوله في الحديث: (رخص لنا في الغناء في العرس)، وفي رواية: (اللهو في العرس)، يفيد أن هذه الرخصة خاصة في العرس وما كان مثله، وأن ما عداه على المنع، وإلا لم يكن للتخصيص معنى، وذلك في جواب أبي مسعود الأنصاري ومن معه، لإنكار عامر بن سعد عليهم.

ومثل هذا؛ ترخيص الرسول ﷺ للعباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، أن يبيت بمكة ليالي منى في الحج، ولم يرخص لغيره. ومثله: ترخيصه للرعاة أن يجمعوا رمي يومين في يوم، فلو كان مباحًا للحاج أن يبيت في غير منى، وأن يجمع الرمي في يوم واحد؛ لما كان لتخصيص العباس، والرعاة، بهذه الرخص؛ فائدة ومعنى. وهذا يبيّن لمن تأمله والحمد لله.

وهكذا نقول في هذا الحديث؛ فلو كان الغناء جائزًا في كل وقت، لما حُصّ العرس بالرخصة فيه.

قال ابن رجب: (والرخصة في العرس تدل على اللهو عند النهي عنه في غير العرس)^(١).

(١) نزّهة الأسماع في مسألة السماع (ص ٥١).

= وقوله (رخص لنا) أي الرسول ﷺ، وإلى هذا ذهب أكثر أهل العلم^(١)، بل قال ابن عقيل الحنبلي، والقاضي أبو الطيب الطبري الشافعي (ت ٤٥٠هـ) إن هذا بلا خلاف^(٢).

وقد استخدم الصحابة هذه الصيغة ونحوها كثيراً، ويقصدون بذلك الرسول ﷺ:

كما عند البخاري (٣١٣) من حديث أم عطية: (. . .) وقد رخص لنا عند الطهر إذا اغتسلت إحدانا من محيضها في نبذة من كست أظفار . . .) .

ومثله عنده (٣٢٩)، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (رخص للحائض أن تنفر إذا حاضت).

وفي الصحيحين: البخاري (١٧٥٥) ومسلم (١٣٢٨) بلفظ: (خُف عن المرأة الحائض).

ومثلها: (نهيها)، كما في حديث أم عطية المتقدم: (كُنَّا نُنْهِي أَنْ نَحْدَ عَلَى مِيتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا وَلَا نَكْتَحِلُ وَلَا نَطِيبُ وَلَا نَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ . . .) وكُنَّا نُنْهِي عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ).

وفي الصحيحين: البخاري (١٢٧٨) ومسلم (٩٣٨) من حديث أم عطية، بلفظ: (نهيها عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا).

ومثلها: (أمرنا) كما عند البخاري (٣٥١) من حديث أم عطية: (أمرنا أن نخرج الحيض يوم العيدين وذوات الخدور فيشهدن جماعة المسلمين ودعوتهم ويعتزل الحيض عن مصلاهن . . .) .

وكما في الحديث المتقدم، في الصحيحين، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: (أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت . . .) .

ومثلها: (وقت لنا) كما عند مسلم (٢٥٨) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (وَقَدْ لَنَا فِي قِصِّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ وَتَنْفِ الْإِبْطِ وَحُلْقِ الْعَانَةِ أَنْ لَا نَتْرَكَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً).

وكل الصيغ المتقدمة، يعني بها الصحابة رضي الله عنهم؛ الرسول ﷺ.

وهذا واضح لا يحتاج إلى مزيد استدلال وبيان.

تنبيه: في رواية محمد بن جعفر عن شعبة عند ابن أبي شيبه (١٤٥/٩)، والحاكم (١٨٤/٢)، بلفظ: (ألا تسمعان؟)، وفيها ما يفيد أن الجواري لم يكن حاضرات عند الصحابة رضي الله عنهم، وإنما يصلهم صوتهن فحسب.

ورواه أبو داود الطيالسي (١٢٢١)، ومن طريقه البيهقي (٢٨٩/٧) عن شعبة، وليس فيه ما في رواية محمد بن جعفر؛ لأنها مختصرة، وإن كانت بنحوها.

وأما في رواية إسرائيل، وأكثر الروايات الأخرى عن أبي إسحاق؛ ففيها: (دخلت على ابن مسعود . . .) .

= وجوارٍ يضربن بدفٍ لهن ويغنين، قلت: تقرّون بهذا . . .) .

(١) أي في مثل هذه الصيغة.

(٢) ينظر: المسوّدة (٥٧٨/١)، التعبير شرح التحرير للمرداوي (٢٠١٧/٥).

الرَّدُّ والتَّعليقُ :

١ - ذَكَرَ الجَدِيدُ رِوَايَةً عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عُمَيْدَةَ بْنِ عَمْرِو وَفَرْطَةَ بْنِ كَعْبٍ وَثَابِتِ بْنِ يَزِيدَ، تَحْتَ الْأَثَارِ الَّتِي جَاءَتْ عَنْ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم فِي إِبَاحَةِ الْغِنَاءِ بِالْمَعَارِفِ بِإِطْلَاقٍ، فَهَلْ هَذِهِ الرِّوَايَةُ تُفِيدُ ذَلِكَ، أَمْ أَنَّ الْإِبَاحَةَ الَّتِي اسْتَفِيدَتْ مِنْهَا جَاءَتْ مُقِيدَةً بَقِيُودٍ مُعَيَّنَةٍ؟

قَبْلَ الْإِجَابَةِ عَلَى هَذَا السُّؤَالِ الْمُهْمِ، يَحْسُنُ بِي أَنْ أَسْوَقَ تِلْكَ الرِّوَايَةَ كَامِلَةً حَتَّى تَكُونَ الصُّورَةُ وَاضِحَةً لِلْعَيَانِ :

= ورواية شعبة، من طريق محمد بن جعفر؛ من أصح الروايات :

لأن شعبة أجل من رواه عن أبي إسحاق .

ولأن محمد بن جعفر، من أثبت الناس في شعبة، إن لم يكن أثبتهم، وقد لازمه عشرين سنة، وكان شعبة زوجاً لأمه، وعندما جاء أحمد ويحيى بن معين لمحمد بن جعفر، أخرج لهم كتابه عن شعبة، ففتشوا فيه، ولم يقفوا فيه على خطأ .

وأما الطيالسي، فلا شك أنه من أجل أصحاب شعبة، غير أنه يعتمد على حفظه، فيُخطئ أحياناً .
ويلي هؤلاء من حيث القوة : زكريا بن أبي زائدة، إلا أن أبا نعيم ^(١) أحال على رواية شريك، ولم يسق لفظها كاملاً .

وأما شريك ففيه ضعف، وحديثه فيه تفصيل، فأصح حديثه من روى عنه من كتابه، ثم ما حدث به قبل أن يلي القضاء، ثم بعد ما استقضى .

ورواه عن شريك : ابن أبي شيبة (١٤٤/٩)، وعلي بن حجر عند النسائي في الكبرى (٣/٣٣٢)، وأبو غسان مالك بن إسماعيل عند الحاكم (١٨٤/٢)، والهيثم بن جميل، وعبد الرحمن بن الأصبهاني عند الطبراني في الكبير (٢٤٨/١٧)، ويحيى بن عبد الحميد الحماني عند أبي نعيم في معرفة الصحابة، والطحاوي في شرح المعاني (٢٩٤/٤)، وزكريا بن يحيى بن صبيح عند أبي نعيم .

وجميع هؤلاء السبعة، ليس منهم من سمع من شريك من كتابه، كما أنهم ليسوا من أصحابه القدماء جداً .
وأما زيد بن أبي أنيسة ^(٢)، فليس مقدماً في أبي إسحاق، كما أن روايته ليس فيها ذكر الجوّاري .
وأما أشعث بن سوار فلا يحتج به، وعلي بن عابس ضعيف ^{اهـ}

(١) في معرفة الصحابة .

(٢) عند الحنّائي في فوائده .

عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ الْبَجَلِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي مَسْعُودٍ، وَأَبِي بَن كَعْبٍ، وَثَابِتِ بْنِ زَيْدٍ، وَجَوَارِي يَضْرِبْنَ بِدُفٍّ لَهُنَّ وَتُغَنِّنَ، فَقُلْتُ: أَتَقْرُونَ بِذَا وَأَنْتُمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ؟ قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ رَخَّصَ لَنَا فِي الْعُرْسِ، وَالْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي غَيْرِ نَوْحٍ».

المتأمل في هذه الرواية، يلحظ أنها تُفيدُ إباحةَ ضَرْبِ الدُّفِّ للجواري في العُرسِ، وهذا خارجٌ عن موردِ النزاع؛ إذ أَنَّ إباحةَ الغناءِ بالدُّفِّ بالنسبةِ للنساءِ والجواري في العُرسِ محلُّ إجماعٍ وليس ثمةَ خلافٍ فيه؛ فالإباحةُ إذا جاءتْ مُقَيَّدَةً في مناسبةٍ معينةٍ هي: «العُرسُ» بآلةٍ معينةٍ هي: «الدُّفُّ».

هذا غايةٌ ما يُفيدهُ النَّصُّ، وتلكَ هي حدودُه؛ جَمْعًا بَيْنَ الأدلةِ الواردةِ في نَفْسِ البابِ، وَتَقَقُّهَا بِذَاتِ النَّصِّ، وَتَبَصُّرًا بِدَلالاتِهِ المرشدةِ إلى ذلك، وإليكِ البيانُ:

١ - من المعلومِ أَنَّ منهجَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في النَّظَرِ والاستدلالِ، يقومُ على أسسٍ وأصولٍ، منها:

الجمعُ بينِ أطرافِ الأدلةِ، وذلكَ بأنَّ يُرجَعَ إلى القرآنِ كُلِّهِ، وإلى السُّنَّةِ كُلِّهَا، قبلَ تقريرِ أيِّ حُكْمٍ أو مسألةٍ، وَأَنَّ لا يُضْرَبَ كتابُ اللهِ بَعْضُهُ ببَعْضٍ كما حَذَرَ النَّبِيُّ ﷺ أُمَّتُهُ مِنْ ذَلِكَ.

وإنطلاقًا من هذا الأصلِ، فَإِنَّ الجامعَ للأدلةِ الَّتِي جاءتْ في بابِ الغناءِ بالمعازفِ وآلاتِ الطُّربِ، يلحظُ أَنَّ هناكَ نصوصًا جاءتْ عامَّةٌ مُطلقةٌ في تحريمِ الغناءِ بالمعازفِ، وَمِنْ هَذِهِ النصوصِ، مَا يلي:

١ - قال تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسُ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [لقمان: ٦].

وقد فُسِّرَ لهو الحديثِ - كَمَا تَقَدَّمَ معنا - بالغناءِ، وَهَذَا لَفْظٌ عَامٌّ يَدْخُلُ فِيهِ الغناءُ بالمعازفِ.

والمعازف، كَمَا قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ هِيَ: «المَلَاهِي وَاحِدُهَا مِعْزَفٌ وَمِعْزَفَةٌ، وَالْعَزْفُ اللَّعِبُ بِالْمَعَارِفِ وَهِيَ الدُّفُوفُ وَغَيْرُهَا مِمَّا يُضْرَبُ».

قال الراجز:

لِلخَوْتَعِ الْأَزْرَقِ فِيهَا صَاهِلٌ عَزَفٌ كَعَزْفِ الدُّفِّ وَالْجَلَاكِ^(١).
إِذَا؛ فَالْمَعَارِفُ هِيَ الْآلَاتُ الَّتِي يُضْرَبُ بِهَا كَالْعُودِ وَالطَّنْبُورِ وَالدُّفِّ وَغَيْرِهَا^(٢).

فَالدُّفُّ إِذَا يَدْخُلُ فِي الْمَعَارِفِ مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ اللَّغَوِيَّةُ، كَمَا أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ مِنْ حَيْثُ الدَّلَالَةُ الشَّرْعِيَّةُ، وَإِلَيْكَ الْبَيَانُ:

أَخْرَجَ الْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ»: (٤٨١ / ١٧) مِنْ طَرِيقِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا هَمَمْتُ بِمَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَهْمُونَ بِهِ إِلَّا مَرَّتَيْنِ مِنَ الدَّهْرِ كِلَاهُمَا يَعِصِمَنِي اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُمَا. قُلْتُ لَيْلَةً لَفَتَنِي كَانَ مَعِيَ مِنْ قَرِيشٍ فِي أَعْلَى مَكَّةَ فِي أَغْنَامٍ لِأَهْلِهَا تَرَعَى: أَبْصَرَ لِي غَنَمِي حَتَّى أَسْمَرَ هَذِهِ اللَّيْلَةَ بِمَكَّةَ كَمَا تَسْمُرُ الْفَتَيَانُ قَالَ: نَعَمْ فَخَرَجْتَ فَلَمَّا جِئْتَ أَدْنَى دَارٍ مِنْ دُورِ مَكَّةَ سَمِعْتَ غِنَاءً وَصَوْتَ دُفُوفٍ وَزَمْرٍ...».

فَقَدْ أَطْلَقَ النَّبِيُّ ﷺ مُصْطَلَحَ: «الْعَزْفِ» عَلَى هَذَا الْغِنَاءِ، وَذَلِكَ الصَّوْتُ النَّاشِئُ عَنِ الدُّفُوفِ وَالزَمْرِ، وَذَلِكَ فِي الرَّوَايَةِ الَّتِي أَخْرَجَهَا الْفَاكِهِيُّ فِي «أَخْبَارِ مَكَّةَ»: (٣٩٥ / ٤) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ بْنِ مَخْرَمَةَ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ جَدِّهِ، عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا

(١) «لسان العرب»: (٩ / ٢٤٤ - مَادَّةُ: عَزَفَ).

(٢) «المعجم الوسيط»: (١ / ٢٨٩).

هممت بشيء مما كان أهل الجاهلية يعملونه غير مرتين، كل ذلك يحول الله ببني وبين ما أريد، ثم ما هممت بعدها بسوء حتى أكرمني الله ﷻ برسالته، فإني قد قلت ليلاً لغلام من قريش كان يرعى معي بأعلى مكة: لو أنك أبصرت لي غنمي حتى أدخل مكة فأسمر كما يسمر الشباب، فقال: افعل قال: «فخرجت أريد ذلك حتى إذا جئت أول دار من دور مكة، سمعت عزفا بغرايل ومزامير . . .»^(١).

وَالْغَرَايِلُ جَمْعُ غَرِبَالٍ وَهُوَ الدَّفْءُ^(٢).

٢ - عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال: حدثني أبو عامر - أو أبو مالك - الأشعري والله ما كذبتني «سمع النبي ﷺ يقول: ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف، ولينزلن أقوام إلى جنب علم يروح عليهم بسارحة لهم، يأتيهم - يعني الفقير - لحاجة فيقولوا: ارجع إلينا غداً حدثنا عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال: حدثني أبو عامر - أو أبو مالك - الأشعري والله ما كذبتني «سمع النبي ﷺ يقول: ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف، ولينزلن أقوام إلى جنب علم يروح عليهم بسارحة لهم، يأتيهم - يعني الفقير - لحاجة فيقولوا: ارجع إلينا غداً فيبيتهم الله، ويضع العلم، ويمسح آخرين قرده وخنازير إلى يوم القيامة».

فهذا الحديث - كما تقدّم معنا بالتفصيل - نصّ في تحريم الغناء بالمعازف، والمعازف - كما تقدّم معنا - هي الآلات التي يضرب بها كالعود والطنبور والدّف وغيرها.

(١) حديث صحيح. أخرجه ابن إسحاق في «السيرة»: (٢١/١)، والبرّار في «مُسْنَدِهِ»: (٣١٠/٢)، و«الفاكهة» في «أخبار مكة»: (٣٩٥/٤)، وابن جبان في «صحيحه»: (٨٢/٢٦)، و«الحاكم في مستدركه»: (١٨١/١٧)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة»: (١٤٨/١)، والبيهقي في «دلائل النبوة»: (٤١٣/١).

(٢) انظر: «لسان العرب»: (١١/٤٩١ - مَادَّةُ غَرَبَلٍ)، و«النهاية في غريب الحديث والأثر»: (٣/٦٥٩).

فالخلاصة: أَنَّ هذه النُّصوصَ تُفيدُ تحريمَ الغناءِ بالمعازفِ بشكلٍ عامٍّ مطلقٍ، وذلك من الجهاتِ الآتية:

الجهة الأولى: من جهةِ الآلاتِ؛ فكلُّ آلةٍ يَصْدُقُ عليها أَنَّها من: «المعازف» فهي حرامٌ.

الجهة الثانية: من جهةِ الزَّمانِ؛ ففي أيِّ زمانٍ سواءً كانَ قديمًا أو حديثًا يكونُ الغناءُ بالمعازفِ مُحَرَّمًا.

الجهة الثالثة: من جهةِ المكانِ، ففي أيِّ مكانٍ بغضِ النَّظرِ عن طبيعتهِ يكونُ الغناءُ بالمعازفِ مُحَرَّمًا.

الجهة الرابعة: من جهةِ الكَمِّ، فمهما كانَ الغناءُ بالمعازفِ قليلًا، فَإِنَّهُ حرامٌ.

الجهة الخامسة: من جهةِ جنسِ المُستخدِمِ، فلو كانَ المُستخدِمُ للغناءِ بالمعازفِ ذَكَرًا أو أنثى، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُغَيِّرُ من الحكمِ شيئًا.

هذا هو الأصلُ في الغناءِ بالمعازفِ من حيثُ دلالةُ العمومِ والإطلاقِ التي جاءتْ في النُّصوصِ الآتيةِ الذِّكْرِ، غيرَ أَنَّ هناكَ نصوصًا أخرى جاءتْ مُقَيِّدَةً مُخَصَّصَةً؛ لِتُخَرِّجَ نوعًا معيَّنًا من الآلاتِ وهو: «الدُّفُّ»، وذلك في أزمئةٍ معيَّنة هي: «الأعراسُ، والأعيادُ، وقُدومُ غائبٍ من سفرٍ»، وذلك لجنسٍ معيَّنٍ وهو: «الإناثُ» من حيثُ الاستخدَامُ والضَّرْبُ على الدُّفِّ، أمَّا الاستماعُ فيدخلُ فيه الرِّجالُ تبعًا للنِّساءِ، وهذا هو التَّحريرُ الدَّقِيقُ الَّذِي تجتمعُ بهِ الأدلَّةُ، وتلتئمُ في هذا البابِ، وسيأتي الكلامُ حولَ الأدلَّةِ في ذلك بالتَّفصيلِ، كُلُّ في موضعهِ المناسبِ اللَّاتِقِ بهِ - بإذنِ اللَّهِ تَعَالَى -، وَالآنَ أسوقُ إِلَيْكَ أَخِي القارئُ أقوالَ الأئمةِ المحققينَ في ذلك:

١ - يقولُ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «يُرَخَّصُ لِلنِّسَاءِ في الغناءِ، والضَّرْبِ بالدُّفِّ في الأفراحِ، مثلَ قُدومِ الغائبِ، وأيامِ الأعيادِ، بل يؤمرونَ بذلكَ في

العُرسات»^(١).

ويقول رحمه الله في شأن الغناء بالدُّفِّ - وأنه من الباطل: «والباطل من الأعمال هو ما ليس فيه منفعة، فهذا يُرخص فيه للنفس التي لا تصبر على ما ينفع. وهذا هو الحق في القدر الذي يحتاج إليه: في الأوقات التي تقتضى ذلك: الأعياد، والأعراس، وقُدوم الغائب.

وهذه نفوس النساء، فهن اللواتي كنَّ يُغْنين في ذلك على عهد النبي ﷺ وخلفائه، ويضربن بالدُّفِّ، وأمَّا الرجال فلم يكن ذلك فيهم، بل كان السلف يُسمون الرجل المغني: مُحَنَّتًا؛ لتشبهه بالنساء»^(٢).

ويقول رحمه الله: «وقد تقدّم أنَّ الرخصة في الغناء في أوقات الأفراح للنساء أمرٌ مضت به السُّنة، كما يُرخص لهم في غير ذلك من اللعب، ولكن لا يُجعل الخاص عامًا. ولهذا لما قال أبو بكر: أمزور الشيطان في بيت رسول الله ﷺ؟ لم ينكر النبي ﷺ هذه التسمية، ولكن ذكر النبي ﷺ أمرًا خاصًا بقوله: إنَّ لكل قوم عيدًا، وهذا عيدنا»^(٣).

٢ - يقول الإمام ابن رجب الحنبلي رحمه الله: «فكان النبي ﷺ يُرخص لهم في أوقات الأفراح، كالأعياد والنكاح وقُدوم الغياب في الضرب للجواري بالدُّفوف، والتغني مع ذلك بهذه الأشعار»^(٤).

ويقول رحمه الله مُعلِّقًا على حديث عائشة، رضي الله عنها، الذي سبق ذكره -: «فانتهرهما أبو بكر الصديق رضي الله عنه وقال مزور الشيطان عند رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «دعهما فإنها أيام عيد»، فلم ينكر قول أبي بكر رضي الله عنه، وإنما علَّل بكونه في يوم

(١) «الاستقامة»: (١/ ٢٧٥).

(٢) «الاستقامة»: (١/ ٢٧٧).

(٣) المصدر السابق ص. ٢٨٧.

(٤) «فتح الباري»: (٧/ ٣٤).

عيد؛ فدلَّ على أنَّه يُباح في أيام السُّرورِ كأيام العيد، وأيام الأفراح كالأعراس، وقُدوم الغُيَّابِ ما لا يُباح في غيرها من اللُّهُو^(١).

ويقول أيضًا رَحِمَهُ اللهُ مُعَلِّقًا على حديث عائشة، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، الَّذِي سَبَقَ ذِكْرُهُ: «فَدَلَّ على أَنَّ الدُّفَّ مِنْ مَزَامِيرِ الشَّيْطَانِ، لَكِنْ يُرَخَّصُ فِيهِ لِلنِّسَاءِ فِي أَيَّامِ الْأَفْرَاحِ وَالسُّرُورِ كَمَا يُرَخَّصُ لَهُنَّ فِي التَّحْلِي بِالذَّهَبِ وَالْحَرِيرِ دُونَ الرِّجَالِ، وَيُبَاحُ لِلرِّجَالِ مِنَ الْحَرِيرِ الْيَسِيرِ دُونَ الْكَثِيرِ وَكَذَلِكَ مِنْ حُلِيِّ الْفَضَّةِ، فَكَذَلِكَ يُبَاحُ لِلنِّسَاءِ فِي أَيَّامِ الْأَفْرَاحِ الْغِنَاءُ بِالذَّفِّ وَإِنْ سَمِعَ ذَلِكَ الرِّجَالُ تَبَعًا، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ فَهَاءِ الْحَدِيثِ كَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمَا، وَهُوَ قَوْلُ الْأَوْزَاعِيِّ^(٢)».

٣ - يقول الإمام أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي رَحِمَهُ اللهُ: «فهذه الأحاديث تقتضي تخصيص الدف بالإباحة، لكن بالإباحة في العرس والأعياد وعند القدوم من الغزو كما جاءت تلك الأحاديث، وهذه الأوقات مستثناة من المنع المطلق، فقصر الإباحة عليها في الدف خاصة، وهو الذي يشبه الغربال^(٣)».

٤ - يقول الإمام ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ في الرد على من أجاز الغناء بالمعازف بإطلاق ومن ذلك الدف: «غاية ما يحكى عمن يُرخَّص فيه أنه جعله بمنزلة الغناء والضرب بالدف للنساء في العرس، وأيام الأعياد، وعند قدوم الغائب، وهو مع ذلك باطل، ومعلوم أن الباطل من الأعمال هو ما ليس فيه منفعة، فهذا يُرخَّص في بعضه أحيانًا للنفوس التي لا تصبر على الحق المحض، ويرخص منه في القدر الذي يحتاج إليه في الأوقات التي تتقاضى ذلك كالأعياد، والأعراس، وقُدوم الغائب، وتلك نفوس النساء والجواري الصغار، وهن اللاتي عُنِينَ في بيت عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا وضربن بالدف خلف رسول الله ﷺ، وعند تلقّيه فرحًا وسرورًا به.

(١) «نزهة الأسماع في مسألة السماع»: (ص/ ٥١).

(٢) «نزهة الأسماع في مسألة السماع»: (ص/ ٦٥).

(٣) «كشف القناع عن حكم الوجد والسماع»: (ص/ ١٤٠).

... ولا ريب أن الرجال لم يكن ذلك فيهم، بل كان السلف يُسمون الرجال المغني مُختنًا لتشبهه بالنساء»^(١).

وبعد إيراد ذلك التحرير العلمي الدقيق، نأتي الآن لذكر الأدلة الخاصة التي جاءت بإباحة الضرب بالدف بالنسبة للجواري والنساء في أوقات العرس؛ لتعلق ذلك بالآثر الآنف الذكر، من حيث أن فيه الترخيص في ذلك بدلالة قوله: «وجواري يضربن بدف لهن وتغنين، فقلت: أتقرون بذا وأنتم أصحاب محمد ﷺ؟ قال: «إنه قد رخص لنا في العرس...».

والأدلة، هي:

١ - عن الربيع بنت مَعُوذٍ قالت:

«جاء النبي ﷺ فدخل حين بُني عليّ فجلس على فراشي كمجلسك مني فجعلت جواريات لنا يضربن بالدف، ويندبن من قتل من آبائي يوم بدر، إذ قالت: إحداهن وفينا نبي يعلم ما في غد. فقال دعي هذه وقولي بالذي كنت تقولين»^(٢).

- قال: عن عائشة رضي الله عنها أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار، فقال نبي الله ﷺ: «يا عائشة! ما كان معكم لهو، فإن الأنصار يُعجبهم اللهو»^(٣).

وفي رواية بلفظ:

«فهل بعثتم معها بجارية تضرب بالدف، وتغني؟» قالت: تقول ماذا؟ قال: «تقول:

أَينَاكم أَينَاكم فحيونا نحييكم

(١) كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء: (ص/ ١٩٠ - ١٩١) بنصرف.

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدرًا، ١٢/ ٣٩٥/ رقم ٣٧٠٠)، و(كتاب النكاح، باب ضرب الدف في النكاح والوليمة، ١٦/ ١١٦/ رقم ٤٧٥٠).

(٣) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب النكاح، باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها ودعائهن بالبركة، ١٦/ ١٤٥/ رقم ٤٧٦٥).

لولا الذهب الأحمر ما حلت بواديكم
ولولا الحبة السمراء ما سمنت عذارىكم^(١).

فهذه الأدلة مع الأثر السالف الذكر، تُخصّصُ ألة معينة هي: «الدَّف» من عموم تحريم المعازف، وتُخصّصُ لذلك وقتاً معيناً هو: «وقت العرس» من عموم تحريم ذلك في جميع الأوقات.

فالخلاصة إذاً: أَنَّ الضَّرْبَ بالدَّف بالنسبة للنساء والجواري في وقت العرس رخصة مندوبة مُستثناة من عموم التحريم؛ جمعاً بين الأدلة الواردة في هذا الباب، وسيأتي مزيد تخصيص وتقييد، لذلك العموم والإطلاق، وذلك في أوقات الأعياد وقدم غائب من سفر.

هذه هي نتيجة البحث العلمي القائم - بتوفيق الله وفضله - على الجمع بين أطراف الأدلة، وسنصلُ لنفس النتيجة - بإذن الله - من خلال التفقه بذات النص الأنفي الذكر، والتبصّر بدلالاته المرشدة إلى ذلك، وبيان ذلك على النحو الآتي:

عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ الْبَجَلِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي مَسْعُودٍ، وَأَبِي بَن كَعْبٍ، وَثَابِتِ بْنِ زَيْدٍ، وَجَوَارِي يَضْرِبْنَ بِدَفٍّ لَهُنَّ وَتُغَنِّنَ، فَقُلْتُ: أَتُقَرُّونَ بِذَا وَأَنْتُمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ؟ قَالُوا: «إِنَّهُ قَدْ رَخَّصَ لَنَا فِي الْعُرْسِ، وَالْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ فِي غَيْرِ نَوْحٍ».

المتأمل في سياق هذا النص ودلالاته، يلاحظ أَنَّهُ حُجَّةٌ على الجديع لا له، من حيث أَنَّهُ يُؤَصِّلُ لكون الغناء بالدَّف بالنسبة للنساء والجواري في وقت العرس رخصة مُستثناة من عموم التحريم، وذلك من الوجوه الآتية:

الوجه الأول: قول عامر بن سعد البجلي - وهو من التابعين - لأبي مسعود،

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط»: (١/ ١٦٧)، وسكت عليه الحافظ في «الفتح»: (١٤/ ٤٤٠)، وفيه ضعف، لكن الألباني حسنه في «الإرواء»: (٧/ ٥١/ رقم ١٩٩٥) بطريق آخر.

وَأَبِي بَن كَعْبٍ، وَثَابِتُ بْنُ زَيْدٍ رضي الله عنه : «أَتَقْرُونَ بِذَا وَأَنْتُمْ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ ؟» .

فهذا أسلوب إنكاري صدر منه على أولئك الصحابة رضي الله عنهم ؛ فكأنه يقول لهم : كيف تقرّون الغناء بالدّف ، وأنتم أصحاب رسول الله ﷺ ؟ !» .

وهذا يعني أنّ تحريم الغناء بالمعازف والدّف من ذلك ، كان أمراً مستقراً لديه ؛ ولذلك بادر بالإنكار عليهم ، ولو كان أمراً مباهاً ، لما أنكر عليهم ، لكنّه رحمه الله لم يكن يعلم أنّ الغناء بالدّف بالنسبة للنساء والجواري في وقت العرس مخصوص من عموم التحريم ، فلمّا بين له ذلك ، سكت رحمه الله ولم يعاود الإنكار .

الوجه الثاني : تأمل - يارعاك الله - بماذا أجاب الصحابة الثلاثة رضي الله عنهم على سؤال عامر رحمه الله الاستنكاري ؟ لقد أجابوا رضي الله عنهم بجواب مُحكم دقيق ، يُنبئ عن فقه راسخ ، وعلم أصيل ، حيث قالوا له : «إِنَّهُ قَدْ رَخَّصَ لَنَا فِي الْعُرْسِ» .

فهم رضي الله عنهم لم يُيسحوا الغناء بالدّف على سبيل الإطلاق والعموم ، بل استخدموا مصطلحاً شرعياً ، وهو : «الرخصة» ، وهذا المصطلح لمن فقه دلالات المصطلحات الشرعية لا يعني الإباحة المطلقة العامة - كما فهم من ذلك الجديع - بل له مدلول عميق ، يكشف للفقهاء حقاً أنّ ثمة تقييداً وتخصيصاً من ورائه ، وها هنا تبدو الحاجة ماسة لمعرفة هذا المصطلح ، وكشف النقاب عنه ، فما هو مدلول هذا المصطلح ؟ وما هو معناه حسبما تعارف على ذلك أهل العلم ؟

هذا المصطلح له إطلاقات كثيرة عند أهل العلم ، لكنّ أجمعها ، وأكثرها دقّة تعريفان :

أولهما : «الحكم الثابت على خلاف الدليل الشرعي ، لمعارض راجح» ^(١) ، و«قد تكون الرخصة واجبة كأكل الميتة للمضطر» .

وقد تكون مندوبة كقصر المسافر الصلاة عند الجمهور إذا اجتمعت الشروط

(١) انظر : «روضة الناظر» : (١/ ١٧٣) ، و«شرح الكوكب المنير» : (١/ ٤٧٨) لابن النجار الحنبلي .

وانتفتت الموانع.

وقد تكون مُباحة كالجمع بين الصَّلاتين في غير عرفة والمزدلفة عند الجمهور^(١).

ثانيهما: «ما استثنى من أصلٍ كُلِّي يقتضي المنع مطلقاً من غير اعتبار بكونه لعذرٍ شاقٍّ مع الاختصار على مواضع الحاجة»^(٢).

فالتعريف الأولُ يَدُلُّ على أنَّ هناك أصلاً ينبغي العملُ به وهو ما ثَبَتَ بالدليل الشرعيِّ، وهذا ما يُسمَّى عند أهل العلم بـ: «العزيمة»، وهذا لا يجوز تركه إلا إذا وُجِدَ معارضٌ أقوى ممَّا ثَبَتَ بالدليل الشرعيِّ، فيتعيَّن في حالة وجود المعارض الأقوى العملُ به وترك ما ثَبَتَ بالدليل الشرعيِّ، وهذه الحالة هي: «الرخصة».

أمَّا التعريف الثاني، فيَدُلُّ على أنَّ هناك أصلاً كُلِّيًا يقتضي المنع مطلقاً، وهذا ما يُعرف بـ: «العزيمة»، غير أنَّ هذا الأصل الكُلِّي، تُستثنى منه صورٌ معينة تدعو إليها الحاجة، وهي ما يُعرف بـ: «الرخصة»، مع وجوب الاختصار على مواضع الحاجة التي دَلَّت عليها الأدلة الخاصة؛ كيلا يعود ذلك على الأصل الكُلِّي بالنقض والهدم.

فلو أخذنا كلا التعريفين، وأعملنا مدلوليهما في النص الذي بين أيدينا، لتحصَّلنا على النتائج الآتية:

١ - الأصل الذي ينبغي العملُ به هو منع الغناء بآلات المعازف على سبيل العموم والإطلاق، وهذا الأصل - كما تقدَّم معنا - ثَبَتَ بالأدلة الشرعية، ولا يجوز تركه، إلا إذا وُجِدَ معارضٌ أقوى ممَّا ثَبَتَ بالدليل الشرعيِّ، وهذا

(١) انظر: «روضة الناظر»: (١/١٧٣)، و«شرح الكوكب المنير»: (١/ ٤٧٨ - ٤٨٠) لابن النجار الحنبلي.

(٢) «الموافقات»: (١/٣٠٣) بتصرف يسير.

المعارضُ للأصلِ جاء ثابتاً - كما تقدّم معنا - في الأدلة الخاصة التي رخصت في الغناء بالدُّفّ في أوقات العرس، فيتعيّن هاهنا العملُ به وتركُ ما ثبّت بالدليل الشرعي.

٢ - الأصلُ الكلّي الذي دلّت عليه النصوصُ الشرعية هو منعُ الغناء بآلاتِ المعازفِ بإطلاق، غير أنّ هذا الأصلَ الكلّي، تُستثنى منه صورٌ معينة تدعو إليها الحاجة، ومنها: الغناء بالدُّفّ في العرس بالنسبة للجواري والنساء، مع وجوبِ الاقتصارِ على هذا الموضع وغيره ممّا سيأتي ذكره؛ لوجودِ الدليل الخاصِّ المقيّد الذي يدلُّ عليه، ولو وسّعنا دائرة هذا الدليل الخاصِّ المقيّد بحيث جعلناه عامّاً مُطلقاً - كما صنّع الجديع - لعادَ ذلك على الأصلِ الكلّي بالنقض والهدم.

وفي هذا السياق، يحسنُ بي أن أنقلَ بعضَ أقوالِ أهلِ العلم التي تنسجمُ مع هذه الحقيقة:

١ - يقول الإمام مالك رحمته الله: «لا بأس بالدُّفّ؛ لأنّي أراه خفيفاً، ولا ينبغي ذلك في غير العرس»^(١).

٢ - يقول الإمام ابنُ رجب الحنبلي رحمته الله: «والرخصة في اللّهُو عند العرس تدلُّ على النّهْي عنه في غير العرس»^(٢).

٣ - ويقول العلامة المحقق ابنُ باز رحمته الله: «فهذا الحديث ليس فيه حُجّة على جواز الغناء مُطلقاً، وإنّما يدلُّ على جوازه في العرس؛ لإعلانِ النّكاح، ومن تأمّل هذا الحديث عرّف أنّه دليلٌ على منع الغناء، لا على جوازه، فإنّه ﷺ لمّا رخص لهم «في الغناء» في العرس لحكمة معلومة، دلّ على منعه فيما سواه، إلّا بدليل خاص، كما أنّ الرخصة للمسافر في قَصْرِ الرباعية يدلُّ على منع غيره من ذلك،

(١) «شرح ابن بطال على صحيح البخاري»: (٢٧٦/١٣).

(٢) «نزّهة الأسماع في مسألة السماع»: (ص/٥١).

وهكذا الرخصة للحائض في ترك طواف الوداع يدل على منع غيرهما من ذلك، والأمثلة لهذا كثيرة، وإيضاً فإنكار عامر بن سعد على هؤلاء الصحابة الغناء وإقرارهم له على ذلك، دليل على أن كراهة الغناء والمنع منه أمر قد استقر عند الصحابة والتابعين وعرفوه عن النبي ﷺ^(١).

ومن العجائب في هذا السياق أن الجديع جاء بتفريق غريب بين الرخصة في باب العادات، والرخصة في باب العبادات، حيث يقول ص ١٢٠: «نعم، الحديث ظاهر في رفع الحرج في ضرب الدف والغناء في العرس، ولا يلزم مفهومة وهو وقوع الحرج في غير العرس؛ لأن مبنى المسألة على تحرير أصلها في باب العادات لا في باب العبادات، والأصل في هذا الباب رفع الحرج، وإنما يمنع منها بالنص».

والجواب عما قاله أن يقال:

١ - أين الدليل الذي يفرق بين الرخصة في باب العادات، والرخصة في باب العبادات؟، فهذا التفريق مجرد دعوى لا دليل عليها، ولا برهان.

٢ - زعم الجديع أن هذا التفريق قائم على أن الأصل في باب العادات هو رفع الحرج، ولنا أن نتساءل هاهنا: ما هو الأصل في باب العبادات؟ وهل هو قائم على غير رفع الحرج؟

الجواب: بدهة أن أحكام الشريعة كلها قائمة على التيسير ورفع الحرج سواء منها ما كان في باب العبادات أم باب العادات أم في أي باب آخر من أبواب الدين. يقول العلامة المحقق محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ - «الحرج: الضيق».

وقد بين تعالى في هذه الآية الكريمة: أن هذه الحنيفية السمحة التي جاء بها

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة»: (٣/ ٣٩٩).

سيدنا محمد ﷺ، أنها مبنية على التخفيف والتيسير، لا على الضيق والحرص. وقد رفع الله فيها الآصار والأغلال التي كانت على من قبلنا.

وهذا المعنى الذي تضمنته هذه الآية الكريمة ذكره جل وعلا في غير هذا الموضع كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي هريرة، وابن عباس أن النبي ﷺ لما قرأ خواتم سورة البقرة ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ قال الله قد فعلت في رواية ابن عباس. وفي رواية أبي هريرة، قال: نعم. ومن رفع الحرج في هذه الشريعة الرخصة في قصر الصلاة في السفر والإفطار في رمضان فيه، وصلاة العاجز عن القيام قاعداً^(١).

ويقول رحمه الله في تفسير قول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] - «فقوله: ﴿مِنْ حَرَجٍ﴾ نكرة في سياق النفي زيدت قبلها ﴿مِنْ﴾ والنكرة إذا كانت كذلك فهي نص في العموم، كما تقرر في الأصول، قال في (مراقي السعود) عاطفاً على صيغ العموم:

وفي سياق المنفي منها يذكر إذا بنى أو زيد من منكر

فالآية تدل على عموم النفي في كل أنواع الحرج^(٢).

الشبهة الرابعة: قال الجديع ص ١٦٨: «وكذلك ما في رواية صحيحة عن أبي مسعود عُقْبَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ مِنْ اجْتِمَاعِهِ مَعَ نَفَرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ عَلَى السَّمَاعِ مِنْ قَيْنَةٍ تُغْنِيهِمْ»^(٣).

(١) «أضواء البيان»: (٣٠٦/٥).

(٢) «أضواء البيان»: (٣٨٨/١).

(٣) قال العلامة السعد: «وأما ما رواه أبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين (٣/ ٤٧١) قال: ثنا محمد ابن عبدالرحيم، ثنا لوين، ثنا ابن عيينة، عن أيوب بن عائذ الطائي، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن=

الرَّدُّ والتَّعليقُ :

قَبْلَ الرَّدِّ والتَّعليقِ على هذه الشُّبهة، يَجْمَلُ بي أَنَّ أَسْوَاقَ الرِّوَايَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا الجَدِيدُ مُجْمَلَةٌ بِشَكْلِ تَفْصِيلِيٍّ؛ لَتَكُونَ الصُّورَةُ وَاضِحَةً؛ وَلِنَعْلَمَ أَيَحْسَنُ الاستِدْلَالُ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ على إِبَاحَةِ الغِنَاءِ بِالمَعَارِفِ مُطْلَقًا، أَمْ لَا؟

نَصُّ الرِّوَايَةِ :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ: ثَنَا لَوْينٌ، قَالَ: ثَنَا ابْنُ عِيْنَةَ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ عَائِدٍ الطَّائِي، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلَمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ مَعْتَكِفُونَ عَلَى شَرَابٍ لَهُمْ وَعِنْدَهُمْ قَيْنَةٌ، فَقُلْتُ: أَنْتُمْ النُّجَبَاءُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «رَخَّصَ لَنَا فِي الْغِنَاءِ فِي الْعَرَسِ، وَفِي النُّوحِ فِي الْمَصِيْبَةِ».

= شَهَابٌ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُمْ مَعْتَكِفُونَ عَلَى شَرَابٍ لَهُمْ، وَعِنْدَهُمْ قَيْنَةٌ، فَقُلْتُ: أَنْتُمْ النُّجَبَاءُ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: رَخَّصَ لَنَا فِي الْغِنَاءِ فِي الْعَرَسِ وَفِي النُّوحِ فِي الْمَصِيْبَةِ.

فَهَذَا الْخَبَرُ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ، غَيْرُ أَنَّهُ مَعْلُولٌ لَا يَصِحُّ، وَإِسْنَادُهُ غَرِيبٌ فَرَدُّ. فَأَيْنَ أَصْحَابُ ابْنِ عِيْنَةَ عَنْ هَذَا الْخَبَرِ الَّذِي جَاءَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَالَّذِي رَوَاهُ مِنَ الثَّقَاتِ الْمَشَاهِيرِ؟ وَهُمْ كَثُرٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ هُوَ أَجَلُّ مِنْ لَوْينٍ؛ كَالشَّافِعِيِّ وَالْحَمِيدِيِّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ، وَغَيْرُهُمْ كَثِيرٌ؟

وَقَدْ أَنْكَرَ عَلَى لَوْينٍ فِي حَدِيثِهِ رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عِيْنَةَ.

وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ انْقَلَبَ عَلَى لَوْينٍ، وَدَخَلَ عَلَيْهِ إِسْنَادُ حَدِيثٍ فِي حَدِيثٍ آخَرَ؛ لِأَنَّهُ يَبْعَدُ أَنَّ تَكَرُّرَ الْقِصَّةِ بِذَاتِهَا، لِعَامِرِ بْنِ سَعْدٍ وَطَارِقِ بْنِ شَهَابٍ، وَمَعَ نَفْسِ الصَّحَابَةِ، وَمَعَ إِنْكَارِ الدَّخْلِ عَلَيْهِمْ. وَمِمَّا يُؤَيِّدُ أَنَّ لَوْينًا أَخْطَأَ فِيهِ، أَنَّ هَذَا الْخَبَرَ مَعَ شُهْرَةِ رِجَالِ إِسْنَادِهِ وَثِقَتِهِمْ، لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا أَبُو الشَّيْخِ، وَفِي كِتَابٍ فِي التَّارِيخِ، وَهُوَ كِتَابُ طَبَقَاتِ الْأَصْبَهَانِيِّينَ، فَأَيْنَ كِتَابُ السَّنَنِ وَالْمَسَانِيدِ، وَبِالذَّاتِ الْمَصْنُوفَاتِ الَّتِي تَعْتَنِي بِرَوَايَةِ الْأَثَارِ.

وَمِمَّا يَزِيدُ الْحَدِيثَ نِكَارَةً؛ مَا وَرَدَ فِي الْمَتْنِ مِنْ قَوْلِهِ: (وَهُمْ مَعْتَكِفُونَ عَلَى شَرَابٍ لَهُمْ)، وَقَوْلُهُ: (وَفِي النُّوحِ فِي الْمَصِيْبَةِ)، وَإِنَّمَا الْجَائِزُ الْبُكَاءُ وَلَيْسَ النِّبَاحَةُ.

وَلَا يَصِحُّ التَّكَلُّفُ فِي تَوْجِيهِ مِثْلِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْمُنْكَرَةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ

وَالآن نَأْتِي - بعونِ الله - لمناقشةِ الجديعِ حولَ استدلالهِ بِهذهِ الروايةِ على إباحةِ الغناءِ بالمعازفِ مُطلقًا، وذلكَ مِنْ ناحيةِ الروايةِ والدِّرايةِ :

أَمَّا مِنْ حَيْثُ الروايةُ، فرجالُ الإسنادِ ثقاتٌ، ولكنَّ المتنَّ منكرٌ بهذا السِّياقِ ؛ لأنَّهُ مُخالفٌ للرواياتِ الصَّحيحةِ في النَّهيِّ عَنِ النَّوحِ ؛ وعليهِ ؛ فالإِسنادُ معلولٌ لا يَصِحُّ الاحتجاجُ بِهِ .

أَمَّا مِنْ حَيْثُ الدِّرايةُ، على فَرَضِ صِحَّةِ الحديثِ مِنْ حَيْثُ الروايةُ، فَإِنَّ الحديثَ يُجَابُ عَنْهُ بِمَا أُجِيبَ بِهِ عَنِ الحديثِ السَّابِقِ، حَيْثُ جَاءَ فِيهِ «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «رَخَّصَ لَنَا فِي الْغِنَاءِ فِي الْعَرَسِ»، فَالحديثُ إِذَا يَدُورُ حَوْلَ الْعَرَسِ، كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي الْحَدِيثِ الْآنِفِ الذِّكْرِ .

الشُّبْهَةُ الْخَامِسَةُ: قال الجديع (ص: ١٦٩ - ١٧٠): «وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّيْبِرِ: أَنَّ إِنْسَانًا عَمِلَ مَأْدِبَةً فِي زَمَانِ عُثْمَانَ، فَدَعَا لَهَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِيهِمْ حَسَانُ بْنُ ثَابِتٍ، وَقَدْ ذَهَبَ بِصَرِهِ، وَمَعَهُ ابْنُهُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: فَجَعَلَ حَسَانُ بْنُ ثَابِتٍ، وَقَدْ ذَهَبَ بِصَرِهِ، وَمَعَهُ ابْنُهُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: فَجَعَلَ حَسَانُ يَقُولُ لِابْنِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِذَا أُتِيَ بِطَعَامٍ: أَطْعَامُ يَدٍ، أَمْ طَعَامُ يَدَيْنِ؟ قَالَ: فَإِذَا قَالَ لَهُ: طَعَامُ يَدَيْنِ، لَمْ يَأْكُلْ، وَهُوَ الشُّوَاءُ .

قال عروة: وكان في المأدبة قيتان تغنيانهم، وجعل عبد الرحمن بن حسان يشير إليهما تغنيانهم شعر حسان، فغنتا بقوله:

انظر خليلي بباب جلق هل تونس دون البلقاء من أحد؟

قال: فبكى حسان، وجعل ابنه يُشيرُ إليهما تُغْنِيَانِ بِشعرهِ أَيْضًا، فَبَكَيَ .

وروى هذه القصة أبو الزناد عبد الله بن ذكوان، فقال:

قال: قلت لخارجة بن زيد: هل كان الغناء في العرسات؟ قال: قد كان ذاك،

ولا يحضر بما يحضر به اليوم من السفه. دعانا أخواننا بنو نبيط في مدعاة لهم،

فشهد المدعاة: حسان بن ثابت، وابنه عبد الرحمن، وإذا جاريتان تغنيان، (وذكر الباقي معناه).

وفي رواية مفسرة بأكثر من هذا، وفيها دلائل، قال عبد الله بن ذكوان:
 ذُكِرَ عند خارِجَة بن زيد بن ثابت الغناء يومًا، فقال: واللَّهِ إن كان لظاهرا كثيرا
 في كل مأدبة، ولكنه يومئذ لم يكن يُحضرُ فيما يُحضرُ اليومَ من سُوءِ الدَّعةِ وسوء
 الحال.

قال خارِجَة: فلقد رأيتنا في مأدبة دعينا لها في آل نبيط، وحسان بن ثابت بيني
 وبينه عبد الرحمن (يعني ابن حسان) وذلك بعدما اصاب بصره، فقدمَ الطَّعامُ، فلم
 يُقدِّمُ طعامًا إلَّا قالَ حسان: أطيْعُ يدِي يا بُنَيَّ أم طِعامُ يَدَيْنِ؟ فيقول: طِعامُ يدِي، وما
 أشَبَّهُهُ، حتَّى أتَيْي بالشَّواءِ، فقالَ ابنُ حسان: يا أبتاه، طِعامُ يَدَيْنِ، فلم يَذُقْهُ، ثُمَّ
 رُفِعَ الطِعامُ، وأُخرجوا فَيَتَيْنِ، فَعَنَّتْنا بِشعرِ حسان، لا أعلمُ إلَّا قالَ: حُرَّتَيْنِ،
 وقالتا فيما تقولان:

انظر نهارا بباب جلق هل تؤنس دون البلقاء من أحد

فجعل يبكي ويقول: لقد رأيته هالك سميعا بصيرا، فلما سكتا همد عنه
 البكاء، فيشير إليهما عبد الرحمن: غَنِّيا، فإذا غَنَّيا حاجتا عليه البكاء، قالَ خارِجَة:
 فَعَجِبْتُ لَعَمْرُ اللَّهِ، ماذا يُعْجِبُهُ أَنْ يُبْكِي أَباه!

قلت: وفي هذه القصة الغناء من مغنيتين مجيدتين للغناء، تُغَنِّيان الجمع من
 الرجال من الصحابة والتابعين في مناسبة، لا يُنكرُ ذلك أحدٌ منهم.

الرَّدُّ والتَّعليقُ:

١ - ساق الجديع هذه الروايات؛ كما يثبت أنَّ الغناء بآلات المعازف مُباحٌ
 من حيث العموم والإطلاق، والحقُّ أنَّ الجديع قد أحسنَ صنعا في هذا الموطن،
 حيث أوردَ جميعَ الروايات التي تتعلق بالموضوع بألفاظها المتنوعة، وهذا المنهجُ

لَمْ يَلْتَزِمْ بِهِ الْجَدِيعَ فِي مَسَائِلَ كَثِيرَةٍ، سَبَقَ ذِكْرُ بَعْضِهَا فِيمَا مَضَى، وَسَيَأْتِي بَيَانُ بَقِيَّتِهَا فِي الْمَوْضِعِ الْمُنَاسِبِ لَهَا... أَقُولُ: قَدْ أَحْسَنَ الْجَدِيعُ فِي ذَلِكَ، لَكِنَّهُ - وَلِلْأَسَفِ - لَمْ يَسْتَفِدْ شَيْئًا، وَلَمْ يَجْنِ ثَمَرَةً مِنْ وَرَاءِ هَذَا الْجَمْعِ!!، بَلْ إِنَّهُ - هَدَاهُ اللَّهُ - وَصَلَ إِلَى نَتِيجَةٍ شَنِيعَةٍ لِلْغَايَةِ حَيْثُ لَمْ يَكْتَفِ بِإِبَاحَةِ الْغَنَاءِ بِالْمَعَارِزِ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ وَالْإِطْلَاقِ فَحَسَبَ؛ بَلِ الْأَدَهَى وَالْأَمْرُ أَنَّهُ صَوَّرَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَجَمَاعَةً مِنَ التَّابِعِينَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - وَكَأَنَّهُمْ أَرْبَابُ فَسَقٍ وَمَجُونٍ!!! كَيْفَ لَا؟! وَقَدْ قَالَ: «وَفِي هَذِهِ الْقِصَّةِ الْغَنَاءُ مِنْ مَغْنِيَّتَيْنِ مُجِيدَتَيْنِ لِلْغَنَاءِ، تُغْنِيَانِ الْجَمْعَ مِنَ الرِّجَالِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ فِي مَنَاسِبَةٍ، لَا يُنْكَرُ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْهُمْ».

فَهَذَا النَّصُّ يُوحِي لِقَارِئِهِ بِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَالتَّابِعِينَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - كَانُوا يَشْهَدُونَ الْمَجَالِسَ الْغَنَائِيَّةَ الَّتِي تُغْنِي فِيهَا الْمَغْنِيَّاتُ، وَيَتَلَذَّذُونَ بِسَمَاعِ أَصْوَاتِهِنَّ!!!، وَلَا رَيْبَ أَنَّ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالْفَسَقِ وَالْمَجُونِ فِي قَدِيمِ الزَّمَانِ وَحَدِيثِهِ.

وَنَحْنُ هَاهُنَا سَنَنَاقِشُ الْجَدِيعَ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ الرَّوَايَةُ وَالْدَّرَايَةُ:

أَمَّا مِنْ حَيْثُ الرَّوَايَةُ، فَإِنَّ جَمِيعَ الْأَسَانِيدِ الَّتِي أَوْرَدَهَا فِي هَذَا الْمَقَامِ ضَعِيفَةٌ لَا يَصِحُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهَا، وَبَيَانُ ذَلِكَ فِيمَا يَلِي:

الرَّوَايَةُ الْأُولَى: عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ إِنْسَانًا عَمِلَ مَادِبَةً فِي زَمَانِ عُثْمَانَ، فَدَعَا لَهَا أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَفِيهِمْ حَسَانُ بْنُ ثَابِتٍ، وَقَدْ ذَهَبَ بِصَرِهِ، وَمَعَهُ ابْنُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ... إِلَى قَوْلِهِ. (وَكَانَ فِي الْمَادِبَةِ قِيتَانِ تَغْنِيَانِهِمْ، وَجَعَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَسَانَ يَشِيرُ إِلَيْهِمَا تَغْنِيَانِهِمْ شَعْرَ حَسَانَ، فَغَنَّتَا بِقَوْلِهِ:

انْظُرْ خَلِيلِي بِيَابَ جَلْقِ هَل... تَوْنَسُ دُونَ الْبَلْقَاءِ مِنْ أَحَدٍ؟).

فِي الْحَاشِيَةِ، قَالَ الْجَدِيعُ - تَعْلِيقًا عَلَى الْأَثَرِ -: «أَثَرٌ حَسَنٌ. أَخْرَجَهُ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَّارٍ فِي «الْأَخْبَارِ الْمَوْفُوقِيَّاتِ» (ص: ٢٥٠) وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ».

هذا هُوَ حُكْمُ الجَدِيعِ عَلَى ذَلِكَ الْأَثَرِ، فَهَلْ هَذَا الْحُكْمُ صَحِيحٌ مِنَ النَّاحِيَةِ الْحَدِيثِيَّةِ؟

بالرُّجُوعِ إِلَى مَصْدَرِ الْأَثَرِ: «الْأَخْبَارُ الْمُوَفَّقِيَّاتُ»، نَجِدُ أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ بَكَّارٍ أَخْرَجَ الْأَثَرَ مِنْ طَرِيقِ عَمِّهِ (مُصْعَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) عَنْ أَبِيهِ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُصْعَبٍ) عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ (عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ)، وَسَاقَ الْأَثَرَ.

وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ (عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُصْعَبٍ) وَهُوَ ضَعِيفٌ، حَيْثُ سُئِلَ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ فَقَالَ: «ضَعِيفُ الْحَدِيثِ لَمْ يَكُنْ لَهُ كِتَابٌ»^(١).

الرُّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ: وَرَوَى هَذِهِ الْقِصَّةَ أَبُو الزُّنَادِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ، فَقَالَ: قَالَ: قُلْتُ لَخَارِجَةَ بِنْتُ زَيْدٍ: هَلْ كَانَ الْغِنَاءُ فِي الْعَرَسَاتِ؟ إِلَى قَوْلِهِ: (...). فَشَهِدَ الْمَدْعَاةَ: حَسَانَ بْنَ ثَابِتٍ، وَابْنَهُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ، وَإِذَا جَارِيَتَانِ تَغْنِيَانِ).

فِي الْحَاشِيَةِ، قَالَ الْجَدِيعُ - تَعْلِيقًا عَلَى الْأَثَرِ -: «أَثَرٌ حَسَنٌ. أَخْرَجَهُ ابْنُ قَتِيبَةَ فِي «تَاوِيلِ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ» (ص: ٣٥٦) وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي «تَارِيخِهِ» (١٢/٤١٦) وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ».

عَوْدًا إِلَى مَصْدَرِ الْأَثَرِ: «تَاوِيلِ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ»، وَتَارِيخِ دِمَشْقَ، نَجِدُ أَنَّ ابْنَ قَتِيبَةَ أَخْرَجَهُ فِي «تَاوِيلِ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ» مِنْ طَرِيقِ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ لَخَارِجَةَ بِنْتُ زَيْدٍ، وَسَاقَ الْأَثَرَ.

وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ (ابْنَ أَبِي الزِّنَادِ) الَّذِي اتَّفَقَ جُمْهُورُ الْأُئِمَّةِ: أَحْمَدُ، وَابْنُ مَعِينٍ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ، وَابْنُ مَهْدِيٍّ، عَلَى ضَعْفِهِ^(٢).

أَمَّا ابْنُ عَسَاكِرَ فَقَدْ أَخْرَجَهُ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْقَاسِمِ زَاهِرِ بْنِ

(١) «الروافي بالوفيات»: (٦/٦) للصفدي، وانظر: «المغني في الضعفاء»: (١/٥٧٠) للذهبي.

(٢) «تاريخ بغداد»: (٤/٤١٤ - ٤١٥)، و«تهذيب الكمال»: (١٧/٩٩)، و«تهذيب التهذيب»: (٦/١٧٢)، و«الضعفاء»: (٢/٣٤٠ - ٣٤١) للعقيلي، و«التكميل»: (٢/٣٤) للمعالي.

طاهر الشحامي أنا الاستاذ أبو يعلى اسحاق بن عبد الرحمن الصابوني أنا أبو محمد الحسن بن احمد بن محمد المخلدي أنا أبو الفضل يعقوب بن يوسف القاضي نا سعيد بن مسعود نا عبد الملك بن قريب الأصمعي نا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد، وساق الأثر.

وهذا إسنادٌ مُظلمٌ، ومنكرٌ جدًّا؛ مسلسلٌ بعللٍ عدَّة:

الأولى: زاهر بن طاهر الشحامي، فإنه متروكٌ حيث «كَانَ يُخْلُ بالصَّلَاةِ فترك الرواية عنه غير واحدٍ من الحفاظ»^(١).

الثانية: إسحاق بن عبد الرحمن الصابوني، فإنه مجهولُ الحال، حيث روى عنه غير واحدٍ، ولم يُوثَّق^(٢).

الثالثة: الحسن بن أحمد بن محمد المخلدي، فإنه مجهولُ الحال، حيث روى عنه غير واحدٍ، ولم يُوثَّق^(٣).

الرابعة: يعقوب بن يوسف القاضي، فإنه مجهولُ العين، حيث لم يرو عنه غير واحدٍ، ولم يُوثَّق^(٤).

الرواية الثالثة: قال عبد الله بن ذكوان:

ذكرَ عند خارجة بن زيد بن ثابت الغناء يومًا، فقال: والله إن كان لظاهرًا كثيرًا في كل مأدبة... إلى أن قال. (وأخرجوا قِيَّتَيْنِ، فَعَنَّتَا بِشعرِ حسانَ، لا أعلم إلا قال: حُرَّتَيْنِ، وقالتا فيما تقولان:

(١) «لسان الميزان»: (٢/٤٧٠).

(٢) انظر: «تاريخ دمشق»: (٢٩٦/١٩، و٢٤٦/٢٧)، و«تاريخ الإسلام»: (١٢٧/٨) للذهبي، و«ذيل تاريخ بغداد»: (٢/٧٨، و٣/١٥٥)، و«التحجير في المعجم الكبير»: (١/٥٩) للسمعاني.

(٣) انظر: «تاريخ دمشق»: (١/٢٦٠، و٣/٢٩٣، و٤/١١٩، و١١٤/١١).

(٤) انظر: «تاريخ دمشق»: (١/٢٦٠، و٣/٢٩٣، و٤/١١٩، و١١٤/١١).

انظر نهاراً بباب جلق هل تؤنس دون البلقاء من أحد...». في الحاشية، قال الجديع - تعليقاً على الأثر - : «أثر حسن. أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٤١٥/١) وإسناده حسن».

بالرجوع إلى مصدر الأثر : «تاريخ دمشق»، نجد أن ابن عساكر أخرجه من طريق أبي بكر بن المرزفي أنا أبو علي الحسن بن عبد الودود بن عبد المتكبر بن هاون بن المهدي بالله أنا أبي أبو الحسن عبد الودود أنا أبو بكر محمد بن عبد الله ابن إبراهيم البزاز نا يحيى بن محمد بن البختری نا عبيد الله بن معاذ نا أبي نا عبد الرحمن يعني ابن أبي الزناد حدثني أبي قال : ذكر عند خارجه بن زيد بن ثابت ، وساق الأثر .

وهذا إسناد مظلم؛ مسلسل بالمجاهيل الذين لا يعرف حالهم :

١ - أبوبكر بن المرزفي، ساق له ابن عساكر هذا الأثر في «تاريخه»، ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلاً^(١).

٢ - الحسن بن عبد الودود بن عبد المتكبر بن هاون بن المهدي بالله، ساق له ابن عساكر هذا الأثر في «تاريخه»، ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلاً^(٢).

٣ - أبو الحسن عبد الودود، فإنه مجهول الحال، حيث روى عنه غير واحد، ولم يوثق^(٣).

٤ - محمد بن عبد الله بن إبراهيم البزاز، فإنه مجهول الحال، حيث روى عنه غير واحد، ولم يوثق^(٤).

(١) انظر : «تاريخ دمشق» : (٤١٥/١٢)، و (١٩٥/١٣)، و (١٢٣/١٩)، و (٣٨٣/٢٥)، و (١٩٨/٣٠)، و (٣١/٢٣٠، و ٥٦/٣٢).

(٢) انظر : «تاريخ دمشق» : (٤١٥/١٢).

(٣) انظر : «تاريخ دمشق» : (٤١٥/١٢)، و (٢٦٤/٤٠)، و «تاريخ بغداد» : (٢٢٧/٢)، و (٢١٣/٥).

(٤) انظر : «فوائد العراقيين» : (١١٤/١) لأبي سعيد النقاش، و «تاريخ دمشق» : (٤١٥/١٢)، و (٣٩٧/٤٢)، و «التدوين في أخبار قزوين» : (٤١٣/١) للرافعي.

أما من حيث الدّراية - على فرض صحّة تلك الأسانيد - ، فإنّ المتأمل في سياق تلك الأسانيد، ودلالات ألفاظها، يجد أنّ آلات الطّرب التي هي محلّ البحث والنّقاش لا ذُكر لها، ففي الرّواية الأولى، جاءت العبارة الآتية: «قيتان تغنيانهم»، وفي الرّواية الثانية، جاءت العبارة بلفظ: «وإذا جاريتان تغنيان»، وفي الرّواية الثالثة جاءت العبارة بلفظ: «واخرجوا قيتين».

فكلّ هذه العبارات ليس فيها ذُكر آلات الطّرب، فكيف يحسّن بالجديع - حينئذٍ - أن يستدلّ بها على إباحة الغناء بآلات الطّرب!!!

ثمّ لو فرضنا جدلاً أنّ هذه العبارات مُحتملةٌ لذلك، بمعنى أنّها قد تُفيدُ الغناء بآلات الطّرب، وقد لا تُفيدُ ذلك - لكان الاستدلالُ بها على ما نحن فيه الآن، يُعدُّ من جنس الاستدلال بالمتشابه الذي هو في الحقيقة، يُمثّل طريقة أهل الأهواء والبدع، المصادمة لطريقة أهل السنّة والجماعة في النّظر والاستدلال، وكفَى بذلك بُعْداً عن الحقّ والرّشاد.

أمّا استدلالُ الجديع بالرّواية الثالثة على تجويز جمع من الرّجال من الصّحابة والتّابعين الغناء من مغنيتين مُجيدتين للغناء، وعدم النّكير على ذلك، فهو كما ذكرت أنّها من أسوء أنواع الاستدلال وأبشعه، وذلك من وجهين:

أولهما: أن إسناده هذه الرّواية مُظلم، وضعيف جدّاً - كما تقدّم معنا - ، فكيف يحسّن به - حينئذٍ - ، والمقام في غاية الحساسية والخطورة أن يستدلّ بذلك!!!

ثانيهما: لو فرضنا جدلاً صحّة هذا الأثر، لما كان فيه أدنى دلالة على تجويز الغناء بآلات الطّرب من المرأة مطلقاً سواء كانت حرة أم أمة، وبيان ذلك من جهتين:

أولهما: أنّ الأثر - كما تقدّم أنّها - ليس فيه ذُكر آلات الطّرب والمعارف، حيث جاءت في سياقه العبارة بلفظ «واخرجوا قيتين»، ثمّ لو فرضنا جدلاً أنّ هذه العبارة مُحتملة، بمعنى أنّها قد تُفيد أنّ الغناء كان مُجرّداً عن آلات الطّرب، وقد

تُفِيدُ أَنَّ الغناء كَانَ مصحوبًا بآلاتِ المعازفِ، لَكَانَ ذَلِكَ الاستدلالُ استدلالًا بالمُحتمَلِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الاستدلالَ بالمُحتمَلِ هُوَ مِنْ جنسِ الاستدلالِ بالمتشابهِ الَّذِي يُمَثِّلُ طَرِيقَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالبِدْعِ، المَصَادِمَةُ لَطَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ فِي النَّظَرِ وَالاستدلالِ، وَكَفَى بِذَلِكَ بُعْدًا عَنِ الْحَقِّ وَالرَّشَادِ.

الْآخَرُ: مِنَ الْمَعْلُومِ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ: أَنَّ الْقَيْنَةَ تَعْنِي الْأُمَّةَ مُغْنِيَةً كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مُغْنِيَةٍ:

يَقُولُ الْخَطَّابِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْقَيْنَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ الْأُمَّةُ»^(١).

٢ - يَقُولُ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَبَعْضُ النَّاسِ يَظُنُّ الْقَيْنَةَ الْمَغْنِيَةَ خَاصَّةً، وَلَيْسَ هُوَ كَذَلِكَ، وَلَكِنْ كُلُّ أُمَّةٍ عِنْدَ الْعَرَبِ قَيْنَةٌ؛ [يُبَيِّنُ ذَلِكَ قَوْلُ زَهِيرٍ: (الْبَسِيطَ) . . . رَدَّ الْقِيَانُ جَمَالَ الْحَيِّ فَاحْتَمَلُوا . . . إِلَى الظَّهِيرَةِ أَمْرٍ بَيْنَهُمْ لِبَيْكُ . . . أَرَادَ الْإِمَاءُ]»^(٢).

٣ - يَقُولُ الْجَوْهَرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْقَيْنَةُ: الْأُمَّةُ مُغْنِيَةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مُغْنِيَةٍ، وَالْجَمْعُ الْقِيَانُ. قَالَ أَبُو عَمْرٍو: كُلُّ عَبْدٍ هُوَ عِنْدَ الْعَرَبِ قَيْنٌ، وَالْأُمَّةُ قَيْنَةٌ. وَبَعْضُ النَّاسِ يَظُنُّ الْقَيْنَةَ الْمَغْنِيَةَ خَاصَّةً، وَلَيْسَ هُوَ كَذَلِكَ»^(٣).

إِذَا؛ فَلَفِظُ (الْقَيْنَةُ) يُقَالُ لِلْأُمَّةِ مُطْلَقًا، كَمَا أَنَّهُ يُطْلَقُ عَلَى الْأُمَّةِ الْمَغْنِيَةِ، وَتَحْدِيدُ الْمَرَادِ فِيهِ يُعَوِّدُ إِلَى دَلَالَةِ السِّيَاقِ، وَالْقِرَائِنِ الْمُحْتَفَّةِ بِهِ.

أَمَّا الْمَرْأَةُ الْحُرَّةُ، فَلَا يُطْلَقُ عَلَيْهَا هَذَا الْوَصْفُ لَا مِنْ حَيْثُ اللَّغَةُ، وَلَا مِنْ حَيْثُ الْوَاقِعُ؛ لِأَنَّ صِنَاعَةَ الْغِنَاءِ كَمَا قَرَّرَ أَبُو مَنصُورٍ الْأَزْهَرِيُّ هِيَ مِنْ عَمَلِ الْإِمَاءِ دُونَ الْحَرَائِرِ فِي عُرْفِ الْعَرَبِ^(٤).

(١) «غريب الحديث»: (٦٥٤/١) للخطابي.

(٢) «غريب الحديث»: (١٣٢/٤) لأبي عبيد القاسم بن سلام.

(٣) «الصُّحاح فِي اللُّغَةِ»: (١٠٤/٢) للجوهري.

(٤) انظر: «لسان العرب»: (٣٥٠/١٣).

أما الجديع فقد عدل عن استخدام لفظ: «القينة» الذي جاء في النص، واستخدم بدلاً منه لفظاً آخر وهو: «المغنية»؛ لأنه لفظ عام تدخل فيه المرأة ولو كانت حرة، وهذا يوجي للقارئ بأن الصحابة رضي الله عنهم ومن كان معهم من التابعين، كانوا يجيزون سماع الغناء من المرأة الحرة بحضرة الرجال الأجانب؛ وعليه فلا حرج في هذا العمل، وهذا ما صرح به الجديع في: «الفصل الثالث» من كتابه، تحت المبحث الخامس: «مسائل تتصل بالغناء والموسيقى» ص ٢٧٥ - ٢٧٩، وسيأتي الرد مفصلاً على ذلك في موضعه المناسب بإذن الله تعالى.

ومن هنا تعلم أخي القارئ حجم التدليس الذي شغّب به الجديع؛ من أجل تعميم الحكم بجواز الغناء من المرأة الحرة والأمة على حد سواء.

وقد قرّر ابن تيمية رحمته الله أن عمل المسلمين في القرن الأول كان جاريًا على التمييز بين الأمة والحرة.

يقول رحمته الله: «وقد كانت الإماماء على عهد الصحابة يمشين في الطرقات مكشفات الرؤوس ويخدمن الرجال مع سلامة القلوب»^(١).

ويقول أيضًا في موضع آخر: «قد كان الصحابة يسمعون غناء الإماماء في العرسات، كما كانوا ينظرون إلى الإماماء لعدم الفتنه في رؤيتهن وسماع أصواتهن»^(٢).

• تنبيه مهم:

في الحاشية ص ١٦٩ - ١٧٠ أورد الجديع سياقًا مطلقًا للأثر السابق، ومن الأهمية بمكان أن أسوق كلامه بتمامه، حتى يعلم القارئ مدى ما وصل إليه الجديع من تلبيس وافتراء على صحب رسول الله ﷺ، وعلى من كان معهم من

(١) «مجموع الفتاوى»: (٣/ ٣٨١).

(٢) المصدر السابق، (٧/ ١٦٣) بتصرف يسير.

التابعين - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - ، يقول : «أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ أَيْضًا بِسِيَاقٍ مُطَوَّلٍ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا أَيْضًا (١٢/٤١٦ - ٤١٨) وفيه من الفائدة: كَانَتْ مَادَّةُ فِي زَمَنِ عَثْمَانَ ، فدُعِيَ لَهَا النَّاسُ ، وَكَانَ فِيهِمْ عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وفيهم زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وخارجةُ بن زَيْدٍ ، وحَسَّانُ بن ثَابِتٍ ، وعبد الرَّحْمَنِ بنُ حَسَّانٍ . وفيه أَيْضًا : فلَمَّا فَرَّغَ الْقَوْمُ ، ثَبَّتَ لَهُ وَسَادَةٌ (يعني لحَسَّان) ، وَأَقْبَلَتْ الْمِيلَاءُ ، وَهِيَ يَوْمُئِذٍ شَابَّةٌ ، فَوُضِعَ فِي جِجْرِهَا مِزْهَرٌ ، فَضَرَبَتْ ، ثُمَّ غَنَّتْ ، فَكَانَ أَوَّلَ مَا بَدَأَتْ بِشِعْرِ حَسَّانَ (وساق شعْرَآلهُ فِي الْغَزْلِ) .

وهذا السِّبَاقُ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدَ بنِ الْحَسَنِ بنِ دُرَيْدٍ الْأَدِيبِ ، وَكَانَ رَاوِيَةً مِنْ أَحْفَظِ النَّاسِ ، وَلَكِنَّهُمْ اتَّهَمُوهُ بِشُرْبِ الْمُسْكِرِ ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُعْرَفْ بِعَيْبٍ مِنْ جِهَةِ رِوَايَتِهِ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَحَكَمْتُ بِحُسْنِ خَبَرِهِ هَذَا .

وَالْمِزْهَرُ : هُوَ الْعُودُ . وَالْمِيلَاءُ : هِيَ عَزَّةُ الْمَغْنِيَّةِ ، وَسُمِّيَتْ (مِيلَاءً) لِمِيلِهَا فِي مِشْيَتِهَا ، وَقِيلَ : كَانَتْ مِنْ أَجْمَلِ النِّسَاءِ وَأَحْسَنِهِنَّ خَلْقًا وَخُلُقًا ، مَحْمُودَةٌ فِي دِينِهَا ، وَمِنْ أَحْسَنِ مَنْ ضَرَبَ بِالْعُودِ وَغَنَّى . (انظر أخبارَها فِي «الأغاني» لِأَبِي الْفَرَجِ الْأَصْبَهَانِيِّ : ١٧ / ١٦٢ - ١٧٨) .

الرَّدُّ وَالتَّعْلِيلُ :

إِنَّا نَتَسَاءَلُ هَاهُنَا - وَكُلُّنَا حُرْقَةٌ وَأَلَمٌ - : لِمَاذَا أُوْرِدَ الْجَدِيعُ هَذَا الْأَثَرُ ، بِهَذَا السِّبَاقِ الْمُطَوَّلِ ؟ !!!

لَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ ثَمَّةَ فَائِدَةٍ مِنْ وَرَاءِ تِلْكَ الزِّيَادَةِ !!!

تُرَى مَا هِيَ الْفَائِدَةُ الَّتِي سَيَجْنِيهَا الْقَارِئُ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ ؟ !!!

يَجْدُرُ بِي قَبْلَ الْإِجَابَةِ عَلَى هَذَا السُّؤَالِ الْمَهْمُ ، أَنَّ أَكْشَفَ النَّقَابِ عَنْ حَقِيقَةِ ذَلِكَ الْإِسْنَادِ الَّذِي جَاءَتْ فِيهِ تِلْكَ الزِّيَادَةُ الَّتِي زَعَمَ الْجَدِيعُ أَنَّ مِنْ وَرَائِهَا فَائِدَةٌ مَا . مَنْ تَأَمَّلَ فِي مَصْدَرِ الرِّوَايَةِ : «تَارِيخُ دِمَشْقٍ» ، يَجِدُ أَنَّ ابْنَ عَسَاكِرَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ

أَخْرَجَ الرَّوَايَةَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ نَبْهَانَ وَأَبُو الْقَاسِمِ غَانِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ شَاذَانَ أَنَا أَبُو جَعْفَرٍ أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ يَوْسُفَ الْأَصْبَهَانِي حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ دَرِيدٍ أَنَا أَبُو حَاتِمٍ نَا الْأَصْمَعِي عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدٍ بْنِ ثَابِتٍ، وَسَاقَ الْأَثَرُ، وَفِيهِ: «فَلَمَّا فَرَّغَ الْقَوْمُ، تُنِيتُ لَهُ وَسَادَةً (يعني لحسان)، وَأَقْبَلْتُ الْمِيلَاءُ، وَهِيَ يَوْمُئِذٍ شَابَةٌ، فَوُضِعَ فِي حِجْرِهَا مِزْهَرٌ، فَضْرَبْتُ، ثُمَّ غَنَّتْ، فَكَانَ أَوَّلَ مَا بَدَأَتْ بِشِعْرِ حَسَّانَ . . .»

وهذا إسنادٌ مظلمٌ، ومتمنهٌ مُتَكَرِّرٌ باطلٌ، أمَّا عللُ الإسنادِ، فهي على النحو الآتي:

١ - أبو جعفر أحمد بن يعقوب بن يوسف الأصبهاني، فإنه مجهول العين، حيث لم يرو عنه غير واحدٍ وَلَمْ يُوثَّقْ^(١).

٢ - محمد بن دريد، وهو محمد بن الحسن بن دريد الأديب، وقد عُرِفَ هذا الرَّجُلُ بِالْفِسْقِ وَالْخِلَاعَةِ:

قال ابن حجر رحمهُ الله: «قال الدارقطني تكلموا فيه، وقال أبو منصور الأزهري اللغوي دخلت على ابن دريد فرأيتُه سكران فلم أعد إليه . . . وقال أبو ذر الهروي سمعت ابن شاهين يقول كنا ندخل على ابن دريد ونستحي منه مما نرى من العيذان معلقة والشراب المصفى وقد كان جاوز التسعين . . . وقال مسلمة بن القاسم كان كثير الرواية للأخبار وأيام الناس والأنساب غير أنه لم يكن ثقة عند جميعهم وكان خليعاً»^(٢).

أمَّا المتنُ، فهو في غاية التَّكَارُفِ وَالْبَطْلَانِ، إذ إنَّ فيه إقرارًا بالمنكر والفسق ورضًا به من جهة الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، ومن كان معهم من التَّابِعِينَ، فالميلاء - وإنْ كَانَتْ أُمَّةً - قد غَنَّتْ بِالْعُودِ وهذا مُنْكَرٌ، وكذا جاءت تَمَائِيلُ فِي مَشِيَّتِهَا وهذا فِسْقٌ

(١) انظر: «تاريخ دمشق»: (٩/٢٢٤، و١٢/٤٠٥، و١٧/٢٥١، و٤٠/٥٠، و١٠٣/٥٠).

(٢) «لسان الميزان»: (٢/٣٧٢)، وانظر: «السير»: (١٥/٩٧)، و«ميزان الاعتدال»: (٣/٥٢٠).

ومنكر؛ لأنَّ هذا هو شأنُ الفاسقاتِ والخليعاتِ من النساءِ، فهل يُتصوَّرُ بعدَ ذلك كُلِّهِ أنْ يقفَ الصَّحابةُ رضي الله عنهم والتابعونَ مكتوفي الأيدي، لا يُحرَّكونَ ساكنًا، ولا ينكرونَ منكرًا؟!!!

هكذا استبانَ لك أخي القارئُ أنَّ الجديعَ يأتي بأخبارٍ منكورةٍ باطلةٍ عن الصَّحابةِ رضي الله عنهم والتابعينَ، حتَّى يُؤيِّدَ جوازَ الغناءِ بآلاتِ الطَّربِ، بل بجوازِ ذلكَ مِنَ النساءِ بحضرةِ الرِّجالِ الأُجانبِ!!!، فإنَّا لله وإنا إليه راجعون.

ومن المؤلمِ حقًّا أنَّ الجديعَ نفَّسه ذَكَرَ أنَّ في هذهِ الروايةِ محمدَ بنَ الحسنِ بنِ دريدٍ الأديبِ، وهو يُعلِّمُ يقينًا أنَّ حالَهُ علَّةٌ قويَّةٌ تُقدِّحُ في صِحَّةِ السَّنَدِ، لكنَّه معَ ذلكَ كُلِّهِ يتعمَّي عن هذهِ الحقيقةِ، ويُهَوِّنُ مِنْ شأنِها، فيقولُ في حاشيةِ ص. ١٧: «وهذا السِّياقُ مِنْ روايةِ مُحَمَّدِ بنِ الحسنِ بنِ دُرَيْدٍ الأديبِ، وكانَ راوِيَةً مِنْ أَحْفَظِ النَّاسِ، ولكَهِمْ اتَّهَمُوهُ بِشُرْبِ الْمُسْكَرِ، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يُعْرَفْ بِعَيْبٍ مِنْ جِهَةِ رَوايَتِهِ، ولولا ذلكَ لَحَكَمْتُ بِحُسْنِ خَبَرِهِ هذا».

والآنَ نأتي للإجابةِ على ذلكَ السُّؤالِ المهمِّ: ما هي الفائدةُ التي سيجنيها القارئُ مِنْ وراءِ تلكَ الزِّيادةِ؟

الإجابةُ على هذا السُّؤالِ، ستكونُ - بعونِ اللهِ - مِنْ جانِبَيْنِ:

الأوَّلُ: لو فرضنا جدًّا أنَّ هناكَ فائدةً معتبرةً جاءتْ في تلكَ الزِّيادةِ، فهلُ تعتبرُ هذهِ الفائدةُ ذاتَ قيمةٍ ووزنٍ إذا سيقَّتْ في إسنادٍ مظلمٍ منكِرٍ؟

لا ريبَ أنَّ الفائدةَ المنتزعةَ مِنَ المتنِ مهما كانتَ معتبرةً وذاتَ قيمةٍ مِنَ النَّاحِيَةِ المعنويةِ، فإنَّها ستذهبُ أدراجَ الرِّياحِ، وتغدو لا قيمةَ لها ولا وزنَ إذا سيقَّتْ في إسنادٍ مظلمٍ منكِرٍ؛ لأنَّ المُقرَّرَ في الأصولِ أنَّ: «ما بُنيَ على باطلٍ فهو باطلٌ»، ومثْلُ مَنْ يأخذُ الفائدةَ مِنْ إسنادٍ مظلمٍ منكِرٍ، كمثْلِ رجلٍ يُجهدُ نفسه غايةَ الإجهادِ، في بناءِ بيتٍ له، لكنَّه - وللأسفِ الشَّدِيدِ - يبنِي بنيانه هذا على شَفَا جُرْفٍ هَارٍ، فستكونُ النتيجةُ حتمًا أَنَّهُ سينهارُ بهِ في نهايةِ المطافِ.

هذا إذا كانت هذه الفائدة معتبرة وذات قيمة، فكيف إذا كانت هذه الفائدة المدعاة ليست فائدة أصلاً؟!!!، بل إنّ فيها تشويهاً لصورة الصحابة (عليهم السلام) والتابعين - رحمهم الله - كما تقدّم معنا، وكما سيأتي بيانه - بإذن الله - بالتفصيل في الجانب الثاني.

الثاني: لو أجرينا مقارنة بين سياق هذه الرواية، وسياق الرواية الثالثة، لكانت الزيادة تتمثل في القطعة الآتية:

«فلما فرغ القوم، ثنيت له وسادة (يعني لحسان)، وأقبلت الميلاء، وهي يومئذ شابة، فوضع في حجرها مزهر، فضربت، ثم غبت، فكان أول ما بدأت بشعر حسان».

ويجدر أن تنبه معي أخي القارئ على أن (الميلاء) التي ذكرت في النص، كانت تُسمى بهذا الاسم؛ لميلها في مشيتها!!! وقيل إنها سُميت بذلك لأنها كانت مُغرمة بالشراب!!!!، وكانت تقول: خذ ملاء وارذذ فارغاً!!!! كما قال ذلك إسحاق الموصلي.

كما أنها كانت أول من فتن أهل المدينة بالغناء، حتى إن أحد الولاة أرسل رسولاً إلى المدينة؛ ليقول لها: «دعي الغناء، فقد ضجّ أهل المدينة منك، وذكروا أنك قد فتن رجّالهم ونساءهم»^(١).

تُرى ما هي الصورة التي ستشكّل في ذهن القارئ، وترسم في نفسه، حين يقرأ ما جاء في تلك القطعة النصّية، ويَقِفُ بنفسه على الحقائق التي ذكرت فيها عن (الميلاء)؟

(١) انظر: أخبار (عزة الميلاء) في المراجع الآتية:

«نهاية الأرب في فنون الأدب»: (٣٦/٢) للنويري، و«الأعلام»: (٢٣٠/٤) للزركلي، و«الموسيقى والغناء عند العرب»: (ص/١١٩) لخازن عبود، و«الحياة الاقتصادية والاجتماعية في نجد والحجاز في العصر الأموي»: (ص/٣٣٠) لعبد الله محمد السيف.

أقول جازماً: إِنَّ الصُّورَةَ الَّتِي سَتَشْكُلُ فِي ذِهْنِهِ، وترتسم في نفسه، هي أَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم وَمَنْ كَانَ مَعَهُم مِنَ التَّابِعِينَ - رحمهم الله - لا يختلفون عن أربابِ الفسق والمجون في عصرنا الحاضر، فالكُلُّ يستمتع للغناء بآلاتِ الطَّرْبِ والمعازفِ، والكُلُّ يستمتع بتمايلِ النساءِ وتكسرهنَّ، وهذه الصُّورَةُ المعتمَةُ المظلمَةُ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تُسْقِطَ مَكَانَةَ الصَّحَابَةِ والتابعين، وَتَحُطَّ مِنْ منزلتهم لَدَى النَّاسِ، وكفى بِذَلِكَ فسادًا عظيمًا، وشراً مستطيراً في واقعِ النَّاسِ، وحياتهم المعاصرة.

كما أَنَّ هذه الصُّورَةَ مِنْ شَأْنِهَا أَيْضًا أَنْ تَفْتَحَ البابَ على مصراعيه لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَلِجَ عَالَمَ الفسق والخلاعة، علاوةً على أَنَّهَا تُعْطِي تَأْيِيدًا قَوِيًّا لِأربابِ الفنِّ والفسق والمجون على أَنْ يَمْضُوا قُدَمًا فِي مِيا دِينِ العَبَثِ والضَّيَاعِ، فِي حَيَاةٍ تَعِيسَةٍ مُظْلِمَةٍ مِلُّوْهَا التَّمَلُّتُ والانحلالُ عَنْ رِبْقَةِ الشَّرِيعَةِ وآدَابِهَا الْعَالِيَةِ؛ فَتَكُونُ حَيَاتُهُمْ مَعَ مَرُورِ الزَّمَانِ وتطاولِ الْأَيَّامِ ثَبَاتًا عَلَى الْمُنْكَرِ، وانْغَامَسًا فِيهِ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سَوْءِ الْحَالِ، ونَسْأَلُهُ - جَلَّ وَعَلَا - حُسْنَ الْفِعَالِ.

الشُّبْهَةُ السَّادِسَةُ: قَالَ الْجَدِيعُ (ص: ١٧٠ - ١٧١): «وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ الْأُمَوِيِّ، قَالَ:

وَقَدْ عَبْدَ اللَّهَ بْنَ جَعْفَرٍ عَلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَأَنْزَلَهُ فِي دَارِهِ، فَقَالَتْ لَهُ ابْنَةُ قَرْظَةَ امْرَأَتُهُ: إِنَّ جَارَكَ هَذَا يَسْمَعُ الْغِنَاءَ، قَالَ: فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَأَعْلِمْنِي فَأَعْلَمْتُهُ فَاطَّلَعَ عَلَيْهِ، فَإِذَا جَارِيَةٌ لَهُ تُغْنِيهِ، وَهِيَ تَقُولُ:

إِنَّكَ وَاللَّهِ لَذُو مَلَّةٍ يَطْرِفُكَ الْأَذْنَى عَنِ الْأُبْعَدِ

وَهُوَ يَقُولُ: يَا صِدْقَاكَاه! قَالَ: ثُمَّ قَالَ: اسْقِينِي، قَالَتْ: مَا أَسْقِيكَ؟ قَالَ: مَاءٌ وَعَسَلًا، قَالَ: فَاَنْصَرَفَ مُعَاوِيَةُ وَهُوَ يَقُولُ: مَا أَرَى بِأَسَا، فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ قَالَتْ لَهُ: إِنَّ جَارَكَ هَذَا لَا يَدْعُنَا نَنَامُ اللَّيْلَ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، قَالَ: هَكَذَا قَوْمِي، رُهْبَانٌ بِاللَّيْلِ، مُلُوكٌ بِالنَّهَارِ.

في الحاشية، قال الجديع - تعليقاً على الأثر - : «أثر لا بأس به . أخرجهُ المعافى بن زكريّا النّهروانيّ في «الجلس الصّالح» (٢٧٢/٣ - ٢٧٣)، ومن طريقه: ابن عسّاكر في «تاريخه» .

قلتُ: إسناده صالح، رجاله ثقات سوى راويين فهما مستوران، وباب الآثار يُغتفر فيه ما لا يُغتفر في الحديث؛ لأنها لا تعدو أن تُعدّ شواهد، وروايات المستورين صالحة للاستشهاد .

الردّ والتعليق:

سيكون الردّ على الجديع من جهة الرواية والدراية، وبيان ذلك على النحو الآتي:

• أولاً: الردّ من جهة الرواية:

١ - قبل الحكم على الرواية صحّة أو ضعفًا، ينبغي إبراز إسناده الرواية أولاً، ثمّ الكشف عن حال الإسناد ثانياً .

وعليه؛ فإنّ هذه الرواية أخرجها المعافى من طريق أحمد بن العباس العسكري قال: حدثنا عبد الله بن أبي سعد قال: حدثني محمد بن صالح التميمي قال: حدثني عمر بن عبد الوهاب الرياحي قال: حدثنا عبد الله بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص عن خالد بن سعيد عن سعيد بن عمرو، وساق الأثر .

وهذا إسنادٌ مظلمٌ، مسلسلٌ بالمجاهيل:

- أحمد بن العباس العسكري؛ فإنّه مجهول العين، حيث لم يرو عنه غير واحد ولم يؤثّق^(١) .

(١) انظر: «تهذيب الكمال»: (٢٥٥/٦)، و«تاريخ دمشق»: (٢٦٤/٧، ٤١٣/٨، ٢٩٦/١٣، ١٦/١٠٥ و٢٧٩، ١٤٧/١٩، ٢٦٣/٢٧، ٤١٥/٣٠)، و«تاريخ بغداد»: (٢٨٨/٤، ١٤/٦)، و«البداية والنهاية»: (١٣٤/٧) .

- عبد الله بن أبي سعد، فإنه مجهول الحال، حيث روى عنه غير واحد، ولم يؤثّر^(١).

- محمد بن صالح التميمي؛ فإنه مجهول العين، حيث لم يرو عنه غير واحد ولم يؤثّر^(٢).

فهذا الإسناد إذا غير صالح في الشواهد والمتابعات، ومن هنا نعلم أن قول الجديع: إسناده صالح غير صحيح من الناحية العلمية، كما أن قوله في الحكم على الأثر: أثر لا بأس به، لا يقبل حسب قواعد علم الحديث، وقوانين الجرح والتعديل.

ولو سلمنا جدلاً أن هذا الإسناد صالح في الشواهد والمتابعات كما هو حكم الجديع، لما كان ذلك مسوغاً للاعتماد عليه؛ لأنه باق على ضعفه، ما لم يعتضد بمتابع أو شاهد له، وحيث لا يوجد متابع له، أو شاهد يشهد له؛ فإنه باق على ضعفه، ولا يصح الاعتماد عليه.

٢ - زعم الجديع أن باب الآثار يغتفر فيه ما لا يغتفر في الحديث؛ لأنها لا تعدو أن تعد شواهد، وروايات المستورين صالحة للاستشهاد.

والجواب عن هذا أن يقال: إن هذا الكلام ليس صواباً من الناحية العلمية؛ فآثار الصحابة رضي الله عنهم لا تجري على نمط واحد؛ وبالتالي فإنها ليست على درجة واحدة؛ فمن الآثار ما يكون له حكم الرفع للنبي صلى الله عليه وسلم، ومنها ما قد يتعلق بتفسير آية، أو فهم حديث، أو إثبات حكم شرعي، أو نسبة شيء قبيح لصحابي من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهل يقال في مثل هذه الآثار: إنها لا تعدو أن تعد شواهد، ولذلك يغتفر فيها ما لا يغتفر في الحديث!!!

(١) انظر: «تاريخ دمشق»: (٢٦٣/٢٧).

(٢) انظر: «تاريخ دمشق»: (٢٦٣/٢٧).

أَعْتَقِدُ جَازِمًا أَنَّ الْأَمَرَ - حِينَئِذٍ - يَخْتَلِفُ بِالْكُلِّيَّةِ؛ فَنَوْعِيَّةُ تِلْكَ الْآثَارِ، تُوجِبُ عَلَى الْبَاحِثِ أَنْ يَتَأَكَّدَ مِنْ صِحَّتِهَا؛ لِأَنَّهَا فِي غَايَةِ الْأَهْمِيَّةِ وَالْحَسَاسِيَّةِ، وَالْآثَارُ الَّتِي سَاقَهَا الْجَدِيعُ عَنِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم فِي إِبَاحَةِ الْغِنَاءِ بِالْمَعَازِفِ تَدْخُلُ فِي تِلْكَ الدَّائِرَةِ؛ لِأَنَّهَا تُفِيدُ حُكْمًا شَرْعِيًّا عَنِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، أَلَا وَهُوَ: «إِبَاحَةُ الْغِنَاءِ بِالْمَعَازِفِ»، كَمَا أَنَّهَا تَنْسِبُ شَيْئًا قَبِيحًا مُنْكَرًا لِلصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، أَلَا وَهُوَ: «التَّغْنِي بِآلَاتِ الطَّرَبِ أَوِ الْإِسْتِمَاعِ لَهَا».

كُلُّ ذَلِكَ يَفْرِضُ عَلَى الْبَاحِثِ أَنْ يَدْقُقَ غَايَةَ التَّدْقِيقِ، وَيُحَقِّقَ كَامِلَ التَّحْقِيقِ، حَتَّى لَا يَنْسِبَ زُورًا وَبُهْتَانًا حُكْمًا شَرْعِيًّا لِلصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، وَكَيْلَا يُلْصِقَ بِهِمْ شَيْئًا قَبِيحًا مُنْكَرًا رضي الله عنهم، وَإِنَّ السَّاهِلَ فِي هَذَا الْبَابِ، لَيَجْرُ إِلَى عَوَاقِبِ وَخِيمَةٍ، وَيُؤْدِي إِلَى نَتَائِجٍ قَبِيحَةٍ لَا يَعْلَمُ مَدَاهَا إِلَّا اللَّهُ عز وجل.

ثَانِيًا: الرَّدُّ مِنْ جِهَةِ الدَّرَايَةِ:

لَوْ سَلَّمْنَا جَدْلًا أَنَّ الرِّوَايَةَ صَحِيحَةٌ مِنَ النَّاحِيَةِ الْإِسْنَادِيَّةِ، أَوْ عَلَى أَقْلٍ تَقْدِيرَ أَنَّهَا تَدْخُلُ فِي بَابِ الْآثَارِ الَّتِي يُغْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْحَدِيثِ، كَمَا زَعَمَ الْجَدِيعُ، فَلَنَا أَنْ نَتَسَاءَلَ حِينَئِذٍ:

هَلْ فِي الْأَثَرِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ رضي الله عنه كَانَ يَسْتَمِعُ لِلْغِنَاءِ بِآلَاتِ الْمَعَازِفِ!!!

الْمَتَأَمَّلُ فِي سِيَاقِ الْأَثَرِ، وَدَلَالَةِ الْفَاطَةِ، يَجِدُ أَنَّ غَايَةَ مَا فِيهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ رضي الله عنه كَانَ لَهُ جَارِيَةٌ تُغْنِيهِ فِي بَيْتِهِ، وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ: «تُغْنِيهِ» لَا تُفِيدُ أَنَّ الْغِنَاءَ كَانَ بِآلَاتِ الْمَعَازِفِ.

ثُمَّ لَوْ فَرَضْنَا جَدْلًا أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ، كَلِمَةٌ مُحْتَمَلَةٌ، - بِمَعْنَى أَنَّهَا قَدْ تُفِيدُ أَنَّ الْغِنَاءَ كَانَ مُجَرَّدًا عَنْ آلَاتِ الطَّرَبِ، وَقَدْ تُفِيدُ أَنَّ الْغِنَاءَ كَانَ مُصْحُوبًا بِآلَاتِ الْمَعَازِفِ - لَكَانَ ذَلِكَ الْإِسْتِدْلَالُ - حِينَئِذٍ - اسْتِدْلَالًا بِالْمُحْتَمَلِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْإِسْتِدْلَالَ بِالْمُحْتَمَلِ هُوَ مِنْ جَنْسِ الْإِسْتِدْلَالِ بِالْمُتَشَابِهِ الَّذِي هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ،

يُمَثِّلُ طَرِيقَةَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبَدْعِ، الْمَصَادِمَةَ لَطَرِيقَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ فِي النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ، وَكَفَى بِذَلِكَ بُعْدًا عَنِ الْحَقِّ وَالرَّشَادِ.

الشُّبْهَةُ السَّابِعَةُ: قَالَ الْجَدِيعُ (ص: ١٧١ - ١٧٣): «وَشَأْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ فِي السَّمَاعِ لِلْغِنَاءِ وَالْمَعَازِفِ وَاتِّخَاذِ ذَلِكَ مَشْهُورٌ ثَابِتٌ، وَمِنْ ذَلِكَ غَيْرُ مَا تَقَدَّمَ مِمَّا يَضُمُّ إِلَيْهِ مَذْهَبُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي التَّرْخِصِ:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّ رَجُلًا قَدِيمَ الْمَدِينَةِ بِجَوَارٍ، [فَنَزَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَفِيهِمْ جَارِيَةٌ تَضْرِبُ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَسَاوَمَهُ، فَلَمْ يَهْوَ مِنْهُنَّ شَيْئًا، قَالَ: انْطَلِقْ إِلَى رَجُلٍ هُوَ أَمْثَلُ لَكَ بَيْنًا مِنْ هَذَا]، فَأَتَى إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ فَعَرَضَهُنَّ عَلَيْهِ، فَأَمَرَ جَارِيَةَ مِنْهُنَّ [فَقَالَ: خُذِي]، فَأَخَذَتْ، (فِي رِوَايَةٍ: بِالْذَّفِّ، وَفِي أُخْرَى: بِالْعُودِ) حَتَّى ظَنَّ ابْنُ عُمَرَ أَنَّهُ قَدْ نَظَرَ إِلَى ذَلِكَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: حَسْبُكَ سَائِرَ الْيَوْمِ مِنْ مَزْمُورِ الشَّيْطَانِ، فَسَاوَمَهُ، ثُمَّ جَاءَ الرَّجُلُ إِلَى ابْنِ عُمَرَ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِنِّي عُيِّنْتُ بِسَبْعِمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَأَتَى ابْنُ عُمَرَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ فَقَالَ لَهُ: إِنَّهُ عُيِّنَ بِسَبْعِمِائَةِ دِرْهَمٍ، فِيمَا أَنْ تُعْطِيَهَا إِيَّاهُ، وَأَمَّا أَنْ تَرُدَّ عَلَيْهِ بَيْعَهُ، فَقَالَ: بَلْ نُعْطِيهَا إِيَّاهُ.

قُلْتُ: وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ: أَيْنَ يَكُونُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ مِنْ كِبَارِ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ، كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَفُلَانٍ وَفُلَانٍ؟ وَأَقُولُ: هَذَا مَذْهَبُ ابْنِ عُمَرَ بَيْنَ، وَقِصَّتُهُ فِي حَدِيثِ زَمَارَةَ الرَّاعِي تَشْهَدُ لِهَذَا أَيْضًا.

عَلَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْكِبَارِ الْمَذْكُورِينَ مِنْ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ، وَلَكِنَّهُ كَانَ مَحْمُودَ السَّيْرِ كَبِيرَ الْمَكَانَةِ فِي وَقْتِ كَانَ فُقَهَاءُ الصَّحَابَةِ مُتَوَافِرِينَ، يَعْرِفُونَ لَهُ قَدْرَهُ وَمَنْزِلَتَهُ، وَشَأْنُهُ فِي الْغِنَاءِ وَالْمُوسِيقَى وَاتِّخَاذِ الْمَغْنِيَّاتِ مَشْهُورٌ مَذْكُورٌ.

الرَّدُّوالتَّعْلِيقُ:

١ - زَعَمَ الْجَدِيعُ أَنَّ شَأْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عليه السلام فِي السَّمَاعِ لِلْغِنَاءِ وَالْمَعَازِفِ وَاتِّخَاذِ الْمَغْنِيَّاتِ مَشْهُورٌ ثَابِتٌ عَنْهُ، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا الزَّعْمَ دَعْوَى خَطِيرَةٌ، تَحْتَاجُ

إلى حجة وبرهان، وإلا كانت من أعظم الكذب والبهتان، والسؤال الذي يفرض نفسه الآن:

ما هي الحجج والبراهين التي قدمها الجديع، حتى يثبت صحة دعواه؟
الجواب أن يقال:

إن الجديع ساق آثاراً، يحال أنها حجج وبراهين تثبت صحة دعواه، لكنها - وللأسف - إذا وضعت في ميزان النقد العلمي، كانت لا تساوي فلساً، وبالتالي لا تنهض لإثبات دعوى، وهالك أخي القارئ هذه الآثار، مع بيان تهافتها، وأنها لا قيمة لها، ولا وزن من الناحية العلمية:

الأثر الأول: تقدم ذكره، والرد على ما جاء فيه بما يغني عن إعادته مرة أخرى، بيد أنه يجدر التنبيه هاهنا على أن المقصود بالجارية في ذلكم السياق هي: «الامة المملوكة»، ومعلوم أن للرجل أن يستمتع بأمته المملوكة، مثلما يستمتع بزوجه تماماً، فكما يباح للزوج أن يستمتع ويتلذذ بصوت زوجته وإن تكسرت فيه وتغنجت بالغناء المجرد، كذلك يباح له ذلك من أمته المملوكة.

الأثر الثاني: أثر ابن سيرين، وفيه: «أن رجلاً قديم المدينة بجوار، [فنزّل على عبد الله بن عمر وفيهم جارية تضرب، فجاء رجل فساومته، فلم يهو منها شيئاً، قال: انطلق إلى رجل هو أمثل لك بيننا من هذا]، فأتى إلى عبد الله بن جعفر فعرضهن عليه، فأمر جارية منهن [فقال: خذي]، فأخذت، (في رواية: بالدف، وفي أخرى: بالعود)، حتى ظن ابن عمر أنه قد نظر إلى ذلك، فقال ابن عمر: حسبك سائر اليوم من مزمار الشيطان...».

والجواب عما جاء في هذا الأثر، يتجلى من خلال الوجوه الآتية:

الأول: أن هذا الأثر ساقه ابن حزم في «المحلى» فقال: ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيان، وهشام بن حسان، وسلمة - هو ابن كهيل - دخل

حديث بعضهم في حديث بعض، كُلُّهُمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، فَسَاقَهُ.

والمَتَأَمَّلُ في الإسناد، يلحظُ أَنَّ ابْنَ حَزْمٍ أَسْقَطَ رَجَالًا مِنْ بَدَايَةِ السَّنَدِ، لا ندرى مَنْ هُمْ؟ وَكَيْفَ هُوَ حَالُهُمْ؟ وَمَعَ ذَلِكَ حَكَمَ عَلَيْهِ بِالصُّحَّةِ، وَمِنْ الْعَجَبِ كُلُّ الْعَجَبِ أَنَّ الْجَدِيعَ مَعَ دَعْوَاهُ الْعَرِيزَةَ بِأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ، وَأَنَّهُ لَا يَرْضَى بِالتَّقْلِيدِ، إِلَّا أَنَّهُ قَلَّدَ ابْنَ حَزْمٍ فِي تَصْحِيحِ هَذَا السَّنَدِ!!!، وَحَكَمَ عَلَيْهِ بِالصُّحَّةِ، يَقُولُ فِي الْحَاشِيَةِ ص ١٧٢: «وَلَمْ أَقِفْ عَلَى صَدْرِ الْإِسْنَادِ، فَلَعَلَّ ابْنَ حَزْمٍ اسْتَخْرَجَهُ مِنْ مَصَادِرَ لَمْ تَصِلْنَا، كَالشَّانِ فِي آثَارٍ كَثِيرَةٍ فِي كِتَابِهِ الْكَبِيرِ «المَحَلَّى»، وَحُكْمُهُ عَلَيْهِ بِالصُّحَّةِ حَيْثُ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ نَاقِضٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، وَلَيْسَ مِنْ ابْنِ زَيْدٍ إِلَى مَنْتَهَاهُ إِلَّا الصُّحَّة».

فهذا الإسنادُ إِذَا فِيهِ رَجَالٌ مَجْهُولُونَ بِالنِّسْبَةِ لَنَا؛ وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ الْاعْتِمَادُ وَالتَّعْوِيلُ عَلَيْهِ.

كما أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ الْبَيِّنَةُ أَنْ يَكُونَ بَرَهَانًا عَلَى دَعْوَى خَطِيرَةٍ حَسَّاسَةٍ، كَمَا هُوَ الشَّانُ فِي دَعْوَى سَمَاعِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ رضي الله عنه لِلْغِنَاءِ بِالْمَعَازِفِ وَاتِّخَاذِ الْمَغْنِيَّاتِ.

الثَّانِي: لَوْ فَرَضْنَا جَدًّا أَنَّ الْإِسْنَادَ صَحِيحٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ، كَمَا ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ حَزْمٍ رحمته الله، وَقَلَّدَهُ فِي ذَلِكَ الْجَدِيعَ، لَمَّا كَانَ فِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى إِبَاحَةِ الْغِنَاءِ بِآلَاتِ الْمَعَازِفِ، كَمَا زَعَمَ ذَلِكَ الْجَدِيعَ، وَإِلَيْكَ الْبَيَانُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: أَنَّ ابْنَ حَزْمٍ رحمته الله أَوْرَدَ الْأَثَرَ فِي «رِسَالَةِ الْمَلَاهِي» (ص: ٤٣٨ من ج ١ من مجموعة رسائل ابن حزم)، وَاقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى لَفْظِ: «الدَّفْ»، دُونَ ذِكْرِ لَفْظِ: «الْعُودِ»، وَصَنِيعُهُ هَذَا يَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى ضَعْفِ الرِّوَايَةِ الَّتِي ذَكَرَ فِيهَا لَفْظُ: «الْعُودِ»؛ وَإِلَّا لَوْ كَانَتْ صَحِيحَةً، لَوَجِبَ أَنْ يَحْتَجَّ بِهَا.

ثَانِيَهُمَا: أَنَّ لَفْظَ: «الْعُودِ» وَرَدَ فِي «المَحَلَّى» لَكِنْ عَلَى الشَّكِّ فِيهِ، أَوْ التَّرَدُّدِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ لَفْظِ «الدَّفْ» أَوْرَدَهُ فِيهِ (٩ / ٦٢ - ٦٣) مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ [و] أَيُوبِ السَّخْتِيَانِيِّ وَهْشَامِ بْنِ حَسَّانٍ وَسَلْمَةَ بْنِ كَهِيلٍ - دَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ -

كلهم عن محمد بن سيرين أن رجلاً . . . القصة وفيها :

فأخذت - قال أيوب : بالذف وقال هشام : بالعود - حتى ظن ابن عمر أنه قد نظر إلى ذلك فقال ابن عمر : حسبك سائر اليوم من مزمر الشيطان فساومه .

والمقصود أنه قد اختلف أيوب وهشام في تعيين الآلة التي ضربت عليها الجارية ، وكل منهما ثقة ، فقال الأول : «الذف» ، وقال الآخر : «العود» ، والراجح ما ثبت من طريق أيوب وفيه لفظ : «الذف» ؛ وذلك لثلاثة أسباب :

أ - أن أيوب أقدم صحبة لابن سيرين وأوثق من هشام عن كل شيوخه ، وليس كذلك هشام مع فضله وعلمه وثقته ، كما يتبين ذلك للباحث في ترجمتهما وبخاصة في «سير أعلام النبلاء» ، حيث قال الإمام الذهبي رحمته الله في شأن : «أيوب السختياني» : «إليه المنتهى في الإتيان»^(١) .

ب - أن الراوي عنهما هو : «حماد بن زيد» ، وحماد بن زيد هو أثبت الناس في أيوب^(٢) ؛ مما يرجح روايته على رواية هشام .

ج - أنه اللائق بعبد الله بن جعفر رحمته الله ؛ فإن الذف يختلف حكمه عن كل آلات الطرب ، من حيث أنه يباح الضرب عليه من النساء في العرس أو العيد أو حين قدوم غائب من سفر^(٣) كما تقدم - وسيأتي - بإذن الله - مزيد تفصيل لذلك .

وانطلاقاً من هذه الحقيقة ، وجدنا العلماء فرّقوا بينه وبين بقية آلات المعازف من جهة إتلافها فروى الخلال عن جعفر - هو ابن محمد - قال :

سألت أبا عبد الله عن كسر الطنبور والعود والظبل؟ فلم ير عليه شيئاً .

(١) «سير أعلام النبلاء» : (٦ / ٢٠) .

(٢) انظر : «تهذيب الكمال» : (٧ / ٢٤٥) ، و«سير أعلام النبلاء» : (٧ / ٤٥٩) ، و«تهذيب التهذيب» : (٣ / ١٠) .

(٣) انظر : «تحريم آلات الطرب» : (ص / ١٠٣) .

قَالَ جَعْفَرُ: قِيلَ لَهُ: فَالْدُفُوفُ؟ فَرَأَى أَنَّ الدُّفَّ لَا يُعْرَضُ لَهُ فَقَالَ: «قَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْعَرَسِ»^(١).

يُشِيرُ إِلَى الْحَدِيثِ «فَصَلَ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ الصَّوْتُ بِالْدَفِّ»، وَكَأَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ يُلَمِّحُ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْحَدِيثَ يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ التَّعَرُّضِ لِلدُّفِّ بِالْإِتْلَافِ؛ لِأَنَّهُ أُبِيحَ اسْتِعْمَالُهُ فِي النِّكَاحِ وَهَذَا مِنْ دَقِيقِ فِقْهِهِ وَفَهْمِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِخِلَافِ مَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُ فِيمَا لَمْ يُبَيِّحْ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا ذَكَرَهُ الْخَلَالُ عَنِ الْحَسَنِ (يَعْنِي: الْبَصْرِيِّ) قَالَ:

«لَيْسَ الدُّفُوفُ مِنْ أَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فِي شَيْءٍ وَأَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ (يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ) كَانُوا يَشَقُّقُونَهَا»^(٢).

وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتُ جُمْلَةً مِنَ الْآثَارِ، رَوَاهَا الْخَلَالُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ: «الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ»: (ص/ ٧٣ - ٧٦)، وَهِيَ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

١ - عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ بَخْتَانَ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ سُئِلَ عَنْ ضَرْبِ الدُّفِّ فِي الزَّفَافِ مَا لَمْ يَكُنْ غِنَاءً؟ فَلَمْ يَكْرَهُ ذَلِكَ، وَسُئِلَ عَنِ الدُّفِّ عِنْدَ الْمَيْتِ؟ فَلَمْ يَرِ بِكُسْرِهِ بِأَسَا، وَقَالَ: كَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ يَأْخُذُونَ الدُّفُوفَ مِنَ الصَّبِيَّانِ فِي الْأَزَقَةِ فَيُخْرِقُونَهَا.

وَجُمْلَةُ الْأَصْحَابِ رَوَاهَا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا فِي «مُصَنَّفِهِ»: (٩ / ٥٧) بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

٢ - عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ الْمُرُوزِيِّ حَدَّثَهُمْ أَنَّهُ قَالَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي بَيْعِ الدُّفُوفِ، فَكْرَهُهُ، قَالَ أَحْمَدُ: أَذْهَبُ إِلَى حَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ: كَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ يَسْتَقْبِلُونَ الْجَوَارِي فِي الطَّرِيقِ مَعَهُنَّ الدُّفُوفَ فَيُخْرِقُونَهَا.

٣ - عَنْ مِثْنَى الْأَنْبَارِيِّ، حَدَّثَهُمْ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ذَكَرَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ الْمُرُوزِيُّ، أَنَّهُ

(١) «الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ»: (ص/ ٧٥).

(٢) «الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ»: (ص/ ٧٣).

جاء ليغسل ميتاً، فرأى دُفًا، فكسره، فتبسّم، ولم يره بأساً، وقال: «يَكْسِرُهُ في مثل الميت».

والخلاصة:

أَنَا نُبْرِئُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ أَنْ يَكُونَ اشْتَرَى الْجَارِيَةَ مِنْ أَجْلِ ضَرْبِهَا عَلَى الْعُودِ لِمَا سَبَقَ تَرْجِيحُهُ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا اشْتَرَاهَا؛ حَتَّى تَضْرِبَ عَلَى الدَّفِّ فِي الْمُنَاسَبَاتِ الَّتِي يُرَخَّصُ فِيهَا بِذَلِكَ، وَلَا سِيَّمَا فِي أَوْقَاتِ الزَّوْاجِ وَالْأَعْرَاسِ^(١).

كَمَا أَنَّهُ يَجْدُرُ التَّنْبِيهُ هَاهُنَا عَلَى أَنَّ ضَرْبَ الْجَارِيَةِ عَلَى الدَّفِّ لَمْ يَكُنْ مُطْلَقًا، بَلْ كَانَ مُقَيَّدًا بِحَاجَةِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي دَعَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنْ يَأْمُرَهَا بِذَلِكَ؛ حَتَّى يَعْلَمَ، أَهِيَ تَقْدَرُ عَلَى ذَلِكَ أَمْ لَا؟

الْأَثَرُ الثَّالِثُ: أَثَرُ يَوْسُفَ بْنِ مِهْرَانَ، وَفِيهِ: «أَنَّ ابْنَ عُمَرَ دَخَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ذِي الْجَنَاحَيْنِ، فَإِذَا عِنْدَهُ بَرَبَطٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، إِنْ عَلِمْتَ مَا هَذَا فَلَكَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَتَنَظَرَ إِلَيْهِ سَاعَةً وَقَلْبُهُ، وَقَالَ: أَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مِيزَانٌ رُومِيٌّ!»

هَذَا الْاَثَرُ أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكَرٍ أَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الْقَاسِمِ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَا أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ ثَابِتٍ أَنَا أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَلْفٍ بْنِ بَخِيثٍ أَنبَأَ أَبُو نَصْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ شِجَاعٍ الصَّفَّارِ الْبُخَارِيِّ أَنَا خَلْفُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْخِيَامِ نَا سَهْلُ بْنُ شَاذَوِيَّةٍ نَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ سَمِيطٍ رَقِيقُ هَانِيٍّ الْبُخَارِيِّ نَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ نَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ زَيْدٍ عَنْ يَوْسُفَ بْنِ مِهْرَانَ، وَسَاقَ الْأَثَرَ

وَهَذَا إِسْنَادٌ مُظْلَمٌ، ضَعِيفٌ جِدًّا، مُسَلَّسٌ بِالْعَلَلِ:

الْأُولَى: الْقَاسِمُ هَبَةُ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَهُوَ مَجْهُولُ الْحَالِ، حَيْثُ رَوَى عَنْهُ

(١) انظر: «تحريم آلات الطرب»: (ص/١٠٣).

غير واحد، وَلَمْ يُوثَّقْ^(١).

الثانية: أبو الحسن أحمد بن الحسين بن محمد بن عبد الله بن خلف بن بخيت، وَهُوَ مجهول الحال، حيث روى عنه غير واحد، وَلَمْ يُوثَّقْ^(٢).

الثالثة: أحمد بن محمد بن أحمد بن شجاع الصفار البخاري، وَكَانَ مجهول العين، حيث لم يرو عنه غير الحسن أحمد بن الحسين بن محمد بن عبد الله بن خلف بن بخيت، وَلَمْ يُوثَّقْ^(٣).

الرابعة: خلف بن محمد بن إسماعيل الخيام، وَهُوَ مُتَّهَمٌ، سَقَطَ حَدِيثُهُ، كَمَا قَالَ الْحَاكِمُ: بروايته حديث: «نَهَى عن الوقاع قبل الملاعبة».

وَقَالَ الْخَلِيلِيُّ: خَلَطَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا، رَوَى فُنُونًا لَا تُعْرَفُ^(٤).

الخامسة: الحسن بن سميط رقيق هانئ البخاري، وَهُوَ مجهول العين، حيث ساقَ لَهُ ابْنُ عَسَاكَرَ هَذَا الْأَثَرُ فِي «تاريخه»، وَلَمْ يَحْكُ فِيهِ جَرَحًا وَلَا تَعْدِيلًا^(٥).

السادسة: علي بن زيد، وَهُوَ المعروف بعلي بن زيد بن جُدعان، ضَعِيفٌ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ^(٦).

السابعة: يوسف بن مهران، لم يرو عنه إِلَّا ابْنُ جُدعان، وَهُوَ لَيْسَ بِالْحَدِيثِ^(٧).

إِذَا؛ فِهَذَا الْأَثَرُ، كَمَا اسْتَبَانَ لَكَ أَخِي الْقَارِئُ، سَاقِطٌ لَا يُفْرَحُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي

(١) انظر: «تهذيب الكمال»: (٣١٥/٤)، و«تاريخ دمشق»: (٦٢/١)، و«تاريخ الإسلام»: (٣٧٢/٩).

(٢) انظر: «تاريخ بغداد»: (٤٧٥/٢)، و«الفتاوى والمتفقه»: (٢٧١/٢) للخطيب البغدادي، و«تاريخ دمشق»: (٧٧/٣١)، و(٢٦٧/٦٥).

(٣) انظر: «تاريخ دمشق»: (٣١/١٧٧)، و(٦٠/٣٣٥)، و«تاريخ بغداد»: (٢/٣٤٣)، و(٥/٤٨٣).

(٤) «ميزان الاعتدال»: (١/٦٦٢).

(٥) انظر: «تاريخ دمشق»: (٣١/٧٧).

(٦) انظر: «تقريب التهذيب»: (ص/٦٩٦)، و«السلسلة الضعيفة»: (٢/٣٧٠).

(٧) انظر: «تقريب التهذيب»: (ص/١٠٩٦).

ميزان التقد العلمي، لا يساوي فلساً، وبالتالي لا يصلح أن يكون أبداً في الشواهد والمتابعات، خلافاً لما زعمه الجديع - وللأسف الشديد - بقوله في الحاشية ص ١٧٢: «وهذا لا علة له غير ضعف علي بن زيد وهو ابن جُدعان، فقد كان كثير الحديث، لكنه سيء الحفظ، وهو صدوق في الأصل، فمثله يُعتبر بما يرويه، وقد خرج له مُسلم في «صحيحه» (٣/ ١٤١٥) في المتابعات».

خلاصة دراسة هذه الأسانيد:

نخلص من خلال هذه الدراسة إلى أن تلك الأسانيد الثلاثة، لا تصلح البتة في باب الشواهد والمتابعات؛ لأنها شديدة الضعف والوهن، كما استبان لنا.

ولو سلمنا جدلاً أن ضعفها كان من النوع اليسير الذي يُنجبر بكثرة الشواهد والمتابعات، لما كان ذلك كافياً في أن يُقوي بعضها بعضاً؛ وذلك لأن أئمة فن الحديث وأساتيده قد وضعوا شروطاً لتقوية الأسانيد الضعيفة، ومن تلك الشروط، شرط مهم للغاية، وهو:

أن تقع التقوية في القدر المشترك بينهم إما لفظاً وإما معنى، ومن الأخطاء الشائعة في هذا الباب:

- ١ - أن تقع التقوية لزيادة موجودة في أحد الأسانيد، مع عدم وجودها في السند الآخر؛ اعتماداً على التوافق في أصل المتن فحسب.
- ٢ - أن تقع التقوية لسند بسند آخر؛ بناءً على التوافق في جزء معين من المتن، مع الاختلاف والتغاير في اللفظ أو المعنى الذي يراود تقويته من خلال ضم الأسانيد بعضها على بعض.

وقد ذكر هذا الشرط الجديع نفسه في كتابه: «تحرير علوم الحديث»: (٢/ ١١٠٠)، لكنه - وللأسف - لم يلتزم به عملياً في هذا المقام، أو أنه لم يُحسن تنزيله بشكل صحيح لتصوير خاطئ، أو رؤية غير صحيحة، وبيان ذلك أن نقول:

إِنَّ الْمَتَأَمَّلَ فِي الْأَسَانِيدِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي أَوْرَدَهَا الْجَدِيعُ، يَلْحَظُ أَنَّهَ سَاقَهَا كَشَوَاهِدَ فِي بَابِ: «الغناء بآلاتِ المعازف»، وعليه؛ فَإِنَّ الْمَعْنَى الَّذِي يُرَادُ تَقْوِيَتُهُ مِنْ خِلَالِ ضَمِّ الْأَسَانِيدِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، هُوَ: «الغناء بآلاتِ المعازف»، وَهَاهُنَا يَبْرُزُ سَوَالُ مُهِمٍّ لِلْغَايَةِ:

هَلْ هَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْقَدْرُ الْمَشْتَرَكُ بَيْنَ تِلْكَ الْأَسَانِيدِ الثَّلَاثَةِ؟

الدَّارِسُ لِلْأَسَانِيدِ الثَّلَاثَةِ، الْمُتَفَحِّصُ لِمَعَانِيهَا، يَجِدُ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى، لَيْسَ قَدْرًا مَشْتَرَكًا بَيْنَهَا، فَالْإِسْنَادُ الْأَوَّلُ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ آلَاتِ الْمِعَازِفِ أَصْلًا، بَيْنَمَا الْإِسْنَادُ الثَّانِي يَدْوُرُ مَعْنَاهُ حَوْلَ الْغِنَاءِ بِالذُّفِّ، وَالذُّفُّ وَإِنْ كَانَ مِنْ آلَاتِ الْمِعَازِفِ، إِلَّا أَنَّ حُكْمَهُ يَخْتَلِفُ عَنْ بَقِيَةِ آلَاتِ الْمِعَازِفِ، فَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ غَيْرِهِ عَلَيْهِ.

أَمَّا الْإِسْنَادُ الثَّلَاثُ فَهُوَ الْوَحِيدُ الَّذِي يَتِمَحَوِّرُ مَعْنَاهُ مِنْ بَيْنَ تِلْكَ الْأَسَانِيدِ عَلَى «الغناء بالمعازف»، حَيْثُ جَاءَ فِي سِيَاقِهِ ذِكْرُ: «الْبَرْبَطُ» وَهُوَ الْعَوْدُ.

تَنْبِيهُ مُهِمٌّ:

يَنْبَغِي التَّنْبِيهُ هَاهُنَا عَلَى أَنَّ الْجَدِيعَ، بَنَى عَلَى الْأَثَرِ الثَّانِي - عَلَى ضَعْفِهِ وَوَهْنِهِ - أَمْرًا خَطِيرًا لِلْغَايَةِ، أَلَا وَهُوَ أَنَّ مَذْهَبَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمِعَازِفِ بَيِّنٌ وَاضِحٌ فِي إِبَاحَتِهَا، حَيْثُ قَالَ - بَعْدَ إِيْرَادِهِ لِلْأَثَرِ - ص ١٧٢: «وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ: أَيْنَ يَكُونُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ مِنْ كِبَارِ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ، كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَفُلَانٍ وَفُلَانٍ؟ وَأَقُولُ: هَذَا مَذْهَبُ ابْنِ عُمَرَ بَيِّنٌ، وَقِصَّتُهُ فِي حَدِيثِ زَمْرَةَ الرَّاعِي تَشْهَدُ لِهَذَا أَيْضًا».

وَلَمْ يَكْتَفِ الْجَدِيعُ بِذَلِكَ فَحَسَبَ، بَلْ نَسَبَ إِلَيْهِ زُورًا وَبُهْتَانًا أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَسْمَعُ الْغِنَاءَ بِالْمِعَازِفِ مِنْ جَارِيَةٍ مِنْ جَوَارِي ابْنِ جَعْفَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَيْثُ قَالَ فِي الْحَاشِيَةِ ص ١٧٢: «وَفِي سِيَاقِ ابْنِ عَسَاكَرَ زِيَادَةَ فِي سَمَاعِ ابْنِ عُمَرَ لَجَارِيَةٍ مِنْ جَوَارِي ابْنِ جَعْفَرٍ».

وقد اعتمد الجديع في هذه النسبة الباطلة الفاجرة على زيادة جاءت في الأثر الثالث في سياق ابن عساكر رحمته الله، وهذه الزيادة هي: «وأقعد عبد الله ذات يوم سبع جوار في سبعة أبيات، فقال لكل واحدٍ منهم: إذا قعدنا على باب البيت، فاضربن وتغنين، فقعد عند أولها بابًا، وابن عمر معه، فلما ضربت وتغنيت، نقر ابن عمر، فقام، فقعد على الباب الآخر، ف ضربت وتغنيت، فقال ابن عمر: ما لها قاتلها الله إنها لتأخذ من القلب مأخذًا».

وقد تقدم معنا أن إسناد هذه الرواية بهذه الزيادة مظلم، ضعيف جدًا، مسلسل بالعلل!!، هذا إن لم يكن موضوعًا!!!

فإذا كان الأمر كذلك، فهل يسوغ للجديع - بعدئذٍ - أن ينسب تلکم الأباطيل المنكرة للصحابي الجليل (ابن عمر رضي الله عنهما)؟!

ألا، فليحذر الجديع عقوبة ربه، وليذرف الدمع أسفا على ما جرى به قلمه، وليحدث توبة نصوحا قبل وقوع أجله.

أما استدلال الجديع بتلك الآثار الواهية على أن اتخاذا المغنيات، كان شيئا مشهورا في تاريخ ابن جعفر رحمته الله، وحياته العملية، فهي - وإيم الله - صغفة غصبية يتناثر الصبر دونها، فحرام استدلاله بها، وحرام عليه أن يستخدم لفظ: «المغنيات»؛ لأن استخدامه من شأنه أن يشوه صورة هذا الصحابي الجليل رضي الله عنه، ويسقط مكانته لدى الناس؛ لأن اتخاذا المغنيات من شأن أرباب الفسق والمجون - عياذا بالله.

الشبهة الثامنة: قال الجديع (ص: ١٧٣ - ١٧٣): «وعن أم علقمة مولاة عائشة:

أن بنات أخي عائشة، رضي الله عنهن، خُفضن، فألمن ذلك، ف قيل لعائشة: يا أم المؤمنين، ألا ندعو لهن من يلهيهن؟ قالت: بلى، قالت: فأرسل إلى فلان المغني، فأتاهم، فمرت به عائشة، رضي الله عنها، فرأته يتغنى ويحرك رأسه

طَرَبًا، وَكَانَ ذَا شَعْرٍ كَثِيرٍ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَفَّ، شَيْطَانٌ، أَخْرِجُوهُ،
أَخْرِجُوهُ، فَأَخْرَجُوهُ.

فهذا الخبرُ شاهدٌ لشُهرةِ الغناءِ في المدينةِ في زمانِ أمِّ المؤمنينَ عائشةَ، وكانَ
لَهُ مَنْ يَتَعَاطَاهُ حِرْفَةً مِنَ الرِّجَالِ، عَلَى مَا هُوَ ظَاهِرُ الْخَبَرِ، وَهُنَا أُتِيَ بِالْمَغْنِيِّ لِيُغْنِيَ
حَيْثُ النِّسَاءُ وَالْجَوَارِي، وَفِي مُنَاسِبَةِ خِتَانٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَقَرُّهُ عَائِشَةُ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَتْ
مَا رَأَتْهُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَالِ وَالْهَيْئَةِ.

الرَّدُّ وَالتَّعْلِيلُ:

زَعَمَ الْجَدِيعُ أَنَّ فِي هَذَا الْأَثَرِ دَلِيلًا عَلَى إِبَاحَةِ الْغِنَاءِ بِالْمَعَازِفِ، وَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ
أَمْرًا مَشْهُورًا فِي مَدِينَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى دَرَجَةٍ أَنَّ الْمَغْنِيَّ مِنَ الرِّجَالِ، كَانَ يُغْنِي فِي
حَضْرَةِ النِّسَاءِ، بَلَا حَرْجٍ وَلَا نَكِيرٍ، كَيْفَ لَا؟! وَقَدْ غَنَّى ذَلِكَ الرَّجُلُ حَيْثُ النِّسَاءُ
تَحْتَ مَرَأَى وَمَسْمَعِ أمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهِيَ تَقَرُّ ذَلِكَ كُلَّهُ، لَكِنَّهَا فَقَطْ أَنْكَرَتْ
مَا رَأَتْهُ عَلَيْهِ مِنَ الْحَالِ وَالْهَيْئَةِ!!!

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا أَنْ يُقَالَ:

إِنَّ كَلَامَ الْجَدِيعِ هَذَا، هُوَ - وَاللَّهِ - عَيْنُ الْإِفْتِرَاءِ وَالْكَذِبِ عَلَى أمِّ الْمُؤْمِنِينَ
عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَفِيهِ يَصْدُقُ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: «سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ»!!!

وَإِنْ لَمِنْ عَجَائِبِ الدَّهْرِ، وَدَوَاهِيهِ الْعِظَامِ، أَنْ يَكُونَ الْحَقُّ وَاضِحًا أَبْلَجَ،
تَسْطُعُ شَمْسُهُ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ، وَتَتَلَأَلُ أَنْوَارُهُ فِي جَمِيعِ الْأَمْصَارِ، ثُمَّ يَرَادُّ بِهِ إِلَّا أَنْ
تَنْكَسِفَ شَمْسُهُ، وَتَنْظَفِي أَنْوَارُهُ!!! بِأَيْدِي الْمَبْطُلِينَ الْمَفْتُونِينَ عَبْرَ مَوْجَاتِ
التَّحْرِيفِ وَالتَّلْبِيسِ الشَّنِيعَةِ.

فِي هَذِهِ الْأَجْوَاءِ الْمَظْلَمَةِ، وَالْحَيَاةِ الْمَعْتَمَةِ، يَخْتَالُ الْبَاطِلُ، وَيَجْرِي سَرِيعًا
فِي حَيَاةِ النَّاسِ، وَيَتَرَاءَى لَهُمْ فِي ثَوْبِ الْحَقِّ، وَلَكِنْ هِيَاهُ هِيَاهُ، فَمَهْمَا طَالَتْ
ظُلُمَتُهُ وَاحْلَوْلَكَ لَيْلُهُ، فَإِنَّ أَنْوَارَ الْحَقِيقَةِ لَا جَرَمَ ظَاهِرَةً، وَشَمْسَ الْحَقِّ لَا بُدَّ

بازغة؛ فالله من وراء الحق، وهو مظهره لا محالة.

وما تمخضت عنه قريحة الجديع في ذلك الأثر من استدلال واستنباط، لهو - بحق - يعد أنموذجاً حياً، ومثلاً صارخاً، على فعال المبطلين، وصنائعهم البشعة في ميادين الاستنباط والاستدلال، حيث زعم أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، قد أقرت ذلك المغني على غنائها بحضرة النساء، ورضيت صنيعه ذلك، والحق أننا ننزه الصديقة بنت الصديق رضي الله عنها، المبرأة بكلام الله من سبع طباق، أن تقر منكراً، أو تمرر قبيحاً، وهاهو الأثر بين يديك أخي القارئ، ينطق بقوة، ويجهر بشدة، أن أم المؤمنين رضي الله عنها لم ترض بصنيع ذلك المغني، بل أنكرت عليه أشد ما يكون الإنكار، وقبل بيان ذلك بالتفصيل، أرى لزماً علي أن أقرر حقيقة في غاية الأهمية، ألا وهي:

أن الجديع ساق هذا الأثر، كدليل وبرهان على أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يجيزون الغناء بآلات المعازف، والحق والحقيقة أن ذكر المعازف لم يأت أبداً في سياق الأثر، أو في الفاظه!!!

ثم لو فرضنا جدلاً أن كلمة: «يتغنى» التي جاءت في سياق الأثر، كلمة محتملة، بمعنى أنها قد تفيده أن الغناء كان مصحوباً بآلات المعازف، وقد تفيده غير ذلك - لما كان ذلك الاستدلال - حينئذ - صواباً؛ لأنه استدلال بالمحتمل، ومعلوم أن الاستدلال بالمحتمل هو من جنس الاستدلال بالمتشابه الذي هو في الحقيقة، يمثل طريقة أهل الأهواء والبدع، المصادمة لطريقة أهل السنة والجماعة في النظر والاستدلال، وكفى بذلك بُعداً عن الحق وإيغالاً في الباطل.

فإذا استبان لنا هذه الحقيقة، علمنا حينها أن الإنكار الصارم الذي صدر عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها لم يكن على غناء مصحوب بآلات المعازف، وإنما كان على غناء مجرد من ذلك كله، لكنه كان مظرباً إلى درجة تخرج عن حيز الاعتدال، بدليل أن المغني، كما جاء في سياق الأثر، كان يتغنى ويحرك رأسه طرباً!!!

فإذا كانت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها تُنكرُ الغناء المجردَ عن آلاتِ المعازفِ إذا كان فيه طربٌ يُخرجُ عن دائرة الاعتدالِ، فكيف يكونُ الشأنُ - حينئذٍ - بأصواتِ المعازفِ التي تشتملُ على طربٍ يستفزُّ الإنسانَ، ويستثيره، ويُخرجهُ عن دائرة الاعتدالِ بدرجةٍ أكبرَ من سابقه؟! لا ريبَ والحالة هذه، أنَّ الإنكارَ سيكونُ بمستوى أكبرَ وبدرجةٍ أعظمَ.

ولو فرضنا أخيراً صحّة ما ادّعاه الجديع، وأنَّ الغناء بآلاتِ المعازفِ هو المرادُ بالغناء الذي جاء ذكره في سياق الأثر، لكان إنكارُ أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، كما سيأتي بيانه بالتفصيل، فيه الحجة والبرهان على أنَّ الغناء بالمعازفِ كان أمراً شنيعاً، ومنكراً عظيماً في حياة الصحابة رضي الله عنهم، وكيف لا يكونُ الأمرُ كذلك، وإنكارُ أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قد حوى ثلاثَ كلماتٍ، مثل الواحدة منها، كمثّل السيفِ الباتر، وهي على النحو الآتي :

١ - كلمة: «أف»: وهي تستعملُ كما جاء في «لسان العرب» عند كُلِّ شيءٍ يُضجرُ منه ويتأذى به^(١).

قال ابن الأثير: «وهو صوتٌ إذا صوّتَ به الإنسانُ علِمَ أنَّه متضجّرٌ متكرّهُ»^(٢).

وهذه الكلمة قد استعملها الرُّسلُ - عليهم الصَّلَاةُ والسَّلَامُ - في مواطنِ الإنكارِ الشديدة؛ دلالةً على قُبْحِ الأمرِ وفظاعته، وأنَّه ليسَ بالأمرِ الهينِ اليسيرِ.

من ذلك ما جاء عن خليلي الرَّحمن: «إبراهيم ومحمد» عليهما أفضلُ الصَّلَاةِ وأتمُّ التسليم:

أمّا إبراهيم - عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ -، فقد استعملَ كلمة: «أف» حينما أنكرَ على قومه جريمةَ الشركِ بالله؛ حيث كانوا يعبدونَ أصناماً من دونِ الله - جلَّ

(١) انظر: «لسان العرب»: (٦/٩ - مادة: أف).

(٢) «النهاية في غريب الحديث»: (١/١٣٤).

وعلا - ، كما قال تعالى عن إبراهيم عليه السلام : ﴿أَفِ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنبياء : ٦٧] .

يقول الإمام القرطبي رحمه الله : «أف» كلمة مقولة لكل شيء مرفوض ، ولذلك قال إبراهيم لقومه : ﴿أَفِ لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أي رفض لكم ولهذه الاصنام معكم^(١) .

هذا عن إبراهيم - عليه الصلاة والسلام - ، أمّا مُحَمَّدٌ - عليه الصلاة والسلام - فقد استعمل كلمة : «أف» استنكاراً وتشنيعاً على رجلٍ ، قد غلَّ نَمِرَةً ، وهو يُعَذِّبُ بها في قبره - نسأل الله العافية والسلامة :

فَعَنْ أَبِي رَافِعٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى الْعَصْرَ ذَهَبَ إِلَى بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ ، فَيَتَحَدَّثُ عَنْدهُمْ ، حَتَّى يَنْحَدِرَ لِلْمَغْرِبِ .

قَالَ أَبُو رَافِعٍ : فَبَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يُسْرِعُ إِلَى الْمَغْرِبِ مَرَزْنًا بِالتَّبْقِيعِ ، فَقَالَ : «أَفْ لَكَ ! أَفْ لَكَ !» ، قَالَ فَكَبُرَ ذَلِكَ فِي ذُرْعِي ، فَاسْتَأْخَرْتُ ، وَظَنَنْتُ أَنَّهُ يُرِيدُنِي ، فَقَالَ : «مَا لَكَ ؟ امْشِ !» ، فَقُلْتُ : أَحَدَثْتُ حَدَثًا ، قَالَ : «مَا ذَاكَ ؟» قُلْتُ : أَفَفْتُ بِي ! قَالَ : «لَا ، وَلَكِنْ هَذَا فَلَانٌ بَعَثَهُ سَاعِيًا عَلَى بَنِي فُلَانٍ ، فَعَلَّ نَمِرَةً فَذَرَعَ الْآنَ مِثْلَهَا مِنْ نَارٍ»^(٢) .

إِذَا ؛ فَكَلِمَةُ : «أَفْ» تُسْتَعْمَلُ عِنْدَ كُلِّ مَنْكَرٍ قَبِيحٍ ؛ دِلَالَةً عَلَى رَفْضِهِ وَالِاسْتِيَاءِ مِنْهُ .

ومن اللطائفِ البلاغية التي يجدرُ ذِكْرُهَا فِي هَذَا السِّيَاقِ ، أَنَّ كَلِمَةَ : «أَفْ» نَكْرَةٌ ، وَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا التَّنْوِينُ ، أَفَادَ التَّعْظِيمَ وَالتَّفْخِيمَ :

(١) «الجامع لأحكام القرآن» : (١٠ / ٢٣٤) .

(٢) أخرجه النسائي في «سننه» (كتاب الإمامة ، باب الإسراع إلى الصلاة من غير سعي ، ٣ / ٣٨٨ / رقم ٨٥٣) وحسنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» : (٢ / ٦٢) .

يقول العلامة ابن عاشور رحمته الله: «وتنوين «أف» يُسمّى تنوين التذكير، والمراد به التعظيم، أي ضجرًا قويًا لكم»^(١).

وكلمة: «أف» التي جاءت في سياق الأثر الذي معنا، قد دخل عليها التنوين، كما هو واضح بين، وفي هذا دلالة على عظم ذلك المنكر، وجسامته فحشيه، وأنه من الأمور المرفوضة بكل حزم وصرامة.

٢ - كلمة: «شيطان»، فقد أطلقت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها هذه الكلمة، كوصف قبيح شنيع على ذلك المغني، وجاء في: «لسان العرب»: «وتشيطن الرجل فعل فعل الشياطين وقوله تعالى طلعها كأنه رؤوس الشياطين، قال الزجاج: وجهه أن الشيء إذا استقبح شبه بالشياطين فيقال كأنه وجه شيطان وكأنه رأس شيطان والشيطان لا يرى ولكنه يستشعر أنه أقبح ما يكون من الأشياء ولو رؤي لرؤي في أقبح صورة»^(٢).

فيا ليت شعري هل ثم وصف أوضح وأظهر من هذا الوصف في بيان قبح ذلك المنكر وشناعته؟!!

٣ - كلمة: «أخرجوه»، وقد كررت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها هذه الكلمة مرتين، وهي تعني بها في هذا السياق الطرد والإبعاد، وفي هذا دلالة على بشاعة ذلك المنكر، وشدة قبحه، حتى أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قد ضاقت بذلك المغني ذرعاً إلى درجة أنها لم تتحمل بقاءه ووجوده معهم، وطالبت بكل قوة وصرامة أن يُبعد ويُطرد من بين ظهرانيهم.

وقد استدلل بهذا الأثر اثنان من المحققين من أهل العلم على تحريم الغناء وآلات المعازف، وهما:

(١) «التحرير والتنوير»: (٩/ ١٨١).

(٢) «لسان العرب»: (١٣/ ٢٣٧ - مادة: شطن).

١ - الإمام البيهقي رحمته الله : حيث أوردَ هذا الأثرَ، في كتابه : «السُّنن الكبرى» : (١٠ / ٢٢١)، تحتَ بابٍ : «ما جاء في ذمِّ المِلاهي من المعازف والمزامير ونحوه» .

٢ - الإمام ابن رجب الحنبلي رحمته الله : حيث ساقَ هذا الأثرَ، في كتابه : «نُزهة الأسماع في مسألة السَّماع» : (ص / ٦٩ - ٧٠)، تحتَ مبحثٍ : «الآثار الموقوفة عن السلف في تحريم الغناء وآلات اللّهُو» .

ورغم انبلاج فجرِ الحقِّ وظهورِهِ، إلّا أنّ الجديع لم يرفع به رأسًا، ولم يُبصرْ منه نورًا، بل سارَ نائهاً في ظلماتِ التّليّسِ والتّحريفِ، مُستخفّاً بعقولِ القراءِ، ضارباً بأفهامهم عرض الحائط؛ ليقولَ لهم في نهاية المطاف :

إنّ إنكارَ أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها لم يكن متوجّهاً على الغناء المُطربِ، وإنّما كان مُتعلّقاً بهيئةِ الرّجلِ وحاله، حيثُ كان ذا شعيرٍ كثيرٍ !!!

فأيُّ جِنائيةٍ على العلمِ والفقهِ أعظمُ من هذه الجِنائيةِ ؟ !!!

وهل يقولُ عاقلٌ : إنّ ذلكَ الإنكارَ كُلَّهُ، بما اشتملَ عليه من قُوّةٍ وصرامةٍ، كانَ لمجردِ الحالِ والهيئةِ ؟ !

ولولا خشيةُ افتتانِ بعضِ القراءِ، واغترارِهِم بكلامِ الجديعِ، لَضربتُ عنه صَفْحًا، وما التفتُ إليه أضلاً، وذلكَ لتهافتهِ، وظهورِ عَواريهِ، وللهِ دَرُّ القائلِ - في وَصفِ هذا الكلامِ وأمثاله - :

حُبَجُّ تَهافتُ كالزُّجاجِ تَخالها حقًّا؛ وكُلُّ كاسِرٍ مَكسُورُ.

والآنَ نأتي للردِّ على الجديعِ، من خلالِ الدّلالةِ اللّغويّةِ والشّرعيّةِ، فإلى ذلكَ :

زَعَمَ الجديعُ أنّ إنكارَ أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها كانَ مُتوجّهاً على هيئةِ الرّجلِ وحاله، حيثُ كانَ ذا شعيرٍ كثيرٍ !!!، فَهَلْ تُرى يَسْتقيمُ هذا الاستدلالُ، من حيثُ

الدَّلَالَةُ اللَّغْوِيَّةُ وَالشَّرْعِيَّةُ؟

الجوابُ أَن يُقَالَ:

١ - مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ كَلِمَةَ (شَيْطَانٍ)، تُطْلَقُ فِي عُرْفِ الشَّارِعِ، وَكَذَا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ عَلَى مَنْ يَفْعَلُ فِعْلَ الشَّيَاطِينِ فِي إِضْلَالِ النَّاسِ وَإِغْوَائِهِمْ؛ كَمَا فِي:

قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢].

وقوله ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ فَأَرَادَ أَحَدٌ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلْيُدْفَعْهُ فَإِنَّ أَبِي فَلْيَقَاتِلْهُ فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ»^(١).

يقول الإمام ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ فِي بَيَانِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ - فِي ضَوْءِ آيَةِ السَّابِقَةِ -:

«الشَّيْطَانُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ مُشْتَقٌّ مِنْ شَطَنَ إِذَا بَعْدَ، فَهُوَ بَعِيدٌ بِطَبْعِهِ عَنِ طَبَاعِ الْبَشَرِ، وَبَعِيدٌ بِفُسْكَه عَنْ كُلِّ خَيْرٍ، . . . إِلَى أَنْ قَالَ: وَقَالَ سَيُويهِ: الْعَرَبُ تَقُولُ: تَشِيطَنُ فُلَانٌ إِذَا فَعَلَ فِعْلَ الشَّيْطَانِ وَلَوْ كَانَ مِنْ شَاطِلِقَالُوا: تَشِيطَ.

وَالشَّيْطَانُ مُشْتَقٌّ مِنَ الْبَعْدِ عَلَى الصَّحِيحِ؛ وَلِهَذَا يُسَمُّونَ كُلَّ مَا تَمَرَّدَ مِنْ جَنِي وَإِنْسِي وَحَيَوَانٍ شَيْطَانًا»^(٢).

وَيَقُولُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ رَحِمَهُ اللهُ: «اللَّهُ ﷻ قَدْ سَمَّى مَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ الشَّرُّ مِنَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ شَيْطَانًا»^(٣).

وَيَقُولُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي قَوْلِهِ: (فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ)؛ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «أَيُّ فِعْلُهُ فِعْلُ الشَّيْطَانِ؛ لِأَنَّهُ أَبِي إِلَّا التَّشْوِيشَ عَلَى الْمُصَلِّي. وَإِطْلَاقُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»: (كِتَابُ بَدْءِ الْخَلْقِ، بَابُ صِفَةِ إِبْلِيسَ وَجُنُودِهِ، ٣/ ١١٩٣/ رَقْمُ ٣١٠٠).

(٢) «تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ»: (١/ ١١٥).

(٣) «التَّمْهِيدُ»: (١٤/ ٢٣٤).

الشَّيْطَانِ عَلَى الْمَارِدِ مِنَ الْإِنْسِ سَائِعٌ شَائِعٌ وَقَدْ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ﴾ . وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ : فِي هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازُ إِطْلَاقِ لَفْظِ الشَّيْطَانِ عَلَى مَنْ يَفْتِنُ فِي الدِّينِ ، وَأَنَّ الْحُكْمَ لِلْمَعَانِي دُونَ الْأَسْمَاءِ ، لِاسْتِحَالَةِ أَنْ يَصِيرَ الْمَارِ شَيْطَانًا بِمَجَرَّدِ مُرُورِهِ^(١) .

وعليه ؛ فَإِنَّ إِطْلَاقَ كَلِمَةِ (شَيْطَانٍ) عَلَى مَنْ كَانَ ذَا شَعْرِ كَثِيرٍ لَيْسَ مَعهودًا فِي (عُرْفِ الشَّارِعِ) ، وَلَا فِي (لُغَةِ الْعَرَبِ) الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ لَيْسَ مِمَّا يَدْخُلُ فِي فِعْلِ الشَّيَاطِينِ الْمُضِلَّةِ لِلنَّاسِ - مِمَّا يُبْرَهُنْ بِوُضُوحٍ لَا غَمُوضَ فِيهِ أَنَّ الْجَدِيعَ قَدْ أَبْعَدَ النَّجْعَةَ كَثِيرًا فِي اسْتِدْلَالِهِ هَذَا ، وَأَنَّ الْحَقَّ أَنَّ ذَلِكَمُ الْإِطْلَاقِ مِنْ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ ﷺ ، كَانَ واقِعًا عَلَى الْغَنَاءِ بِصُورَتِهِ الْمَائِلَةِ فِي النَّصِّ ، وَهَذَا مَا نَقَطَعُ بِهِ أَيْضًا مِنْ خِلَالِ الْوَجْهِ الثَّانِي .

٢ - إِنَّ كَثْرَةَ الشَّعْرِ ، لَيْسَتْ أَمْرًا بِشَعًا مُسْتَنَكِرًا ، طَالَمَا كَانَ الْإِنْسَانُ مُعْتَنِيًا بِشَعْرِهِ : تَنْظِيفًا وَتَسْرِيحًا ؛ وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ شَعْرَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَ كَثِيرًا ، مَعَ اعْتِنَائِهِ ﷺ بِهِ .

أَمَّا الدَّلِيلُ مِنَ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ عَلَى كَثْرَةِ شَعْرِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ فنذكر في ذلك حَدِيثَيْنِ :
١ - مَا جَاءَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ قَالَ لِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَتَانِي ابْنُ عَمِّكَ يُعْرِضُ بِالْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ قَالَ : كَيْفَ الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ ، فَقُلْتُ : «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْخُذُ ثَلَاثَةَ أَكْفُفٍ وَيُفِيضُهَا عَلَى رَأْسِهِ ثُمَّ يُفِيضُ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ» ، فَقَالَ لِي الْحَسَنُ : إِنِّي رَجُلٌ كَثِيرُ الشَّعْرِ ، فَقُلْتُ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَكْثَرَ مِنْكَ شَعْرًا^(٢) .

٢ - مَا جَاءَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يُحَدِّثُ قَالَ : لَمَّا كَانَ يَوْمُ الْأَحْزَابِ وَخَنَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأَيْتُهُ يُنْقَلُ مِنْ تُرَابِ الْخَنْدَقِ حَتَّى

(١) فتح الباري : (٢/ ٢٦٣ - ٤٧٩) .

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» : (كتاب الغسل ، باب مَنْ أَقَاضَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثًا ، ١/ ٤٢٦ / برقم ٢٤٨) .

وَأَرَى عَنِّي الْعُبَارُ جِلْدَةً بَطْنِهِ وَكَانَ كَثِيرَ الشَّعْرِ فَسَمِعْتُهُ يَرْتَجِزُ بِكَلِمَاتِ ابْنِ رَوَاحَةَ . . . »^(١).

وختلاصة الأمر: أَنَّ استدلالَ الجديع هُوَ مِنْ أَبْطَلِ الْبَاطِلِ، وَلَا يَقُولُ بِهِ عَاقِلٌ، وَأَنَّهُ فِي مِيزَانِ النِّقْدِ الْعِلْمِيِّ سَاقِطٌ مُتَهَافِتٌ لَا يُسَاوِي فِلْسَافًا.

الشُّبْهَةُ الثَّاسِعَةُ: قَالَ الْجَدِيعُ (ص: ١٧٤ - ١٧٥): «وَعَنْ خَالِدِ بْنِ ذَكْوَانَ، قَالَ: كُنَّا بِالْمَدِينَةِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَالْجَوَارِي يَضْرِبْنَ بِالْذُّفِّ وَيَتَغَنَّيْنَ، فَدَخَلْنَا عَلَى الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ، فَذَكَّرْنَا ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَبِيحَةَ عُرْسِي، وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ يَتَغَنَّيَانِ وَتَنْدُبَانِ آبَائِي الَّذِينَ قُتِلُوا يَوْمَ بَدْرٍ، وَتَقُولَانِ فِيمَا تَقُولَانِ: وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ، فَقَالَ: «أَمَّا هَذَا فَلَا تَقُولُوهُ، مَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلَّا اللَّهُ».

وهذا فيه إظهارُ الصَّوْتِ بِالْعَزْفِ وَالْغِنَاءِ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ، وَكَانَ يَوْمًا يَفْرَحُ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ، وَلَيْسَ بِفِطْرٍ وَلَا أَضْحَى وَلَا عُرْسٍ، وَحِينَ ذُكِرَ ذَلِكَ الصَّنِيعُ لِلرَّبِيعِ اسْتَدَلَّتْ لَهُ بِالِاذْنِ النَّبَوِيِّ بِمِثْلِهِ فِي عُرْسِهَا، فَفَهِمَتْ مِنْ ذَلِكَ الْإِذْنَ الْفُسْحَةَ فِي كُلِّ مُنَاسَبَةٍ دُونَ قَصْرِ عَلَى سَبَبٍ وَرُودِ الْقَوْلِ النَّبَوِيِّ، وَهُوَ الْعُرْسُ.

كما أَنَّ ظَاهِرَ الْقِصَّةِ سَمَاعُ الرِّجَالِ لِلْغِنَاءِ مِنَ الْجَوَارِي.

الرَّدُّ وَالتَّعْلِيقُ:

زَعَمَ الْجَدِيعُ أَنَّ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ دَلِيلًا عَلَى إِبَاحَةِ الْغِنَاءِ بِالْمَعَازِفِ، حَيْثُ جَاءَتْ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ زِيَادَةٌ عَنْ بَقِيَّةِ الرَّوَايَاتِ وَهِيَ: «كُنَّا بِالْمَدِينَةِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَالْجَوَارِي يَضْرِبْنَ بِالْذُّفِّ وَيَتَغَنَّيْنَ، فَدَخَلْنَا عَلَى الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ، فَذَكَّرْنَا ذَلِكَ لَهَا».

فهذه الزِّيَادَةُ الَّتِي جَاءَتْ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ، تُفِيدُ أَنَّ الْجَوَارِي كُنَّ يَضْرِبْنَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»: (كِتَابُ الْمَغَازِي، بَابُ غَزْوَةِ الْخَنْدَقِ وَهِيَ الْأَخْزَابُ، ١٣/١٠/ برقم ٣٧٩٧).

بالدف، ويغنين في يوم عاشوراء، ولم يكن اليوم يوم فطر ولا أضحي ولا عرس.

والجواب عن هذا من وجهين:

١ - صحيح أن تلك الزيادة لم يأت فيها تصريح بأن ذلك اليوم كان يوم عرس، غير أنه يجب القول أيضًا بأن تلك الزيادة لم يأت فيها نفي تصريح بأن ذلك اليوم، كان يوم عرس، وعليه، فإن تلك الزيادة تبقى مُحتملة لهذا أو ذاك؛ فهي إذا من قبيل المتشابهات التي تحتمل عدة احتمالات، وحيثما تطرق الاحتمال، سقط الاستدلال، كما هو مقرر في الأصول.

كما أن الاستدلال بالمتشابه وترك المحكم هو طريقة الزائغين عن الحق من أهل الأهواء والبدع.

٢ - إن المنهج العلمي القائم على الموازنة بين الأدلة والمواءمة بينها، يجعلنا نجزم بأن ذلك اليوم كان يوم عرس؛ وذلك للأسباب الآتية:

الأول: أن غناء الجواري، وضربهن للدف في القرن الأول، كان سمة بارزة، وعلامة واضحة، تدل على أن اليوم يوم عرس.

فقد أخرج البيهقي من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد أن عمرة بنت عبد الرحمن، قالت:

كَانَ النِّسَاءُ إِذَا تَزَوَّجَتِ الْمَرْأَةُ أَوِ الرَّجُلُ خَرَجَ جَوَارِي مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ وَيُغَنِّينَ وَيَلْعَبْنَ، قَالَتْ: فَمَرُّوا فِي مَجْلِسٍ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُنَّ يُغَنِّينَ، وَهُنَّ يَقُلْنَ:

أَهْدَى لَهَا زَوْجَهَا أَكْبَشًا يُبَحِّخُنَ فِي الْمَرْبِدِ
وَزَوْجَهَا فِي النَّادِي يَعْلَمُ مَا فِي غَدِ

وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَامَ إِلَيْهِنَّ، فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ، لَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلَّا اللَّهُ، لَا تَقُولُوا هَكَذَا، وَقُولُوا:

أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ فَحَيَّانَا وَحَيَّاكُمْ»^(١).

الثاني: أَنَّ الرُّبِيعَ بِنْتُ مُعَوِّذٍ رضي الله عنه لَمَّا ذُكِرَ لَهَا لَعِبُ الْجَوَارِي وَضَرْبُهُنَّ بِالذُّفُوفِ، سَأَلَتْ مَا جَرَى لَهَا صَبِيحَةَ عُرْسِهَا، فَهَلْ يَسْتَقِيمُ - حِينَئِذٍ - أَنْ تَذْكُرَ شَيْئًا لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِالْمَوْضُوعِ؟!

الحَقُّ أَنَّهَا سَأَلَتْ تِلْكَ الْوَاقِعَةَ؛ كَيْ تُنَبِّهَ السَّامِعِينَ عَلَى أَنَّ فِعْلَ الْجَوَارِي لَيْسَ بِدَعَا مِنَ الْأَفْعَالِ، بَلْ هُوَ أَمْرٌ حَدَثَ مِنْ قَبْلُ بَيْنَ يَدَي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ فِي أَيِّ يَوْمٍ، بَلْ كَانَ فِي صَبِيحَةِ عُرْسِهَا، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ كَبِيرَةٌ عَلَى تَمَثُّلِ الْوَاقِعَتَيْنِ، وَأَنَّهُمَا كَانَتَا فِي يَوْمِ عُرْسٍ، وَإِلَّا مَا فَائِدَةُ أَنْ تَذْكُرَ مَا جَرَى لَهَا، إِذَا كَانَ ثَمَّ تَغَايُرٌ بَيْنَ الْوَاقِعَتَيْنِ؟!

الثالث: أَنَّ الْإِمَامَ ابْنَ مَاجَه رحمته الله لِدَقَّةِ فِقْهِهِ، وَجَوَدَةِ فَهْمِهِ، أَخْرَجَ الرِّوَايَةَ الَّتِي جَاءَتْ فِيهَا تِلْكَ الزِّيَادَةُ، فِي كِتَابِهِ: «السُّنَنِ»، فِي (كِتَابِ النِّكَاحِ، بَابُ الْغِنَاءِ وَالذَّفِّ، ٦/ ١٠ / برقم ١٨٨٧)، وَهَذَا يُؤَكِّدُ يَقِينًا أَنَّهُ يَرَى أَنَّ تِلْكَ الْوَاقِعَةَ لَمْ تَكُنْ فِي أَيِّ يَوْمٍ، كَمَا ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ الْجَدِيعُ، بَلْ كَانَتْ فِي يَوْمِ عُرْسٍ.

الرابع: أَنَّ الْقَوْلَ بِعُمُومِ الْحَدِيثِ، يَقْتَضِي أَنَّ يَوْمَ عَاشُورَاءَ - كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الْجَدِيعُ - كَانَ يَوْمًا يَفْرَحُ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ، وَأَنَّ إِظْهَارَ الصَّوْتِ بِالْعَزْفِ وَالْغِنَاءِ فِيهِ، كَانَ تَغْيِيرًا عَمَلِيًّا عَنْ تِلْكَ الْفَرَحَةِ وَالسُّرُورِ، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ، يُعَدُّ فِي حَقِيقَتِهِ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا؛ وَذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ فِيهِ تَشَبُّهًا بِالْيَهُودِ - أَخْزَاهُمُ اللَّهُ -، حَيْثُ كَانُوا يَتَّخِذُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ يَوْمَ عِيدٍ، وَفَرَحَ وَسُرُورٍ، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي عِدَّةِ أَحَادِيثَ:

١ - عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ تُعَدُّهُ الْيَهُودُ عِيدًا، قَالَ النَّبِيُّ

(١) أخرجه البيهقي في «سننه الكبرى»: (٢٨٩/٧) وقال: «هذا مرسل جيد»، وإسناده صحيح إلى عمرة، وهو شاهد قوي لحديث الربيع.

ﷺ: «فَصُومُوهُ أَنْتُمْ»^(١).

٢ - عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ: كَانَ أَهْلُ حَيْبَرَ يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ يَتَّخِذُونَهُ عِيدًا، وَيُلْبِسُونَ نِسَاءَهُمْ فِيهِ حُلِيَّهُمْ وَشَارَتَهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَصُومُوهُ أَنْتُمْ»^(٢).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «... وَلَمَّا كَانَ آخِرُ عُمُرِهِ ﷺ وَبَلَغَهُ أَنَّ الْيَهُودَ يَتَّخِذُونَهُ عِيدًا قَالَ: «لئن عشت إلى قابل لأصومن التاسع» لِيُخَالِفَ الْيَهُودَ وَلَا يُشَابِهَهُمْ فِي اتِّخَاذِهِ عِيدًا»^(٣).

الثاني: أَنَّ الْأَئِمَّةَ الْمُحَقِّقِينَ نَصُّوا عَلَى أَنَّ الْاِخْتِفَالَ بِيَوْمِ عَاشُورَاءَ، وَإِظْهَارَ الْفَرَحِ وَالسُّرُورِ فِيهِ، كَمَا هُوَ الشَّأْنُ فِي مَوَاسِمِ الْأَعْيَادِ وَالْأَفْرَاحِ، يُعْتَبَرُ مِنَ الْبِدْعِ الْمُنْكَرَةِ فِي هَذَا الْيَوْمِ، وَأَنَّ هَذَا هُوَ فِعْلُ الْمُبْتَدِعَةِ مِنَ النَّوَاصِبِ الْمُبْغِضِينَ لِعَلِيِّ ﷺ وَأَهْلِ بَيْتِهِ.

وَقَدْ «سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَمَّا يَفْعَلُهُ النَّاسُ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ مِنَ الْكُحْلِ وَالْإِغْتِسَالِ وَالْحِنَاءِ. وَالْمُصَافَحَةِ وَطَبْخِ الْحُبُوبِ وَإِظْهَارِ السُّرُورِ وَغَيْرِ ذَلِكَ إِلَى الشَّارِعِ: فَهَلْ وَرَدَ فِي ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ صَحِيحٌ؟ أَمْ لَا؟ وَإِذَا لَمْ يَرِدْ حَدِيثٌ صَحِيحٌ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَهَلْ يَكُونُ فِعْلُ ذَلِكَ بِدْعَةً أَمْ لَا؟ وَمَا تَفْعَلُهُ الطَّائِفَةُ الْأُخْرَى مِنَ الْمَأْتَمِ وَالْحُزْنِ وَالْعَطَشِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ التَّنَدُّبِ وَالنِّيَاحَةِ وَقِرَاءَةِ الْمَضْرُوعِ وَشُقِّ الْجُيُوبِ. هَلْ لِدَٰلِكَ أَصْلٌ؟ أَمْ لَا؟»

فَأَجَابَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَمْ يَرِدْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا عَنْ أَصْحَابِهِ وَلَا اسْتَحَبَّ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ أَيْمَةِ الْمُسْلِمِينَ. لَا الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ وَلَا غَيْرِهِمْ. وَلَا رَوَى أَهْلُ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ. فِي ذَلِكَ شَيْئًا لَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(١) أخرجه البخاري في: «صحيحه»: (كتاب الصوم، باب صيام يوم عاشوراء، ٢/٧٠٤/١٠٩١).

(٢) أخرجه مسلم في: «صحيحه»: (٣/١٥٠/رقم ٢٧١٧).

(٣) «مجموع الفتاوى»: (٣١١/٢٥).

وَلَا الصَّحَابَةُ وَلَا التَّابِعِينَ لَا صَحِيحًا وَلَا ضَعِيفًا لَا فِي كُتُبِ الصَّحِيحِ وَلَا فِي السُّنَنِ
وَلَا الْمَسَانِيدِ وَلَا يُعْرَفُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ عَلَى عَهْدِ الْقُرُونِ الْفَاضِلَةِ . . .
(إِلَى أَنْ قَالَ): «وَأَهْلُ الْكُوفَةِ كَانَ فِيهِمْ طَائِفَتَانِ. طَائِفَةٌ رَافِضَةٌ يُظْهِرُونَ مُوَالَاةَ أَهْلِ
الْبَيْتِ وَهُمْ فِي الْبَاطِنِ إِمَّا مَلَاحِدَةٌ زَنَادِقَةٌ وَإِمَّا جُهَّالٌ وَأَصْحَابُ هَوًى. وَطَائِفَةٌ
نَاصِبَةٌ تُبْغِضُ عَلِيًّا وَأَصْحَابُهُ لَمَّا جَرَى مِنَ الْقِتَالِ فِي الْفِتْنَةِ مَا جَرَى . . . فَوَضَعُوا
الْأَثَارَ فِي شَعَائِرِ الْفَرَحِ وَالسُّرُورِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ كَمَا لَكُنْجَالٍ وَالْإِخْتِصَابِ وَتَوْسِيعِ
النَّفَقَاتِ عَلَى الْعِيَالِ وَطَبْخِ الْأَطْعِمَةِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْعَادَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُفْعَلُ فِي
الْأَعْيَادِ وَالْمَوَاسِمِ فَصَارَ هَؤُلَاءِ يَتَّخِذُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ مَوْسِمًا كَمَوَاسِمِ الْأَعْيَادِ
وَالْأَفْرَاحِ. وَأَوَّلُ ذَلِكَ يَتَّخِذُونَهُ مَأْتَمًا يُقِيمُونَ فِيهِ الْأَحْزَانَ وَالْأَتْرَاحَ وَكِلَا الطَّائِفَتَيْنِ
مُخْطِئَةً خَارِجَةً عَنِ السُّنَّةِ . . . وَلَمْ يَسْنِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا خُلَفَاؤُهُ الرَّاشِدُونَ فِي يَوْمِ
عَاشُورَاءَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ لَا شَعَائِرِ الْحُزَنِ وَالْتَرَجِ وَلَا شَعَائِرِ السُّرُورِ
وَالْفَرَحِ»^(١).

وَيَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي شَأْنِ الْبِدْعِ الَّتِي أَخَذَهَا الرِّوَاغُضُ وَالنَّوَاصِبُ فِي يَوْمِ
عَاشُورَاءَ: «وَهَؤُلَاءِ فِيهِمْ بَدْعٌ وَضَلَالٌ، وَأَوَّلُكَ فِيهِمْ بَدْعٌ وَضَلَالٌ، وَإِنْ كَانَتْ
الشَّيْعَةُ أَكْثَرَ كَذِبًا وَأَسْوَأَ حَالًا.

لَكِنْ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُغَيِّرَ شَيْئًا مِنَ الشَّرِيعَةِ لِأَجْلِ أَحَدٍ، وَإِظْهَارُ الْفَرَحِ
وَالسُّرُورِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَتَوْسِيعُ النَّفَقَاتِ فِيهِ هُوَ مِنَ الْبِدْعِ الْمُحَدَّثَةِ الْمُقَابِلَةِ
لِلرَّافِضَةِ»^(٢).

الشُّبْهَةُ الْعَاشِرَةُ: قَالَ الْجَدِيعُ (ص: ١٧٥ - ١٧٦): «وَسُئِلَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ
عَنِ الْخُدَاءِ؟ فَقَالَ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ يَفْعَلُونَهُ.

(١) «مجموع الفتاوى»: (٢٥/٣١٠).

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم»: (١/٣٠١)، وانظر: «منهاج السنة النبوية»: (٤/٥٥٥، ٨/١٥١ و١٥٣)،

و«الفتاوى الكبرى»: (٥/٤٧٧).

قُلْتُ : وَمِثْلُ الْحَسَنِ إِذَا قَالَ : (كَانُوا) فَإِنَّمَا يَعْنِي أَصْحَابَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَالْحِدَاءُ غِنَاءٌ .

الرَّدُّوالتَّعْلِيقُ :

تَقَدَّمَ مَعَنَا فِي مَوَاضِعَ عَدِيدَةٍ الْفَرْقُ الْوَاضِحُ الْبَيِّنُ بَيْنَ الْحِدَاءِ وَالْغِنَاءِ بِآلَاتِ الطَّرِبِ ، مِنْ حَيْثُ أَنَّ الْحِدَاءَ صَوْتُ رَقِيقٍ لَا تَصْحَبُهُ آلاَتُ الطَّرِبِ ، بَيْنَمَا الْغِنَاءُ بِآلَاتِ الطَّرِبِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَضْحُوبًا بِذَلِكَ ، وَهَذَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمُصْطَلَحَيْنِ ، لَا يَخْفَى عَلَى الْجَدِيعِ ، كَمَا أَوْضَحْنَا هَذَا سَابِقًا ، وَمَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ ، نَجِدُ الْجَدِيعَ يَجْعَلُ الْحِدَاءَ وَالْغِنَاءَ بِآلَاتِ الطَّرِبِ شَيْئًا وَاحِدًا ، بِحُجَّةِ أَنَّ الْحِدَاءَ غِنَاءٌ ، وَهَذِهِ فِي الْحَقِيقَةِ حُجَّةٌ وَاهِيَةٌ دَاحِضَةٌ ، وَالْجَوَابُ عَنْهَا أَنْ يُقَالَ :

إِنَّمَا لَمْ نُنْكَرْ حَقِيقَةَ أَنَّ الْحِدَاءَ غِنَاءٌ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ صَوْتُ يُوَالِي بِهِ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ بَتْلَحِينٍ وَتَطْرِيبٍ لَا يَخْرُجُ عَنْ حَدِّ الْإِعْتِدَالِ .

وَهَذِهِ الْقَضِيَّةُ ، لَيْسَتْ هِيَ أَصْلًا مَحَلَّ خِلَافٍ أَوْ نِزَاعٍ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ حَتَّى يَدُورَ فِيهَا جِدَالٌ وَنِقَاشٌ .

لَكِنَّ الْقَضِيَّةَ الْأَسَاسِيَّةَ الْمُثَارَةَ هَاهُنَا : هَلْ هَذَا الْحِدَاءُ الَّذِي يُعْتَبَرُ نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ الْغِنَاءِ ، يَدْخُلُ فِي حَقِيقَتِهِ آلاَتُ الطَّرِبِ وَالْمَعَازِفِ ؟

الْجَوَابُ : أَنَّ الْحِدَاءَ كَاصْطِلَاحٍ لُغَوِيٍّ لَا يَدْخُلُ فِي حَقِيقَتِهِ آلاَتُ الطَّرِبِ وَالْمَعَازِفِ ، كَمَا بَيَّنَّا ذَلِكَ مَرَّاتٍ عَدِيدَةٍ ، وَمِنْ هُنَا فَإِنَّ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغِنَاءِ بِآلَاتِ الطَّرِبِ ، يُعَدُّ فِي مِيزَانِ الْحَقِّ وَالْحَقِيقَةِ نَوْعًا مِنَ التَّلْبِيسِ الشَّنِيعِ الَّذِي يُزَوِّرُ الْحَقَائِقَ ، وَيَضْرِبُهَا عَنْ مَنَاطِهَا الصَّحِيحِ .

وَإِنَّ مِنْ أَسْوَأِ آثَارِ هَذَا التَّلْبِيسِ ، وَأَخْبَثِ ثِمَارِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، أَنْ جُعِلَ الْغِنَاءُ بِآلَاتِ الطَّرِبِ أَمْرًا مَأْلُوفًا لَدَى الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِحَيْثُ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ وَكَأَنَّهُ مُبَاحٌ مِنَ الْمُبَاحَاتِ ، وَهَذَا - وَاللَّهِ - عَيْنُ الْإِفْتِرَاءِ وَالْكَذِبِ عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ !!!

فَتَأْمَلْ - يَارِعَاكَ اللَّهُ - كَمْ لِلتَّلْبِيسِ مِنْ آثَارٍ خَطِيرَةٍ، وَكَمْ لَهُ مِنْ نَتَائِجٍ شَنِيعَةٍ؛ مِمَّا يُورِثُ الْمَرْءَ وَيُهْلِكُهُ فِي مَهَاوٍ سَحِيقَةٍ - نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ وَالسَّلَامَةَ.

خلاصة مذهب الصحابة:

المنقول عن الصحابة رضي الله عنهم بالأسانيد الصحيحة يدل على أنهم كانوا يرون حرمة الغناء بآلات الطرب والمعازف، وقد جاءت عباراتهم في ذلك واضحة أشد ما يكون الوضوح.

وهذا ما فهمه الأئمة المحققون الراسخون في العلم كما تقدم معنا، وهذا هو الحق الذي ندين الله به في هذا الباب.

أمّا الجديع، فقد وصل به اجتهاذه الذي لا نظير له! إلى نتيجة مُصَادِمَةٌ لِهَذَا الْحَقِّ، حيث ذهب إلى أَنَّ الغناء بآلات الطرب، كَانَ أَمْرًا مَأْلُوفًا فِي حَيَاةِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم بحيث كانوا يستمعون إليه وكأنه مُبَاحٌ مِنَ الْمُبَاحَاتِ!!

والحق أنه خلص إلى هذه النتيجة؛ لمخالفته لمنهج أهل السنة في الاستدلال، وهذا يبدو واضحًا في جانبين اثنين:

الأول: إغتماده على آثار ضعيفة، بل على آثار ضعيفة جدًا هي أقرب ما تكون إلى التوضع، في سبيل إثبات أَنَّ الصَّحَابَةَ رضي الله عنهم كانوا يرون أَنَّ الغناء بآلات الطرب لَا حُرْمَةَ فِيهِ وَلَا حَرَجَ^(١).

الثاني: لي أغناق النصوص، وتخریف الأدلة عن مواضعها الصحيحة، بأن يرد الدليل على مناهي معين، فيصرفه عن ذلك المناهي إلى مناهي آخر؛ مؤهمًا أَنَّ الْمَنَاطِينَ وَكَانَهُمَا شَيْءٌ وَاحِدًا!! وَهَذَا مِنْ خَفِيَّاتِ تَخْرِيفِ الْكَلَمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ^(٢).

(١) انظر: «الاعتصام»: (٢/ ٢٩٩).

(٢) انظر: «الاعتصام»: (٢/ ٣٣٤).

المبحث الثاني: مذهب من بعد الصحابة في تحريم الغناء بآلات الطرب

• **أَوَّلًا:** بيان مذهب التابعين، ومن بعدهم في تحريم الغناء بآلات الطرب:
وَرَدَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أُمَّةِ السَّلَفِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - مِنَ التَّابِعِينَ، فَمَنْ بَعْدَهُمْ دُمَّ
الْغِنَاءُ، وَتَحْرِيمُهُ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَلِي:

أ - فَسَّرَ جَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ (لهو الحديث) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ
يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾
[لقمان: ٦] بِالْغِنَاءِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ ذَلِكَ - كَمَا تَقَدَّمَ مَعْنَى - جَاءَ فِي سِيَاقِ الذَّمِّ وَالْوَعِيدِ
الشَّدِيدِ، وَإِلَيْكَ أَخِي الْقَارِئُ بَيَانًا لِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ الْأَيْمَّةِ مَعَ عَرْضٍ لَأَقْوَالِهِمْ:

١ - مجاهد بن جبر رحمته الله: حَيْثُ قَالَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ
مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾ إِنَّهُ هُوَ: «الْغِنَاءُ»^(١).

كَمَا ثَبَتَ عَنْهُ أَنَّهُ فَسَّرَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «اللَّهُو: الطَّلَبُ»^(٢).

٢ - عكرمة رحمته الله (مولى ابن عباس رضي الله عنه): حَيْثُ قَالَ شَعِيبُ بْنُ يَسَارٍ: سَأَلْتُ
عَكْرَمَةَ عَنْ ﴿لَهْوَ الْحَدِيثِ﴾؟ قَالَ: «هُوَ الْغِنَاءُ»^(٣).

(١) أثر صحيح. أخرجه الطبري في «تفسيره»: (٤٠/٢٢) من طريق حبيب بن أبي ثابت عن مجاهد به، وكذا
ابن أبي الدنيا في ذم الملاحى: (ص/٤١، ٤٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء» (٢٨٦/٣) من
طريق شعبة عن الحكم عن مجاهد به.

(٢) أثر صحيح. أخرجه الطبري في «تفسيره»: (١٠٥/٢٨) من طريق ورقاء، قال: ذكر عبد الله بن أبي
نجيح، عن إبراهيم بن أبي بكير، عن مجاهد به.

(٣) أثر حسن. أخرجه البخاري في التاريخ (٢١٧/٢/٢) وابن جرير أيضًا، وابن أبي شيبه وابن أبي الدنيا -
واللفظ له - ومن طريقه البيهقي، ورجاله ثقات غير شعيب هذا، روى عنه ثقتان، ووثقه ابن حبان (٤/
٣٥٥)، وقد تابعه أسامة بن زيد عند ابن أبي شيبه رقم (١١٧٥)، وابن جرير (٤٠/٢١، ٤١).

- ٣ - إبراهيم بن يزيد النخعي رحمته الله : حيث قال : الغناء يُنبئُ النِّفاقَ في القلبِ ، قال : وقال مجاهد : ﴿ وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهُوَ الْحَدِيثُ ﴾ . . . الغناء ^(١) .
- ٤ - حبيب بن أبي ثابت الكوفي رحمته الله حيث قال في تفسير قول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهُوَ الْحَدِيثُ ﴾ . . . إنه هو : « الغناء » ^(٢) .
- ٥ - مكحول الشامي رحمته الله : فعن رستم قال : سَمِعْتُ مكحولاً يقولُ في قوله عليه السلام : ﴿ وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهُوَ الْحَدِيثُ ﴾ . . . قال : الجواري الضَّاربات ^(٣) .
- ٦ - عن سعيد بن المسيب رحمته الله ، قال : إِنِّي لأُبْغِضُ الغِنَاءَ ، وَأُحِبُّ الرَّجَزَ ^(٤) .
- ٧ - عن عامر الشعبي رحمته الله ، قال : أَنَّهُ كَرِهَ أَجْرَ المغْنِيَةِ ^(٥) .
- ٨ - وقال الفضيل بن عياض رحمته الله : الغِنَاءُ رُقِيَّةُ الزَّنا ^(٦) .
- ٩ - شريح بن الحارث القاضي رحمته الله ؛ فعن أبي حصين « أَنَّ رجلاً ، خَاصَمَ إلى شُريحٍ في رَجُلٍ كَسَرَ طُنْبُورًا ، « فَلَمْ يَقْضِ فِيهِ بَشْيٌ » . ^(٧) »
- ٦ - وعن الحسن البصري رحمته الله : أَنَّهُ كَانَ إِذَا دُعِيَ إلى الْوَلِيمَةِ ، يَقُولُ : أَفِيهَا بَرَابُطٌ ؟ ^(٨) فَإِنْ قِيلَ : نَعَمْ ، قَالَ : لَا دَعْوَةَ لَهُمْ ، وَلَا نِعْمَةَ عَيْنٍ ^(٩) .

(١) أثر صحيح . أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٣٢/٥) .

(٢) أثر صحيح . أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (١٣٢/٥) .

(٣) أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» : (١٤٦/١٨) بإسناد لا بأس به .

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٦٦/١١) بإسناد صحيح .

(٥) أخرجه ابن أبي الدنيا (رقم : ٥٧) بإسناد جيد .

(٦) أخرجه ابن أبي الدنيا (رقم : ٥٦) ومن طريقه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٥/١١) وإسناده حسن .

(٧) أثر صحيح . أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٩٥/٥) ، وابن جرير الطبري في «تهذيب الآثار» (٤/٤) .

٣٩٧ و٣٩٨ .

(٨) برابط جمع (بربط) ، والبربط : ملهاة تشبه العود وهو فارسي معرب ، وأصله بريت ، لأن الضارب به يضعه

على صدره ، واسم الصدر : بر . «النهاية في غريب الأثر» : (٢٨٥/١) ، وانظر : «لسان العرب» : (٧/

٢٥٨ - مادة : بربط) ، و«القاموس المحيط» : (٢/٢٠٥) ، و«تاج العروس» : (٤٧٦٧/١) .

(٩) أخرجه أصبغ بن الفرّج ؛ كما في «البيان والتحصيل» لابن راشد : (١١٣/٥ - ١١٤) وإسناده جيد .

٧ - وَسُئِلَ إِيَّاسَ (يعني ابن معاوية) عن الضَّرْبِ بِالْبَرْبَطِ؟ فَقَالَ: لَوْ جُعِلَتْ حَكَمًا بَيْنَ عَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ وَعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، لَمْ أَجْعَلِ الْبَرْبَطَ مِنْ عَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ^(١).

٨ - وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ (يعني ابن مسعود) يَسْتَقْبِلُونَ الْجَوَارِي مَعَهُنَّ الدُّفُوفُ فِي الطَّرِيقِ، فَيَخْرِقُونَهَا^(٢).
وَمِمَّنْ ثَبَتَ عَنْهُ ذَمُّ الْغِنَاءِ، وَتَحْرِيمُهُ مِنْ بَعْدِ التَّابِعِينَ:

١ - وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «لَيْسَ لِلْمَعَاصِي قِيَمَةٌ، مِثْلُ الطَّنْبُورِ وَشَبَّه»^(٣).

٢ - وَأَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنَّهُ كَانَ لَا يَدْخُلُ وَلِيْمَةً فِيهَا طَبْلٌ وَلَا مِغْزَافٌ^(٤).

• ثانياً: الرد على الشبهات:

الشبهة الأولى: قَالَ الْجَدِيعُ ص ١٨٠: «وَهَذِهِ الْأَثَارُ جَمِيعًا لَا تَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ مَنْ قَاتِلِيهَا، إِنَّمَا تَذُمُّ الْغِنَاءَ الَّذِي يُثِيرُ الشَّهَوَاتِ أَوْ يَقُودُ إِلَى الْمَعَاصِي، وَلَيْسَ فِي هَذَا تَحْرِيمٌ لِلْغِنَاءِ لِدَاوَاهِ وَلَا فِي أَصْلِهِ».

الرد والتعليق:

١ - كَلَامُ الْجَدِيعِ هَذَا فِيهِ مُجَازَفَةٌ غَرِيبَةٌ!!!، حَيْثُ زَعَمَ أَنَّ تِلْكَ الْأَثَارَ كُلَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ، وَالْحَقُّ الَّذِي لَيْسَ لَهُ مِنْ دَافِعٍ أَنَّ أَثَرًا وَاحِدًا مِنْ تِلْكَ الْأَثَارِ

(١) أخرجه أحمد بن حنبل في «العلل»: (٣/ ٣٩)، ووكيع في «أخبار القضاة»: (١/ ٣٤٨ - ٣٤٩) وإسناده صحيح.

(٢) أثر صحيح. أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٦/ ٢٣٣)، وابن جرير في «تهذيب الآثار» (٤/ ٣٩٤ و٣٩٥).

(٣) إسناده صحيح. أخرجه الخلال في كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (ص/ ٧٢).

(٤) أخرجه أبو طاهر السلفي في «الطُوريات» (ق: ٦/ أ) بإسناد صحيح.

يكفي المنصف في الدلالة على التحريم، فكيف إذا يَكُونُ الحال إذا اجتمعت كلها؟!!

المتأمل في تلك الآثار، يجد أن أولئك الأئمة قد وقفوا من الغناء بالمعازف مواقف صارمة تحرك أصحاب الفطر السليمة.

كما أنهم رتبوا على الاستماع إليه آثاراً رهيباً يفزع منها أصحاب العقول المستقيمة.

أما مواقفهم الصارمة، فهي تتمثل فيما يلي:

أ - بغض الغناء، كما صحَّ ذلك عن سعيد بن المسيب رحمته الله وجاء ذلك في مقابل الرجز المباح الذي ذكر أنه يُحبُّه.

ب - إهدار قيمة آلات الطرب، وعدم التعرض لمن أتلفها، كما صحَّ ذلك عن شريح بن الحارث القاضي رحمته الله، ووكيع بن الجراح رحمته الله.

ج - تكسير آلات الطرب وإتلافها، كما صحَّ ذلك عن أصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

د - الامتناع عن حضور الوليمة التي فيها آلات الطرب، كما صحَّ ذلك عن الحسن البصري والأوزاعي - رحمهما الله -.

هـ - جعل الضرب على آلات الطرب من أعمال أهل النار - عياداً بالله - كما صحَّ ذلك عن إياس بن معاوية رحمته الله.

أما الآثار الرهيبة، فلنا أن نلخصها فيما يلي:

أ - أن الغناء يُنبئ النفاق في القلب، كما صحَّ ذلك عن إبراهيم النخعي رحمته الله.

ب - أنه داعية إلى الزنا، كما صحَّ ذلك عن الفضيل بن عياض رحمته الله.

فهذه الآثار الرهيبة تُوجب حَقًّا تحريم الغناء بالمعازف، أمَّا تلك المواقف، فإن لم تكن دالة على التحريم، فيا لَيْتَ شِعْرِي مِنْ أَيِّ شَيْءٍ يُسْتَفَادُ التَّحْرِيمُ إِذَا؟!

٢ - أمَّا قول الجديع بأنَّ الغناء الَّذي جَاءَ ذَمُّهُ فِي آثَارِ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ، إِنَّمَا هُوَ الْغِنَاءُ الَّذِي يُشِيرُ الشَّهَوَاتِ، وَلَيْسَ هُوَ الْغِنَاءُ فِي أَصْلِهِ، فَهَذَا سَبَقَ الرَّدُّ عَلَيْهِ فِيمَا مَضَى، لَكِنْ يُضَافُ هَاهُنَا بِأَنَّ جُلَّ هَذِهِ الْآثَارِ جَاءَتْ عَامَّةٌ مُطْلَقَةً، وَلَمْ يَأْتِ فِيهَا التَّقْيِيدُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْجَدِيعُ.

الجديع يُسْقِطُ الْإِمَامَ الْحَافِظَ (وَكَيْعَ بْنِ الْجَرَّاحِ، رَحِمَهُ اللَّهُ، ت: ١٩٧ هـ):

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ: قَالَ الْجَدِيعُ ص ١٨٥ - ١٨٦: «أَمَّا مَا رُوِيَ عَنْ وَكَيْعِ بْنِ الْجَرَّاحِ، قَالَ: خُذِ الطُّنْبُورَ فَانْكُسِرْهُ عَلَى رَأْسِ صَاحِبِهِ، كَمَا فَعَلَ ابْنُ عُمَرَ. وَعَنْهُ قَالَ: لَيْسَ لِلْمَعَاصِي قِيَمَةٌ، مِثْلُ الطُّنْبُورِ وَشِبْهِهِ.

فهذا مِنْ أَقْدَمِ الْعِبَارَاتِ الْمَصْرُوحَةِ بِكَوْنِ الْمَعَازِفِ كَالطُّنْبُورِ مِنَ الْمَعَاصِي، وَوَكَيْعٌ مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ مِنْ طَبَقَةِ الشَّافِعِيِّ، غَلَبَ عَلَيْهِ الزُّهْدُ وَالْحَدِيثُ، لَا الْاِسْتِغَالُ بِالْفَقْهِ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ جَائِزٌ أَنْ يَكُونَ مَرْدُّهُ إِلَى الْأَحَادِيثِ الضَّعِيفَةِ وَالْوَاهِيَةِ الَّتِي بَيَّنَّهَا فِي هَذَا الْكِتَابِ فِي تَحْرِيمِ الْآلَاتِ.

وقد وَقَعَ مِنْهُ هَهُنَا الْاِسْتِدْلَالُ عَلَى كَسْرِ آلَةِ الْمَعَازِفِ بِفِعْلِ ابْنِ عُمَرَ، وَهُوَ اِسْتِدْلَالٌ يُوهِمُ بِظَاهِرِهِ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَسَرَ الطُّنْبُورَ الَّذِي هُوَ الْعُودُ أَوْ شِبْهُهُ عَلَى رَأْسِ صَاحِبِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا الرَّوَايَةُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ فِي كَسْرِ لُغْبَةٍ تُسَمَّى (الشَّهَارْدَةُ) أَوْ (الرُّبْعَ عَشْرَةَ) كَانُوا يَلْهَوْنَ بِهَا.

فَقَدْ صَحَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ رَأَى مَعَ بَعْضِ أَهْلِهِ أَرْبَعَ عَشْرَةَ، فَكَسَرَهَا عَلَى رَأْسِهِ.

قُلْتُ: فَلَمَّا رَأَى وَكَيْعُ الطُّنْبُورَ آلَةَ الْمَنْكَرِ اسْتَدَلَّ عَلَى كَسْرِهَا عَلَى رَأْسِ صَاحِبِهَا بِكَسْرِ ابْنِ عُمَرَ الشَّهَارْدَةَ عَلَى رَأْسِ مُتَّخِذِهَا، وَهَذَا فِيمَا أَرَى اِسْتِدْلَالٌ غَيْرُ

مُطَابِقٍ لِمَا صَنَعَ ابْنُ عُمَرَ، حَتَّىٰ لَوْ سَلَّمْنَا كَوْنَ الطُّنْبُورِ مُنْكَرًا عَلَىٰ مِثْلِ مَا رَأَىٰ ابْنُ عُمَرَ فِي الشَّهَادَةِ، فَإِنَّ ابْنَ عُمَرَ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ بَبَعْضِ أَهْلِهِ الَّذِينَ هُمْ تَحْتَ رِعَايَتِهِ وَمَسْئُولِيَّتِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي حَقِّ الْأَجْنَبِيِّ، وَوَكَيْعٌ أَطْلَقَهَا رَأْيًا، وَهَذَا لَوْ فُعِلَ عَلَىٰ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ وَكَيْعٌ لَكَانَ اعْتِدَاءً عَلَىٰ الْغَيْرِ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ . . . (إِلَى أَنْ قَالَ): عَلَىٰ أَنْ رَأَى الصَّحَابِيُّ لَا يُسَلِّمُ حُجَّةً فِي الدِّينِ، إِنَّمَا هُوَ اجْتِهَادٌ يَجُوزُ خِلَافُهُ، وَلَا يَمْتَنِعُ رَدُّهُ»^(١).

(١) قال العلامة عبد الله السعد: «وهذا القول فيه نظر، والجواب عليه:

أولاً: قوله (إن وكيع غلب عليه الزهد والحديث، لا الاشتغال بالفقه).

هذا القول، مما يستغرب، ولعل قائله لم يسبق إليه، لأن بعض كبار الحفاظ من أصحاب وكيع، وغيرهم، قد وصفوه بالفقه.

وعلى رأس هؤلاء الإمام أحمد، فقال: ما رأيت مثل وكيع في الفقه والإسناد والأبواب مع خشوع وورع.

وحكى إبراهيم الحري، عن أحمد، نحو ذلك، وزاد: ويذاكر بالفقه فيحسن ولا يتكلم في أحد.

وسئل أحمد عن وكيع، وأبي نعيم فقال: أبو نعيم أعلم بالشيوخ وأساميهم، ووكيع أفقه.

وقال ابن عمار: ما كان بالكوفة في زمان وكيع أفقه منه ولا أعلم بالحديث، كان جهذاً.

ووصفه العجلي بالإفتاء، فقال: كوفي، ثقة، عابد، صالح، أديب، من حفاظ الحديث، وكان يفتي.

والعجلي من أهل الكوفة، فكان عارفاً بوكيع.

وقال يحيى بن معين: ما رأيت أفضل من وكيع. قيل له: ولا ابن المبارك؟ قال: كان لابن المبارك فضل،

لكن ما رأيت أفضل من وكيع. . . ويفتي بقول أبي حنيفة. وقد كان سمع منه شيئاً كثيراً، وكان يحيى بن سعيد القطان يفتي بقوله أيضاً.

قلت: وأركان الفقه: العلم بالكتاب والسنة، ووكيع كان من كبار الحفاظ، وقد اطلع على أقوال الصحابة

والتابعين، وسمع من أبي حنيفة شيئاً كثيراً من الفقه، كما مر؛ لأن أبا حنيفة لم يكن صاحب حديث.

ولذا قال الإمام أحمد: إنه عُرض عليه القضاء. قلت: والقضاء في زمنهم لا يعرض إلا على من اشتهر

بالعلم، وقد قال عنه الإمام أحمد: كان إمام المسلمين في وقته.

وأما قول ابن معين: إنه كان يفتي بقول أبي حنيفة.

فهذا فيما لم يخالف فيه الدليل، وأما فيما خالف فيه الدليل فلا.

قال أبو عيسى الترمذي، بعدما ساق حديث ابن عباس رضي الله عنه، أن النبي ﷺ أشعر هديه (٩٠٦): (سمعت

يوسف بن عيسى، يقول: سمعت وكيعاً يقول حين روى هذا الحديث، قال: لا تنظروا إلى قول أهل الرأي

في هذا، فإن الإشعار سنة، وقولهم بدعة. قال أبو عيسى: وسمعت أبا السائب يقول: كنا عند وكيع، =

الرَّدُّ وَالتَّعْلِيقُ :

١ - زَعَمَ الْجَدِيعُ أَنَّ الْإِمَامَ وَكِيعَ بْنَ الْجَرَّاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَكُنْ مُشْتَغَلًا بِالْفَقْهِ، وَبِالتَّالِي فَإِنَّ آرَأَهُ الْفَقْهِيَّةَ لَا يُؤْبَهُ بِهَا، وَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهَا كَثِيرًا، وَالْوَاقِعُ أَنَّ الْجَدِيعَ لَمْ يَكْتَفِ بِإِسْقَاطِ الْإِمَامِ وَكِيعٍ مِنَ النَّاحِيَةِ الْفَقْهِيَّةِ فَحَسَبَ، بَلْ أَسْقَطَهُ أَيْضًا مِنَ النَّاحِيَةِ الْحَدِيثِيَّةِ، حَيْثُ جَوَّزَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ بِأَنَّ الطَّنْبُورَ مِنَ الْمَعَاصِي قَوْلًا قَدْ بَنِيَ عَلَى

= فقال لرجل عنده ممن ينظر في الرأي : أشعر رسول الله ﷺ، ويقول أبو حنيفة : هو مثله ! قال الرجل : فإنه قد روي عن إبراهيم النخعي أنه قال : الإشعار مثله . قال : فرأيت وكيعة غضب غضبًا شديدًا ، وقال : أقول لك قال رسول الله ﷺ، وتقول قال إبراهيم ! ما أحقك بأن تحبس ، ثم لا تخرج حتى تنزع عن قولك هذا).

قلت : وفي بعض الأحيان ، ينقل أبو عيسى الترمذي قول وكيع في المسائل الفقهية ، مثل ما فعل هنا ، ومثل ما فعل في المسح على الرأس ، وأحيانًا ينقل قوله في تفسير الحديث .
ويكفي في هذا ، ما قاله النووي ، عن وكيع : (المُجَمَّعُ عَلَى إِمَامَتِهِ ، وَجَلَالَتِهِ ، وَإِتْقَانِهِ فِي الْعِلْمِ ، وَتَمَكُّنِهِ فِيهِ ، وَحِفْظِهِ وَوَرَعِهِ وَزَهَادَتِهِ)^(١).

ومما يستطرف من قول وكيع في تفضيل الفقه ، وهو من الأدلة على علمه ، أنه قال يومًا لأصحابه : أي الإسنادين أحب إليكم :

سفيان ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن ابن مسعود .
أو الأعمش ، عن أبي وائل ، عن ابن مسعود .

فقلنا : الأعمش عن أبي وائل . فقال : سبحان الله ! الأعمش شيخ ، وأبو وائل شيخ ، وسفيان فقيه ، عن فقيه ، عن فقيه ، عن فقيه ، وحديث يتداوله الفقهاء ، خير من أن تتداوله الشيوخ .
والله أعلم .

ثانيًا : قوله (وما ذهب إليه جائز أن يكون مرده إلى الأحاديث الضعيفة والواهية) .

هذا فيه نظر ، وذلك أن وكيعةً من كبار المحدثين في زمانه ، بل أحيانًا لا يكون بينه وبين رسول الله ﷺ إلا رجلين : التابعي والصحابي ، وأحيانًا أكثر وهو الغالب .

فكيف يقال : إن ما ذهب إليه وكيع ، يجوز أن يكون مرده إلى الأحاديث الضعيفة والواهية ، وقد ذكر وكيع استدلاله على ذلك ؟

وقد رد الشيخ ناصر الحنيني على هذا القول ، فأجاد ، جزاه الله خيرًا اهـ

.....

(١) كتاب : الترخيص في الإكرام بالقيام ، للنووي (ص ٤٨) ط . دار البشائر .

أحاديث ضعيفة واهية، هذا مع اعترافه بأن الإمام وكيعًا قد غلب عليه الاشتغال بعلم الحديث!!!

إذا؛ فما الفائدة من وراء الاشتغال بعلم الحديث؟!، وما هي الثمرة المجنية منه، إذا كان صاحبه ليست لديه القدرة على تمييز سقيم الأحاديث من صحيحها؟! هكذا أسقط الجديع الإمام وكيعًا من الناحية الفقهية والحديثية، ولم يدر هدها الله أنه قد أسقط نفسه بهذا، وبقي الإمام وكيع رحمته الله جبلا شامخًا لا تؤثر فيه سهام الأقزام، وها أنذا أضع بين يديك أخي القارئ كلام أئمة الإسلام في الإمام وكيع رحمته الله؛ لتعلم مكانته العالية ومنزلته السامية في علوم الكتاب والسنة:

قال أحمد بن سهل بن بحر: دخلت على أبي عبد الله أحمد بن حنبل بعد المحنة، فسمعتة يقول: كان وكيع بن الجراح أمام المسلمين في وقته^(١).

«وقال يحيى بن معين: وكيع في زمانه كالأوزاعي في زمانه»^(٢).

وقال أيضًا رحمته الله: «ثقات الناس أو أصحاب الحديث أربعة: وكيع ويعلي بن عبيد والقعنبي وأحمد بن حنبل»^(٣).

«وقال إبراهيم بن إسحاق الحربي: سمعت أحمد بن حنبل ذكر يومًا وكيعًا، فقال: ما رأيت عيناى مثله قط، يحفظ الحديث جيدا، ويذاكر بالفقه فيحسن، مع ورع واجتهاد، ولا يتكلم في أحد»^(٤).

ويقول أيضًا رحمته الله: «ما رأيت قط مثل وكيع في العلم والحفظ والإسناد والأبواب مع خشوع وورع».

(١) تاريخ بغداد (١٣/٤٧٤)، و«تاريخ دمشق» (٦٣/٧٥)، و«تهذيب الكمال» (٣٠/٤٧٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٩/١٥٥)، و«تهذيب التهذيب» (١١/١١١).

(٢) «تاريخ بغداد»: (١٣/٤٧٤).

(٣) المصدر السابق.

(٤) «تهذيب الكمال» (٣٠/٤٧٣).

يقول الذهبي رَحِمَهُ اللهُ معلقاً على كلام أحمد: يقول هذا أحمد مع تحريره وورعه، وقد شاهد الكبار مثل هشيم، وابن عيينة، ويحيى القطان، وأبي يوسف القاضي وأمثالهم^(١).

«قال ابن عمار ما كان بالكوفة في زمان وكيع أفقه منه، ولا أعلم بالحديث، كان جهبذاً»^(٢).

ويقول إبراهيم بن شماس: «رأيت أفقه الناس وكيعاً»^(٣).

وترجم له الذهبي رَحِمَهُ اللهُ، فقال هو: «وكيع بن الجراح ابن مليح، الإمام الحافظ الثبت محدث العراق، أبو سفيان الرواسي، الكوفي أحد الأئمة الأعلام»^(٤).

وقد عدّه أهل العلم كأبي حاتم الرازي، والخطيب البغدادي من كبار المحدثين الفقهاء ممن يُعتدُّ قوله في الإجماع في عصر أتباع التابعين^(٥)، وذكره النسائي في تسمية فقهاء الأمصار^(٦)، كما أورده ابن حزم في أصحاب الفتيا من الصحابة، ومن بعدهم^(٧).

وعلاوة على ذلك، فقد عدّه شيخ الإسلام ابن تيمية من أئمة الحديث والفقهاء في مواضع عديدة من كتبه ومصنفاته^(٨)، وذكره ابن قيم الجوزية في أسماء المفتين

(١) «سير أعلام النبلاء»: (١٤٧/٩).

(٢) «تهذيب التهذيب»: (١١٢/١١)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٤٦/٩).

(٣) «سير أعلام النبلاء»: (١٥٥/٩).

(٤) «تذكرة الحفاظ»: (٣٠٦/١).

(٥) انظر: «الفتاوى والمتفق» (٤٣٢/١ - ٤٣٣) للخطيب البغدادي.

(٦) انظر: «تسمية فقهاء الأمصار» (١٢٨) للنسائي، وعنه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٩٧/١٧)،

والمزي في «تهذيب الكمال»: (٧٣٢/٨).

(٧) انظر: «جوامع السيرة»: ذكر أصحاب الفتيا من الصحابة ومن بعدهم (٣٣١).

(٨) انظر: «مجموع الفتاوى» (١/٢٦٠ و، ٤٠/٢٠)، و«منهاج السنة النبوية»: (٢/٢).

بالكوفة من عصر الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم^(١).

أليس عجيبيًا بعد هذا كله أن يُسقط الجديع الإمام وكيع بن الجراح رحمهما الله ؟!

٢ - زعم الجديع أن استدلال الإمام وكيع رحمهما الله على كسر آلة المعازف بفعل ابن عمر يوهم بظاهره أن ابن عمر كسر الطنبور الذي هو العود أو شبهه على رأس صاحبه، والحق أن هذا الاستدلال لا يوهم بظاهره هذا، وذلك من وجهين :

أولهما : أن الإمام وكيعًا نفسه صرّح في تمام الأثر بأن ابن عمر رضي الله عنهما كسر (الشهارة)، حيث قال : «خذ الطنبور، فاكسره على رأس صاحبه، كما فعل ابن عمر في الشّهارة».

ثانيًا : المتأمل في استدلال الإمام وكيع رحمهما الله بفعل ابن عمر رضي الله عنهما، يلحظ أنه استدلال في غاية الروعة والجودة، من حيث أن الطنبور والشهارة يشتركان في كونهما من الملاهي المحرمة المتفق على كسرها وإتلافها .

٣ - قلّل الجديع من رأي الإمام وكيع رحمهما الله بشأن كسر آلات المعازف، وكان هذا الرأي خاص به، في الوقت الذي نقل فيه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله إجماع السلف على إتلاف آلات الباطل، فقال - رحمة الله - : «كل ما كان من العين أو التأليف المحرم فإزالته وتغييره متفق عليها بين المسلمين مثل إراقة خمر المسلم، وتفكيك آلات الملاهي، وتغيير الصور المصورة، وإنما تنازعوا في جواز إتلاف محلها تبعًا للحال والصواب جوازه كما دلّ عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف وهو ظاهر مذهب مالك وأحمد وغيرهما»^(٢).

(١) انظر «إعلام الموقعين» : (١/ ٢٥).

(٢) «مجموع الفتاوى» : (٦/ ٣٣٤)، وانظر : «منهاج السنة النبوية» : (٣/ ٤٣٩).

ومن رآه الوقوف على الأدلة في ذلك من الكتاب والسنة وآثار أصحابه رضي الله عنهم؛ فليُنظر - غير مأمور - :

«تفسير القرطبي» : (١٠/ ٣١٤ - ٣١٥)، و«فتح الباري» : (٥/ ١٤٥ - ١٤٧).

وسياتي مزيد بيان وتفصيل لهذه المسألة في المبحث الخامس من الفصل السادس بإذن الله تعالى .

• ثالثاً : بيان تلبيسات الجديع والرد عليها :

وضع الجديع في كتابه ص ١٨٧ فقرة بعنوان : «مذاهب للسلف جارية على أصل الإباحة» ، وهذه الفقرة مندرجة تحت مبحث : «الموسيقى والغناء في مذاهب من بعد الصحابة» .

إذاً ، فالجديع وضع هذه الفقرة ، من أجل بيان الآثار التي جاءت عن السلف في إباحة الموسيقى ، ومن تأمل هذه الآثار - كما سيأتي معنا - علم يقيناً مدى ما وصل إليه الجديع من تلبيس وتدليس ، حيث سلك في بيان هذه الآثار مسلكاً مصادماً لمسلك أهل السنة في الاستنباط ، وهو نفس المسلك الذي اتخذه سابقاً في بيان آثار الصحابة رضي الله عنهم التي جاءت حسب زعمه في إباحة الموسيقى .

وهذا المسلك يقوم على أسس ، منها :

١ - لي أعناق النصوص ، وتحريف الأدلة عن مواضعها الصحيحة ، بأن يرد الدليل على مناط معين ، فيصرفه عن ذلك المنط إلى مناط آخر ، موهما أن المنطين ، وكأنهما شيء واحد!! وهذا من خفيات تحريف الكلم عن مواضعه والعياذ بالله .

٢ - اعتماده على آثار ضعيفة ، بل على آثار ضعيفة جداً .

أما الآثار الضعيفة بل الضعيفة جداً التي أوردها الجديع ، فإليك بيانها على النحو الآتي :

١ - الآثار الأولى :

عن غنيمة جارية سعيد بن المسيب ، قالت : كان سعيد لا يأذن لابنته في اللعب بنات العاج ، وكان يرخص لها في الكبر ، يعني الطبل .

قال الجديع ص ١٨٧ في الحاشية: «أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٥/١٣٤) وإسناده صالح».

الرد والتعليق:

بالعودة إلى كتاب: «الطبقات»: (٥/١٣٤)، نجد أن ابن سعد أخرج هذا الأثر، فقال: أخبرنا موسى بن إسماعيل قال: حدثنا عمران بن محمد بن سعيد بن المسيب قال: حدثني غنيمة جارية سعيد... فذكرته.

قلت: وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل:

الأولى: عمران بن محمد بن سعيد بن المسيب فهو ضعيف، سكت عنه البخاري^(١) وابن أبي حاتم^(٢) - رحمهما الله -، وقال عنه الذهبي رحمته الله: «ليس بذاك»، قاله أبو الفتح الأزدي^(٣)، وقال فيه ابن حجر رحمته الله: «مقبول»^(٤) وهذه المرتبة حسب تقسيم ابن حجر لمراتب الرواة تعني أن الرجل مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث، وحيث لا متابع له هاهنا، فإنه ضعيف.

الثانية: غنيمة جارية سعيد مجهولة العين، حيث لم يرو عنها غير واحد، ولم تؤثّق^(٥).

٢ - الأثر الثاني:

الحكاية التي رواها إبراهيم بن سعد، وقال في ذلك الجديع ص ١٩٢: «وعنه في ذلك حكاية مروية بإسناد صالح، فيها الخبر عن مذهبه في الغناء

(١) «التاريخ الكبير»: (٤٢٦/٦).

(٢) «الجرح والتعديل»: (٣٠٥/٦).

(٣) «ميزان الاعتدال»: (٢٤١٩/٣).

(٤) «تقريب التهذيب»: (ص/٧٥١).

(٥) انظر «تاريخ دمشق»: (١٠/٧ - ١١)، و«تاريخ بغداد»: (٢٦/٣).

والموسيقى... إلى أن قال: (...). وفي القصة أيضًا شهود مالك بن أنس لذلك وهو في مطلع شبابه.

ونجد في هذه القصة تشويهاً قبيحاً لإمام دار الهجرة (مالك بن أنس رَحِمَهُ اللهُ)، حيث جاء فيها: «... ومع مالك دف مربع، وهو يغنيهم...».

ومع هذا كله، نجد أن الجديع أخرج الأثر ص ١٩٤ في الحاشية بقوله: «أخرجه الخطيب في «تاريخه» (٨٣/٦ - ٨٤) وابن عساكر في «تاريخه» (٩/٧ - ١١) بإسناد صحيح إلى عبيد الله بن سعيد بن عفير، عن أبيه، به.

قلت: وعبيد الله بن سعيد مصري صدوق ليس بالقوى، لا يحتاج بحديثه وإنما يعتبر به ويستشهد، وهو في مثل هذا الأثر حسن النقل، إذ غاية باب الآثار أن يستشهد بها...».

الرد والتعليق:

مَنْ تَأَمَّلَ كتاب: «تاريخ دمشق»: (٧/١٠ - ١١)، وكتاب «تاريخ بغداد»: (٢٦/٣)، يجد أن ابن عساكر والخطيب البغدادي - رحمهما الله - أخرجوا هذا الأثر من طريق أبي بكر محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد بن مهران الصفار الضرير حدثنا علي بن الحسن بن خلف بن قديد أبو القاسم - بمصر - حدثنا عبيد الله بن سعيد بن كثير بن عفير عن أبيه وساق القصة.

قلت: وهذا إسناد ساقط منكر، مسلسل بالعلل:

الأولى: محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد بن مهران الصفار، وهو مجهول الحال، حيث روى عنه غير واحد ولم يوثق^(١).

الثانية: عبيد الله بن سعيد بن كثير بن عفير، فإنه لا يجوز الاحتجاج به إذا

(١) انظر: «لسان الميزان»: (٣/١٤٨)، و«المجروحين»: (٢/٦٧)، و«ميزان الاعتدال»: (٣/٩)، و«تاريخ دمشق»: (١/٣٤٩).

تفرد، إذ أنه يروى عن أبيه عن الثقات الأشياء المقلوبات^(١)، وقد تفرد بهذه القصة، وهو ها هنا يرويها عن أبيه.

هذا هو حال عبيد الله بن سعيد بن كثير في ميزان الأئمة النقاد من أساتيد فن الجرح والتعديل، فكيف يسوغ للجديع - بعدئذ - بأن يصفه بالصدوق مخالفاً بذلك ما سجّله أئمة الحديث؟!!

ومن العجيب حقاً أن يحكم الجديع على عبيد الله بن سعيد بن كثير بن عفير بأنه حسن النقل في هذه القصة بحجة أن هذه القصة هي من باب الآثار التي يستشهد بها!!!

وقد تقدم معنا الكلام حول الآثار بالتفصيل، فليُنظر إليه في موضعه، ثم إن الجديع لم يورد هذا الأثر في باب الاستشهاد - كما زعم -، بل أورده في مقام الاستدلال على أن إبراهيم بن سعد والإمام مالكاً كانا يضربان على الآلات الموسيقية!!!

وفي هذا المقام يحسن بي أن أنقل كلمة رائقة تكتب بماء الذهب من كلام الإمام ابن قيم الجوزية رحمته الله في الرد على من ينسب للإمام مالك رحمته الله أنه كان يضرب على شيء من الآلات الموسيقية بأخبار ساقطة منكرة، فيقول رحمته الله:

«قد أعاذ الله مالكاً، وأصحابه من هذا البهتان والفرية، ومالك أجل عند الله، وعند أهل الإسلام من ذلك، والكذب الفاحش على الأئمة المشهورين صنعة جهلة الكذابين، فلو أن وضع هذه الحكاية نسبها إلى من ليس في الشهرة والإمامة والجلالة كمالك لأمكن أن يخفي ويروج على الجهال، وأما على إمام دار الهجرة فسيحانك هذا بهتان عظيم»^(٢).

(١) انظر: «المجروحين»: (٢/ ٦٧) لابن جبان، و«ميزان الاعتدال»: (٣/ ٩)، و«لسان الميزان»: (٢/ ١٤٨).

(٢) «كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء»: (ص/ ١٨٩ - ١٩٠).

٣ - الأثر الثالث :

الحكاية التي نقلها الجديع ص ١٩٤ - ١٩٥ عن الإمام الفقيه الحافظ سفيان بن عيينة ، وجاء فيها أنه سمع غناء للمغني المشهور إسماعيل بن جامع .

وفي حاشية ص ١٩٥ قال الجديع في تخريج الأثر : «ساقه الزبير في «الأخبار الموقفيات» (ص ١٦٨ - ١٦٩) ، وأخرجه أبو الفرج الأصبهاني في «الأغاني» : (٢٩٣/٦) من طريق إبراهيم بن المنذر عن سفيان ، بنحوه .

الرد والتعليق :

من نظر في كتاب : «الأغاني» : (١٨٨/٢) ، يجد أن أبا الفرج الأصبهاني أخرج هذا الأثر من طريق عبد الله بن شيب قال حدثني إبراهيم بن المنذر عن سفيان بن عيينة ، ثم ساق القصة

قلت : هذا إسناد موضوع ، وله علتان :

الأولى : أبو الفرج الأصبهاني ، فقد تكلم فيه الأئمة النقاد كلاماً شديداً ينبئ عن سقوطه ، وأنه متهم في أمانته في النقل والرواية ، يأتي بالأعاجيب بحدوثنا وأخبرنا .

أ - يقول فيه ابن الجوزي رحمته الله : «ومثله لا يوثق بروايته ، فإنه يصرح في كتبه بما يوجب عليه الفسق ، ويهون شرب الخمر ، وربما حكى ذلك عن نفسه ، ومن تأمل كتاب الأغاني رأى كل قبيح ومنكر»^(١) ، وقد نقل هذا الكلام ابن كثير وارتضاه^(٢) .

ب - وأخرج الخطيب البغدادي رحمته الله بسنده عن أبي محمد الحسن ابن الحسين النوبختي قال : كان أبو الفرج الأصبهاني أكذب الناس ، كان يدخل سوق

(١) «المنتظم» : (٢١٩/٤) لابن الجوزي .

(٢) انظر : «البداية والنهاية» : (٢٩٨/١١) .

الوراقين، وهي غامرة والدكاكين مملوءة بالكتب، فيشتري شيئاً كثيراً من الصحف، ويحملها إلى بيته، ثم تكون رواياته كلها منها»^(١).

ج - وقد نقل الذهبي رحمته الله ذم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله له، فقال: «رأيت شيخنا ابن تيمية يضعفه ويتهمة في نقله ويستهل ما يأتي به»^(٢).

وقال فيه الذهبي رحمته الله: «شيعي فيه كلام»^(٣).

الثانية: عبد الله بن شبيب، فإنه متهم، قال فيه ابن حجر رحمته الله: «إخباري علامة لكنه واه»^(٤)، ونقل ابن حجر رحمته الله كلام الأئمة النقاد فيه، فقال: «قال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث، . . . وبالع فضلك الرازي فقال يحل ضرب عنقه. وقال الحافظ عبدان قلت: لعبد الرحمن بن خراش هذه الأحاديث التي يحدث بها غلام خليل من أين له؟ قال: سرقه من عبد الله بن شبيب، وسرقها بن شبيب من النضر بن سلمة»^(٥).

ونقل الذهبي رحمته الله ذم ابن حبان له، فقال: «قال ابن حبان: يقلب الأخبار ويسرقها»^(٦).

ولو سلنا جدلاً صحة هذا الأثر، لما كان فيه أدنى دلالة لما ذهب إليه الجديع من تجويز الغناء بآلات الطرب، إذ غاية ما فيه أن ابن جامع كان يغينهم بشعر، ولم يأت في غنائه هذا أي ذكر لآلة من الآلات الموسيقية!!!

إذاً، فما ذهب إليه الجديع هو تحميل للنص ما لا يحتمله، وفيه لي لأعناق

(١) «تاريخ بغداد»: (٢٠١/٥).

(٢) «لسان الميزان»: (٤٤/٢).

(٣) «لسان الميزان»: (٤٤/٢).

(٤) «ميزان الاعتدال»: (٤٣٨/٢)، وانظر: «نصب الراية»: (٤/١٩٧ و ٢٦٠ و ٤٦٥).

(٥) «تاريخ الإسلام»: (١٧٢/٦) للذهبي.

(٦) «ديوان الضعفاء والمتروكين»: (١٧٠/٢)، رقم ٢٩١٨ للذهبي.

النصوص، وصرف لها عن مناطها الصحيح، وهذا هو صنيع أهل الأهواء والبدع، عياداً بالله من ذلك.

٤ - الأثر الرابع:

الحكاية التي نقلها الجديع ص ١٨٩ عن عون بن عبد الله - وكان من خيار التابعين من أهل الكوفة -، وجاء فيها أنه كان يقص، فإذا فرغ أمر جارية له تقص وتطرب....

وفي حاشية ص ١٨٩ خرج الجديع الأثر، وحكم عليه؛ فقال:

«أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٨٩/٤٧) وابن الجوزي في «تلبس إبليس» (ص: ٢٤٢) وإسناده صحيح».

الرد والتعليق:

من تأمل ما في المصدرين اللذين خرج منهما الجديع هذا الأثر، يجد أن ابن عساكر وابن الجوزي - رحمهما الله - قد أخرجا الأثر من طريق أبي القاسم بن السمرقندي أنا أبو الفضل بن البقال أنا أبو الحسين بن بشران أنا عثمان بن أحمد حدثني حنبل بن إسحاق نا هارون بن معروف نا جرير عن مغيرة قال كان عون بن عبد الله، وساق الأثر.

قلت: هذا إسناد ضعيف، فيه علة واحدة:

أبو الفضل بن البقال، وهو مجهول الحال، حيث روى عنه غير واحد ولم يوثق، ترجم له الذهبي رحمهم الله فقال:

«عمر بن عبد الله بن عمر: أبو الفضل بن البقال البغدادي الأزجي المقرئ، روى عنه: أبو بكر الأنصاري، وأبو القاسم بن السمرقندي، وأحمد بن عمر الغازي»^(١).

(١) «تاريخ الإسلام»: (٧/٢٧٩).

وذكره ابن عساكر في تاريخه في مواضع عديدة^(١)، ولم يحك فيه جرحًا ولا تعديلاً.

٥ - الأثر الخامس:

الأثر الذي نقله الجديع عن إياس بن معاوية رحمهما الله فقال ص ١٨٨: «وعن إياس بن معاوية، وذكر الغناء، فقال: هو بمنزلة الريح، يدخل في هذه، ويخرج من هذه.

قال سفيان بن عيينة، وقد حدث بهذا: يذهب إلى أنه لا بأس به». وفي حاشية ص ١٨٨ خرج الجديع الأثر، وحكم عليه، فقال: «أخرجه الفاكهي (رقم: ١٧٢٧) ووكيع في «أخبار القضاة» (٣٤٨/١) وإسناده حسن».

الرد والتعليق:

إذا نظرنا إلى كتاب: «أخبار مكة»: (٤/٤٠٤ - برقم ١٦٦٧)، وكتاب «تاريخ بغداد» (٢٦/٣)، نجد أن ابن عساكر والخطيب البغدادي - رحمهما الله - قد أخرجوا هذا الأثر من طريق الحميدي، قال: ثنا سفيان، عن هشام بن حجير، عن إياس بن معاوية به.

قلت: هذا إسناد ضعيف، من أجل هشام بن حجير، وقد اختلف المنقول عن أهل العلم فيه بين توثيق وتجريح، ولكن الراجح فيه هو التجريح، وإليك بيان ذلك:

قال ابن حجر رحمهما الله في سياق ذكر أسماء من طعن فيه من رجال الصحيح: «ووثقه العجلي وابن سعد، وضعفه بن يحيى القطان، ويحيى بن معين، وقال

(١) انظر: «تاريخ دمشق»: (٧/١٢١، ٨/٤٨ و ٤٣ و ٤٠، ٩/٣٧ و ٧٨ و ٣١٧، ١٠/٣٣٨ و ٢٠ و ٤٣٣).

أحمد: ليس بالقوي وذكره في الضعفاء أبو جعفر العقيلي، وحكي عن سفيان بن عيينة قال: لم تأخذ عنه إلا ما لم نجد عند غيره، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه^(١).

ولو سلمنا جدلاً صحة هذا الأثر، باعتبار جانب التوثيق في حق (هشام بن حجير) وتقديمه على جانب التجريح، لما كان فيه أي دلالة من حيث الرواية على ما ذهب إليه الجديع من إباحة السلف للغناء بآلات الموسيقى، وسيأتي بيان هذا بالتفصيل فيما يلي بإذن الله تعالى.

٦ - الأثر السادس:

الأثر الذي نقله الجديع عن عكرمة رضي الله عنه فقال ص ١٨٨:

«وقال يزيد بن هارون: قدم عكرمة (يعني مولى ابن عباس) البصرة... إلى أن قال: فبينما هو يحدثهم إذ سمع صوت غناء، فقال عكرمة: أسكتوا، ثم قال: قاتله الله، لقد أجاد (أو قال: ما أجود ما غني).

وفي حاشية ص ١٨٨ خرج الجديع الأثر، ومع أنه لم يحكم عليه بشكل صريح واضح، إلا أنه مال إلى تصحيحه، فقال:

«أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (١١٧/٤١) ويزيد بن هارون لم يدرك زمن القصة، لكنه يروي باتصال عن سليمان التيمي، فيحتمل أن يكون حملها عنه».

الرد والتعليق:

من نظر في كتاب: «تاريخ دمشق»: (١١٧/٤١)، يجد أن ابن عساكر قد أخرج هذا الأثر من طريق أبي البركات الأنماطي نا محمد بن المظفر نا أحمد بن محمد نا يوسف بن أحمد نا أبو جعفر العقيلي نا محمد بن إسماعيل نا الحسن

(١) «هدى الساري»: (ص/٤٤٨)، وانظر: «العلل» (٣/١) لابن أبي حاتم الرازي، و«تهذيب التهذيب»:

(٣٢/١١) وميزان الاعتدال: (٤/٢٩٥)، و«الكامل»: (٥/١١٩) لابن عدي، و«الضعفاء»: (٤/

٣٣٧) للعقيلي، و«الطبقات الكبرى»: (٥/٤٨٤)، و«تهذيب الكمال» (٣٠/١٨٠).

بن علي قال: سمعت يزيد بن هارون يقول، ثم ساق القصة . . .

قلت: هذا إسناد ضعيف، فيه علة واحدة:

يوسف بن أحمد، وهو مجهول الحال، حيث روي عنه غير واحد ولم يوثق، ترجم له الذهبي رحمته الله فقال: «يوسف بن أحمد بن يوسف بن الدخيل، أبو يعقوب الصيدلاني المكي، راوي كتاب الضعفاء لأبي جعفر العقيلي عنه. توفي بمكة. . . روى عنه: الحكم بن المنذر البلوطي، وأحمد بن محمد العتيقي، ومحمد بن أحمد بن نوح الأصبهاني، وعلي بن الوراق»^(١).

ولو فرضنا جدلاً أن هذا الأثر صحيح من الناحية الحديثية، لما كان فيه دلالة لما ذهب إليه الجديع من إباحة السلف للغناء بآلات الموسيقى، حيث لم يأت فيه أي ذكر لأي آلة موسيقية بشكل صحيح واضح، وإنما غاية ما فيه أن عكرمة رحمته الله سمع صوت غناء، ولفظة (الغناء) هذه تحتل عدة احتمالات، فقد يراد بها الغناء المجرد، وقد يراد بها الغناء بآلات الموسيقى.

إذا، فهي من الألفاظ المشبهة التي لا يجوز الاحتجاج بها، وبخاصة في مواطن النزاع والاختلاف، ومن احتج بها فقد سلك منهج المخالفين لمنهج أهل السنة الذين يتركون المحكم ويتبعون المتشابه، من باب التلبس على الناس، وطلباً لتأويل النص على الوجه الذي يريدونه، ويوافق مذهبهم الفاسد.

٧- الأثر السابع:

نقل الجديع ص ١٩٥ عن الفقيه الثقة عبيد الله بن العنبري أنه كان يسمع الغناء، والمصدر الذي أحال إليه هذا الخبر هو: أخبار القضاة: (٢/ ١١٥ - ١١٦).

(١) «تاريخ الإسلام»: (٣٤٧/٦).

الرد والتعليق :

إذا نظرنا في كتاب : «أخبار القضاة» : (١١٥ / ٢ - ١١٦) ، نجد أن وكيعة قد أخرج هذا الخبر من طريق محمد بن القاسم بن خلاد ، قال : حدثني محمد بن الحكم البجلي ، قال : «وعاتبه بشر بن المفضل (يعني : عبيد الله العنبري) في الحكم كاتبه ، وقال : إنه يشرب النبيذ ويسمع الغناء ، وكان الحكم كاتب سوار قبله ، كان مجرباً ، فلما أكثر بشر ، قال :

أقلوا عليهم لا أبا لأبيكم من اللوم أو سدوا المكان الذي سدوا» .

قلت : قد سبق معنا أن هذا الإسناد مظلم ضعيف لا يفرح به !!!

ولا تحسبن أخى القارئ أن المصيبة هاهنا تتوقف على ذكر هذا الخبر المظلم فحسب ، بل إن المصيبة تعظم شناعةً ، وتزداد فداحة إذا عُلِم أن هذا الخبر لا يتحدث عن عبيد الله العنبري وإنما يتحدث عن كاتبه الحكم بأنه كان يشرب النبيذ ويسمع الغناء !!!

وفي مثل هذا يقول الشاعر الألمعي :

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم

الجديع يستدل بأخبار لا أساس لها على إباحة السلف للغناء بالموسيقى :

أورد الجديع أخباراً عن يعقوب بن أبي سلمة وآل بيته ، تفيد إباحتهم للغناء بالموسيقى ، ومن تأمل ما في هذه الأخبار ، وجد أنها منقولة بغير أساس !!! ، وإليك بيانها ، لتعلم حقيقة التحقيق والتحرير الذي يدعيه الجديع ، ويزعم أنه حامل رايته !!! :

١ - الخبر الأول ذكره الخليلي في «الإرشاد في معرفة علماء أهل الحديث» :

(١٨٦/١) :

قال ابن معين : كنا نأتي يوسف الماجشون ، فيحدثنا في بيت ، وجواربه في

بيت يضربن بالمعزفة» .

٢ - الخبر الثاني ذكره الباجي في «التعديل والتجريح» (٣/ ١٤١٥) :

قال ابن أبي خيثمة : سمعت يحيى بن معين يقول : يوسف بن الماجشون ثقة وسئل عنه مرة أخرى فقال : صالح وسئل عنه مرة أخرى فقال لا بأس به كنا نأتيه فيحدثنا في بيت وجوار له في بيت آخر يضربن بالمعزفة» .

٣ - الخبر الثالث ذكره المزي في «تهذيب الكمال» (٣٢/ ٣٣٧) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» : (٢٨/ ٥٤) :

«قال مصعب : وكان يعلم الغناء ويتخذ القيان ظاهرا أمره في ذلك ، وقال : وكان الماجشون أول من علم الغناء من أهل المرأة بالمدينة»

٤ - الخبر الرابع قاله الخليلي في «الإرشاد» : (١/ ٣١٠) في حق عبد العزيز بن أبي سلمة : «يرى التسميع» ، ويرخص في العود» .

هكذا نقل الجديع هذه الأخبار بغير خطام ولا زمام ، ولذلك لا ينبغي الاعتماد أو التعويل عليها ، بل لا يسوغ أصلاً أن تدخل في مجال الاستدلال والاستنباط .

الجديع يلوي أعناق النصوص ، ويُسلِّط عليها معاول التحريف :

وجدير بالذكر أن يقال : إنَّ الجديع أورد في هذا الموضع آثاراً صحيحة عن السلف ، لكنه - وللأسف الشديد - سلك فيها أيضاً مسلكاً مخالفاً لمنهج أهل السنة ، من حيث التحريف والتزوير فيها ، مع صرفها عن مناطها الصحيح ، وإليك البيان على النحو الآتي :

١ - الأثر الأول :

نقل الجديع ص ١٨٧ أثراً عن سويد بن غفلة - رحمة الله - فقال فيه :

«عن إبراهيم بن عبد الأعلى الجعفي (وكان ثقة) قال : كان سويد بن غفلة يأمر غلامًا له فيحدو لنا» .

الرد والتعليق :

أورد الجديع هذا الأثر في مقام الاستدلال على أن السلف -رحمهم الله - كانوا يرون أن الغناء بالآلات الموسيقية هو في دائرة المباحات ، جريًا على أصل الإباحة !!!

والمتمأمل في سياق الأثر ، ودلالات ألفاظه ، يلحظ أنه يتعلق بـ (الحداء) ، وقد تقدم معنا في مواضع عديدة أن حقيقة الحداء اللغوية والشرعية تختلف بالكلية عن حقيقة الغناء بآلات الموسيقى ، ومع وضوح هذا الأمر وضوحًا تامًا إلا أن الجديع يجعل كلتا الحقيقتين شيئًا واحدًا ، ولذلك استدل في هذا الأثر بالحداء وكأنه هو الغناء بآلات الموسيقى ، وهو بهذا يصرف الحداء عن مناطه الصحيح وحقيقته المتعارف عليها ، وصنيعه هذا هو عين التحريف والتزوير - عياذا بالله - .

٢ - الأثر الثاني :

نقل الجديع ص ١٨٧ - ١٨٨ أثرًا عن عطاء بن أبي رباح رضي الله عنه فقال فيه :

«وعن عبد الملك بن عبد العزيز بن جريح ، قال : سألت عطاء (هو ابن أبي رباح) عن الغناء بالشعر؟ فقال : لا أرى به بأسًا ، ما لم يكن فحشًا .

الرد والتعليق :

أورد الجديع هذا الأثر؛ كيما يستدل به على إباحة السلف للغناء بآلات الموسيقى ، ولا يخفى للمتمأمل أن الغناء بآلات الموسيقى ، لم يأت له ذكر في سياق الأثر ، ودلالات ألفاظه ، وإنما غاية ما فيه ذكر التغني بالشعر !!!

ومن المعلوم بداهة إن إنشاد الشعر المجرد والتغني به مع التزام الضوابط الشرعية التي جاءت فيه كالبعد عن الفحش وما أشبه ذلك ، هو مباح بإجماع

المسلمين، بل قد يكون مندوباً أو واجباً، إذا دعت الضرورة، أو الحاجة إليه، كأن يكون الشاعر في مقام الدفاع عن الإسلام والذود عن مقدساته، إذا ما استطال زنديق وملحد على هذا مقامه المنيف.

فكيف يستقيم - حينئذ - أن يجعل الجديع - وهو يعد نفسه في زمرة المجتهدين - الأمر المجمع على إباحته بمنزلة الأمر المحرم، أو المختلف فيه على أقل تقدير!!!

أرأيت أخي القارئ كيف يتلاعب الجديع بالألفاظ!!! وكيف يسلط عليها معاول التحريف والتلبيس!!!

٣ - الأثر الثالث:

نقل الجديع ص ١٨٨ أثراً عن إياس بن معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقال فيه:

«وعن إياس بن معاوية، وذكر الغناء، فقال: هو بمنزلة الريح، يدخل في هذه، ويخرج من هذه. قال سفيان بن عيينة، وقد حدث بهذا: يذهب إلى أنه لا بأس به».

الرد والتعليق:

سبق معنا أن هذا الأثر ضعيف من الناحية الحديثية، وعلى فرض ثبوته، فإنه ليس فيه أي دلالة لإباحة السف للغناء بآلات الموسيقى - كما ذهب إلى ذلك الجديع -، حيث أن لفظة (الغناء) التي جاءت في سياق الأثر، لا يراد بها العموم الذي يشمل جميع أنواع الغناء بما في ذلك الغناء بآلات الموسيقى، وإنما هي من باب العموم المخصوص بأنواع الغناء المباحة، وحبثنا في ذلك أن إياساً نفسه سئل - عن آلة موسيقية هي (البربط) فقال هي: من عمل أهل النار^(١)، وهذا الأثر أورده وكيع بن الجراح في كتبه: «أخبار القضاة» بعد الأثر السابق مباشرة، وفي

(١) تقدم تخريجه، ويان معنى كلمة (البربط) وأصلها من الناحية اللغوية.

هذا أكبر دليل وأعظم برهان على أن إياساً رَحِمَهُ اللهُ كان يرى تحريم الغناء بآلات الموسيقى، إذ جعله من عمل أهل النار، وأنه كان يقصد بالغناء: الغناء المباح؛ كالحدااء والرجز وما أشبه ذلك.

٤ - الأثر الرابع:

نقل الجديع ص ١٨٨ أثرًا عن محمد بن سيرين رَحِمَهُ اللهُ فقال فيه:

«كان في آل محمد (يعني ابن سيرين) ملاك، فلما أن فرغوا ورجع محمد إلى منزله قال لهن: وأين طعامكن؟ قال ابن عون: يعني الدف.

الرد والتعليق:

أورد الجديع هذا الأثر كشاهد من الشواهد على إباحة السلف للغناء بالموسيقى، ومن تأمل ما في سياق الأثر، ودلالات ألفاظه، علم يقينا أن غاية ما يفيدته هو استحباب ضرب الدف للجواري في وقت العرس، و(الملاك) - كما جاء في سياق الأثر - هو: التزويج أو عقد النكاح^(١).

فمناطق الأثر إذا يتعلق بضرب آلة معينة هي (الدف) في وقت مخصوص هو (وقت العرس) وقد دلت السنة الصحيحة - كما تقدم معنا - على استحباب ضرب الدف للجواري في وقت العرس، ولذلك عَدَّ جُلُّ أهل العلم ضرب الدف للجواري في وقت العرس رخصة مندوبة، وهي مستثناة من عموم تحريم المعازف في جميع الأوقات.

وتأسيسًا على هذه الحقيقة الشرعية، فإن الاستدلال بهذا الأثر على إباحة السف للغناء بالموسيقى هو صرف للأثر عن مناطه الصحيح، وتوسُّع في الاستدلال غير محمود على الإطلاق، لأن فيه استدلالًا بالخاص على العام، وبالمقيد على المطلق.

(١) انظر: «لسان العرب»: (١٠/٤٩١ - مادة: ملك).

وفي هذا المقام، يحسن بي أن أنقل كلمة تأصيلية ذهبية للإمام ابن قيم الجوزية - رحمه الله - في إبطال هذا النوع من الاستدلال، وتقويض أركانه، فيقول:

«وأصل غلط هذه الطائفة أنهم يجعلون الخاص عامًا، والمقيد مطلقًا، فيجيئون إلى ألفاظ في كلام الله ورسوله قد أباحت أو حمدت نوعًا من السماع فيدرجون فيها سماع المكاء والتصديّة، ويجيئون إلى المعاني التي دلت على الإباحة أو الاستحباب في نوع من الصوت والسماع فيجعلونها دالة على نوع يضادها، وهذا جمع بين ما فرّق الله ورسوله بينه، بمنزلة من قاس الربا على البيع، والسفاح على النكاح، ونظائر ذلك من الأقيسة الباطلة التي عبدت بنظائرها الشمس والقمر، وجعل أربابها لله أندادًا سووهم برب العالمين»^(١).

٥ - الأثر الخامس:

نقل الجديع ص ١٨٨ أثرًا عن محمد بن سيرين أيضًا، فقال فيه:

«وعن هشام بن حسان: أن محمد بن سيرين كان يعجبه ضرب الدف عند الملاك».

الرد والتعليق:

من تأمل ما في سياق هذا الأثر، يجد أنه يتطابق مع الأثر السابق من حيث المعنى، إذ أن كليهما يتعلقان بضرب الدف عند الملاك، ولذا ما قيل في التعليق على الأثر السابق يقال ها هنا سواء بسواء.

٦ - الأثر السادس:

نقل الجديع ص ١٩٥ خبرًا عن المحدث الثقة المنهال بن عمرو الأسدي أنه كان يضرب بالطنبور، وقد عزا هذا الخبر في حاشية الصفحة نفسها إلى عدة مصادر.

(١) «كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء»: (ص/ ٢٣٤).

الرد والتعليق :

خبر المنهال بن عمرو الأسدي أخرجه العقيلي في «الضعفاء» : (٨/٤٠١)،
والخطيب في «الكفاية» : (١/٣٢٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» : (٦٠/
٣٧٣) من طريق محمود بن غيلان، ثنا وهب بن جرير، قال : قال شعبة : «أتيت
منزل المنهال بن عمرو، فسمعت فيه صوت الطنبور، فرجعت ولم أسأله، قلت :
وهلا سألته، فعسى كان لا يعلم».

النَّاطِرُ في سياق الأثر ودلالات ألفاظه، يجد أنه ليس فيه أي تصريح بأن
المنهال كان يضرب بالطنبور، وإنما غاية ما فيه أن شعبة سمع صوت الطنبور من
منزل المنهال.

وعليه ؛ فإن الجزم بأن المنهال كان يضرب بالطنبور - كما هو صنيع الجديع -
هو محض كذب وافتراء عليه، بل إن القول : بأنه كان يسمع صوت الطنبور أو أنه
كان يعلم بوجود شخص ما يضرب به هو مجرد احتمال لا يرقى إلى درجة اليقين
ولا يدخل في دائرة القطع والجزم، لاحتمال وقوع ذلك دون علمه أو رضاه.
ولذلك لم يلتفت الأئمة النقاد إلى ترك شعبة إياه، واعترضوا عليه في ذلك،
ومنهم :

(وهب بن جرير) راوي هذا الخبر عنه، حيث قال له : «وهلا سألته، فعسى
كان لا يعلم».

وقد علّق على ذلك الحافظان الذهبي وابن حجر - رحمهما الله - :

١ - يقول ابن حجر في ترجمة (المنهال) : «وهذا اعتراض صحيح ؛ فإن هذا
لا يوجب قدحاً في المنهال»^(١).

(١) «مقدمة الفتح» : (ص/٤٤٦).

٢ - ويقول الذهبي في ترجمته أيضًا فيمن روى عنه: «وعنه شعبة، والمسعودي، وحجاج بن أرطاة، ثم في الآخر ترك الرواية عنه شعبة فيما قيل، لأنه سمع من بيته صوت غناء، وهذا لا يوجب غمز الشيخ»^(١).

ومن عجب أن الجديع لم يشر من قريب أو بعيد إلى أن الذي حمل شعبة على رد رواية المنهال هو سماعه لصوت الطنبور من بيته، وفي هذا دلالة واضحة على أن شعبة كان يرى أن الغناء بآلات الموسيقى من المنكرات المحرمة التي تقدر في عدالة الراوي، ومن ثم تسقط روايته، وهو في ذلك مصيب وإن كان أخطأ في ظنه أن المنهال كان من المرخصين به^(٢).

خلاصة هذا المبحث:

المنقول عن السلف - رحمهم الله - بالأسانيد الصحيحة يدل على أنهم كانوا يرون حرمة الغناء بآلات الطرب والمعازف، وقد جاءت عباراتهم في ذلك واضحة أشد ما يكون الوضوح.

أما الجديع، فقد وصل به اجتهاده الذي لا مثيل له! إلى نتيجة مصادمة لهذا الحق، حيث ذهب إلى أن الغناء بآلات الطرب، كان أمرًا مباحًا في حياة السلف - رحمهم الله - بل ذهب إلى أنه كان فيهم من يهوى الموسيقى ويعبها ويستعملها!!! والحق أنه خلص إلى هذه النتيجة بسبب سلوكه منهجًا غير علمي؛ بعيد غاية البعد عن التحرير والتحقيق، وهذا يبدو واضحًا في جانبين اثنين:

الأول: اعتماده على آثار ضعيفة، بل على آثار ضعيفة جدًا هي أقرب ما تكون إلى الوضع، في سبيل إثبات أن السلف - رحمهم الله - كانوا يرون أن الغناء بآلات الطرب لا حرمة فيه ولا حرج.

(١) «ميزان الاعتدال»: (٤/ ١٩٢).

(٢) انظر: «تحريم آلات الطرب»: (ص/ ١٠٤ - ١٠٥).

كذلك فإنه ساق في هذا المقام أخبارًا لا خطام لها ولا زمام؛ مخالفًا بذلك أصول وقواعد المنهج النقدي الذي سار عليه أئمة الحديث في توثيق الأخبار وإثبات الحقائق، ولعل أبرز هذه الأصول وتلك القواعد هو (التزام الإسناد واعتماده)؛ لأنّ ذكر السند من شأنه أن يساعد على التحقق من صحة الرواية، كما أنه يعتبر عنصرًا مهمًا في النقد التاريخي، إذ أنه يكشف لنا نقلة الأخبار، وبالتالي فإنه هو المعيار الأول الذي توزن به الأخبار، ويعرف صدقها من كذبها^(١).

الثاني: لي أعناق النصوص، وتحريف الأدلة عن مواضعها الصحيحة، وذلك بأن يرد الدليل على مناط معين، فيصرفه عن ذلك المنط إلى مناط آخر، موهما أن المنطين وكأنهما شيء واحد!! وهذا من خفيات تحريف الكلم عن مواضعه والعياذ بالله.

* * *

(١) انظر: «منهج كتابه التاريخ الإسلامي»: (ص/١٢٨ - ١٢٩، و ١٤٦ - ١٥٦) لمحمد بن صامل السلمي، و«التاريخ الإسلامي... مواقف وعبر»: (١/٩ - ٤٧) لعبد العزيز بن عبد الله الحميدي و«السيرة النبوية الصحيحة»: (١/١٢ - ٢٠)، و«دراسات تاريخية»: (ص/٢٦)، كلاهما لأكرم ضياء العمري، و«السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية»: (ص/٤٦) لمهدي رزق الله أحمد، و«أصول التخريج ودراسة الأسانيد» (ص/١٥٧) لمحمود الطحان، و«المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل»: (ص/٢٣١) لفاروق حمادة، وفصلًا ممتعًا تحت عنوان: «منهج التوثيق وإثبات الحقائق في دراسة التاريخ الإسلامي» من كتاب (تحقيق مواقف الصحابة في الفتن من روايات الطبري والمحدثين) لمحمد أمحزون.

المبحث الثالث: مذهب الأئمة الأربعة في تحريم الغناء بآلات الطرب

تمهيد

يجدر بنا قبل أن نلج في بيان مذهب الأئمة الأربعة في تحريم الغناء بالموسيقى، والوقوف على ما قالوه بأنفسهم في هذا الباب، أو ما أثبتته أصحابهم (أهل الدراية والخبرة بمذهبهم)، أو ما نقله الأئمة المحققون في بيان مذهبهم، أن نحرر بعض المصطلحات المهمة التي استعملها هؤلاء الأئمة، وكانوا يريدون بها مغزى معيناً، ثم جاء من بعدهم أناس لم يدركوا هذه الحقيقة، ففهموا هذه المصطلحات حسب مراد المتأخرين، فترتب على ذلك مفاصد جمة.

إذاً، فمن الأهمية بمكان أن نحرر هذه المصطلحات، ونكشف النقاب عن حقيقتها؛ لكي ننأى عن التحريف والتزوير في كلام الأئمة حال النقل عنهم في أي مسألة شرعية.

ونذكر في هذا المقام مصطلحين اثنين: (الغناء والكراهة)، لتعلق البحث الذي نحن بصدد الحديث عنه بهما.

أولاً: مصطلح الغناء عند الفقهاء، ومنهم الأئمة الأربعة:

يطلق الفقهاء الغناء على: رفع الصوت بالكلام الملحن على وجه التطريب^(١).

«وبيان ذلك أن الغناء في اصطلاح الفقهاء مجموعة أمور، هي:

(١) انظر: «كف الرعاع»: (ص/ ٥٩ - ٦٠) لابن حجر الهيتمي.

أولاً: رفع الصوت، ثانياً: الكلام: ويدخل فيه الشعر، والرجز، والنثر،
ثالثاً: الملحن: أي تقطيعه على نغمات معينة وفواصل، رابعاً: على وجه
التطريب: أي ما كان فيه تهيج وإمتاع للنفوس.

ومعنى هذا التعريف هو المعتمد عند الفقهاء، وعليه يدل حديثهم عند ذكر
أحكامه^(١).

وتأسيساً على هذه الحقيقة؛ فإن الغناء المتنازع فيه - عند الفقهاء - هو رفع
الصوت المجرد بشعر أو نثر على سبيل الغناء، مما كان فيه تطريب وإثارة
وتهيج^(٢). ومن هنا يقال: لا وجه لمن استدل بهذا النوع من الغناء عندهم على
إباحة الغناء بآلات الطرب، وسيأتي كلام الأئمة المحققين في بيان هذه الحقيقة
بإذن الله تعالى.

ثانياً: مصطلح الكراهة عند الأئمة الأربعة:

يقول الإمام ابن قيم الجوزية رحمه الله في تحرير هذا المصطلح - : «وقد غلط
كثير من المتأخرين من أتباع الأئمة على أئمتهم بسبب ذلك، حيث تورّع الأئمة عن
إطلاق لفظ التحريم، وأطلقوا لفظ الكراهة، فنفي المتأخرون التحريم عما أطلق
عليه الأئمة الكراهة، ثم سهّل عليهم لفظ الكراهة وخفت مؤنته عليهم فحمله
بعضهم على التنزيه، وتجاوز به آخرون إلى كراهة ترك الأولى، وهذا كثير جداً في

(١) انظر: «إتحاف السادة المتقين»: (٦/٤٩٧).

(٢) انظر: «البحر الرائق» (٧/٨٨) لأبي محمد بن بكر الحنفي، «والمبسوط»: (١٦/٤١) للسرسي
الحنفي، و«حاشية ابن عابدين»: (٤/٣٢٢، و٥/٣٤٨) لابن عابدين الحنفي و«كفاية الطالب»: (٢/٥٦٥)
لأبي الحسن المالكي، و«مواهب الجليل»: (٤/٩) لعبد الرحمن المغربي المالكي و«التمهيد:
(٢٢/١٩٦ - ١٩٨) لابن عبد البر المالكي، و«مغني المحتاج»: (٢/١١١، و٤/٤٢٨) للخطب
الشرييني الشافعي، و«كشاف القناع»: (٦/٤٢٢) للبهوتي الحنبلي، و«المغني»: (١٠/١٧٤ - ١٧٥)
لابن قدامة الحنبلي.

تصرفاتهم، فحصل بسببه غلط عظيم على الشريعة وعلى الأئمة، وقد قال الإمام أحمد في الجمع بين الأختين بملك اليمين: أكرهه، ولا أقول هو حرام، ومذهبه تحريمه، وإنما تورع عن إطلاق لفظ التحريم لأجل قول عثمان.

وقال في رواية ابنه عبد الله: أكره أكل لحم الحية والعقرب، لأن الحية لها ناب والعقرب لها حمة ولا يختلف مذهبه في تحريمه.

وقال جعفر بن محمد أيضًا: سمعت أبا عبد الله سئل عن رجل قال لامرأته: كل امرأة أتزوجها أو جارية أشتريها للوطء، وأنت حية فالجارية حرة والمرأة طالق، قال: إن تزوج لم أمره أن يفارقها، والعق أخصى أن يلزمه، لأنه مخالف للطلاق، قيل له: يهب له رجل جارية، قال: هذا طريق الحيلة، وكرهه، مع أن مذهبه تحريم الحيل وأنها لا تخلص من الإيمان ونص على كراهة البطة من جلود الحمر، وقال: تكون ذكية، ولا يختلف مذهبه في التحريم.

وقد نصَّ محمد بن الحسن أن كل مكروه فهو حرام، إلا أنه لا لما لم يجد فيه نصًا قاطعًا لم يطلق عليه لفظ الحرام، وروى محمد أيضًا عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه إلى الحرام أقرب، وقال في الجامع الكبير: يكره الشرب في آية الذهب والفضة للرجال والنساء، ومراده التحريم، وكذلك قال أبو يوسف ومحمد: يكره النوم على فرش الحرير والتوسد على وسائده، ومرادهما التحريم.

وقال أبو حنيفة وصاحبه: يُكره أن يلبس الذكور من الصبيان الذهب والحرير، وقد صرح الأصحاب أنه حرام، وقالوا: إن التحريم لما ثبت في حق الذكور، وتحريم اللبس يحرم الإلباس، كالخمر لما حرم شربها حرم سقيها، وكذلك قالوا: يكره بيع منديل الحرير الذي يتمخط فيه ويتمسح من الوضوء، ومرادهم التحريم، وقالوا: يكره بيع العذرة، ومرادهم التحريم، وقالوا: يكره بيع السلاح في أيام الفتنة، ومرادهم التحريم.

وقال أبو حنيفة: يكره بيع أرض مكة، ومرادهم التحريم عندهم، قالوا:

ويكره اللعب بالشطرنج، وهو حرام عندهم، قالوا: ويكره أن يجعل الرجل في عنق عبده أو غيره طوق الحديد الذي يمنعه من التحرك، وهو الغل، وهو حرام، وهذا كثير في كلامهم جدًا.

وأما أصحاب مالك فالمكروه عندهم مرتبة بين الحرام والمباح، ولا يطلقون عليه اسم الجواز، ويقولون: إن أكل كل ذي ناب من السباع مكروه غير مباح، وقد قال مالك في كثير من أجوبته: أكره كذا، وهو حرام، فمِنها أن مالكًا نص على كراهة الشطرنج، وهذا عند أكثر أصحابه على التحريم، وحمله بعضهم على الكراهة التي هي دون التحريم.

وقال الشافعي في اللعب بالشطرنج: إنه لهو شبه الباطل، أكره ولا يتبين لي تحريمه فقد نص على كراهته، وتوقف في تحريمه، فلا يجوز أن ينسب إليه وإلى مذهبه أن اللعب بها جائز وأنه مباح، فإنه لم يقل هذا ولا ما يدل عليه، والحق أن يقال: إنه كرهها، وتوقف في تحريمها، فأين هذا من أن يقال: إن مذهبه جواز اللعب بها وإباحته؟ ومن هذا أيضًا أنه نصّ على كراهة تزوج الرجل بنته من ماء الزنا، ولم يقل قط إنه مباح ولا جائز، والذي يليق بجلالته وإمامته ومنصبه الذي أجّله الله به من الدّين أن هذه الكراهة منه على وجه التحريم، وأطلق لفظ الكراهة؛ لأن الحرام يكرهه الله ورسوله، وقد قال تعالى عقب ذكر ما حرمه من المحرمات من عند قوله: (وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه) إلى قوله: (فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما) إلى قوله: (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق) إلى قوله: (ولا تقربوا الزنا) إلى قوله: (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق) إلى قوله: (ولا تقربوا مال اليتيم) إلى قوله: (ولا تقف ما ليس لك به علم) إلى آخر الآيات، ثم قال: (كل ذلك كان سيئه عند ربك مكروها) وفي الصحيح: (إن الله ﻋَظَمَ كره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال).

فالسلف كانوا يستعملون الكراهة في معناها الذي استعملت فيه في كلام الله

ورسوله، ولكن المتأخرون اصطالحوا على تخصيص الكراهة بما ليس محرم، وتركه أرجح من فعله، ثم حمل من حمل منهم كلام الأئمة على الاصطلاح الحادث، فغلط في ذلك»^(١).

ويلحق بهذا قول (لا يعجبني) عند بعض الأئمة؛ كالإمام أحمد رحمته الله، فقد حمل كثير من المتأخرين هذا اللفظ على غير التحريم؛ كالكرهية التنزيهية، أو ترك الأولى، وفي بيان هذه الحقيقة يقول الإمام ابن قيم الجوزية رحمته الله : «وقال (يعني: الإمام أحمد) في رواية إسحاق بن منصور، : إذا كان أكثر مال الرجل حراماً فلا يعجبني أن يؤكل ماله، وهذا على سبيل التحريم.

وقال في رواية ابنه بعد الله: لا يعجبني أكل ما ذبح للزهرة ولا الكواكب ولا الكنيسة، وكل شيء ذبح لغير الله، قال الله ﻋﻠﻴﻜﻢ : (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به).

فتأمل كيف قال: «لا يعجبني» فيما نص الله سبحانه على تحريمه، واحتج هو أيضاً بتحريم الله له في كتابه.

وقال في رواية حرب: إذا صاد الكلب من غير أن يرسل فلا يعجبني، لأن النبي ﷺ قال: (إذا أرسلت كلبك وسميت) فقد أطلق لفظه «لا يعجبني» على ما هو حرام عنده.

وقال في رواية جعفر بن محمد النسائي: لا يعجبني المكحلة والمروء، يعني من الفضة، وقد صرح بالتحريم في عدة مواضع، وهو مذهبه بلا خلاف.

وسئل عن شعر الخنزير، فقال: لا يعجبني، وهذا التحريم، وسئل عن الخمر يتخذ خلا فقال: لا يعجبني، وهذا على التحريم عنده»^(٢).

(١) إعلام الموقعين: (١/ ٥٠ - ٥٤).

(٢) إعلام الموقعين: (١/ ٥٠ - ٥١).

مذهب الإمام أبي حنيفة رحمته الله في الغناء بآلات الطرب :

الحقيقة أنه لا توجد بين أيدينا نصوص للإمام أبي حنيفة رحمته الله من كتبه المعتمدة، تكون لنا معلما نهتدي به، لمعرفة مذهبه في الغناء بآلات الطرب واللهو.

بيد أن أتباعه (المحققين في المذهب) ينقلون عنه نصّا، يفيد في الوصول إلى معرفة مذهبه في هذه المسألة، وها نحن أولاء نعرض هذا النص، ثم نستخلص منه مذهبه رحمته الله :

قال الإمام أبو حنيفة رحمته الله قال : « ابتليت، لأن الابتلاء بالمحرم يكون »^(١) لما كان في وليمة فيها الغناء واللهو.

وهذا نص صريح في أن الإمام أبا حنيفة رحمته الله كان يرى أن الغناء من المحرمات التي يتلى بها الإنسان، وقد علمنا فيما سبق معنى الغناء إذا أطلق في كلام الأئمة، وأن المراد به : رفع الصوت المجرد بشعر أو نثر على سبيل الغناء، مما كان فيه تطريب وإثارة وتهيج.

فإذا كان الإمام أبو حنيفة يرى أن هذا النوع من الغناء يدخل في دائرة المحرمات، فكيف إذا يكن الحال في الغناء بآلات الطرب الذي هو في حقيقته أشد تطريبًا، وأعظم إثارة وتهيجًا منه؟!

لا ريب أن ميزان العدل الذي تشهد به العقول الصحيحة يقتضي أن يكون الغناء بآلات الطرب أشد حرمة من الغناء المجرد.

ومن هنا صرّح العارفون بكلام الإمام أبي حنيفة من أتباعه المحققين في المذهب الحنفي بأن الغناء بآلات الطرب من المحرمات؛ اعتمادًا على كلامه هذا :

(١) «نصب الراية لأحاديث الهداية» (١١/٤٦٣) للزليعي، و«الغاية شرح الهداية» : (١٤/٢١٧) للباقرتي.

١ - قال صاحب «الهداية»: «ودلت المسألة على أن الملاهي كلها حرام حتى التغني بضرب القضيبي، وكذا قول أبي حنيفة رحمته الله: ابتليت؛ لأن الابتلاء بالمحرم يكون»^(١).

٢ - قال صاحب «البدائع»: «دلت المسألة على مجرد الغناء معصية، وكذا الاستماع إليه وكذا ضرب القصب والاستماع إليه ألا ترى أن أبا حنيفة رحمته الله سماه ابتلاء»^(٢).

٣ - قال صاحب «فتح القدير»: «دل أيضاً قول أبي حنيفة ابتليت على أن الملاهي كلها حرام، لأن الابتلاء لا يكون إلا بالمحرم، وقد أشار إلى هذا القصر بتقديم الجار والمجرور على الفعل في قوله بالمحرم يكون»^(٣).

٤ - قال صاحب «تبيين الحقائق»: «قال شيخ الإسلام علاء الدين الإسيبجي في شرح الكافي ولا تجوز الإجارة على شيء من الغناء والنوح والمزامير والطبل، وهذا كله قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، لأنه معصية ولهو والاستئجار على المعاصي واللعب لا يجوز، لأنه منهي عنه»^(٤).

وثمة دلائل وبراهين تؤكد أن مذهب الإمام أبي حنيفة رحمته الله في الغناء بآلات الطرب هو التحريم، وهي على النحو الآتي:

الأول: أن صاحباً أبا حنيفة (أبا يوسف ومحمد بن الحسن الشيباني) -رحمهم الله- كانا يرون حرمة الغناء بآلات الطرب، وقد نقل ذلك صاحب «البدائع»، فقال: «وعند أبي يوسف ومحمد: لا ينعقد بيع هذه الأشياء (يعني: آلات الملاهي من البربط، والطبل، والمزمار، والدف، لأنها معدة للتلهي بها

(١) «نصب الراية لأحاديث الهداية» (٤٦٣/١١) للزليعي، و«العناية شرح الهداية»: (٢١٧/١٤) للبابرتي.

(٢) «بدائع الصنائع»: (٢٢/١١) للكاساني.

(٣) «فتح القدير»: (١٥٢/٢٢) لابن الهمام.

(٤) «تبيين الحقائق»: (٤٤٢/١٤) للزليعي.

موضوعة للفسق، والفساد؛ فلا تكون أموالاً فلا يجوز بيعها»^(١).

وقال محمد بن الحسن الشيباني: «وكل قرية من قرى أهل الذمة، أظهروا شيئاً من الفسق، مما لم يصلحوا عليه، مثل الزنا وإتيان الفواحش، فإنهم يمنعون من ذلك كله... إلى أن قال: «... وعلى هذا إظهار بيع المزامير والطبول للهو، وإظهار الغناء، فإنهم يمنعون من ذلك، كما يمنع منه المسلم»^(٢).

ولم يقل أحد من أهل العلم في إطار المذهب الحنفي أو خارجه وجود خلاف بين الإمام وصاحبيه في هذه المسألة، مع عنايتهم الفائقة واهتمامهم الشديد - وبخاصة أتباع المذهب الحنفي - بنقل المسائل الخلافية بين الإمام أبي حنيفة وصاحبيه - رحمهم الله -.

كما أنهم لم ينقلوا الخلاف في هذه المسألة مع نقلهم الخلاف بين الإمام وصاحبيه في مسألة: «ضمان من أتلف شيئاً من آلات الطرب»، وسيأتي بيان ذلك بالتفصيل في الرد على شبهات الجديع وتلييساته في هذا الباب.

الثاني: أن المحققين من أهل العلم من غير المذهب الحنفي، نقلوا أن الإمام أبا حنيفة رحمته الله كان يرى حرمة الغناء بآلات الطرب، وكان يعدّ ذلك من الذنوب والمعاصي، وإليك أقوالهم - مع ضرورة استصحاب معنى الغناء عند الفقهاء -:

أ - قال شيخ الإسلام (طاهر بن عبد الله الشافعي) رحمته الله: «وأما الإمام أبو حنيفة رحمته الله فإنه يكره ذلك (يعني: الغناء) مع إباحته شرب المثلث، ويجعل سماع الغناء من الذنوب»^(٣).

ب - قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «ذكر ابن المنذر اتفاق العلماء على

(١) «بدائع الصنائع»: (١١/١٠٣).

(٢) «السير الكبير»: (٤/٢٥٧ - بشرح السرخسي).

(٣) الرد على من يحب السماع: (ص/٣١).

المنع من إجارة الغناء والنوح؛ فقال: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على إبطال النائحة والمغنية كره ذلك الشعبي والنخعي مالك. وقال أبو ثور والنعمان ويعقوب ومحمد: لا تجوز الإجارة على شيء من الغناء والنوح وبه نقول»^(١).

ج - قال الإمام ابن قدامة المقدسي رحمته الله: تحت فصل (وما لا تجوز إجارته) - : «ما منفعته محرمة، كالزنا والزرر والنوح والغناء، فلا يجوز الاستئجار لفعله. وبه قال مالك، والشافعي، وأبو حنيفة، وصاحبا، وأبو ثور»^(٢).

د - قال الإمام الألويسي رحمته الله: «الغناء جاسوس القلب، وسارق المروءة والعقول». . . . إلى أن قال: «واختلف العلماء في حكمه فحكى تحريمه عن الإمام أبي حنيفة - رضي الله تعالى عنه - القاضي أبو الطيب، والقرطبي، والماوردي، والقاضي عياض»^(٣).

وقال أيضًا: «وذكر الإمام أبو بكر الطرسوسي في كتابه في تحريم السماع أن الإمام أبا حنيفة يكره الغناء، ويجعله من الذنوب»^(٤).

الثالث: أن الأئمة المحققين استبعدوا غاية الاستبعاد أن يكون هناك إمام من أئمة الإسلام المعبرين بيبح الغناء بآلات الطرب، وأن من نقل ذلك عن واحد منهم كالإمام أبي حنيفة رحمته الله مثلاً، فقد كذب وافتري، فإليك أقوالهم، ودع عنك أقوال أدعياء العلم، المتعالمين، المتطفلين على مائذته:

أ - قال الإمام ابن رجب الحنبلي رحمته الله: «وأما استماع آلات الملاهي المطربة المتلقة من وضع الأعاجم، فمحرّم مجمع على تحريمه، ولا يعلم عن

(١) «مجموع الفتاوى»: (٣٥١/٧).

(٢) «المغني»: (٨٩/١٢).

(٣) «تفسير الألويسي»: (٤١٠/١٥).

(٤) «تفسير الألويسي»: (٤١١/١٥)، وقد وقع تصحيف في كلمة: «الطرسوسي»، والصحيح أنها

(الطرطوشي) انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٤٩٠/١٩).

أحد منهم الرخصة في شيء من ذلك، ومن نقل الرخصة فيه عن إمام يعتد به فقد كذب وافترى»^(١).

ب - قال الإمام أحمد بن عمر المالكي رحمته الله : «أما المزامير والأوتار والكوبة وهو طبل طويل ضيق الوسط يضربه المخانيث، فلا يختلف في تحريم سماعه، ولم أسمع من أحد ممن يعتبر قوله من السلف وأئمة الخلف من يبيح ذلك»^(٢).

• شبهات الجديع وتليساته :

الشبهة الأولى : قال الجديع ص : ١٩٧ - ١٩٨ : «النص الصريح عن الإمام أبي حنيفة لم أقف عليه في شيء مما ينقله أصحابه، وإنما ذكروا عنه في حضور الوليمة يكون فيها اللعب والغناء، قال : «ابتليت بهذا مرة».

قلت : وفسر أتباعه ذلك التصرف منه على وجوه :

أحدها : فعله من أجل أن حضور الوليمة سنة، فلم يتركها لأجل معصية الغير.

ثانيها : أنه وقع ذلك بعدما دخل، فعجز عن التغيير، ولذلك سماه ابتلاء.

ثالثها : أنه محمول منه على وقت لم يصرفه مقتدى به على الإطلاق، وإلا لم

يصبر.

قلت : ومنهم من فرع على قوله : «ابتليت بهذا» بقوله : «ودلت المسألة على أن مجرد الغناء معصية، وكذا الاستماع إليه، وكذا ضرب القصب والاستماع إليه، ألا ترى أن أبا حنيفة رحمته الله سماه ابتلاء؟».

وقال صاحب «الهداية» : «دلت المسألة على أن الملاهي كلها حرام حتى التغني بضرب القصب، وكذا قول أبي حنيفة رحمته الله : ابتليت، لأن الابتلاء

(١) «فتح الباري في شرح صحيح البخاري» : (٣٦/٧).

(٢) «كشف القناع عن حكم الوجد والسماع» : (ص/١٣١).

بالمحرم يكون».

وأقول: تفريعهم هذا توسع ظاهر، فإن الرواية التي ذكروا عن أبي حنيفة ليس فيها تفصيل، ثم هو تحميل للفظ فوق ما يحتمله، فإن الابتلاء يكون بما يكرهه الإنسان، كما يقال: (ابتلى فلان بالقضاء)... فكره أبو حنيفة أن يكون في ذلك المحل من أجل اللهو، لكن مكثه دليل على عدم الحرمة عنده، والله أعلم».

الرد والتعليق:

١ - العبارة التي نقلها أتباع أبي حنيفة عنه، جاءت صريحة واضحة في أنه كان يرى حرمة الغناء بآلات الطرب، حيث قال رحمته الله:

«ابتليت، لأن الابتلاء بالمحرم يكون».

فالإمام أبو حنيفة رحمته الله في سياق هذا النص لم يطلق كلمة: «الابتلاء» بحيث تكون عامة تشمل كافة أنواع الابتلاء - كما زعم الجديع -، وإنما قيد الابتلاء بـ «المحرم» فخرج بذلك كل أنواع الابتلاء إلا الابتلاء بالمحرم، وقد فهم ذلك - كما تقدم معنا - المحققون في المذهب من أتباع الإمام أبي حنيفة رحمته الله.

٢ - جلوس الإمام أبي حنيفة رحمته الله في تلك الوليمة التي كان فيها الغناء ليس دليلاً - كما زعم الجديع - على عدم الحرمة عنده، لأن النص المتقول عنه في ذلك صريح في التحريم، وإنما يفسر هذا الجلوس بما قرره الأئمة المحققون في المذهب من أن إجابة الدعوة أمر مندوب إليه فلا يترك لأجل معصية توجد من الغير، وأن الإمام أبا حنيفة رحمته الله حضر الوليمة وهو لا يعرف مسبقاً وجود غناء فيها، وأن صبره على الجلوس، كان في وقت لم يكن فيه إماماً يقتدى به، وها أنذا أنقل أقوالهم، لتقف على تقريراتهم بالنص:

أ - قال صاحب «البدائع»: «وقال لا بأس بأن يقعد ويأكل قال أبو حنيفة رحمته الله ابتليت بهذا مرة لما ذكرنا أن إجابة الدعوة أمر مندوب إليه فلا يترك لأجل معصية

تُوجد من الغَيْر، هذا إذا لم يعلم به حتى دخل، فإن علمه قبل الدخول يرجع ولا يدخل، وقيل هذا إذا لم يكن إمامًا يقتدى به؛ فإن كان لا يمكث بل يخرج؛ لأن في المكث استخفافًا بالعلم والدين وتجرئة لأهل الفسق على الفسق وهذا لا يجوز، وصبر أبي حنيفة رحمته الله محمول على وقت لم يصبر فيه مقتدى به على الإطلاق، ولو صار لما صبر^(١).

ب - قال الزيلعي: «وقال أبو حنيفة ابتليت بهذا مرة، هذا إذا لم يكن مقتدى به فإن كان مقتدى به، ولم يقدر على منعهم يخرج، ولا يقعد؛ لأن في ذلك شين الدين، وفتح باب المعصية على المسلمين، والمحكي عن أبي حنيفة رحمته الله كان قبل أن يصير مقتدى به»^(٢).

٣ - إذا فرضنا جدلا أن مكث الإمام أبي حنيفة رحمته الله في المحل الذي فيه الغناء، هو دليل - كما ذهب إلى ذلك الجديع - على عدم الحرمة عنده، فإننا - حينئذ - نجيب عن هذا بقولنا:

إن الغناء الذي كان الإمام أبو حنيفة رحمته الله لا يرى حرمة - على حد الفرض السابق - هو الغناء المجرد من آلات الطرب؛ لأن هذا هو معنى الغناء عند الفقهاء - كما تقدم معنا - عند الإطلاق، وبالتالي فإن استدلال الجديع بهذا النص استدلال بعيد عن الصواب؛ لأنه استدلال في غير محله.

الشبهة الثانية: قال الجديع ص: ٢٠١: «فحاصل المنقول عن أبي حنيفة في الآلات: غير صريح في تحريمها، بل قوله بجواز بيعها دليل منه على جواز اقتنائها، مع كراهته، وحمل الأتباع ذلك منه على أماكن الانتفاع بها في غير اللهو أراه ضعيفا، فإن من يقارن بين آلة العود وصنعتها والقيمة التي تراعي لها، يرى من العبث أن يشتريه الإنسان بتلك القيمة للانتفاع به كخشب يستدفئ به، أو ليخبط

(١) «البدائع»: (١١/ ٢١ - ٢٢).

(٢) «تبيين الحقائق»: (١٦/ ٣٣٦ - ٣٣٧).

بوتره، أو ليشرب ماء بقعره».

الرد والتعليق :

١ - زعم الجديع أن المنقول عن أبي حنيفة في الآلات : غير صريح في تحريمها ، وقد سبق معنا أن النص المنقول عن الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ وإن لم يكن صريحاً في تحريم الآلات ، إلا أنه يفهم منه هذا - كما تقدم معنا - ، لمن تأمل فيه بعين البصيرة ووضعه في الميزان الصحيح الذي تشهد به العقول الصحيحة ، ومنها عقل الإمام أبي حنيفة الذي له من الصحة أو فر الحظ ، وأتم النصيب .

ولا غرو - حينئذ - أن ينطلق الأئمة المحققون في المذهب الحنفي من ذلكم النص في تحريم آلات الطرب ، إذ أن عقولهم الصحيحة تدرك يقيناً أن التحريم إذا كان واقعاً على الأدنى ، فإنه واقع على الأعلى من باب أولى ، وهذا هو قياس الأولى الذي هو أولى بالحكم من منطوق النص ، كما أنه هو ميزان العدل الذي تشهد به العقول الصحيحة^(١) .

٢ - زعم الجديع أن المنقول عن الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ أنه يُجَوِّزُ اقتناء آلات الطرب بدليل أنه يُجَوِّزُ بيعها ، وها أنذا أنقل النص كاملاً ؛ لنكشف من خلاله بطلان استدلال الجديع :

يقول الكاساني رَحِمَهُ اللهُ : «يجوز بيع آلات الملاهي من البربط ، والطلبل ، والمزمار ، والدف ، ونحو ذلك عند أبي حنيفة لكنه يكره ، وعند أبي يوسف ، ومحمد : لا ينعقد بيع هذه الأشياء ، لأنها آلات معدة للتلهي بها ، موضوعة للفسق ، والفساد فلا تكون أموالاً فلا يجوز بيعها ، ولأبي حنيفة رحمة الله أنه يمكن الانتفاع بها شرعاً من جهة أخرى بأن تجعل ظروفًا لأشياء ، ونحو ذلك من

(١) انظر : «مجموع الفتاوى» : (١/ ١٢ ، و ٣٥٧/ ١٦) ، و«درء تعارض العقل والنقل» : (٢/ ١٩٥) كلاهما لابن تيمية ، و«بدائع الفوائد» : (٤/ ٩٤٠) .

المصالح فلا تخرج من كونها أموالاً ، وقولهما : إنها آلات التلهي ، والفسق بها قلنا نعم لكن هذا لا يوجب سقوط ماليتها كالمغنيات ، والقيان ، وبدن الفاسق ، وحياته ، وماله ، وهذا ، لأنها كما تصلح للتلهي تصلح لغيره على ماليتها بجهة إطلاق الانتفاع بها لا بجهة الحرمة ، ولو كسرهما إنسان ضمن عند أبي حنيفة رحمهما الله وعندهما لا يضمن ، وعلى هذا الخلاف بيع النرد ، والشطرنج ، والصحيح قول أبي حنيفة رحمهما الله ، لأن كل واحد منهما منتفع به شرعاً من وجه آخر بأن يجعل صنجات الميزان فكان مالا من هذا الوجه فكان محلاً للبيع مضموناً بالإتلاف^(١) .

مَنْ تأمّل ما في سياق هذا النص ، ودلالات ألفاظه ، يجد أن الإمام أبا حنيفة رحمهما الله لم يجوز بيع آلات الطرب ، لتستخدم استخداماً عاماً في أي جهة من الجهات ، ولو كانت تلك الجهة جهة محرمة كاللهو والطرب .

إنما جَوّز بيعها ؛ كي تستخدم في الجهات النافعة شرعاً ، كأن تجعل ظروفًا لأشياء^(٢) ، ووجه تجويز بيعها : أنها كما تصلح للتلهي تصلح لغيره على ماليتها بجهة إطلاق الانتفاع بها لا بجهة الحرمة .

إذاً ، فهذا النص ينقلب رأساً على العبدية ؛ إذ يستفاد منه أن آلات الطرب إذا استخدمت على جهة اللهو ، فهي محرمة ، ومن البدّهيات أن استخدام تلك الآلات في الغناء يدخل في دائرة اللهو ؛ ومن هنا يُعدُّ استخدامها محرماً لا شك فيه .

فبالخلاصة إذاً :

أن المنقول عن الإمام أبي حنيفة رحمهما الله صريح في تحريمه للغناء بآلات الطرب ، ولم ينقل هذا أئمة المذهب الحنفي فحسب ، بل نقله غيرهم من أئمة

(١) «البدائع» : (١١/١٠٣) .

(٢) معنى ذلك كما قال الفقيه أبو الليث : أن تجعل وعاء للملح ، أو قصعة للثريد ، انظر : «تبين الحقائق» :

(١٥/٤٦٧) .

المذاهب الفقهية الأخرى، ومن نقل الإباحة عنه، فقد كذب وافتري.

مذهب الإمام مالك رحمه الله في الغناء بآلات الطرب:

وأما الإمام مالك رحمه الله، فإن مذهبه صريح في تحريم الغناء بآلات الطرب، وقد جاءت عنه النصوص في ذلك على ضربين:

أولهما: نصوص في تحريم آلات الطرب.

ثانيهما: نصوص في تحريم الغناء المجرد المعروف عند الفقهاء.

١ - قال ابن وهب عن مالك، وسئل عن ضرب الكبر والمزمار، أو غير ذلك من اللهو، ينالك سماعه وتجد لذته وأنت في طريق أو مجلس غيره؟ قال مالك: «أرى أن يقوم من ذلك المجلس»^(١).

٢ - وعن إسحاق بن عيسى الطباع، قال: سألت مالك بن أنس عما يترخص فيه أهل المدينة من الغناء؟ فقال: إنما يفعله عندنا الفساق»^(٢).

٣ - وسأل سحنون عبد الرحمن بن القاسم: أ رأيت إن استأجرت دفاتري فيها نوح أو شعر وغناء يقرأ فيها؟ قال: لا يصلح هذا.

قلت: لم؟ قال: لأن مالكاً قال: لا يباع دفاتر فيها الفقه، وكره بيعها، وما أشك أن مالكاً إذا كره بيع كتب الفقه إنه لبيع كتب الشعر والغناء والنوح أكره، فلما كره مالك بيع هذه الكتب كانت الإجارة فيها على أن يقرأ فيها غير جائزة، لأن ما لا يجوز بيعه عند مالك فلا تجوز الإجارة فيه».

قال سحنون: قلت: أكان مالك يكره الغناء؟ قال: كره مالك قراءة القرآن بالألحان، فكيف لا يكره الغناء، وكره مالك أن يبيع الرجل الجارية ويشترط أنها

(١) نقله ابن رشد في «البيان والتحصيل»: (١١٣/٥) بإسناد صحيح.

(٢) سبق تخريجه.

مغنية فهذا مما يدل على أنه كان يكره الغناء .

قال سحنون : قلت : فما قول مالك إن باعوا هذه الجارية وشرطوا أنها مغنية ، ووقع البيع على هذا؟ قال : لم أحفظ من مالك فيه شيئاً إلا أنه كرهه^(١) .

وقد نقل الإمامان : (ابن عبد البر القرطبي ، وابن عمر القرطبي) - رحمهما الله - وهما من الأئمة المحققين في المذهب المالكي - تحريم الغناء^(٢) عن الإمام مالك رحمهما الله .

شبهات الجديع :

يجدر التنبيه هاهنا على أن بعض الشبهات المذكورة في هذا المقام ، سبق الرد عليها بالتفصيل بما لا مزيد عليه ، كشبهة التحريف في كلمة الإمام مالك رحمهما الله : «إنما يفعله عندنا الفساق» ، وشبهة وجود بعض المغنين من أهل العلم كآل الماجشون في المدينة .

الشبهة الأولى : قال الجديع ص : ٢٠٣ - ٢٠٤ ، بعد أن ساق تلك النصوص : «هذه نصوص مالك في الموسيقى ، وهي دالة على كراهته لجميعها . . . وهذه الكراهة محمولة على أصلها في إفادة التنزيه لا التحريم ، بقرينة : (ما يعجبني) ، فإنها لا تساعد على إرادة التحريم . . . وهذه النصوص تخريج على قول مالك ، وهو تخريج صحيح ، وغايته كراهة مالك للغناء ، فإذا ضمنت إليه قوله المشهور : «إنما يفعله عندنا الفساق» ، دل على أن مذهبه في الغناء الكراهة» .

الرد والتعليق :

زعم الجديع أن كراهة مالك رحمهما الله للغناء ، يحمل على الكراهة التنزيهية

(١) «المدونة» : (١٠/٣٥١) .

(٢) انظر : «الكافي في فقه أهل المدينة المالكي» : (٢/٩٨) لابن عبد البر ، و«كشف القناع عن حكم الوجد والسماع» : (ص/١٣١ و٥٠) .

لا التحريمية بناء على قرينة (ما يعجبني) التي لا تساعد على إرادة التحريم، والحق لمن فقه المصطلحات التي كان يستخدمها الإمام مالك رحمه الله أن مصطلح: «ما يعجبني» ليس قرينة - كما زعم الجديع - تساعد في معرفة الحكم الشرعي، وإنما هو مصطلح، كان يستخدمه الإمام مالك رحمه الله كمصطلح: «كره» للدلالة على الكراهة التحريمية أو التنزيهية التي هي غير المباح^(١)، والفصل والتمييز بين الكراهتين، يرجع إلى القرائن، ودلالات السياق.

هذا هو التأصيل الصحيح في هذا الباب، وما قاله الجديع بعيد كل البعد عن الصواب، غير قائم على دليل وبرهان.

أما المراد بمصطلح: «ما يعجبني» و«كره» في نصوص الإمام مالك رحمه الله المتقدمة، فهو التحريم، لما يلي من القرائن:

١ - أن قول الإمام مالك رحمه الله: «إنما يفعله عندنا الفساق»، لما سأله إسحاق بن عيسى الطباع عما يترخص فيه أهل المدينة من الغناء، يدل دلالة واضحة كالقمر ليلة البدر على تحريم الغناء، لأنه لا يعقل أبدا أن يحكم الإمام مالك رحمه الله على طائفة بالفسق، لكونهم يفعلون شيئا لا يعدو أن يكون مكروها كراهة تنزيه!!!.

٢ - أن الإمام عبد الرحمن بن القاسم - وكان أخص تلاميذ الإمام مالك وأعلمهم بعلمه وأمنهم عليه - فهم من كره الإمام مالك رحمه الله لبيع كتب الغناء، أنه لا يجوز بيعها، وبالتالي فإنه لا يجوز الإجارة على القراءة فيها، وهذا يدل دلالة واضحة على التحريم، وإليك نص كلامه:

«وسأل سحنون عبد الرحمن بن القاسم: رأيت أن استأجرت دفاتري فيها نوح أو شعر وغناء يقرأ فيها؟ قال: لا يصلح هذا.

(١) انظر: «شرح البخاري»: (١٥٩/٣) لابن بطال، و«المدونة»: (٢/١)، و٢٢٦ - ٢٣٦، و١٢٢/٤ و٢٦٥، و«المتقي شرح الموطأ»: (٢/٤٧٣، ٣٠٨ و٣٦٨) لأبي الوليد الباجي.

قلت: لم؟ قال: أن مالكا قال: لا يباع دفاتر فيها الفقه، وكره بيعها، وما أشك أن مالكا إذا كره بيع كتب الفقه إنه لبيع كتب الشعر والغناء والنوح أكره، فلما كره مالك بيع هذه الكتب كانت الإجارة فيها على أن يقرأ فيها غير جائزة، لأن ما لا يجز بيعه عند مالك فلا يجوز الإجارة فيه.

٣ - أن الإمام مالكا رَحِمَهُ اللهُ رأى أن يبتعد الرجل عن المكان الذي يسمع منه صوت المزممار، ولو لم يكن جالسا في نفس هذا المكان؛ مما يدل دلالة واضحة على خطورة هذا الأمر، ومدى فداحته، بحيث يستحيل أن يكون في دائرة الكراهة التنزهية التي هي أقرب ما تكون إلى المباح.

مذهب الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ في الغناء بآلات الطرب:

أما مذهب الشافعي رَحِمَهُ اللهُ فهو صريح في تحريم الغناء بآلات الطرب - وبخاصة إذا استخدمت في اللهو الذي يدخل في دائرته الغناء -، حيث أنه حرم الوصية إذا كان الموصى به شيئا من آلات اللهو والطرب، وذهب إلى إبطالها، كما أنه ألغى إقامة الحد على سارق شيء من آلات الطرب، وألحق ذلك بمن سرق خمرا أو خنزيرا لا شراكتهم جميعا في حرمة الثمنية.

كذلك فإنه أسقط الضمان في إتلاف شيء منها، وإليك نصوصه الدالة على ذلك:

١ - قال - وهو يتحدث عن الطبل وغيره من آلات الطرب - : «إن صلح لغير الضرب جازت الوصية، وإن لم يصلح إلا للضرب لم تجز عندي، وإن كان العود يصلح لغير الضرب جازت الوصية، وإن كان لا يصلح إلا للضرب بطلت عندي الوصية وهكذا القول في المزامير كلها»^(١).

٢ - وقال: لو كسر له طنبورا أو زممارا أو كبرا، فإن كان في هذا شيء يصلح

لغير الملاهي فعليه ما نقص الكسر، وإن لم يكن يصلح إلا للملاهي فلا شيء عليه، وهكذا لو كسرها نصراني لمسلم أو نصراني، أو يهودي، أو مستأمن، أو كسرها مسلم لواحد من هؤلاء أبطلت ذلك كله»^(١).

٣ - وقال: «فإن سرق خمراً، أو خنزيراً لم يُقَطع؛ لأن هذا حرام الثمن، ولا يقطع في ثمن الطنبور ولا المزمار»^(٢).

شبهة الجديع: قال الجديع ص: ٢٠٨: «وهل تشديد الشافعي في الآلات من جهة التحريم لذاتها؟ أم من جهة ما تتخذ له؟ الوجهان محتملان، وعليه فحيث لم يصرح بالتحريم فلا ينسب له به القول الصريح».

الرد والتعليق:

١ - زعم الجديع أنه لا يصح نسبة القول للإمام الشافعي رحمته الله بأنه يحرم الغناء بآلات الطرب صراحة، والسبب في ذلك: أن هذا التحريم محتمل لأن يكون راجعاً لذات الآلات، أو لاتخاذها، والحق أن أقوال الإمام الشافعي رحمته الله المتقدمة صريحة في تحريم الآلات سواء كان ذلك في ذاتها، أو في اتخاذها:

أمّا في اتخاذها، فقد نص الإمام الشافعي رحمته الله على أن الوصية إذا كان فيها شيء من آلات الطرب كالطبل أو العود، مما لا يستخدم إلا في الضرب، يعني في اللهو أو في الغناء، فإنها لا تجوز، وهي باطلة.

كما نص رحمته الله على أن آلات الطرب إذا لم تكن تصلح إلا للملاهي كالمعازف، فإن من كسرها فلا شيء عليه وقاعدته في ذلك: «أن هذا حرام، ولا يجوز أن يكون للحرام ثمن»^(٣).

(١) «الأم»: (٢٢٥/٤).

(٢) المصدر السابق، (١٥٩/٦).

(٣) «الأم»: (٢٢٥/٤).

أما في ذاتها، فقد نصَّ رَحِمَهُ اللهُ عَلَى أَنَّ مَنْ سَرَقَ شَيْئًا مِنْ آلاتِ الطرب كالطنبور، والمزمار، فلا قطع عليه، لحرمة ثمنهما، وألحق آلات الطرب في هذا التحريم بالخمير والخنزير، وهو في ذلك منطلق من القاعدة الشرعية: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ»^(١).

إِذَا، فتحريم ثمن الشيء، دال على حرمة هذا الشيء، وبالتالي فإن آلات الطرب هي كالخمير والخنزير، محرمة لذاتها.

ولو فرضنا جدلاً أن آلات الطرب ليست محرمة لذاتها، وإنما في اتخاذها واستخدامها؛ لكان ذلك كافياً في أن تقول بملء أفواهنا:

إِنَّ الْإِمَامَ الشَّافِعِي رَحِمَهُ اللهُ نَصَّ عَلَى تَحْرِيمِ الْغِنَاءِ بِآلاتِ الطرب؛ لِأَنَّهُ نَصَّ عَلَى تَحْرِيمِ الْوَصِيَّةِ وَإِبْطَالِهَا، إِذَا كَانَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ آلاتِ الطرب كالطبل أو العود؛ مِمَّا لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الضَّرْبِ الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ بَدَاهَةُ (اللَّهُو والغناء).

ولأنه نَصَّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ آلاتِ الطرب إِذَا لَمْ تَكُنْ تَصْلُحُ إِلَّا لِلْمَلَاهِي كَالْمَعَازِفِ، وَجَاءَ شَخْصٌ وَكَسَرَهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَقَاعِدَتُهُ فِي ذَلِكَ: «أَنَّ هَذَا حَرَامٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْحَرَامِ ثَمَنٌ».

مذهب الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ فِي الْغِنَاءِ بِآلاتِ الطرب:

أما مذهب الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ فِي الْغِنَاءِ بِآلاتِ الطرب، فهو واضح بين تحريمه، يتمثل ذلك فيما يلي:

١ - أنه أسقط الضمان في كسر آلات الطرب وإتلافها.

٢ - أنه كان يرى الإنكار على صاحبها - ولو كان صبيًا - بكسر الآلة التي معه.

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» (٢١/٦٢١) و«زاد المعاد»: (٥/٦٦٠، و٦٧١، و٦٧٦، و٧٠٠)، و«الطرق الحكيمة»: (١/٣٩٦) و«أحكام أهل الذمة»: (١/١٨٥).

٣ - أنه كان يرى التعزير علي أصحابها إذا رفع أمرهم إلى الحاكم بما لا يزيد على عشرة أسواط .

وإليك بعض نصوصه الدالة على ذلك :

١ - عن أبي حصين ، أن شريحاً ، «أتى في طنبور ، فلم يقض فيه بشيء . . . ، وقال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : «هو منكر . لم يقض فيه بشيء»^(١) .

٢ - أن محمد بن أبي حرب ، حدثهم قال : قلت لأبي عبد الله : «رجل لقي رجلاً ومعه عود ، أو طبل ، أو طنبور مغطى ؟ قال : يكسره»^(٢) .

٣ - قال عمر بن الحسين : كسر أحمد بن حنبل طنبوراً في يد غلام لأبي عبد الله بن نصر بن حمزة . . . »^(٣) .

٤ - أن أبا الصقر يحيى بن يزداد الوراق حدثهم أنه ، سأل أبا عبد الله عن الرجل ، يضرب بالعود ، والطنبور ، والمزامير ، هل عليه أدب ؟ وكم الأدب فيه إذا رفع إلى السلطان ؟ فقال : «عليه أدب ، ولا أرى يجاوز بالأدب عشرة»^(٤) .

تنبيه :

أقرّ الجديع بأن مذهب الإمام أحمد في الغناء بآلات الطرب هو التحريم ، حيث قال - ص ٢١٠ - تحت عنوان (رأي الإمام أحمد بن حنبل) :

«أما في الموسيقى فالبيّن من مذهبه تحريم الآلات : كالطنبور ، والعود ، والمزامير ، والطبل» .

(١) «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» : (ص / ٧١) للخلال .

(٢) المصدر السابق : (ص / ٦٧) .

(٣) المصدر السابق : (ص / ٦٨) .

(٤) المصدر السابق : (ص / ٦١) .

خلاصة هذا المبحث:

نخلص مما سبق إلى أنَّ مذهب الأئمة الأربعة هو تحريم الغناء بآلات الطرب، وأنَّ من نسب إلى أحدهم القول بالإباحة، فقد كذب وافتري، وإليك أقوال الأئمة المحققين في هذا الجانب؛ لتعلم حق العلم أنَّ ما قرَّره الجديع ليس من التحقيق العلميِّ في شيء:

١ - يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «أما السَّماعُ المشتمل على الشبابات^(١)، والدفوف المصلصلة فمذهب الأئمة الأربعة تحريمه، وذكر أبو عمرو بن الصلاح أن هذا ليس فيه خلاف في مذهب الشافعي، فإنَّ الخلاف إنما حكي في اليراع^(٢) المجرد مع أن العراقيين من أصحاب الشافعي لمذكروا في لذلك نزاعاً ولا مقدمة الخراسانيين وإنما ذكره متأخرو الخراسانيين.

ولهذا قال الفقهاء: أن من أتلّفها فلا ضمان عليه إذا أزال التالف المحرم وإن أتلّف المالية ففيه نزاع ومذهب أحمد المشهور عنه، ومالك أنه لا ضمان في هذه الصور أيضاً^(٣).

* * *

(١) جمع الشبابة، وهي: آلة موسيقية أشبه ما تكون بالمزمار، انظر: «تفسير الألوسي»: (٤٢١/١٥)، و«فيض القدير»: (٤٣٣/٦)، و«تهذيب الأسماء» (٢٩٤/٤) للنووي و«مقدمة ابن خلدون» (ص/٤٦٩).

(٢) اليراع: «القصب الواحدة يراعة، قال صاحب المحكم في باب العين مع الهاء والراء: الهيرة القصبة التي يزمر بها الراعي»، «تهذيب الأسماء» (٢٩٤/٤)، وانظر: «لسان العرب» (٣٥٣/٣).

(٣) مجموع الفتاوى: (٣٩/٣).

الفصل السادس:

حُكْمُ الغناءِ والموسيقى

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الأول: حكم الغناء بآلات الطرب
والموسيقى، والردُّ على الشبهات

حُكْمُ الْغِنَاءِ بِآلَاتِ الطَّرْبِ وَالْمَوْسِيقَى

• أَوَّلًا: بيانُ الحكمِ الشرعيِّ القاطعِ في الغِناءِ بِآلَاتِ الطَّرْبِ:

ثَبَّتْ بِالْأَدِلَّةِ الْقَاطِعَةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ، تَحْرِيمُ الْغِنَاءِ بِآلَاتِ الطَّرْبِ وَالْمَوْسِيقَى، وَتَقَرَّرَ لَدَى كُلِّ طَالِبٍ لِلْحَقِّ، مُرِيدٍ لِلْحَقِيقَةِ، هَذَا الْحُكْمُ الَّذِي تَتَابَعَ عَلَيْهِ أَئِمَّةُ الْإِسْلَامِ الْعَدُولُ الثَّقَاتُ مَعَ تَعَاقُبِ الدُّهُورِ، وَتَبَاعُدِ الدُّوَرِ؛ جَزِيًّا عَلَى سَنَنِ الْهُدَى وَطَرَائِقِهِ، وَعَمَلًا بِقَوَاعِدِ الْحَقِّ وَأُصُولِهِ الَّتِي هِيَ بِمِثَابَةِ الْحَصَنِ الْحَصِينِ، وَالذَّرْعِ الْمَتِينِ أَمَامَ سِيْهَامِ التَّدْلِيسِ وَالتَّحْرِيفِ وَالشُّذُوذِ، الَّتِي كَانَتْ وَلَا تَزَالُ تُشَكِّلُ سَلَاحَ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ الَّذِي طَالَمَا شَغَبُوا بِهِ عَلَى الْحَقِّ وَأَهْلِهِ عَلَى مَرِّ الدُّهُورِ، وَكَرَّ الْعُصُورِ.

ثَانِيًا: الرَّدُّ عَلَى الشَّبَهَاتِ:

الشُّبُهَةُ الْأُولَى: قَالَ الْجَدِيعُ ص ٢١٨ - ٢١٩: «الْأَصْوَاتُ الْمَوْزُونَةُ الْخَارِجَةُ مِنْ آلَاتِ الْمَعَازِفِ طَيِّبَةٌ فِي الْأَسْمَاعِ، حَسَنَةٌ فِي الْعُقُولِ؛ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ اسْتُعْمِلَتْ مَقَائِيسَ لِلْأَصْوَاتِ الْحَسَنَةِ الْمَحْبُوبَةِ.

كَمَا شَبَّهَ بِهَا الصَّوْتُ الْحَسَنُ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: «لَقَدْ أُوتِيتَ مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ»، فَشَبَّهَ حُسْنَ صَوْتِهِ بِالْمِزْمَارِ، وَلَا يُشَبَّهُ بِمَذْمُومٍ، فَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَيْسَ لَنَا مِثْلُ السَّوْءِ».

وَقَالَ التَّابِعِيُّ الْكَبِيرُ أَبُو عُثْمَانَ الْهَدْيِيُّ: مَا سَمِعْتُ مِزْمَارًا وَلَا طَنْبُورًا وَلَا صَنْجًا أَحْسَنَ مِنْ صَوْتِ أَبِي مُوسَى، إِنْ كَانَ لِيُصَلِّيَ بِنَا فَنَوُدُّ أَنْهُ قَرَأَ الْبَقْرَةَ، مِنْ

حُسْنِ صَوْتِهِ .

فكأنه يقول: سَمِعْتُ أصواتَ المزاميرِ . . . ، أي أحلى الأنغامِ الموسيقيةِ لهذه الآلاتِ ، فكانَ صَوْتُ أبي موسى بالقرآنِ أحلى وأعذبَ منها ، فاستساعَ التشبيهَ للصَّوتِ الحسنِ بأصواتِها ، بجامعِ الحُسْنِ المؤثِّرِ في القلوبِ .

الرَّدُّ والتَّعليقُ :

إدَّعى الجديعُ أَنَّ الأصواتَ الخارجةَ مِنْ آلاتِ المعازِفِ ، قدِ اسْتَعْمِلَتْ في الشَّرِيعَةِ مَقاييسَ للأصواتِ الحسنَةِ المحبوبةِ ؛ مِنْ أَجْلِ حُسْنِهَا في العُقُولِ ، وَطِيبِهَا في الأَسْمَاعِ ، وَقَدْ بَنَى دَعْوَاهُ تِلْكَ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَبَّهَ حُسْنَ صَوْتِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ﷺ بِالْمِزْمَارِ ، حِينَما كَانَ قَارِئًا لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ تَلْكَمَ الدَّعْوَى فِي غَايَةِ الْفَسَادِ وَالْبَطْلَانِ ؛ لِما يَلِي مِنَ الْوُجُوهِ :

١ - أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ تَشْبِيهُ أَصْلًا ؛ لِأَنَّ الْمِزْمَارَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ ، يُطْلَقُ عَلَى الصَّوْتِ الْحَسَنِ^(١) ، وَالْمَقْرَرُ فِي الْأَصُولِ : أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْكَلَامِ الْحَقِيقَةُ ، وَلَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهَا إِلَى الْمَجَازِ إِلَّا بِدَلِيلٍ ، وَإِذَا دَارَ الْكَلَامُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ ، فَالْحَقِيقَةُ هِيَ الْأَصْلُ^(٢) .

(١) «أساس البلاغة» : (٢٠١ / ١) للزمخشريّ ، و«تهذيب اللغة» : (٣٦٢ / ٣) للأزهريّ ، و«أحكام القرآن» : (١٤ / ٢٦٥) ، و«تفسير الرّازي» : (٤١١ / ٣) ، و«فتح الباري» : (٢٧٢ / ١٤) ، و«مسلم» : (٣ / ١٤٦ - بشرح النووي) ، و«حاشية السندي على ابن ماجه» : (١٣٤ / ٣) ، و«الديباج على مسلم» : (٢ / ٣٩٣) ، و«تحفة الأحوذى» : (٩ / ٢٩٦) ، و«الاستقامة» : (١ / ٢٩٣) لابن تيمية ، و«كشف القناع عن حكم الوجد والسّماع» : (ص / ١١٧ - ١١٨) .

(٢) انظر : «المستصفى» : (١ / ١٩٠ ، ٢ / ١٦٦) للغزاليّ ، و«المحصول» : (١ / ٤٧٥ ، ٣ / ٣٠) للرّازيّ ، و«البحر المحيط» : (٢ / ٣٨٧) للزّركشيّ ، و«شرح الكوكب المنير» : (١ / ٩١ ، ٢ / ١١٢ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩) لابن التّجار ، و«أصول السّرخسيّ» : (١ / ١٩٦) للسّرخسيّ ، و«قواطع الأدلة» : (١ / ٢١٠) للسّمعانيّ ، و«الفصول في الأصول» : (١ / ١٦٥ و ٢٣٣ و ٢٣٥ و ٢٤٩ و ٣٢٧ و ٣٢٩ و ٣٤٤ ، ٢ / ١٢٩) للجصاص ، و«الفروق» : (٢ / ٣١٣) للقرافيّ .

وعليه؛ فَإِنَّ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ: «لَقَدْ أُوتِيَتْ مِزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ»، أَي: صَوْتًا حَسَنًا، كَمَا أُوتِيَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِي آتَاهُ اللَّهُ صَوْتًا عَظِيمًا، كَانَ غَايَةً فِي الْحَسَنِ وَالْجَمَالِ، إِلَى دَرَجَةٍ أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَبَّحَ بِهِ تُسَبِّحُ مَعَهُ الْجِبَالُ الرَّاسِيَاتُ، الصُّمُّ الشَّامِخَاتُ، وَتَقِفُ لَهُ الطُّيُورُ السَّارِحَاتُ، وَالْعَادِيَاتُ وَالرَّائِحَاتُ، وَتُجَاوِبُهُ بِأَنْوَاعِ اللُّغَاتِ^(١).

وَمِمَّا يُقَرَّرُ أَنَّ الْمِزْمَارَ فِي سِيَاقِ النَّصِّ هُوَ الصَّوْتُ الْحَسَنُ حَقِيقَةً لَا مَجَازًا، أَمْرَانِ اثْنَانِ:

أَوَّلُهُمَا: أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى لِلْحَدِيثِ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْمِزْمَارِ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى، هُوَ: الصَّوْتُ، وَلَيْسَ الْآلَةُ الَّتِي يُزْمَرُ بِهَا، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْحَدِيثَ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا؛ فَقَدْ جَاءَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْسَجَةَ، عَنْ الْبَرَاءِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - وَسَمِعَ أَبَا مُوسَى يَقْرَأُ - فَقَالَ: «كَأَنَّ هَذَا مِنْ أَصْوَاتِ آلِ دَاوُدَ»، وَفِي لَفْظٍ آخَرَ: «كَأَنَّ صَوْتَ هَذَا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ»^(٢).

ثَانِيَهُمَا: أَنَّ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِي وَقَعَ التَّشْبِيهُ بِهِ، لَمْ يَكُنْ لَدَيْهِ آلَةٌ مِزْمَارٍ،

(١) انظر: «تفسير ابن كثير»: (٥/٣٥٨، ٦/٤٩٧)، و«تفسير القرطبي»: (١٤/٢٦٥)، و«فتح الباري»: (٥/١٢٥، ١٤/٢٤٠).

(٢) اللَّفْظُ الْأَوَّلُ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي: «خلق أفعال العباد»: (٢/١٣٥ - برقم ٢٥٨)، وَاللَّفْظُ الثَّانِي أَخْرَجَهُ الرُّوْيَانِيُّ فِي «مسنده»: (١/٢٤٤ - برقم ٣٥٦)، وَأَبُو يَعْلَى فِي «مسنده»: (٣/٢٣٢، ٢٧٥)، مِنْ طَرِيقِ قَتَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ التَّهْمِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْسَجَةَ بِهِ، وَقَتَانُ هَذَا مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَثَقَّهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَقَالَ فِيهِ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَلَوْ سَلَّمْنَا بضعفه، فَإِنَّهُ مِنَ النَّوعِ الْيَسِيرِ الَّذِي يَنْجَبِرُ بِالْمَتَابَعَاتِ أَوْ الشَّوَاهِدِ، كَمَا حَكَمَ بِذَلِكَ ابْنُ حَجَرٍ، حَيْثُ قَالَ فِيهِ: «مقبول». انظر: «ميزان الاعتدال»: (٣/٣٩٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٨/٣٤٣ - ٣٤٤)، و«تقريب التهذيب»: (ص/٨٠٢).

وَالْحَدِيثُ لَهُ شَوَاهِدٌ يَتَقَوَّى بِهَا، كَمَا فِي رِوَايَةِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ﷺ، وَمِنْ هُنَا صَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي: «صحيح الجامع»: (٥/٢٦ - برقم ٤٩٩٩) وَذَكَرَ لَهُ شَوَاهِدَ كَثِيرَةً، كَمَا صَحَّحَهُ مُحَقِّقُ «خلق أفعال العباد»: (فهد بن سليمان الفهد)، انظر: «خلق أفعال العباد»: (٢/١٣٥ - ١٣٦ - الحاشية).

يُزْمَرُ بِهَا، وَإِنَّمَا أُوتِيَ صَوْتًا - كَمَا ذَكَرْنَا آنفًا - قَدْ بَلَغَ الذَّرْوَةَ فِي الْعِظَمَةِ وَالْجَمَالِ .

٢ - حُسْنُ أَصْوَاتِ الْمَعَازِفِ فِي الْعُقُولِ، وَكَوْنُهَا طَيِّبَةً فِي الْأَسْمَاعِ، هِيَ النَّتِيجَةُ الَّتِي وَصَلَ إِلَيْهَا الْجَدِيعُ مِنْ خِلَالِ مُقَدِّمَاتٍ تَسْلُسِلِيَّةٍ، كَمَا يَلِي :

أ - المقدمة الأولى : لَا يُشَبَّهُ مَمْدُوحٌ بِمَذْمُومٍ ؛ اسْتِنَادًا لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوِّءِ» .

ب - المقدمة الثانية : شَبَّهَ النَّبِيُّ ﷺ الصَّوْتَ الْحَسَنَ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ - وَهُوَ مَمْدُوحٌ - بِالْمِزْمَارِ - ، كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

ج - النَّتِيجَةُ إِذَا أَنَّ صَوْتَ الْمِزْمَارِ حَسَنٌ مَمْدُوحٌ، لِأَنَّهُ لَا يُشَبَّهُ مَمْدُوحٌ بِمَذْمُومٍ .

النَّاظِرُ فِي الْمَقْدَمَةِ الْأُولَى، يَلْحَظُ أَنَّ الْقَاعِدَةَ الَّتِي وَضَعَهَا الْجَدِيعُ، وَهِيَ : «لَا يُشَبَّهُ مَمْدُوحٌ بِمَذْمُومٍ»، لَيْسَتْ صَحِيحَةً بِإِطْلَاقٍ ؛ لِذَا فَإِنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى إِعَادَةِ نَظَرٍ، وَتَفْحُصٍ، مِنْ خِلَالِ تَحْرِيرِهَا، وَالتَّدْقِيقِ فِيهَا، وَلَا يَكُونُ هَذَا إِلَّا بِالتَّأَمُّلِ فِي سِيَاقِ النَّصِّ الَّذِي اسْتَنْبَطَ مِنْهُ الْجَدِيعُ تِلْكَ الْقَاعِدَةَ، وَالْوُقُوفِ عَلَى مُفْرَدَاتِهِ بِدِقَّةٍ .

وَالْجَدِيعُ سَاقَ جُزْءًا مِنَ النَّصِّ، وَهَذَا الْجُزْءُ لَا يَكْفِي فِي فَهْمِ النَّصِّ عَلَى وَجْهَتِهِ الصَّحِيحَةِ، وَمِنْ ثَمَّ لَا يُمَكِّنُ اسْتِخْلَاصُ الْقَاعِدَةِ مِنْهُ بِالصُّورَةِ الْمَطْلُوبَةِ ؛ مِمَّا يُحْتَمُّ عَلَيْنَا أَنْ نَسُوقَ النَّصَّ النَّبَوِيَّ كَامِلًا غَيْرَ مَنْقُوصٍ، وَهُوَ :

«الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوِّءِ» .

فِي هَذَا الْحَدِيثِ شَبَّهَ النَّبِيُّ ﷺ الشَّخْصَ الَّذِي يُعْطِي عَطِيَّةً لِأَحَدٍ مَا، ثُمَّ يَعُودُ لِيُطَالِبَ بِهَا، بِالْكَلْبِ يَقِيءُ ثُمَّ يَأْكُلُهُ، وَهَذَا الْمَثَلُ مِنْ بَابِ التَّفْصِيحِ لِهَذَا الْفِعْلِ، وَالزَّجْرِ لِصَاحِبِهِ^(١) .

(١) انظر : «فتح الباري» : (١١٩/٨)، و«فيض القدير» : (٤٨٦/٤) .

هَذَا هُوَ مَغْزَى النَّصِّ، وَالْمُرَادُ بِهِ، وَنَأْتِي الْآنَ لِذِكْرِ الْقَاعِدَةِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ تُسْتَخْلَصَ مِنْهُ، وَهِيَ:

«أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْبَتَّةُ أَنْ نُشَبِّهَ شَيْئًا حَسَنًا مَمْدُوحًا بِشَيْءٍ آخَرَ فِي صِفَةٍ مَذْمُومَةٍ تَخْتَصُّ بِهِ سِوَاءِ كَانَ هَذَا الشَّيْءُ مَذْمُومًا أَوْ غَيْرَ مَذْمُومٍ».

فَالنَّبِيُّ ﷺ إِذَا، لَمْ يُشَبِّهِ الْعَائِدُ فِي هَبْتِهِ بِالْكَلْبِ فِي ذَاتِهِ؛ وَلَوْ أَرَادَ ذَلِكَ ﷺ لَقَالَ: (العائدُ في هَبْتِهِ كَالْكَلْبِ)، وَكَانَ ذَلِكَ صَرِيحًا فِي ذَمِّ الْكَلْبِ فِي ذَاتِهِ بِإِطْلَاقٍ، غَيْرَ أَنَّ التَّشْبِيهَ لَمْ يَكُنْ بِهَذِهِ الصُّورَةِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ التَّشْبِيهُ عَلَى صِفَةٍ قَبِيحَةٍ مَذْمُومَةٍ لِلْكَلْبِ يَخْتَصُّ بِهَا؛ لِأَنَّ صِفَاتِ الْكَلْبِ لَيْسَتْ مَذْمُومَةً بِإِطْلَاقٍ؛ إِذْ إِنَّهُ يَمْتَّازُ بِبَعْضِ الصِّفَاتِ الْحَسَنَةِ كَالْوَفَاءِ وَالشَّفَقَةِ وَالتَّقَيُّظِ وَالنُّصْرَةِ؛ مِمَّا جَعَلَ الْعَرَبَ تَمَدَّحُ بِهِ فِي دَوَائِبِهَا الشُّعْرِيَّةِ، وَأَمْثَالِهَا النَّثْرِيَّةِ^(١)، وَالْقَاعِدَةُ فِي التَّشْبِيهِ أَنَّ الشَّيْءَ يَقْتَضِي مِنَ الْحَمْدِ وَالذَّمِّ بِحَسَبِ الشَّبهِ^(٢)، فَلَمَّا كَانَ التَّشْبِيهُ فِي النَّصِّ السَّابِقِ فِي صِفَةٍ قَبِيحَةٍ، اقْتَضَى ذَلِكَ الذَّمَّ، وَالْعَكْسُ بِالْعَكْسِ.

يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْمُؤْمَنُ مُنْزَعٌ عَنْ مَثَلِ السُّوءِ، فَإِذَا كَانَ لَهُ مَثَلُ سُوءٍ مِنَ الْكَلْبِ، كَانَ مَذْمُومًا بِقَدْرِ ذَلِكَ الْمَثَلِ السُّوءِ»^(٣).

وَيَقُولُ أَيْضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَمَّا فِعْلُ الْبَهِيمَةِ، فَهُوَ كَرَامَةِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَمُعْجِزَةٌ

(١) انظر: «مجمع الأمثال»: (١/٥١، ٣٥٢، ٣٥٩) للميداني، و«الحيوان»: (١/٦٤، ٦٦، ٩٤-٩٧، ١١٤-١١٥، ١٣١، ١٥٠ و ٣٩١)، للجاحظ، و«الرسائل»: (١/٢٥٩) للجاحظ، و«العقد الفريد»: (١/١٧٣) لابن عبد ربه، وَمِنْ اللَّطَائِفِ الَّتِي تُذَكِّرُ فِي هَذَا الْبَابِ، أَنَّ الْإِخْبَارِيَّ، صَاحِبَ التَّصَانِيفِ: (أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفِ الْمَرْزَبَانِ) الْمَتَوَفَى عَامَ ٣٠٩ هـ، أَلَفَ كِتَابًا سَمَّاهُ: «فَضْلُ الْكِلَابِ»، رَوَى فِيهِ صَنُوفًا مِنْ خِصَالِهَا، وَعَرَضَ فِيهِ الْحَمِيدَ مِنْ صِفَاتِهَا، وَمَا انْطَبَعَتْ عَلَيْهِ مِنْ وِفَاءٍ وَأَمَانَةٍ!! انظر: «العبر في خبر من غبر»: (١/١١٤) لِلذَّهَبِيِّ، و«لسان الميزان»: (٢/٣٨١)، و«الضوء اللامع»: (٣/٢٤١) لِلسَّخَاوِيِّ.

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى»: (٢٥٨/٣٢).

(٣) المصدر السابق.

أَكْرَمَهُ اللَّهُ بِهَا، وَلَا فَافْعَالُ الْبَهَائِمِ لَا تَصْلُحُ بِمُجَرَّدِهَا شَرِيعَةً لِبَنِي آدَمَ، لَكِنْ يَقَعُ
الِاسْتِدْلَالُ بِهَا مِنْ بَابِ التَّنْبِيهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ ﷺ: «الْعَائِدُ فِي هَيْبَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي
قَيْئِهِ لَيْسَ لَنَا مَثَلُ السَّوْءِ».

فَإِذَا كَانَ فِعْلُ الْآدَمِيِّ مِمَّا يُذَمُّ مِنْ فِعْلِ الْبَهَائِمِ نَهَى عَنْهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا صَدَرَ مِنَ
الْبَهِيمَةِ مَا تُحْمَدُ عَلَيْهِ يُقَالُ «^(١)».

تَأْسِيسًا عَلَى هَذِهِ الْحَقِيقَةِ، نَقُولُ:

إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَبَّهَ الصَّوْتَ الْحَسَنَ بِالْقُرْآنِ بِالْمِزْمَارِ، لَا فِي صِفَةِ الطَّرِبِ الْقَبِيحَةِ
الَّتِي ذُمَّ الْمِزْمَارُ بِهَا، بَلْ فِي صِفَةِ التَّأثيرِ وَاللَّذَّةِ وَالِاسْتِحْلَاءِ، وَهَذَا التَّشْبِيهُ لَيْسَ فِي
نَوْعِيَةِ الصِّفَةِ وَحَقِيقَتِهَا، وَإِنَّمَا فِي أَصْلِ الصِّفَةِ وَجِنْسِهَا، فَكَمَا أَنَّ أَهْلَ الطَّرِبِ
يَتَأَثَّرُونَ بِصَوْتِ الْمِزْمَارِ، وَيَجِدُونَ لَهُ لَذَّةً وَحِلَاوَةً، كَذَلِكَ فَإِنَّ أَهْلَ الْقُرْآنِ يَتَأَثَّرُونَ
بِصَوْتِ الْقَارِئِ الْحَسَنِ بِالْقُرْآنِ، وَيَجِدُونَ لَذَّةً وَحِلَاوَةً.

إِذَا؛ فَالْقَدْرُ الْمَشْتَرَكُ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ التَّشْبِيهُ هُوَ فِي أَصْلِ الصِّفَةِ وَجِنْسِهَا، لَا فِي
نَوْعِهَا وَحَقِيقَتِهَا؛ وَهَذَا النَّوعُ مِنَ التَّشْبِيهِ سَائِعٌ عِنْدَ الْعَرَبِ، مَشْهُورٌ فِي دَوَائِبِهِمْ،
يُعْرَفُ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْبَلَاغَةِ بِ: «التَّشْبِيهِ الْعَقْلِيِّ» الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الْإِشْتِرَاكُ فِي الصِّفَةِ
وَاقِعًا فِي حُكْمِ لَهَا وَمُقْتَضَى؛ بِخِلَافِ التَّشْبِيهِ الْحَقِيقِيِّ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ الْإِشْتِرَاكُ فِي
الصِّفَةِ وَاقِعًا فِي نَفْسِهَا وَحَقِيقَتِهَا^(٢)؛ فَصَوْتُ الْمِزْمَارِ يَشْتَرِكُ مَعَ صَوْتِ الْقَارِئِ
الْحَسَنِ بِالْقُرْآنِ لَا فِي نَوْعِ الصَّوْتِ وَلَا فِي حَقِيقَتِهِ، فَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْبُعْدِ وَالْبُؤْنِ كَمَا
بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَمَنْ سَاوَى بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ، فَلَا رَيْبَ فِي انْحِرَافِهِ غَايَةً
الْإِنْحِرَافِ عَنْ مِيزَانِ الْعَدْلِ وَالْحَقِّ وَالصَّوَابِ.

وَالْحَقُّ أَنَّ التَّشْبِيهِ، قَدْ وَقَعَ مِنْ جِهَةِ حُكْمٍ وَأَمْرٍ تَقْتَضِيهِ الصِّفَةُ، وَهُوَ مَا يَجِدُهُ
السَّمْعُ لِلصَّوْتِ مِنَ التَّأثيرِ وَاللَّذَّةِ وَالْحِلَاوَةِ، مَعَ تَغَايِيرِ نَوْعِيَةِ هَذَا التَّأثيرِ، وَحَقِيقَةِ

(١) الرد على البكري: (١/ ٢٨٥).

(٢) انظر: «أسرار البلاغة»: (ص/ ٨٧ - ١٠٤) للجرجاني.

تلكم اللذة والحلاوة؛ فسامع القرآن بالصوت الحسن، يجد تأثيراً طيباً، ويتذوق لذة وحلاوة إيمانية تدفعه قدماً للسير في ميادين الخير والطاعة والعمل الصالح، يعكس السامع لصوت المزمار، حيث يجد له تأثيراً خبيثاً، ويتذوق لذة وحلاوة شيطانية، تؤزّه أزا للانغماس في مستنقعات الشر والمعصية والرديلة، وواقع الأنفس في آفاق العالم يشهد بالحقيقتين كلتيهما.

٣ - جاء في السنة الصحيحة نصوص وقع فيها تشبيه ممدوح بمذموم؛ وهذا من شأنه أن يبطل قاعدة الجديع: «أنه لا يشبه بمذموم» هكذا بإطلاق دونما قيود أو ضوابط، ويستأصلها من جذورها، مع التنبيه على أن هذا التشبيه الواقع في هذه النصوص، لم يكن أبداً في صفة مذمومة قبيحة - كما ذكرنا آنفاً - وإنما كان في صفة حسنة ممدوحة، أو في أصل صفة وجنسها، بعيداً عن نوعها وحقيقتها، بحيث تكون حقيقتها حسنة ممدوحة في الشيء الممدوح، وقبيحة مذمومة في الشيء المذموم، وإليك أخي القارئ هذه النصوص الواضحة؛ لتستبين لك الحجة، وتوضح لك المحجة - بإذن الله تعالى -:

أ - عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخْيَانًا يَأْتِينِي مِثْلَ صَلَصلةِ الْجَرَسِ...»^(١).

فالنبي ﷺ في هذا الحديث، شبه الوحي وهو ممدوح بصوت الجرس وهو مذموم، وهذا يبطل ما ذهب إليه الجديع في قاعدته التي وضعها بإطلاق، والصواب أن المحمود لا يشبه بالمذموم في صفة قبيحة تتعلق بالمذموم، أما إن وقع التشبيه - كما في الحديث - في صفة حسنة غير مذمومة، فهذا سائغ في اللغة والشريعة.

وهاهو الإمام ابن حجر رحمته الله يحرر لنا هذه القاعدة تحريراً دقيقاً شافياً، يكتب

(١) أخرجه البخاري في «صحيحه» (كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، ١/٦١/٢) ومسلم في «صحيحه» (١٥/٣٢٣/٢) برقم (٦٢٠٥).

بِمَاءِ الذَّهَبِ فِي صَحَائِفَ مِنْ نُورٍ؛ فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«إِنْ قِيلَ: الْمَحْمُودُ لَا يُشَبَّهُ بِالْمَذْمُومِ، إِذْ حَقِيقَةُ التَّشْبِيهِ إِلْحَاقُ نَاقِصٍ بِكَامِلٍ، وَالْمُشَبَّهُ الْوَحْيِيُّ وَهُوَ مَحْمُودٌ، وَالْمُشَبَّهُ بِهِ صَوْتُ الْجَرَسِ وَهُوَ مَذْمُومٌ لِصِحَّةِ النَّهْيِ عَنْهُ وَالتَّنْفِيرِ مِنْ مُرَافَقَةِ مَا هُوَ مُعَلَّقٌ فِيهِ وَالْإِعْلَامُ بِأَنَّهُ لَا تَضَحِيهِمُ الْمَلَائِكَةُ كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُمَا، فَكَيْفَ يُشَبَّهُ مَا فَعَلَهُ الْمَلَكُ بِأَمْرٍ تَنْفِرُ مِنْهُ الْمَلَائِكَةُ؟ وَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ فِي التَّشْبِيهِ تَسَاوِي الْمُشَبَّهِ بِالْمُشَبَّهِ بِهِ فِي الصِّفَاتِ كُلِّهَا، بَلْ وَلَا فِي أَحْصَ وَصْفٍ لَهُ، بَلْ يَكْفِي إِشْتِرَاكُهُمَا فِي صِفَةٍ مَا، فَالْمَقْصُودُ هُنَا بَيَانُ الْجِنْسِ، فَذَكَرَ مَا أَلِفَ السَّامِعُونَ سَمَاعَهُ تَقْرِيْبًا لِأَفْهَامِهِمْ. وَالْحَاصِلُ أَنَّ الصَّوْتَ لَهُ جِهَتَانِ: جِهَةٌ قُوَّةٌ وَجِهَةٌ طِينٌ، فَمِنْ حَيْثُ الْقُوَّةُ وَقَعَ التَّشْبِيهِ بِهِ، وَمِنْ حَيْثُ الطَّرْبُ وَقَعَ التَّنْفِيرُ عَنْهُ وَعُلِّلَ بِكَوْنِهِ مِزْمَارَ الشَّيْطَانِ»^(١).

ب - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَدِمَ رَجُلَانِ مِنَ الْمَشْرِقِ، فَخَطَبَا، فَعَجِبَ النَّاسُ لِبَيَانِهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا - أَوْ - إِنَّ بَعْضَ الْبَيَانِ لَسِحْرٌ»^(٢).

النَّاظِرُ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ، يَلْحَظُ بِجَلَاءٍ لَا غُمُوضَ فِيهِ وَلَا خَفَاءَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَبَّهَ الْبَيَانَ الَّذِي يَدْخُلُ فِي دَائِرَةِ الْمَمْدُوحِ^(٣) بِالسَّحْرِ الَّذِي يَدْخُلُ قِطْعًا فِي دَائِرَةِ الْمَذْمُومِ، لَكِنَّ هَذَا التَّشْبِيهَ لَمْ يَكُنْ الْبَيِّنَةُ فِي صِفَةٍ مَذْمُومَةٍ، وَإِنَّمَا كَانَ فِي أَصْلِ صِفَةِ الْإِسْتِمَالَةِ وَجِنْسِهَا.

(١) «فتح الباري»: (٣/١).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه»: (كتاب النكاح، باب الخطبة، ١٧/٢١٥/ برقم ٥١٤٦)، ومسلم في «صحيحه»: (٥/٤٠٧/ برقم ٢٠٤٦).

(٣) رَجَّحُ جَمْعُ مِنَ الْأُثْمَةِ الْمُحَقِّقِينَ كَالنَّوَوِيِّ، وَابْنُ عَبْدِ لَبْرِ، وَالْأَلُوسِيِّ، أَنَّ قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا»، جَاءَ فِي سِيَاقِ الْمَدْحِ وَالنَّشَاءِ وَالتَّفْضِيلِ لِلْبَيَانِ وَالْإِطْرَاءِ لَهُ، وَهُوَ الَّذِي تَدُلُّ عَلَيْهِ سِيَاقَةُ الْخَبَرِ وَلَفْظُهُ. انظر: «مسلم»: (٣/٢٤٩ - بشرح النووي)، و«التمهيد»: (٥/١٧١ و١٧٤)، و«الاستذكار»: (٨/٥٥٧) لابن عبد البر، و«روح المعاني»: (١/٤٣٨).

أَمَّا حَقِيقَةُ الصِّفَةِ وَأَثَرُهَا، فَهِيَ حَسَنَةٌ مَمْدُوحَةٌ فِي الْبَيَانِ إِذْ أَنَّ فِيهِ اسْتِمَالَةً لِلنَّفْسِ، وَجَذْبًا لَهَا نَحْوَ الْحَقِّ، وَهِيَ قَبِيحَةٌ مَذْمُومَةٌ فِي السَّحْرِ، لِأَنَّ فِيهِ اسْتِمَالَةً لِلنَّفْسِ لِلْبَاطِلِ، وَجَذْبًا لَهَا نَحْوَهُ.

قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَكَيْفَ يُذَمُّ الْبَيَانُ، وَقَدْ عَدَّدَ اللَّهُ بِهِ النِّعَمَةَ عَلَى عِبَادِهِ، فَقَالَ: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ ③ عِلْمُهُ الْبَيَانُ»، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعَدَّدَ عَلَى عِبَادِهِ إِلَّا مَا فِيهِ عَظِيمُ النِّعَمَةِ عَلَيْهِمْ وَمَا يَنْبَغِي إِدَامَةً شُكْرِهِ عَلَيْهِ؟ فَمَا جَاءَ مِنَ الْبَيَانِ مُزِينًا لِلْحَقِّ، وَمُيَسِّرًا لَهُ فَهُوَ مَمْدُوحٌ، وَهُوَ الَّذِي قَالَ فِيهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: هَذَا السَّحَرُ الْحَلَالُ. وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ يَعْمَلُ فِي اسْتِمَالَةِ النَّفْسِ مَا يَعْمَلُ السَّحَرُ مِنْ اسْتِهْوَائِهَا، فَهُوَ سَحَرٌ عَلَى مَعْنَى التَّشْبِيهِ لَا أَنَّهُ السَّحَرُ الَّذِي هُوَ الْبَاطِلُ الْحَرَامُ» ④.

بِهَذَا تَتَذَكَّدُكَ الْأَسْسُ الَّتِي أَقَامَ الْجَدِيعَ قَاعِدَتَهُ تِلْكَ عَلَيْهَا، وَتَذْهَبُ - بِتَوْفِيقِ اللَّهِ - بِلَا رَجْعَةٍ فِي أَذْرَاجِ الرِّيَاحِ.

٤ - إِذَا كَانَتْ أَصْوَاتُ الْمَعَازِفِ حَسَنَةً مَمْدُوحَةً - كَمَا يَدَّعِي الْجَدِيعُ - فَأَيْنَ تَذْهَبُ إِذَا تِلْكَمُ النُّصُوصُ الْمَتَكَاثِرَةُ: الْقَرَأَتُ وَالْحَدِيثُ الَّتِي جَاءَ فِيهَا ذَمُّ أَصْوَاتِ الْمَعَازِفِ وَالْمِزَامِيرِ، وَالتَّرْهِيْبُ مِنْ أخطَارِهَا الْجَسِيمَةِ، وَشُرُورِهَا الْعَظِيمَةِ، وَإِطْلَاقُ صَوْتِ الشَّيْطَانِ عَلَيْهَا؛ بَيَانًا لِقُبْحِهَا الشَّدِيدِ، وَإِعْلَامًا بِفَظَاعَتِهَا، وَمَدَى مَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ مِنْ سُوءٍ وَشَنَاعَةٍ!!

أَدْعُ الْإِجَابَةَ لِلْقَارِئِ الْكَرِيمِ، بَعْدَ أَنْ يَتَأَمَّلَ مِلْيَا النُّصُوصَ الْآتِيَةَ، وَيُؤَمِّنَ فِيهَا النَّظَرَ:

أ - قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ ⑤ [لقمان: ٦].

(١) «شرح ابن بطال على صحيح البخاري»: (٥٦/١٨).

(٢) سَبَقَ الْكَلَامُ حَوْلَ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْآيَةِ، وَوَجَّهَ الاسْتِدْلَالَ مِنْهَا.

ب - قال تعالى : ﴿وَأَسْتَفْزِرُ مِنْ أُسْتَطَعَتْ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ﴾^(١) [الإسراء : ٦٤] .

ج - عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال : حدثني أبو عامر - أو أبو مالك - الأشعري والله ما كذبتني «سمع النبي ﷺ يقول : ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحرَّ والحريمَ والخمرَ والمعاذِفَ ، ولينزلن أقوام إلى جنب علم يروح عليهم بسارحة لهم ، يأتيهم - يعني الفقير - لحاجة فيقولوا : ارجع إلينا غداً حدثنا عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال : حدثني أبو عامر - أو أبو مالك - الأشعري والله ما كذبتني «سمع النبي ﷺ يقول : ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحرَّ والحريمَ والخمرَ والمعاذِفَ ، ولينزلن أقوام إلى جنب علم يروح عليهم بسارحة لهم ، يأتيهم - يعني الفقير - لحاجة فيقولوا : ارجع إلينا غداً فيبيئهم الله ، ويضع العلم ، ويمسحُ آخرين قردةً وخنزير إلى يوم القيامة»^(٢) .

د - عن عائشة رضي الله عنها قالت : «دخل علي رسول الله ﷺ وعندي جاريتان [من جوارى الأنصار] ، (وفي رواية : قيتتان) [في أيام منى ، تدفئان وتضربان] ، تُغنيان بغناء ، (وفي رواية : بما تقاولت ، وفي أخرى : تقاذفت) الأنصار يوم بُعث ، [وليستا بمغنيتين] ، فاضطجع على الفراش ، وحول وجهه ، ودخل أبو بكر [والنبي ﷺ متغشش بثوبه] فانتهرني ، (وفي رواية : فانتهرهما) وقال : مِزمارَةٌ (وفي رواية : مزمار الشيطان) عند (وفي رواية : أمزامير الشيطان في بيت) رسول الله ﷺ [مرتين؟!]

فأقبل عليه رسول الله ﷺ ، (وفي رواية : فكشف النبي ﷺ عن وجهه) فقال : دعهما [يا أبا بكر!] إن لكل قوم عيداً ، وهذا عيدنا ، فلما غفل غمزتهما فخرجتا»^(٣) .

(١) سبق الكلام حول تفسير هذه الآية ، ووجه الاستدلال منها .

(٢) سبق الكلام حول تخريج هذا الحديث ، ووجه الاستدلال منه .

(٣) سبق الكلام حول تخريج هذا الحديث ، ووجه الاستدلال منه .

هـ - عَنْ زَادَانَ أَبِي عُمَرَ عَنْ عَلِيمٍ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عَلَى سَطْحٍ مَعَنَا رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ يَزِيدُ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَبَسَا الْغِفَارِيَّ - وَالنَّاسُ يَخْرَجُونَ فِي الطَّاعُونَ، فَقَالَ عَبَسُ: يَا طَاعُونَ خُذْنِي، ثَلَاثًا يَقُولُهُ، فَقَالَ لَهُ عَلِيمٌ: لِمَ تَقُولُ هَذَا؟ أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ، فَإِنَّهُ عِنْدَ انْقِطَاعِ عَمَلِهِ، وَلَا يَرُدُّ فَيَسْتَعْتَبُ»، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَادِرُوا بِالْمَوْتِ سِتًّا: إِمْرَةً الشُّفَهَاءِ، وَكَثْرَةَ الشَّرِطِ، وَبَيْعَ الْحُكْمِ، وَاسْتِخْفَافًا بِالدِّمِّ، وَقَطِيعَةَ الرَّحِمِ وَنَشْوَا يَتَّخِذُونَ الْقُرْآنَ مَزَامِيرَ يُقَدِّمُونَهُ يُغْنِيهِمْ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْهُمْ فَقَهَا»^(١).

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ: قَالَ الْجَدِيدُ ص ٢٢٢ - ٢٢٣: «وَعَنْ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ مَعَاذِرِهِ فَلَمَّا انْصَرَفَ جَاءَتْ جَارِيَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ أَنْ رَدَّكَ اللَّهُ سَالِمًا أَنْ أَضْرِبَ بَيْنَ يَدَيْكَ بِالْذُّفِّ وَأَتَغْنَى.

فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ كُنْتُ نَذَرْتُ فَاضْرِبِي وَإِلَّا فَلَا». فَجَعَلَتْ تَضْرِبُ. وَذَكَرَ بَقِيَّةَ الْحَدِيثِ.

قُلْتُ: فَهَذَا الْحَدِيثُ حُجَّةٌ قَوِيَّةٌ فِي إِبَاحَةِ الْعَرْفِ وَالْغِنَاءِ بِغَيْرِ مَحْذُورٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِيهِ»، وَقَالَ: «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ»، وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا وَفَاءَ لِنَذَرٍ فِي مَعْصِيَةٍ».

فَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ الْمَرْأَةُ نَذَرَتْ نَذْرًا مُحَرَّمًا لَمَا أُذِنَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ بِالْوَفَاءِ بِهِ، وَإِنَّمَا أُذِنَ لَهَا لَكُونِهَا نَذَرَتْ مُبَاحًا.

وَلَا حِظَّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَعَلَ النَّذْرَ هُوَ عِلَّةُ الْإِذْنِ، وَلَيْسَ لِمَقَامِهِ وَشَخْصِهِ ﷺ،

(١) سَبَقَ الْكَلَامُ حَوْلَ تَخْرِيجِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَوَجْهُ الاسْتِدْلَالِ مِنْهُ.

كما قد يتعلّق به بعضهم، ألم تره قال: «إِنْ كُنْتَ نَذَرْتَ فَاضْرِبِي، وَإِلَّا فَلَا»^(١).

(١) قال العلامة السعد - وفقه الله - : «وهذا الحديث صحيح، وقد جاء من أربعة طرق عن حسين بن واقد:

١- علي بن الحسن بن شقيق، عند البيهقي (٧٧/١٠)، وهو أوثق من رواه عنه، فيما وقفت عليه.

٢- زيد بن الحباب، عند أحمد (٣٥٣/٥)، وابن أبي عاصم في السنة (١٢٨٦).

٣- أبي ثُميلة، يحيى بن واضح، عند أحمد (٣٥٦/٥)، وابن حبان (٢٣١/١٠).

٤- علي بن الحسين بن واقد، عند الترمذي (٣٦٩٠).

كلهم عن حسين بن واقد، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه.

وهذا إسناد جيد.

وقد اتفقوا جميعهم عن حسين بن واقد؛ أن امرأة نذرت أن تضرب بالدف.

وتفرد علي بن الحسين بن واقد، بزيادة (وأَتَغَنَى).

وقال الترمذي بعد أن أخرجها: حسن صحيح غريب.

قلت: وهذه الزيادة منكّرة، فيما يظهر؛ وذلك من ثلاثة أوجه:

١- أن علي بن الحسين، تفرد بها عن باقي أصحاب حسين بن واقد، وفيهم من هو أوثق منه بكثير، فعلي

ابن الحسن بن شقيق: ثقة من الحفاظ، كيف وإذا انضم إليه يحيى بن واضح، وزيد بن الحباب؟.

ومما يزيد رواية الجماعة تأكيداً، أن هذا الحديث قد رواه، كما تقدم؛ أبو داود، ومن طريقه البيهقي: عن

مسدد، عن الحارث بن عبيد الإيادي، عن عبيد الله بن الأخنس، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده

به؛ وليس فيه هذه الزيادة.

وهذا الإسناد وإن كان فيه ضعفاً؛ لأن الحارث بن عبيد لا يُحتج به، إلا أنه يتقوّى بالذي قبله.

٢- أن علي بن الحسين فيه ضعف، ومثله لا يُحتمل تفرده.

٣- أن في نفس رواية علي بن الحسين، أن الرسول ﷺ لما أذن لها بضرب الدف، قال: (فضربت). ولم

يقُل: (وتَغَنَّت).

وأما الجواب عن تصحيح الترمذي لهذا الحديث، بهذه اللفظة: فالذي يبدو أن تصحيحه، إنما هو لأصل

الحديث، والله تعالى أعلم.

قال ابن القطان، لما ساق رواية الترمذي: (وقال فيه حسن صحيح، وليس كذلك؛ لأن في إسناده: علي

بن الحسين بن واقد، فقد قال فيه أبو حاتم ضعيف، وقال العقبلي كان مرجئاً، ولكن قد رواه عن حسين بن

واقد، غير علي المذكور) ثم ساق الحديث من رواية زيد بن الحباب، ثم قال: (فهذا حديث صحيح)^(١)

اهـ

الرَّدُّوالتَّعْلِيقُ :

ظَنَّ الْجَدِيعَ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ حُجَّةٌ قَوِيَّةٌ فِي إِبَاحَةِ أَصْوَاتِ الْمَعَازِفِ ، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ حُجَّةٌ قَوِيَّةٌ عَلَيْهِ لَا لَهُ ، مَنْ حَيْثُ دَلَالَتُهُ عَلَى التَّحْرِيمِ ؛ لِمَنْ يَتَأَمَّلُ فِي سِيَاقِهِ ، تَأَمَّلَ الْبَصِيرَ النَّافِذَ فِي أَغْوَارِ مَعَانِيهِ ، مَعَ إِعْمَالِ قَوَاعِدِ الْعِلْمِ وَالِاسْتِنْبَاطِ عَلَيْهِ ، وَيَتَضَحَّى هَذَا فِيمَا يَلِي :

أ - لَوْ كَانَ ضَرْبُ الدُّفِّ فِي أَصْلِهِ مُبَاحًا ، فَلِمَ إِذَا قُيِّدَ فِعْلُهُ بِالنَّذْرِ ؟ حَيْثُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَطَ عَلَى الْجَارِيَةِ فِعْلَ ذَلِكَ بِالنَّذْرِ ، بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ : «إِنْ كُنْتُ نَذَرْتُ فَأَضْرِبِي» ، كَمَا فِي لَفْظِ التِّرْمِذِيِّ ، وَدَلَالَةِ قَوْلِهِ : «إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ فَأَفْعَلِي» ، كَمَا فِي لَفْظِ أَحْمَدَ ، وَالْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ ، كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي الْأُصُولِ ، تَتَكُونُ مِنْ فِعْلِ لِلشَّرْطِ ، وَجَوَابٍ أَوْ جَزَاءٍ لَهُ ، وَحَصُولُ الْجَوَابِ أَوْ الْجَزَاءِ ، لَا يَتَحَقَّقُ الْبَتَّةَ إِلَّا بِتَحَقُّقِ الْفِعْلِ^(١).

كَمَا أَنَّ مَفْهُومَ الشَّرْطِ حُجَّةٌ عِنْدَ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٢).

وَعَلَيْهِ ؛ فَإِنَّ ضَرْبَ الْجَارِيَةِ لِلدُّفِّ ، لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَحَقَّقَ أَبَدًا إِلَّا بِتَحَقُّقِ النَّذْرِ مِنْهَا ، فَهَلْ تُرَى يَنْسَجِمُ هَذَا مَعَ شَأْنِ الْمَبَاحِ ، وَحَقِيقَتِهِ ؟
الْجَوَابُ : لَا ؛ لِأَنَّ الْمَبَاحَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُفْعَلَ دُونَ اشْتِرَاطِ نَذْرٍ أَوْ مَا يُشَبِّهُهُ^(٣) ؛ مِمَّا يَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى أَنَّ ضَرْبَ الدُّفِّ لَيْسَ مِنَ الْمَبَاحَاتِ ، بَلْ هُوَ شَيْءٌ آخَرٌ ، سَنَعْرِفُهُ - بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى - مِنْ خِلَالِ النُّقْطَةِ الْآتِيَةِ .

(١) انظر : «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك» : (٢/ ٣٦٩ - ٣٧٨).

(٢) انظر : «الفصول في الأصول» : (ص/ ٥٠٧) للبايجي ، و«قواطع الأدلة» : (١/ ٢٢١) للسَّعْمَانِي ، و«التمهيد» : (١/ ٢٤٥) لابن عبد البر ، و«مجموع الفتاوى» : (١٦/ ١٥٩) ، و«إرشاد الفحول» : (١/ ٣٨٦).

(٣) انظر : «البرهان» : (ص/ ٢٢٤) ، و«المستصفى» : (١/ ٦٦) ، و«الأحكام» : (١/ ١٢٣) لِلْأَمْدِيِّ ، و«المسودة» : (ص/ ٥٧٧) ، و«إرشاد الفحول» : (٧٥).

ب - لو كان ضَرْبُ الدُّفِّ مُباحًا ، فَلِمَاذَا نُهِيَ عَنْ فِعْلِهِ بِغَيْرِ النَّذْرِ ، بدلالة قوله ﷺ : «وَالَا فَلَا» كَمَا فِي لَفْظِ التِّرْمِذِيِّ ، ودلالة قوله : «وَأِنْ كُنْتَ لَمْ تَفْعَلْ فَلَا تَفْعَلْ» ، كَمَا فِي لَفْظِ أَحْمَدَ^(١) .

إِذَا ؛ فَالَنِّيُّ الْكَرِيمُ ﷺ نَهَى الْجَارِيَةَ عَنْ ضَرْبِ الدُّفِّ ، فِي حَالَةٍ مَا إِذَا لَمْ تَكُنْ قَدْ نَذَرْتَ فِعْلَ ذَلِكَ ، فَهَلْ تُرَى يَتَسَقُّ هَذَا مَعَ شَأْنِ الْمَبَاحِ ، وَحَقِيقَتِهِ ؟

الْجَوَابُ : لَا ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْمَبَاحِ تَضْطَرُّ بِشَكْلِ صَارِخٍ مَعَ النَّهْيِ ، بِحَيْثُ يَسْتَحِيلُ قَطْعًا أَنْ يَلْتَقِيَ أَحَدُهُمَا مَعَ الْآخَرِ^(٢) ، كَمَا أَنَّ الْمَبَاحَ يَسْتَحِيلُ قَطْعًا أَنْ يَكُونَ مَنَهِيًا عَنْ فِعْلِهِ بِغَيْرِ النَّذْرِ ، بِحَيْثُ إِذَا كَانَ النَّذْرُ صَارَ مُباحًا فَعَلُهُ .

فَالْأَصْلُ إِذَا فِي الضَّرْبِ عَنِ الدُّفِّ النَّهْيُ عَنْهُ ، وَذَلِكَ النَّذْرُ صَيَّرَهُ مُباحًا أَوْ مَنُذُوبًا إِلَيْهِ ، عَلَى تَفْصِيلِ سِيَاتِي ذَكَرَهُ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى .

وَمِنَ الْمَقَرَّرِ فِي عِلْمِ أَصُولِ الْفَقْهِ أَنَّ أَوْضَحَ صَيَغِ النَّهْيِ : «لَا تَفْعَلْ كَذَا» وَنَظَائِرُهَا^(٣) ، كَمَا أَنَّ مِنَ الْمَقَرَّرِ أَيْضًا أَنَّ النَّهْيَ يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ .

يَقُولُ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : «الصَّحَابَةُ رَجَعُوا فِي التَّحْرِيمِ إِلَى مُجَرَّدِ النَّهْيِ ، وَلَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَا نَهَيْكُمْ عَنْهُ فَانْهَوْا﴾ وَهَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ ، وَتَظَاهَرَتْ نُصُوصُ الشَّافِعِيِّ عَلَيْهِ ، فَقَالَ فِي الرَّسَالَةِ : فِي بَابِ الْعِلَلِ فِي الْأَحَادِيثِ : وَمَا نَهَى عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ عَلَى التَّحْرِيمِ حَتَّى يَأْتِيَ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهَا إِنَّمَا أَرَادَ بِهِ غَيْرَ التَّحْرِيمِ ، وَقَالَ فِي الْأُمِّ «فِي كِتَابِ صِفَةِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ : النَّهْيُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ كَانَ مَا نَهَى عَنْهُ فَهُوَ مُحَرَّمٌ حَتَّى تَأْتِيَ دَلَالَةٌ أَنَّهُ بِمَعْنَى غَيْرِ التَّحْرِيمِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي أَحْكَامِ الْقُرْآنِ أَيْضًا» .

(١) كما في في «مسنده» : (١٩٦/٥٠ ، ٢١٨) ، و«فضائل الصحابة» : (١/٤٦٥) .

(٢) «إرشاد الفحول» : (١/٤٩٥ - ٤٩٧) .

(٣) انظر : «إرشاد الفحول» : (١/٤٩٥) للشُّوكَانِي .

قَالَ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ: قَطَعَ الشَّافِعِيُّ قَوْلَهُ: إِنَّ النَّهْيَ لِلتَّحْرِيمِ بِخِلَافِ الْأَمْرِ، فَإِنَّهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ لَيِّنَ الْقَوْلِ فِيهِ، وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ هُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّافِعِيِّ كَمَا سَبَقَ.

فَنَقُولُ: إِنَّ النَّهْيَ لِلتَّحْرِيمِ قَوْلًا وَاحِدًا حَتَّى يَرِدَ مَا يَصْرِفُهُ^(١).

تَأْسِيسًا عَلَى هَذِهِ الْحَقَائِقِ الشَّرْعِيَّةِ، يَتَقَرَّرُ لَدَيْنَا أَنَّ هَذَا النَّذْرَ لَيْسَ عَامًّا، يَسُوعُ فِعْلُهُ فِي كُلِّ وَقْتٍ، أَوْ لِأَيِّ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، بَلْ هُوَ نَذْرٌ مُخْصِصٌ، وَلِنَضْرِبَ عَلَى ذَلِكَ مَثَلًا؛ حَتَّى تَكُونَ الصُّورَةُ وَاضِحَةً لِلْعِيَانِ:

مِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ شُرْبَ الْمَاءِ فِي أَصْلِهِ مُبَاحٌ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ، نَذَرَ أَنْ يَشْرَبَ هَذَا الْمَاءَ، فَهَلْ نَقُولُ فِي حَقِّهِ: إِنَّ النَّذْرَ شَرْطٌ فِي شُرْبِكَ لِهَذَا الْمَاءِ؟!

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَشْرَبَ بَدُونِ هَذَا الشَّرْطِ، فَهَا هُنَا اخْتَلَفَتْ صُورَةُ النَّذْرِ عَنِ صُورَةِ النَّذْرِ الَّتِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

وَمِنْ جَانِبٍ آخَرَ، هَلْ يَسُوعُ لَنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ عَلَى جِهَةِ الشَّرْطِ: إِذَا لَمْ تَكُنْ قَدْ نَذَرْتَ مُسَبِّقًا أَنْ تَشْرَبَ ذَلِكَ الْمَاءَ، فَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَشْرَبَهُ مِنْ بَابِ النَّهْيِ وَالتَّحْرِيمِ؟!

الْجَوَابُ: لَا؛ لِأَنَّ شُرْبَهُ لِلْمَاءِ بغيرِ النَّذْرِ مُبَاحٌ، لَا نَهْيَ فِيهِ، وَلَا تَحْرِيمَ.

أَرَأَيْتُمْ كَيْفَ اخْتَلَفَتْ صُورَةُ هَذَا النَّذْرِ الْمُبَاحِ فِي كِلَا الْجَانِبَيْنِ عَنْ صُورَةِ النَّذْرِ الَّتِي جَاءَتْ فِي الْحَدِيثِ؟

إِذَا؛ فَهَذَا النَّذْرُ نَذْرٌ مُخْصِصٌ، بِمَعْنَى أَنْ ضَرْبَ الدَّفِّ فِي أَصْلِهِ مُحَرَّمٌ بِدَلَالَةِ النَّهْيِ الَّذِي جَاءَ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ، لِكِنَّةِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ الْمَخْصُوصَةِ، صَارَ مُبَاحًا أَوْ مَمْدُوبًا إِلَيْهِ، وَهَذَا الشَّيْءُ لَيْسَ بِمُسْتَعْرَبٍ إِذْ إِنَّ لَهُ نِظَائِرَ فِي الشَّرْعِ، كَمَا هُوَ الشَّأْنُ فِي الْأَعْيَادِ وَالْأَعْرَاسِ؛ فَإِنَّ ضَرْبَ الدَّفِّ فِي أَصْلِهِ مُحَرَّمٌ لِلنُّصُوصِ الْعَامَّةِ الَّتِي

(١) «البحر المحيط»: (٣/ ٢٢٣) للزُّرْكَشِيِّ.

جاءت في ذم المعازف بإطلاق، وللنص السابق الذي جاء في النهي عن الضرب على الدف على وجه الخصوص، لكن الشارع رخص فيه في أوقات الأعراس والأعياد في حق النساء، كما تقدم معنا للنصوص الخاصة التي جاءت في ذلك.

فلو أن امرأة نذرت - على سبيل المثال - أن تضرب على الدف في وقت العيد أو العرس، فهل يسوغ لنا أن نقول لها: إن نذرك هذا مُحَرَّم لا يجوز؛ لأن الدف مُحَرَّم!!

الجواب: لا؛ لأن ضربها للدف في هذا الوقت، قد رُخِّص فيه.

بيد أن الصورة تختلف تمامًا إذا ما نذرت هذا النذر في أي وقت آخر، فحينئذ يصير هذا النذر مُحَرَّمًا؛ لأن حكم الدف عاد إلى أصل التحريم.

ولنا أن نقول مثل ذلك في النص الذي بين أيدينا؛ من حيث أن الحالة التي وقع فيها النذر حالة مخصوصة، كما هو الواقع سواء بسواء في حالة العيد أو العرس.

وقد ذهب أهل العلم في تحديد هذه الحالة إلى مذهبين:

أولهما: أن هذه الحالة مخصوصة بشخص النبي ﷺ، بدلالة بعض الألفاظ التي جاءت في سياق الحديث، وهي على النحو الآتي:

أ - عَنْ بريدة الأسلمي: أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ نَذَرَتْ إِنْ لَلَهُ رَدَّ رَسُولُهُ مِنْ غَزْوَةٍ غَزَاهَا أَنْ تَضْرِبَ عَنْدَهُ بِالْذَّفِّ.

وجه الدلالة: أَنَّ الجارية اشترطت شرطًا لنذرها وهو: أَنْ يَرُدَّ اللَّهُ رَسُولَهُ سَالِمًا، فإذا تحقق هذا كَانَ النَّذْرُ بِالضَّرْبِ عَلَى الذَّفِّ، وَإِلَّا فَلَا، فَهَذَا يَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى أَنَّ هَذَا كَانَ خَاصًّا بِالنَّبِيِّ ﷺ.

وثمة ألفاظ أخرى تدل على هذه الخصوصية من حيث اللغة، جاءت في سياق الحديث بالفاظه المتنوعة، كقول الجارية: «إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ إِنْ رَدَّكَ اللَّهُ صَالِحًا أَنْ أَضْرِبَ عِنْدَكَ بِالْذَّفِّ».

وَهَذِهِ الْخُصُوصِيَّةُ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَجْعَلَ بَعْضَ الْأَحْكَامِ فِي حَقِّ النَّبِيِّ ﷺ مُبَاحَةً أَوْ مَنُودِيَّةً، فِي الْوَقْتِ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ مُحَرَّمَةً فِي حَقِّ غَيْرِهِ مِنْ آحَادِ الْأُمَّةِ؛ فَالزَّوْاجُ بِأَكْثَرِ مَنْ أَرْبَعَ مِثْلًا مُبَاحٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَلَى وَجْهِ الْخُصُوصِيَّةِ، وَمُحَرَّمٌ فِي حَقِّ غَيْرِهِ بِنُصُوصِ الشَّرِيعَةِ.

وَهَا هِيَ ذِي بَعْضِ نُصُوصِ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِمَّنْ يَذْهَبُ هَذَا الْمَذْهَبُ:

أ - يَقُولُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «هَذَا النَّذْرُ قُرْبَةٌ؛ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ السُّرُورِ وَالْفَرَحِ بِقُدُومِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، سَالِمًا مُؤَيَّدًا مَنْصُورًا عَلَى أَعْدَائِهِ قَدْ أَظْهَرَهُ اللَّهُ، وَأَظْهَرَ دِينَهُ، وَهَذَا مِنْ أَفْضَلِ الْقُرْبِ، فَأَمِرْتُ بِالْوَفَاءِ بِهِ»^(١).

ب - يَقُولُ الْإِمَامُ الشُّوكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَدْ دَلَّتِ الْأَدِلَّةُ عَلَى أَنَّهُ لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَالْإِذْنُ مِنْهُ ﷺ لِهَذِهِ الْمَرْأَةِ بِالضَّرْبِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مَا فَعَلَتْهُ لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْمَوْطِنِ».

وَفِي بَعْضِ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ لَهَا: «أَوْفِي بِنَذْرِكَ» وَمِنْ جُمْلَةِ مَوَاطِنِ التَّخْصِيصِ لِلْهُوَ فِي الْعُرْسَاتِ»^(٢).

ج - يَقُولُ الْإِمَامُ شَهَابُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ (الشَّافِعِيُّ الصَّغِيرُ)^(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأِنَّمَا قَالَ ﷺ لِمَنْ نَذَرَتْ إِنْ رَدَّ اللَّهُ سَالِمًا أَنْ تَضْرِبَ عَلَى رَأْسِهِ بِالْذَّفِّ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَوْفِي بِنَذْرِكَ» لِأَنَّهُ اقْتَرَنَ بِقُدُومِهِ كَمَالُ مَسَرَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَإِغَاظَةُ الْكُفَّارِ فَكَانَ وَسِيلَةً لِقُرْبَةٍ عَامَّةٍ، وَلَا يَبْعُدُ فِيمَا هُوَ وَسِيلَةٌ لِهَذَا أَنَّهُ مَنُودُوبٌ لِلْأَزْمَةِ»^(٤).

ثَانِيهِمَا: أَنَّ هَذِهِ الْحَالَةَ مَخْصُوصَةٌ، بِعَوْدَةِ غَائِبٍ مِنْ سَفَرٍ أَوْ غَزْوٍ، وَبِالتَّالِي

(١) «إعلام الموقعين»: (٤/ ٣٢٠).

(٢) «نبيل الأوطار»: (١٢/ ٤٢٢) للشُّوكَانِيِّ.

(٣) انظر: «الأعلام»: (٦/ ٧) للرَّكَلِيِّ.

(٤) «نهاية المحتاج»: (٢٨/ ١٧) لشَهَابِ الدِّينِ الرَّمْلِيِّ.

تكون هذه الحالة هي الحالة الثالثة المستثناة من عموم تحريم الضرب على الدف، وتلحق بحالة العرس، وحالة العيد.

وقد ذهب إلى هذا المذهب جماعة من أهل العلم المحققين، وإليك أقوالهم التي تدل على ذلك:

أ - يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «يرخص للنساء في الغناء والضرب بالدف في قُدم الغائب وأيام الأعياد، بل يؤمرون بذلك في العُرسات»^(١).

ب - يقول الإمام أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي رحمه الله بعد أن ساق الأحاديث التي فيها ذكر الدف -: «فهذه الأحاديث تقتضي تخصيص الدف بالإباحة، لكن بالإباحة في العرس والأعياد وعند القدوم من الغزو، كما جاءت تلك الأحاديث، وهذه الأوقات مُستثناة من المنع المطلق، فقصر الإباحة عليها في الدف خاصة»^(٢).

الشبهة الثالثة: قال الجديع ص ٢٢٣ - ٢٢٤: «وعن السائب بن يزيد، رضي الله عنه: أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقال: «يا عائشة، أتعرفين هذه؟»، قالت: لا، يا نبي الله، فقال: «هذه قينة بنى فلان، تحبين أن تُغنيك؟»، قالت: نعم، قال: فأعطاها طبقاً، فغنتها، فقال النبي ﷺ: «قد نفخ الشيطان في منخرينها».

قلت: أعطاه النبي ﷺ الطبق لتضرب به، ووُصفت بكونها (قينة تُغني)، وهذه سمة المغنيات، ولا توصف به إلا من كانت تحسن الغناء، ومن كان كذلك تهيأ له أن يضرب بأي شيء يُصدر صوتاً بالضرب عليه، فيأتي به ضرباً متناسياً مع غنائيته، نعم الطبق ليس بدف ولا آلة صُنعت للعزف، ولكن الضرب به هنا عزف بلا مزية، بقرينة الغناء.

(١) «الاستقامة»: (١/ ٢٧٥).

(٢) «كشف القناع عن حكم الوجد والسماع»: (ص/ ٤٠ - ٤١).

... والشَّاهِدُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ: أَنَّ الْغِنَاءَ وَالْعَزْفَ فِيهِ لَمْ يَقَعَا فِي مُنَاسَبَةٍ مُعَيَّنَةٍ، كَعِيدٍ أَوْ غُرْسٍ، وَلَا يَدُلُّ ظَاهِرُهُ عَلَى أَكْثَرِ مَنْ أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ تَحْقِيقًا لِبَعْضِ مُشْتَهَى النَّفْسِ بِالسَّمَاعِ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ ﷺ: «أَتُحِبُّنَ أَنْ تُغَنِّيَكَ؟» قَالَتْ: نَعَمْ.

الرَّدُّ وَالتَّعْلِيقُ:

١ - التَّلْبِيسُ غَدَا سِمَةً بَارِزَةً فِي مَنْهَجِ الْجَدِيعِ الْإِسْتِنْبَاطِيِّ، فَلَا يَكَادُ اسْتِدْلَالُ مَنْ اسْتَدْلَلَا تَهَ عَلَى طُولِ كِتَابِهِ، يَسْلُمُ مِنْ هَذَا؛ مِمَّا يَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى فُسَادِ مَنْهَجِهِ وَخَلَلِهِ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ يَزْعُمُ الْجَدِيعُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى تِلْكَ الْمَرْأَةَ طَبَقًا لَتَضْرِبَ بِهِ، فَهَلْ تَرَى أَخِي الْقَارِئُ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ دَلَالَةً صَرِيحَةً عَلَى مَا ادَّعَاهُ الْجَدِيعُ؟

نَعَمْ لَقَدْ أَعْطَاهَا النَّبِيُّ ﷺ طَبَقًا، غَيْرَ أَنَّ سِيَاقَ الْحَدِيثِ لَمْ تَأْتِ فِيهِ عِبَارَةٌ أَوْ حَتَّى لَفْظَةً صَرِيحَةً، تَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَاهَا ذَلِكَ الطَّبَقَ لَتَضْرِبَ بِهِ. كَمَا أَنَّ سِيَاقَ الْحَدِيثِ أَيْضًا لَمْ تَأْتِ فِيهِ عِبَارَةٌ أَوْ حَتَّى لَفْظَةً صَرِيحَةً، تَدُلُّ عَلَى أَنَّ تِيكُمُ الْمَرْأَةَ أَخَذَتْ تَضْرِبُ عَلَى ذَلِكُمُ الطَّبَقِ.

أَمَّا قَوْلُ الْجَدِيعِ بَأَنَّ تِلْكَ الْمَرْأَةَ قَدْ وُصِفَتْ بِأَنَّهَا (قَيْنَةٌ تُغَنِّي)، فَهَذَا غَايَةُ التَّحْرِيفِ فِي النَّصِّ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ؛ لِأَنَّ غَايَةَ مَا جَاءَ فِي وَصْفِ تِلْكَ الْمَرْأَةِ فِي سِيَاقِ النَّصِّ بِرَوَايَاتِهِ الثَّلَاثِ: رَوَايَةُ أَحْمَدَ وَالنَّسَائِيَّ وَالطَّبْرَانِيَّ، أَنَّهَا (قَيْنَةٌ بَنَى فُلَانٍ)، وَفَرَقٌ كَبِيرٌ جَدًّا بَيْنَ الْوَصْفَيْنِ؛ فَالْوَصْفُ الَّذِي أَخْتَرَعَهُ الْجَدِيعُ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْغِنَاءَ صِفَةً مُلَازِمَةً لَا تَكَادُ تَنْفَكُ عَنْ تِلْكَ الْمَرْأَةِ؛ بِدَلَالَةِ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ (تُغَنِّي) الَّذِي يُفِيدُ الدِّيمُومَةَ وَالِاسْتِمْرَارِيَّةَ، أَمَّا وَصْفُهَا بِ(الْقَيْنَةِ)، فَلَا يَدُلُّ بِمَفْرَدِهِ عَلَى مَا ادَّعَاهُ الْجَدِيعُ مِنْ أَنَّ تِلْكَ الْمَرْأَةَ كَانَتْ مُغَنِّيَةً تُجِيدُ الْغِنَاءَ؛ لِأَنَّ لَفْظَ (الْقَيْنَةِ) عَلَى التَّحْقِيقِ يُطْلَقُ فِي أَصْلِهِ عَلَى الْأَمَةِ سَوَاءٌ كَانَتْ مُغَنِّيَةً أَوْ غَيْرَ مُغَنِّيَةٍ:

١ - يقول الخطابي رحمه الله : «والقينة عند العرب الأمة»^(١).

٢ - يقول أبو عبيد القاسم بن سلام رحمه الله : «وبعض الناس يظن القينة المغنية خاصة، وليس هو كذلك، ولكن كل أمة عند العرب قينة؛ [يبين ذلك قول زهير: (البسيط)... رد القيان جمال الحي فاحتملوا... إلى الظهيرة أمر بينهم ليك... أراد الإماء»^(٢).

٣ - يقول الجوهري رحمه الله : «والقينة: الأمة مغنية كانت أو غير مغنية، والجمع القيان. قال أبو عمرو: كل عبد هو عند العرب قين، والأمة قينة. وبعض الناس يظن القينة المغنية خاصة، وليس هو كذلك»^(٣).

إذا؛ فلفظ (القينة) في سياق الحديث لا يدل - كما زعم الجديع - على أن تلك المرأة كانت مغنية تحسن الغناء، وإنما هي مجرد أمة كغيرها من الإماء، ولا يوجد في سياق الحديث - كما بينا - دليل يثبت ذلك.

ومن ادعى أن لفظ (القينة) في سياق الحديث يراد به المغنية، كما هو الشأن عند الجديع، فقولُه عارٍ عن الدليل والبرهان.

والخلاصة إذا أنه قد جاء في سياق كلام الجديع: مُقَدِّمَتَانِ، ونتيجة متولدة عنهما:

أما المُقَدِّمَتَانِ، فأولاهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أعطى تلك المرأة الطَّبَقَ لتَضْرِبَ بِهِ. والثانية: أَنَّ تَيْكُمُ المرأة كانت مغنية تحسن الغناء.

وأما النتيجة المتولدة عنهما، فهي أَنَّ تَيْكُمُ المرأة اسْتَغْمَلَتِ الطَّبَقَ وَكَأَنَّهُ آلَةٌ مِنْ آلَاتِ الْمَعَازِفِ.

(١) «غريب الحديث»: (٦٥٤/١) للخطابي.

(٢) «غريب الحديث»: (١٣٢/٤) لأبي عبيد القاسم بن سلام.

(٣) «الصَّحاح في اللغة»: (١٠٤/٢) للجوهري.

وَقَدْ ثَبَتَ لَدَيْنَا - بَعُونَ اللَّهَ - فسادُ تِلْكَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ، وبالتالي تكونُ تِيكُمْ
النَّتيجةُ المتولَّدةُ عَنْهُمَا فاسِدةً تَبَعًا لِذَلِكَ .

٢ - لو سَلَمْنَا جَدَلًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى تِلْكَ الْمَرْأَةَ الطَّبَقَ لِتَضْرِبَ بِهِ، كَمَا زَعَمَ
الجَدِيعُ، فَهَلْ نُسَلِّمُ لَهُ أَيْضًا أَنَّ الْمَرْأَةَ قَدْ اسْتَعْمَلَتِ الطَّبَقَ وَكَأَنَّهُ آلَةٌ مِنْ آلَاتِ
المَعَارِفِ؛ بَحِثْ يَكُونُ الصَّوْتُ الصَّادِرُ عَنْهُ يَلْتَقِي مَعَ أَصْوَاتِ المَعَارِفِ فِي
الحَقِيقَةِ وَالتَّأثيرِ؟

الجوابُ: لا، ويُوضَّحُ ذَلِكَ مَا يَلِي:

الأوَّلُ: أَنَّ الطَّبَقَ يَخْتَلِفُ فِي حَقِيقَتِهِ عَنْ آلَاتِ المَعَارِفِ؛ لِأَنَّ آلَاتِ المَعَارِفِ
كَمَا اضْطَلَحَ فِي تَعْرِيفِهَا، هِيَ: آلَاتٌ مَخْصُوصَةٌ، يَخْرُجُ مِنْهَا الصَّوْتُ، بِطَرِيقَةِ
التَّنْفِخِ، كَالْمِزْمَارِ، وَالبُوقِ، أَوْ بِطَرِيقَةِ الضَّرْبِ، كَالطَّبْلِ وَالدُّفِّ، أَوْ بِطَرِيقَةِ
استخدامِ الأوتارِ، كَالْعُودِ وَالْقَانُونِ^(١).

فَلَوْ قُلْنَا: إِنَّ تِيكُمْ الْمَرْأَةَ قَدْ ضَرَبَتْ عَلَى الطَّبَقِ، لَمَا كَانَ الصَّوْتُ الصَّادِرُ عَنْهُ
فِي حَقِيقَتِهِ مُشَابِهًا لِأَيِّ صَوْتٍ صَادِرٍ عَنْ أَيِّ آلَةٍ مِنْ آلَاتِ المَعَارِفِ الَّتِي يُضْرَبُ
عَلَيْهَا، حَيْثُ إِنَّ الصَّوْتَ النَّاشِئَ عَنْ آلَاتِ العَزْفِ هُوَ صَوْتُ مَوْزُونٌ مُلَحَّنٌ مِنْ شَأْنِهِ
أَنْ يُحْدِثَ الطَّرْبَ الْمُنْهِيَّ عَنْهُ الَّذِي يُحَرِّكُ السَّاكِنَ وَيَبْعَثُ الْكَامِنَ.

أَمَّا الصَّوْتُ النَّاشِئُ عَنْ الطَّبَقِ، فَلَا يُمَكِّنُ بِحَالٍ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ؛ لِاخْتِلَافِ
حَقِيقَةِ الطَّبَقِ عَنْ آلَاتِ المَعَارِفِ؛ وَلِأَنَّ الطَّبَقَ لَيْسَ مُعَدًّا أَضَلًّا لِعَرَضِ التَّطْرِيبِ
الْمُنْهِيَّ عَنْهُ.

الثَّانِي: لو سَلَمْنَا جَدَلًا أَنَّ تِلْكَ الْمَرْأَةَ قَدْ ضَرَبَتْ عَلَى الطَّبَقِ؛ كَمَا زَعَمَ
الجَدِيعُ؛ لَكَانَ الصَّوْتُ النَّاشِئُ عَنْ ضَرْبِهَا ذَلِكَ، صَوْتًا عَادِيًّا غَيْرَ مُطْرَبٍ، كَمَا لَوْ
أَنَّكَ ضَرَبْتَ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ عَادِيٍّ لَيْسَ مِنْ آلَاتِ العَزْفِ، فَأَحْدَثْتَ صَوْتًا؛ ذَلِكَ بِأَنَّهَا

(١) انظر: «مقدمة ابن خلدون»: (ص/٤٢٣ - ٤٢٤).

لَمْ تَكُنْ مُعْنِيَّةً تُحَسِّنُ الْغِنَاءَ، لَا كَمَا ادَّعَى الْجَدِيعُ، وَإِنَّمَا هِيَ أَمَةٌ عَادِيَّةٌ لَا تُحَسِّنُ ذَلِكَ.

الثالث: لَوْ كَانَ الصَّوْتُ الصَّادِرُ عَنِ الطَّبَقِ صَوْتًا مُطْرِبًا، خَارِجًا عَنْ حُدُودِ الْإِعْتِدَالِ؛ بَحِيثٌ يُحَرِّكُ السَّاكِنَ وَيَبْعَثُ الْكَامِنَ، لَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ سَأَلَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِقَوْلِهِ الشَّرِيفِ: «تُحِبِّينَ أَنْ تُغَنِّيَ؟»، وَلَمَا كَانَ لِأُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنْ تَرَعَبَ فِي ذَلِكَ، وَهِيَ الَّتِي أَنْكَرَتْ - كَمَا مَرَّ مَعَنَا - عَلَى ذَلِكَ الرَّجُلِ الَّذِي كَانَ يَتَغَنَّى وَيُحَرِّكُ رَأْسَهُ طَرِبًا، وَقَالَتْ لَهُ: «أَفْ، شَيْطَانُ! أَخْرِجْهُ، أَخْرِجْهُ، فَأَخْرِجْهُ»^(١).

وَهَذَا الرَّجُلُ - كَمَا عَلِمْنَا - مِنْ سِيَاقِ الْحَدِيثِ لَمْ يَكُنْ غِنَاؤُهُ صَادِرًا عَنْ آلَةٍ مِنْ آلَاتِ الْعَزْفِ، وَإِنَّمَا كَانَ غِنَاؤُهُ مُجَرَّدًا، وَمَعَ ذَلِكَ قَابَلَتْهُ بِالْإِنْكَارِ، لَمَا كَانَ غِنَاؤُهُ مُطْرِبًا، خَارِجًا عَنْ حُدُودِ الْإِعْتِدَالِ، فَهَلْ يُعْقَلُ - بَعْدَ ذَلِكَ - أَنْ تَرَعَبَ فِي شَيْءٍ هِيَ أَنْكَرَتْهُ؟

الشُّبْهَةُ الرَّابِعَةُ: قَالَ الْجَدِيعُ ص ٢٢٤ - ٢٢٥: «وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ:

بَيْنَا أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسَانِ فِي الْبَيْتِ، اسْتَأْذَنْتُ عَلَيْنَا امْرَأَةً كَانَتْ تُغَنِّي، فَلَمْ تَزَلْ بِهَا عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَتَّى غَنَّتْ، فَلَمَّا غَنَّتْ، اسْتَأْذَنَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَمَّا اسْتَأْذَنَ عُمَرُ، أَلْقَتِ الْمَغْنِيَّةُ مَا كَانَ فِي يَدَيْهَا، وَخَرَجَتْ، وَاسْتَأْخَرْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ مَجْلِسِهَا، فَأَذِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَضَحِكَ، فَقَالَ: بِأَبِي وَأُمِّي، مِمَّا تَضْحَكُ؟ فَأَخْبَرَهُ مَا صَنَعْتُ الْقَيْنَةُ، وَعَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَأَمَّا وَاللَّهِ لَا، اللَّهُ وَرَسُولُهُ ﷺ أَحَقُّ أَنْ يُحْشَى يَا عَائِشَةُ».

قلت: فهذا الحديث صريح في إباحة الغناء، والضرب معه بشيء، وظاهره دون مناسبة، وأن ذلك وقع من قينة تعرف بالغناء...»^(٢).

(١) تقدّم تخريجه.

(٢) قال العلامة السعد - وفقه الله - : «وهذا الحديث في ثبوته نظر؛ من جهة الإسناد، والمتن =

= أما من جهة الإسناد: ففيه عبد الجبار بن الورد: وثقه الجمهور؛ كابن معين، وأبو حاتم، وأبو داود، والعجلي، ويعقوب بن سفيان، وقال ابن معين في رواية ابن الجنيدي: (ثقة ليس به بأس)، وقال أحمد في رواية أبي طالب: (ثقة لا بأس به). وقال علي بن المديني: (لم يكن به بأس).

وتكلم فيه آخرون، فقال البخاري: (يخالف في بعض حديثه)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (يخطيء ويهم)، وذكره في المشاهير وقال: (كان يهم في الشيء بعد الشيء)، وذكره العقيلي في الضعفاء، وذكر قول البخاري فيه، ثم ساق له حديثاً، فقال: حدثنا يوسف بن يزيد، قال حدثنا أسد بن موسى، قال حدثنا عبد الجبار بن الورد، قال سمعت ابن أبي مليكة يقول: قالت عائشة: قال رسول الله ﷺ: (يا عائشة، إياك والفحش، إياك والفحش، فإن الفحش لو كان رجلاً لكان رجلاً سوء). ثم قال: وقد روي هذا بغير هذا الإسناد، بأصلح من هذا، وبألفاظ مختلفة في معنى الفحش.

وهذا الحديث الذي ذكره العقيلي حديث منكر بهذا اللفظ.

وذكره ابن عدي في الكامل، ثم ذكر له بعض الأحاديث وقال: (هو عندي لا بأس به يكتب حديثه). وخلاصة الكلام فيه: أن له بعض الأخطاء والأوهام التي تنزله من درجة الثقة، وحاله كما قال البخاري: يخالف في بعض حديثه، ولذا قال عنه ابن حجر في التقریب: صدوق يهم، وأما الذهبي فقال في الكاشف: صدوق. ويؤيد ما تقدم: أنه لم يكن مكثراً، لأنه لو كان كذلك؛ فالأوهام القليلة لا تؤثر عليه كثيراً، بخلاف من لم يكن مكثراً كحال عبد الجبار، فإن الأوهام والأخطاء وإن كانت قليلة فإنها تؤثر على حديثه.

ومما يُعَلَّ به هذا الإسناد أيضاً: تفرد الفاكهي برواية هذا الخبر، فلم أقف على أحد رواه غيره، فأين أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد عن هذا الخبر؟ خاصة أنه لم يشهر مثلهم.

- وأما من جهة المتن: ففيه أن عمر رضي الله عنه لما استأذن على رسول الله ﷺ؛ ألفت المغنية ما في يدها وخرجت، وأما عائشة رضي الله عنها فاستأخرت عن مجلسها، خوفاً من عمر رضي الله عنه، مع أن رسول الله ﷺ قد أقر عائشة رضي الله عنها على فعلها، وهي تعلم أنه ﷺ لا يقر على حرام، وهي معروفة بالشجاعة الأدبية وقوة المعارضة ولذا كانت تنتقد في بعض الأحيان، وتستدرك على بعض الصحابة رضي الله عنهم، فكيف في هذه القصة تفعل مثل هذا؟

ولذا جاء في الصحيحين أن الصديق رضي الله عنه عندما دخل على عائشة عندها جارتان تدفغان... الحديث، لم ينقل أنها اضطربت أو استأخرت عن مجلسها. ولا شك أن أبا بكر رضي الله عنه أجل من عمر رضي الله عنه، ولا يمكن أن تقول له كبير شيء لا سيما أنه والدها، بخلاف عمر رضي الله عنه الذي هو دونه.

ومثل هذا ما جاء في هذا الحديث، من كون المغنية ألفت ما في يدها وخرجت، ففي هذا شيء من المبالغة. نعم؛ لو سكنت وأخفت ما معها لكان ممكناً، وقد ثبت مثل هذا كما سيأتي.

ولذا الأقرب أن هذه القصة أصلها قصة المرأة التي نذرت أن تضرب بالدف بين يدي رسول الله ﷺ إذا رجع سالماً من سفره، فقال لها ﷺ: (أوفي بنذرك)، وفيه: فجعلت تضرب، فدخل أبو بكر رضي الله عنه وهي =

= تضرب، ثم دخل علي عليه السلام وهي تضرب، ثم دخل عثمان عليه السلام وهي تضرب، ثم دخل عمر عليه السلام؛ فألقت الدف تحت أستها، ثم قعدت عليه، فقال رسول الله ﷺ: (إن الشيطان ليخاف منك يا عمر، إني كنت جالساً وهي تضرب، فدخل أبو بكر وهي تضرب، ثم دخل علي وهي تضرب، ثم دخل عثمان وهي تضرب؛ فلما دخلت أنت يا عمر ألقت الدف).

ولهذا قال الحافظ ابن حجر، في تخريج هذا الحديث بعد أن ذكره من حديث بريدة: (وفي الباب عن عبد الله بن عمرو رواه أبو داود، وعن عائشة رواه الفاكهي في تاريخ مكة بسند حسن)^(١). فهذا الحديث أصله حديث المرأة التي نذرت أن تضرب بالدف، وليس عائشة رضي الله عنها التي طلبت منها أن تغني.

وما في حديث بريدة أصح، وقد تقدم الكلام على طرقة وألفاظه. وأما تحسين الحافظ ابن حجر له ففيه نظر؛ يتضح مما سبق، أو لعله يقصد أصل القصة، والله أعلم. الكلام على الفاكهي وكتابه أخبار مكة: الفاكهي هو محمد بن إسحاق، أبو عبد الله، الفاكهي.

وليس هو في شهرة أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد، حتى قال الفاسي في ترجمته: إنه لم يقف له على ترجمة.

وقال: (وما عرفت متى مات إلا أنه كان حياً في سنة ٢٧٢هـ، لأنه ذكر فيه قضية تتعلق بالمسجد الحرام، وما عرفت من حاله سوى هذا. وإني لأعجب من إهمال الفضلاء لترجمته، فإن كتابه يدل على أنه من أهل الفضل فاستحق الذكر وأن يوصف بما يليق به من الفضل والعدالة أو الجرح وحاشاه من ذلك، وشابهه في إهمال الترجمة الأزرقى صاحب أخبار مكة وهذا عجب أيضاً، فإنه بمثابة الفاكهي في الفضل، وما هما فيما أحسب بدون الجندی صاحب فضائل مكة فإن له ترجمة في كتب العلماء، والله أعلم بحقيقة ذلك)^(٢).

ومما يدل على عدم شهرته: أنه مع كبر كتابه، وكثرة مادته مما يتعلق بأخبار مكة^(٣)؛ لم ينقل عنه العلماء الذين عاصروه، أو أتوا من بعده، إلا شيئاً يسيراً جداً، وإنما اشتهر النقل عنه من المتأخرين جداً، كالحافظ ابن حجر^(٤)، والفاسي، ومن أتى من بعدهم.

(١) التلخيص الحبير (٤/٢٠٢).

(٢) العقد الثمين (١/٤١١).

(٣) حتى قال الفاسي: (وكتابه في أخبار مكة كتاب حسن جداً؛ لكثرة ما فيه من الفوائد النفيسة، وفيه غنية عن كتاب الأزرقى، وكتاب الأزرقى لا يغني عنه، لأنه ذكر فيه أشياء كثيرة حسنة مفيدة جداً لم يذكرها الأزرقى، وأفاد في المعنى الذي ذكره الأزرقى أشياء كثيرة لم يفدها الأزرقى).

(٤) فقد نقل عنه كثيراً في كتبه.

= قال محقق الكتاب : (أهملت المراجع الترجمة لهذا الإمام الجليل إهمالاً يكاد يكون تاماً ، فلم نقف له على شيء يُعَيِّن لنا متى ولد ، ولا متى توفي ، ولا عن نشأته ، وحالته الاجتماعية ، ولا غير ذلك . . . ، لذلك فسوف نحاول أن نصوغ سيرة الإمام الفاكهي وبناء شخصيته من خلال كتابه (أخبار مكة) واللَّه المستعان^(١))

وقد ذكر أشياء مفيدة جداً ، تتعلق بالفاكهي أخذها من كتابه ، ومن ذلك فيما نحن بصدد^(٢) ؛ قوله : الكتب التي أخذت عن الفاكهي : وأول الذين استفادوا من كتاب الفاكهي ، فيما علمنا ؛ هو أبو إسحاق الحربي في كتابه (المناسك)^(٣) . ثم الحافظ أبو جعفر العقيلي وهو تلميذ الفاكهي ، في كتابه (الضعفاء الكبير)^(٤) . ثم أبو عمر بن عبد البر القرطبي في كتابه (الاستيعاب)^(٥) . ثم أبو عبيد البكري في كتابه (معجم ما استعجم)^(٦) . ثم ياقوت الحموي في كتابيه (معجم البلدان)^(٧) ، و(المشترك وضعاً والمفترق صقلاً)^(٨) . ثم الفاسي ، وقد نقل عنه كثيراً في كتابيه عن تاريخ مكة ، والفاسي متأخر (ت ٨٣٢هـ) ، ثم ابن حجر ، وقد تقدمت الإشارة إلى هذا ، ثم من أتى من بعده هؤلاء كالعيني ، وابن فهد المكي ، والسخاوي ، والسيوطي ؛ وغيرهم^(٩) .

قلت : يلاحظ أن هذه النقول عن الفاكهي قليلة جداً ، وإنما كثرت النقول عنه من المتأخرين كما تقدمت الإشارة لذلك ، على كثرة المادة الموجودة في كتابه .

وقد بلغت الأخبار التي رواها على حسب ترقيم المحقق (٢٩٢٠) خبراً ، ثم ذكر (٢٣٣) خبراً وجدها في الكتب التي نقلت عن الفاكهي ، ولم يقف عليها في المخطوطة ؛ لأنها ناقصة ، وأن الناقص منه نصف الكتاب ، لأن النسخة المخطوطة التي اعتمد عليها ، تتكون من جزئين ، ولم يقف إلا على الجزء الثاني الذي يبدأ بالورقة (٢٧٦) وينتهي بالورقة (٥٤١) ، وهذا تقريباً نصف الكتاب .

(١) مقدمة تحقيق كتاب : أخبار مكة للفاكهي (٩/١ - ١٠) للشيخ عبدالملك بن دهيش وفقه الله .

(٢) وهو عدم شهرة كتابه .

(٣) نقل منه نصاً واحداً في قياس الكعبة . مقدمة التحقيق (١/٣٥) . وكتاب المناسك ليس للحربي كما بين ذلك الشيخ حمد الجاسر رحمه الله تعالى .

(٤) قلت : وهذه الاستفادة أنه روى عن الفاكهي حديثاً واحداً ، مع كون العقيلي مكي والفاكهي مثله ، ومع ذلك لم يذكر أنه روى عنه سوى هذا الخبر الواحد . ينظر : مقدمة التحقيق (١/٣٦) .

(٥) روى عنه خبراً واحداً . مقدمة التحقيق (١/٣٦) .

(٦) روى عنه خبراً واحداً . مقدمة التحقيق (١/٣٦) .

(٧) روى عنه في مواضع كثيرة . مقدمة التحقيق (١/٣٦) .

(٨) روى عنه في موضعين . مقدمة التحقيق (١/٣٦) . قلت : وياقوت متأخر (ت ٦٢٦هـ) .

(٩) ينظر : مقدمة التحقيق (١/٣٥ - ٣٩) بتصرف .

= فهذا كله يدل على ضخامة المادة الموجودة في الكتاب وكثرتها .

ثم ذكر المحقق ثبوتاً بأسماء شيوخ الفاكهي الذين روى عنهم ، فبلغوا مع أصحاب الكنى (٢٣١) شيخ^(١) ، ولا شك أن هذا عدد كبير .

وقد تقدّم في كلام الفاسي أن الأزرقى أيضاً لم يترجم له كالفاكهي في ذلك .

والذي يظهر لي : أن الأزرقى أشهر من الفاكهي ؛ لأمر :

أن ابن النديم قد ذكر الأزرقى وكتابه .

أن رواة كتاب الأزرقى قد زادوا عليه زيادات . وهذا يدل على عنايتهم بالكتاب ، وقد يدل أيضاً على شهرته .

أن هناك من اختصر هذا الكتاب :

١/ فقد اختصره الإسفرايني ، وهو من أهل القرن الثامن ، وقال : (أما بعد فهذه رسالة مشتملة على فضيلة مكة شرفها الله تعالى ، اختصرتها من تاريخ مكة من جمع الحافظ أبي الوليد الأزرقى الشافعي المكي) .

٢/ واختصره الكرمانى ، وهو من أهل القرن التاسع ، وقال في مقدمة مختصره : (فهذا مختصر لخصته من كتاب الإمام العلامة أبي الوليد) .

أن هناك من نظم الكتاب ، وهو الأرماني (٦٣٢ - ٧٢٢هـ) .

أن نسخه أكثر من كتاب الفاكهي ، ولعل هذا يدل على أن شهرته أكثر^(٢) .

وقد عقد محقق كتاب الفاكهي مقارنة بين الكتاب وكتاب الأزرقى^(٣) ، وهي مقارنة مفيدة ، ويّين فيها أن كتاب الفاكهي أوسع . وذكر أموراً أخرى يتميز بها كتاب الفاكهي على الأزرقى . وقد تقدم تفضيل الفاسي لكتاب الفاكهي وأنه أكثر فوائد .

قال عبدالرحمن بن يحيى المعلمي في كتابه مقام إبراهيم : (فإن الفاكهي وإن كان كالأزرقى في أنه لم يوثقه أحد من المتقدمين ولا ذكره ، فقد أثنى عليه الفاسي ونزهه عن أن يكون مجروحاً ، وفضل كتابه تفضيلاً بالغاً ، ومع هذا فالأخبار التي يتفقان في الجملة على روايتها ؛ نجد الفاسي ، ومن قبله المحب الطبري ، يعنيان غالباً بنقل رواية الأزرقى ويسكتان عن رواية الفاكهي ، أو يشيران إليها إشارة فقط ، وأحسب الحامل لهما على ذلك حسن سياق الأزرقى ، وقد قيل لشعبة رحمته الله : مالك لا تُحدّث عن عبدالملك بن أبي سفيان ، وقد كان حسن الحديث ؟ قال : من حسنهما فررت .

ويريني من الأزرقى حسن سياقه للحكايات ، وإشباعه القول فيها ، ومثل ذلك قليل فيما يصح عن =

(١) مقدمة التحقيق (١/ ١٩ - ٢٩) .

(٢) ينظر : مقدمة تحقيق كتاب أخبار مكة للأزرقى .

(٣) ينظر : مقدمة تحقيق كتاب أخبار مكة للفاكهي (١/ ٤٦ - ٥٤) .

= الصحابة والتابعين، ويريني أيضًا منه تحمسه لهذا القول^(١).

ثم ذكر خبراً رواه الأزرقى والفاكهى وقارن بينهما، وشكك في رواية الأزرقى في بعض ألفاظ هذا الخبر، ثم ذكر خبراً آخر رواه الأزرقى وعقب عليه، وقد قال قبل ذلك في خبر: لكن الأزرقى نفسه لم يوثقه أحد من أئمة الجرح والتعديل، ولم يذكره البخاري ولا ابن أبي حاتم، بل قال الفاسي في ترجمته من العقد الثمين: (لم أر من ترجمه)، فهو على قاعدة أئمة الحديث مجهول الحال وقد تفرد بهذه الحكاية والله أعلم.

قلت: لا يمكن أن يقال في حق الفاكهى إنه مجهول، لأنه لم يترجم له، والمانع من ذلك كتابه: (أخبار مكة)؛ فإنه يدل على أنه كان من أهل العلم في الجملة، وقد روى في كتابه هذا عن أكثر من (٢٦٠) شيخاً كما مر، فمثله يبعد أن يوصف بالجهالة، والمادة في كتابه تدل على علم، وهي مادة فقهية وتاريخية واجتماعية، ويلاحظ عليه أيضًا في كتابه الثبوت فيما يرويه ويورده^(٢).

والأقرب في حال الفاكهى أنه إلى الأخباريين وأهل الأدب والسمو؛ الصق وأقرب من أئمة الحديث، أو من العلماء بالفقه والفتوى، كما سيأتي بيانه.

فقد أورد الفاكهى كثيراً من القصص والأسمار، التي هي بأهل السمر أقرب منها من أهل العلم.

فمن ذلك أنه أورد خبراً مطولاً، لا يليق بأهل العلم ذكره، وإنما هو من بابة أبي الفرج الأصفهاني في كتابه (الأغاني)، وابن عبدربه في (العقد الفريد)^(٣)، ومن كان مثلهما.

فقال (١٧١٩): حدثني حسين بن حسن أبو سعيد الأزدي، قال: حدثني محمد بن الحكم، ومحمد بن أبي السري، قال: إن صدقة بن أبي صدقة حدثهما عن أبيه، قال:

بينما أنا في سوق الليل بمكة بعد أيام الموسم، إذا أنا بامرأة من نساء أهل مكة، معها صبي يبكي، وهي تُسكته فيأبى أن يسكت، فسُفّرت، وإذا في فيها عشرة دراهم، فدفعتها إلى الصبي، فسكت، وإذا وجهه رقيقٌ دُرِّي، وإذا شكل رطب، ولسان طويل، فلما رأته أجدّ النظر إليها، قالت: إتبعني. قلت: إن شريطتي الحلال من كل شيء. قالت: في جرّ أمك من أرادك على الحرام. فخجلت، وغلبتني نفسي على رأيي فاتبعتها، فدخلت زقاق العطارين، ثم صعدت درجة، وقالت: اصعد. فصعدت، فقالت: إني مشغولة، وزوجي رجلٌ من بني فلان، وأنا امرأة من بني فلان، ولكن عندي هنّ ضيق، يعلوه وجهٌ أحسن من العافية، بخلّق ابن سريج، وترنّم معبد، وتيه ابن عائشة، وتخنث طويس، اجتمع هذا كله في بدن واحد، ب(أصفر سليم)، قلت وما (أصفر سليم)؟ قالت: دينار يومك وليلتك، فإذا أقمت فعليك الدينار=

(١) أمر يتعلق بمقام إبراهيم.

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب أخبار مكة للفاكهى (٤٤/١) وما بعدها.

(٣) وقد روى هذا الخبر في كتابه العقد الفريد.

= وظيفة، وتزوجها تزويجاً صحيحاً. قلت: فذاك أبي وأمي، إن اجتمع لي ما ذكرت فليست في الدنيا، فهذه شرائط الجنة. قالت: هذه شريطك. قلت: وأين هذه الصفة؟ فصفت بيدها إلى جارية لها، فأجابتها، فقالت: قولي لفلانة إلسي عليك ثيابك، وعجلي، وبحياتي^(١) عليك لا تمسي طيباً ولا غمراً، فتحسنا بدلالك وعطرك. قال: فإذا جارية قد أقبلت ما أحسب وقعت عليها الشمس قط، كأنها صورة، فسلمت وقعدت كالخجلة، فقالت الأولى: هذا الذي ذكرت لك له، وهو في هذه الهيئة التي ترين. قالت: حيّاه الله وقرب داره. قالت: وقد بذل لك من الصداق ديناراً. قالت: أي أم، أخبرته بشريطتي؟ قالت: لا والله أي بنية أنسيته. ثم نظرت إليّ فغمزني، فقالت: تدري ما شريطتها؟ قلت: لا. قالت: أقول لك بحضرتها ما إخالها تكرهه، هي أفنك من عمرو بن معدي، وأشجع من ربيعة بن مكرم، وليس توصل إليها حتى تسكر، ويغلب على عقلها، فإذا بلغت تلك الحال ففيها المطمع. قلت: ما أهون هذا وأسهل، فقالت الجارية: تركت شيئاً أيضاً. قالت: نعم والله، أعلم إنك لا تقدر عليها، إلا أن تتجرّد، فتراك مُجرّداً مقبلاً ومدبراً. قلت: وهذا أيضاً أفعله. قالت: هلم دينارك. فأخرجت ديناراً، فنبذته إليها، فصفت تصفيقةً أخرى، فأجابتها امرأة، فقالت: قولي لأبي الحسن وأبي الحسين هلم الساعة. قلت: يانقي أبو الحسن والحسين علي بن أبي طالب! فإذا شيخان قد أقبلا، فقعدا فقصت عليهما المرأة القصة، فخطب أحدهما، وأجاب الآخر، وقررت بالتزويج، وأقرت المرأة، ودعوا بالبركة، ثم نهضاً، فاستحييت أن أحمل الجارية مؤونةً من الدنيا، فدفعت إليها ديناراً آخر، فقلت: هذا لطيبك. قالت: يا فتى لست ممن يمس طيباً لرجل، إنما أتطيب لنفسي إذا خلوت. فقلت: اجعلي هذا لغدائنا اليوم. قالت: أما هذا فنعم.

ونهضت الجارية، وأمرت بصلاح ما نحتاج إليه، ثم عادت، وتغدينا، وجاءت بدواة وقضيب، وقعدت تجاهي، ودعت بنبذ قد أعدته، واندفعت تغنينا بصوت لم أسمع قط بمثله، وما سمعت بمثل ترتّمها لأحد، فكدت أن أجن سروراً وطرباً، وجعلت أريغ أن تدنو مني فتأبى، إلى أن تغتت بشعر لا أعرفه:

راحوا يصيدون الظباء وإنسي لأرى تصيدها علي حراماً
أعز علي بأن أروّع شِبْهها أو أن يذقن علي يدي حاماً

فقلت: جعلني الله فداك، من تغتني بهذا الشعر؟ قالت: جماعة اشتركوا فيه، هو لمعبد، وتغني به ابن سريج، وابن عائشة، فلما غلب عليها النبيذ وجاء المغرب تغتت بيت لم أفهم معناه، للشقاء الذي كتب علي رأسي، والهوان الذي أعد لي:

كأنني بالمُجرّد قد علته نعال القوم أو خشب السواري

فقلت: جعلت فداك ما أفهم هذا الشعر، ولا أحسبه مما يُغتني به. فقالت: أنا أول من تغتني فيه. قلت: إنما هو بيت عائر. قالت: معه آخر. قلت: فترين أن تغنيه لعلّي أفهمه. قالت: ليس هذا=

(١) المحلف بغير الله تعالى حرام، وهو من الشرك.

= وقته، وهو من آخر ما أتغنى به. وجعلتُ لا أنازعها في شيء إجلالاً لها وإعظاماً، فلما أُمسينا، وصلينا المغرب، وجاءت العشاء الآخرة، وضعتِ القضيبي، وقمت فصليت العشاء، ولا أدري كم صليت، عجلةً وتشوقاً، فلما سلّمت، قلت: تاذنين جعلت فداك في الدنو منك؟ قالت: تجرّد. وذهبت كأنها تريد أن تخلع ثيابها، فكدت أن أشق ثيابي عجلة للخروج منها، فتجرّدت، وقمت بين يديها، فقالت: إمش إلى زوايا البيت، وأقبل حتى أراك مقبلاً ومدبراً. وإذا في الغرفة حصير عليها طريق، وإذا تحته خرقٌ إلى السوق، فإذا أنا في السوق قائماً مُجرّداً، وإذا الشيطان الشاهدان قد أعدّا نعالهما، وكبنا لي في ناحية، فلما هبطت عليهما بادراني، فقطعا نعالهما على قفائي، واستعانا بأهل السوق، فضرّبت والله حتى أنسيت إسمي، فبينما أنا أخبط بنعالٍ مخصوفة، وأيدٍ ثقّال، وخشب دقاق وغلّاظ، إذا صوتها من فوق البيت:

ولو علم المُجرّد ما أردنا لبادرنا المُجرّد في الصحاري

قلت في نفسي: هذا والله وقت غناء هذا البيت، وهو من آخر ما قالت إنها تغني، فلما كادت نفسي تطفأ جاءني بخلقٍ إزار فألقاه عليّ، وقال: بادر ثكلتك أمك، قبل أن ينذر بك السلطان فتفتضح. فكان آخر العهد بها، فإذا والله أنا المُجرّد، وأنا لا أدري، فانصرفت إلى رحلي مصحوناً مرضوضاً، فلما أردت الخروج عن مكة جعلت زقاق العطارين طريقي، فدنوت من تابعٍ وأنا متنكر، وبدني مرضوض، فقلت: لمن هذه الدار؟ قالوا: لفلانة جارية من آل فلان.

ومن ذلك ما ساق بعده، فقال (١٧٢٠): حدثنا محمد بن سهل، عن هشام بن الكلبي، عن أبيه، عن أبي صالح، قال: قام عبدالله بن الزبير على المنبر، وابن عباس أسفل منه، فقال: إن هاهنا رجلاً قد أعمى الله بصره، وهو معتمى قلبه، يُجلّ المتعة اليوم واليومين بالدرهم والدرهمين، والشهر والشهرين بالدينار والدينارين. فقال ابن عباس: يا أبا صالح، وجهني قبل وجهه، ففعلت، فقال: إن الذي أعمى بصره وهو معتمى قلبه أنت، بيني وبينك أسماء بنت أبي بكر، فلقد كانت مجامرها تسطع ليالي دخلت مكة. قال أبو صالح: فأتيت أسماء فأخبرتها بمقالتها، فقالت: صدق ابن عباس، ولدت ابن الزبير، والله لو سميت رجلاً ولدوا منها، يعني المتعة. قال أبو صالح: فأقبلت ما أملك نفسي فرحاً، وابن الزبير على المنبر، حتى قمت على باب المسجد، فقلت ما قالت أسماء، فأخذني ابن الزبير، فضرّبني مائة سوط وحلق رأسي ولحيّتي، وبقاني إلى الكوفة.

وهذا الخبر باطل سنداً ومتناً:

أما سنداً؛ ففيه: محمد بن السائب الكلبي، وابنه هشام: متروكان. وأما المتن؛ ففيه: أن أسماء رضي الله تعالى عنها وأرضاها، وحاشاها من ذلك، أنها ولدت ابن الزبير من نكاح متعة.

= ومما يدل على كذب هذه القصة؛ أن لها أصلاً بغير هذا السياق^(١).

(١) ينظر تعليق المحقق عليها (٣/ ٢٠)، فقد أجاد وأفاد، وفقه الله.

= ومن ذلك أنه ذكر قصصًا عن المغنين من أهل مكة، وساق أخبارًا تتعلق بهم^(١)، وهذه بكتب الأسمار، أُلِيقَ منها بكتب العلم والسنة.

ومن الأشياء التي تستنكر؛ ما ذكره من أخبارٍ تتعلق بالغزل، خاصة عند الطواف، وبقية المشاعر. فقال (٣١١/١): (ذكر طواف النساء الغرباء بالبيت في المواسم في الإسلام والجاهلية والطواف بالجواري الأحرار والإماء بمكة، إذا بلغن وتفسير ذلك).

ثم ساق بعض الأخبار؛ منها، وهو موضع الشاهد، ما رواه (٦٤٥) عن أحمد بن محمد بن حمزة، عن أبي الوليد، عن عبد الملك بن حبيب، قال: بينما أبو حازم يطوف بالبيت، إذمرت به امرأة ذات حسن وجمال، مسفرة عن وجهها، وهي تطوف بالبيت، فقال لها: يا أمة الله إن هذا موضع رغبة، فلو استترت فلم تفتني الرجال. فقالت: يا أبا حازم أنا من اللاتي قال فيهن العرجي:

من اللاتي لم يحججن ببغين حسبة ولكن ليقتلن التقى المغفلا
فقال لها أبو حازم: صان الله هذا الوجه عن النار. فقل له: أفتنتك يا أبا حازم؟ فقال: لا، ولكن الحسن مرحوم.

وهذا خبر منكر ولا يصح سندًا ومتنًا:

أما سندًا؛ ففيه:

أحمد بن محمد بن حمزة، شيخ الفاكهي، لم يُوقف له على ترجمة^(٢).

وأبو الوليد، هو موسى بن الجارود المكي؛ صدوق فقيه.

وعبد الملك بن حبيب؛ إن كان الأندلسي فهو ضعيف لا يحتج به، وإن كان المصيصي فليس بالمشهور^(٣).

وهو منقطع؛ لأن عبد الملك إن كان الأندلسي فلم يدرك أبا حازم، وإن كان المصيصي فهو متأخر عنه.

وأما المتن؛ ففيه أبو حازم، وهو إذا أطلق؛ فإنه غالبًا ينصرف إلى سلمة بن دينار، الثقة العابد، وأخباره مشهورة، ويبعد أن يقول مثل هذا الكلام.

فلا يليق إذن، أن يذكر مثل هذا الخبر هنا، ولذا رواه من يذكر الأخبار والأسمار؛ كأبي الفرج الأصبهاني، حيث ذكره في كتابه الأغاني.

ومن بابة ما تقدم أيضًا؛ ما رواه (٦٤٦) عن عروة بن أذينة، الشاعر، أبياتًا منها:

ولهن بالبيت الحرام لبانة والبيت يعرفهن لو يتكلم =

(١) ينظر: أوائل المجلد الثالث، و(١٩١٥) و(١٩٤٢).

(٢) ينظر تعليق المحقق (٣١٤/١).

(٣) وهناك آخر اسمه عبد الملك بن حبيب، أشهر من هذين، وهو أبو عمران الجوني، من التابعين، وليس هو المذكور في الإسناد؛ لأنه لا يروي عن أبي حازم سلمة بن دينار، إذ هو أكبر منه.

= لو كان حيا قبلهن ضعائنا
وكأنهن وقد أفضن لواغيا
ثم انصرفن لهن أفضل زينة
وهذا أيضًا رواه أبو الفرج الأصفهاني في كتابه الأغاني، باختلاف يسير^(١).

ثم قال الفاكهي: وقد قال الشعراء في هؤلاء النساء أشعارًا كثيرة سأذكر بعضها، قال بعضهم:

يا حبذا الموسم من مشهد
وحبذا اللائي يواجهننا
كوفية أوغير كوفية
عُلّقها القلب عراقية
ومسجد الكعبة من مسجد
عند استلام الحجر الأسود
بصرية تسكن في المريد
مالت من الشمس إلى مقعد.

قلت: وهذه الأبيات لا يليق به أن يذكر مثل هذا الشعر، والذي يدل على فسق صاحبه وتوصيف نفسه وهو يتبع النساء ويتغزل بهن في المسجد الحرام، الذي هو أقدس مكان، بل وعند الحجر الأسود. وقد ذكر البيتين الأولين الأزرقى، ولم يذكر باقي الأبيات، وأما الفاكهي فقد ذكرها كلها، ففارق بينهما.

ثم قال الفاكهي: وقال عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة يذكر نساء رآهن:

أفسد الحج علينا نسوة من
وقالوا: نسوة من حي بكرتها
ثم قال: وقال شاعر آخر:

وبالبلد الميمون مما يلي الصفا
تعلقها قلبي وهي في طوافها
فجلت نهارًا لاح في ضوء وجهها
ثم قال: وقال عمر بن أبي ربيعة يذكر نسوة رآهن عند الركن فيهن فتاة.

وأورد بيتين؛ ذكر أولاهما أبو الفرج في الأغاني^(٢).

ثم قال: وقال شاعر أيضًا يذكر بعض هؤلاء النسوة:

أبصرتها ليلة ونسوتها
بيضًا حسنا نواعمًا قطعًا
يسمين بين المقام والحجر
يمشين هونًا كمشية البقر

وهذان البيتان؛ ذكرهما الأصفهاني في الأغاني.

ثم قال: وقال شاعر أيضًا يذكر بعض هؤلاء النسوة. وذكر بيتين.

ثم قال (٣١٧/١): (وقد زعم بعض أهل مكة أنهم كانوا فيما مضى، إذا بلغت الجارية ما تبلغ =

(١) ينظر تعليق المحقق (٣١٥/١).

(٢) ينظر تعليق المحقق (٣١٦/١).

= النساء، ألبسها أهلها أحسن ما يقدرّون عليه من الثياب، وجعلوا عليه حليًا إن كان لهم، ثم أدخلوها المسجد الحرام مكشوفة الوجه بارزته، حتى تطوف بالبيت، والناس ينظرون إليها ويبدونها بأبصارهم، فيقولون: من هذه؟ فيقال: فلانة بنت فلان؛ إن كانت مولدة، قد بلغت أن تخذّر، وقد أراد أهلها أن يخذرونها، وكان الناس إذ ذاك أهل دين وأمانة، ليسوا على ما هم عليه من المذاهب المكروهة، فإذا قضت طوافها خرجت كذلك ينظر الناس إليها، لكي يرغب في نكاحها إن كانت حرة، وشرائها إن كانت مولدة مملوكة، فإذا صارت إلى منزلها خُذّرت في خدرها، فلم يرها أحد حتى تخرج إلى زوجها، وكذلك كانوا في الجوّاري الإماء يفعلون، يلبسونها ثيابها وحليها، ويطوفون بها مُسفرة حول البيت، ليُشبهوا أمرها ويرغبوا الناس في شرائها، فيأتي الناس فينظرون ويشترّون).

قلت: هذا الكلام المستنكر لم يُسمّ قائله، ولعله تفرد بذكره، ويلزم من هذا الخبر القُدْح في أهل مكة، وحاشاهم من ذلك، لاسيما أهل العلم والمروءة والفضل منهم. فمن الذي يفعل ذلك بابتته؛ يلبسها أحسن الثياب والعلي، ويدخلها المسجد الحرام، ويجعلها تطوف بالبيت، ليس لله، وإنما من أجل أن يراها الناس، حتى يخطبها من يرغب في نكاحها؟ هذا الفعل أقرب إلى الديانة، نسأل الله العافية والسلامة. وعلى فرض ثبوت ذلك، فهو فيما يظهر من فعل بعض العامة وليس كل أهل مكة، ولا حجة في فعلهم.

فبالخلاصة: أن هذا الخبر، لوائح الوضع ظاهرة عليه، وهل عُلِم أن المسلمين يفعلون ذلك بيناتهم، وخاصة في القرون المفضلة الأولى، وخاصة أهل حرم الله؟ سبحانه هذا بهتان عظيم. وأما ما قيل: (وكذلك كانوا في الجوّاري الإماء يفعلون). فنعم؛ لأن من أراد أن يشتري الأمة، لا بد له أن ينظر إليها، فإذا أعجبه اشتراها. وأما ما قيل: (ويطوفون بها مُسفرة حول البيت). فإنما يفعل هذا، أهل النخاسة الذين يبيعون الجوّاري، وفعلهم لا حجة فيه لأحد. ولم يكتف الفاكهي بهذا، بل ساق خبرًا (٦٤٩) فيه تغزل عمر بن أبي ربيعة بامرأة. وذكر خبرًا آخر (٦٥١) لامرأة، وفيه أن وجهها أحسن من ضوء القمر. وذكر (٦٥٤) قصة لعمر بن أبي ربيعة يتعرض لامرأة في الطواف. وقال (١١٤٩): وقال شاعر في زمزم:

خليلي عوجا على زمزم ولا تسبققاني إلى الموسم
فقد وعدتنا لها كلثم فيا لهف نفسي على كلثم

وقال أيضًا: (ذكر عباد أهل مكة وزهادهم).

وذكر أخبارًا (١٥٧٧ - ١٦٠٥) تتعلق بالعبادة عن بعض الصحابة والتابعين ومن بعدهم. منها قوله (١٥٩٨): وكان الفسّ، وهو: عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار، من عباد أهل مكة، =

= فَسَمِّي الْقَسَّ لِعِبَادَتِهِ .

ثم ذكر أخباراً تتعلق بمحمد بن طارق، وهو من عباد أهل مكة أيضاً .

ثم قال (١٦٠٠): وأما القَسَّ، فله أخبار كثيرة سأذكر بعضها .

قلت: وهذه الأخبار في قصته إن صحت، مع (سلامة) الجارية المغتية، وأخباره في تعلقه بها وكيف كان ذلك، فأفاض في ذلك (١٦٠١ - ١٦٠٥)، وذكر أشعاراً كثيرة تحكي حبه وشغفه بها إلى غير ذلك .

مع أن هذا الباب، قد عقده لُعْبَادُ أهل مكة وزهادهم، فجعل نصفه تقريباً في قصص تتعلق بالغزل والعشق .

ومن ذلك أيضاً ما رواه (١٩٣٢) من طريق يحيى بن محمد بن عبد الله بن ثوبان، عن محمد بن إسماعيل بن عثمان بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة، قال: جاء جُوان بن عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة، إلى زياد بن عبيد الله الحارثي^(١) شاهداً، فقال له: أنت الذي يقول لك أبوك: شهيدي جوان على حبها أليس بعدل عليها جوان؟

قال: نعم، أصلحك الله . قال: قد أجزنا شهادة من عدله عمر، وأجاز شهادته .

قلت: وعمر؛ هو ابن أبي ربيعة .

وهذه سفاهة، إذ الأصل في الولاة، خاصة في القرون المفضلة، أن يترفخوا عن مثل هذا^(٢) .

وقال (٣٠٤/٤): (ذكر ما قيل في الجمار من الشعر: وقد قالت الشعراء في الجمار أشياء سأذكر بعضها) .

قلت: وأغلب ما ذكر أشعار، في الغزل، وعن عرف من الشعراء بالعشق والمُجون، والذي ينبغي أن يذكر في هذا الموقف العظيم، وفي هذا النسك من مناسك الحج، ما ينبغي أن يكون عليه المسلم من الخشوع في هذه المواقف .

ومن المعلوم من السنة المطهرة أن الرسول ﷺ، كان يطيل الوقوف بالدعاء، كما ذكر ذلك الفاكهي نفسه، عن الرسول ﷺ، في البابين اللذين تقدما هذا الباب، وكما ذكر عن الصحابة، ومن أتى من بعدهم، من الإطالة بالدعاء عند الجمرة الصغرى والوسطى أيام التشريق .

وبدلاً من أن يذكر ما تقدم من الأشعار التي فيها تصوير ذلك، ذكر عفا الله عنه، ما جاء عن بعض الشعراء المتعلقين بالنساء والغزل .

ولذا كان أول ما بدأ به في هذا الباب، ما جاء عن عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة، فقال: قال عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة، ويقال بل قائل ذلك الحارث بن خالد:

ولم أر كالتجمير أحسن منظراً
ولا كلسالي الحج أفننَ ذا هوى=

(١) وكان ممن ولي مكة والمدينة .

(٢) قال المحقق (٣/١٧٢): يحيى بن محمد بن ثوبان، لم أقف عليه .

= ومن مالىء عينيه من شيء غيره
يسحب أن ذبال المروط بأسوق
وقال عمر بن أبي ربيعة . . فذكر بيتين، والبيت الثاني من جنس ماتقدم من الغزل.

ثم قال: وقال العرجي:

وللرمي قد تبدي الحسان أكتفها
وذكر ثلاثة أبيات بعد هذا.

ثم قال: وقال مجنون بني عامر:

ولم أر ليلى بعد موقف ساعة
ويسدي الحصى منها إذا قذفت به
فلما رأت أن التفرق غلته
أشارت بموسوم كأن بنانه
ألا إنما غادرت يا أم مالك
وقال شاعر أيضًا في الجمار . . ثم ذكر بيتين، ليس لها علاقة بالغزل فيما يظهر.

ثم قال: وقال شاعر من العرب أيضًا يذكرها:

ألا وأهًا لهذا الحجب
لأن حجج لأن حجج
أخ له وابن له أخت
فإن أبسرا يسرت
وقال شاعرًا أيضًا:

تقول التي ترمي الجمار عشية
غدا ينفر الحجاج من بطن مكة
فأبلست واسترجعت إذ نطقت به
وقال بعضهم:

أتعهد الحي ليل السامر العرد
هل للزمان إياب في تصرفه
بجانِب الجمرة القصوى إلى السبد
بليلة سلفت منكن لم تعد.

ومما لا يليق ذكره أيضًا، وهو بكتب الأدب والأسمار أليق؛ ما رواه (١٨٣٦) عن عبد الله بن شبيب
الربيعي^(١)، عن عبيد بن ميمون، عن عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون، عن المغيرة بن
عبد الرحمن، عن أبيه، قال: قدمت مكة، فإذا رجل شريف من قريش قد مات، فأخرج سريره، وإذا
الغريض، وابن سريج^(٢)؛ قد اكتنفا السرير، وأحدهما يقول:

(١) إخباري، متروك الحديث.

(٢) كلاهما من المغنين.

كأخي الداء الوجيع	= قد لعمري بت ليلي ويضرب بكمه السرير. قال: ويقول الآخر:
كأخي الداء الدفين	قد لعمري بت ليلي ويضرب بكمه السرير. قال الآخر:
خاليا فاضت دموعي	كلما أبصرت ربُّما قال الآخر:
خاليا فاضت دموعي	كلما أبصرت ربُّما والآخر يقول:
كان لنا غير مُضِيع	خاليا من سيد والآخر يجيبه يقول:
كان لنا غير مُهين	خاليا من سيد

وقد أكثر الفاكهي من الأشعار جدًّا، حتى قال محقق الكتاب^(١):

(إن الجانب الأدبي، وما أورده الفاكهي في كتابه من أشعار، وأقوال وخطب، شيء كثير، ظاهر الكثرة... مع الذوق الأدبي الرفيع، في اختيار المقطوعات الشعرية، وشرح غريبها، وأحيانًا نسبتها إلى قائلها. وهذه الأمور لا تجدها بهذه السعة عند الأزرقى. إلا أن الأمر الجدير بالتسجيل في هذا الجانب، أننا وجدنا كثيرًا من الأبيات الشعرية التي أنشدتها الفاكهي وسمَّى قائلها، غير مذكورة لا في دواوين هؤلاء الشعراء، ولا في الكتب التي أوردت شعرهم).

قلت: قوله (مع الذوق الأدبي الرفيع)؛ إن كان المقصود الصناعة الشعرية، والتصوير وأعذب الشعر أكذبه والأخبار والأسمار؛ فنعم.

وإن كان غير ذلك؛ فلا، وقد تقدم التعليق على ذلك.

قال أبو محمد بن حزم رَحِمَهُ اللهُ، في أثناء كلامه على العلوم:

(وإن كان مع ما ذكرنا رواية شيء من الشعر فلا يكن إلا من الأشعار التي فيها الحكم والخير، كشعر حسان بن ثابت، وكعب بن مالك، وعبدالله بن رواحة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وصالح بن عبد القدوس، ونحو ذلك، فإنها نعم العون على تنبيه النفس.

وينبغي أن يجتنب من الشعر أربعة أضرب:

أحدها: الأغزال والرقيق؛ فإنها تحث على الصبابة، وتدعوا إلى الفتنة، وتحض على الفتوة، وتصرف النفس إلى الخلاعة واللذات، وتسهل الانهماك في الشطارة والعشق وتنهى عن الحقائق، حتى ربما أدى ذلك إلى الهلاك والفساد في الدين وتبذير المال في الوجوه الذميمة وإخلاق العرض وإذهاب المروءة وتضييع الواجبات، وإن سماع شعر رقيق لينقض بنية المرء الرائض لنفسه حتى=

(١) ينظر: مقدمة التحقيق (١/٤٩).

= يحتاج إلى إصلاحها ومعاناتها برهة؛ لا سيما ما كان يعني بالمذكر وصفه بالخمير والخلاعة، فإن هذا النوع يسهل الفسوق ويهون المعاصي ويردي جملة.

والضرب الثاني: الأشعار المقولة في التصعلك وذكر الحروب...

والضرب الثالث: أشعار التغرب...

والضرب الرابع: الهجاء...

ثم صنفان من الشعر، لا ينهى عنهما نهياً تاماً، ولا يحض عليهما، بل هما عندنا من المباح المكروه؛ وهما: المدح والثناء...

وأيضاً فإن الإكثار من رواية الشعر، هو كسب غير محمود؛ لأنه من طريق الباطل والفضول، لا من طريق الحق والفضائل. ولا يظن ظان أن هذا علم جهلناه فذممناه، فقد علم من داخلنا، أو بلغه أمرنا، كيف توسعنا في رواية الأشعار، وكيف تمكنا من الإشراف على معانيها، وكيف وقوفنا على أفانين الشعر ومحاسنه، ومعانيه وأقسامه، وكيف قوتنا على صناعته وكيف تأتّى مُقَصِّده ومقطوعه لنا، وكيف سهولة نظمه علينا في الإطالة فيه والتقصير، ولكن الحق أولى بما قيل^(١).

قلت: وإنشاد الشعر ليس فيه شيء، وقد كان يُنشد في حضرة الرسول ﷺ.

وإنما الذي يستنكر هو في أمرين:

الأمر الأول: الشعر الذي يدعو إلى الشر والفساد، وإشاعة الفواحش، فهذا لا شك أنه محرم؛ لأن حكم الشعر حكم الكلام، فحسنة حسن، وقبيحة قبيح؛ كما ثبت ذلك عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

الأمر الثاني: الإكثار منه، فقد جاء في الصحيحين؛ البخاري (٦١٥٥)، ومسلم (٢٢٥٧)، وابن حبان (٩٥/١٣)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أن الرسول ﷺ قال: (لأن يمتلئ جوف الرجل قيحاً يريه خير من أن يمتلئ شعراً).

وقد بوب البخاري فقال: (باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر حتى يصدّه عن ذكر الله والعلم والقرآن).

ويوب ابن حبان فقال: (ذكر الزجر على أن يغلب على المرء الشعر حتى يقطعه عن الفرائض وبعض النوافل).

وفي الباب عن ابن عمر؛ في البخاري (٦١٥٤)، وسعد بن أبي وقاص، وأبي سعيد الخدري؛ في مسلم (٢٢٥٨، ٢٢٥٩).

ومن الأخبار التي ذكرها الفاكهي، وفيها نظر، وما يُستنكر:

- ما رواه (١٨٤٩) عن جنيد أبو بكر، عن إبراهيم بن سعيد، عن عبد الرحمن بن يونس المستملي، عن سفيان بن عيينة، عن أيوب، قال: (شهدت من طاووس ثلاثاً من العظام والكبائر، يعني: عارية الفرج^(٢)، والدرهم بالدرهمين، والمتعة).

(١) رسالة مراتب العلوم (٦٧/٤ - ٦٩) باختصار، ضمن مجموع رسائل ابن حزم.

(٢) قال المحقق (٩٤/٣): كذا في الأصل، ولم أقف لها على معنى بعد بحث طويل.

= قلت: هل يجيز طاووس للمرأة أن تعبر فرجها، أو أحد من علماء المسلمين يجيز ذلك؟ إنما المعروف بهذا طائفة من أهل البدع والضلال.

وإذا كان المقصود بعارية الفرج: المتعة، فهذا قد جاء عن بعض أهل مكة، ولكن المتعة ليست بإعارة للفرج، ومن نقل عنه جواز المتعة، فهو محمول على أنه خفي عليهم نسخ ذلك وتحريمه إلى الأبد. وإن كان المقصود بعارية الفرج: قرض الولائد (الإماء)، فجماهير العلماء ومنهم الأئمة الأربعة على منعه وتحريمه؛ لما يترتب عليه من مفسدات عظيمة، من استباحة الفروج واختلاط الأنساب، فضلاً عما فيه من امتهان المسلمات.

- ومنها قوله (٨٤/٣): (ذكر عمل أهل مكة ليلة النصف من شعبان واجتهادهم فيها لفضلها: وأهل مكة فيما مضى إلى اليوم إذا كان ليلة النصف من شعبان خرج عامة الرجال والنساء إلى المسجد، فصلوا وطاقوا وأحيوا ليلتهم حتى الصباح بالقراءة في المسجد الحرام، حتى يختموا القرآن كله، ويصلوا، ومن صلى منهم تلك الليلة مائة ركعة يقرأ في كل ركعة بـ (الحمد) و(قل هو الله أحد) عشر مرات، وأخذوا من ماء زمزم تلك الليلة فشريوه واغتسلوا به وخبّؤوه عندهم للمرضى، يبتغون بذلك البركة عندهم في هذه الليلة، ويروى فيه أحاديث كثيرة).

ثم ذكر عدة أحاديث، كلها لا يصح منها شيء؛ بل بعضها باطل^(١).

ويتبين من هذا؛ أن الكلام الذي ذكره في مفتتح هذه الأحاديث غير صحيح، بل هو من البدع. نعم؛ جاء عن بعض السلف إحياء ليلة النصف من شعبان، وقد اختلف أهل العلم في ذلك. والفاكهة لم يقتصر على ذلك، وإنما ذكر أشياء أخرى، خاصة في صلاة مائة ركعة، والقراءة في كل ركعة بـ (الحمد) و(قل هو الله أحد) عشر مرات، وتخصيص هذه الليلة بالترك بماء زمزم؛ فهذا كله غير صحيح كما هو ظاهر.

وقوله (وأهل مكة فيما مضى إلى اليوم...) أي: يفعلون ما تقدم ذكره؛ فيه نظر، فلم يثبت ذلك عن رسول الله ﷺ، ولا عن صحابته، ولم يشتهر هذا عن أهل العلم بمكة. ولعله رأى العامة يفعلون ذلك، ولا حجة في فعلهم.

- ومنها قوله (١١٨/٣): (ذكر ملحاء أهل مكة وطرائفهم، ومن كان يجد في نفسه منهم =

= قلت: قد جاء عن أيوب السخيتاني أيضاً نحو هذا فقال: سمعت إبراهيم بن سعد يقول: (يا أهل مكة، إنكم تحلون الزنا، يعني: عارية الفرج، والمتعة). أورده الذهبي في تاريخ الإسلام (١١٢/٨)، ولم يعزه إلى مصدر، ولم أقف له على إسناد.

وأجازه أهل الظاهر؛ وهو قول فيه نظر ظاهر، ولو قيل بشذوذه لم يبعد ذلك. ينظر: المغني (٤٣٣/٦)، المحلى (٨٢/٨).

(١) ينظر منه: (١٨٣٧) وهو أول هذه الأحاديث التي ذكرها، في إسناده ابن أبي سبرة، وقد اتهم بالوضع. و (١٨٤١) وهو حديث موضوع، في إسناده السدي الصغير، متهم بالكذب.

= ومزاحهم^(١).

ثم ذكر بعض الأخبار التي هي بكتب الأدب والأسمار أقرب.

- ومنها قوله (٥/٤): (ذكر المواضع التي يستحب فيها الصلاة بمكة وآثار النبي ﷺ وتفسير ذلك: فمنها البيت الذي ولد فيه رسول الله ﷺ؛ في دار أبي يوسف، ولم يزل هذا البيت في الدار، حتى قدمت الخيزران أم الخلفيتين، موسى وهارون، فجعلته مسجدًا يصلى فيه، وأخرجته من الدار. وزعم بعض المكيين أن رجلًا من أهل مكة، يقال له: سليمان بن أبي مرحب، كان يذكر أن أناسًا سكنوا هذا البيت، ثم انتقلوا منه، قالوا: واللّه ما أصابتنا فيه حاجة، ولا جائحة قط، فلما خرجنا منه اشتد علينا الزمان. وهو من أصح الآثار عند أهل مكة، يُحقّق ذلك مشايخهم).

هذا فيه نظر؛ وفيه شيء من المبالغة في تعظيم الآثار، والصحابة رضي الله عنهم، لم يقصدوا هذا المكان بالصلاة، وقصة عمر رضي الله عنه ثابتة في قطعه للشجرة، وإنكاره على من قصد مكانًا بالصلاة فيه، لمجرد أن الرسول ﷺ صلى فيه؛ وقال: بهذا هلك من كان قبلكم، بتبعهم لآثار أنبيائهم.

وقوله (وزعم بعض المكيين)، ثم قوله (وهو من أصح الآثار عند أهل مكة)؛ فيه بعض النظر. والفاكهي فيما تقدم ذكره، قد تابع الأزرق في ذكر ذلك^(٢)، حتى قصة البيت، غير أنه لم يقل: (وهو من أصح الآثار عند أهل مكة).

- ومنها قوله (١٦٧/٣): (وكان من ولاة مكة من غير قريش، رجالٌ من أهل اليمن؛ منهم: خالد بن عبد الله القسري، وليها للوليد بن عبد الملك، ثم أقره سليمان عليها حين ولي زمانا، فأحدث أشياء بمكة؛ منها: ما ذمه الناس عليه، ومنها: ما أخذوا به فهم عليه إلى اليوم. فأما الأشياء التي تمسكوا بها من فعله: فالتكبير في شهر رمضان حول البيت، وإدارة الصف حول البيت، والتفرقة بين الرجال والنساء في الطواف، والثريد الخالدي).

أقول: أما التكبير في شهر رمضان حول البيت، فلا يخفى أنه مما لا يسنده دليل. ويؤخذ على الفاكهي هنا، أنه ذكر أن خالد القسري هو الذي أحدثه، وأنه من الأشياء التي تمسكوا بها من فعله، ثم لا يتعقب ذلك بشيء.

وأما إدارة الصف حول الكعبة، فهذا أمر مشروع؛ لأن الكعبة قبله من جميع جهاتها الأربع. وأما التفريق بين الرجال والنساء، فهذا أيضًا أمر مشروع، خاصة عند كثرة الفساد وتغير الناس، وفي الأوقات التي يكثر فيها ازدحام الناس.

وأما الثريد الخالدي، فإطعام الناس أمر مشروع، حث عليه الشريعة.

- ومنها قوله (٤٧/٢): (ذكر غسل أهل مكة الموتى بماء زمزم لبركته وفضله).

ثم أورد تحته خبرًا (١١٢٢) عن العباس بن محمد الدوري، عن سعيد بن عامر، عن صالح بن=

(١) قال المحقق: كأنه يريد من يفخر منهم بنفسه كما يفهم من بعض الأخبار التي أوردها.

(٢) ينظر: أخبار مكة للأزرق (١٩٨/٢).

= رستم، عن ابن أبي مليكة، قال: كنت أول من بشر أسماء بالإذن في إنزال عبد الله بن الزبير. قال: فانطلقنا إليه فما تناولنا منه شيئاً إلا تابعنا. قال: وقد كانت أسماء وضع لها مركنٌ فيه ماء زمزم وشبَّ يمانِي، فجعلنا تناولها عضواً عضواً، فتغسله، ثم نأخذها منها، فنضعه في الذي يليه، فلما فرغت منه أدرجناه في أكفانه، ثم قامت فصلت عليه، وكانت تدعو: (اللهم لا تمتني حتى توليني جنته)، فما أتت عليها جمعة حتى ماتت.

قال الفاكهي: (وأهل مكة على هذا إلى يومنا، يغسلون موتاهم بماء زمزم إذا فرغوا من غسل الميت وتنظيفه جعلوا آخر غسلة بماء زمزم تبركاً به). قلت: ولم يُسمَ أحداً، في قوله (وأهل مكة على هذا إلى يومنا)؛ والذي يظهر أنه يقصد عوام الناس، ولا حجة في فعلهم.

وهذه طريقته^(١)، عفا الله عنه، في نقل أفعال العوام. وهذا مما يؤكد أنه إلى أهل التاريخ والأدب والأسمار، أقرب؛ من أهل العلم بالحديث والأخبار. ولو كان هذا شيئاً مستحباً لجاءت الأدلة بذلك، أو لاشتهر بين الصحابة والتابعين. وأما استدلاله بأثر أسماء، فالجواب عليه من أربعة أوجه:

- ١ - أن في إسناده (صالح بن رستم)، وفيه بعض الضعف، ولعله تفرد بذكر ماء زمزم.
 - ٢ - أن القصة قد جاءت من طرق أخرى، وليس فيها ذكر زمزم؛ فقد روى ابن المبارك، عن جويرية بن أسماء، عن جدته، أن أسماء غسّلت ابن الزبير، بعدما تقطعت أوصاله، وجاء الإذن من عبد الملك بن مروان، فحفظته وكفنته وصلت عليه وجعلت فيه شيئاً، حين رأته يتفسخ إذا مسته^(٢). وجاءت أخبار أخرى في ذلك^(٣).
 - ٣ - على فرض ثبوت الخبر؛ فإن أسماء لم تحت على غسل الميت بماء زمزم، ولم تأمر بإحضاره، فهو فعل مجرد.
 - ٤ - على فرض ثبوت الخبر أيضاً؛ فإن غسلها لابنها بماء زمزم، قد وقع اتفاقاً لا قصداً، فيحتمل أن يكون هو المتوفر عندها.
- ولذا لم يستحب أحد من أهل العلم غسل الميت بماء زمزم؛ إلا من شد^(٤).

(١) كما تقدم نقله، في أن أهل مكة إذا بلغت البنت عندهم، ألبسوها جميل الثياب والحلي، وأبرزوها للناس حتى تطوف بالبيت، وأن أهل مكة في ليلة النصف من شعبان يغتسلون بزمزم، وإحداث التكبير في رمضان حول البيت.

(٢) تاريخ دمشق (٢٨/٢٢٧)، وجدة جويرية لا أدري من هي.

(٣) ينظر: تاريخ دمشق (٢٨/٢٢٧)، تاريخ الإسلام (٥/٤٤٧)، الأوسط لابن المنذر (٥/٣٤٨).

(٤) والمسألة فيها أربعة أقوال: المنع، والكراهة، والإباحة، والاستحباب.

= والله تعالى أعلم.

وقد ذكر الفاكهي أبواباً لا يصح فيها شيء، وفي بعضها أحاديث موضوعة أو منكورة.

- فمن ذلك قوله (٢٤٩/١): (ذكر الطواف في المطر وفضله)، وذكر تحت هذا العنوان ثلاثة أخبار باطلة؛ الأول (٤٧٧) وهو خبر موضوع، فيه أبو عقاب، وهو متروك، وفيه غيره ممن لا يحتج به. ثم ساقه ثانية (٤٧٨). ثم ذكر خبراً ثالثاً (٤٧٩) وهو خبر باطل، فيه عبد الرحيم بن زيد العمي، وهو متروك، وقد كذبه ابن معين.

- ومن ذلك قوله (٢٥٣/١): (ذكر فضل الطواف عند طلوع الشمس وعند غروبها)، ثم ذكر تحته خبرين؛ كلاهما من طريق عبد الرحيم العمي، وهو متروك، وتقدم آنفاً.

- ومن ذلك قوله (٣٨٦/١): (ذكر فضل الموت في الحج والعمرة وما جاء فيه)، وذكر تحت هذا العنوان ثلاثة أخبار، الأول (٨١٨) وهو خبر باطل، ولفظه: (من خرج في هذا الوجه لحج أو عمرة، فمات فيه، لم يعرض، ولم يحاسب، وقيل: أدخل الجنة). ثم ساق خبراً آخر (٨١٩) وفيه إسحاق ابن بشر، كذبه أبو زرعة وأبو حاتم. ثم ذكر خبراً ثالثاً (٨٢٠) عن خيثمة من قوله، وهو ابن عبد الرحمن، تابعي، وإسناده إليه صحيح.

= الأول لبعض المالكية، والثاني رواية عن أحمد، والثالث للجمهور، والرابع شذبه اللخمي، وهو متأخر (ت ٦٠٣هـ)، لا يعتد بخلافه.

حجة القولين الأولين:

١- أن ماء زمزم طعام، فلا يستعمل في الغسل وإزالة النجاسة.

٢- أن الميت يتنجس بالموت، وماء زمزم لا يستعمل في إزالة الأنجاس؛ تشريقاً له.

٣- ما حكي عن العباس: (إني لا أحله لمغتسل، وهو لشارب حل وبل).

حجة القول الثالث: أن ماء زمزم من جملة المياه، فيشرع غسل الميت به.

حجة القول الرابع: أن ماء زمزم مبارك.

ويجاب: بأن الرسول ﷺ بين لنا بركة هذا الماء، وذلك بالاستشفاء به، وكونه طعاماً يغني عن غيره، فقال عن ماء زمزم، فيما رواه مسلم (٢٤٧٣) من حديث أبي ذر رضى الله عنه، مرفوعاً: (إنها مباركة؛ إنها طعام طعم)، وزاد أبو داود الطيالسي (٤٥٧): (وشفاء سقم).

وهذا القرآن الكريم، وهو باتفاق المسلمين أعظم بركة من زمزم، ومع ذلك لا يشرع وضعه في كفن الميت عند دفنه، وذلك لعدم نقل ذلك عن السلف، فمثله ماء زمزم.

وأيضاً جاء عن بعض السلف أنهم يشربون ماء زمزم للعلم أو الحفظ، فقد شربه ابن المبارك رضى الله عنه، لعطش يوم القيامة، كما في تاريخ دمشق (٤٣٨/٣٢)؛ لما روي في الحديث: (ماء زمزم لما شرب له)، وفيه مقال.

- = - ومن ذلك قوله (٣٩٢/١): (ذكر المشي في الحج وفضله)، ثم ذكر خبرًا باطلًا (٨٣٢)^(١).
ثم ذكر بعده أخبارًا لا بأس ببعضها، وأغلبها لا يصح، وأكثرها آثار غير مرفوعة.
- ومن ذلك قوله (٣٢٢/١): (ذكر طواف الحبة وغيرها من الدواب بالكعبة ودخولهن المسجد الحرام)، ثم ذكر خبرًا (٦٥٧) فيه أن حبة دخلت من باب بني شيبه، وطافت سبعة، ثم صلت عند المقام ركعتين. وهو خبر لا يصح؛ فيه عننة ابن جريج.
- ثم ذكر خبرًا آخر (٦٥٨) وفيه نحو القصة السابقة، ولا يصح.
- ثم ساقه من طريق آخر (٦٥٩) وفيه اختلاف، فالسابق (٦٥٨) عن عطاء عن ابن عباس، وهذا (٦٥٩) عن عطاء عن عبد الله بن عمرو. وهذا الاختلاف مما يوهنه^(٢).
- ثم ذكر خبرًا ثالثًا لا يصح (٦٦٠) عن عمران بن أبي عطاء، قال: شغل الناس بفتنة ابن الزبير، قال: فرأيت بعيرًا دخل المسجد الحرام، فطاف بالبيت سبعة ثم خرج.
- ثم ذكر خبرًا آخر (٦٦١) ولا يصح.
- ومن ذلك عدد من الأخبار الباطلة أيضًا، ينظر: (١١٨٩)، و(١١٩١)، و(١١٩٥) وهو من الإسرائيليات، (١٣٠٦) وهو موضوع، في إسناده ثلاثة متهمون، و(١٣٣٩) ذكر قصة فيها الهيثم بن عدي وهو متروك وقد اتهم، و(١٣٢٥) ذكر فيها خبرًا موضوعًا، في إسناده حماد بن عمر النصيبى، وهو منهم.
- ومن ذلك قوله (٦٨/٣): (ذكر فضل الموت بمكة)، وذكر أخبارًا لا يصح منها شيء، كان آخرها (١٨١٣) من طريق أبان بن أبي عياش، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: (من مات بين الحرمين حشره الله تعالى من الأمنين)، فقليل: يا أبا حمزة وإن كان كافرًا؟ قال: وإن كان كافرًا، حتى يقضي الله تعالى بين العباد.
- وهذا خبر منكر سندًا ومتنًا؛ ففيه أبان، وهو متروك، والمتن فيه نكارة.
- ومن ذلك قوله (٧٠/٣): (ذكر محشر النبي ﷺ بين أهل مكة وشفاعته لهم وتفسير ذلك)، والأخبار التي ذكرها تحته؛ أخبار منكرة، لا يصح منها شيء.
- ومن ذلك قوله (٩٩/٣): (ذكر فضل المعلاة على المسفلة بمكة)، ثم ذكر خبرًا باطلًا (١٨٥٧)، وأعاد ذكره (٢٤٥٩).
- ومن ذلك ما رواه (١٩١٥) من طريق أبان بن عثمان وغيره، قال: لما توجه النبي ﷺ إلى الطائف، رأى على العقبة قبرًا، فقال: (يا أبا بكر، ما هذا القبر؟)، فقال: هذا قبر أبي أحيحة، لعنة الله، فإنه كان شديد التكذيب بآيات الله، شديد الرد على رسول الله. فقال أبان بن سعيد: بل لعن الله أبا قحافة، إنه كان لا يدفع الضيف، ولا يقري الضيف. فقال النبي ﷺ: (لا تؤذوا الأحياء بسبب=

(١) قال المحقق: (إسناده تالف)، وينظر فقد أطلال الكلام عليه.

(٢) وتحقيق القول في هذه الأسانيد، يحتاج مزيد بحث ومراجعة.

= (الأموات).

وقد جاءت هذه القصة وفيها (لا تسبوا الأموات)، بغير هذا السياق^(١).

- ومن ذلك ما رواه (١٩٤٢) من طريق هشام بن الكلبي، قال: كان عمر بن عبد العزيز ولى عبد الله بن قيس بن مخزوم بن المطلب مكة، وكان يحق، فكتب: من عبد الله بن قيس إلى أمير المؤمنين. فقبل له: تبدأ بنفسك قبل أمير المؤمنين؟ فقال: إن لنا الكبر عليهم. فلما بلغ قوله عمر، قال: أما والله أنت أحق، من أهل بيت حُمق. وكان بنو المطلب يسمون التُّوكى.

قلت: هذا الخبر لا ينبغي ذكره، وعمر بن عبد العزيز أجل من أن يقول هذا الكلام، وهشام بن السائب إنما هو صاحب أخبار وأسمار، قال الإمام أحمد عنه: إنما كان صاحب سمر ونسب، ما ظننت أن أحدا يحدث عنه. وقال الدارقطني وغيره: متروك. ونقل أبو الفرج الأصفهاني عن أبي يعقوب الخريمي قال: كان هشام الكلبي علامة نسابة وراوية للمثالب.

وفي كتاب الفاكهي عددٌ غير قليل من الأحاديث الضعيفة، بل بعضها باطل ومنكر، كما أنه روى لبعض المتهمين، أمثال: محمد بن السائب الكلبي، وابنه هشام. وهذا الأمر يشترك فيه مع غيره ولا يختص به.

ولم يستنكر إلا حديثاً واحداً، وهو ما رواه (١٩١٨) من طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، رفعه: (من مات بين الحرمين حاجاً أو معتمراً بعثه الله تعالى يوم القيامة لأحساب عليه ولا عذاب...).

حيث قال عقبه: (وهذا حديث منكر من حديث مالك بن أنس).

الخلاصة في حال الفاكهي:

أقول وبالله التوفيق: مما تقدم عرضه ونقله، لا يظهر أن الفاكهي من أئمة الحديث، أو من العلماء بالفقه والفتوى، وإنما الذي يظهر، والله تعالى أعلم، أنه إلى الأخباريين، وأهل الأدب والسمر، ألصق وأقرب.

وفي كتابه هذا، يتفق مع الأزرقى في أشياء كثيرة في مادة الكتاب، والأزرقى أقدم منه بقليل، وهذا شيء معلوم معروف؛ لأن من أراد أن يؤلف في موضوع، فلا بد أن يستفيد ممن سبقه فيه. اعترض وجوابه:

قد يُظن أن ثمة تعارض، بين تقرير ما تقدم في حال الفاكهي، وبين وصف أبو الفضل ابن حجر له بـ (الحافظ)، وذلك عندما انتهى من وصل معلقات البخاري في كتابه (تغليق التعليق)، وترجمته للبخاري في نهاية الكتاب ترجمة موسعة، إلى أن أتى إلى ذكر الرواة عنه، ثم قال: (ومن الحفاظ من أقرانه فمن بعدهم: أبو زرعة، وأبو حاتم وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وأبو بكر بن أبي عاصم... ومحمد بن إسحاق الفاكهي صاحب أخبار مكة... وأمّ لا يحصون...).

الرَّدُّ والتَّعليقُ:

زَعَمَ الجَدِيعُ أَنَّ فِي الحَدِيثِ حُجَّةً عَلَى إِبَاحَةِ أَصْوَاتِ المَعَارِفِ، بِدَلَالَةِ قَوْلِ الرَّائِي: «أَلْقَيْتُ المَغْنِيَّةَ مَا كَانَ فِي يَدِهَا»، والحَقِيقَةُ أَنَّ هَذَا الاستِدْلَالَ مِنَ الغَرَابَةِ بِمَكَانٍ؛ إِذْ كَيْفَ يَتْرُكُ الجَدِيعُ النُّصُوصَ الواضحةَ البَيِّنَةَ الَّتِي هِيَ كَالشَّمْسِ فِي رَائِعَةِ السَّمَاءِ، لَيْسَ دُونَهَا غَمَامٌ أَوْ سَحَابٌ، فِي تَحْرِيمِ أَصْوَاتِ المَعَارِفِ، ثُمَّ تَرَاهُ يَتَسَبَّبُ بِالْفَاطِظِ مُجْمَلَةٍ، بَلْ مُبْهَمَةٍ فِي إِثْبَاتِ حُكْمٍ شَرْعِيِّ؟!

وإِنَّا نَتَسَاءَلُ هَاهُنَا - وَحَقٌّ لَنَا أَنْ نَتَسَاءَلَ - : مَا الشَّيْءُ الَّذِي كَانَ فِي يَدِ المَرْأَةِ، ثُمَّ أَلْقَتْهُ فَرَعًا مِنْ عُمَرِ ﷺ؟

إِنَّهُ شَيْءٌ مُبْهَمٌ مَجْهُولٌ، قَدْ طُوِيَ ذِكْرُهُ فِي النَّصِّ، وَلَا يَلْزُمُ الْبَيِّنَةُ لِكَوْنِهَا مُغْنِيَّةٌ أَنْ يَكُونَ فِي يَدِهَا آلَةُ مُوسِيقِيَّةٌ، وَمِنْ جَزَمَ بِذَلِكَ، فَقَدْ تَعَدَّى حُدُودَ النَّصِّ، وَقَالَ فِيهِ

= والجواب:

أولاً: أن ابن حجر لم يخص الفاكهي بلقب (الحافظ) بعينه، وإنما ذكره ضمن جملة من الأئمة الحفاظ؛ فمقصوده - إذن - الغالب.

وهذه جادة كثير من أهل العلم، فيقولون: (روى عن فلان جمع من الثقات)، ثم يذكر منهم أحد الضعفاء، ومقصودهم الغالب كما هو ظاهر.

ومثله قولهم: (فلان لا يروي إلا عن ثقة)، أو: (جميع شيوخه ثقات) ومقصودهم الغالب كذلك.

ومثله قول أبي داود في وصف كتابه السنن: (ذكرت الصحيح وما يقاربه، وما فيه وهن شديد بيته، وما سكت عنه فهو صالح)، ومقصوده الغالب؛ وذلك لأنه سكت عن أحاديث فيها وهن يبين، لا تخفى على مثله ﷺ.

ثانياً: إن كان المقصود بـ (الحافظ) هنا: كثرة السماع من الأحاديث والأخبار؛ فهذا صحيح، وكتابه يدل على ذلك.

وإن كان المقصود: العلم بفن الحديث ومعرفة الصناعة الحديثية؛ فهذا بعيد، ولذا لم يذكر الفاكهي، من صنف في طبقات الحفاظ من قبل، بل تقدم أنه ليس له ترجمة، فضلاً عن أن كتابه لا يدل على ذلك.

وأما قول الفاسي عن كتابه: (وما أكثر فوائده)، فهذا حق لا إشكال فيه.

هذا ما تيسر بيانه في حال الفاكهي، وكتابه أخبار مكة اهـ

بالظن والتخريض بغير حجة ولا برهان.

إذا؛ فهذا النص من النصوص المشبهة التي تتعدّد فيها الاحتمالات، وقد تقرر في الأصول: أن الحديث الذي ثبت به الأحكام، لا بد أن يكون صحيحاً وصريحاً؛ لأن الضعيف لا تقوم به حجة، وكذا الصحيح غير الصريح، فإنه يكون محتملاً^(١)، ومن القواعد المقررة عند العلماء في الاستدلال «أنه إذا وجد الاحتمال، سقط الاستدلال»^(٢).

إذا؛ فكيف يكون الحال إذا كان هذا الشيء المحتمل مصادماً للأدلة الشرعية الواضحة؟!

كما أن الأخذ بالمتشابه، وترك المحكم، مخالفة للأصول الشرعية، والقواعد المرعية في مجال الاستنباط والاستدلال، والسائر على ذلك - شاء أم أبى - يدور في فلك أهل الأهواء الزائعين عن طريق الحق، كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَمَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدَ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧].

يقول الشاطبي رحمه الله في كلمة تأصيلية نفيسة جرى ذكرها فيمن يتبع الاحتمال بغير دليل ولا برهان - : «هو أصل في الميل عن الصراط المستقيم، ألا ترى أن المتبعين لما تشابه من الكتاب، إنما اتبعوا فيها مجرد الاحتمال فاعتبروه، وقالوا فيه، وقطعوا فيه على الغيب بغير دليل، فذموا بذلك، وأمر النبي - عليه الصلاة والسلام - بالحدز منهم»^(٣).

ويقول الشوكاني رحمه الله: «وأما المتشابه، فاختلف فيه على أقوال:

(١) انظر: «الشرح الممتع على زاد المستنقع»: (٢٦/٥) لابن عثيمين.

(٢) انظر: «البحر المحيط»: (٤٥٢/٣)، و«الفتاوى الكبرى»: (١٢١/٢).

(٣) «الموافقات»: (٣٢٦/٤).

الحقُّ عدمُ جوازِ العملِ به لقوله سبحانه : ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾^(١) [آل عمران : ٧] .

الشُّبْهَةُ الْخَامِسَةُ : قَالَ الْجَدِيعُ ص ٢٣٣ - ٢٣٥ : «اللَّحْنُ : تحسِينُ الصَّوْتِ بالأداءِ على صِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ .

فهذا ليسَ في الشَّرِيعَةِ مَا يَعْيبُهُ الْبَتَّةُ ، وَالتَّفُوسُ تَسْتَلْذُهُ بِطَبْعِهَا ، بَلْ مِنْ أَجْلِ أَثَرِهِ فِي النَّفْسِ : نَفْسِ الْمَوْدِيِّ ، وَنَفْسِ السَّامِعِ ، حَثَّتِ الشَّرِيعَةُ عَلَى التَّغْنِي بِالْقُرْآنِ .
كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
«زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ» ، وَفِي لَفْظٍ : «حَسَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ» ، فَإِنَّ الصَّوْتِ الْحَسَنَ يَزِيدُ الْقُرْآنَ حُسْنًا» .

وَشَرَعَ تَحْسِينُ الصَّوْتِ بِالْأَذَانِ ، كَمَا فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ الَّذِي أَرَى الْأَذَانَ فِي الْمَنَامِ ، قَالَ : فَلَمَّا أَصْبَحْتُ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا رَأَيْتُ ، فَقَالَ : «إِنَّهَا لِرُؤْيَا حَقٍّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَقُمْ مَعَ بِلَالٍ ، فَأَلْقِ عَلَيْهِ مَا رَأَيْتَ ، فليُؤَذِّنْ بِهِ ، فَإِنَّهُ أَنْدَى صَوْتًا مِنْكَ» .

... فَدَلَّ هَذَا عَلَى مُجَارَاةِ الطَّبَائِعِ فِيمَا تَسْتَحْسِنُهُ وَتَسْتَلْذُهُ مِنَ الْأَصْوَاتِ .

فَلَوْ كَانَ اللَّحْنُ مِمَّا يُمْنَعُ لَمَا صَلَحَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَحَبًّا لِذِكْرِ اللَّهِ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَشَعِيرَةِ الْأَذَانِ الَّتِي تَتَكَرَّرُ عَلَى الْأَسْمَاعِ خَمْسَ مَرَّاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ .

فَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ فِي اللَّحْنِ الْجَوَازُ ، فَإِنَّ أَهْلَ صِنَاعَةِ الْغِنَاءِ يُخْرِجُونَهُ بِالْأَلْحَانِ الْمُتَنَاسِبَةِ عَلَى نَغَمَاتٍ مُتَنَاسِقَةٍ ، مَقْسُومَةٍ عَلَى أَنْمَاطٍ مُخْتَلِفَةٍ بِحَسَبِ الْمَرَادِ ، وَاخْتِلَافِهَا كَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى الْبَيْئَةِ وَالْبَلَدِ وَالزَّمَنِ وَالْحَالِ ، فَمِنْهَا الْقَدِيمُ ، وَمِنْهَا

(١) «إرشاد الفحول» : (١/١٧٨) .

الحديث... وأسمائها لا تنحصر بحسب أعراف الناس فيها، ففي بلاد العرب اليوم أنماط: كالمقامات، والموشحات... والأغاني الوطنية، والحربية،... وعند الغربيين من هذا أنماط لهم، وهكذا.

الرد والتعليق:

المتأمل في كلام الجديع، يلحظ أنه وصل إلى نتيجة معينة، ألا وهي: أن الألحان الموسيقية بأنواعها المتعددة، وأنماطها المختلفة، جائزة لا حرج فيها، ولا نكير، وقد خلص - هداؤه الله - إلى هذه النتيجة بناء على مسلك القياس، حيث قاس اللحن الموسيقي على اللحن الشرعي المستخدم في قراءة القرآن أو الآذان، فكما أن اللحن الشرعي قد ثبت بالنصوص النبوية، كذلك فإن اللحن الموسيقي جائز قياساً عليه، وإلحاقاً به.

فيا ليت شعري، هل القياس الذي اتخذه الجديع مسلكاً في استنباط ذلك الحكم، سائغ من حيث قواعد العلم وأصول الاستدلال؟

الجواب: لا؛ ذلك لأن هذا القياس يعد في ميزان العلم قياساً فاسداً؛ لأنه في مقابلة النص؛ إذ جاءت الأدلة المستفيضة في تحريم الألحان الموسيقية، وحيث كان ذلك كذلك، فتم القياس الفاسد.

يقول ابن قيم الجوزية رحمه الله: «فمن رأى شيئاً من الشريعة مخالفاً للقياس فإنما هو مخالف للقياس الذي انعقد في نفسه، ليس مخالفاً للقياس الصحيح الثابت في نفس الأمر، وحيث علمنا أن النص ورد بخلاف قياس علمنا قطعاً أنه قياس فاسد، بمعنى أن صورة النص امتازت عن تلك الصور التي يظن أنها مثلها بوصف أوجب تخصيص الشارع لها بذلك الحكم، فليس في الشريعة ما يخالف قياساً صحيحاً، ولكن يخالف القياس الفاسد، وإن كان بعض الناس لا يعلم فساده»^(١).

كَمَا أَنَّ اشْتِرَاكَ اللَّحَنِ الْمَوْسِيقِيِّ مَعَ اللَّحَنِ الشَّرْعِيِّ الْمُسْتَعْدَمِ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي مُسَمًّى اللَّحَنِ، لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْاِشْتِرَاكُ فِي حَقِيقَةِ اللَّحَنِ؛ إِذْ أَنَّ لِكُلِّ مِنْهُمَا حَقِيقَةً تَبَايُنُ مَعَ الْحَقِيقَةِ الْأُخْرَى، وَلَوْ كَانَتِ الْحَقِيقَتَانِ شَيْئًا وَاحِدًا، لَمَا جَاءَتْ الشَّرِيعَةُ بِالتَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا، فَجَعَلَتْ الْأَوَّلَ مَشْرُوعًا، وَالثَّانِي مُحَرَّمًا.

وَمَنْ سَاوَى بَيْنَ شَيْئَيْنِ لِمَجْرَدِ اشْتِرَاكِهِمَا فِي أَمْرٍ مَا، مَعَ تَبَايُنِ حَقِيقَةِ كُلِّ مِنْهُمَا، فَقَدْ وَقَعَ فِي الْقِيَاسِ الْفَاسِدِ.

يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «أَصْلُ هَذَا الْقِيَاسِ الْفَاسِدِ أَنَّ الشَّيْئَيْنِ إِذَا اشْتَرَكَا وَتَشَابَهَا فِي بَعْضِ الْأَشْيَاءِ لَزِمَ اشْتِرَاكُهُمَا وَتَمَاثُلُهُمَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ مِنْ لَوَازِمِ الْمَشْتَرِكِ وَهَذَا كُلُّهُ خَطَأٌ فَاحِشٌ»^(١).

وَيَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ قِيمِ الْجَوْزِيَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَمَنْ سَوَّى بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ لِإِشْتِرَاكِهِمَا فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ يَلْزَمُهُ أَنْ يُسَوِّيَ بَيْنَ كُلِّ مَوْجُودَيْنِ لِإِشْتِرَاكِهِمَا فِي مُسَمًّى الْوُجُودِ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْغَلَطِ، وَالْقِيَاسُ الْفَاسِدُ الَّذِي ذَمَّهُ السَّلَفُ، وَقَالُوا: أَوَّلُ مَنْ قَاسَ إِبْلِيسُ»^(٢).

وَهَا نَحْنُ أَوْلَاءُ نَسُوقُ لَكَ أَخِي الْقَارِئُ نَقُولًا نَفِيسَةً عَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، تَوْضُحُ الْفَرْقِ الْجَوْهَرِيِّ بَيْنَ اللَّحَنِ الْمَوْسِيقِيِّ وَاللَّحَنِ الْمُسْتَعْدَمِ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ:

١ - يَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ قِيمِ الْجَوْزِيَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «... التَّطْرِيبُ وَالتَّغْنِي عَلَى وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: مَا اقْتَضَتْهُ الطَّبِيعَةُ، وَاسْمَحَتْ بِهِ مَنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ وَلَا تَمَرِينٍ وَلَا تَعْلِيمٍ، بَلْ إِذَا خُلِّيَ وَطَبَعَهُ، وَاسْتَرَسَلَتْ طَبِيعَتُهُ جَاءَتْ بِذَلِكَ التَّطْرِيبِ وَالتَّلْحِينِ، فَذَلِكَ جَائِزٌ، وَإِنْ أَعَانَ طَبِيعَتَهُ بِفَضْلِ تَزْيِينٍ وَتَحْسِينٍ، كَمَا قَالَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تَسْمَعُ لِحَبْرَتِهِ لَكَ

(١) «درء التعارض»: (٣/ ٣٢٠).

(٢) «إعلام الموقعين»: (٢/ ٥٦).

تَحْيِيرًا»، والحزين وَمَنْ هَاجَهُ الطَّرْبُ، والحبُّ والشَّوْقُ لا يملكُ مِنْ نَفْسِهِ دَفْعَ التَّحْزِينِ والتَّطْرِبِ فِي الْقِرَاءَةِ، وَلَكِنَّ النُّفُوسَ تَقْبَلُهُ وَتَسْتَحْلِيهِ لِمُوَافَقَتِهِ الطَّبْعَ وَعَدَمِ التَّكْلُفِ وَالتَّصْنُوعِ فِيهِ، فَهُوَ مَطْبُوعٌ لَا مُتَطَبِّعٌ، وَكَلْفٌ لَا مُتَكَلِّفٌ، فَهَذَا هُوَ الَّذِي كَانَ السَّلَفُ يَفْعَلُونَهُ وَيَسْتَمْعُونَهُ، وَهُوَ التَّغْنِي الممدوحُ المحمودُ، وَهُوَ الَّذِي يَتَأَثَّرُ بِهِ التَّالِي والسَّامِعُ . . .

الوجه الثاني: مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ صِنَاعَةً مِنَ الصَّنَائِعِ، وَلَيْسَ فِي الطَّبْعِ السَّمَاحَةُ بِهِ، بَلْ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِتَّكْلُفٍ وَتَصْنُوعٍ وَتَمَرُّنٍ، كَمَا يَتَعَلَّمُ أَصْوَاتِ الْغِنَاءِ بِأَنْوَاعِ الْأَلْحَانِ الْبَسِيطَةِ وَالْمُرَكَّبَةِ عَلَى إِيقَاعَاتٍ مَخْصُوصَةٍ، وَأَوْزَانٍ مَخْتَرَعَةٍ، لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِالتَّعَلُّمِ وَالتَّكْلُفِ، فَهَذِهِ هِيَ الَّتِي كَرِهَهَا السَّلَفُ، وَعَابُوهَا، وَذَمُّوهَا، وَمَنَعُوا الْقِرَاءَةَ بِهَا وَأَنْكَرُوا عَلَى مَنْ قَرَأَ بِهَا . . . وَكُلُّ مَنْ لَهُ عِلْمٌ بِأَحْوَالِ السَّلَفِ يَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّهُمْ بُرَأَءٌ مِنَ الْقِرَاءَةِ بِالْحَانَ الْمَوْسِيقِي الْمَتَكَلِّفَةِ الَّتِي هِيَ إِيقَاعَاتٌ، وَحَرَكَاتٌ مُوزُونَةٌ مَعْدُودَةٌ مَحْدُودَةٌ، وَأَنَّهُمْ أَتَقَى لِلَّهِ مَنْ أَنْ يَقْرَءُوا بِهَا وَيُسَوِّغُوهَا . . .»^(١).

٢ - يَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «... السَّلَفُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، إِنَّمَا فَهِمُوا مِنَ التَّغْنِي بِالْقُرْآنِ: إِنَّمَا هُوَ تَحْسِينُ الصَّوْتِ بِهِ، وَتَحْزِينُهُ، كَمَا قَالَه الْأَئِمَّةُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، حَيْثُ قَالَ: حَدَّثَنَا عِثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْسَجَةَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ».

. . . وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: نَهَانِي أَيُّوبُ أَنْ أُحَدِّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ: «زَيِّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ». قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَإِنَّمَا كَرِهَ أَيُّوبُ - فِيمَا نَرَى - أَنْ يَتَأَوَّلَ النَّاسُ بِهَذَا الْحَدِيثِ الرُّخْصَةَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْأَلْحَانِ الْمُبْتَدَعَةِ، فَلِهَذَا نَهَاَهُ أَنْ يُحَدِّثَ بِهِ.

قُلْتُ: ثُمَّ إِنَّ شُعْبَةَ رَوَى الْحَدِيثَ مَتَوَكِّلًا عَلَى اللَّهِ، كَمَا رُوِيَ لَهُ، وَلَوْ تَرِكَ كُلَّ حَدِيثٍ يَتَأَوَّلُهُ مُبْطَلٌ لَتَرِكَ مِنَ السُّنَّةِ شَيْءٌ كَثِيرٌ، بَلْ قَدْ تَطَرَّقُوا إِلَى تَأْوِيلِ آيَاتٍ كَثِيرَةٍ وَحَمَلُوهَا عَلَى غَيْرِ مَحَامِلِهَا الشَّرْعِيَّةِ الْمُرَادَةِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ، وَعَلَيْهِ التُّكْلَانُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

وَالْمُرَادُ مِنْ تَحْسِينِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ: تَطْرِيْبُهُ وَتَحْزِينُهُ وَالتَّخَشُّعُ بِهِ، كَمَا رَوَاهُ الْحَافِظُ الْكَبِيرُ بَقِيَّةُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَيْثُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأُمَوِيُّ، حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى بْنُ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي بَرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ رَأَيْتَنِي وَأَنَا أَسْتَمِعُ قِرَاءَتَكَ الْبَارِحَةَ!». قُلْتُ: أَمَّا وَاللَّهِ لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تَسْتَمِعُ قِرَاءَتِي لَحَبَّرْتُهَا لَكَ تَحْخِيرًا.

وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ طَلْحَةَ بِهِ، وَزَادَ: «لَقَدْ أَوْتَيْتُ مَزْمَارًا مِنْ مَزَامِيرِ آلِ دَاوُدَ»...

وَالْغَرَضُ أَنَّ الْمَطْلُوبَ شَرْعًا إِنَّمَا هُوَ التَّحْسِينُ بِالصَّوْتِ الْبَاعِثِ عَلَى تَدْبِيرِ الْقُرْآنِ وَتَفْهَمِهِ، وَالْخُشُوعِ وَالْخُضُوعِ وَالْانْقِيَادَ لِلطَّاعَةِ، فَأَمَّا الْأَصْوَاتُ بِالنَّغْمَاتِ الْمَحْدَثَةِ الْمُرَكَّبَةِ عَلَى الْأَوْزَانِ، وَالْأَوْضَاعِ الْمُلْهِمَةِ وَالْقَانُونِ الْمَوْسِيقَائِيِّ، فَالْقُرْآنُ يُنْزَعُ عَنْ هَذَا، وَيَجِلُّ وَيَعْظُمُ أَنْ يُسَلَّكَ فِي آدَائِهِ هَذَا الْمَذْهَبُ، وَقَدْ جَاءَتْ السُّنَّةُ بِالزَّجْرِ عَنْ ذَلِكَ:

عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عَلَى سَطْحٍ مَعَنَا رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ يَزِيدُ لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَبَسَا الْغِفَارِيَّ - وَالنَّاسُ يَخْرُجُونَ فِي الطَّاعُونَ، فَقَالَ عَبَسَ: يَا طَاعُونَ خُذْنِي، ثَلَاثًا يَقُولُهُ، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: لِمَ تَقُولُ هَذَا؟ أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ، فَإِنَّهُ عِنْدَ انْقِطَاعِ عَمَلِهِ، وَلَا يُرَدُّ فَيَسْتَعْتَبَ»، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بَادِرُوا بِالْمَوْتِ سِتًّا: إِمْرَةً السُّفَهَاءِ، وَكَثْرَةَ الشَّرْطِ، وَبَيْعَ الْحُكْمِ، وَاسْتِخْفَافًا بِالْذِّمِّ، وَقَطِيعَةً الرَّحِمِ وَنَشْوًا يَتَّخِذُونَ الْقُرْآنَ

مَرَامِيرَ يُقَدِّمُونَهُ يُغْنِيهِمْ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْهُمْ فَفَهَا»^(١).

٣ - ويقول العلامة ابن خلدون رَحِمَهُ اللهُ: «وَقَدْ أَنْكَرَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - القِرَاءَةَ بِالتَّلْحِينِ، وَأَجَازَهَا الشَّافِعِيُّ - رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ -، وَلَيْسَ الْمَرَادُ تَلْحِينَ الْمَوْسِيقَى الصَّنَاعِيَّ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْتَلَفَ فِي حَظِّهِ؛ إِذْ صِنَاعَةُ الْغِنَاءِ مُبَايَنَةٌ لِلْقُرْآنِ بِكُلِّ وَجْهِ، لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ وَالْأَدَاءَ تَحْتَاجُ إِلَى مَقْدَارٍ مِنَ الصَّوْتِ؛ لِتَعْيِينِ أَدَاءِ الْحُرُوفِ مِنْ حَيْثُ اتِّبَاعِ الْحَرَكَاتِ فِي مَوَاضِعِهَا، وَمَقْدَارُ الْمَدِّ عِنْدَ مَنْ يُطْلَقُهُ أَوْ يُقْصَرُّهُ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ. وَالتَّلْحِينُ أَيْضًا يَتَعَيَّنُ لَهُ مَقْدَارٌ مِنَ الصَّوْتِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ مِنْ أَجْلِ التَّنَاسُبِ الَّذِي قُلْنَاهُ فِي حَقِيقَةِ التَّلْحِينِ. فَاعْتَبَارُ أَحَدِهِمَا قَدْ يَخْلُ بِالْآخَرِ إِذَا تَعَارَضَا. وَتَقْدِيمُ التَّلَاوَةِ مُتَعَيَّنٌ فِرَارًا مِنْ تَغْيِيرِ الرِّوَايَةِ الْمَنْقُولَةِ فِي الْقُرْآنِ، فَلَا يُمَكِّنُ اجْتِمَاعُ التَّلْحِينِ وَالْأَدَاءِ الْمَعْتَبَرِ فِي الْقُرْآنِ بَوَاجِهُ...»^(٢).

الشُّبْهَةُ السَّادِسَةُ: قَالَ الْجَدِيعُ ص ٢٦٧ - ٢٦٨: «فَالْتَّغْيِيرُ غَايَتُهُ أَنَّهُ إِنْشَادُ لِلْقَصَائِدِ الْمَرْقُوقَةِ لِلْقُلُوبِ، فَيُؤَثِّرُ ذَلِكَ فِيهَا، وَيَحْدُو بِهَا إِلَى الدَّارِ الْآخِرَةِ، وَيُحَلِّقُ بِالنَّفُوسِ فِي رِيَاضِ الْأَنْسِ بِاللَّهِ ﷻ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ بِعِبَارَاتٍ صَحِيحَةٍ وَشَعْرِ حَسَنِ، فَهُوَ قَوْلٌ مَشْرُوعٌ، فَإِذَا اقْتَرَنَ بِالْإِنْشَادِ اللَّحْنُ الْمُؤَثِّرُ زَادَهُ حُسْنًا، وَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ إِلَى أَثَرِهِ الْمَشْرُوعِ.

أَمَّا إِنْكَارُ الشَّافِعِيِّ لَهُ يَحْكِي مَا تَرَكَ عَلَيْهِ حَالُ أَهْلِ بَغْدَادَ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرَ الشَّافِعِيُّ أَنَّهُمْ يُقْبَلُونَ عَلَيْهِ وَيَدْعُونَ الْقُرْآنَ، إِذْ عِلَّةُ إِنْكَارِهِ أَنَّهُمْ اسْتَعَاذُوا بِذَلِكَ عَنِ الْقُرْآنِ... وَأَمَّا إِنْكَارُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، فَلَا تُغْفَلُ أَنَّهُ كَانَ يَتَرَدَّدُ فِي التَّغْيِيرِ، وَلَمْ يَثْبُتْ فِيهِ عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ، وَأَشَدُّ مَا جَاءَ عَنْهُ وَصَفُ مَا كَانَ يَفْعَلُهُ الْمَغْبُورُونَ مِنْ عِبَادِ الصُّوفِيَّةِ بِالْإِحْدَاثِ وَالْبِدْعَةِ، وَهَذَا عَلَى مَعْنَى الْإِضَافَةِ الَّتِي ذَكَرْتُ، وَهُوَ بَابُ يَسُوعَ فِيهِ الْاجْتِهَادُ.

(١) «تفسير ابن كثير»: (٦٢/١).

(٢) «مقدمة ابن خلدون»: (٢٤٣/١).

وجائزٌ أَنْ يَكُونَ رَأْيُ أَحْمَدَ فِي ذَلِكَ، مِنْ أَجْلِ مَا يَخْشَاهُ مِنَ الْإِلَهَاءِ بِهِ عَنِ الْقُرْآنِ، كَالشَّانِ فِيمَا حَكَى الشَّافِعِيُّ عَنْ أَهْلِ بَغْدَادَ.

وَأَحْمَدُ لَمْ يَكُنْ يُنْكِرُ مَا يَفْعَلُهُ الصُّوفِيَّةُ بِإِطْلَاقٍ، فَقَدْ وَجَدْتُ عَنْهُ نَصًّا يُحَسِّنُ فِيهِ مِنْ أَمْرِهِمْ، مِمَّا يَكُونُ مِنْهُمْ فِي مَجَالِسِ ذِكْرِهِمْ، يُرَاعِي فِيهِ أَحْوَالَهُمْ مِنَ الْإِنْسِ بِذِكْرِ اللَّهِ، وَذَلِكَ مَا حَكَاهُ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ قِيلَ لَهُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ الصُّوفِيَّةَ جُلُوسًا فِي الْمَسَاجِدِ عَلَى التَّوَكُّلِ بَغَيْرِ عِلْمٍ؟ فَقَالَ: الْعِلْمُ أَقْعَدُهُمْ، قِيلَ لَهُ: فَإِنْ هَمَّهُمْ كِسْرَةٌ وَخِرْقَةٌ؟ فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ أَنْ قَوْمًا أَعْطُوا قَدْرًا مِنْ قَوْمٍ يَكُونُ هَمُّهُمْ مِنَ الدُّنْيَا كِسْرَةٌ وَخِرْقَةٌ، قِيلَ: فَإِنَّهُمْ إِذَا سَمِعُوا السَّمَاعَ يَقُومُونَ يَرْقُصُونَ؟ فَقَالَ أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: دَعُوهُمْ يَفْرَحُونَ مَعَ اللَّهِ سَاعَةً.

الرَّدُّ وَالتَّعْلِيلُ:

النَّاظِرُ فِي كَلَامِ الْجَدِيدِ، يَجِدُ أَنَّهُ وَصَفَ مَا يُسَمَّى بِهِ (التَّغْيِيرُ) بِالْحَسَنِ وَالْمَشْرُوعِيَّةِ، وَقَبْلَ بَيَانِ فِسَادِ هَذَا الْقَوْلِ وَبَطْلَانِهِ، وَتَوْضِيحِ حُكْمِهِ فِي مِيزَانِ الشَّرِيعَةِ، يَجْمَلُ بِنَا أَنْ نُسَلِّطَ الضُّوءَ عَلَى مَفْهُومِ التَّغْيِيرِ وَحَقِيقَتِهِ، حَتَّى تَكُونَ صُورَتُهُ بَادِيَةً لِلْعَيَانِ؛ وَمَنْ ثَمَّ يَكُونُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الشَّيْءِ فَرَعٌ عَنْ تَصَوُّرِهِ، كَمَا هُوَ الْمَقْرَّرُ فِي الْأُصُولِ.

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّ التَّغْيِيرَ فِي أَصْلِ اسْتِقَاقِهِ اللَّغَوِيِّ مَأْخُودٌ مِنْ قَوْلِكَ: «غَبَرَ الشَّيْءُ يَغْبُرُ غُبُورًا»^(١)، وَتَدَوُّرُ الْأَحْرُفِ الْأَصْلِيَّةِ لِكَلِمَةِ (غَبَرَ) عَلَى مَعْنَيْنِ: «أَحْدَهُمَا يَدُلُّ عَلَى الْبَقَاءِ، وَالْآخَرُ عَلَى لَوْنٍ مِنَ الْأَلْوَانِ.

فَالْأَوَّلُ غَبَرَ، إِذَا بَقِيَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَمْرًا تَكُنْ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾

[العنكبوت: ٣٣].

(١) «لسان العرب»: (٥/٣ - مادة: غبر).

والأصل الآخر: الغبارُ سُمِّيَ لغُبرته، وَهِيَ لَوْنُهُ، وَالْأَغْبَرُ: كُلُّ لَوْنٍ لَوْنُ غُبَارٍ^(١).

أَمَّا فِي الاصْطِلَاحِ، فَهُوَ: ضَرْبٌ بِقُضِيبٍ أَوْ دُفٍّ عَلَى جِلْدٍ أَوْ مِخْدَةٍ، يَخْرُجُ لَهُ صَوْتُ، وَكَانَ الصُّوفِيَّةُ مِنْ أَهْلِ السُّلُوكِ وَالْعِبَادَةِ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، وَيَشِيرُونَ مَعَهُ الْغُبَارَ رَقْصًا وَطَرَبًا، وَيُنْشِدُونَ مَعَهُ أَشْعَارًا مُرَقَّعةً مُزْهَدةً، مِنْ أَجْلِ تَرْقِيقِ قُلُوبِهِمْ وَقُلُوبِ مَنْ حَوْلَهُمْ؛ بَحِثُ يُزْهَدُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا، وَيُرْغَبُونَهُمْ فِي الْآخِرَةِ الْبَاقِيَةِ، وَيَعُدُّونَ ذَلِكَ الْغِنَاءَ الْمَلْحَنَ طَرِيقًا إِلَى اللَّهِ وَالذَّارِ الْآخِرَةِ^(٢).

وَوَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ وَالْاصْطِلَاحِيَّةِ، يَلُوحُ فِي أَمْرَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: أَنَّ أَصْحَابَ التَّغْيِيرِ، كَانُوا إِذَا أَنْشَدُوا مَا يُنْشِدُونَهُ مِنْ تِلْكَ الْأَبْيَاتِ الشَّعْرِيَّةِ الْمُلَحَّنَةِ عَلَى الْقُضِيبِ أَوْ الدَّفِّ، طَرَبُوا فَرَقَّصُوا وَأَرْهَجُوا، أَيْ أَثَارُوا الْغُبَارَ^(٣)، فَسَمَوْا مُغْبَرَّةً.

الثَّانِي: أَنَّ أَصْحَابَ التَّغْيِيرِ كَانُوا يُنْشِدُونَ الْأَبْيَاتَ الَّتِي تُزْهَدُ النَّاسَ فِي الْفَانِيَةِ وَهِيَ الدُّنْيَا، وَتُرْغَبُ فِي الْغَابِرَةِ الْبَاقِيَةِ وَهِيَ الْآخِرَةُ.

فَهَذِهِ إِذَا هِيَ حَقِيقَةُ التَّغْيِيرِ وَكُنْهَهُ، وَأَنَّ أَصْحَابَهُ لَمْ يَكُونُوا يَفْعَلُونَهُ عَلَى وَجْهِ اللَّعِبِ أَوْ اللَّهْوِ، وَإِنَّمَا اتَّخَذُوهُ سَبِيلًا لِتَرْكِيزِ نَفُوسِهِمْ، وَطَرِيقًا إِلَى اللَّهِ جَلٍّ وَعَلَا؛ فَاتَّخَذَهُمْ إِذَا هُوَ مِنْ بَابِ التَّقَرُّبِ وَالتَّعَبُّدِ لِلَّهِ ﷻ.

وَلَنَا أَنْ نَتَسَاءَلَ إِذَا ذَاكَ: هَلْ ثَمَّ دَلِيلٌ، أَوْ أَثَارَةٌ مِنْ عِلْمٍ، تَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ هَذَا الْعَمَلِ، وَخُسْنِهِ فِي مِيزَانِ الشَّرِيعَةِ؟

(١) «مقاييس اللغة»: (٤/٣٢٨).

(٢) انظر: «مجموع الفتاوى»: (١١/٥٣٢ و٥٧٦)، و«كشف الغطاء عن حكم سماع الغناء»: (ص/٦٥، ٢١٣)، و«نزهة الأسماع»: (ص/٨٣ - ٨٤)، و«لسان العرب»: (٣/٥ - مادة: غبر).

(٣) انظر: «لسان العرب»: (٢/٢٨٤ - مادة: رهج).

الجواب: لا، وَمَنْ ادَّعَى غَيْرَ ذَلِكَ، فعليه بالبينّة والبرهان، كَمَا قَالَ ﷺ: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [النمل: ٦٤].

وَأَمَّا مَا زَعَمَهُ الجديع من برهان، فلا تلتفت إليه، وَلْتَضَرْبِ عَنْهُ صَفْحًا؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بُرْهَانًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ أَوْهَى مِنْ بَيْتِ الْعَنْكَبُوتِ، حَيْثُ يَقُولُ ص ٢٧٢: «إِذَا صَحَّ بِمَا تَقَدَّمَ مَشْرُوعِيَّةُ الذِّكْرِ الْجَمَاعِيِّ، كَانَ ذَلِكَ مَشْرُوعًا بِكُلِّ صَيْغَةٍ لِلذِّكْرِ مَشْرُوعَةً فِي نَفْسِهَا، وَمِنْهُ الشَّعْرُ الْمَرْقُوقُ لِلْقُلُوبِ بِذِكْرِ اللَّهِ، الْمُتَضَمِّنُ لِلتَّقْدِيسِ وَالتَّعْظِيمِ وَالتَّكْبِيرِ، وَالتَّحْمِيدِ، وَالتَّهْلِيلِ...».

فالجديع هَاهُنَا قَاسَ الشَّعْرَ الْمَرْقُوقَ لِلْقُلُوبِ بِذِكْرِ اللَّهِ عَلَى الذِّكْرِ الثَّابِتِ فِي نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَزَعَمَ أَنَّ كِلَيْهِمَا ذِكْرٌ لِلَّهِ، وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنَ الْوُجُوهِ الْآتِيَةِ:

أَوَّلُهَا: أَنَّ الذِّكْرَ عِبَادَةٌ مُحَضَّةٌ، وَالْمَقَرَّرُ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْقِيَاسَ لَا يَجْرِي فِي الْعِبَادَاتِ الْمُحَضَّةِ؛ لِأَنَّهَا مُبْنِيَّةٌ عَلَى التَّوْقِيفِ^(١).

الثَّانِي: لَوْ فَرضْنَا جَدَلًا أَنَّ الْقِيَاسَ يَجْرِي فِي الْعِبَادَاتِ الْمُحَضَّةِ كَالذِّكْرِ مَثَلًا، لَكَانَ قِيَاسُ الذِّكْرِ بِالشَّعْرِ عَلَى الذِّكْرِ الثَّابِتِ فِي نُصُوصِ الْوَحْيِ قِيَاسًا مَعَ الْفَارَقِ جَدًّا؛ إِذْ إِنَّ الْأَذْكَارَ الْمَشْرُوعَةَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ لَهَا طَرِيقَةٌ فِي الْكَلَامِ تُبَايِنُ طَرِيقَةَ الشَّعْرِ وَصِنَاعَتَهُ، وَيَسْتَحِيلُ قَطْعًا أَنْ تَجْرِيَ كَذَلِكَ، كَيْفَ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي حَقِّ نَبِيِّهِ الْكَرِيمِ ﷺ: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشَّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ﴾ [يس: ٦٩].

فَهَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ تَدُلُّ دَلَالَةً قَطْعِيَّةً عَلَى أَنَّ نَظْمَ الْوَحْيِ وَأُسْلُوبَهُ يُغَايِرُ نَظْمَ الشَّعْرِ وَأُسْلُوبَهُ بِالْكُلِّيَّةِ^(٢)؛ فَلَا مَجَالَ إِذَا لَلِاتِّقَاءَ بَيْنَهُمَا الْبَتَّةَ بِأَيِّ حَالٍ

(١) انظر: «المستصفى»: (٢/ ٣٣٠)، و«المنحول»: (١/ ٢٨١) للغزالي، و«المحصول»: (١/ ٩٥) لابن العربي، و«البحر المحيط»: (٦/ ٣٤٣)، و«الاعتصام»: (١/ ١٩٠)، و«الموافقات»: (١/ ٢٠٠، ٢/ ٣٠٨، ٣١٤، ٣١٨).

(٢) انظر: «أحكام القرآن»: (٦/ ٤٧٣) لابن العربي، و«تفسير القرطبي»: (١٥/ ٤٨)، و«تفسير ابن كثير»: =

من الأحوال.

وإذا كان ذلك كذلك؛ فإنَّ قياسَ الذِّكرِ بالشَّعرِ - إنَّ سلَّمنا بإمكانه - على الذِّكرِ الثَّابتِ بالوحيِّ، يُعَدُّ في الحقيقة من الأقيسة الفاسدة التي لا يسوغُ الاعتمادُ عليها.

ومن هنا فإنَّ هذا العملَ يُعَدُّ ابتداءً في الدِّينِ، وخروجاً عن شريعة ربِّ العالمين، هذا إذا كانَ هذا الشَّعرُ خالياً من الضَّرْبِ على الدَّفِّ أو غيره من الآلاتِ الموسيقية، أمَّا إذا اقترنَ بذلك، كما هو الشَّأنُ في التَّغْيِيرِ، فهذا في الحقيقة من أسوئ أنواع الابتداع في الدِّينِ؛ إذ إنَّه تَقَرَّبُ بالمَحْرَمِ إلى ربِّ العالمين!!!

يقول الإمام ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللهُ في بيان هذه الحقيقة - : «القسم الثاني: أن يقع استماعُ الغناءِ بآلاتِ اللّهُوِّ أو بُدُونِها على وَجْهِ التَّقَرُّبِ إلى الله تعالى، وَتَحْرِيكِ القلوبِ إلى محبته، والأنس به والشَّوْقِ إلى لقائه، وَهَذَا هُوَ الَّذِي يَدَّعِيهِ كَثِيرٌ من أهل السُّلُوكِ، وَمَنْ يَتَشَبَّهُ بِهِمْ مِمَّنْ لَيْسَ مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا يَتَسَوَّاهُمْ وَيَتَوَصَّلُ بِذَلِكَ إلى بلوغ غرضِ نفسه من نيلِ لذته؛ فَهَذَا المَتَشَبِّهُ بِهِمْ مُخَادِعٌ مُلَبَّسٌ، وَفَسَادُ حاله أَظْهَرُ من أن يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ، وَأَمَّا الصَّادِقُونَ في دَعْوَاهُمْ ذَلِكَ وَقَلِيلٌ ما هُمْ فَإِنَّهُمْ مَلْبُوسٌ عَلَيْهِمْ؛ حَيْثُ تَقَرَّبُوا إلى الله عَزَّ وَجَلَّ بِمَا لَمْ يَشْرَعْهُ اللهُ تَعَالَى، وَاتَّخَذُوا دِينًا لَمْ يَأْذِنْ اللهُ فِيهِ، فَلَهُمْ نَصِيبٌ مِمَّنْ قَالَ اللهُ تَعَالَى فِيهِ: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ [الأنفال: ٣٥]، والمكاء: الصَّفِيرُ، وَالتَّصْدِيَةُ: التَّصْفِيقُ باليَدِ، كَذَلِكَ قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ من السَّلَفِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللهُ وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الشورى: ٢١]، فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَتَقَرَّبُ إلى الله تعالى بِمَا يُشْرَعُ التَّقَرُّبُ بِهِ إِلَيْهِ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ، فَأَمَّا مَا نَهَى عَنْهُ فَالتَّقَرُّبُ

= (٧٦٣/٣)، و«التحرير والتنوير»: (٣٥٤١/١) وفيه كلامٌ مُحَرَّرٌ نفيسٌ لا تَجِدُهُ عند غيره، و«البرهان في علوم القرآن» للزركشي، و«دلائل الإعجاز»: (٦٧/١) للجرجاني، و«مجموع الفتاوى»: (٤٣/٢).

به إليه مُضَادَّةٌ لِلَّهِ رَجَّحَ فِي أَمْرِهِ .

قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فِي السَّمَاعِ : اعتقاد هذه الطائفة مُخَالَفٌ لِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِمْ مَنْ جَعَلَ السَّمَاعَ دِينًا وَطَاعَةً . . . وَكَانَ مَذْهَبُ هَذِهِ الطَّائِفَةِ مُخَالَفًا لِمَا اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سُوءِ التَّوْفِيقِ أَنْتَهَى مَا ذَكَرَهُ .

وَلَا رَيْبَ أَنَّ التَّقَرُّبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِسَمَاعِ الْغِنَاءِ الْمَلْحَنِ ، لَا سِيَّمَا مَعَ آلَاتِ اللَّهِ وَمِمَّا يُعْلَمُ بِالضَّرُورَةِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ ، بَلْ وَمِنْ سَائِرِ شَرَائِعِ الْمُرْسَلِينَ أَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يُتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ ، وَلَا مِمَّا تَزَكَّى بِهِ النُّفُوسُ ، وَتَطْهَرُ بِهِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى شَرَعَ عَلَى أَلْسِنَةِ الرُّسُلِ كُلِّ مَا تَزَكُّو بِهِ النُّفُوسُ ، وَتَطْهَرُ بِهِ مِنْ أَذْنَابِهَا وَأَوْضَارِهَا ، وَلَمْ يَشْرَعْ عَلَى لِسَانِ أَحَدٍ مِنَ الرُّسُلِ فِي مِلَّةٍ مِنَ الْمِلَلِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا يَأْمُرُ بِتَزْكِيَةِ النُّفُوسِ بِذَلِكَ مَنْ لَا يَتَّقِيْدُ بِمُتَابَعَةِ الرُّسُلِ مِنْ أَتْبَاعِ الْفَلَاسِفَةِ^(١) .

وَمِنْ هُنَا تَنَادَى الْعُلَمَاءُ الرَّبَّانِيُّونَ ، وَالْأَيْمَةُ الْمُحَقِّقُونَ ؛ فِي نَسَقٍ بَدِيعٍ فَرِيدٍ ؛ لِإِنْكَارِ هَذِهِ الْبَدْعَةِ الْغَلِيظَةِ الْقَبِيحَةِ ، وَصَاحُوا فِي الْأَقْطَارِ تَشْنِيعًا عَلَيْهَا ، وَتَحْذِيرًا لِلنَّاسِ مِنْهَا ، فَكَانَ فِي طَلِيعَةِ هَذِهِ الْكُوكِبَةِ الْمُبَارَكَةِ ، الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ (ت : ٢٠٤ هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ ، حَيْثُ وَصَفَ هَذِهِ الْبَدْعَةَ وَضْفًا دَقِيقًا ، وَأَمَّا طِ اللَّثَامَ عَنْ أَصْحَابِهَا ، وَكَشَفَ النَّقَابَ عَنْ غَايَتِهِمُ الْخَبِيثَةَ مِنْ وَرَاءِ نَشْرِهَا وَإِذَاعَتِهَا فِي أَرْضِ الرَّافِدِينَ - أَعَادَهَا اللَّهُ إِلَى حَظِيرَةِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ - ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : «تَرَكْتُ فِي الْعِرَاقِ شَيْئًا يُقَالُ لَهُ التَّغْيِيرُ ، أَحَدَتُهُ الزَّنَادِقَةُ ، يَصَدُّونَ بِهِ النَّاسَ عَنِ الْقُرْآنِ»^(٢) .

ثُمَّ تَلَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (ت : ٢٤١ هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ فِي إِنْكَارِ هَذِهِ الْبَدْعَةِ الْمَذْمُومَةِ ، إِذْ

(١) «نزهة الأسماع» : (ص/ ٨٣ - ٨٤) .

(٢) إسناده صحيح . أخرجه الخلال في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (رقم : ١٩٤ ، ١٩٥) واللفظ له ،

وأبو نعيم في «الحلية» : (٩/ ١٤٦) ، وابن الجوزي في «تلبس إبليس» : (١/ ٢٨٢) .

سأله أبو الحارث الصائغ - وهو من أجود من روى عن الإمام أحمد مسائله^(١) - : ما ترى في التغيير، أنه يرقق القلب؟ فقال: بدعة^(٢).

وممن أنكر هذه البدعة أيضًا: الإمام الآجري^(٣) (ت: ٣٦٠هـ)، وابن بطّة^(٤) (ت: ٣٨٧هـ)، وأبوبكر الطرطوشي^(٥) (ت: ٥٣٠هـ)، وابن قدامة المقدسي^(٦) (ت: ٦٢٠هـ)، والشاطبي^(٧) (ت: ٧٩٠هـ) - رحمهم الله جميعًا - .

وإليك أخي القارئ كلام الأئمة المحققين في بيان نشأة هذه البدعة، وجذورها التاريخية، وآثارها السيئة في الآفاق والأنفس:

١ - يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فأعلم أنه لم يكن في عنفوان القرون الثلاثة المفضلة، لا بالحجاز، ولا بالشام، ولا باليمن، ولا مصر، ولا المغرب، ولا العراق، ولا خراسان من أهل الدين والصلاح والزهد والعبادة من يجتمع على مثل سماع المكاء والتصدية، لا بدف ولا بكف ولا بقضيب، وإنما أحدث هذا بعد ذلك في أواخر المائة الثانية، فلما رآه الأئمة أنكروه».

فقال الشافعي رحمه الله: «خلفت ببغداد شيئاً أحدثته الزنادقة، يُسمونه «التغيير» يصدون به الناس عن القرآن. وقال يزيد ابن هارون: ما يُعبر إلا الفاسق، ومتى كان التغيير؟!»

(١) انظر: «طبقات الحنابلة»: (٢٨/١) لأبي يعلى الحنبلي، وقد وثقه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»: (٤٣٩/٢).

(٢) أخرجه الخلأل في «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (رقم: ١٨٩) وإسناده صحيح.

(٣) نقل ذلك ابن مفلح في «الفروع»: (٣٥٢/٩).

(٤) المصدر السابق.

(٥) انظر: «تحريم الغناء والسماع»: (ص/١٦٦)، و٢٢٦ - ٢٣٤، و٢٣٣ - ٢٣٥ للطرطوشي.

(٦) انظر: «دَم ما عليه مدعو التصوف»: (ص/٧ - ٨) لابن قدامة.

(٧) انظر: «الاعتصام»: (١/٢٦٨ - ٢٦٩، و٢٧٤، و٢٧٩ - ٢٨١، و٢٨٣).

وَسُئِلَ عَنْهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، فَقَالَ: أَكْرَهُهُ، هُوَ مُحَدَّثٌ. قِيلَ: أَنْجَلِسْ مَعَهُمْ؟ قَالَ: لَا، وَكَذَلِكَ سَائِرُ أَئِمَّةِ الدِّينِ كَرِهُوهُ.

وَمَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ رحمته الله مِنْ أَنَّهُ مِنْ إِحْدَاثِ الزَّنَادِقَةِ، كَلَامُ إِمَامٍ خَيْرٍ بِأَصُولِ الْإِسْلَامِ، فَإِنَّ هَذَا السَّمَاعَ لَمْ يُرْغَبْ فِيهِ، وَيَدْعُو إِلَيْهِ فِي الْأَصْلِ إِلَّا مَنْ هُوَ مُتَمِّمٌ بِالزَّنَادِقَةِ: كَابْنِ الرَّائِدِيِّ، وَالْفَارَابِيِّ، وَابْنِ سِينَا، وَأَمْثَالِهِمْ.

وَكَانَ الْفَارَابِيُّ قَدْ حَذَقَ فِي حُرُوفِ الْيُونَانِ الَّتِي هِيَ تَعَالِيمُ أَرِسْطُو، وَأَتْبَاعِهِ مِنَ الْفَلَسَفَةِ الْمَشَائِنِ، وَفِي أَصْوَاتِهِمْ صِنَاعَةُ الْغِنَاءِ، فَفِي هَؤُلَاءِ الطَّوَائِفِ مَنْ يُرْغَبُ فِيهِ، وَيَجْعَلُهُ مِمَّا تَزْكُو بِهِ النَّفُوسُ، وَتَرْتَضِي بِهِ، وَتُهَذَّبُ بِهِ الْأَخْلَاقُ.

وَأَمَّا الْحَنَفَاءُ أَهْلُ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ إِمَامًا، وَأَهْلُ دِينِ الْإِسْلَامِ، الَّذِي لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ أَحَدٍ دِينًا غَيْرَهُ، الْمَتَّبِعُونَ لَشَرِيعَةِ خَاتَمِ الرُّسُلِ مُحَمَّدٍ صلوات الله عليه فَهَؤُلَاءِ لَيْسَ فِيهِمْ مَنْ يُرْغَبُ فِي ذَلِكَ، وَلَا يَدْعُو إِلَيْهِ. وَهَؤُلَاءِ هُمْ أَهْلُ الْقُرْآنِ، وَالْإِيمَانِ، وَالْهُدَى، وَالسَّعْدِ، وَالرَّشَادِ، وَالنُّورِ، وَالْفَلَاحِ، وَأَهْلُ الْمَعْرِفَةِ وَالْعِلْمِ، وَالْيَقِينِ وَالْإِخْلَاصِ، وَالْمَحَبَّةِ لَهُ وَالتَّوَكُّلِ عَلَيْهِ، وَالْخَشْيَةِ لَهُ، وَالْإِنَابَةِ إِلَيْهِ^(١).

وَيَقُولُ رحمته الله: «وَلِهَذَا كَانَ الْمَكَاءُ وَالتَّصَدِيَةُ، يَدْعُو إِلَى الْقَوَاحِشِ، وَالظُّلْمِ، وَيَصُدُّ عَنْ حَقِيقَةِ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالصَّلَاةِ، كَمَا يَفْعَلُ الْخَمْرُ، وَالسَّلَفُ يُسْمُونَهُ تَغْيِيرًا؛ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ هُوَ الضَّرْبُ بِالْقَضِيبِ عَلَى جِلْدٍ مِنَ الْجُلُودِ، وَهُوَ مَا يُغَبِّرُ صَوْتَ الْإِنْسَانِ عَلَى التَّلْحِينِ، فَقَدْ يُضْمُّ إِلَى صَوْتِ الْإِنْسَانِ، إِمَّا التَّصْفِيقُ بِأَحَدِ الْيَدَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى، وَإِمَّا الضَّرْبُ بِقَضِيبٍ عَلَى فَخْذٍ وَجِلْدٍ، وَإِمَّا الضَّرْبُ بِالْيَدِ عَلَى أُخْتِهَا، أَوْ غَيْرِهَا عَلَى دُفٍّ، أَوْ طَبَلٍ كَنَاقُوسِ النَّصَارَى، وَالنَّفْخُ فِي صَفَّارَةِ كَبُوقِ الْيَهُودِ، فَمَنْ فَعَلَ هَذِهِ الْمَلَاهِي عَلَى وَجْهِ الدِّيَانَةِ وَالتَّقَرُّبِ فَلَا رَيْبَ فِي ضَلَالَتِهِ

(١) «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٥٦٩ - ٥٧٢) باختصار.

وجهالته»^(١).

كَمَا يَقُولُ: «وَأَمَّا سَمَاعُ الْمَكَاءِ وَالتَّصْدِيقِ، وَهُوَ التَّصْفِيقُ بِالْأَيْدِي، وَالْمَكَاءُ مِثْلُ: الصَّفِيرِ وَنَحْوِهِ؛ فَهَذَا هُوَ سَمَاعُ الْمَشْرِكِينَ الَّذِي ذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥].

فَأَخْبَرَ عَنِ الْمَشْرِكِينَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ التَّصْفِيقَ بِالْيَدِ وَالتَّصْوِيتَ بِالْفَمِ قُرْبَةً وَدِينًا، وَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ وَأَصْحَابُهُ يَجْتَمِعُونَ عَلَى مِثْلِ هَذَا السَّمَاعِ، وَلَا حَضَرُوهُ قَطُّ»^(٢).

وَيَقُولُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «وَأَمَّا السَّمَاعُ الْمُجَدِّدُ: سَمَاعُ الْكَفِّ وَالذَّفِّ وَالْقَصَبِ، فَلَمْ تَكُنِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَسَائِرُ الْأَكَابِرِ مِنْ أَئِمَّةِ الدِّينِ يَجْعَلُونَ هَذَا طَرِيقًا إِلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَلَا يَعُدُّونَهُ مِنَ الْقُرْبِ وَالطَّاعَاتِ، بَلْ يَعُدُّونَهُ مِنَ الْبَدْعِ الْمَذْمُومَةِ؛ حَتَّى قَالَ الشَّافِعِيُّ: خَلَفْتُ بِبَغْدَادٍ شَيْئًا، أَخْدَثُهُ الزَّنَادِقَةُ، يُسَمُّونَهُ التَّغْيِيرَ، يَصُدُّونَ بِهِ النَّاسَ عَنِ الْقُرْآنِ وَأَوْلِيَاءِ اللَّهِ الْعَارِفُونَ يَعْرِفُونَ ذَلِكَ، وَيَعْلَمُونَ أَنَّ لِلشَّيْطَانِ فِيهِ نَصِيبًا وَافِرًا، وَلِهَذَا تَابَ مِنْهُ خِيَارُ مَنْ حَضَرَهُ مِنْهُمْ، وَمَنْ كَانَ أَبْعَدَ عَنِ الْمَعْرِفَةِ، وَعَنِ كَمَالِ وَلَايَةِ اللَّهِ كَانَ نَصِيبُ الشَّيْطَانِ فِيهِ أَكْثَرَ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْخَمْرِ، بَلْ هُوَ يُؤَثِّرُ فِي النُّفُوسِ أَعْظَمَ مِنْ تَأْثِيرِ الْخَمْرِ؛ وَلِهَذَا إِذَا قَوِيَتْ سَكْرَةُ أَهْلِهِ، نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ الشَّيَاطِينُ، وَتَكَلَّمَتْ عَلَى أَلْسِنَةِ بَعْضِهِمْ، وَحَمَلَتْ بَعْضَهُمْ فِي الْهَوَاءِ، وَقَدْ تَحْصُلُ عَدَاوَةٌ بَيْنَهُمْ، كَمَا تَحْصُلُ بَيْنَ شُرَابِ الْخَمْرِ، فَتَكُونُ شَيَاطِينُ أَحَدِهِمْ أَقْوَى مِنْ شَيَاطِينِ الْآخَرِ، فَيَقْتُلُونَهُ»^(٣).

٢ - وَيَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «... اللَّهُ سُبْحَانَهُ شَرَعَ لِلْأُمَّةِ مِنَ السَّمَاعِ مَا أَغْنَاهُمْ بِهِ عَمَّا لَمْ يَشْرَعْهُ، حَيْثُ أَكْمَلَ لَهُمْ دِينَهُمْ، وَأَتَمَّ عَلَيْهِمْ نِعْمَتَهُ،

(١) «مجموع الفتاوى»: (١١/٥٧٦).

(٢) «مجموع الفتاوى»: (١١/٥٦٢).

(٣) «الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشياطين»: (ص/٣٤٨).

وَرَضِيَ لَهُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ، وَهُوَ سَمَاعُ الْقُرْآنِ الَّذِي شَرَعَهُ لَهُمْ فِي الصَّلَاةِ وَخَارِجِهَا ، مُجْتَمِعِينَ وَمُنْفَرِدِينَ ، حَتَّى كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا اجْتَمَعُوا أَمَرُوا وَاحِدًا يَقْرَأُ ، وَالباقُونَ يَسْتَمِعُونَ ، وَكَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقُولُ ، لِأَبِي مُوسَى : يَا أَبَا مُوسَى ذَكَرْنَا رَبَّنَا .

فَلَمَّا انقَرَضَتِ الْقُرُونُ الْفَاضِلَةُ حَصَلَتْ فِتْرَةٌ فِي هَذَا السَّمَاعِ الْمَشْرُوعِ ، الَّذِي بِهِ صَلَاحُ الْقُلُوبِ وَسَعَادَةُ الدَّارِينَ ، وَصَارَ أَهْلُ الْفُتُورِ فِيهِ أَحَدَ رَجَلَيْنِ ، رَجُلٍ أَعْرَضَ عَنِ السَّمَاعِ الْمَشْرُوعِ وَغَيْرِ الْمَشْرُوعِ ، فَأَوْرَثَهُ ذَلِكَ فُسُوءَ وَفَوَاتَ حَظُّهُ مِنْ حَقَائِقِ الْإِيمَانِ وَأَذْوَاقِهِ وَمَوَاجِيدِهِ ، وَرَجُلٍ أَقْبَلَ عَلَى سَمَاعِ الْآيَاتِ وَالْقَصَائِدِ ، وَجَعَلَ شُرْبَهُ وَذَوْقَهُ مِنْهَا ، وَالرَّجُلَانِ مِنْحَرَفَانِ ، وَخَيْرٌ مِنْهُمَا وَأَصَحُّ سَمَاعًا مَنْ جَعَلَ سَمَاعَهُ وَذَوْقَهُ وَوَجَدَهُ مِنَ الْآيَاتِ ، وَأَقَامَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مَنْ أَنْكَرَ عَلَى أَهْلِ السَّمَاعِ الْمُحَدَّثِ الْمُبْتَدِعِ . . . وَأَصْلُ سَمَاعِ الْقَصَائِدِ كَانَ تَلْحِينًا بِإِنْشَادِ قَصَائِدِ مُرَقَّقَةٍ لِلْقُلُوبِ ، تَتَضَمَّنُ تَحْرِيكَ الْمَحَبَّةِ وَالشُّوقِ وَالْخَشْيَةِ وَالْحُزْنَ وَالْأَسْفَ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَكَانُوا يَشْتَرِطُونَ لَهُ الْمَكَانَ وَالْإِمْكَانَ وَالْخِلَانَ ، وَيَشْتَرِطُونَ أَنْ يَكُونَ الْمُجْتَمِعُونَ لِهَذَا السَّمَاعِ مِنْ أَهْلِ الطَّرِيقِ ، الْمُرِيدِينَ لَوَجْهِ اللَّهِ وَالدَّارِ الْآخِرَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ الشَّعْرُ الْمَسْمُوعُ خَالِيًا عَمَّا تَحْظُرُ الشَّرِيعَةُ سَمَاعَهُ وَتَكْرَهُهُ ، وَبَعْضُهُمْ كَانَ يَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ الْقَوَالُ مِنْهُمْ ، وَبَعْضُهُمْ يَشْتَرِطُ كَوْنَ الَّذِي أَنْشَأَ الْقَصِيدَةَ مِنْ أَهْلِ الطَّرِيقِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الشُّرُوطِ وَالْأَوْضَاعِ الَّتِي احْتَرَزُوا بِهَا مِنْ مُفْسَدَاتِ السَّمَاعِ .

وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْأَصْلُ غَيْرَ مَشْرُوعٍ آلَ الْأَمْرُ إِلَى مَا آلَ إِلَيْهِ مِنَ الْفَسَادِ الَّذِي لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ حَارِسٌ وَحَافِظٌ مِنَ اللَّهِ ، بَلْ هُوَ بِمَدْرَجَةِ كُلِّ سَالِكٍ فِي الْبَاطِلِ ، وَهُوَ مَجْمَعُ الْمُتَخَيِّفَةِ وَالْمَوْقُودَةِ وَالْمُتَرَدِّدَةِ وَالنَّطِيطَةِ وَأَكِيلَةِ السَّيِّئِ ، وَمَا دُبِجَ عَلَى النُّصْبِ ، ثُمَّ إِنَّهُمْ أَضَافُوا إِلَى هَذَا الصَّوْتِ ، مَا يُنْفِذُهُ وَيُوصِلُهُ إِلَى شِغَافِ الْقَلْبِ مِنَ الْآلَاتِ الَّتِي أَخْفَهَا التَّغْيِيرُ ، وَهُوَ ضَرْبٌ بِقَضِيبٍ عَلَى جِلْدٍ أَوْ مِخْدَةٍ عَلَى تَوْقِيعٍ خَاصٍّ ، فَعَظُمَ انْكَارُ الْأِيْمَةِ لِذَلِكَ كَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ ، فَقَالَ

الشّافعي: هُوَ مِنْ إحدَاثِ الرّنادقة، وَقَالَ أَحْمَدُ: بدعة^(١).

في ضوءِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ حَقَائِقَ شَرْعِيَّةٍ تَأْصِلِيَّةٍ، تَنْكَشِفُ لَنَا النّتَائِجُ الْآتِيَةُ:

١ - غَلَطَ الجديع في تَحْرِيرِ مُصْطَلَحِ (التّغْيِير)؛ حَيْثُ زَعَمَ فِي ص ٢٦٧ أَنَّهُ مُجَرَّدُ «إِنْشَادٍ لِلْقَصَائِدِ الْمَرْقُوقَةِ لِلْقُلُوبِ، فَيُؤَثِّرُ ذَلِكَ فِيهَا، وَيَحْدُو بِهَا إِلَى الدَّارِ الْآخِرَةِ، وَيُحَلِّقُ بِالنَّفُوسِ فِي رِيَاضِ الْأَنْسِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ بِعِبَارَاتٍ صَحِيحَةٍ وَشِعْرِ حَسَنِ، فَهُوَ قَوْلٌ مَشْرُوعٌ، فَإِذَا اقْتَرَنَ بِالْإِنْشَادِ اللَّحْنُ الْمُؤَثِّرُ زَادَهُ حُسْنًا، وَذَلِكَ مِنْ جِهَةِ النَّظَرِ إِلَى أَثَرِهِ الْمَشْرُوعِ».

فَهُوَ إِذَا لَمْ يَشْتَرُطْ فِي حَقِيقَةِ التّغْيِيرِ أَنْ يَكُونَ مَصْحُوبًا بِآلَاتِ الْعَزْفِ، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يُفْصَحْ فِي كَلَامِهِ عَنْ حَقِيقَةِ هَذَا اللَّحْنِ الْمُؤَثِّرِ الَّذِي إِذَا اقْتَرَنَ بِتِلْكَ الْقَصَائِدِ زَادَهَا حُسْنًا!!، أَهْوَى لَحْنٌ مُجَرَّدٌ؟، أَمْ هُوَ لَحْنٌ صَادِرٌ عَنْ آلَةٍ مُوسِيقِيَّةٍ؟!

والتّغْيِيرُ كَمَا تَقَدَّمَ مَعْنَى فِي كَلَامِ الْأَئِمَّةِ الْمُحَقِّقِينَ يُشْتَرُطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَصْحُوبًا بِآلَاتِ الْمَوْسِيقِيَّةِ، وَعَلَى هَذَا وَقَعَ الْإِنْكَارُ الشَّدِيدُ مِنَ الْأَئِمَّةِ، كَالشّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا -.

فَعَلَى هَذَا يَكُونُ تَعْرِيفُ الْجَدِيعِ لِلتّغْيِيرِ غَامِضًا فَضْفَاضًا، قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ شَرْطُ مُهِمُّ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ التّعْرِيفِ، أَلَا وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ التّعْرِيفُ وَاضِحًا بَيِّنًا، بِحَيْثُ لَا يَلْتَبَسُ أَمْرُهُ عَلَى النَّاطِرِ فِيهِ^(٢).

وَمِنْ عَجَبٍ أَنَّ الْجَدِيعَ عَادَ فِي ص ٢٧٣، لِيُنْكَرَ سَمَاعَ الصُّوفِيَّةِ الَّذِي صُوِّرَتْهُ ضَرْبُ الدُّفُوفِ تَعْبُدًا لِلَّهِ بِذَلِكَ، مُقَرَّرًا أَنَّ إِنْكَارَ الْأَئِمَّةِ، قَدْ وَقَعَ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ، لَكِنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ لَيْسَتْ هِيَ صُورَةُ التّغْيِيرِ عِنْدَهُ!!؛ مَعَ أَنَّ هَذِهِ الصُّورَةَ هِيَ ذَاتُهَا صُورَةُ التّغْيِيرِ الَّذِي جَاءَ وَاضِحًا مُحَرَّرًا فِي كَلَامِ الْأَئِمَّةِ، يَقُولُ - بَعْدَ أَنْ تَحَدَّثَ عَنْ

(١) «كَشَفَ الْغِطَاءَ عَنْ حُكْمِ سَمَاعِ الْغِنَاءِ»: (ص/٢١٢ - ٢١٣).

(٢) انظر: «البحث العلمي - حقيقته، ومصادره، ومادته...»: (١/١٩٠) لعبد العزيز الربيعية.

مشروعية الذكر بالشعر المُجَرَّد عَنْ آلاتِ العزفِ - :

«هَذَا فِي شَأْنِ الذِّكْرِ بِأَلْفَاظِ التَّسْبِيحِ وَالتَّكْبِيرِ وَالتَّهْلِيلِ وَشِبْهِهَا . . . ، وَإِنَّمَا تُنَكِّرُ صُورَتُهُ إِذَا ضُمَّتْ إِلَيْهِ الْمَلَاهِي ، فَإِنَّ ضَرْبَ الدُّفُوفِ وَالطُّبُولِ وَالْأُوتَارِ ، وَنَفْخَ الْمِزَامِيرِ وَشِبْهِهَا ، لَيْسَ مِمَّا شَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى التَّعَبُّدَ بِهِ .

وهذه الصُّورَةُ هِيَ الَّتِي أَنْكَرَ لِأَجْلِهَا بَعْضُ سَمَاعِ الصُّوفِيَّةِ كَثِيرٌ مِنْ أَعْيَانِ الْأَئِمَّةِ الْمَتَأَخِّرِينَ ، كَعِزِّ الدِّينِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ، وَأَبِي عَمْرٍو بْنِ الصَّلَاحِ ، وَأَبِي مُحَمَّدٍ بْنِ قُدَامَةَ الْمُقَدِّسِيِّ ، وَابْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ ، وَابْنِ قَيْمٍ الْجُوزِيَّةِ ، وَغَيْرِهِمْ .

وَالْجَدِيعُ فِي كَلَامِهِ هَذَا بَيْنَ أَمْرَيْنِ لَا دَافِعَ لَهُمَا :

الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا بِحَقِيقَةِ التَّغْيِيرِ الَّذِي جَاءَ وَاضِحًا مُحَرَّرًا فِي كَلَامِ الْأَئِمَّةِ الْمُحَقِّقِينَ كَابْنِ قُدَامَةَ الْمُقَدِّسِيِّ ، وَابْنِ تَيْمِيَّةَ الْحَرَّانِيِّ ، وَابْنِ قَيْمٍ الْجُوزِيَّةِ ، وَغَيْرِهِمْ ، وَالَّذِي صُورَتُهُ إِنْشَادُ الشَّعْرِ الْمَرْقُوقِ لِلْقُلُوبِ بِذِكْرِ اللَّهِ ، مَضْحُوبًا بِآلَاتِ الْعَزْفِ كَالضَّرْبِ عَلَى الدَّفِّ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، وَعَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ وَقَعَ الْإِنْكَارُ الشَّدِيدُ مِنْ جِهَةِ الْأَئِمَّةِ الْكِبَارِ كَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ .

وَحَقِيقُ الْجَاهِلِ أَنْ يَسْكُتَ ، وَأَلَّا يَتَكَلَّمَ فِي أَمْرٍ لَا يَذَرُ مَا هُوَ ؛ امْتِنَالًا لِقَوْلِ اللَّهِ ﷻ : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [الإسراء : ٣٦] .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِصُورَةِ التَّغْيِيرِ الْحَقِيقِيَّةِ ، وَأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ مَضْحُوبَةً بِآلَاتِ الْعَزْفِ كَالضَّرْبِ عَلَى الدَّفِّ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، لِكِنَّةِ - وَأَسْفَاهِ - حَرْفِ هَذِهِ الصُّورَةِ الْحَقِيقِيَّةِ لِلتَّغْيِيرِ ، وَأَفْرَعَهَا عَنْ مَضْمُونِهَا الصَّحِيحِ ؛ لِتَصِيرَ صُورَةً أُخْرَى مُزَيَّفَةً لِلتَّغْيِيرِ ، بِحَيْثُ تَكُونُ مُجَرَّدَ إِنْشَادٍ لِلشَّعْرِ الْمَرْقُوقِ لِلْقُلُوبِ بِذِكْرِ اللَّهِ ، بَغَيْرِ آلَاتِ الْعَزْفِ ؛ زَاعِمًا أَنَّهَا هِيَ الصُّورَةُ الْحَقِيقِيَّةُ لِلتَّغْيِيرِ ؛ وَبِالتَّالِيِ يَتَوَجَّهُ كَلَامُ الْأَئِمَّةِ الْمُحَقِّقِينَ ، وَإِنْكَارُ الْأَئِمَّةِ الْكِبَارِ إِلَى صُورَةٍ أُخْرَى لَيْسَتْ هِيَ صُورَةُ التَّغْيِيرِ الْحَقِيقِيَّةِ ، وَفِي هَذَا مِنَ التَّلْبِيسِ وَالتَّزْوِيرِ مَا اللَّهُ بِهِ عَلِيمٌ .

٢ - حَجْمُ التَّلْيِيسِ والتَّحْرِيفِ الَّذِي نَسَجَهُ الْجَدِيعُ حَوْلَ كَلَامِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي سَبِيلِ إِخْفَاءِ نُورِ الْحَقِّ وَالْحَقِيقَةِ، حَيْثُ زَعَمَ زُورًا وَبُهْتَانًا أَنَّ إنْكَارَ الشَّافِعِيِّ، كَانَ يَتِمَثَّلُ فِي حِكَايَةِ الْحَالِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ بَغْدَادَ، وَهُوَ أَنَّهُمْ كَانُوا يُقْبَلُونَ عَلَى التَّغْيِيرِ، وَيَدْعُونَ الْقُرْآنَ، إِذْ عِلَّةُ إنْكَارِهِ أَنَّهُمْ اسْتَعَاضُوا بِذَلِكَ عَنِ الْقُرْآنِ.

فَالْجَدِيعُ إِذَا يَرَى أَنَّ إنْكَارَ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَكُنْ لِدَاةِ التَّغْيِيرِ، وَإِنَّمَا لِأَنَّ التَّغْيِيرَ أُلْهِى أَهْلَ بَغْدَادَ عَنِ الْقُرْآنِ، شَأْنُهُ كَشَانِ سَائِرِ الْمَبَاحَاتِ الَّتِي يُنْهَى عَنْهَا إِذَا أُلْهِتَ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﷻ!!

وَمَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَ الشَّافِعِيِّ بَتَجَرُّدٍ وَإِنْصَافٍ، عَلِمَ يَقِينًا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ وَصْفًا لِحَالِ أَهْلِ بَغْدَادَ، مَنْ حَيْثُ انْشَغَالُهُمْ بِالتَّغْيِيرِ عَنِ الْقُرْآنِ، وَإِنَّمَا كَانَ وَصْفًا لِبَدْعَةِ (التَّغْيِيرِ) الَّتِي أَحْدَثَهَا الزَّنَادِقَةُ، بُغْيَةً أَنْ يَصُدُّوا النَّاسَ عَنِ الْقُرْآنِ.

فَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَثْبَتَ فِي كَلَامِهِ ثَلَاثَةَ أُمُورٍ:

أَوَّلُهَا: أَنَّ التَّغْيِيرَ شَيْءٌ مُحَدَّثٌ، لَمْ يَكُنْ لَهُ وَجُودٌ مِنْ قَبْلِ.

الثَّانِي: أَنَّهُ مِنْ إِحْدَاثِ الزَّنَادِقَةِ، وَلَوْ قَالَ: مِنْ إِحْدَاثِ الْمُسْلِمِينَ، لَكَانَ بَدْعَةً ضَلَالَةً إِذْ أَنَّهُ إِحْدَاثٌ وَاخْتِرَاعٌ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ سَابِقٍ، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ إِحْدَاثًا مِنْ جِهَةِ الزَّنَادِقَةِ!!؟

الثَّلَاثُ: أَنَّهُ لَا يُلْهِى فَحَسْبُ، بَلْ إِنَّهُ يَصُدُّ عَنِ الْقُرْآنِ، شَأْنُهُ كَشَانِ سَائِرِ الْمَحْرَمَاتِ كَالْخَمْرِ، وَالْمَيْسِرِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ﴾ [المائدة: ٩١].

هَذَا هُوَ كَلَامُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ بِحُرُوفِهِ وَمَعَانِيهِ، وَهَذَا مَا فَهِمَهُ الْأَيُّمَةُ الْمُحَقِّقُونَ كَشَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَتَلْمِيزِهِ ابْنَ الْقِيمِ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ -، فَعُدَّ إِلَى كَلَامِهِمَا السَّابِقِ - يَرْحَمُكَ اللَّهُ - وَقَفَّ عِنْدَهُ، وَأَمْعِنْ فِيهِ النَّظَرَ كَثِيرًا، تَلَوُّحُ لَكَ شَمْسُ

الْحَقُّ، وَتَنَكَّشِفُ لَكَ ظُلْمَةُ الْأَبَاطِيلِ.

٣ - بُطْلَانُ قَوْلِ الْجَدِيعِ بِأَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كَانَ مُتَرَدِّدًا فِي شَأْنِ التَّغْيِيرِ، وَلَمْ يَثْبُتْ فِيهِ عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ، وَيَتَضَيَّحُ هَذَا مِنْ جِهَتَيْنِ: أُولَاهُمَا: مِنْ جِهَةِ الرِّوَايَةِ:

جَاءَتْ رِوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَنَّهُ سَكَتَ عَنْ شَأْنِ التَّغْيِيرِ، لَمَّا سَأَلَهُ النَّاسُ، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ بِسَنَدِهِ عَنْ صَالِحِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَلْبِيِّ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، وَجَعَلَ النَّاسُ يَسْأَلُونَهُ عَنِ التَّغْيِيرِ، وَهُوَ سَاكِتٌ حَتَّى دَخَلَ مَنْزِلُهُ^(١).

قُلْتُ: وَهَذَا إِسْنَادٌ مُظْلَمٌ، فِيهِ: صَالِحُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَلْبِيُّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ لَا تُعْرَفُ حَالُهُ^(٢).

أَمَّا الرِّوَايَةُ الَّتِي جَزَمَ فِيهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِبِدْعِيَّةِ التَّغْيِيرِ، فَهِيَ صَحِيحَةٌ ثَابِتَةٌ عَنْهُ، حَيْثُ أَخْرَجَهَا الْخَلَّالُ بِسَنَدِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي هَارُونَ وَمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ أَنَّ أَبَا الْحَارِثِ حَدَّثَهُمْ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ: مَا تَرَى فِي التَّغْيِيرِ أَنَّهُ يُرَقِّقُ الْقَلْبَ؟ فَقَالَ: بَدْعَةٌ.

قُلْتُ: وَهَذَا أَثَرٌ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ رُوَاتَهُ ثِقَاتٌ، وَالْإِسْنَادُ مُتَّصِلٌ مِنْ غَيْرِ شُدُوزٍ أَوْ عِلَّةٍ.

إِذَا، فَمَا ادَّعَاهُ الْجَدِيعُ فِي حَقِّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مُجَرَّدُ دَعْوَى لَا تَقُومُ عَلَى سَاقِ الدَّلِيلِ وَالْبِرْهَانِ.

ثَانِيَهُمَا: مِنْ جِهَةِ الدَّرَايَةِ:

لَوْ فَرَضْنَا جَدْلًا صِحَّةَ الرِّوَايَةِ السَّابِقَةِ مِنَ النَّاحِيَةِ الْإِسْنَادِيَّةِ، لَمَّا كَانَ فِي ذَلِكَ

(١) «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»: (ص/٩٧).

(٢) انظر: «طبقات الحنابلة»: (١/١٥٧)، و«بغية الطلب في تاريخ حلب»: (٣/١١٩) لابن العديم.

أي دليل على تردد الإمام أحمد في شأن التَّغْيِيرِ؛ لأنَّ سكوتَه رُكْنٌ لِدَعْوَى كُفْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنْ بَيَانِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ فِي قَضَايَا التَّوَازُلِ وَالْأُمُورِ الْحَادِثَةِ، وَالْإِنْكَارِ إِذَا دَعَتْ الْحَاجَةُ لَذَلِكَ، لَهُ تَخْرِيجَاتٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهَا:

أ - أَنْ تَكُونَ صُورَةُ الشَّيْءِ الْحَادِثِ مَجْهُولَةً لَدَى الْعَالِمِ فِي بَادِي الْأَمْرِ؛ فَحَقُّ لَهُ - حِينَئِذٍ - أَنْ يَسْكُتَ حَتَّى يَسْتَبِينَ هَذَا الشَّيْءَ، وَتَنْكَشِفَ صُورَتُهُ وَاضِحَةً لَدَيْهِ؛ وَمِنْ ثَمَّ يَكُونُ الْحُكْمُ عَلَيْهِ.

ب - أَنْ تَكُونَ صُورَةُ الشَّيْءِ الْحَادِثِ مَعْلُومَةً وَاضِحَةً لَدَى الْعَالِمِ، لَكِنْ تَرَجَّحَ لَدَيْهِ لَا بِالْحَدْسِ وَلَا بِالْهَوَى، وَإِنَّمَا بِالْقَرَائِنِ الْقَوِيَّةِ أَنَّ بَيَانَ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ فِي زَمَنِ مَعِينٍ مِنَ الْأَزْمَنِ، يَجْرُ مَفْسَدَةٌ أَكْبَرُ، تَرْبُو عَلَى مَصْلَحَةٍ بَثَّةٍ وَإِذَاعَتِهِ، فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِ - حِينَئِذٍ - أَنْ يَسْكُتَ دَرَأً لِمَفْسَدَةِ الْكِبَرَى.

فَإِذَا مَا زَالَتْ هَذِهِ الْمَفْسَدَةُ، تَعَيَّنَ إِذْ ذَاكَ بَيَانُ الْحَقِّ وَنَشْرُهُ؛ عَمَلًا بِوَاجِبِ الْبَلَاغِ، وَإِبْرَاءً لِلذِّمَّةِ^(١).

٤ - غَلَطُ الْجَدِيدِ فِي اعْتِبَارِهِ بِدْعَةَ (التَّغْيِيرِ) الْمَشَارِإِ إِلَيْهَا سَابِقًا، بِدْعَةٍ إِضَافِيَّةٍ كَمَا فِي ص ٢٦٥، وَ ٢٦٨ مِنْ كِتَابِهِ، وَالْحَقُّ أَنَّهَا بِدْعَةٌ حَقِيقِيَّةٌ؛ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ فِي أَضْلِهِ لَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ، لَا مِنْ كِتَابٍ وَلَا مِنْ سُنَّةٍ وَلَا إِجْمَاعٍ، وَلَا اسْتِدْلَالٍ مُعْتَبَرٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا فِي الْجُمْلَةِ وَلَا فِي التَّفْصِيلِ^(٢)، إِذْ إِنَّهُ اجْتِمَاعٌ عَلَى اسْتِمَاعِ الْأَبْيَاتِ الْمُلْحَنَةِ مَعَ ضَرْبٍ بِالْأَكُفِّ أَوْ ضَرْبٍ بِالْقَضِيبِ أَوْ الدَّفِّ، وَاتِّخَاذِ ذَلِكَ قُرْبَةً وَدِينًا.

(١) انظر: «تفسير ابن كثير»: (٨/ ٣٨٠)، و«تفسير الألوسي»: (٢٢/ ٣٧٠)، و«أضواء البيان»: (١/ ٤٨٤) في تفسير قوله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّبَعِ الْأَذْكَرَى﴾ [الأعلى: ٩]، و«مجموع الفتاوى»: (٣/ ٢١٥)، و«٢٠/ ٥٩»، و«الموافقات»: (٤/ ١٨٩، ١٩١)، و«إعلام الموقعين»: (١/ ٤٤)، و«بدائع الفوائد»: (٣/ ٥٩٢)، و«مجلة البحوث الإسلامية»: (٣٦/ ٣٥٥).

(٢) انظر: «الاعتصام»: (١/ ٢٨٦).

وهذا في الحقيقة لَمْ يَكُنْ معروفًا لا عند الحنفاءِ أهلِ مِلَّةِ إبراهيم الخليل، الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ لِلنَّاسِ إِمَامًا، ولا عند أهلِ دينِ الإسلامِ، الَّذِي لا يَقْبَلُ اللَّهُ دِينًا غيرَهُ، المتبعينَ لشريعةِ خاتمِ الرُّسُلِ مُحَمَّدٍ - عليه الصلاة والسلام -، بلْ هُوَ - كَمَا قَرَّرَ ذَلِكَ أَئِمَّةُ الإسلامِ الثُّقَاتُ - مِنْ جِنْسِ دِينِ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالضَّلَالِ سِوَاءَ كَانُوا زنادقةً أو مشركينَ أو يهودًا أو نصارى، وَقَدْ حَرَّرَ ذَلِكَ - كَمَا سَبَقَ - شَيْخُ الإسلامِ ابنُ تيمية كعادته رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَحْقِيقِ عِلْمِيٍّ بَدِيعٍ، وَتَوْثِيقِ تَارِيخِيٍّ فَرِيدٍ، لَمْ يُسَبِّقْ إِلَيْهِ.

٥ - افتراءُ الجديع على الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي ص ٢٦٨، بِأَنَّهُ كَانَ يُحَسِّنُ السَّمَاعَ وَالرَّقْصَ الَّذِي يَجْرِي فِي الْمَجَالِسِ الَّتِي كَانَتْ تَعْقِدُهَا الصُّوفِيَّةُ لَذِكْرِ اللَّهِ ﷻ!، وَقَدْ اسْتَنَدَ الْجَدِيعُ فِي هَذِهِ الْفِرْيَةِ الْعَظِيمَةِ عَلَى حِكَايَةِ رَوَاهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَنْهُ، قَالَ:

سَمِعْتُ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَدْ قِيلَ لَهُ: إِنَّ هَؤُلَاءِ الصُّوفِيَّةَ جُلُوسًا فِي الْمَسَاجِدِ عَلَى التَّوَكُّلِ بِغَيْرِ عِلْمٍ؟ - فَقَالَ: الْعِلْمُ أَفْعَدَهُمْ، فَقِيلَ لَهُ: فَإِنْ هَمَّهُمْ كِسْرَةٌ وَخِرْقَةٌ؟ فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ أَنَّ قَوْمًا أَعْطَوْا قَدْرًا مِنْ قَوْمٍ يَكُونُ هَمُّهُمْ مِنَ الدُّنْيَا كِسْرَةٌ وَخِرْقَةٌ، قِيلَ: فَإِنَّهُمْ إِذَا سَمِعُوا السَّمَاعَ يَقُومُونَ يَرْقُصُونَ؟ فَقَالَ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ: دَعُوهُمْ يَفْرَحُونَ مَعَ اللَّهِ سَاعَةً.

وَفِي حَاشِيَةِ الصَّفْحَةِ نَفْسِهَا، يَقُولُ الْجَدِيعُ - تَعْلِيقًا وَتَخْرِيجًا لِهَذِهِ الْحِكَايَةِ - مَا نَصَّهُ: «أَخْرَجَهُ أَبُو طَاهِرِ السَّلْفِيِّ فِي «الطُّبُورِيَّاتِ» (ق/٨/ب) بِإِسْنَادٍ لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَدْ طَعَنَ الذَّهَبِيُّ عَلَى أَحَدِ رُوَاتِهِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ سِوَى أَنَّهُ رَوَى هَذِهِ الْحِكَايَةَ عَنْ أَحْمَدَ، وَلَمْ يُسَبِّقِ الذَّهَبِيُّ إِلَى ذَلِكَ مِنْ أَحَدٍ، وَكَأَنَّهُ اعْتَبَرَ الرِّوَايَةَ عَنْ أَحْمَدَ فِي دَمِهِ بَعْضَ مَا تَفَعَّلَهُ الصُّوفِيَّةُ مُضْعِفًا لِمِثْلِ هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَلَا تَلَازَمَ...».

هَذَا هُوَ حَكَمُ الْجَدِيعِ عَلَى هَذَا الْأَثَرِ، وَقَبْلَ الرَّدِّ عَلَيْهِ، يَجْدُرُ بِي أَنْ أُسَوِّقَ إِسْنَادَ الْأَثَرِ؛ حَتَّى نَتَمَكَّنَ مِنَ الْكَشْفِ عَنْ رُوَاتِهِ، وَمَنْ ثَمَّ يَكُونُ مَعْرِفَةُ مَرَاتِبِهِمْ فِي مِيزَانِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ.

وعليه؛ فإن هذا الأثر، أخرجه أبو طاهر السلفي في: «الطُّورِيَّات»: (١/ ٥٠) من طريق أبي الحسن العتيقي قال: سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحَسَنِ الصُّوفِيَّ الطَّرْسُوسِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ أَحْمَدَ الطَّبْرَانِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فذكره).

قُلْتُ: هَذَا إِسْنَادٌ مُظْلَمٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ عَلِيَّ بْنَ الْحَسَنِ الصُّوفِيَّ الطَّرْسُوسِيَّ، وَهُوَ مَجْهُولٌ لَا تُعْرَفُ حَالُهُ^(١).

أَمَّا الْمَتْنُ، فَلَا رَيْبَ أَنَّهُ مُضَوِّعٌ، وَأَمَارَاتُ الْوَضْعِ تَلُوحُ فِي مَفْرَدَاتِهِ، كَيْفَ لَا؟ وَفِيهِ تَحْسِينٌ لِمَسَالِكِ الصُّوفِيَّةِ الْمُبْتَدِعَةِ الرَّدِّيَّةِ مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ!! وَهِيَ كَمَا جَاءَ فِي الْمَتْنِ، تَتَمَثَّلُ فِيمَا يَلِي:

أ - الْجُلُوسُ فِي الْمَسَاجِدِ بَطَالَةً، وَقَعُودًا عَنِ الْإِنْطِلَاقِ فِي مَيَادِينِ الْحَيَاةِ مِنْ أَجْلِ التَّكْسُّبِ؛ بِحُجَّةِ التَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ^(٢).

ب - لِيَاسِ الْخِرْقِ، وَاتِّخَاذِ ذَلِكَ سُنَّةً وَشَعَارًا لَهُمْ، بِدَعْوَى الزُّهْدِ وَالْخَشَوْنَةِ فِي الدُّنْيَا^(٣).

ج - السَّمَاعُ الصُّوفِيَّ^(٤).

د - الرَّقْصُ الصُّوفِيَّ^(٥).

(١) انظر: «تاريخ دمشق»: (٤١/ ٣٣٥)، و«ذيل تاريخ بغداد»: (٣/ ٢٠٦) لابن النجار.

(٢) أخرج ابنُ الجوزي في «تلبس إبليس»: (ص/ ٣٢٠ - ٣٢٢)، والخلال في «الحث على التجارة والصناعة»: (١٠٧/ ١، ١١٢)، أسانيد كثيرة عن الإمام أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في نقض هذه البدعة، وتجهيل أصحابها، ووصمهم بالمبتدعة.

(٣) انظر نقض هذه البدعة في: «الفتاوى الكبرى»: (٥/ ٣٥١)، و«مجموع الفتاوى»: (٣/ ٣٤٣، ١١/ ٨٨ و ١٠٤، ٤٩٤ - ٤٩٥، ٥١٠)، و«منهاج السنة النبوية»: (٨/ ٤٣ - ٤٧) لابن تيمية.

(٤) سبق كلامُ الإمام أحمد في (التبغير) الذي يدخل في إطار السماع الصوفي المحدث المبتدع، كما سبق كلامُ العلامة ابن القيم في السماع الصوفي المبتدع بأطواره المختلفة.

(٥) انظر نقض هذه البدعة في: «مجموع الفتاوى»: (١١/ ٥٩٩)، و«كف الرعاع»: (ص/ ٧٦، ٨٣)، و«تفسير القرطبي»: (١٠/ ٣٦٦)، و«الرهص والوقص»: (ص/ ٧٢، ٧٥) لإبراهيم بن محمد الحلبي الحنفي.

و يجدرُ التنبيهُ هاهنا عَلَى أَنَّ المحققينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وضعُوا طُرُقًا؛ لِمَعْرِفَةِ
الْأَخْبَارِ الْكَاذِبَةِ الْمَوْضُوعَةِ، مِنْهَا:

أَنَّ تَقْوَمَ الْبَرَاهِينُ الصَّحِيحَةُ، وَالْعِلْمُ الْقَاطِعُ عَلَى بُطْلَانِ هَذَا الْخَبَرِ، وَأَنَّهُ
مُخَالَفٌ لِلْمَتَوَاتِرِ الْمَقْطُوعِ بِهِ.

قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لَا يُسْتَدَلُّ عَلَى أَكْثَرِ صِدْقِ الْحَدِيثِ وَكَذِبِهِ إِلَّا
بِصِدْقِ الْمَخْبَرِ وَكَذِبِهِ، إِلَّا فِي الْخَاصِّ الْقَلِيلِ مِنَ الْحَدِيثِ، وَذَلِكَ أَنَّ يُسْتَدَلَّ عَلَى
الصَّدْقِ وَالْكَذِبِ فِيهِ بِأَنْ يُحَدَّثَ الْمُحَدِّثُ مَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُهُ، أَوْ مَا يُخَالِفُهُ مَا
هُوَ أَثْبَتٌ وَأَكْثَرُ دَلَالَةٍ بِالصَّدْقِ مِنْهُ»^(١).

وَمَنْ الْمَعْلُومُ يَقِينًا بِالْبَرَاهِينِ السَّاطِعَةِ، وَالْأَسَانِيدِ الْقَطْعِيَّةِ، أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ
رَحِمَهُ اللَّهُ، كَانَتْ لَهُ الصَّدَارَةُ فِي إِنْكَارِ الْبَدْعِ وَالْمُحَدَّثَاتِ، وَالتَّقْبِيحِ لَهَا، وَالتَّحْذِيرِ مِنْ
أَصْحَابِهَا، وَهَذَا هُوَ الْمَتَوَاتِرُ عَنْهُ، الْمَقْطُوعُ بِهِ، فَهَلْ يَعْقِلُ بَعْدَ هَذَا أَنَّ يُحَسِّنَ شَيْئًا
مِنْ تَلَكُمِ الْبَدْعِ الْمُحَدَّثَةِ؟!

وَمِنْ هُنَا حُكْمُ الْحَافِظَانِ (الذَّهَبِيِّ وَابْنِ حَجَرٍ) - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - عَلَى هَذَا الْأَثَرِ
بِالْوَضْعِ، وَالْحَمْلُ فِيهِ عَلَى عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ الصُّوفِيِّ، حَيْثُ وَضَعَ تِلْكَ الْحِكَايَةَ عَنِ
الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَحْسِينِ أَحْوَالِ الصُّوفِيَّةِ^(٢)، وَهَذَا لَيْسَ بِمُسْتَغْرَبٍ عَلَيْهِ؛ إِذَا
عَلِمْنَا أَنَّهُ صُوفِيٌّ أَرَادَ نُصْرَةَ مَذْهَبِهِ بِهَذَا.

(١) «الرَّسَالَةُ»: (الفقرة: ١٠٩٩).

(٢) انظر: «مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ»: (٣/ ١٢٢)، و«لِسَانُ الْمِيزَانِ»: (٤/ ٢٢٠).

المبحث الثاني: مسائل مُهمّة تتعلّق بتحريم الغناء بالموسيقى

رَتَّبَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِ الْغِنَاءِ بِالْمَوْسِيقَى مَسَائِلَ مُهِمَّةً، يَجْدُرُ الْعِنَايَةُ بِهَا :
مَعْرِفَةً، وَتَطْيِيقًا، وَبَيَانًا، وَبِخَاصَّةٍ أَنَّ لَهَا ارْتِبَاطًا وَثِيقًا، وَصَلَةً مُبَاشِرَةً بِوَاقِعِ
النَّاسِ وَشُؤُونِهِمُ الْحَيَاتِيَّةِ؛ فَهَآكَ أَتَبَرِّزُهَا بِمَا يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ، مَعَ عَرَضٍ أَدِلَّتِهَا، ثُمَّ
التَّعْرِيجِ أَخِيرًا عَلَى الشُّبُهَاتِ الَّتِي أَثَارَهَا الْجَدِيعُ: عَرَضًا لَهَا، وَرَدًّا عَلَيْهَا - بَعُونِ
اللَّهُ تَعَالَى - :

• المسألة الأولى: التداوي بسماع الغناء بالموسيقى:

أَمَّا التَّدَاوِي بِسَمَاعِ الْغِنَاءِ بِالْمَوْسِيقَى، فَلَا يَجُوزُ شَرْعًا؛ لِأَنَّ الْغِنَاءَ
بِالْمَوْسِيقَى - كَمَا مَرَّ مَعَنَا - دَاخِلٌ فِي دَائِرَةِ الْمُحَرَّمَاتِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّهُ
لَا يَجُوزُ التَّدَاوِي بِمُحَرَّمٍ^(١)، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ فِي الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ الصَّحِيحَةِ:

١ - فَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الدَّاءَ وَالذَّوَاءَ،
فَتَدَاوَوْا، وَلَا تَدَاوَوْا بِحَرَامٍ»^(٢).

٢ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ تَدَاوَى بِحَرَامٍ لَمْ
يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ فِيهِ شِفَاءً»^(٣).

(١) انظر: «الكافي»: (ص/ ٤٤٠، ١١٤٢) لابن عبد البر، و«المغني»: (٨/ ٦٠٥)، و«المجموع»: (٩/ ٥٠)، و«نصب الرّاية»: (١٢/ ١٤٥)، و«السنن الكبرى»: (١٠/ ٥) للبيهقي.

(٢) أخرجه الدّولابي في: «الكنى والأسماء»: (٢/ ٣٨)، وحسنه الألباني في مجموع شواهد في: «السلسلة
الصّحيحة»: (٢/ ٣٧٧، رقم: ١٦٣٣).

(٣) أخرجه أبو نعيم في: «الطب»: (ق/ ١٤٢)، وصحّحه ابن تيمية في: «مجموع الفتاوى»: (٢١/ ٥٦٨)،
وحسنه الألباني في مجموع شواهد في: «السلسلة الصّحيحة»: (٦/ ٣٨٠، رقم: ٢٨٨١).

٣ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيَمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ»^(١).

وَقَدْ تَقَرَّرَ أَيْضًا النَّهْيُ عَنِ التَّدَاوِي بِالْخَبِيثِ، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدَّوَاءِ الْخَبِيثِ^(٢).

وَمِنَ الْمَعْلُومِ قَطْعًا أَنَّ كُلَّ مُحَرَّمٍ خَبِيثٌ^(٣)، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

وعليه؛ فَإِنَّ التَّدَاوِي بِالْغِنَاءِ بِالْمُوسِيقَى، هُوَ نَمَطٌ مِنْ أَنْمَاطِ التَّدَاوِي بِالْخَبِيثِ الْمُنْهَى عَنْهُ.

ويحسنُ بي هاهنا أَنْ أُسَوِّقَ بَعْضَ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُحَقِّقِينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي ضَوْءِ الْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ:

١ - يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رحمته الله: «لَا يَجُوزُ التَّدَاوِي بِالْخَمْرِ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْخَبَائِثِ؛ لِمَا رَوَاهُ وَائِلُ بْنُ حُجْرٍ أَنَّ طَارِقَ بْنَ سُوَيْدٍ الْجُعْفِيَّ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ

(١) أُنْثِرَ صَحِيحٌ، عَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ فِي: «صَحِيحِهِ»: (كِتَابُ الْأَشْرَبَةِ، بَابُ شُرْبِ الْحُلُوءِ وَالْعَسَلِ، بِصِغَةِ الْجَزْمِ)، وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي: «مُصَنَّفِهِ»: (٩/٢٥٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي: «مُصَنَّفِهِ»: (٥/٤٣١)، وَأَحْمَدُ فِي: «الْأَشْرَبَةِ»: (١/١٢٨)، وَالتَّطَبُّعِيُّ فِي: «مَعْجَمُهُ الْكَبِيرِ»: (٨/٢٩٢)، وَانْظُرْ: «فَتْحُ الْبَارِي»: (١٠/٨٢).

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي: «سُنَنِهِ»: (كِتَابُ الطَّبِّ، بَابُ فِي الْأَدْوِيَةِ الْمَكْرُوهَةِ، ١١/٣٦٦/رقم ٣٨٣٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي: «سُنَنِهِ»: (كِتَابُ الطَّبِّ، بَابُ مَا جَاءَ فِيهِمْ قَتْلُ نَفْسِهِ بِسَمٍّ، ٨/٩٥/رقم ٢١٨١)، وَابْنُ مَاجَةَ فِي: «سُنَنِهِ»: (كِتَابُ الطَّبِّ، بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الدَّوَاءِ الْخَبِيثِ، ١٠/٤٠٨/رقم ٣٥٨٧)، وَأَحْمَدُ فِي: «مُسْنَدِهِ»: (١٧/٣٠٠)، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ فِي: «مَشْكَاةَ الْمَصَابِيحِ»: (٢/٥٢٨)، وَ«صَحِيحُ ابْنِ مَاجَةَ»: (رقم: ٣٤٥٩).

(٣) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ»: (١٣/١٦٩)، وَ«التَّحْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ»: (٥/٤٨٣)، وَ«المَحْرَرُ الْوَجِيزُ»: (٣/١٠٩) لابن عطية، وَ«مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى»: (١٧/١٧٨)، وَ«الإِحْكَامُ فِي أَصُولِ الْأَحْكَامِ»: (٢/٢٠٢) لابن حزم، وَ«إِعْلَامُ الْمُوقِعِينَ»: (٢/٢٦٦).

الْحَمْرِ فَتَهَاؤُ أَوْ كَرِهَ أَنْ يَصْنَعَهَا ، فَقَالَ إِنَّمَا أَصْنَعُهَا لِلدَّوَاءِ ، فَقَالَ : «إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ» . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ ، وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّوَاءَ ، وَأَنْزَلَ الدَّاءَ ، وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً فَتَدَاوَوْا ، وَلَا تَتَدَاوَوْا بِحَرَامٍ» . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدَّوَاءِ الْخَبِيثِ . . . رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَه وَالتِّرْمِذِيُّ . . . فَهَذِهِ النُّصُوصُ ، وَأَمْثَالُهَا صَرِيحَةٌ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّدَاوِي بِالْخَبَائِثِ^(١) .

٢ - يَقُولُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : «وَفِيهَا التَّقْيِيدُ بِالْحَلَالِ ، فَلَا يَجُوزُ التَّدَاوِي بِالْحَرَامِ»^(٢) .

٣ - يَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ قَيِّمٍ الْجُوزِيَّةُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي تَفْصِيلِ بَدِيعِ نَفِيسٍ ، قُلَّ أَنْ تَجِدَهُ عِنْدَ غَيْرِهِ - : «رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الدَّاءَ وَالدَّوَاءَ وَجَعَلَ لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءً فَتَدَاوَوْا وَلَا تَدَاوَوْا بِالْمَحْرَمِ ، وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ فِي : «صَحِيحِهِ» عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ : إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَكُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ وَفِي : «السُّنَنِ» : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الدَّوَاءِ الْخَبِيثِ . . .

الْمُعَالَجَةُ بِالْمَحْرَمَاتِ قَبِيحَةٌ عَقْلًا وَشَرْعًا أَمَّا الشَّرْعُ فَمَا ذَكَرْنَا مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَغَيْرِهَا وَأَمَّا الْعَقْلُ فَهُوَ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ إِنَّمَا حَرَّمَهُ لِخُبِيثِهِ فَإِنَّهُ لَمْ يُحَرِّمْ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ طَبِيبًا عُقُوبَةً لَهَا كَمَا حَرَّمَهُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِقَوْلِهِ : ﴿فَيُظَاهِرُ مِنْ الذَّيْتِ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبِيبٌ أُحِلتَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠] ؛ وَإِنَّمَا حَرَّمَ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ مَا حَرَّمَ لِخُبِيثِهِ ، وَتَحْرِيمُهُ لَهُ حِمِيَّةٌ لَهُمْ ، وَصِيَانَةٌ عَنْ تَنَاوُلِهِ فَلَا يُنَاسِبُ أَنْ يُطْلَبَ بِهِ الشِّفَاءُ مِنَ الْأَسْقَامِ وَالْعِلَلِ ، فَإِنَّهُ وَإِنْ أَثَرُ فِي إِزَالَتِهَا لَكِنَّهُ يُعْقَبُ سَقَمًا أَعْظَمَ مِنْهُ فِي الْقَلْبِ بِقُوَّةِ الْخُبْثِ الَّذِي فِيهِ فَيَكُونُ الْمُدَاوَى بِهِ قَدْ سَعَى فِي إِزَالَةِ سَقَمِ الْبَدَنِ بِسُقْمِ الْقَلْبِ .

(١) «مجموع الفتاوى» : (٢٤/ ٢٧٢) .

(٢) «فتح الباري» : (١٦/ ١٨٥) .

وَأَيْضًا فَإِنَّ تَحْرِيمَهُ يَقْتَضِي تَجَنُّبَهُ، وَالْبُعْدَ عَنْهُ بِكُلِّ طَرِيقٍ، وَفِي اتِّخَاذِهِ دَوَاءٌ حَظُّ عَلَى التَّرْغِيبِ فِيهِ وَمُلَابَسَتِهِ، وَهَذَا ضِدٌّ مَقْصُودِ الشَّارِعِ وَأَيْضًا فَإِنَّهُ دَاءٌ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ صَاحِبُ الشَّرِيعَةِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّخِذَ دَوَاءً.

وَأَيْضًا فَإِنَّهُ يُكْسِبُ الطَّبِيعَةَ وَالرُّوحَ صِفَةَ الْخُبْثِ؛ لِأَنَّ الطَّبِيعَةَ تَنْفَعِلُ عَنْ كَيْفِيَّةِ الدَّوَاءِ انْفِعَالًا بَيْنًا، فَإِذَا كَانَتْ كَيْفِيَّتُهُ خَبِيثَةً اكْتَسَبَتِ الطَّبِيعَةُ مِنْهُ خُبْنًا، فَكَيْفَ إِذَا كَانَ خَبِيثًا فِي ذَاتِهِ؛ وَلِهَذَا حَرَّمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَى عِبَادِهِ الْأَغْذِيَّةَ وَالْأَشْرِبَةَ وَالْمَلَابِسَ الْخَبِيثَةَ لِمَا تُكْسِبُ النَّفْسَ مِنْ هَيْئَةِ الْخُبْثِ وَصِفَتِهِ.

وَأَيْضًا فَإِنَّ فِي إِبَاحَةِ التَّدَاوِي بِهِ - وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَتِ النَّفْسُ تَمِيلُ إِلَيْهِ ذَرِيعَةً إِلَى تَنَاوُلِهِ لِلشَّهْوَةِ وَاللَّذَّةِ لَا سِيَّمَا إِذَا عَرَفَتِ النَّفْسُ أَنَّهُ نَافِعٌ لَهَا، مُزِيلٌ لِأَسْقَامِهَا، جَالِبٌ لِشِفَائِهَا، فَهَذَا أَحَبُّ شَيْءٍ إِلَيْهَا، وَالشَّارِعُ سَدَّ الذَّرِيعَةَ إِلَى تَنَاوُلِهِ بِكُلِّ مُمَكِّنٍ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ بَيْنَ سَدِّ الذَّرِيعَةِ إِلَى تَنَاوُلِهِ، وَفَتْحِ الذَّرِيعَةِ إِلَى تَنَاوُلِهِ تَنَاقُضًا وَتَعَارُضًا.

وَأَيْضًا فَإِنَّ فِي هَذَا الدَّوَاءِ الْمُحَرَّمَ مِنَ الْأَدْوَاءِ مَا يَزِيدُ عَلَى مَا يُظَنُّ فِيهِ مِنَ الشِّفَاءِ...

وَهَاهُنَا سِرٌّ لَطِيفٌ فِي كَوْنِ الْمُحَرَّمَاتِ لَا يُسْتَشْفَى بِهَا فَإِنَّ شَرْطَ الشِّفَاءِ بِالدَّوَاءِ تَلَقُّيهِ بِالْقَبُولِ، وَاعْتِقَادُ مَنَفْعَتِهِ، وَمَا جَعَلَ اللَّهُ فِيهِ مِنْ بَرَكَةِ الشِّفَاءِ، فَإِنَّ النَّافِعَ هُوَ الْمُبَارَكُ، وَأَنْفَعُ الْأَشْيَاءِ أَبْرَكُهَا، وَالْمُبَارَكُ مِنَ النَّاسِ أَيْنَمَا كَانَ هُوَ الَّذِي يُتَنَفَّعُ بِهِ حَيْثُ حَلَّ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ اعْتِقَادَ الْمُسْلِمِ تَحْرِيمَ هَذِهِ الْعَيْنِ مِمَّا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اعْتِقَادِ بَرَكَتِهَا، وَمَنَفْعَتِهَا، وَبَيِّنَ حُسْنَ ظَنِّهِ بِهَا، وَتَلَقَّى طَبْعُهُ لَهَا بِالْقَبُولِ، بَلْ كُلَّمَا كَانَ الْعَبْدُ أَعْظَمَ إِيْمَانًا كَانَ أَكْرَهَ لَهَا، وَأَسْوَأَ اعْتِقَادًا فِيهَا، وَطَبْعُهُ أَكْرَهَ شَيْءٍ لَهَا، فَإِذَا تَنَاوَلَهَا فِي هَذِهِ الْحَالِ كَانَتْ دَاءٌ لَهُ لَا دَوَاءٌ إِلَّا أَنْ يَزُولَ اعْتِقَادُ الْخُبْثِ فِيهَا وَسُوءُ الظَّنِّ وَالْكَرَاهَةُ لَهَا بِالْمَحَبَّةِ، وَهَذَا يُنَافِي الْإِيْمَانَ فَلَا يَتَنَاوَلُهَا الْمُؤْمِنُ قَطُّ إِلَّا عَلَى

وَجْهٍ دَاءٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(١).

٤ - قَالَ الْإِمَامُ الشُّوْكَانِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَوْلُهُ: (وَلَا تَتَدَاوَوْا بِحَرَامٍ) أَيُّ لَا يَجُوزُ التَّدَاوِي بِمَا حَرَّمَهُ اللَّهُ مِنَ النَّجَاسَاتِ وَغَيْرِهَا مِمَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ نَجَسًا»^(٢).

ويقول أيضًا: «قَوْلُهُ: (عَنْ الدَّوَاءِ الْحَبِيثِ) ظَاهِرُهُ تَحْرِيمُ التَّدَاوِي بِكُلِّ حَبِيثٍ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْحَرَامَ وَالنَّجَسَ خَبِيثَانِ»^(٣).

• الرَّدُّ عَلَى الشُّبُهَاتِ.

أَوَّلًا: عَرَضُ الشُّبُهَةِ:

قَالَ الْجَدِيدُ ص ٢٣٢ - تَحْتَ مَبْحَثِ (الموسيقى لغير اللهو) - : «هَذِهِ الْأَحْكَامُ الَّتِي ذَكَرْتُ لِلْمَوْسِيقَى سَمَاعًا وَإِسْمَاعًا، هِيَ فِي بَابِ الْمَلَاهِي، حَيْثُ تُتَّخَذُ لِلتَّلَهِّي بِهَا حِينَ تُتَّخَذُ لِتَحْقِيقِ لَذَّةٍ مَشْرُوعَةٍ أَوْ مَمْنُوعَةٍ.

لَكِنَّا وَجَدْنَاهَا أَيْضًا تُتَّخَذُ لِأَغْرَاضٍ سِوَى ذَلِكَ، كَاسْتِعْمَالِ عُلَمَاءِ الطَّبِّ لَهَا لِعِلَاجِ بَعْضِ الْأَمْرَاضِ الْعَصَبِيَّةِ، وَتَخْفِيفِ الْمَعَانَاةِ عِنْدَ مُوَاجَهَةِ بَعْضِ الْعَوَارِضِ الصَّحِيَّةِ، كَالشَّانِ فِي اسْتِعْمَالِ مَا يَسْمَى بِـ (الموسيقى العلاجية: Music Therapy)، فَيُعَالَجُ بِهَا الطَّبُّ الْحَدِيثُ أَنْوَاعًا مِنَ الْعِلَلِ، كَالْاضْطِرَابَاتِ وَالتَّخْلُفَاتِ الْعَقْلِيَّةِ الَّتِي تُصِيبُ الْأَطْفَالَ وَالْمَرَاهِقِينَ وَالشُّيُوخَ، كَذَلِكَ تُسْتَعْمَلُ لِتَخْفِيفِ الْمَعَانَاةِ مِنْ أَمْرَاضِ تَقَدُّمِ الْعُمُرِ، كَمَرَضِ الزَّائِمَرِ... وَغَيْرِهِ، وَتُعَالَجُ بِهَا بَعْضُ حَالَاتِ الْإِصَابَةِ بِآثَارِ تَعَاطِي الْمَخْدَرَاتِ، وَغُمُومِ إِصَابَاتِ الدِّمَاغِ، وَبَعْضُ الْأَلَامِ الْمَزْمَنَةِ أَوْ الْحَادَّةِ...

(١) «زاد المعاد»: (٤/١٤١).

(٢) «نيل الأوطار»: (١/١٢٤).

(٣) المرجع السابق: (١/١٢٥).

فهذه مَصْلَحَةٌ مُعْتَبَرَةٌ لَا سَتَعْمَالِ الْمُوسِيقَى، وَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ جَوَازَ التَّلْهِی بِهَا، فَتَحْقِيقُ مَنَفْعَةٍ كَهَذِهِ أَوَّلَى بِحُكْمِ الْإِبَاحَةِ.

ثَانِيًا: الرَّدُّ وَالتَّعْلِيقُ:

لَيْسَ غَرِيبًا أَنْ يَقُولَ الْجَدِيعُ بِإِبَاحَةِ التَّدَاوِي بِالْغِنَاءِ بِالْمُوسِيقَى، طَالَمَا أَنَّ قَوْلَهُ هَذَا فِي حَقِيقَتِهِ نَاشِئٌ أَوْ مُتَفَرِّعٌ عَنْ أَصْلٍ ثَابِتٍ مُسْتَقَرٌّ عِنْدَهُ، أَلَا وَهُوَ: إِبَاحَتُهُ لِلْغِنَاءِ بِالْمُوسِيقَى.

وَحَيْثُ أَنَّ هَذَا الْأَصْلَ فَاسِدٌ سَاقِطٌ - كَمَا تَقَرَّرَ لَدَيْنَا -، فَإِنَّ مَا تَوَلَّدَ عَنْهُ؛ أَوْ تَفَرَّعَ مِنْهُ فَهُوَ فَاسِدٌ سَاقِطٌ تَبَعًا لَهُ، كَمَا قَدْ تَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ بِأَنَّ مَا بُنِيَ عَلَى فَاسِدٍ فَهُوَ فَاسِدٌ، وَإِذَا سَقَطَ الْأَصْلُ، سَقَطَ الْفَرْعُ^(١)، كَنَتِيجَةِ حَتْمِيَّةٍ مُلَازِمَةٍ لَهُ، لَا تَتَفَكَّرُ عَنْهُ.

أَمَّا قَوْلُ الْجَدِيعِ بِأَنَّ ثَمَّةَ مَصَالِحٍ مُعْتَبَرَةٍ وَمَنَافِعٍ حَقِيقِيَّةٍ فِي عَالَمِ الطَّبِّ مِنْ وَرَاءِ اسْتِعْمَالِ الْمُوسِيقَى، فَهُوَ قَوْلٌ لَا يَخْلُو مِنْ حَالَتَيْنِ:

أَوَّلَاهُمَا: أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَصَالِحُ، وَتِلْكَ الْمَنَافِعُ مُتَوَهِّمَةً مَظْنُونَةً لَا حَقِيقَةَ لَهَا فِي عَالَمِ الطَّبِّ، وَمِيدَانِ الْعِلَاجِ؛ وَحَيْثُ نَقُولُ: إِنَّ اسْتِعْمَالَ الْمُوسِيقَى لَا نَفْعَ فِيهِ وَلَا مَصْلَحَةَ مِنْ وَرَائِهِ أَصْلًا، وَمَا نَقُلُهُ الْجَدِيعُ فِي هَذَا لَا يَعْدُو أَنْ يَكُونَ مُجَرَّدَ دَعْوَى لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَلَا بُرْهَانَ.

الثَّانِيَةُ: أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَصَالِحُ مُعْتَبَرَةً، وَتِلْكَ الْمَنَافِعُ حَقِيقِيَّةً، بِحَيْثُ يَكُونُ لَهُمَا رَصِيدٌ فِي عَالَمِ الطَّبِّ، وَمَجَالِ الْعِلَاجِ، وَحِينَهَا نُجِيبُ عَنْ هَذَا بِثَلَاثَةِ أَجَوِبَةٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذِهِ الْمَنَافِعَ تَدْخُلُ فِي دَائِرَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِالْحَرَامِ، كَالِإِنْتِفَاعِ بِالرَّبِّا أَوْ الْخَمْرِ، فَلَا يَدُلُّ هَذَا إِذَا عَلِيَ إِبَاحَتُهَا الْبَتَّةَ.

(١) انظر: «المنثور في القواعد»: (٢١/٣) للزركشي، و«القواعد لابن رجب»: (٣١/١) لابن رجب الحنبلي، و«الأشباه والنظائر»: (٢١٤ و ٢١٦)، و«قواطع الأدلة في الأصول»: (٤٨/١)، و«تهذيب السنن»: (٣٢٧/٥).

ثُمَّ هِيَ مَنَافِعُ مَغْمُورَةٌ فِي الضَّرَرِ الْأَكْبَرِ النَّاتِجِ عَنْ اسْتِعْمَالِ هَذِهِ الْمَوْسِيقَى عَلَى الْقُلُوبِ، كَمَا هُوَ الشَّأْنُ فِي النَّفْعِ الْمَادِيِّ الْحَاصِلِ مِنَ الرِّبَا وَالْخَمْرِ، مَعَ مَا فِيهِمَا مِنَ الْأَضْرَارِ الْجَسِيمَةِ الْوَاقِعَةِ عَلَى الْقَلْبِ وَالْبَدَنِ.

وَبِالْتَّالِي تَكُونُ هَذِهِ الْمَصَالِحُ مُلْغَاةً مُهْدَرَةً لَا وَزْنَ لَهَا؛ لِأَنَّهَا نَاتِجَةٌ عَنْ شَيْءٍ مُحَرَّمٍ بِنُصُوصِ الشَّرِيعَةِ، وَقَدْ نَقَلَ جَمْعٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ كَالْغَزَالِيِّ^(١)، وَالشَّاطِطِيِّ^(٢)، الْإِجْمَاعَ عَلَى رَدِّ الْمَصْلَحَةِ إِذَا خَالَفَتْ النَّصَّ الشَّرْعِيَّ.

الثَّانِي: أَنَّنَا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ الْعِلَاجَ حَدَثَ بِالْفِعْلِ؛ نَتِيجَةٌ لَا اسْتِعْمَالِ الْمَوْسِيقَى، وَإِنَّمَا جَرَى ذَلِكَ مُوَافَقَةً؛ أَيُّ أَنَّ مَا قَدَّرَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ شِفَاءٍ لِهَذَا الْمَرَضِ اتَّفَقَ مَعَ اسْتِعْمَالِهِ الْمَوْسِيقَى، دُونَ أَنْ يَكُونَ لَهَا أَثَرٌ فِي وَاقِعِ الْأَمْرِ^(٣).

الثَّلَاثُ: أَنَّ يَكُونَ الْعِلَاجُ قَدْ حَدَثَ بِالْفِعْلِ مِنْ وَرَاءِ اسْتِعْمَالِ الْمَوْسِيقَى، وَهَذَا لَا يَحْصُلُ إِلَّا لِمَنْ زَالَ عَنْ قَلْبِهِ اعْتِقَادُ تَحْرِيمِ الْغِنَاءِ بِالْمَوْسِيقَى، كَحَالِ الْكُفَّارِ الَّذِينَ لَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَيَكُونُ هَذَا جَرِيًّا عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ لَهُمْ فِي الْإِمْلَاءِ وَالِاسْتِدْرَاجِ، حَتَّى يَزِدَادُوا إِثْمًا عَلَى إِثْمِهِمْ، وَضَلَالًا عَلَى ضَلَالِهِمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥]، وَقَالَ - أَيْضًا -: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُثَمِّلُ لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [آل عمران: ١٧٨].

وَفِي بَيَانِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ، يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قِيلَ مَنْ اسْتَشْفَى بِالْأَدْوِيَةِ الْخَبِيثَةِ، كَانَ دَلِيلًا عَلَى مَرَضٍ فِي قَلْبِهِ، وَذَلِكَ فِي إِيمَانِهِ؛ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ الْمُؤْمِنِينَ، لَمَا جَعَلَ اللَّهُ شِفَاءَهُ فِيمَا حُرِّمَ عَلَيْهِ»^(٤).

(١) انظر: «المستصفى»: (١/ ٢٨٤، ٣١٠ - ٣١١) للغزالي.

(٢) انظر: «الاعتصام»: (٢/ ١١٣) للشاطبي.

(٣) انظر: «أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية»: (ص/ ٥٣٧) لحسن الفكي.

(٤) «مجموع الفتاوى»: (٢٤/ ٢٧١).

• المسألة الثانية: سَمَاعُ الْمَرْأَةِ الْغِنَاءِ مِنَ الرَّجُلِ أَوْ سَمَاعُ الرَّجُلِ الْغِنَاءِ مِنَ الْمَرْأَةِ.

لَقَدْ اسْتَقَرَّ لَدَيْنَا بِأَدِلَّةِ الشَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ تَحْرِيمُ الْغِنَاءِ بِالْمَوْسِيقَى، وَتَفْرِيعًا عَلَى هَذَا الْأَصْلِ، نَقُولُ:

إِنَّ سَمَاعَ الْمَرْأَةِ الْغِنَاءِ بِالْمَوْسِيقَى مِنَ الرَّجُلِ، أَوْ سَمَاعَ الرَّجُلِ الْغِنَاءِ مِنَ الْمَرْأَةِ مُحَرَّمٌ فِي قَانُونِ الشَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ؛ سِوَاءِ اسْتَدْعَى ذَلِكَ حُضُورًا بَدْنِيًّا، بِحَيْثُ يَكُونُ أَحَدُهُمَا فِي مُحِيطِ الْآخَرِ، أَوْ لَمْ يَسْتَدْعِ كَأَن يَكُونِ الصَّوْتُ صَادِرًا عَنْ مَذْبَاعٍ أَوْ تِلْفَازٍ أَوْ هَاتِفٍ أَوْ جِهَازٍ حَاسُوبٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

الرَّدُّ عَلَى الشُّبُهَاتِ.

الشُّبُهَةُ الْأُولَى:

قَالَ الْجَدِيعُ ص ٢٧٥: «أَمَّا سَمَاعُ الْمَرْأَةِ الْغِنَاءِ مِنْ رَجُلٍ أَجْنَبِيٍّ عَنْهَا، فَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ فِيمَا دَلَّ عَلَيْهِ حَدَاءُ أَنْجَشَةَ بِالنِّسَاءِ، بِإِقْرَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَالْأَصْلُ فِي صَوْتِ الرَّجُلِ تَسْمَعُهُ الْمَرْأَةُ بَعْلِمَ أَوْ قِرَآنٍ أَوْ ذِكْرٍ أَوْ أَذَانٍ، أَوْ شِعْرِ وَغِنَاءٍ، سِوَاءٍ فِي الْإِبَاحَةِ فِي حَقِّهَا، طُرِبَ بِهِ أَوْ لَمْ يُطْرَبْ».

الرَّدُّ وَالتَّعْلِيقُ:

١ - النَّازِرُ فِي كَلَامِ الْجَدِيعِ، يَجِدُ أَنَّهُ يُبَيِّحُ سَمَاعَ الْمَرْأَةِ الْغِنَاءِ مِنَ الرَّجُلِ الْأَجْنَبِيِّ عَنْهَا، وَيَجْدُرُ بِي قَبْلَ التَّعْلِيقِ وَالرَّدِّ عَلَيْهِ، أَنْ أُسَوِّقَ كَلَامَ الْجَدِيعِ الَّذِي أَحَالَ عَلَيْهِ مِنْ خِلَالِ كَلَامِهِ السَّابِقِ؛ مُنَبِّهًا عَلَيْهِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي ص ٢٤٤، ٢٥٠ - ٢٥٢، حَيْثُ أُوْرِدَ حَدِيثُ أَنْجَشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ:

كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ حَدِيثٌ يُقَالُ لَهُ: أَنْجَشَةُ، وَكَانَ حَسَنَ الصَّوْتِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «رُؤَيْدُكَ يَا أَنْجَشَةُ، لَا تَكْسِرِ الْقَوَارِيرَ»، قَالَ فَتَادَةُ: يَعْنِي ضَعْفَةَ النِّسَاءِ.

... وفي رواية عن أنس: أَنَّ الْبَرَاءَ بْنَ مَالِكٍ كَانَ يَحْدُو بِالرِّجَالِ، (وفي لفظ: كَانَ الْبَرَاءُ جَيْدَ الْحِدَاءِ، وَكَانَ حَادِي الرِّجَالِ)، وَأَنْجَشَهُ يَحْدُو بِالنِّسَاءِ، وَكَانَ حَسَنَ الصَّوْتِ، فَحَدَا، فَأَغْنَقَتِ الْإِبِلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَنْجَشَهُ، رُوَيْدًا سَوِّقْ بِالْقَوَارِيرِ».

تنبيه:

وَيَنْضَافُ إِلَى مَا تَقَدَّمَ مِمَّا يُسْتَفَادُ مِنْ دَلَالَةِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مَا فِي قِصَّةِ أَنْجَشَهُ أَنَّهُ كَانَ يَحْدُو لِلنِّسَاءِ مَعَ حُسْنِ صَوْتِهِ، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ سَمَاعِ الْمَرْأَةِ لَغْنَاءِ الرَّجُلِ «أَهْ هَكَذَا يَسْتَدِلُّ الْجَدِيعُ عَلَى إِبَاحَةِ سَمَاعِ الْمَرْأَةِ لَغْنَاءِ الرَّجُلِ بِقِصَّةِ أَنْجَشَهُ ﷺ، فَهَلْ تُرَى يَسْتَقِيمُ هَذَا الْاسْتِدْلَالُ مِنْ حَيْثُ الْقَوَاعِدُ الْعِلْمِيَّةُ الَّتِي يَقُومُ عَلَيْهَا الْاسْتِنْبَاطُ الصَّحِيحُ؟

الْحَقُّ أَنَّ هَذَا الْاسْتِدْلَالَ مُجَافٍ لِلصَّوَابِ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ غَايَةَ مَا فِي حَدِيثِ أَنْجَشَهُ ﷺ أَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْحِدَاءِ، وَالْجَدِيعُ يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى جَوَازِ الْغِنَاءِ بِالموسيقى!!، فَمَا أَبْعَدَ مَا بَيْنَ الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ.

وَقَدْ بَيَّنَّا مَرَارًا وَتَكَرَّرًا أَنَّ صُورَةَ الْحِدَاءِ تَخْتَلِفُ عَنْ صُورَةِ الْغِنَاءِ بِالموسيقى، وَأَنَّ حَقِيقَةَ كُلِّ مِنْهُمَا تَغَايِرُ الْآخَرَ بِالْكُلِّيَّةِ، وَمَنْ ثَمَّ سَيَخْتَلِفُ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ كَتَبْتِجَةً حَتْمِيَّةً لِاخْتِلَافِ الصُّورَتَيْنِ، وَتَغَايِرِ الْحَقِيقَتَيْنِ.

فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْجَدِيعُ جَاهِلًا بِهَذِهِ الْحَقِيقَةِ، أَوْ عَالِمًا بِهَا:

فَإِنْ كَانَ جَاهِلًا، فَحَرِيٌّ بِهِ أَنْ يَسْكُتَ؛ حَتَّى لَا يَتَقَحَّمْ شَيْئًا يُورِدُهُ الْمَهْلَكَةَ، وَحَتَّى لَا يَكُونَ مُتَقَوِّلاً عَلَى الشَّرِيعَةِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا بُرْهَانٍ.

وَإِنْ كَانَ عَالِمًا^(١)، فَهَاهُنَا - ائِمُّ اللَّهِ - تُسَكَّبُ الْعِبْرَاتُ عَلَى مَا آلَ إِلَيْهِ

(١) الرَّاجِعُ عِنْدِي بِبَيِّنٍ لَا يَخَالِجُهُ أَذْنَى شَكٍّ أَنَّ الْجَدِيعَ يَعْلَمُ الْفَرْقَ بَيْنَ الصُّورَتَيْنِ، حَيْثُ سَاقَى فِي كِتَابِهِ: =

المنتسبين للعلم من تحريف وتلبس، يُشابهون به أرذل خلق الله «اليهود» - قُبْحُهُمُ اللهُ - في تاريخهم الأسود المليء بالتحريف والتزوير.

وللشيخ العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد رحمَهُ اللهُ كلمة نفيسة مائعة، حول «التحريف»، يحسنُ بي أن أسوقها - باختصارٍ -؛ لتعلم أخي القارئ حقيقة التحريف، وخطورته، وحكمه، وحكم صاحبه في ميزان الشريعة الإلهية... يقول:

«التحريف»:

اسمُ نزلت آياتُ «القرآن الكريم» بِذمِّهِ، وَخَصَّ بِهِ «اليهود» في تحريفهم «التَّوراة»... وقاعدةُ التَّصوصِ: أَنَّ كُلَّ اسْمٍ عُلِّقَ عَلَيْهِ الذَّمُّ وَالْعِقَابُ فِي الْكِتَابِ، أَوِ السُّنَّةِ، كَانَ أَهْلُهُ مَذْمُومِينَ، كَلْفِظَ: الْكَذِبِ، وَالْخِيَانَةِ، وَالْفُجُورِ، وَالْفَاحِشَةِ، وَالظُّلْمِ.

وَمِنْهَا «التَّحْرِيفُ» الْمَذْمُومُ، وَحَقِيقَتُهُ:

«العدولُ بالكلامِ عَنْ وَجْهِهِ وَصَوَابِهِ إِلَى غَيْرِهِ».

وَيُقَالُ: «تَغْيِيرُ الْكَلَامِ عَنْ مَوْضِعِهِ فِي مَبْنَاهُ أَوْ مَعْنَاهُ حَتَّى يُظَنُّ أَنَّهُ حَقٌّ»، فَهُوَ مُرَادِفٌ لِلتَّزْوِيرِ بِجَامِعِ التَّضْلِيلِ، وَتَغْيِيرِ الْمَقْصُودِ. و«التَّحْرِيفُ»: انْحِرَافٌ وَمَيْلٌ عَنْ قَصْدٍ وَهَوًى، وَغُلُوفٌ، وَالتَّوَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَا قَرَارَ لِهَذِهِ فِي نصوصِ الشَّرْعِ، فَلَا تَتَأَيَّدُ إِلَّا بِمِثْلِهَا.

وَلَا يَنْشَأُ هَذَا إِلَّا عَنْ هَوًى مُتَّبَعٍ؛ لِأَنَّ فَاعِلَهُ يَتَطَلَّبُ الْمَخَارِجَ مِنَ النُّصوصِ؛

= ص ١٦٤ - ١٦٧، الآثار التي جاءت عن الصحابة رضي الله عنهم في إباحة الغناء والمعازف، ثم عَقَّبَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ ص ١٦٧: «نعم هذا جميعه في الغناء دون آله»، وهذا دليل واضح كأنما هو الشمس في نحر الظهيرة على أن الجديع يُدْرِكُ بجلاء أن ثمة تغايراً جوهرياً بين حقيقة الهداء، وحقيقة الغناء بالآلات الموسيقية، فتأمل!!

حَتَّى تُؤَيِّدَ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ رَأْيٍ . . .

وَهَذَا مَوْطِنٌ يُفَرِّقُ بِهِ بَيْنَ أَتْبَاعِ الرُّسُلِ، وَالْمُخَالَفِينَ لَهُمْ، وَبَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ،
وَالْبِدْعَةِ، وَبَيْنَ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، وَالزَّائِفِينَ. وَيَشْمَلُ كُلَّ مُحَرِّفٍ عَنْ قَصْدٍ فِي
أَصْلٍ، أَوْ فَرْعٍ.

وَعَلَيْهِ: أَسَسَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَنَاجِجِ الْبَحْثِ وَالتَّأْلِيفِ: الْإِتِّزَامَ بِالْأَمَانَةِ
الْعِلْمِيَّةِ، وَشَدَّدُوا، وَصَارُوا بِالْمُرْصَادِ لِمَنْ جَنَحَ بِهِ «الْغُلُوبُ» إِلَى «الْخِيَانَةِ». وَهِيَ
الْفِرْعُ النَّاقِضُ لِهَذَا الْأَصْلِ . .

وَمِنْ مُفْرَدَاتِ الْخِيَانَةِ «التَّحْرِيفُ» لِلنَّصِّ مِنْ آيَةٍ، أَوْ حَدِيثٍ، أَوْ أَثَرٍ، أَوْ كَلَامٍ
عَالِمٍ، فِي ذَاتِ النَّصِّ، أَوْ مَعْنَاهُ، وَدَلَالَتِهِ، وَمُؤَدَّاهُ، فَهُوَ قَادِحٌ فِي الْأَمَانَةِ، مُنَهِضٌ
لَهَا.

وَقَدْ أَطْبَقَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى تَحْرِيمِهِ؛ إِذْ هُوَ آخِيَةُ الْكَذِبِ؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ بِخِلَافِ
الْحَقِيقَةِ. وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَاهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾ [الأعراف: ١٥٢].

قَالَ أَبُو قَلَابَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : «هِيَ لِكُلِّ مُفْتَرٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».
و«التَّحْرِيفُ الْمَقْصُودُ» خِيَانَةٌ، وَافْتِرَاءٌ، «وَمَا خَائِنٌ بِمُرَكَّبِي»، وَكَيْفَ يُزَكَّى
مُحْتَرَفُ «النِّفَاقِ الْأَصْغَرِ»: «تَحْرِيفُ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ». وَهَذَا مِنْ لَطَائِفِ
الِاسْتِدْلَالِ بِآيِ الْكِتَابِ.

وَبِالْجُمْلَةِ: فَالتَّحْرِيفُ مُرُوقٌ عَنِ الصِّدْقِ، وَ«تَقُولُ»، وَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ:

﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾ [الحاقة: ٤٤،

- ٤٦].

وَمِنْ أَقْوَالِ الْمَفْسَرِينَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ﴿لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ﴾، أَي: بِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ
عَلَى الْمُتَقَوْلِ بِأَنْ يُقَيِّضَ اللَّهُ لَهُ مَنْ يُعَارِضُهُ فِي تَقْوُلِهِ، وَيُنَادِي فِي النَّاسِ بِأَنْ الْمُتَقَوْلِ

مِزْمَارٌ مِنْ مِزَامِيرِ الشَّيْطَانِ، وَالتَّحْرِيفُ مَنْ وَلَائِدِ التَّقْوَلِ؛ لِأَنَّ عُمْدَتَهُ الْبَاطِلُ،
وَالْمُزَخَرَفُ بِالْبَاطِلِ أَخُو السَّاحِرِ ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى﴾ فَاَنْظُرْ كَيْفَ يَبِيعُ
الْمُحَرَّفُ فَضِيلَةَ الصَّدَقِ بِأَبْخَسِ ثَمَنِ^(١).

٢ - مَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَ الْجَدِيعِ، عَلِمَ يَقِينًا أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ الْمَخْتَلَفَاتِ؛ إِذْ إِنَّهُ جَعَلَ
صَوْتَ الرَّجُلِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ بِعِلْمٍ أَوْ قِرَآنٍ أَوْ غِنَاءٍ سَوَاءً فِي الْإِبَاحَةِ، وَهَذَا بِلَا رَيْبٍ
حُكْمُ جَائِزٍ حَائِذٍ عَنِ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ.

وَقَدْ سَبَقَ مَعَنَا بِمَا لَا مَجَالَ فِيهِ لِلْإِعَادَةِ هَاهُنَا بِإِسْهَابٍ وَتَفْصِيلٍ أَنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ
الْمَخْتَلَفَاتِ، وَالتَّفْرِيقَ بَيْنَ الْمُتَمَاثِلَاتِ، يُنَاقِضُ مِيزَانَ الْعَدْلِ الَّذِي أَنْزَلَهُ اللَّهُ - جَلَّ
وَعَلَا - مَعَ رُسُلِهِ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَكَفَى بِذَلِكَ فَسَادًا وَظُلْمًا، وَجِنَايَةً
عَلَى الشَّرِيعَةِ، وَافْتِتَانًا عَلَيْهَا.

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ:

قَالَ الْجَدِيعُ ص ٢٧٥: «وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ يَسْمَعُ صَوْتُهَا بِالْغِنَاءِ الرَّجُلُ الْأَجْنَبِيُّ
عَنْهَا، فَصَوْتُهَا لِذَاتِهِ لَيْسَ بِعَوْرَةٍ، وَلَيْسَ فِي الْكِتَابِ وَلَا السُّنَّةِ مَا يَمْنَعُ الْمَرْأَةَ مِنْ أَنْ
يَسْمَعَ صَوْتُهَا أَجْنَبِيًّا، وَلَا مَا يَمْنَعُ الرَّجُلَ مِنْ أَنْ يَسْمَعَ صَوْتَ أَجْنَبِيَّةٍ عَنْهُ، بَلْ دَلَّ
الْكِتَابُ عَلَى أَنَّ لِلْمَرْأَةَ أَنْ تَتَكَلَّمَ أَمَامَ الْأَجَانِبِ كَمَا يَأْتِي، وَأَمَّا السُّنَّةُ، فَكَانَتْ
الْمَرْأَةُ تُكَلِّمُ النَّبِيَّ ﷺ وَخَدَّهُ وَأَمَامَ الْمَلَأِ وَهُمْ يَسْمَعُونَ، فِي وَقَائِعٍ كَثِيرَةٍ.

فَإِنْ قِيلَ: نَهَى اللَّهُ تَعَالَى أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ عَنِ الْإِخْضَاعِ بِالْقَوْلِ، فِي قَوْلِهِ:
﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [الْأَحْزَابُ: ٣٢].

قُلْتُ: نَعَمْ، هَذَا نَهْيٌ عَنِ الْإِخْضَاعِ بِالْقَوْلِ، لَا نَهْيٌ عَنِ سَمَاعِ الصَّوْتِ، أَلَمْ
تَرَهُ قَالَ: ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ فَشَرَعَ اللَّهُ تَعَالَى لِلْمَرْأَةِ الْكَلَامَ الْمَعْرُوفَ، وَإِنَّمَا نَهَاها
عَنْ أَنْ تَقُولَ مِنَ الْكَلَامِ مَا تُلَيِّنُ بِهِ قُلُوبَ أَصْحَابِ الشَّهَوَاتِ: ﴿الَّذِي فِي قَلْبِهِ

(١) «الرُّدُودُ»: (ص/ ١٢٨ - ١٣٠).

مرضٌ، فيطمع أحدهم بالوصال الممنوع.

وحيث كان النهي متصلاً بالقول، فإنما القول الكلمات والمفردات، لا الصوت والتبرات، فالمرأة إذا قالت قولاً مباحاً مشروعاً، فعلى أي رقة ولين خرج صوتها: بطبعها أو بقصدها، لم يكن عليها بعد من حرج.

الرد والتعليق:

١ - في هذا السياق، يُجيزُ الجديع سماع صوت المرأة بالغناء بالنسبة للرجل، وليس عجباً أن يصل الجديع إلى هذه النتيجة الفاسدة، طالما أنه انطلق في ذلك من أصل فاسد، ألا وهو: «إباحة الغناء بالموسيقى».

لكن العجيب حقاً أن يستدل على صحة مذهبه الفاسد، بأدلة هي أبعد ما تكون عن هدفه ومُراده!!

أرأيت أخي القارئ كيف يستدل الجديع على جواز غناء المرأة أمام الرجال، بجواز كلام المرأة مع الرجل، كما في قوله تعالى: ﴿يَنْسَاءَ الَّتِي لَسْتَنَ كَأَحدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا فَحْصَ لَكُمْ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢].

وكما جاء ذلك في السنة المطهرة في وقائع كثيرة!!

ولنا أن نتساءل هاهنا: هل كلام المرأة مع الرجل الأجنبي الذي أباحه الشارع في الكتاب والسنة، هو على طريقة الغناء، أم هو كلام عادي لا علاقة له بالبتة بالغناء؟!

لا ريب للعاقل أن هذا الكلام، لم يكن بحال على نمط الغناء، وإنما كان كلاماً عادياً، كيف، وقد نهى الله - جلَّ وعلا - معشر النساء عن الخضوع بالقول وهو «ترقيقه وتليينه»، ومن المعلوم أن حقيقة الغناء هي تلحين الصوت وتطريبه؛ مما يقتضي بدهية ترفيق الصوت وتليينه، كما قرر ذلك الجديع نفسه في مقدمة كتابه

في (ص ٢٤ - ٢٥).

فَالْجَدِيعُ إِذَا لَيْسَ جَاهِلًا بِهَذِهِ الْحَقِيقَةِ، بَلْ هُوَ يَعْلَمُهَا حَقَّ الْعِلْمِ، لَكِنَّهُ - عِيَاذًا بِاللَّهِ - يُمَارِسُ أُنْبَسَعَ أَنْوَاعِ التَّزْوِيرِ وَالتَّدْلِيسِ؛ قَلْبًا لِلْحَقَائِقِ، وَتَحْرِيفًا لِلْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ.

وَفِي هَذَا الْمَقَامِ، يَجْمُلُ بِي أَنْ أَسْوَقَ كَلَامَ الْأَيْمَةِ الْمُحَقِّقِينَ فِي غِنَاءِ الْمَرْأَةِ، وَحُكْمِ سَمَاعِ صَوْتِهَا بِالنِّسْبَةِ لِلرَّجُلِ؛ لِنَعْلَمَ أَخِي الْقَارِئُ الْفَرْقَ الْكَبِيرَ، وَالْبُؤْنَ الشَّاسِعَ، بَيْنَ الْعُلَمَاءِ حَقًّا، وَالْأَدْعِيَاءِ صِدْقًا:

أ - يَقُولُ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : «فِي الرَّجُلِ يَتَّخِذُ الْغُلَامَ وَالْجَارِيَةَ الْمَغْنِينِ، وَكَانَ يَجْمَعُ عَلَيْهِمَا، وَيُعَشَى لَذَلِكَ، فَهَذَا سَفَهٌ تُرَدُّ بِهِ شَهَادَتُهُ، وَهُوَ فِي الْجَارِيَةِ أَكْثَرُ مِنْ قَبْلِ أَنْ فِيهِ سَفَهًا وَدِيَانَةً»^(١).

يَقُولُ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ الطَّبْرِيُّ - وَهُوَ إِمَامٌ مُحَقِّقٌ فِي الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ - تَعْلِيلًا عَلَى كَلَامِ الشَّافِعِيِّ الْآنِفِ الذِّكْرِ - : «وَأِنَّمَا جَعَلَ صَاحِبَهَا سَفِيهَا؛ لِأَنَّهُ دَعَا النَّاسَ إِلَى الْبَاطِلِ وَمَنْ دَعَا النَّاسَ إِلَى الْبَاطِلِ كَانَ سَفِيهَا فَاسِقًا»^(٢).

وَيَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ : «وَأَمَّا اسْتِمَاعُهُ [يَعْنِي: الْغِنَاءَ] مِنْ امْرَأَةٍ لَيْسَتْ بِمَحْرَمٍ، فَإِنَّ أَصْحَابَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ قَالُوا:

«لَا يَجُوزُ بِحَالٍ سَوَاءٌ كَانَتْ مَكْشُوفَةً، أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ حُرَّةً، أَوْ مَمْلُوكَةً»^(٣).

ب - يَقُولُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ الْقُرْطُبِيُّ الْمَالِكِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ فِي كَلَامِ جَمِيلِ نَفِيسٍ عَنْ حُكْمِ سَمَاعِ غِنَاءِ الْمَرْأَةِ - : «حَكَمَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِتَحْرِيمِهِ مِنَ الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ

(١) «الأم»: (٦/٢٢٦).

(٢) «الرَّدُّ عَلَى مَنْ يَحِبُّ السَّمَاعَ»: (ص/٢٨).

(٣) «الرَّدُّ عَلَى مَنْ يَحِبُّ السَّمَاعَ»: (ص/٢٨).

عَلَى الرِّجَالِ؛ لِمَا يُؤْدِي إِلَيْهِ مِنَ الاِطْلَاعِ عَلَى العَوْرَةِ، وَتَهْيِيجِ الشَّهْوَةِ، وَخَوْفِ
الْفِتْنَةِ، أَمَّا الْأَوَّلُ: فَلَأَنَّ غِنَاءَ الْمَرْأَةِ عَوْرَةٌ^(١)، وَلَا سِيَّامَا إِذَا لَحَّنَتْهُ، وَقَطَّعَتْهُ؛ فَسَمَاعُ
ذَلِكَ مِنْهَا، كَالَاِطْلَاعِ عَلَى مَحَاسِنِ جَسَدِهَا، بَلِ الْحَاصِلُ مِنْ غِنَائِهَا مِنَ الْمَفْسَدَةِ
أَسْرَعُ مِنَ الْحَاصِلِ مِنَ الاِطْلَاعِ عَلَى مَحَاسِنِهَا؛ لِأَنَّ السَّمَاعَ يُؤَثِّرُ فِي النَّفْسِ قَبْلَ
رُؤْيَةِ الشَّخْصِ.

وَأَمَّا تَهْيِيجُهُ لِلشَّهْوَةِ، وَإِيقَاعُهُ فِي الْفِتْنَةِ، فَلَا يُشَكُّ فِيهِ، بَلْ هُوَ حَاصِلٌ قَطْعًا،
وَحَاصِلُهُ أَنَّ سَمَاعَ غِنَائِهِنَّ مَطْنَةٌ مَفَاسِدٍ قَطْعًا، فَهُوَ فِي مَعْنَى الاِطْلَاعِ عَلَى
عَوْرَاتِهِنَّ، وَفِي مَعْنَى الْخُلُوعِ بِهِنَّ، فَيُحْرَمُ سَمَاعُهُنَّ قَطْعًا^(٢).

ج - يَقُولُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي حَدِيثِهِ عَنْ حُكْمِ غِنَاءِ الْمَرْأَةِ - : «وَأَمَّا سَمَاعُهُ مِنَ
الْمَرْأَةِ الْأَجْنِبِيَّةِ . . . فَمَنْ أَعْظَمَ الْمُحْرَمَاتِ، وَأَشَدَّهَا فَسَادًا لِلدِّينِ.

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَصَاحِبُ الْجَارِيَةِ إِذَا جَمَعَ النَّاسَ لِسَمَاعِهَا؛ فَهُوَ سَفِيهٌ
تُرَدُّ شَهَادَتُهُ، وَأَعْلَظُ الْقَوْلِ فِيهِ، وَقَالَ: هُوَ دِيَاثَةٌ، فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ كَانَ دِيوثًا»^(٣).

٢ - زَعَمَ الْجَدِيدُ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ
وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾، يَتَعَلَّقُ بِكَلَامِ الْمَرْأَةِ مِنْ حَيْثُ نَوْعِيَّةُ هَذَا الْكَلَامِ فَقَطْ، أَمَّا طَرِيقَةُ
أَدَاءِ هَذَا الْكَلَامِ الَّتِي تَتِمُّلُ فِي الصَّوْتِ وَالنَّبْرَاتِ، فَلَا تَعَلُّقٌ لِلآيَةِ بِهَا؛ مِمَّا يَعْنِي أَنَّ

(١) قَدْ يَسْتَشْكِلُ الْقَارِئُ كَلَامَ الْإِمَامِ هَذَا، مَعَ أَنَّهُ لَلْمُتَأَمِّلِ الْبَصِيرِ فِي غَايَةِ الدَّقَّةِ وَالْمَنَانَةِ؛ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يَقُلْ: إِنَّ
صَوْتَ الْمَرْأَةِ عَوْرَةٌ، وَإِنَّمَا قَالَ: غِنَاءُ الْمَرْأَةِ عَوْرَةٌ، وَتَمَّ فَرَقُ جَوْهَرِيٍّ بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ، وَهَذَا مَا يَوْضَحُهُ كَلَامُ
الْإِمَامِ الْآتِي:

«وَلَا يَظُنُّ مَنْ لَا فِطْنَةَ عِنْدَهُ أَنَّا إِذَا قُلْنَا: صَوْتُ الْمَرْأَةِ عَوْرَةٌ، أَنَّا نُرِيدُ بِذَلِكَ كَلَامَهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ
بِصَحِيحٍ، فَإِنَّا نَجِيزُ الْكَلَامَ مَعَ النِّسَاءِ الْأَجَانِبِ، وَمُجَاوِبَتَهُنَّ عِنْدَ الْحَاجَةِ لَذَلِكَ، وَلَا نَجِيزُ لَهُنَّ رَفَعَ
أَصْوَاتِهِنَّ، وَلَا تَمْطِيطَهَا، وَلَا تَلْبِيْنَهَا وَتَقْطِيعَهَا؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ اسْتِمَالَةِ الرِّجَالِ، وَتَحْرِيكِ الشَّهَوَاتِ
مِنْهُمْ». «كَشَفُ الْقِنَاعِ عَنْ حُكْمِ الْوَجْدِ وَالسَّمَاعِ»: (ص/ ١٢٦).

(٢) «كَشَفُ الْقِنَاعِ عَنْ حُكْمِ الْوَجْدِ وَالسَّمَاعِ»: (ص/ ١٢١).

(٣) «إِغَاثَةُ اللَّهْفَانِ»: (١/ ٢٣٠).

المرأة يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَقُولَ قَوْلًا مَعْرُوفًا، وَلَا حَرَجَ عَلَيْهَا بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ تُرَفِّقَ صَوْتَهَا، وَتُكَلِّمَهُ حِينَئِذٍ تُخَاطِبُ الرِّجَالَ، كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الْجَدِيعُ فِي سِيَاقِ كَلَامِهِ السَّابِقِ، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا الِاسْتِدْلَالَ فِي غَايَةِ الْخَطُورَةِ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِبْطَالَ لِدَلَالَةِ الْآيَةِ؛ مِنْ حَيْثُ أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِصَوْتِ الْمَرْأَةِ، فَقَدْ أَطْبَقَ أَئِمَّةُ التَّفْسِيرِ الْمَعْتَبَرِينَ^(١) عَلَى أَنَّ خُضُوعَ الْمَرْأَةِ بِالْقَوْلِ، يُعْنِي أَنْ تُرَفِّقَ صَوْتَهَا، وَتُكَلِّمَهُ، وَبِالتَّالِي فَإِنَّ النِّهْيَ فِي الْآيَةِ يَتَنَاوَلُ هَذَا بِالدرَجَةِ الْأُولَى، وَهَذَا نَحْنُ أَوْلَاءُ نَسُوقُ لَكَ كَلَامَ بَعْضِ الْأُئِمَّةِ الْمُحَقِّقِينَ فِي كَشْفِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ النَّاصِعَةِ الَّتِي حَاوَلَ الْجَدِيعُ أَنْ يُخْفِيَهَا بِلباسِ التَّحْرِيفِ وَالتَّرْوِيرِ:

أ - يَقُولُ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ . . . أَي لَا تُكَلِّمَنَّ الْقَوْلَ.

أَمَرَهُنَّ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُنَّ جَزَلًا، وَكَلَامُهُنَّ فَضْلًا، وَلَا يَكُونُ عَلَى وَجْهِ يُظْهِرُ فِي الْقَلْبِ عِلَاقَةً بِمَا يَظْهَرُ عَلَيْهِ مِنَ اللَّيْنِ، كَمَا كَانَتْ الْحَالُ عَلَيْهِ فِي نِسَاءِ الْعَرَبِ مِنْ مُكَالِمَةِ الرِّجَالِ بِتَرْخِيمِ الصَّوْتِ وَلِينِهِ، مِثْلَ كَلَامِ الْمَرِيَّاتِ وَالْمُومِسَاتِ^(٢).

ب - يَقُولُ الْعَلَامَةُ الشَّنْقِيطِيَّةُ رَحِمَ اللَّهُ: «أما المرأة الشَّابَّةُ الرَّخِيمَةُ الصَّوْتِ، فَلَا شَكَّ أَنَّ صَوْتَهَا مِنْ مِفَاتِنِ النِّسَاءِ، وَلَا يَجُوزُ لَهَا رَفْعُهُ بِحَالٍ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الصَّوْتِ الرَّخِيمَ مِنْ مَحَاسِنِ النِّسَاءِ وَمَقَاتِينِهَا، وَلَا جُلَّ ذَلِكَ يَكْثُرُ ذِكْرُهُ فِي التَّشْبِيبِ بِالنِّسَاءِ، كَقَوْلِ غِيلَانَ ذِي الرُّمَّةِ:

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمِنْطَقٌ رَقِيقٌ الْحَوَاشِي لَا هُرَاءَ وَلَا نَزْرُ
وَعَيْنَانِ قَالَ اللَّهُ: كُونَا فَكَانَتَا فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخُمُرُ

(١) انظر: «تفسير الطبري»: (٢٠/٢٥٧)، و«تفسير ابن كثير»: (٦/٤٠٨)، و«تفسير البغوي»: (٦/٣٤٨)،

و«التحرير والتنوير»: (١١/٢٤٦)، و«أحكام القرآن»: (٨/٣٠٢) للجصاص، و«أحكام القرآن»: (٦/٣٥١) لابن العربي.

(٢) «تفسير القرطبي»: (١٤/١٧٧).

فترأه جعلَ الصَّوتَ الرَّخيمَ منَ محاسنِ النِّساءِ، كالْبشرةِ النَّاعمةِ، والعَيْنينِ الحسنتينِ، وكقولِ قَعْنَبِ بنِ أُمِّ صَاحِبٍ:

في الخدورِ لو أنَّ الدَّارَ جَامِعَةٌ بيضُ أوانسٍ في أصواتِها غَنُّ

فترأه جعلَ الصَّوتَ الأَغَنَّ منَ جُملةِ المحاسنِ، وَهَذَا أَمْرٌ مَعْرُوفٌ لَا يُمَكِّنُ الخَلافَ فيه، وَقَدْ قَالَ جَلَّ وَعَلا مُخَاطِبًا لِنِساءِ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُنَّ خَيْرُ أُسُوةٍ لِنِساءِ الْمُسْلِمِينَ: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢]؛ لِأَنَّ تَلْيِينَ الصَّوتِ، وَتَرْخِيمَهُ يَدُلُّ عَلَى الْإِهْتِمَامِ بِالرَّيْبَةِ كإِبْدَاءِ غَيْرِهِ مِنْ مَحَاسِنِ الْمَرْأَةِ لِلرِّجَالِ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

يُحَسِّنَ مَنْ أُنْسِ الْحَدِيثِ زَوَانِيًا وَيَصْدُھُنَّ عَنِ الْخَنَا الْإِسْلَامُ^(١).

ج - يقولُ مُفْتِي الدِّيَارِ السُّعُودِيَّةِ الْأَسْبِقُ: «الْعَلَّامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن آثار الفوارق بين النوعين [يعني: الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى]:

تَنْبِيهُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، عَلَى أَنَّ صَوْتَ الْمَرْأَةِ إِذَا أَلَانَتْهُ وَرَحَّمَتْهُ؛ فَإِنَّهُ يَصِيرُ مِنْ مَقَاتِلِهَا الْمُؤَدِّيَّةِ إِلَى إِثَارَةِ الْغَرَائِزِ، وَطَمَعَ مَرَضَى الْقُلُوبِ فِي الْفُجُورِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [سورة الأحزاب آية: ٣٢] الْآيَةُ؛ وَفِي ذَلِكَ أَوْضَحُ دَلَالَةٍ، عَلَى أَنَّ إِذَاعَةَ صَوْتِ الْمَرْأَةِ فِي أَقْطَارِ الدُّنْيَا، فِي غَايَةِ التَّرْخِيمِ وَالتَّرْفِيقِ بِالْأَلْحَانِ الْغَنَائِيَّةِ، مُخَالَفٌ مُخَالَفَةٌ صَرِيحَةٌ لِلْأَدَابِ السَّمَاوِيَّةِ الَّتِي أَدَّبَ اللَّهُ بِهَا نِسَاءَ أَحَبِّ خَلْقِهِ إِلَيْهِ، وَهُنَّ الْقُدُوةُ الْحَسَنَةُ لِنِساءِ الْمُؤْمِنِينَ.

وَالْفَاءُ السَّبْبِيَّةُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾، تَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى أَنَّ الْخَضُوعَ بِالْقَوْلِ، كإِلَانَتِهِ وَتَرْخِيمِهِ، سَبَبٌ لَطَمَعَ مَرَضَى الْقُلُوبِ فِيمَا لَا يَنْبَغِي؛ وَلَا شَكَّ أَنَّ وُجُودَ السَّبَبِ ذَرِيعَةٌ لَوُجُودِ الْمَسَبِّ؛ وَالذَّرِيعَةُ إِلَى الْحَرَامِ حَرَامٌ، فَيَجِبُ سَدُّهَا، وَهَذَا النَّوعُ مِنْ أَنْوَاعِ الذَّرَائِعِ الثَّلَاثِ مُجْمَعٌ عَلَى

سَدُّهُ . . . »^(١).

كَمَا أَنَّ الْجَدِيعَ أَرَادَ أَنْ يُبْطِلَ دَلَالَةَ الْآيَةِ عَلَى أَنَّ تَلْسِينَ الصَّوْتِ، يَدْخُلُ فِي مَعْنَى الْخُضُوعِ بِالْقَوْلِ، وَذَلِكَ مِنْ جِهَتَيْنِ:

الْجِهَةُ الْأُولَى: أَنَّ النَّهْيَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ لَيْسَ الْمَقْصُودُ بِهِ النَّهْيُ عَنْ تَلْسِينَ الصَّوْتِ وَتَرْقِيقِهِ، وَإِنَّمَا يَذُلُّ فَقَطْ عَلَى نَهْيِ الْمَرْأَةِ أَنْ تَقُولَ قَوْلًا مُنْكَرًا مِنْ حَيْثُ نَوْعُهُ وَمَوْضُوعُهُ، بِحَيْثُ يُلْسِنُ قَلْبَ الرَّجُلِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾، وَلَا عَلَيْهَا بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ حَرَجٍ أَنْ تُرَفِّقَ صَوْتَهَا، وَتُلْسِنَهُ.

وَالْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ:

الْوَجْهُ الْأَوَّلُ: أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ، كَمَا سَبَقَ مَعْنَا، مُخَالَفٌ لِمَا عَلَيْهِ أُيِّمَةُ التَّفْسِيرِ الثَّقَاتُ الْمُعْتَبَرِينَ؛ فَهُوَ إِذَا قَوْلٌ عَارٍ عَنِ الْحِجَةِ وَالْبِرْهَانِ.

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ الْجَدِيعَ جَعَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، وَالْحَقُّ أَنَّ هَذَا غَيْرُ صَحِيحِ الْبَيِّنَةِ؛ فَإِنَّ الْخُضُوعَ بِالْقَوْلِ يَتَعَلَّقُ بِالصَّوْتِ وَالتَّبَرُّعِ، أَمَّا الْقَوْلُ الْمَعْرُوفُ، فَيَتَعَلَّقُ بِنَوْعِ الْقَوْلِ وَمَوْضُوعِهِ، وَهَذَا قَوْلُ عَامَّةِ الْمَفْسِّرِينَ، كَمَا قَرَّرَ ذَلِكَ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ:

«فَلَمَّا أَمَرَهُنَّ بِالتَّقْوَى الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا التَّوَاضُّعُ، وَلِيْنُ الْكَلَامِ، نَهَاَهُنَّ عَنِ الْخُضُوعِ بِالْقَوْلِ؛ لِئَلَّا يَظْمَعَ فِيهِنَّ ذُو الْمَرَضِ، ثُمَّ أَمَرَهُنَّ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْقَوْلِ الْمَعْرُوفِ؛ رَفْعًا لِيَتَوَهَّمِ الْإِذْنُ فِي الْكَلَامِ الْمُنْكَرِ، لَمَّا نُهِيْنَ عَنِ الْخُضُوعِ بِالْقَوْلِ»^(٢).

وَمِمَّا يُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَنَّ الْمَقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ: «أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْكَلَامِ التَّأْسِيسُ دُونَ

(١) «الذَّرُّ السَّنِيَّةُ»: (٢٣/٦٣ - ٦٤) بِتَصْرِيفٍ يَسِيرٍ.

(٢) «الصَّوَالِقُ الْمَرْسَلَةُ»: (١/٣٩٣).

التأكيد»، وبيان ذلك فيما يلي :

ثَبَّتَ لَدَيْنَا - وَهَذَا لَا يُخَالِفُ فِيهِ الْجَدِيع - أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ يَتَعَلَّقُ بِنَوْعِ الْقَوْلِ وَمَوْضُوعِهِ ؛ فَعَلَى الْمَرْأَةِ أَنْ تَتَكَلَّمَ كَلَامًا حَسَنًا ، لَيْسَ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُلَيِّنَ قُلُوبَ الرِّجَالِ ، وَيُطِمِّعَ أَحَدًا مِنْهُمْ فِيهَا .

وَقَدْ جَاءَ فِي نَصِّ الْآيَةِ : ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ .

فَعَطَفَ قَوْلُهُ : ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ عَلَى قَوْلِهِ : ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ ، وَعِنْدَنَا هَاهُنَا اِحْتِمَالَانِ :

الأوّل :

أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ بِمَعْنَى قَوْلِهِ : ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾ - كَمَا زَعَمَ الْجَدِيع - ، وَإِذَا كَانَ ذَلِكَ كَذَلِكَ ، فَسَيَكُونُ هَذَا تَأْكِيدًا لِلأَمْرِ بِالْقَوْلِ الْمَعْرُوفِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِنَوْعِ الْقَوْلِ وَمَوْضُوعِهِ ، لَا بِطَرِيقَةِ أَدَائِهِ بِالصَّوْتِ وَالتَّبَرُّةِ .

فَتَكُونُ هَذِهِ الْآيَةُ قَدْ أَفَادَتْ ذَلِكَ الْأَمْرَ مَرَّتَيْنِ :

بِالنَّهْيِ : حَيْثُ نَهَتْ الْآيَةُ عَنِ الْخُضُوعِ بِالْقَوْلِ الَّذِي يَعْنِي الْأَمْرَ بِالْقَوْلِ الْمَعْرُوفِ .

الْأَمْرُ : حَيْثُ أَمَرَتِ الْآيَةُ بِالْقَوْلِ بِالْمَعْرُوفِ .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ يَتَعَلَّقُ بِأَدَاءِ الْكَلَامِ مِنْ حَيْثُ الصَّوْتُ وَالتَّبَرُّةُ ، فَيَكُونُ النَّهْيُ عَنِ الْخُضُوعِ قَدْ أَفَادَ مَعْنَى جَدِيدًا ، أَيْ أَنَّهُ تَأْسِيسُ لِنَهْيٍ عَنْ شَيْءٍ جَدِيدٍ ، أَلَا وَهُوَ : «الصَّوْتُ وَالتَّبَرُّةُ» ، وَلَيْسَ الْكَلَامُ مِنْ حَيْثُ نَوْعُهُ وَمَوْضُوعُهُ .

وَعَلَيْهِ ؛ فَيَكُونُ الْأَمْرُ بِالْقَوْلِ بِالْمَعْرُوفِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ لَا كَمَا زَعَمَ الْجَدِيعُ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِنَوْعِ الْكَلَامِ وَمَوْضُوعِهِ ، وَإِنَّمَا مِنْ

حَيْثُ الصَّوْتُ وَالنَّبْرَةُ.

فهذان احتمالانِ اثنانِ، فَأَيُّهُمَا هُوَ الرَّاجِحُ: التَّاسِيسُ أَمْ التَّأْكِيدُ؟
لا رَيْبَ أَنَّ التَّاسِيسَ هُوَ الْمَقْدَّمُ عَلَى التَّأْكِيدِ، كَمَا قَرَّرَ ذَلِكَ أَئِمَّةُ الْأَصُولِ،
وَأَسَاطِينُهُ الرَّاسِخُونَ، وَإِلَيْكَ طَرَفًا مِنْ أَقْوَالِهِمْ:

أ - يَقُولُ الْإِمَامُ الْأَمَدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَالْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ التَّاسِيسُ دُونَ التَّأْكِيدِ»^(١).

ب - وَيَقُولُ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ التَّاسِيسِ وَالتَّأْكِيدِ، فَالتَّاسِيسُ أَوْلَى»^(٢).

ج - وَيَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ التَّاسِيسِ وَالتَّأْكِيدِ فَالتَّاسِيسُ أَوْلَى»^(٣).

د - وَيَقُولُ الْعَلَامَةُ ابْنُ نُجَيْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «التَّاسِيسُ أَوْلَى مِنَ التَّأْكِيدِ» فَإِذَا دَارَ اللَّفْظُ بَيْنَهُمَا؛ تَعَيَّنَ عَلَى التَّاسِيسِ»^(٤).

وَتَأْسِيسًا عَلَى هَذِهِ الْحَقِيقَةِ، نَقُولُ: إِنَّ الْخُضُوعَ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ فِي الْآيَةِ يَتَعَلَّقُ
بِالصَّوْتِ وَالنَّبْرَةِ؛ فَيَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا أَنْ تَلَيْنَ صَوْنَهَا، وَتَرْفَقَهُ؛ لِكَيْلَا يُؤْثَرَ ذَلِكَ
فِي قُلُوبِ الرِّجَالِ، بَحِثُ يَطْمَعُ أَحَدُهُمْ فِيهَا.

الْجِهَةُ الثَّانِيَّةُ: أَنَّ النَّهْيَ حَيْثُ كَانَ مُتَّصِلًا بِالْقَوْلِ، فَإِنَّمَا الْقَوْلُ الْكَلِمَاتُ
وَالْمَفْرَدَاتُ، لَا الصَّوْتُ وَالنَّبْرَاتُ.

إِذَا؛ فَالْجَدِيعُ يَعْتَقِدُ اعْتِقَادًا جَارِمًا أَنَّ مَذْلُولَ الْقَوْلِ لَا يَدْخُلُ فِيهِ الصَّوْتُ،

(١) «الإحكام»: (٢١٧/١).

(٢) «المشور في القواعد»: (٣٢٧/١) للزركشي.

(٣) «القواعد الفقهية»: (ص/٣٤٧) لابن رجب.

(٤) «الأشباه والنظائر»: (٢٤٣/١) لابن نجيم.

وَهُوَ بِهَذَا أَرَادَ أَنْ يُبْطَلَ دَلَالَةُ قَوْلِهِ: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ عَلَى أَنَّ الْخُضُوعَ يَتَنَاوَلُ الصَّوْتُ، بِدَعْوَى أَنَّ الْقَوْلَ لَا يَدْخُلُ فِيهِ الصَّوْتُ.

وَعَجِبْتُ - وَاللَّهِ - غَايَةَ الْعَجَبِ أَنْ يَعْتَقِدَ الْجَدِيعُ هَذَا الْإِعْتِقَادَ، وَهُوَ الْقَائِلُ بِخِلَافِهِ فِي كِتَابِهِ: «الْعَقِيدَةُ السَّلَفِيَّةُ فِي كَلَامِ رَبِّ الْبَرِيَّةِ» الَّذِي صَدَرَتْ طَبْعَتُهُ الْأُولَى فِي عَامِ ١٤٠٨ هـ. يَقُولُ فِي ص ٣٩ - ٤٢: «الْكَلَامُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ كَمَا يَقُولُ ابْنُ فَارِسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «يَذُلُّ عَلَى نُطْقٍ مُفْهِمٍ، تَقُولُ: كَلِمَتُهُ، أَكَلِمَتُهُ تَكَلِيمًا، وَهُوَ كَلِيمِي، إِذَا كَلَمَكَ أَوْ كَلَمْتَهُ».

فَقَوْلُهُ: «نُطْقٌ» لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَنَّهُ لَفْظُ اللِّسَانِ.

وقوله: «مُفْهِمٌ» لِلدَّلَالَةِ عَلَى كَوْنِهِ مَعْنَى.

فَهُوَ إِذَا لَفِظَ وَمَعْنَى.

وكذلك القول.

... فَكُلُّ عَاقِلٍ مُتَصَوِّرٍ مُدْرِكٌ أَنَّ كُلَّ مَا نَطَقَ بِهِ اللِّسَانُ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَفِيدَةِ لِلْمَعَانِي فَهُوَ كَلَامٌ، أَوْ قَوْلٌ.

وَحِينَ يَخْبِرُ مُخْبِرٌ فَيَقُولُ: «تَكَلَّمَ زَيْدٌ بِكَذَا» أَوْ «قَالَ زَيْدٌ كَذَا» تَصَوَّرَ السَّامِعُ أَنَّ لِسَانَ زَيْدٍ تَلَفَّظَ بِالْفَافِ دَلَّتْ عَلَى مَعْنَى كَانَ قَائِمًا فِي نَفْسِ زَيْدٍ، لَا يَفْهَمُ السَّامِعُ أَنَّ زَيْدًا أَضْمَرَ فِي نَفْسِهِ مَعْنَى مُجَرَّدًا، بَلْ لَوْ لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ تَلَفَّظَ بِلِسَانِهِ بِمَا أَضْمَرَ فِي نَفْسِهِ كَانَ الْمُخْبِرُ كَاذِبًا فِي إِخْبَارِهِ: أَنَّ زَيْدًا تَكَلَّمَ.

... وَلَا يُعْقَلُ بِحَالِ كَلَامٍ مُجَرَّدٍ عَنِ الْمَعْنَى، أَوْ مُجَرَّدٍ عَنِ اللَّفْظِ، إِلَّا بِقَرِينَةٍ تَقِيدُهُ بِأَحَدِ الْحَالَيْنِ.

... قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَعَامَّةٌ مَا يَوْجَدُ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامِ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ بَلْ وَسَائِرِ الْأُمَمِ عَرَبِيٌّ وَعَجْمِيٌّ مِنْ لَفْظِ الْكَلَامِ وَالْقَوْلِ وَهَذَا كَلَامُ فَلَانٍ أَوْ كَلَامُ فَلَانٍ فَانِهِ عِنْدَ إِطْلَاقِهِ يَتَنَاوَلُ اللَّفْظَ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا، لَشُمُولِهِ لِهَمَا لَيْسَ

حقيقة في اللفظ فقط كما يقوله قوم ولا في المعنى فقط كما يقوله قوم ولا مشترك بينهما كما يقوله قوم ولا مشترك في كلام الآدميين وحقيقة في المعنى في كلام الله - كما يقوله قوم - .

وقال الحافظ الإمام أبو نصر السجزي رحمته الله : «لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف نحلهم من أول الزمان إلى الوقت الذي ظهر فيه ابن كلاب والقلانسي والأشعري وأقرانهم الذين يتظاهرون بالرد على المعتزلة وهم معهم بل أخس حالا منهم في الباطن من أن الكلام لا يكون إلا حرفا وصوتا ذا تأليف واتساق وإن اختلفت به اللغات . . . » .

ومن الدلائل على صحة ما ذكرنا ما يلي :

١ - إطباق سائر الأمم والطوائف - سوى بعض أهل البدع - أمثال ابن كلاب - على تناول «الكلام» و«القول» للفظ والمعنى جميعاً ، ذكرناه عن السجزي وشيخ الإسلام .

٢ - قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُمْ لَا يَكْلَمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا ﴾ [الأعراف : ١٤٨] .

هذه الآية ظاهرة في كون المنفي عنهم الكلام الذي هو اللفظ والمعنى جميعاً ، إذ الخطاب لهم ولا يكون معنى مجرداً يقوم في أنفسهم ، ولا لفظاً مجرداً غير دال على معنى .

٣ - وقوله تعالى : ﴿ وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ﴾ ① مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾ [الكهف : ٤ ، ٥] .

فأطلق الكلمة على اللفظ الخارج من الأفواه .

وكذلك سائر ما جاء في كتاب الله تعالى من إطلاق لفظ الكلام مراداً به الحقيقة .

ومثله القول « اهـ » .

هَكَذَا يَرُدُّ الْجَدِيعَ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ خِلَالِ كَلَامِهِ السَّابِقِ !! ، إِذْ يُقَرِّرُ أَنَّ مَنْ أَخْرَجَ لَفْظَ اللِّسَانِ - الَّذِي لَا يَكُونُ بِحَالٍ إِلَّا بِصَوْتٍ - عَنْ مَدْلُولِ الْقَوْلِ ، فَهُوَ خَارِجٌ عَنْ حُدُودِ الصَّدَقِ ، خَارِجٌ عَنْ حُدُودِ الْعَقْلِ ، مُخَالَفٌ لِسَائِرِ الْأُمَمِ وَالطَّوَائِفِ سِوَى بَعْضِ أَهْلِ الْبَدْعِ كَابْنِ كَلَابٍ .

فَانْظُرْ أَخِي الْقَارِي كَيْفَ تَنْقَلِبُ الْحَقَائِقُ فِي ذَهَنِ الْجَدِيعِ ؟!! ؛ فَيَغْدُو مَا كَانَ فِي نَفْسِهِ حَقًّا فِي يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ عُمُرِهِ بِاطِّلًا !!

أَلَيْسَ هَذَا هُوَ الضَّلَالُ بَعَيْنِهِ؟ أَلَيْسَ هَذَا عَلَى الْحَقِيقَةِ هُوَ التَّلَوُّنُ فِي دِينِ اللَّهِ؟ ! وَهَاهُوَ صَاحِبُ سِرِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (حُذِيفَةُ بْنُ الْيَمَانِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَكْشِفُ لَنَا الْحُجُبَ الْكَثِيفَةَ وَرَاءَ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ الرَّهِيْبَةِ ، إِذْ يَقُولُ : «الضَّلَالَةُ حَقُّ الضَّلَالَةِ أَنْ تَعْرِفَ مَا كُنْتَ تُنْكِرُ ، وَأَنْ تُنْكِرَ مَا كُنْتَ تَعْرِفُ ، وَإِيَّاكَ وَالتَّلَوُّنُ ؛ فَإِنَّ دِينَ اللَّهِ وَاحِدٌ»^(١) .

٣ - لَوْ لَمْ يَأْتِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ الدَّلَالَةُ عَلَى تَحْرِيمِ تَرْفِيقِ صَوْتِ الْمَرْأَةِ وَتَلْيِينِهِ ، كَمَا زَعَمَ الْجَدِيعُ ، لَكَانَ النَّظَرُ الصَّحِيحُ - حِينَئِذٍ - قَاضِيًا بِالتَّحْرِيمِ ، مُوجِبًا لَهُ ، وَبَيَانُ ذَلِكَ فِيمَا يَلِي :

لَقَدْ ثَبَتَ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ تَحْرِيمُ أَنْ تَضْرِبَ الْمَرْأَةُ بِرِجْلِهَا ؛ لِيُسْمَعَ صَوْتُ خِلْعَالِهَا ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَا يَضْرِبَنَّ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١] .

يَقُولُ ابْنُ الْقَيِّمِ رَحِمَهُ اللَّهُ : «فَمَنْعَهُنَّ مِنَ الضَّرْبِ بِالْأَرْجْلِ ، وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فِي نَفْسِهِ ؛ لِئَلَّا يَكُونَ سَبَبًا إِلَى سَمْعِ الرِّجَالِ صَوْتَ الْخِلْعَالِ ؛ فَيُثِيرَ ذَلِكَ دَوَاعِيَ الشَّهْوَةِ مِنْهُمْ إِلَيْهَا»^(٢) .

(١) أَثَرُ صَحِيحٍ . أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي : «سُنَنُهُ الْكُبْرَى» : (٤٢/١٠) ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي : «جَامِعُ بَيَانِ الْعِلْمِ وَفَضْلُهُ» : (١٦١/٣) ، وَنَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ فِي : «الْفَتَن» : (٦٩/١) ، وَاللَّالِكَايْنِيُّ فِي : «شَرْحُ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّة» : (١٢٩/١) ، وَابْنُ بَطَّةٍ فِي : «الْإِبَانَةُ الْكُبْرَى» : (٢٩/١) ، وَابْنُ الْجَعْدِيِّ فِي : «مُسْنَدُهُ» : (٤٥٢/١) .
(٢) «إِعْلَامُ الْمُوقِعِينَ» : (١٣٧/٣) .

ويقول الرّازي رحمه الله: «معلوم أنّ الرّجل الذي يغلب عليه شهوة النساء، إذا سمع صوت الخلخال، يصير ذلك داعية له زائدة في مشاهدتهن، وقد علّل تعالى ذلك بأن قال: ﴿لِيُعْلَمَ مَا يَخْفَيْنَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾، فنبّه به على أنّ الذي لأجله نهى عنه أن يُعْلَمَ زِينَتِهِنَّ من الحلي، وغيره، وفي الآية فوائد: ... أنّ المرأة منهية عن رفع صوتها بالكلام، بحيث يسمع ذلك الأجانب، إذا كان صوتها أقرب إلى الفتنة من صوت خلخالها»^(١).

فإذا كانت المرأة منهية عن الضرب بالأرجل؛ خوفاً من افتتان الرجل بها؛ لما يسمع من صوت خلخالها، فكيف يكون الحال - حينئذٍ - في صوتها إذا رَفَقَتْهُ وَلَيَّتَتْهُ؟!!

لا ريب أن صوتها يكون أعظم فتنة، وأشدّ تأثيراً من باب القياس الأولي^(٢).

قال الإمام أبو بكر الجصاص رحمه الله: «فإذا كانت منهية عن إسماع صوت خلخالها فكلامها إذا كانت شابة تُخشى من قبلها الفتنة أولى بالنهي عنه»^(٣).

ويقول العلامة ابن عاشور رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يَخْفَيْنَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ - : «وهذا يقتضي النهي عن كل ما من شأنه أن يدكر الرجل بلهو النساء، ويثير منه إليهن من كل ما يرى، أو يسمع من زينة، أو حركة كالتثني والغناء»^(٤).

وجاء في: «الفقه على المذاهب الأربعة»: (٢٦/٥) للجزيري، ما نصّه:

«نهى الله تعالى عن استماع صوت خلخالها؛ لأنّه يدلّ على زينتها؛ فحرمة

(١) «تفسير الرّازي»: (١١/٣١٠).

(٢) قياس الأولى: أن تكون العلّة الجامعة بين المقيس (الفرع) والمقيس عليه (الأصل) قطعية، وهي أولى في المقيس (الفرع). انظر: «شرح الكوكب المنير»: (٢/٣٧٨).

(٣) «أحكام القرآن»: (٨/٣٠٢) للجصاص.

(٤) «التحرير والتنوير»: (٩/٤٧٤).

رَفَعَ صَوْتَهَا أَوْلَى مِنْ ذَلِكَ ، وَلِذَلِكَ كَرِهَ الْفُقَهَاءُ أَذَانَ الْمَرْأَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى رَفْعِ الصَّوْتِ ، وَالْمَرْأَةُ مِنْهُيَّةٌ عَنْ ذَلِكَ ؛ وَعَلَى هَذَا فَيَحْرُمُ رَفْعُ صَوْتِ الْمَرْأَةِ بِالْغِنَاءِ إِذَا سَمِعَهَا الْأَجَانِبُ سِوَاءَ أَكَانَ الْغِنَاءُ عَلَى آلَةٍ لَهَا ، أَوْ كَانَ بِغَيْرِهَا .

٤ - إِذَا تَقَرَّرَ لَدَيْنَا بِالْحَجَجِ الْوَاضِحَةِ ، وَالْبَرَاهِينِ السَّاطِعَةِ ، أَنَّ صَوْتَ الْمَرْأَةِ بِالْغِنَاءِ مُحَرَّمٌ مِنَ الْمَحْرَمَاتِ ، نَأْتِي الْآنَ - بِحَوْلِ اللَّهِ - إِلَى بَيَانِ مَسْأَلَةٍ هِيَ مِنَ الْأَهَمِيَّةِ بِمَكَانٍ ، وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ تَتَفَرَّغُ عَنْ قَوْلِنَا بِتَحْرِيمِ صَوْتِ الْمَرْأَةِ بِالْغِنَاءِ ، أَلَا وَهِيَ : «سَمَاعُ هَذَا الصَّوْتِ بِالنِّسْبَةِ لِلرَّجُلِ» .

فَالْتَّحَقِيقُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، يَقْتَضِي التَّفْرِيقَ بَيْنَ حَالَتَيْنِ :

أَوَّلَاهُمَا : أَنَّ يَكُونَ الرَّجُلُ قَاصِدًا مُتَعَمِّدًا سَمَاعَ ذَلِكَ الصَّوْتِ الْمَحْرَمِ ؛ فَلَا رَيْبَ وَالْحَالَةَ هَذِهِ أَنَّ يَكُونَ سَمَاعُهُ مُحَرَّمًا ، وَذَلِكَ لِسَبَبَيْنِ :

الْأَوَّلِ : أَنَّهُ بِهَذَا السَّمَاعِ ، يَكُونُ قَدْ عَرَّضَ نَفْسَهُ لِلْفِتْنَةِ ، وَأَثَارَ فِيهَا دَوَاعِيَ الشَّهْوَةِ ، وَالْمُسْلِمُ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي الْقَوَاعِدِ الشَّرْعِيَّةِ ، مَأْمُورٌ أَنْ يَتَأَيَّ بِنَفْسِهِ عَنِ الْفِتْنَةِ ، وَأَنْ يَكْتَبِحَ جِمَاحَهَا عَنْ أَسْبَابِ الشَّهْوَةِ .

الثَّانِي : أَنَّهُ بِهَذَا السَّمَاعِ ، يَكُونُ قَدْ وَقَعَ فِي الزُّنَا الْمُحَرَّمِ الْوَاقِعَ عَلَى أُذُنَيْهِ ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «كُتِبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَصِيْبُهُ مِنَ الزُّنَا ، مُدْرِكُ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ ، فَالْعَيْنَانِ زِنَاهُمَا النَّظَرُ ، وَالْأُذُنَانِ زِنَاهُمَا الْإِسْتِمَاعُ ، وَاللِّسَانُ زِنَاهُ الْكَلَامُ ، وَالْيَدُ زِنَاهَا الْبَطْشُ ، وَالرَّجُلُ زِنَاهَا الْخُطَا ، وَالْقَلْبُ يَهْوَى وَيَتَمَنَّى ، وَيُصَدِّقُ ذَلِكَ الْفَرْجُ وَيُكَذِّبُهُ»^(١) .

يَقُولُ الْقُرْطُبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : «وَالْمَعْنَى : أَنَّ الْفَاحِشَةَ الْعَظِيمَةَ وَالزُّنَا التَّامَّ الْمَوْجِبَ لِلْحَدِّ فِي الدُّنْيَا وَالْعُقُوبَةَ فِي الْآخِرَةِ ، هُوَ فِي الْفَرْجِ ، وَغَيْرُهُ لَهُ حَظٌّ مِنَ الْإِثْمِ»^(٢) .

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٧/١٨٥) برقم (٦٩٢٥) .

(٢) «تفسير القرطبي» : (١٧/١٠٧) .

يقول النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «عَنِ الْحَدِيثِ أَنَّ ابْنَ آدَمَ قُدِّرَ عَلَيْهِ نَصِيبٌ مِنَ الزَّنا، فَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ زِنَاهُ حَقِيقَةً بِادْخَالِ الْفَرْجِ فِي الْفَرْجِ الْحَرَامِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكُونُ زِنَاهُ مَجَازًا بِالنَّظَرِ الْحَرَامِ أَوْ الْإِسْتِمَاعِ إِلَى الزَّنا وَمَا يَتَعَلَّقُ بِتَحْصِيلِهِ... فَكُلُّ هَذِهِ أَنْوَاعٌ مِنَ الزَّنا الْمَجَازِيِّ، وَالْفَرْجُ يُصَدَّقُ ذَلِكَ كُلُّهُ أَوْ يُكَذَّبُ. مَعْنَاهُ أَنَّهُ قَدْ يُحَقِّقُ الزَّنا بِالْفَرْجِ، وَقَدْ لَا يُحَقِّقُهُ بِأَلَّا يُولِجَ الْفَرْجُ فِي الْفَرْجِ، وَإِنْ قَارَبَ ذَلِكَ»^(١).

وَلَمَّا كَانَ الْإِسْتِمَاعُ لِصَوْتِ الْمَرْأَةِ بِالْغِنَاءِ مِنْ جِهَةِ الرَّجُلِ؛ مُثِيرًا لِلشَّهْوَةِ، دَاعِيًا إِلَيْهَا، فَلَا يَشُكُّ عَاقِلٌ - حِينَئِذٍ - فِي دُخُولِهِ دُخُولًا أَوَّلِيًّا فِي زِنَا الْأُذُنَيْنِ.

الثَّانِيَةُ: أَنَّ يَكُونَ الرَّجُلُ غَيْرَ قَاصِدٍ أَوْ مُتَعَمِّدٍ سَمَاعَ ذَلِكَ الصَّوْتِ الْمَحْرَّمِ، وَإِنَّمَا دَعَتْ الضَّرُورَةُ أَوْ الْحَاجَةُ أَنْ يَكُونَ فِي مَكَانٍ مَا، يَصْدُرُّ عَنْهُ ذَلِكَ الصَّوْتُ، فَهَذَا لَا يَلْحَقُهُ إِثْمٌ مَا دَامَ مُنْكَرًا بِقَدْرِ اسْتَطَاعَتِهِ^(٢)، وَقَدْ سَبَقَ مَعَنَا بِالتَّفْصِيلِ قَاعِدَةُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ السَّمَاعِ وَالْإِسْتِمَاعِ، فَلْتُرَاجِعْ فِي مَظَانِّهَا.

تَنْبِيهِ: مَا سَبَقَ بَيَانُهُ يَتَعَلَّقُ بِصَوْتِ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ خَالِيًا عَنْ آلَاتِ الطَّرِبِ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَضْحُوبًا بِهَا، فَلَا رَيْبَ - حِينَئِذٍ - أَنَّ التَّحْرِيمَ يَكُونُ مُعْلَظًا.

الشُّبْهَةُ الثَّلَاثَةُ: قَالَ الْجَدِيدُ ص ٢٧٩ - تَحْتَ مَبْحَثِ (سَمَاعِ الْغِنَاءِ وَالْمُوسِيقَى بِالْوَسَائِطِ الْحَدِيثَةِ الَّتِي لَا تَسْتَدْعِي حُضُورًا بَدَنِيًّا لِمَحَلِّ الْغِنَاءِ) -: «كَذَلِكَ الْمَسْمُوعُ الْمَشَاهِدُ عَنْ طَرِيقِ جِهَازِ التَّلْفَازِ الَّذِي غَدَا فِي وَاقِعِنَا جُزْءًا مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ الَّذِي لَا يَكَادُ يَنْفَكُ عَنْ اقْتِنَائِهِ أَكْثَرُ النَّاسِ.

لَكِنَّ الشَّأْنَ فِي الْغِنَاءِ بِالْمُوسِيقَى مِنْ هَذَا الْجِهَازِ أَنَّهُ يَزِيدُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ انْضِمَامَ الصُّورَةِ إِلَى الصَّوْتِ، فَأَمَّا الصَّوْتُ فَبِحَسَبِ مَا تَقَدَّمَ، هُوَ عَلَى الْإِبَاحَةِ تَأْصِيلًا، وَيَخْرُجُ عَنْهَا إِذَا اسْتَعِينَ بِهِ عَلَى مَعْصِيَةٍ، أَوْ كَانَتْ مُفْرَدَاتُ الْغِنَاءِ مِمَّا لَا تُبِيحُهُ الشَّرِيعَةُ مِنَ الْأَلْفَازِ.

(١) «صحيح مسلم»: (٧/٩ - بشرح النَّوَوِيِّ).

(٢) انظر: «مجلة البحوث الإسلامية»: (٣٩١/١٨).

غير أنَّ الصورة لها أحكامٌ إضافيةٌ تخصُّها، لا بالنظرِ إلى حُكمِها من جهةٍ أنَّها صورةٌ، فهذا ممَّا أَرَجَّحَ حلُّه، وليبانه محلٌّ آخرٌ، ولكن بالنظرِ إلى هيئَةِ المصوِّرِ، من جهةِ الانكشافِ والحركةِ المقارِنَةِ للغناءِ .

وأهلُ زماننا يُظهرونَ من الأغاني المصوَّرةِ ما يفتِكُ أثرُه في الجنسينِ الذكورِ والإناثِ فتكًا، لِمَا تَظْهَرُ عليه الصورةُ من الإغراءِ بالجنسِ الآخرِ، والعلَّةُ في ذلكِ من جهةِ آفةِ النَّظَرِ، وقد قالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُتِبَ عَلَى ابْنِ آدَمَ نَصِييُهُ مِنَ الزَّنا، مُدْرِكُ ذَلِكَ لَا مَحَالَةَ، فَالْعَيْنَانِ زَنَاهُمَا النَّظَرُ» الحديثُ .

وَههنا من يَمْنَعُ مُعللاً بخشيةِ الفتنةِ . . . والخشيةُ أمرٌ مَظْنُونٌ، فَيَتَّقِي مَوْرِدُهَا دَفْعًا لِلظُّنُونِ، ولكن لا يجبُ، وإنَّما الواجبُ حِفْظُ النَّفْسِ عَنِ الْوُقُوعِ فِي الْحَرَامِ .

الردُّ والتعليقُ :

١ - زَعَمَ الجديعُ أنَّ الغِنَاءَ مباحٌ من حيثِ التَّأْصِيلُ، وأنَّه لا يكونُ حرامًا إلا إذا استعِينَ بِهِ على المعصيةِ، وقد تقدَّمَ مَعْنَا بَيَانُ هذهِ الشُّبْهَةِ بالتَّفْصِيلِ، والردُّ عليها بِمَا لا مَزِيدَ عَلَيْهِ هَاهُنَا .

٢ - وَاعْجَبَا للجديعِ، ثُمَّ وَاعْجَبَا لَهُ، في سِلْسَلَةٍ لا تَنْتَهِي مِنَ الْعَجَبِ حَقًّا، إِذْ كَيْفَ يُقَرَّرُ في سياقِ كلامِهِ أَنَّ الأغاني المصوَّرةَ لها أَثَرٌ فَتَّاكٌ في الجنسينِ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الْإِغْرَاءِ بِالْجِنْسِ، ثُمَّ تَراهُ بَعْدَ أَسْطُرٍ قَلِيلَةٍ يَرُدُّ عَلَى مَنْ يَمْنَعُ هَذَا الْعَفْنَ الْفَنِّيَّ؛ خَشْيَةَ الْفِتْنَةِ؛ بَدَعُوْا أَنَّ هذهِ الْخَشْيَةَ أَمْرٌ مَظْنُونٌ؟!

أليسَ هذا هُوَ التَّنَاقُضُ بعينه؟

فإذا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَمُ الْأَثَرُ الْفَتَّاكُ النَّاتِجُ بِسَبَبِ تَلْكَمِ الْأَغَانِي الْمَصَوَّرةِ فِتْنَةً يَقِينَةً؛ فَلَيْسَ فِي الْعَالَمِ كُلِّهِ عَلَى امْتِدَادِهِ طَوْلًا وَعَرْضًا فِتْنَةٌ قَطْعِيَّةٌ، وَإِنَّمَا هِيَ الْخِيَالَاتُ وَالْأَوْهَامُ عَلَى الْحَقِيقَةِ!!

الْخَاتِمَةُ

الحمد لله حقَّ حمْدِهِ، والصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ وَصَفْوَةِ خَلْقِهِ، وَبَعْدُ:
فَقَدْ طَوَّفْنَا بِكَ أَخِي الْقَارِئَ طَوِيلًا فِي فُصُولِ هَذَا الْكِتَابِ وَمَبَاجِئِهِ، وَانْتَهَى بِنَا
هَذَا التَّطَوُّافُ - بِفَضْلِ اللَّهِ وَتَوْفِيقِهِ - إِلَى النَّتَائِجِ الْآتِيَةِ:

١ - أَنَّ الْجَدِيعَ قَدْ وَقَعَ فِي انْجِرَافَاتٍ مَنْهَجِيَّةٍ خَطِيرَةٍ، كَانَتْ هِيَ السَّبَبُ
الرَّئِيسَ وراءَ مُخَالَفَتِهِ الْحَقِّ، وَمُضَادَمَتِهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْقَضَايَا الَّتِي تَبَنَّاها فِي كِتَابِهِ
هَذَا.

٢ - أَهْمِيَّةُ الْمِصْطَلَحَاتِ الشَّرْعِيَّةِ وَاللُّغَوِيَّةِ فِي مِيدَانِ الْإِسْتِنْبَاطِ وَالْبَحْثِ
الْعِلْمِيِّ، وَضَرُورَةُ تَحْرِيرِهَا تَحْرِيرًا صَحِيحًا؛ حَتَّى تَتَجَلَّى الْحَقَائِقُ بِصُورَةٍ وَاضِحَةٍ
لِلْعَيَانِ، وَنَنَاقُ بَعِيدًا عَنْ ظُلْمَةِ التَّلْيِيسِ وَالتَّحْرِيفِ، وَمِمَّا يُؤَسِّفُ لَهُ حَقًّا أَنَّ حَيَاتِنَا
الْعِلْمِيَّةَ الْمَعَاصِرَةَ، قَدْ ابْتَلَيْتْ بِتَحْرِيفٍ كَثِيرٍ مِنْ تِلْكَ الْمِصْطَلَحَاتِ، وَإِفْرَاقِهَا عَنْ
مَعَانِيهَا الصَّحِيحَةِ؛ مِمَّا أَلْقَى ظِلَالًا بِالْغَةِ السُّوءِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْقَضَايَا الْعِلْمِيَّةِ.

٣ - الْعِصْمَةُ مِنَ الزَّلَلِ وَالشَّطْطِ مَرْهُونَةٌ - بِإِذْنِ اللَّهِ - بِالْأَخْذِ بِقَوَاعِدِ وَأَصُولِ
أَهْلِ السُّنَّةِ فِي النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ، بَعِيدًا عَنْ مَسَالِكِ الْمُبْتَدَعَةِ الرَّدِّيَّةِ.

٤ - إِنَّ تَحْرِيمَ الْغِنَاءِ بِآلَاتِ الطَّرَبِ ثَابِتٌ بِكِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ، كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ
آيَتَانِ كَرِيمَتَانِ:

أَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى، فَقَدْ دَلَّتْ - كَمَا مَرَّ مَعَنَا - عَلَى أَنَّ عَاقِبَةَ مُسْتَمِعِ الْغِنَاءِ بِآلَاتِ
الطَّرَبِ، هُوَ الضَّلَالُ وَاتِّخَاذُ آيَاتِ هُزُؤًا، وَهَذَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُعَرِّضَ الْإِنْسَانَ لِلْعُقُوبَةِ
الصَّارِمَةِ، وَالْعَذَابِ الْمُهِينِ.

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَّةُ، فَقَدْ دَلَّتْ عَلَى أَنَّ الْغِنَاءَ بِآلَاتِ الطَّرَبِ، هُوَ صَوْتُ إبْلِيسَ

المنكر الذي يُمثلُ سَلاحَهُ الخطيرَ الفتاكَ في مَعركَتِهِ الرَّهيبَةِ مَعَ الجنسِ البشريِّ ؛ من أجلِ إضلالِهِ ، وإقصائه عَنِ الصُّراطِ المستقيمِ .

٥ - إِنَّ تَحْرِيمَ الْغِنَاءِ بِآلَاتِ الطَّرَبِ ثَابِتٌ بِالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ الْغَرَاءِ ، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي خَمْسَةِ أَحَادِيثٍ صَحِيحَةٍ .

٦ - إِنَّ تَحْرِيمَ الْغِنَاءِ بِآلَاتِ الطَّرَبِ ثَابِتٌ بِالْإِجْمَاعِ ، كَمَا نَقَلَ ذَلِكَ سِتَّةُ وَعِشْرُونَ إِمَامًا مِنْ كِبَارِ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ .

٧ - إِنَّ تَحْرِيمَ الْغِنَاءِ بِآلَاتِ الطَّرَبِ ثَابِتٌ بِقَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ قَاعِدَةِ السِّيَّاتِ (المفاسدِ) ، وَقَاعِدَةِ (دَرْءِ الْمَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ الْمَصَالِحِ) .

٨ - إِنَّ تَحْرِيمَ الْغِنَاءِ بِآلَاتِ الطَّرَبِ ثَابِتٌ بِأَثَارِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم ، وَمِنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - ، وَكَذَا بِمَذَاهِبِ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ .

٩ - إِنَّ التَّدَاوِيَّ بِسَمَاعِ الْغِنَاءِ بِآلَاتِ الطَّرَبِ لَا يَجُوزُ شَرْعًا بِنَاءً عَلَى تَحْرِيمِ الْغِنَاءِ بِآلَاتِ الطَّرَبِ ؛ وَلِأَنَّ هَذَا النَّوعَ مِنَ التَّدَاوِيَّ يَحْمِلُ فِي طَبَائِهِ كَثِيرًا مِنَ الْأَضْرَارِ الْجَسِيمَةِ وَالْمَفَاسِدِ الْعَظِيمَةِ .

١٠ - إِنَّ سَمَاعَ الْمَرْأَةِ الْغِنَاءِ بِآلَاتِ الطَّرَبِ مِنَ الرَّجُلِ أَوْ الْعَكْسِ مُحَرَّمٌ شَرْعًا .

هَذَا ، وَإِنَّ فِي تَضَاعُيفِ هَذَا الْكِتَابِ (إنحاف القاري . . .) لَدَرْسًا وَعِبْرَةً لِكُلِّ كَاتِبٍ مِنْ كُتَّابِ هَذَا الْعَصْرِ ، يُرِيدُ أَنْ يَكْتُبَ فِي قَضِيَّةٍ مَا مِنْ الْقَضَايَا الشَّرْعِيَّةِ ، مُدَّعِيًا فِيهَا التَّجْدِيدَ ، زَاعِمًا أَنَّهُ فِي زُمْرَةِ الْمُجْتَهِدِينَ ، مَعَ عَدَمِ التَّزَامِهِ بِمَنْهَجِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ ، وَعَدَمِ التَّفَاتِهِ لِأَقْوَالِ الثَّقَاتِ الْإِثْبَاتِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ فَإِنَّهُ وَالْحَالَةَ هَذِهِ وَقَعَ لَا مُحَالَةَ فِي زَلَاتٍ شَنِيعَةٍ ، كَمَا رَأَيْنَا ذَلِكَ بِأَمِّ أَعْيُنِنَا فِيمَا سَطَّرَهُ الْجَدِيعُ فِي كِتَابِهِ (الموسيقى والغناء في ميزان الإسلام) .

كَمَا أَنَّنِي أَدْعُو الْجَدِيعَ - وَكُلَّ مَنْ اغْتَرَّ بِكِتَابِهِ - أَنْ يَتَأَمَّلَ هَذَا الْكِتَابَ ، بِكُلِّ تَجَرُّدٍ وَإِنصَافٍ ، وَأَنْ يُقَلِّبَ فِيهَا النَّظَرَ ؛ بُعْيَةً أَنْ يَصِلَ - بِإِذْنِ اللَّهِ - إِلَى الْحَقِّ

وَالصَّوَابِ، بَعِيدًا عَنِ الْأَهْوَاءِ وَحِظْوَظِ النَّفْسِ الَّتِي تُغْمِي الْإِنْسَانَ عَنْ رُؤْيَةِ الْحَقِّ وَالرَّشَادِ.

هَذَا، وَكُلِّي أَمَلٌ أَنْ يُصَحَّحَ الْجَدِيعُ الْمَسَارَ، وَذَلِكَ بِالْعُودَةِ الصَّادِقَةِ إِلَى الْمَنْهَجِ الْحَقِّ فِي النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ.

وختامًا، أسأَلُ اللَّهَ الْكَرِيمَ، رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، أَنْ يَنْفَعَنِي وَإِخْوَانِي الْمُسْلِمِينَ بِمَا نَسْمَعُ وَبِمَا نَقُولُ، وَأَنْ يَرْزُقَنَا الْإِخْلَاصَ وَالصَّوَابَ، وَيَهْدِينَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفهارس العلمية

- ١ - فهرس المصادر والمراجع.
- ٢ - فهرس الموضوعات.

* * *

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أُسَلِّمُ إِلَيْهِ الْفَرْدُوسِ
www.moswarat.com

فهرس المصادر والمراجع
مرتبة على الحروف الهجائية

١ - القرآن الكريم.

٢ - الأحاد والمثاني: ابن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك أبوبكر الشيباني، تحقيق باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١١هـ.

٣ - آداب البحث والمناظرة: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، تحقيق سعود بن عبد العزيز العريفي، مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٦هـ.

٤ - الإبانة الكبرى: ابن بطة عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن عمر العكبري، تحقيق رضا بن نعان معطي، دار الراية، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.

٥ - إتحاف السادة المتقين: محمد بن محمد الزبيدي الشهير بمرتضى، دار الفكر، بيروت.

٦ - الإحكام في أصول الأحكام: أبو محمد محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ.

٧ - الإحكام في أصول الأحكام: أبو الحسن علي بن محمد الأمدي، تحقيق سيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٨ - أحكام الأدوية في الشريعة الإسلامية: د. حسن بن أحمد بن حسن الفكي، مكتبة دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ.

٩ - أحكام القرآن: أبوبكر أحمد بن علي الرازي الجصاص، تحقيق محمد

الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٥هـ.

١٠ - أحكام القرآن: أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي، تحقيق محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

١١ - أحكام أهل الذمة: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق يوسف أحمد البكري وشاكر توفيق العاروري، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.

١٢ - إحياء علوم الدين: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، دار المعرفة، بيروت.

١٣ - أخبار القضاة: أبو بكر محمد بن خلف بن حيان بن صدقة الضبي البغدادي، الملقب بـ «وكيع»، تحقيق عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط ١، ١٣٦٦هـ.

١٤ - أخبار مكة: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي، تحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة، مكة، ١٤٠٧هـ.

١٥ - الأدب المفرد: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٣، ١٤٠٩هـ.

١٦ - الإرشاد في معرفة علماء أهل الحديث: أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل الخليلي القزويني، تحقيق محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.

١٧ - إرشاد الساري: شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني، دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ.

١٨ - إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: برهان الدين بن قيم الجوزية.

١٩ - إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق سامي بن العربي الأثري، دار الفضيلة، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ.

٢٠ - إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ.

٢١ - الاستقامة: أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، القاهرة، ط٢، ١٤٠٢هـ.

٢٢ - الاستذكار: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

٢٣ - أساس البلاغة: القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، ط١، ١٣٩٩هـ.

٢٤ - أسد الغابة في معرفة الصحابة: أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير الجزري، تحقيق علي معوض عادل عبد الموجود، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٥ - أسرار البلاغة: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، تحقيق السيد محمد رشيد رضا، القاهرة، ط١، ١٩٠٢م.

٢٦ - الأشباه والنظائر: زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.

٢٧ - الإصابة في تمييز أسماء الصحابة: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

- ٢٨ - أصول التخريج ودراسة الأسانيد: محمود الطحان، دار القرآن الكريم، بيروت، ط ٣، ١٤٠١هـ.
- ٢٩ - أصول السرخسي: أبوبكر محمد بن أبي سهل السرخسي، تحقيق رفيع العجم، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٧م.
- ٣٠ - أصول التصوف: عبد الله حسن زروق، مكتبة الزهراء، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ٣١ - أضواء البيان: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٦هـ.
- ٣٢ - الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٦، ١٩٨٤م.
- ٣٣ - الاعتصام: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطي الشاطبي، تحقيق السيد محمد رشيد رضا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ط ١، ١٢٩٥هـ.
- ٣٤ - إعلام الموقعين: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.
- ٣٥ - الأغاني: أبو الفرج الأصبهاني، تحقيق سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط ٢.
- ٣٦ - إغاثة اللهفان: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٥هـ.
- ٣٧ - الفصول في الأصول: أحمد بن علي الرازي الجصاص، تحقيق عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- ٣٨ - اقتضاء الصراط المستقيم: أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم

ابن تيمية، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ط ٢، ١٣٦٩هـ.

٣٩ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: أبوبكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال، تحقيق مشهور حسن سلمان وهشام بن إسماعيل السقا، المكتب الإسلامي، بيروت - دار عمار، عمان، ط ١، ١٤١٠هـ.

٤٠ - الأم: أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، ط. دار المعرفة، بيروت.

٤١ - الانتصار لأصحاب الحديث: أبوالمظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد السمعاني، تحقيق محمد بن حسين بن حسن الجيزاني، مكتبة أضواء المنار، المدينة المنورة، ط ١، ١٩٩٦م.

٤٢ - الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، المطبعة السلفية ومكتبها، القاهرة، ١٣٧٨هـ.

٤٣ - البحر المحيط: بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق عبد الستار أبوغدة، دار الصفوة، القاهرة، ط ٢، ١٤١٣هـ.

٤٤ - البحر الرائق: زين الدين بن إبراهيم بن نجيم، دار المعرفة، بيروت.

٤٥ - البحث العلمي: عبد العزيز بن عبد الرحمن بن علي الربيع، الرياض، ط ٣، ١٤٢٤هـ.

٤٦ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: علاء الدين أبوبكر ابن مسعود ابن نجيم الكاساني، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٧ - بدائع الفوائد: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق هشام عبد العزيز عطا - عادل عبد الحميد العدوي - أشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٦هـ.

- ٤٨ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الحفيد، تحقيق محمد سالم محيسن وشعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨٢م.
- ٤٩ - البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق جماعة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- ٥٠ - البرهان في علوم القرآن: محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١.
- ٥١ - البيان والتحصيل: أبو الوليد بن رشد، تحقيق مجموعة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٨م.
- ٥٢ - تاج العروس في شرح القاموس: المرتضى الزبيدي.
- ٥٣ - تاج الإسلام: أبو عبد الله الذهبي، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٧م.
- ٥٤ - تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٥٥ - تاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن ابن عساكر، تحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت.
- ٥٦ - التاريخ الكبير: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر، بيروت.
- ٥٧ - تاريخ المدينة: عمر بن شبة، تحقيق فهم محمد شلتوت، جدة، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- ٥٨ - تأويل مختلف الحديث: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق محمد زهري النجار، دار الجبل، بيروت، ١٣٩٣.

- ٥٩ - تبين الحقائق: فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط ٢.
- ٦٠ - التعبير في المعجم الكبير: أبوسعدي السمعاني، تحقيق منيرة ناجي سالم، بغداد، ١٩٧٣م.
- ٦١ - التحرير والتنوير: ابن عاشور، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
- ٦٢ - تحريم آلات الطرب: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة الدليل، الجبل الصناعية، ط ٢، ١٤١٨هـ.
- ٦٣ - تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى: أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.
- ٦٤ - تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى: عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- ٦٥ - التدوين فى أخبار قزوين: عبد الكريم بن محمد الرافعى، تحقيق عزيز الله العطاردى، المطبعة العزىزية، حيدرآباد، ١٩٨٤م.
- ٦٦ - تذكرة الحفاظ: شمس الدين الذهبى، دار إحياء التراث العربى.
- ٦٧ - التذكرة فى أحوال الموتى وأمور الآخرة: شمس الدين أبوعبدالله محمد بن أحمد القرطبى، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
- ٦٨ - الترغيب والترهيب: أبومحمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذرى، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ٦٩ - تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله ومن بعدهم: أبوعبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعى، حلب، ط ١، ١٣٦٩هـ.

٧٠ - تصحيح الدعاء: بكر بن عبد الله أبوزيد، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ.

٧١ - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١.

٧٢ - التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي، تحقيق أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤٠٦هـ.

٧٣ - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحقيق عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ط ١.

٧٤ - تفسير ابن أبي حاتم الرازي: ابن أبي حاتم الرازي، تحقيق أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ١٩٩٧م.

٧٥ - تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط ٢، ١٤٢٠هـ.

٧٦ - التفسير الكبير: «مفاتيح الغيب»: الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣.

٧٧ - تفسير المنار: «تفسير القرآن الحكيم»: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ط ٢.

٧٨ - تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط ١، ١٤٠٦هـ.

٧٩ - تليس إبليس: ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي،

تحقيق السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤، ١٤١٠هـ.

٨٠ - تمام المنة في التعليق على فقه السنة: محمد ناصر الدين الألباني، دار
الراية، الرياض، ط ٣، ١٤٠٩هـ.

٨١ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن
عبد الله بن عبد البر النمري، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير
البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

٨٢ - تنزيه الشريعة المرفوعة: أبو الحسن علي بن محمد بن العراق الكتاني،
تحقيق عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٩٨١م.
٨٣ - التنكيل: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي.

٨٤ - تنوير القلوب في معاملة علام الغيوب: محمد أمين الكردي، تحقيق
محمد علي إدلي، دار الإيمان، بيروت، ١٤١٣هـ.

٨٥ - تهذيب الأسماء واللغات: أبوزكريا النووي، دار الفكر، بيروت،
١٩٩٦م.

٨٤ - تهذيب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، دار
الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.

٨٦ - تهذيب الكمال: أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبدالرحمن المزي،
تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٠هـ.

٨٧ - تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق علي حسن
هلالي ومحمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف.

٨٨ - تهذيب السنن: ابن قيم الجوزية، (بهامش: مختصر سنن أبي داود،
للمنذري)، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت،
١٩٨٠م.

- ٨٩ - تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد: سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
- ٩٠ - تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان: عبد الرحمن بن ناصر بن السعدي، تحقيق عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- ٩١ - الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية: عابد السفيناني، مكتبة المنارة، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- ٩٢ - الثقات: أبو حاتم التميمي محمد بن حبان بن أحمد البستي، تحقيق السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط ١، ١٣٩٥هـ.
- ٩٣ - جامع البيان: أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- ٩٤ - جامع بيان العلم وفضله: يوسف بن عبد البر النمري القرطبي الأندلسي، دار الفكر، بيروت.
- ٩٥ - جامع التحصيل في أحكام المراسيل: أبو سعيد بن خليل بن كيكلي العلاني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ.
- ٩٦ - جامع العلوم والحكم: أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- ٩٧ - الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الكتب المصرية، ١٣٨٧هـ.
- ٩٨ - الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي التميمي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٢٧١هـ.

- ٩٩ - جوامع السيرة: علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، تحقيق إحسان عباس، دار المعارف، القاهرة، ط ١، ١٩٠٠م.
- ١٠١ - حاشية ابن عابدين: «رد المحتار»: محمد أمين الشهير بابن عابدين، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- ١٠٢ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: محمد عرفة الدسوقي، دار إحياء الكتب العربية بمصر.
- ١٠٣ - حاشية السندي على النسائي: أبو الحسن نور الدين بن عبد الهادي السندي، تحقيق عبدالفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط ٢، ١٤٠٦هـ.
- ١٠٤ - الحث على التجارة والصناعة: أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الخلال، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.
- ١٠٥ - حجة الله البالغة: ولي الله الدهلوي، تحقيق سيد سابق، دار الكتب الحديثة، القاهرة.
- ١٠٦ - حديث افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، تحقيق سعد بن عبد الله بن سعد السعدان، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ.
- ١٠٧ - حكم ممارسة الفن في الشريعة الإسلامية: صالح بن أحمد الغزالي، دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ١٠٨ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤، ١٤٠٥هـ.
- ١٠٩ - الحيوان: الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، ١٩٤٥م.

١١٠ - خصائص الشريعة الإسلامية : عمر سليمان الأشقر.

١١١ - خلق أفعال العباد : أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن إسماعيل البخاري ، تحقيق عبدالرحمن عميرة ، دار المعارف ، الرياض.

١١٢ - درء تعارض العقل والنقل : «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول» : أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، تحقيق محمد رشاد سالم ، دار الكنوز الأدبية ، الرياض ، ١٣٩١هـ.

١١٣ - الدرر السنية في الأجوبة النجدية (مجموعة رسائل ومسائل علماء نجد الأعلام) ، جمع : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي ، ط ٥ ، ١٤١٣هـ.

١١٤ - دلائل الإعجاز : أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، تحقيق محمود محمد شاكر ، دار المدني ، جدة ، ط ٣ ، ١٤١٣هـ.

١١٥ - دلائل النبوة : أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني ، دار الوعي ، حلب.

١١٦ - الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب : برهان الدين أبوالوفاء إبراهيم بن عبد الله بن فرحون ، تحقيق محمد الأحمد بن أبوالنور ، دار التراث ، مصر.

١١٧ - ذم ما عليه مدعو التصوف : موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي ، تحقيق زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ.

١١٨ - ذم الملاهي : أبوبكر عبد الله بن محمد بن عبيد القرشي ، تحقيق عمرو عبد المنعم سليم ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٦هـ.

١١٩ - ذيل تاريخ بغداد : محب الدين محمد بن محمود بن الحسن المعروف بابن النجار البغدادي ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

- ١٢٠ - الرد على البكري: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق محمد علي عجال، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ١٢١ - الرد على الزنادقة والجهمية: أحمد بن حنبل، تحقيق محمد حسن راشد، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٩٣هـ.
- ١٢٢ - الرد على من يحب السماع: طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري، تحقيق مجدي فتحي السيد، دار الصحابة، طنطا، ط ١، ١٤١٠هـ.
- ١٢٣ - الردود: بكر بن عبد الله أبوزيد، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ.
- ١٢٤ - الرسائل: الجاحظ.
- ١٢٥ - الرسالة: محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت.
- ١٢٦ - الرهص والوقص لمستحل الرقص: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلبي، تحقيق صالح بن غانم السدلان، دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ.
- ١٢٧ - روح المعاني: أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.
- ١٢٨ - روضة الطالبين: أبوزكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.
- ١٢٩ - روضة الناظر: موفق الدين عبد الله بن محمد المقدسي، تحقيق عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط ٢، ١٣٩٩هـ.
- ١٣٠ - الريح القاصف على أهل الغناء والمعازف: ذياب بن سعد آل حمدان الغامدي، دار البيان الحديثة، الطائف، ط ١، ١٤٢١هـ.

- ١٣١ - زاد المعاد: محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق شعيب وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٤، ١٤٠٧هـ.
- ١٣٢ - زاد المسير في علم التفسير: عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤هـ.
- ١٣١ - سلسلة الأحاديث الصحيحة: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ١٩٩٥م.
- ١٣٣ - سلسلة الأحاديث الضعيفة: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٨هـ.
- ١٣٤ - السنة: أبوبكر بن أبي عاصم، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠م.
- ١٣٥ - سنن أبي داود: أبوداود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- ١٣٦ - سنن ابن ماجه: أبو عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
- ١٣٧ - سنن البيهقي الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ١٤١٤هـ.
- ١٣٩ - سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٤٠ - سنن النسائي: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١١هـ.
- ١٤١ - السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراتها: أبو عمرو عثمان بن سعيد المقرئ الداني، تحقيق ضياء الله بن محمد إدريس المباركفوري،

دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ.

١٤٢ - سير أعلام النبلاء: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤٠٥هـ.

١٤٣ - سؤالات الآجري: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمد علي قاسم العمري، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٣٩٩هـ.

١٤٤ - السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية: مهدي رزق الله أحمد، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ.

١٤٥ - السير الكبير: السرخسي.

١٤٦ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، تحقيق أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ.

١٤٧ - شرح السنة: أبو محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري، تحقيق محمد سعيد سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، ط ١، ١٤٠٨هـ.

١٤٨ - شرح صحيح مسلم: أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢هـ.

١٤٩ - شرح طيبة النشر في القراءات العشر: الجزري.

١٥٠ - شرح العقيدة الطحاوية: ابن أبي العز، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ.

١٥١ - الشرح الكبير على مختصر خليل: أحمد الدردير المالكي، مطبوع مع حاشية الدسوقي، دار إحياء التراث العربي، مصر.

١٥٢ - شرح الكوكب المنير: «مختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح

المختصر»: محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحى القنوجى المعروف بابن النجار، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ.

١٥٣ - شرح معاني الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك ابن سلمة الطحاوي، تحقيق محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٣٩٩هـ.

١٥٤ - الشرح الممتع على زاد المستقنع: محمد بن صالح العثيمين، مؤسسة آسام، الرياض، ط ٣، ١٤١٥هـ.

١٥٥ - شعب الإيمان: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ.

١٥٦ - شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.

١٥٧ - الشوقيات: أحمد شوقي، دار العودة، بيروت، ١٩٨٨م.

١٥٨ - الصارم المنكي في الرد على السبكي: أبو عبد الله محمد بن عبد الهادي، تحقيق عقيل بن محمد المقطري.

١٥٩ - الصحاح: إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ١٣٩٩م.

١٦٠ - صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة - بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.

١٦١ - صحيح مسلم: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٦٢ - صحيح سنن ابن ماجه: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب

الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ.

١٦٣ - صحيح سنن الترمذي: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.

١٦٤ - صفوة الصفوة: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٣٩٩هـ.

١٦٥ - الصواعق المرسلّة على الجهمية والمعتلة: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط ٣، ١٤١٨هـ.

١٦٦ - الضعفاء الكبير: أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤هـ.

١٦٧ - ضعيف الأدب المفرد للإمام البخاري: محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ.

١٦٨ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: محمد بن عبد الرحيم السخاوي، دار الجيل، بيروت.

١٦٩ - الطب: أبونعيم.

١٧٠ - طبقات الحنابلة: أبو الحسين محمد بن أبي يعلى، دار المعرفة، بيروت.

١٧١ - الطبقات الكبرى: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٦٨م.

١٧٢ - الطرق الحكمية: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق نايف بن أحمد الحمد، مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨هـ.

- ١٧٣ - الطويريات : ابن طاهر السلفي.
- ١٧٤ - ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم : محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤١٣هـ.
- ١٧٥ - العبر في خبر من غبر : شمس الدين الذهبي.
- ١٧٦ - عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين : أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق زكريا علي يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٧٧ - العزلة : الخطابي.
- ١٧٨ - العقد الفريد : أحمد بن محمد بن عبدربه الأندلسي، تحقيق مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م.
- ١٧٩ - العلل : عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ١٨٠ - العلل ومعرفة الرجال : أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي - بيروت، دار الخاني - الرياض، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- ١٨١ - عموم البلوى : مسلم بن محمد الدوسري.
- ١٨٢ - عون المعبود شرح سنن أبي داود : أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ.
- ١٨٣ - العين : أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- ١٨٤ - غريب الحديث : أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، تحقيق محمد عبد المعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٣٩٦هـ.

- ١٨٥ - غريب الحديث: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢.
- ١٨٦ - الفائق في غريب الحديث: محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط ٢.
- ١٨٧ - فاكهة البستاني: عبد الله البستاني، المطبعة الأميركية، بيروت، ١٩٣٠ م.
- ١٨٨ - فتاوى ابن الصلاح: تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوعي، حلب، ط ١، ١٤٠٣ هـ.
- ١٨٩ - فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع: أحمد بن عبد الرزاق الدويش، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء - الإدارة العامة للطبع، الرياض، ط ١، ١٤١٧ هـ.
- ١٩٠ - فتاوى الشيخ محمد الصالح العثيمين، جمع: أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار عالم الكتب، الرياض، ط ١، ١٤١١ هـ.
- ١٩١ - الفتاوى الكبرى: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق حسنين محمد مخلوف، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٣٨٦ هـ.
- ١٩٢ - فتاوى نور على الدرب: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء.
- ١٩٣ - فتاوى ورسائل محمد بن إبراهيم آل الشيخ، جمع: محمد بن عبد الرحمن القاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، ط ١، ١٣٩٩ هـ.
- ١٩٤ - فتح الباري شرح صحيح البخاري: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ هـ.

- ١٩٥ - فتح الباري شرح صحيح البخاري: زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي، تحقيق طارق عوض الله.
- ١٩٦ - فتح القدير: «تفسير الشوكاني»: محمد بن علي الشوكاني، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٣٩٣هـ.
- ١٩٧ - فتح المجيد شرح كتاب التوحيد: عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الرياض، ط ٥، ١٤٢١هـ.
- ١٩٨ - الفتن: نعيم بن حماد المروزي، تحقيق سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، القاهرة، ط ١، ١٤١٢هـ.
- ١٩٩ - الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان: أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الكريم اليحيى، دار طويق، الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ.
- ٢٠٠ - الفروع: محمد بن مفلح بن محمد المقدسي، عالم الكتب.
- ٢٠١ - الفروق: أحمد بن إدريس القرافي، دار المعرفة بيروت.
- ٢٠٢ - فصل الخطاب في الرد على أبي تراب: حمود بن عبد الله التويجري، رئاسة إدارة البحوث الإسلامية والإفتاء، الرياض، ط ٣، ١٤١٩هـ.
- ٢٠٣ - الفصول في الأصول: أحمد بن علي الرازي الجصاص، تحقيق عجيل جاسم النشمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- ٢٠٤ - فضائل الصحابة: أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- ٢٠٥ - فضائل القرآن: أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق فاروق حمادة، دار إحياء العلوم، بيروت، ط ٢، ١٩٩٢م.

- ٢٠٦ - الفقيه والمتفقه: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، المعروف بالخطيب البغدادي، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤١٧هـ.
- ٢٠٧ - فوائد العراقيين: أبو سعيد محمد بن علي بن عمرو النقاش، تحقيق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة.
- ٢٠٨ - قاعدة الذرائع وأحكام النساء المتعلقة بها: وجنات عبد الرحيم ميمنى، دار المجتمع للنشر والتوزيع، جدة، ط ١، ١٤٢١هـ.
- ٢٠٩ - قاعدة العادة محكمة: يعقوب بن عبد الوهاب الحسين، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٣هـ.
- ٢١٠ - القاموس المحيط: محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.
- ٢١١ - قواطع الأدلة في الأصول: أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق محمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- ٢١٢ - القواعد الفقهية: ابن رجب الحنبلي، دار الكتب العلمية.
- ٢١٣ - القواعد الفقهية المستخرجة من كتاب إعلام الموقعين: أبو عبد الرحمن عبد المجيد جمعة الجزائري، دار ابن القيم - الدمام، دار ابن عفان - الجيزة، ط ١، ١٤٢١هـ.
- ٢١٤ - القواعد والفوائد الأصولية: علي بن عباس البعلي الحنبلي، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٥هـ.
- ٢١٥ - القول المفيد على كتاب التوحيد: محمد بن صالح العثيمين، دار ابن الجوزي - الدمام، دار العاصمة - الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.
- ٢١٦ - القواعد النورانية: أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني،

تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٢١٧ - الكافي في فقه أهل المدينة المالكي: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ط ٢، ١٤٠٠هـ.

٢١٨ - الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٤٠٩هـ.

٢١٩ - كتب حذر منها العلماء: مشهور حسن آل سلمان.

٢٢٠ - الكشاف من حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: محمود الزمخشري، دار الفكر، بيروت.

٢٢١ - كشف الغطاء عن حكم السماع: ابن قيم الجوزية، تحقيق ربيع بن أحمد خلف، مكتبة السنة، ط ١، ١٤١١هـ.

٢٢٢ - كشف القناع عن حكم الوجد والسماع: أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم ابن عمر الأنصاري القرطبي، تحقيق عبد الله بن محمد بن أحمد الطريقي، المديرية العامة للمطبوعات، ط ١، ١٤١١هـ.

٢٢٣ - الكفاية في علم الرواية: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

٢٢٤ - كف الراع: أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢٢٥ - الكواكب النيرات: أبو البركات محمد بن أحمد بن يوسف الذهبي، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار العلم، الكويت.

٢٢٦ - لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، دار

- صادر، بيروت، ط ١.
- ٢٢٧ - لسان الميزان: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، تحقيق دائرة المعارف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ٣، ١٤٠٦هـ.
- ٢٢٨ - اللمع في أصول الفقه: أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- ٢٢٩ - لوامع الأنوار البهية: محمد بن أحمد السفاريني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢.
- ٢٣٠ - ما أنا عليه وأصحابي اليوم: أحمد سلام، دار حزم، بيروت.
- ٢٣١ - المبسوط: محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة، تحقيق محمد راضي الحنفي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٤هـ.
- ٢٣٢ - مجلة البحوث الإسلامية: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء.
- ٢٣٣ - مجلة البيان: مكتب مجلة البيان، الرياض.
- ٢٣٤ - مجلة مجمع الفقه الإسلامي: الدورة الثامنة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي، المنعقدة ببيروناي - دار السلام.
- ٢٣٥ - مجمل اللغة: ابن فارس.
- ٢٣٦ - مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٢٣٧ - المجموع شرح المذهب: أبوزكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق محمد نجيب المطيعي، دار الإرشاد، جدة، ط ١.

٢٣٨ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي وابنه محمد، مكتبة المعارف، الرباط.

٢٣٩ - مجموع فتاوى ومقالات متنوعة: عبد العزيز بن باز، مطابع دار أحد، الرياض، ط ٢، ١٤١٠هـ.

٢٤٠ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: عبدالحق بن عطية الغرناطي، تحقيق أحمد صادق الملاح، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٤هـ.

٢٤١ - المحصول في علم الأصول: محمد بن عمر بن الحسين الرازي، تحقيق طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٠٠هـ.

٢٤٢ - المحكم والمحيط الأعظم: ابن سيده.

٢٤٣ - محيط المحيط: بطرس بن بولس البستاني، بيروت.

٢٤٤ - مختلف الحديث: الشافعي.

٢٤٥ - مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣هـ.

٢٤٦ - المدونة الكبرى: مالك بن أنس، رواية سحنون بن سعيد التتوخي، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٣هـ.

٢٤٧ - المذكرة في أصول الفقه: محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية، دار عالم الفوائد، ط ١، ١٤٢٦هـ.

٢٤٨ - مرقاة المفاتيح: الملا علي القاري.

٢٤٩ - مروج الذهب : المسعودي.

٢٥٠ - المستدرك على الصحيحين : أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.

٢٥١ - المستصفي في علم الأصول : أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ.

٢٥٢ - المستقصى في أمثال العرب : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م.

٢٥٣ - مسند أحمد : أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ.

٢٥٤ - مسند إسحاق بن راهويه : إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي، تحقيق عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٢هـ.

٢٥٥ - مسند البزار : أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، دار العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤٠٩هـ.

٢٥٦ - مسند الروياني : أبو بكر الروياني، تحقيق أيمن علي أبويماني، مؤسسة قرطبة، ١٩٩٥م.

٢٥٧ - مسند الشاميين : أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.

٢٥٨ - المسودة : آل ابن تيمية، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،

المدني، القاهرة.

- ٢٥٩ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.
- ٢٦٠ - مصنف ابن أبي شيبة: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- ٢٦١ - مصنف عبد الرزاق: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.
- ٢٦٢ - مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى: مصطفى بن سعد بن عبدة السيوطي، المكتب الإسلامي، ١٣٨١هـ.
- ٢٦٣ - مظاهر التيسير في الشريعة الإسلامية: كمال جودة أبو المعاطي.
- ٢٦٤ - معارج القبول: حافظ بن أحمد حكيم، تحقيق عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، ط ١، ١٤١٠هـ.
- ٢٦٥ - معالم التنزيل: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة، ط ٤، ١٤١٧هـ.
- ٢٦٦ - المعجم الكبير: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط ٢، ١٤٠٤هـ.
- ٢٦٧ - معجم مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ.
- ٢٦٨ - المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- ٢٦٩ - المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: أبو منصور الجواليقي موهوب بن أحمد بن محمد الخضر، تحقيق ف. عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١٠هـ.
- ٢٧٠ - معرفة الثقات: أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٥هـ.
- ٢٧١ - المعرفة والتاريخ: أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي، تحقيق أكرم العُمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨١م.
- ٢٧٢ - المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
- ٢٧٣ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: محمد الشربيني الخطيب، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٣٧٧هـ.
- ٢٧٤ - مقدمة ابن خلدون: «وهي مقدمة كتابه المسمى العبر وديوان المبتدأ والخبر»: عبد الرحمن بن خلدون، دار العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
- ٢٧٥ - مناقب أحمد بن حنبل: أبو الفرج ابن الجوزي، مكتبة الخانجي، مصر.
- ٢٧٦ - مناقب الشافعي: أبو بكر البيهقي، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٩٧١م.
- ٢٧٧ - المنتقى من فتاوى الشيخ صالح الفوزان، جمع وإعداد: عادل بن علي الفريدان، دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ.
- ٢٧٨ - المنتقى شرح الموطأ: أبو الوليد الباجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٠٤هـ.

- ٢٧٩ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٣٥٨هـ.
- ٢٨٠ - المنثور في القواعد: أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق تيسير فائق أحمد محمود، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.
- ٢٨١ - منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية: أبو العباس أحمد ابن عبد الحليم بن تيمية الحراني، تحقيق محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- ٢٨٢ - منهج الجدل والمناظرة: علي حسن عثمان.
- ٢٨٣ - منهج كتابة التاريخ الإسلامي: محمد بن صامل العلياني السلمي، دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- ٢٨٤ - الموافقات في أصول الفقه: إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي الشاطبي، تحقيق عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت.
- ٢٨٥ - مواهب الجليل: محمد بن عبد الرحمن الرعيني الحطاب، زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.
- ٢٨٦ - الموضح لأوهام الجمع والتفريق: الخطيب البغدادي، تحقيق عبد الرحمن المعلمي، دار الفكر الإسلامي، ١٩٨٥م.
- ٢٨٧ - موسوعة القواعد والضوابط الفقهية: علي أحمد الندوي.
- ٢٨٨ - الموسيقى والغناء عند العرب: خازن عبود، دار الحرف العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٤م.
- ٢٨٩ - ميزان الاعتدال: أبو عبد الله الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، مصورة دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٣م.

- ٢٩٠ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج: شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة بن شهاب الرملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤١٣هـ.
- ٢٩١ - نصب الراية لأحاديث الهداية: أبو محمد عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي، تحقيق محمد يوسف البنوري، دار الحديث، مصر، ١٣٥٧هـ.
- ٢٩١ - نزهة الأسماع في مسألة السماع: زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي، تحقيق عبد الله بن محمد بن أحمد الطريقي، رئاسة إدارة البحوث العلمية والافتاء، ط ١، ١٤١٣هـ.
- ٢٩٢ - نزهة الخاطر العاطر: ابن بدران.
- ٢٩٣ - نهاية الأرب في فنون الأدب: النويري.
- ٢٩٤ - نظرية الضرورة الشرعية: وهبة الزحيلي.
- ٢٩٥ - النكت على كتاب ابن الصلاح: ابن حجر السقلاني، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٩٨٤م.
- ٢٩٦ - النهاية في غريب الحديث والأثر: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.
- ٢٩٧ - نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، إدارة الطباعة المنيرية.
- ٢٩٨ - هدي الساري (مقدمة فتح الباري): ابن حجر العسقلاني، رئاسة إدارات البحوث العلمية والافتاء، الرياض.
- ٢٩٩ - الوجيز في أصول الفقه: عبد الكريم زيدان.
- ٣٠٠ - الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: محمد صدقي بن أحمد البورنو.

٣٠١ - الوجيز في شرح قراءات القراءة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة:
أبو علي الحسن بن علي الأهوازي المقرئ.

٣٠٢ - ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن: محمد بن عبد الواحد
البغدادي.

* * *

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الشيخ المحدث عبد الله بن عبد الرحمن آل سعد	٧
مقدمة المؤلف	٩
الانحرافات المنهجية في كتاب الجديع	١٥
التمهيد	
المبحث الأول: تعريفات ضرورية خاصة بالبحث	٢١
- معنى الغناء	٢١
- معنى الحداء	٣١
- معنى النصب	٣٣
المبحث الثاني: قواعد منهجية بين يدي البحث	٣٦
قواعد وأصول أهل السنة في النظر والاستدلال	٣٦
المبحث الثالث: المفهوم الصحيح لقاعدة (التيسير ورفع الحرج)	٥٠
- معنى التيسير	٥٠
المبحث الرابع: ردود وتعليقات على زلات وشبهات	٦٥
- التناقض أول مقامات الفساد	٧٣
- الطعن في أهل العلم ووصمهم بالتقليد والمحاكاة	٧٤
- انحراف الجديع في مفهوم (عموم البلوى)	٧٦
- الجديع مجتهد نحري والعلماء قاطبة مقلدون	٧٩
- معنى (اللذة) ومفهومها	٨٧
- ابن القيم يرد على الجديع	٨٨
- الجديع يرد على الجديع	٩١

- انحراف الجديع في مفهوم (سد الذرائع) ٩٧
- الجديع يبطل حجية قول الصحابي المقررة وفق ضوابط أهل العلم . ١١٥
- الجديع يستقي معلوماته من مصادر واهية مطعون فيها ١٢٣

الفصل الأول:

الآيات الواردة في تحريم الغناء بآلات الطرب

- المبحث الأول: الآية الأولى: وجه الاستدلال والرد على الشبهات . ١٢٩
- الشبهة الأولى والرد عليها ١٣٨
- الشبهة الثانية والرد عليها ١٤١
- الشبهة الثالثة والرد عليها ١٥١
- إشكال والجواب عنه ١٥٤
- المبحث الثاني: الآية الثانية: وجه الاستدلال والرد على الشبهات .. ١٥٨
- شبهة الجديع والرد عليها ١٦٠
- خلاصة القول ١٦٨

الفصل الثاني:

الأحاديث الواردة في تحريم الغناء بآلات الطرب

- المبحث الأول: الحديث الأول: وجه الاستدلال والرد على الشبهات ١٧٣
- الشبهة الأولى والرد عليها ١٧٨
- تعليق العلامة السعد ١٧٨
- الشبهة الثانية والرد عليها ١٨٨
- تعليق العلامة السعد ١٨٨
- الشبهة الثالثة والرد عليها ٢٠٠
- الجديع يخالف أصلاً من أصول أهل السنة في النظر والاستدلال .. ٢٠١
- المبحث الثاني: الحديث الثاني: وجه الاستدلال والرد على الشبهات ٢٠٥
- الشبهة في الحديث والرد عليها ٢٠٥

المبحث الثالث: الحديث الثالث: وجه الاستدلال والرد على

- الشبهات ٢١٠
- الشبهة الأولى والرد عليها ٢١٣
- الشبهة الثانية والرد عليها ٢١٥
- الشبهة الثالثة والرد عليها ٢١٧
- الشبهة الرابعة والرد عليها ٢١٧
- الشبهة الخامسة والرد عليها ٢٢٣
- المبحث الرابع: الحديث الرابع: وجه الاستدلال والرد على الشبهات ٢٣٣
- الشبهة الأولى والرد عليها ٢٣٣
- تعليق العلامة السعد ٢٣٧
- دراسة حديثة: «هل شيوخ حريز كلهم ثقات؟» ٢٤٨
- المبحث الخامس: الحديث الخامس: وجه الاستدلال والرد على
- الشبهات ٢٦١
- الشبهة الأولى والرد عليها ٢٦٢
- تعليق العلامة السعد ٢٦٢
- الشبهة الثانية والرد عليها ٢٧٠
- الجديع مقلد لابن حزم ٢٧٠
- الشبهة الثالثة والرد عليها ٢٧١
- الشبهة الرابعة والرد عليها ٢٧٢
- الشبهة الخامسة والرد عليها ٢٧٤
- خلاصة القول ٢٧٥

الفصل الثالث:

ذكر الإجماع على تحريم الغناء بآلات الطرب

- المبحث الأول: عرض لأسماء أهل العلم الذين حكوا الإجماع ٢٧٩

- ٢٨٠ - ستة وعشرون إمامًا ينقلون الإجماع على تحريم الغناء
- ٢٨٤ المبحث الثاني: الرد على الشبهات
- ٢٨٤ - الشبهة الأولى والرد عليها
- ٢٨٥ - الشبهة الثانية والرد عليها
- ٢٨٧ - الشبهة الثالثة والرد عليها
- ٢٨٨ - الشبهة الرابعة والرد عليها
- - اثنان من الأئمة ينقلون الإجماع على تحريم الغناء عند الديانات
- ٢٩٠ السابقة
- ٢٩٣ - الجديع يستدل بعبارات مجملة
- ٢٩٥ - الجديع يستدل بآثار ضعيفة
- ٣٠٠ - تعليق العلامة السعد
- ٣٠٦ - الشبهة الخامسة والرد عليها
- ٣٠٧ - الجديع يُحرّف كلام الإمام مالك
- ٣٠٩ - الشبهة السادسة والرد عليها

الفصل الرابع:

تحريم الغناء بآلات الطرب بقواعد الشريعة

المبحث الأول: إثبات التحريم من خلال قاعدة (السيئات) وقاعدة

- ٣١٣ (درء المفاسد مقدم على جلب المصالح)
- ٣١٤ - الأئمة يرون الغناء مُحَرَّمًا بناء على قاعدة (السيئات)
- ٣١٤ - الأئمة يرون الغناء مُحَرَّمًا بناء على قاعدة (درء المفاسد مقدم)
- ٣١٥ - مقارنة بين أضرار الخمر وأضرار الغناء
- ٣١٨ المبحث الثاني: الرد على الشبهات
- ٣١٨ - الشبهة الأولى والرد عليها
- ٣٢٢ - الشبهة الثانية والرد عليها

الفصل الخامس:

مذهب السلف في تحريم الغناء بآلات الطرب

- المبحث الأول: مذهب الصحابة في تحريم الغناء بآلات الطرب ٣٣٩
- عرض الآثار ٣٣٩
- كلام الأئمة المحققين في مذهب الصحابة ٣٤٢
- بيان التليسات والرد على الشبهات ٣٤٢
- أيهما الفقيه حقًا: الجديع أم محمد بن المنكدر؟! ٣٤٥
- الشبهة الأولى والرد عليها ٣٤٧
- الشبهة الثانية والرد عليها ٣٤٧
- الشبهة الثالثة والرد عليها ٣٥٠
- تعليق العلامة السعد ٣٥٠
- الشبهة الرابعة والرد عليها ٣٦٦
- تعليق العلامة السعد ٣٦٦
- الشبهة الخامسة والرد عليها ٣٦٨
- الجديع يستدل بأسانيد مظلمة مسلسلّة بالمجاهيل ٣٧٢
- تحرير القول في معنى (القينة) ٣٧٥
- كشف تلييس الجديع واقترائه على جماعة من الصحابة والتابعين ... ٣٧٦
- الشبهة السادسة والرد عليها ٣٨١
- الشبهة السابعة والرد عليها ٣٨٥
- خلاصة دراسة الأسانيد ٣٩٢
- تنبيه مهم: الجديع ينسب القول بإباحة الغناء للمصحابي الجليل
عبدالله بن عمر رضي الله عنه بناء على أخبار باطلة منكّرة ٣٩٣
- الشبهة الثامنة والرد عليها ٣٩٤
- الشبهة التاسعة والرد عليها ٤٠٣

- الشبهة العاشرة والرد عليها ٤٠٧
- خلاصة مذهب الصحابة ٤٠٩
- المبحث الثاني : مذهب من بعد الصحابة ٤١٠
- بيان مذهب التابعين ومن بعدهم ٤١٠
- الشبهة الأولى والرد عليها ٤١٢
- الجديع يسقط الإمام وكيع بن الجراح ٤١٤
- الشبهة الثانية والرد عليها ٤١٤
- تعليق العلامة السعد ٤١٥
- بيان تلييسات الجديع والرد عليها ٤٢٠
- الجديع يستدل بأخبار ساقطة منكرة على أن الإمام مالكا كان يضرب بالعود ٤٢٣
- الجديع يستدل بأخبار لا أساس لها على إباحة السلف للغناء ٤٣٠
- الجديع يلوي أعناق النصوص ويسلط عليها معاول التحريف ٤٣١
- خلاصة مذهب السلف ٤٣٧
- المبحث الثالث : مذهب الأئمة الأربعة في تحريم الغناء بآلات الطرب ٤٣٩
- مصطلح الغناء عند الفقهاء ٤٣٩
- مصطلح الكراهة عند الأئمة الأربعة ٤٤٠
- مذهب الإمام أبي حنيفة في الغناء بآلات الطرب ٤٤٤
- شبهات الجديع وتلييساته والرد عليها ٤٤٨
- مذهب الإمام مالك في الغناء بآلات الطرب ٤٥٣
- شبهات الجديع والرد عليها ٤٥٤
- مذهب الإمام الشافعي في الغناء بآلات الطرب ٤٥٦
- شبهة الجديع والرد عليها ٤٥٧
- مذهب الإمام أحمد في الغناء بآلات الطرب ٤٥٨

- التحقيق في مذهب الأئمة الأربعة في الغناء بآلات الطرب ٤٦٠

الفصل السادس:

حكم الغناء والموسيقى

المبحث الأول: حكم الغناء بآلات الطرب والرد على الشبهات ٤٦٣

- بيان الحكم الشرعي القاطع في المسألة ٤٦٣

- الشبهة الأولى والرد عليها ٤٦٣

- تحرير مائع للحافظ ابن حجر حول قاعدة (لا يشبه ممدوح بمذموم) ٤٦٩

- الشبهة الثانية والرد عليها ٤٧٣

- تعليق العلامة السعد ٤٧٤

- الشبهة الثالثة والرد عليها ٤٨٠

- من تحريفات الجديع وتلبيساته ٤٨١

- الشبهة الرابعة والرد عليها ٤٨٤

- تعليق العلامة السعد ٤٨٤

- الجديع يستدل بالمتشابه من النصوص ٥٠٥

- كلمة مائعة للإمام الشاطبي حول اتباع المتشابه من النصوص ٥٠٦

- الشبهة الخامسة والرد عليها ٥٠٧

- استدلال الجديع بالقياس الفاسد ٥٠٨

- الشبهة السادسة والرد عليها ٥١٢

- مفهوم التغبير ٥١٣

- استدلال الجديع بالقياس الفاسد ٥١٥

- غلط الجديع في تحرير مفهوم (التغبير) ٥٢٢

- الجديع إما جاهل لا يعرف أو ملبس يحرف ٥٢٣

- افتراء الجديع على الإمام أحمد بأنه يحسن أحوال الصوفية الردية

بناء على أثر مظلم منكر ٥٢٧

- المبحث الثاني: مسائل مهمة تتعلق بتحريم الغناء بالموسيقى ٥٣٠
- المسألة الأولى: التداوي بسماع الغناء بالموسيقى ٥٣٠
- الرد على الشبهات ٥٣٤
- المسألة الثانية: سماع المرأة الغناء من الرجل ٥٣٧
- الشبهة الأولى والرد عليها ٥٣٧
- كلمة نفيسة للشيخ بكر أبو زيد رحمته الله حول خطورة التحريف ٥٣٩
- الجديع يناقض ميزان العدل المنزل مع الرسل ٥٤٠
- الشبهة الثانية والرد عليها ٥٤١
- الجديع يبطل دلالة آية من آيات الكتاب العزيز ٥٤٧
- من تناقضات الجديع ٥٥٠
- أثر عزيز يكشف ضلال الإنسان ويبرز تلونه وانحرافه ٥٥٢
- الشبهة الثالثة والرد عليها ٥٥٥
- الخاتمة ٥٥٧

الفهارس العلمية

- فهرس المصادر والمراجع ٥٦٣
- فهرس الموضوعات ٥٩٣

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

هذا الكتاب ...

أصبحت سمة بارزة ، ومعلما واضحا ، أن كل من حاول أن يفسج على
 خلاف منوال الهداة المتقدمين ، واستبدت به الفكرة ، واستحكم عنده
 هوى الانتصار لها ..

استعلت على داعي الفطرة وغاليت ميزان العقل ...
 ويات أسير لها تحركه وهو عند نفسه المخرك ...
 تصرعه ، وهو طرب نشوان ...

تمنع في إغوائه ، ويمعن هو في إرواء تعطش نفسه في الظهور بها ..
 يتكعب لنهج الفكر وقانون النظر ، لكنه في عين نفسه أتى بما لم
 تستطيعه الأوائل ...

حتى يبدو للناظر معدما مما كان بالأمس القريب غنيا به ، ريان النفس
 والخاطر

وصدق القائل :

يُقْضَى عَلَى الْمَرْءِ فِي أَيَّامِ مَحَبَّتِهِ حَتَّى يَرَى حَسَنًا مَا لَيْسَ بِالْحَسَنِ
 وأعظم التيه أن يضيق المرء في دواخل هواه ، يبحث عن ذاته فلا يجدها
 فينكر ما كان يعرف منها ، وتهش نفسه وتقبل إلى ما كان يعلم بالأمس
 أن فيه مصرعه وهلاكه

" يكشف عن هذا النهج في مسألة الغناء عند الجديع

...

دار التوحيد للنشر

المملكة العربية السعودية - الرياض

تلفون : ٧٦٧٨٨٧٨ ١ ٩٦٦ + فاكس : ٢٣٨٠٤٠٤ ١ ٩٦٦ +

E-mail : dar.attawheed.pub.sa@gmail.com